

ولا بد من زيادة التقييد بدلالاتها على تأنيث الفاعل لتخرج تاء "ثمت" و"ربت" وقد يفهم ذلك من تعبيره بالأنثى. و (ماض) معطوف على (ما ضارع) قدر نصبه للضرورة كقوله: (ولو أنّ واثي باليَمَامَةِ دَاوُدَ).

[وَالْأَمْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ مَعَ قَبُولِ يَاءٍ مِّنْ تُخَاطَبٍ] ^(١) ويمتاز الأمر بـ [مجموع علامتين]:

١- دلالة على الطلب. ٢- مع قبوله لاتصال ياء المخاطبة به ^(٢). فيخرج نحو: "تقومي" لاتتفاء الأول، ونحو: "نزال" لاتتفاء الثاني.

و أفهم قوله: (ما يفهم منه) أن نحو "تقومي يا هند" ليس فعل أمر، لأن الطلب ليس مفهوما من الفعل نفسه بل من اللام الداخلة عليه.

وهو أصرح في المراد من قول الخلاصة «إن أمر فهم» وأحسن منه لتعبيره بالطلب، فلا يرد عليه ما أورده على الناظم من أنه عرف الأمر بالدلالة على الأمر فجاء الدور، وإن أجيّب بأن المعرف هو الأمر الاصطلاحي وهو لفظ، والمأخوذ في التعريف، اللغوي، وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران.

(١) قوله (والأمر ما يفهم منه) أي: يفهم بحسب أصل الوضع من هيئته طلب الفعل، فلا يرد الأمر المستعمل في الاخبار ونحوه لكونه مجازا، ولا نحو: ليضرب زيد، و اطلب منك القيام، ولا تفعل، لأن الطلب في الأول بواسطة اللام، وفي الثاني مدلول المادة، وفي الثالث للترك على أن دلالة ليست بمحض الهيئة. (ابن القره داغي)

(٢) فعلامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شَيْئَيْنِ وهما دلالة على الطلب وقبوله ياء المخاطبة، وَذَلِكَ نَحْوُ قُمْ فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى طَلَبِ الْقِيَامِ وَيَقْبَلُ يَاءَ الْمَخَاطَبَةِ تَقُولُ: إِذَا أَمَرْتَ الْمَرْأَةَ قَوْمِي. وَكَذَلِكَ أَقْعَدُ وَأَقْعِدِي وَادْهَبُ وَادْهَبِي. فَلَوْ دَلَّتِ الْكَلِمَةُ عَلَى الطَّلَبِ وَلَمْ تَقْبَلْ يَاءَ الْمَخَاطَبَةِ نَحْوُ صِهٍ بِمَعْنَى اسْكُتْ وَمَهٍ بِمَعْنَى اكْفُفْ أَوْ قَبِلَتْ يَاءَ الْمَخَاطَبَةِ وَلَمْ تَدَلَّ عَلَى الطَّلَبِ نَحْوُ أَنْتِ يَا هِنْدُ تَقُومِينَ وَتَأْكُلِينَ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ أَمْرٍ. (شرح قطر الندى)

[امشبه الفعل (اسم الفعل)]

[١٤] ﴿وَمُشَبِّهُ الثَّلَاثِ مَا هَذِي حَوَى كَصَهْ سُمِي فِعْلٍ وَشَتَانٍ وَوَا﴾

نبت به على أن ما شابه الأنواع الثلاثة^(١) في الدلالة على معانيها - وإن كان ذلك بواسطة دلالة عليها - إذا لم يقبل علاماتها التي يمتاز بها فهو اسم فعل. وهو معنى قوله (ما هذي حوى).

ف (ما) نافية، و الإشارة راجعة إلى علامات الأنواع الثلاثة أي: حال كون المشبه ما حوى هذه العلامات - أي: ما قبلها -. والفعل الماضي المنفي إذا وقع صدر الجملة الحالية جاز ربطه بالضمير، أو بالواو، أو بهما، فربطه المصنف بالضمير.

مثال ما دل على معنى فعل الأمر ولم يقبل ياء المؤنثة المخاطبة "صه" بمعنى: اسكت.

و مثال ما دل على معنى الفعل الماضي ولم يقبل التاء المذكورة "شتان" بمعنى: افرقاً.

و مثال ما دل على معنى الفعل المضارع ولم يقبل السين ولا لم "وا" بمعنى: أعجب.

و تتمم بهذا البيت بيان مفاهيم العلامات الذي أغفله في "الخلاصة"، و سلم بذلك من التحكم الذي أورد عليه في قوله «و الأمر إن لم يك ...» الخ لكن قول الخلاصة «هو اسم» أعم. قال في "النكت": الأحسن أن يحمل قوله «هو اسم» على ما يعم اسم الفعل و المصدر نحو "ضرباً زيدا"، و بذلك أجاب عما قيل إن الناظم أطلق في محل التقييد، و حاصله أن الإطلاق هو المراد و حمله على خصوص اسم الفعل ينقض الملازمة التي بين الشرط و الجواب، و لا يرد النقض هنا على المصنف، إذ ليس في عبارته ما يقتضي الحصر، فإن الخبر نكرة.

(١) أي: كل لفظ شابه بالماضي أو المضارع أو الأمر.

الكلم

[١٥] ﴿وَمَا حَوَى ثَلَاثَةٌ فَهُوَ الْكَلِمُ﴾^(١)

"الكلم" اسم جنس وضعاً، جمعي استعمالاً^(٢)، فالاستعمال هو الذي خصّصه بالثلاث فصاعداً، وبه يندفع التدافع بين كونه اسماً للجنس أي للماهية وبين كونه جمعاً، وهذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة. ثانيها: أنه جمع. ثالثها: أنه اسم جمع، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، وهي في مفردة كـ "نبق" و "نبقة". فبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه، فـ "الكلم" أعم من جهة أنه لا تعتبر فيه الإفادة، فيصح إطلاقه على المفيد وغيره، و "الكلام" أضخص من هذه الجهة وأعم من جهة أنه لا يعتبر في ما صدقه الثلاث فيصح إطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، و "الكلم" أضخص من هذه الجهة، فيجتمعان في نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] وينفرد الكلام بـ "قام زيد" و "الكلم بـ "إن قام زيد". وفهم من إطلاقه في الثلاثة أنه لا فرق بين أن تكون من جنس واحد، أو جنسين، أو ثلاثة، فلا يرد عليه ما أورد على الناظم في قوله: «و اسم و فعل ثم حرف الكلم».

وانظر ما فائدة التعرض لبيان مفهوم "الكلم" مع أنه ليس من الألفاظ الاصطلاحية عندهم كالكلام والكلمة والقول، إذ لم يستعملوه في غير هذا المحل، ولم يجز التعبير به في غيره مع أنهم اقتصروا في تفسيره على معناه اللغوي. ويمكن أن يوجه بأنه لما كان مشاركاً للكلام والكلمة في المادة كان مظنة الالتباس فبينوا معناه ليكمل تمييز المقصود كما فعل كثير من الأئمة في مقام ذكر الحمد حيث تعرضوا فيه لبيان معنى المدح وأقسامه مع أنه ليس مقصوداً لهم في ذلك المقام ليكمل تمييز المقصود.

(١) قوله: (و ما حوى ثلاثة أي: متفقة النوع أو مختلفها، و الجمع الحكمي لاقتصار العطف، و الربط مقدم على العطف فلا يلزم احتواء الشيء على نفسه بل احتواء الكل على الجزء. (ابن القره داغي)
- المفيد، نحو: هذا الطالب مجتهد، وغير المفيد، نحو: إن جاء زيد. (شرح ألفية)

(٢) اسم الجنس على قسمين: اسم جنس إفرادي، و اسم جنس جمعي، فالأول: ما وضع للحقيقة - أي للماهية المطلقة من غير دلالة على قلة و كثرة - ملغى فيه اعتبار الفردية و يصدق على القليل والكثير كماء و تراب. و الثاني: ما وضع للحقيقة لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كالكلم و التمر، و لا يلزم من انتفاء الواحد و الاثنين فيما ذكرنا ظهر أن الحق كونه اسم جنس، و ما استدلوا به على الجمعية لا ينتهض حجة؛ لكونه اسم جنس جمعي، و لا منافاة في قولهم إنه اسم جنس جمعي لأنه وضع للماهية و استعمل في الجمع، فهو اسم جنس وضعاً و جمعي استعمالاً هذا. (العقد النامي في شرح الجامي)

[الجملة]

- ١١٥] وَ الْجُمْلَةُ اثْنَيْنِ ^(١) وَ قَيْدٌ ^(٢) مَا التَّزِمَ ۞
- ١١٦] اِسْمِيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ وَ ذَاتٌ وَجْهَيْنِ لَهَا مَزِيَّةٌ ۞
- ١١٧] ۞ وَ مَا تَكُونُ خَبَرًا فَصُغْرَى أَوْ جُمْلَةً خَبَرُهَا فَكُبْرَى ۞

أفاد به معنى الجملة، و بيان انقسامها بثلاثة اعتبارات إلى ثلاثة أقسام، و إلى قسمين غيرهما.

[معنى الجملة]

[و الجملة اثنين و قيدٌ ما التزم]: و المعنى: أن الجملة هي: ما حوى كلمتين. فـ (الجملة) مبتدأ

محذوف الخبر، و (اثنين) مفعول صلة الخبر المقدر.

قوله (و قيد ما التزم) هو كذا في النسخة التي بأيدينا و هو -و الله اعلم- جواب عن سؤال مقدر و هو أن يقال: كثيرا ما نجد الجملة مركبة من ثلاثة و أكثر بما يذكر فيها من المفاعيل و الحال و التمييز و نحو ذلك؟ و حاصل الجواب أن جميع ذلك قيود خارجة عن ماهية الجملة غير معتبرة فيها بشاهد ثبوتها دونها في نحو "قام زيد" و "زيد قائم". و هو معنى (ما التزم)، ف (ما) نافية، و المعنى: أن تلك القيود غير ملتزمة في تحقق الجملة فلا تعتبر ماهيتها. و بعد كتبي هذا تبين لي أنه بالفاء مصدر سماعي أي: و وجود الفائدة في الجملة لا يلزم، و بعد لزوم ذلك يفرق بينها و بين الكلام. و على هذا المعنى صرح المصنف في الشرح -و الله أعلم-.

و هذا التعريف فاسد الطرد لصدقه بكل كلمتين متضمنتين، فلو قال: (و الجملة اثنين باسناد متم) لسلم من ذلك، و هو معنى قول المغني: «الجملة عبارة عن الفعل و فاعله ك قام زيد، و المبتدأ و خبره

(١) قوله (و الجملة اثنين) من العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور، إذ الجملة معطوف على الكلمة. و قوله (اثنين) معطوف على الثلاثة. ثم مقتضاه تسمية المركب من حرفين فقط جملة فينافي التقسيم الآتي. (ابن القره داغي)

(٢) و قوله: (و قيد) أي الفائدة في الكلم و الجملة غير ملتزم نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ، وَ إِنْ قَامَ. (ابن القره داغي)

كزيد قائم، و ما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، و أقائم الزيدان، و كان زيد قائما، و ظننته قائما» اهـ. ف ضرب اللص بمنزلة الفعل و الفاعل، و أقائم الزيدان بمنزلة المبتدأ و الخبر، و كان زيد قائما بمنزلة قائما، و أما ظننت قائما فهو فعل و فاعل حقيقة، ففي عده من المنزل نظر.

[تقسيم الجملة]

||اسْمِيَّةٌ فَعْلِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ وَ ذَاتٌ وَ جُهَيْنٍ لَهَا مَزِيَّةٌ||: ثم الجملة المعرفة بما مر [ثلاثة]:

- ١- إن كان صدرها اسما كـ (زيد قائم) قيل فيها اسمية.
- ٢- و إن كان فعلا كـ (قام زيد) سميت فعلية.
- ٣- و إن كان ظرفا نحو (أعندك زيد أو أخاه)، نحو (أفي الدار زيد) إذا قدر زيد فاعلا بالظرف و الجار و المجرور لاعتمادهما على المبتدأ، لا بالاستقرار المقدر، و لا مبتدأ مخبر عنه بهما سميت ظرفية.

و المراد بالصدر الذي انقسمت الجملة باعتبارها: المسند و المسند إليه، و لا عبء بما تقدم عليهما من الحروف، فجملة (ما قام زيد) فعلية، و (هل زيد أخوك) اسمية، و كذا ما تقدم عليهما من المعمولات فنحو ﴿فَقَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] فعلية، و نحو (زيدا عمرو ضارب) اسمية.

و تنقسم الجملة أيضا باعتبار آخر إلى [قسمين]: ١- ذات وجه. ٢- ذات وجهين^(١).

فالأولى: التي تجب لها الاسمية أو الفعلية بكل اعتبار نحو "زيد أبوه قائم"، فهي اسمية باعتبار صدرها و باعتبار عجزها، و "ظننت زيدا يقوم أبوه" فعلية بالاعتبارين.

و الثانية: هي التي يحكم عليه بالاسمية باعتبار و بالفعلية بآخر نحو: "زيد يقوم أبوه"، فهي اسمية باعتبار الصدر، فعلية باعتبار العجز، و "ظننت زيدا أبوه قائم" عكسها.

و بهذا التقرير تعلم أن هذا التقسيم ليس لمطلق الجملة و إنما هو لخصوص الكبرى فلو أخره عن ذكرها كما فعل في المغني كان أوجه - و الله اعلم -.

(١) فإن اتحدت [الجملة] باعتبار الصدر و العجز ذات وجه واحد، أو اختلفت كاسمية الصدر و فعلية العجز أو بالعكس ذات وجهين، و لها مزية على الأولى لإفادة فائدتين. (المواهب الحميدة)

الجملة الكبرى والصغرى^(١)

أَوْ مَا تَكُونُ خَبَرًا فَصُغْرَى أَوْ جُمْلَةً خَبَرُهَا^(٢) فَكُبْرَى: و تنقسم أيضا الجملة باعتبار آخر إلى: صغرى، و كبرى.

فالأولى: هي المبنية على المبتدأ كـ "قام أبوه" من (زيد قام أبوه)، و "أبوه قائم" من (زيد أبوه قائم).

والثانية: هي الجملة التي في ضمنها جملة أخرى كـ (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) و (ظننت زيدا يقوم أبوه).



(١) ويقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع:

- أ- الجملة الأصلية. وهي التي تقتصر على ركني الإسناد "أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل.
- ب- الجملة الكبرى، وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة، أو: الزهر طبت رائحته.
- ت- الجملة الصغرى: وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداها خبرا لمبتدأ. (النحو الوافي)

(٢) قوله: (أو جملة خبرها) أي خبر المبتدأ فيها، أو الخبر الذي هو جزئها، فالإضافة للثابت إلى ظرف المثبت له، أو للجزء إلى الكل. قوله: (خبرها) معطوف على اسم تكون لمكان الفصل. قوله: فعلية العجز. إ.ه، أو ظرفيته نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ. أو بالعكس نحو: فِي الدَّارِ غُلَامُهُ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوهُ عَالِمٌ. فاقْتَصَارَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ عَلَى الْأُولَى بِنَاءٍ عَلَى الْغَالِبِ. (ابن القره داغي)

□ [المقدمة الثانية]

﴿ الْمُعْرَبُ وَ الْمَبْنِي ﴾^(١)

تَقَدَّمَ وجهُ كونهما كالنكرة و المعرفة من المقدمات، و لنزده وضوحاً، فنقول:

لَمَّا كَانَ كثيرٌ من الأحكام التركيبية التي تذكر في تراجم الفن تتوقف معرفتها على معرفة الإعراب و البناء و التعريف و التنكير كتفصيلهم في اسم "لا" بين أن يكون مضافاً أو شبهه فيعرب، أو لا فيبنى، و في المنادى بين أن يكون مفرداً مُعرِّفاً فيبنى، أو لا فيعرب، و في مشبه "إذ" بين أن يكون مضافاً إلى الجملة المعرب صدرها فيترجح إعرابه على البناء، أو المبني فيترجح بنائه على إعرابه، و من ذلك مسألة يذكر فيها الرفع، أو النصب، أو الخفض، أو الجزم، لأنَّ معرفة النوع ثانية عن معرفة الجنس، فهذه الأحكام تتوقف على معرفة الإعراب و البناء، و يأتي أن "لا" لا تعمل إلا في النكرات، و أنَّ الحال و التمييز لا يكونان إلا نكرتين، و أنَّ الحال إذا وردت معرفة و جب تأويلها بالنكرة، و أنَّ الأصل في صاحبها التعريف كالمبتدأ و لا يكون نكرة في الغالب إلا مع مسوِّغ، و أنَّ المضاف يتعرف بالمضاف إليه إن كان معرفة و يتخصص به إن كان نكرة، فهذه الأحكام و شبهها تتوقف على معرفة التعريف و التنكير جعلوا^(٢) باب المعرب و المبني و باب المعرفة و النكرة مقدمتين للشروع في الأحكام التركيبية.

و لَمَّا كَانَ بعضُ الأحكام المذكورة في ترجمة المعرفة و النكرة يتوقف على معرفة الإعراب و البناء كتقسيم الضمير المتصل و المنفصل بحسب مواقع الإعراب، و الحكم على المضمرات بالبناء، قدموا المقدمة الأولى على الثانية -و الله تعالى أعلم-.

(١) الكلمة المعربة هي الكلمة التي يتغير آخرها لتغير العامل، مثلاً: حضر زيدٌ، رأيتُ زيداً، مررتُ بزيدٍ كلمة "زيد" تغير شكل آخرها لتغير العوامل التي هي "حضر، رأيت، مررت بـ" و هي بذلك كلمة معربة.

و الكلمة المبنية هي التي لا يتغير آخرها مهما يتغير عليها من عوامل. مثلاً: (حضر هذا، رأيت هذا، مررت بهذا)، كلمة "هذا" دون تغيير رغم تغير العوامل نفسها؛ فهي إذن كلمة مبنية. (التطبيق النحوي)

(٢) جواب لما كان كثير من الأحكام

[المعرب و المبني من الأسماء]

- [١٨] ﴿وَالِاسْمَ فَابِنِهِ^(١) لِشِبْهِ الْحَرْفِ^(٢) فِي وَضْعٍ وَ الْإِسْتِعْمَالِ وَ الْمَعْنَى تَفِي﴾
 [١٩] ﴿وَفِي افْتِقَارِ جُمْلَةٍ إِنْ أَصْلًا وَ لَفْظِهِ وَ كَوْنِهِ جَامِئًا﴾
 [٢٠] ﴿وَ غَيْرُهُ أَعْرَبَ وَ

أفاد بهذا الكلام خمس فوائد:

الأولى: أَنَّ الاسمَ ينقسم إلى معرب و مبني.

و الثانية: أنه منحصر في القسمين، لقوله: (و غيره أعرب).

و الثالثة: أن الأصل فيه الإعراب، و أنه إنما يخرج عن ذلك الأصل لعلّة تقتضي خروجه عنه، فهم ذلك من قوله: (الشبه الحرف).

و الرابعة: أنه لا سبب لبناء الاسم إلا شبهه للحرف. و هذا هو الذي جزم به ابن مالك في كتبه، و نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه، و ذكر ابن العطار أنه الصحيح و مذهب الحذاق من النحويين.

(١) قوله (و الاسم فابنه) الفاء زائدة أي احكم ببناء الاسم، لا اجعله مبنيًا؛ لأنه فِعْلُ الْعَرَبِ، فلو قال: (و الاسم مبني) لكان أولى و أوفق بقوله: (و غيره أعرب). (ابن القره داغي)

(٢) يعني: أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف. و أما شبه الفعل فليس سببًا للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف. ثم إن شبه الحرف إنما يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه، فإن عارضه "معارض" مقتضٍ للإعراب ألغى شبه الحرف و أعرب الاسم ترجيحًا لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل، مثال ذلك "أي" فإنها تكون موصولة وشرطية و استفهامية، و هي في هذه الأحوال مشابهة للحرف، و لكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة. (توضيح المقاصد)

- قوله (لشبه) قضيته أن علة البناء منحصرة فيه. و فيه ردّ على من بني الاسم بمشابهة الفعل. و ما يقال: قضيته تقدم وضع الحرف على وضع الاسم لئلا يلزم حمل الموجود على المعدوم مع أن اللائق بشرف الاسم عكسه مندفع بجواز أن يوضع قبل الحرف بلا نظر إلى حكمه و بعد وضع الحرف يلحق به في الحكم. ثم ينبغي تخصيص الشبه بما لم يعارضه موجب الإعراب و إلا انتقض بنحو (أي) في الاستفهام و الشرط، و "ذان" و "تان". (ابن القره داغي)

و حاصل ما زاد المخالف على ما ذكره الشيخ أبو إسحاق الشَّاطِئِي ثمانية أشياء: الوقوع موقع الفعل، و مضارعة، و كثرة موانع الصرف، و الإضافة إلى المبنى، و التركيب، و القطع عن الإضافة، و الخروج عن النظائر، و كثرة الاستعمال. فالأول: أسماء الأفعال، و يأتي بيان دخولها في شبه الحرف. و الثاني: باب حَذام، و هو مشبه نزال، و مشبه المشبه مشبه، فدخل مدخله. و الثالث: نحو: (عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ...)، و يأتي أنه شبيه بالحرف في تصيير مدخوله غير مكفى به. و الرابع: باب حذام أيضا عند آخرين، و قد عرفت مدخله. و الخامس: نحو: {مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}، و يأتي وجه شبهه بالحرف. و السادس: نحو: لا رجل، و خمسة عشر، و سيأتي أنهما متضمنان لمعنى الحرف. و السابع: أي الموصولة و يأتي بيان شبهها به. و الثامن: قولهم: لهي أبوك، و الصواب أنه مبني، لتضمنه معنى التعجب الذي وضعت اللام له.

[أنواع شبه الاسم بالحرف]

و الفائدة الخامسة: بيان أنواع الشبه المعبرة، و هي ستة:

أولها: الشبه الوضعي، و ضابطه: أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو على حرفين وضعاً أولياً، فالأول كناء قُمْتُ، و الثاني ك: "نا" من قُمْنَا^(١). و خرج نحو: (أب) و (أخ)، لأن وضعهما الأول على ثلاثة، بدليل (أبوان) و (أخوان)، فإن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها.

ثانيها: الشبه الاستعمالي، و ضابطه على مقتضى صنيع المصنف: أن ينوب الاسم عن الفعل نيابة متصلة أي لازمة، كما في أسماء الأفعال، فهي بذلك شبيهة بـ (إِنَّ) و أخواتها^(٢)، بخلاف المصدر في

(١) (التاء) في: ضربت يشبه حرف الجر (الباء)، و لامه. و (نا) يشبه هل الاستفهامية، و قد، و ما. و الأصل في وضع الحرف، إما أن يكون على حرف، أو على حرفين، و الأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف فأكثر، فلما خرج الاسم عن أصله، و أشبه الحرف أعطي حكم الحرف و هو البناء. (شرح ألفية)

(٢) فاسم الفعل (دراك) مبني لشبهه الحرفين (ليت، ولعل) فهما نائبان عن الفعلين (أتمنى، وأترجى) ويعملان النصب في المبتدأ، ولا تدخل عليهما العوامل فتؤثر فيهما، وكذلك فإن أسماء الأفعال، نحو: آه، وصه، ودراك، تنوب عن الأفعال: أَوَجَّعُ، وَاِسْكُتْ، وَأَذْرِكْ، وهي تعمل فيما بعدها، ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها؛ ولذلك هي مبنية. (شرح ألفية)

نحو: ضَرْباً زَيْدًا، فإن نيابته غير لازمة^(١).

ثالثها: المعنوي^(٢)، و ضابطه: أن يتضمَّن الاسم معنى من المعاني التي من حقّها أن تؤدي بالحروف، سواء وُضِعَ لذلك المعنى حرف أم لا، فالأول: كأدوات الاستفهام والشرط، والثاني كأسماء الإشارة^(٣). والقول: بأنهم وضعوا لها لام العهد وإن ذكره في النكت لا يصح، فإنهم لما عرفوا اسم الإشارة بما دلّ على مسمى وإشارة إليه اعترضوه بفساد الطرد لصدقه على مدخول اللام المتقدمة بل والمظهرات وجميع المضمرات فإنها يشار بها لمسمّاها. وأجاب الرّضي والدّماميني في شرح التسهيل: بأن المراد بالإشارة في التعريف السابق: الحسية بنحو (اليَد) و(الرأس)، فلو لم تفترق الذهنية من الحسية لبنيت الأسماء كلّها وخصوصا مدخول (اللام) المذكورة، فبأنّ أنّ المعبر تضمن معنى الحسية وهو الذي لم يوضع له الحرف.

(١) نحو: ضَرْبًا زَيْدًا، فإنه نائب عن الفعل (اضْرِبْ) ولكنه ليس مبنيا؛ لأن العوامل تدخل عليه فتؤثر فيه، تقول: ألمني ضربك (بالرفع)، وعجبت من شدة ضربك (بالجر). وأما ضرباً، فهو منصوب بالفعل المحذوف. (شرح ألفية)

(٢) قول الناظم (والمعنى) فسره المصنف بكونه متضمنا معنى من معاني الحروف، ويتجه عليه أمران: ١- كون الاسم حرفا لعدم استقلال معناه التضميني. ٢- وبناء الظرف المتضمن لـ "في"، والتمييز لتضمنه معنى "من"، ويمكن الجواب عنهما: بأن المراد بالمعنى المتضمن ما هو زائد على الموضوع له، وعن الثاني بأن المشابهة فيه إفادته بحيث لا يلتفت إلى الحرف ولا يجوز ذكره. قوله (تف) صفة المعنى أي تفي به الحرف. ويمكن جعله صفة الثلاثة. (ابن القره داغي)

- (تف) بأمر النحاة أو بموافقة العرب. (الچوری)

(٣) شبه في المعنى نوعان: أ- ما أشبه حرفاً موجوداً. ب- ما أشبه حرفاً غير موجود.

فالأول، نحو: متى الاستفهامية، في قولك: متى جنت؟ فإنها مبنية؛ لأنها أشبهت في المعنى الحرف الموضوع للاستفهام، وهو (الهمزة)، وتُشبه (إن) في معنى الشرط إذا استعملت للشرط، نحو: متى تُقْمُ أقْم. والثاني، نحو: اسم الإشارة (هنا) فهو مبني؛ لأنه يشبه حرفاً كان ينبغي أن تضعه العرب، ولكنها لم تضع؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي حرفاً وهو (ما) وللنهي (لا) وللتمني (ليت) وللترجي (لعل) وبذلك تكون أسماء الإشارة مبنية؛ لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً. (شرح ألفية)

فإن قلت: ذكروا أن (اللام) تكون للعهد الذهني وغيره، وحينئذ فلا تنحصر الإشارة بها في الذهنية فتكون موضوعة للمعنيتين.

قلت: مرادهم بالذهني هناك مقابل الذكري والحضوري، لا مقابل الحسي فليس معها إشارة حسية في حال من الأحوال.

تنبيه: قال المصنف في الشرح: «اقتصر شرح الألفية على التمثيل لهذا القسم بأسماء الإشارة و طالما فحصت عن نظيرتها في ذلك حتى ظفرت لها بنظير ذكره أبوحيان في تفسيره البحر وهو "لذن" فإن علة بنائها كونها تدل على الملاصقة للشيء و تختص بها بخلاف "عند" فإنها لا تختص بالملاصقة فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلاً على القرب كما في هنا و ثم. ثم ظفرت بآخر ذكره ابن هشام في شرحه الكبير وهو قولهم: (لهي أبوك)، فإن أصله: لله أبوك، فحذفوا الجار و لام أل فصار "لاه" ثم قلبوا العين إلى محل اللام فسكنت الهاء لحلولها محل ما كان ساكناً لفظاً و بنوه على الفتح بناء "أين" و "كيف" لتضمنه معنى الحرف الذي كان يستحق أن يوضع للتعجب» إهـ.

و اعلم: أن (لذن) كما تضمنت معنى حرف الملاصقة تضمنت معنى حرف الإبتداء، و لا يرد التصريح به معها فيقال إنه غير لازم لأننا لم نذكره على أن يكون موجبا وحده، و تضمنت أيضا معنى حرف الانتهاء.

قال الرَّاغِبُ: (لذن) أخص من (عند) لأنها تدل على ابتداء و نهاية، و بها يندفع استشكال عدم معارضة لزومها الإضافة لشبهها نظير ما مرفي الاسناد، و فيما ذكره من عدم وضع الحرف لمعنى التعجب نظر، فقد صرحوا بأن اللام الجارة وردت له نحو: لله دَرَّةٌ فارساً.

رابعها: الشبه الافتقاري و ضابطه: أن يفتقر الاسم إلى جملة افتقارا متأصلا كالموصلات، فإنها لا يتم معناها و لا يفهم مدلولها إلا بذكر صلتها ^(١)، فشابهت بذلك الحروف، فإنها مفتقرة إلى الجمل، إذ لا ينتظم الكلام منها مع مفرد غيرها في التحقيق، وهذا هو الفرق بين لزوم الإضافة إلى الجملة و المفرد، حيث أوجب الأول البناء و الثاني الإعراب ك: جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، و عِنْدَ زَيْدٍ، و لذلك قيّد في المتن بالجملة، و هو مما زاد به على الألفية.

و خَرَجَ بالتأصل نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] في قراءة الرفع، فـ"يوم" فيها مضاف إلى الجملة، و المضاف مفتقر للمضاف إليه، لكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، لأنك تقول: صُنْتُ يَوْمًا، و سِرْتُ يَوْمًا، فلا يحتاج إلى شيء ^(٢).

و إدراج هذا النوع في الشبه الاستعمالي كالأهمالي الآتي أحسن لصدق ضابطه المذكور في التوضيح و غيره عليهما، و أقرب للضبط.

خامسها: الشبه اللفظي و ضابطه: أن يكون لفظ الاسم قد استعمل حرفا، ك (حاشا) الاسمية بنيت لشبهها بـ (حاشا) الحرفية في اللفظ، و كذا (عن) و (على) الاسميتان و (قد) الاسمية.

سادسها: الشبه الإهمالي، و ضابطه: أن يكون الاسم غير عامل و لا معمول فيه، كأسماء الأصوات، و فواتح السور ^(٣)، فإنها شبيهة بالحروف الغير العاملة. و لعل ابن مالك أشار إلى هذين النوعين الأخيرين بكاف التشبيه، فإنها مشعرة بعدم الحصر - و الله أعلم -.

(١) فإذا قلت: جاء الذي ... فلا معنى لها إلا بذكر الصلة، نحو: جاء الذي علمني، وبذلك تكون قد أشبهت الحرف الذي لا يظهر معناه إلا في الجملة. (شرح ألفية)

(٢) و بذلك تكون كلمة (يوم) معربة لا مبنية. (شرح الفية)

(٣) شبه الحرف في الإهمال كحروف الهجاء المفتوح بها السور [نحو: الم، ق، ص] فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة [كقولنا: ب ت ث] في أنها لا عاملة، ولا معمولة. (شرح الكافية الشافية)

[المعرب والمبني من الأفعال]

﴿ ٢٠ ﴾ وَ الْمَاضِي بُنِيَ وَالْأَمْرُ، وَ الثَّالِثُ مُعْرَبٌ إِنْ ﴿

﴿ ٢١ ﴾ يَغْرَمِنَ الْإِنَاثِ وَ التَّوَكِيدِ إِنْ بِأَشْرُهُ ^(١) ﴿

تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، وَ هِيَ بِاعْتِبَارِ الْإِعْرَابِ وَ الْبِنَاءِ عَلَى قَسْمَيْنِ:

قسم: مبني، وَ هُوَ نَوْعَانِ: الْمَاضِي، وَ الْأَمْرُ ^(٢)؛ وَ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ، وَ مِنْ ثَمَّ قَدَّمَهُ.

أَمَّا الْمَاضِي فَبِنَايِهِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَ أَمَّا الْأَمْرُ فَعَلَى رَأْيِ جَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ. وَ ذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى إِعْرَابِهِ، وَ أَنَّهُ مُقْتَطَعٌ مِنَ الْمَضَارِعِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مَقْدَرَةٌ، فَأَصْلُ "قُمْ" عِنْدَهُمْ: لِتَقُمْ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْأَمْرِ حَذْفًا مُسْتَمَرًّا وَ تَبَعَهُ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ الْمَضَارِعُ الَّذِي فِيهِ الطَّلَبُ بِالْمَضَارِعِ الَّذِي لَا طَلَبَ فِيهِ حَالُ الْوَقْفِ. وَ انْتَصَرَ لَهُمْ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ بِسَبْعَةِ أَوْجِهٍ لَمْ يَجِبْ عَنْهَا مِنْ تَكَلُّمٍ عَلَيْهِ، وَ قَدْ أَجَبْنَا عَنْهَا فِي حَوَاشِينَا عَلَى التَّوْضِيحِ.

وَ قَسَمَ: مُعْرَبٌ وَ هُوَ الْمَضَارِعُ لِمِشَابَهَتِهِ لِلْأَسْمِ الَّذِي أَصْلُهُ الْإِعْرَابُ، وَ هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِ (الثالث)، وَ لَكُونِ إِعْرَابِهِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْأَسْمِ لَمْ يَعْرَبْ مُطْلَقًا بَلْ إِذَا سَلِمَ مِمَّا يَبْعَدُهُ عَنْهُ ^(٣)، وَ مِنْ ثَمَّ بُنِيَ [فِي مَوَاضِعِينَ]:

(١) قَوْلُهُ (إِنْ يَعْرِ) النِّفْيُ الضَّمْنِيُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاظِفِينَ لَا الْمَجْمُوعِ فَالْكَلَامُ عَمُومُ السَّلْبِ. قَوْلُهُ (إِنْ بِأَشْرُهُ) يَعْنِي: أَنَّ الْعَرَى مُشْرُوطٌ بِالْمُبَاشَرَةِ وَ إِلَّا بِأَنْ فَصَلَ بَيْنَ التَّوْنِ وَ الْفِعْلِ يَكُونُ مُعْرَبًا تَقْدِيرًا لَا مَبْنِيًّا كَمَا فِي صُورَةِ الْمُبَاشَرَةِ هَذَا. ثُمَّ إِنَّ التَّوْنَ أَعْمُ مِنَ اللَّفْظِيِّ وَ التَّقْدِيرِيِّ. (ابن القره داغي)

(٢) هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَ الْمَاضِي بُنِيَ وَ الْأَمْرُ). قَالَ ابْنُ الْقُرْدَاغِيِّ: قَوْلُهُ (وَ الْأَمْرُ) أَيُّ بُنِيَ، فَفِيهِ إِكْتِفَاءٌ. وَ قَالَ الْكُوفِيُّونَ: مَجْزُومٌ بِلَامِ مَقْدَرَةٍ. وَ يَرِدُهُ أَنْ حُذِفَ الْجَازِمُ وَ إِبْقَاءُ عَمَلِهِ ضَعِيفٌ كَالْجَازِ وَ لِهَذَا الْخِلَافُ ذَكَرَهُ بَيْنَ قَسِيمِيهِ.

(٣) هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (إِنْ يَعْرِ مِنَ الْإِنَاثِ وَ التَّوَكِيدِ إِنْ بِأَشْرُهُ). + أَيُّ: إِنْ فَعَلَ الْمَضَارِعُ مُعْرَبٌ إِنْ خِلَا مِنْ نَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشَرَةِ، وَ مِنْ نَوْنِ الْإِنَاثِ. (ضِيَاءُ السَّالِكِ) + نَحْوُ: يَذْهَبُ، لَمْ يَذْهَبْ، يَذْهَبُونَ، لَنْ يَذْهَبُوا. فَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَمَا شَابَهَا مُعْرَبٌ؛ لِعَدَمِ اتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ اتِّصَالًا مُبَاشَرًا؛ وَلِعَدَمِ اتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النِّسْوَةِ. (شرح ألفية)

١- إذا اتصلت به نون الإناث.

٢- أو نون التوكيد المباشرة.

فبينى الأول على السكون نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وبذلك يوجه تقديم المصنف للمتصل بها فإن بنائه لم يخرج عن الأصل و أيضاً هي أشرف من نون التوكيد بالاسمية. والثاني بينى على الفتح نحو: ﴿لِيُنَبِّذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤].

و احترز بذكر المباشرة (١) من المنفصلة عن الفعل بفاصل ملفوظ نحو: ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾ [يونس: ٨٩]، فإنه معرب معها إما لفظاً كما في المثالين الأخيرين، وإما تقديراً كما في الأول، أو مقدر نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، فإنه معرب معها لفظاً.

و يُعرَف كون (النون) مباشرة للفعل أو غير مباشرة له بتجريدته منها و رفعه، فإن استحق الرفع بالضممة فهي مباشرة، وإن استحقه بالنون فهي غير مباشرة.

(١) المراد بالاتصال المباشر: أن تتصل النون بالفعل المضارع اتصالاً مباشراً دون وجود فاصل بينهما، فإذا فصل بينهما بضمير كواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين، فلا اتصال حينئذ غير مباشر سواء أكان الفصل لفظياً، نحو: "لتبْلَوْنَ" و "وَلَا تَتَّبِعَانَّ"، و "إِمَّا تَرِينَ"، أو كان الفصل تقديرياً، نحو: الطلاب يذهبون، وأنت تذهبن. و في هذه الحالة يكون الفعل المضارع معرباً لا مبنياً؛ بسبب أن الاتصال غير مباشر. و هذا مذهب ابن مالك، والجمهور. (شرح ألفية)

[بناء الحرف]

﴿ ٢١١ ﴾ وَالْحَرْفُ بِالْبِنَاءِ قَمِنْ ^(١) ﴿

وإنما استحق الحرف من حيث هو البناء لأنه لا يتوارد عليه من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب ^(٢). و
واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة - كما قال ابن قاسم - . وأجيب: بأن الحرف: إنما
جاء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير. إهد. وفيه نظر ظاهر. والصواب ما قاله الرضي:
إن الحروف التي هي لمعان من قبيل المشترك الذي تعددت أوضاعه بتعدد معانيه، و معاني المشترك لا
توجب الإعراب الذي هو علامة لازمة لأن جاعله لأحد المعنيين أو المعاني واضعاً كان أو مستعملاً لم
يراع فيه الآخر حتى يخاف اللبس، فإن راعي الآخر و خاف اللبس في بعض المقامات كفاه في التمييز
لمعانيه العلامة المنفصلة و القرينة الخارجية. ويرد على عبارة المصنف ما ورد على الألفية: من أنه لا
يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل.

و يُجاب عنه بما أجيب به عنها: و هو أن الحصول بالفعل علم من صدر الترجمة لحكمه فيها على
الاسم المشابه للحرف بالبناء لأجل مشابهته، فإنه يفهم من ذلك أن الحروف مبنية من باب أولى، و نبه
هنا على أن ذلك الحصول على سبيل الاستحقاق.

لا يقال يفهم الاستحقاق من جعله محمولاً عليه و ملحقاً به، لأنه كثيراً ما يحمل الشيء على الشيء
مع كون المحمول عليه فرعاً ملحقاً بغيره، و قد قالوا: إن المميز في نحو: رَطُلٌ زَيْتاً محمول في العمل
على أفعال من، و هو على الصفة المشبهة، و هي على اسم الفاعل، و هو على الفعل، و إن المميز في
خامس مرتبة.

(١) قوله (و الحرف بالبناء قمن) هذا الحكم مستفاد من قوله: (لشبه الحرف) إلا أنه ذكره تمييزاً
للأقسام صراحة. (ابن القرداغى)

- و معنى (قمن): جدير و حقيق. (ضياء السالك)

- (القَمِنْ) شايسته و سزاوار "هو قمن بكذا" أو شايسته فلان چیز است. (المنجد)

(٢) فابتداء الغاية يفهم من الحرف (من) و انتهاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده
ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) بدون حاجة إلى إعراب. (دليل السالك)

[حكم الأسماء قبل التركيب من حيث الإعراب و البناء]

[٢٢] ﴿وَ اخْتَرْتُ فِي مَا قَبْلَ أَنْ تُرْكَبًا وَاسِطَةً لَا تَبْنِيهِ أَوْ تُعْرِبًا﴾^(١)

هذا البيت من زيادته على الخلاصة تَبْنِيهِ فيه على مختاره من الخلاف في الأسماء قبل التركيب مع إشارته إلى كيفية الخلاف فيها بالشطر الثاني حتى ردّ ما ليس مختاراً له بقوله: (لا تبنيه أو تعرباً) فالخلاف إذن على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مبنية، و هو رأي ابن الحاجب بجعله عدم التركيب من أسباب البناء، و ابن مالك لشبهها عنده بالحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة.

ثانيها: أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سبباً، و الشبه المذكور ممنوع، لأنها صالحة للعمل لو دخلت عليها العوامل، و هذا رأي الزمخشري.

و ينبغي أن تتنبه هنا و تعلم أن محل النزاع: المعرب اصطلاحاً، و إلا فلا إعراب لها^(٢)، لا تنفاه أنواعه عنها، إذ لا يثبت شيء منها إلا مع التركيب؛ فمعنى الخلاف: هل يطلق عليها اسم المعرب بناء على أن المعرب في الاصطلاح الصالح للإعراب أو لا؟ بناء على أنه في الاصطلاح المتصف به بالفعل، و لهذا قال بعض المحققين: مراد من قال بإعرابها أنها قابلة له لا موصوفة به بالفعل؛ إذ هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل و لا عامل قبل التركيب.

الثالث: أنها واسطة، لا مبنية و لا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، و هو رأي أبي حيان، و اختاره المصنف. و في نسخة: «و اخترتُ فيها» فيكون الضمير عائداً على الأسماء المفهومة من السياق، و يقرأ (تركب) بالبناء للمفعول. و في [نسخة] أخرى «فيما قبل»، فتكون (ما) واقعة على الاسم، و يقرأ

(١) قوله: (و اخترت ...) الخ فيه أن هذا مخالف لما يفيد قوله: (و غيره أعرب) من حصر الاسم في المبنى و المعرب إلا أن يبنى على مذهب غيره و أن الشبه الإهمالي و هو عدم كون الشيء معمولاً و لا عاملاً موجود فيه إلا أن يحمل على عدم الصلاحية. (ابن القره داغي)

(٢) في النسختين «و إلا فالإعراب لها» و الظاهر ما أثبتناه.

(تركب) بالبناء للفاعل، أو على الأسماء ويقرأ تركب بالبناء للمفعول. وقوله: (واسطة) إما خبر لمصدر كان محذوفاً مع اسمه من دون "إن" ولو قليلاً، فيكون منصوباً، أو لأن محذوفة مع اسمها فيكون مرفوعاً.

السكون أصل كل مبني

[٢٣] ﴿وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ تَسْكِينٌ كَذَلِكَ﴾ ❦

السكون نوع من أنواع البناء^(١) - كما عند ابن هشام وغيره -، والأنواع لا تعقل فيها الأصلة والفرعية، فالأصل إذن بمعنى الكثير الغالب.

ووجه كثرة ارتكابهم للسكون في جزئيات المبني أنه أخف، فلا يعدل عنه إلا لسبب، وإذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف وذلك: الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

و"أل" في (المبني) استغرافية أي في كل مبني سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

وفي التعبير بالتسكين إقامة السبب مقام المسبب، إذ نوع البناء السكون لا التسكين الذي هو فعل الفاعل.

(١) يعني: أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون؛ لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة. (توضيح المقاصد)

- قوله (ك: لم) مثال للحرف، و مثال الفعل "أَنْصُرُ"، و مثال الاسم نحو: "كَمْ"، قال ابن هشام «نحو: "كَمْ مَالُكَ، و كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ، و بِكُمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتْ"، فـ (كَمْ) في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء، و في الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، و في الثالث في موضع خفض بالباء، و هي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى» (شرح قطر الندى)

(٢) البناء حالة في آخر الكلمة لا يجلبها عامل بل كان مع وضع الكلمة ولا يتغير أصلاً ككسر هؤلاء. (البركات الأحذية)

- قال الناظم في الشرح: «و الحركة في المبنيات نائبة عن السكون. و قد ينوب الحرف عن الحركة في البناء، فعلى هذا هو نائب النائب و فرع الفرع» إهـ.

[أبواب المبني]

[المبني على السكون وحده]

[٢٣] ﴿..... وَهُوَ بِقُمْتُ^(١) وَيَرْغَنَ مُلْتَزِمٌ^(٢)﴾

سَلِّكَ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ مَسْلُوكَ ابْنِ هِشَامٍ فِي الشُّذُورِ، فَإِنَّهُ قَسَمَ الْمَبْنِيَّ تَقْسِيمًا غَرِيبًا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَبْوَابِ: الباب الأول: ما لزم البناء على السكون وهو نوعان: أحدهما: الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك ك: قُمْتُ، بخلاف المتصل بضمير النصب ك: ضَرَبْتُكَ، أو بضمير الرفع الساكن ك: ضَرَبَا و ضَرَبُوا.

الثاني: المضارع المتصل بنون الاناث وقد تقدم. وعلى هذين النوعين نَبَّهَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ بِقُمْتُ وَيَرْغَنَ مُلْتَزِمٌ) فالضمير عائد على السكون.

و لم يذكر "ضَرَبُوا" فيما بيني على الضم في بابهِ الْآتِي كَمَا يَأْتِي؛ وَإِخْرَاجُهُ لَهُ هُنَا مِنَ الْمَبْنِيِّ عَلَى السَّكُونِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ عِنْدَهُ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَقُولَ بَيْنَاتِهِ عَلَى الْفَتْحِ الْمَقْدَرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ، وَ عَلَيْهِ فَهْمُ الشَّنَوَانِي - كَمَا يَأْتِي -، وَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، قَالَ الشَّنَوَانِي:

١- من النحاة مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَاضِي بَيْنِي عَلَى الْفَتْحِ فِيمَا إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ ضَمِيرِ الِرفْعِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ، وَ عَلَى الضَّمِّ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى الْوَاوِ، وَ عَلَى السَّكُونِ إِذَا أَسْنَدَ لَضَمِيرِ الِرفْعِ الْمُتَحَرِّكِ.

٢- وَ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ دَائِمًا كصاحب الأجرومية.

٣- وَ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَيْنِي عَلَى الْفَتْحِ تَارَةً وَ عَلَى السَّكُونِ أُخْرَى كَابْنِ هِشَامٍ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ. إِهـ.

(١) اعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ الْمَبْنِيَّاتِ ثَمَانِيَّةٌ عَلَى عَدَدِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ: الْبَابُ الْأَوَّلُ: مَا لَزِمَ الْبِنَاءَ عَلَى السَّكُونِ وَهُوَ نَوْعَانِ: أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ بِقُمْتُ) عَلَّلَ سَكُونَهُ بِأَنَّهُ لَوْ حَرَّكَ لَزِمَ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيمَا هُوَ ككَلِمَةٍ وَهُوَ مَمْتَنِعٌ، وَيَنْقُضُ بِنَحْوِ جَنْدَلٍ وَعَلْبُطٍ، وَ نَحْوِ شَجَرَةٍ، وَ يَجَابُ بِأَنَّ الْأَوَّلِينَ مَزَالَانِ عَنْ جِنَادِلٍ وَعَلَابُطٍ، وَأَنْ تَاءَ التَّأْنِيثِ فِي حَكْمِ الْمُنْفَصِلِ، وَ فِيهِ أَنْ عَدَمَ جَعْلِهَا مَعَ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ ككَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ تَاءِ الْفَاعِلِ تَحْكُمُ . بَقِيَ أَنَّهُ لَيْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: بِأَنَّ نَحْوَ ضَرَبْتُ وَ نَحْوَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ الْمَقْدَرَةِ كضَرَبُوا. (ابن القره داغي)

(٢) الْإِلْتِزَامُ، وَ الْحَتْمُ، وَ اللَّزُومُ، وَ الْوَجُوبُ. هَذِهِ كُلُّهَا مُتَرَادِفَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. (شرح ألفية للحازمي)

و الثاني هو المأخوذ من قوله في التوضيح «و أما "ضَرَبْتُ" و نحوه فالسكون عارض أوجبه كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، و كذلك ضمة "ضَرَبُوا" عارضة لمناسبة الواو»، و من قوله في أنواع البناء: «و لثقلهما (أي: الكسر و الضم) لم يدخل فيه (أي في الفعل)».

المبني على السكون أو نائبه

[٢٤] ﴿ وَ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الْأَمْرِ ^(١) نَحْوُ: اضْرِبْ اضْرِبَا اضْرِبُوا وَ اخْشَ اذِرْ ﴾

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه ^(٢) و هو نوع واحد و هو: فعل الأمر، فإنه يبنى على ما يجزم به مضارعه:

فنحو "اضْرِبْ" مبني على السكون، لأن مضارعه يجزم به.

و نحو: "اضْرِبَا" على حذف النون، لأن مضارعه يجزم به.

و نحو: "اخْشَ" على حذف آخره، لأن مضارعه يجزم به ^(٣).

و يشكل على هذه القاعدة نحو: "اخْشَيْنَ" و "اسْعَيْنَ" من المؤكد بالنون، فإن مضارعه يجزم بحذف آخره، و هو مبني على الفتح؟ و جوابه: أن مضارع اسْعَيْنَ (لتسعين) فيعتبر مقرونا بالنون كما أن مضارع اضربا (لم يضربا) فاعتبر متصلا بالفتحة.

(١) الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه و هو نوع واحد، أشار إليه بقوله (أو هو أو...) الخ. قوله: (نحو اضرب اضربا) قضيته أن نحو اضربا اضربوا فعل أمر، و فيه تأمل لأنه مركب من الفعل و الاسم فاطلاق الأمر عليه من اطلاق اسم الجزء على الكل. قوله: (أو هو أو نائبه في الأمر) قد يقال: يبطل الحصر بنحو "زَدَ" أمرا مثلث الدال، و نحو "عَ" و "قَ" إلا أن يحمل السكون على ما يعم اللفظي و التقديري. (ابن القره داغي)

(٢) نائب السكون: حذف النون و حرف العلة.

(٣) (اخْشَ) فعل أمر مبني و بناؤه على حذف حرف العلة، لأن مضارعه (يخشى) يجزم بحذف حرف العلة. (الشرح المختصر على نظم الاجرومية)

- (اذِرْ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الياء. (شرح ألفية للحازمي)

[المبني على الفتح]

﴿ ٢٥ ﴾ وَاطْرَدَ الْفَتْحُ ^(١) بِمَاضٍ جُرْدَا وَقُدِّرَ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ عَدَا

﴿ ٢٦ ﴾ وَ فِي لَيْسَجَنْ، وَالَّذِي بَدَا مُرْكَبًا حَالًا وَ ظَرْفًا عَدَدًا ^(٢)

الباب الثالث: ما لزم البناء على الفتح، وهو سبعة أنواع:

[النوع الأول]: الماضي المجرد مما تقدم ذكره كضَرَبَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبَهُ. وعليه نبه بقوله (و اطرد الفتح بماض جردا)، فالبناء ظرفية، ومتعلق (جردا) محذوف دل عليه: (و هو بقمتم) المتقدم، و المعنى: جَرَدَ من ضمير الرفع المتحرك إذ لم يتقدم له ذكر غيره. و ظاهره أن نحو "ضَرَبُوا" مبني على الفتح المقدر، و قد تقدم ما فيه. و أشار بقوله: (و قدر الفتحة في نحو عدا) إلى دفع ما يتوهم من كون بناء "عدا، و رمى، و غزا" و شبهها على السكون، و المعنى: أن الفتح في الباب المذكور كما يكون ظاهرا يكون مقدرا، و الأصل: عَدَوُ وَ رَمَى وَ غَزَوُ، فلما تحرك حرف العلة و انفتح ما قبله قلب ألفا، فعرض سكونه.

النوع الثاني: المضارع الذي باشرته نون التوكيد، و إليه أشار بقوله: (و في ليسجنن)، فهو معطوف على قوله: (بماض) أي: و اطرد الفتح أيضا في نحو: ﴿لَيْسَجَنْ﴾ [يوسف ٣٣].

الثالث: ما ركب من الأحوال كقولهم: "فَلَانٌ جَارِي يَيْتَ يَيْتَ"، و أصله: يَيْتًا لَيْتًا (أي: ملاصقا) فحذف الجار و هو اللام، و ركب الاسمان، و عامل الحال ما في جاري من معنى الفعل، فإنه في معنى "مجاوري". و على هذا نبه بقوله (و الذي بدا مركبا حالا)، فهو معطوف على المخفوض، و (مركبا) حال، و (حالا) بدل، أو بيان.

(١) قوله: (و اطرد الفتح) أي: الباب الثالث: ما لزم البناء على الفتح و هو سبعة أنواع. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (و الذي بدا مركبا) أي: ظهر مركبا تركيب مزج، و يستوي فيه كونه: حالا نحو: هُوَ جَارِي يَيْتَ يَيْتَ، و العامل فيه ما في جاري من معنى الفعل و هو المجاورة. أو ظرفا زمانيا نحو: صَبَاحَ مَسَاءً. أو مكانيا كقولهم: سَهَلْتُ الْهَمْزَةَ يَيْنَ يَيْنَ. أو عددا كَأَحَدٍ إِحْدَى عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَةِ عَشْرٍ وَ تِسْعَ عَشْرَةَ، فإن الجزئين منها مبني على الفتح إلا اثني عشر و اثنتي عشرة فإن الجزء الأول منهما معرب اعراب المثني. (ابن القره داغي)

الرابع: ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية كقولهم: "فَلَانْ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ"، و الأصل: صباحا و مساء (أي: في كلِّ صباح و مساء)، فحذف العاطف و ركب الطرفان قصدا للتخفيف، قال الشاعر:

وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالاً^(١)
و منه قولهم: "سَهَلْتُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ يَيْنَ" (أي: بينها و بين حرف حركتها)، فحذف المضاف [إليه] و العاطف^(٢)، و ركب الطرفان. قال الشاعر:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَ بَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ يَيْنَا^(٣)
أي: بين هؤلاء و بين هؤلاء.

الخامس: ما تركب تركيب المزج من الأعداد نحو: "أَحَدَ عَشَرَ"، و "إِحْدَى عَشْرَةَ" إلى "تسعة عشر" و "تسع عشرة"، تقول: جَانَّتِي أَحَدَ عَشَرَ و إِحْدَى عَشْرَةَ، وَ مَرَزْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ، ببناء الجزئين على الفتح، و كذا الباقي إلا "اثني عشر" و "اثنتي عشرة"، فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى. و الصواب أن حركة آخر الجزء الأول بُنْيَة لا بناء؛ إذ محل البناء كالإعراب آخر الكلمة، كذا قيل. و الظاهر أن هذا لا يأتي هنا، لأن كلاً من الجزئين في نحو أحد عشر يدل على معنى غير معنى الآخر، نعم يأتي ذلك فيما سمي به من المزجي لصيرورة الكلمتين بالتسمية كلمة. و على هذين النوعين نبه بقوله (و ظرفا عددا) بحذف العاطف.

(١) الشاهد في البيت: في "صباح مساء" تركيب الكلمتين تركيب "أحد عشر" فجعلتا بمنزلة كلمة واحدة، وبنيت على فتح الجزئين، ويقال عنهما في الإعراب ظرف مركب مبني على فتح الجزئين في محل نصب. (تحقيق على النحو المصطفى)

(٢) في النسختين "فحذف المضاف و العاطف". قال ابن هشام: فحذف ما أضيف إليه بين الأولى و بين الثانية و حذف العاطف و ركب الطرفان. (شذور الذهب)

(٣) الشاهد فيه (بين بينا) حيث ركب الظرفين و بناهما على الفتح و هما في محل نصب على الحالية. (تحقيق على شرح شذور الذهب)

﴿ ٢٧ ﴾ وَ الزَّمَنِ الْمُبْهَمِ إِنْ أُضِيفَ لِجُمْلَةٍ أَوْ ذِي بِنَا تَعْرِيفًا ﴿١﴾

﴿ ٢٨ ﴾ وَ جَاَزَ أَنْ تُعْرَبَهُ وَإِنْ وَضَحَ مِنْ قَبْلِ مُعْرَبٍ فَأِعْرَابٌ رَجَحَ ﴿٢﴾

السادس: الزمان المبهم المضاف لجمله. المراد بالمبهم: ما لا يدل على وقت بعينه كـ "الحين" و "الوقت". فإذا أضيف إلى الجملة جاز إعرابه و بنائه، و يترجح البناء إذا كانت الجملة المضاف لها فعلية فعلها مبني كقوله: (عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا) ^(١) روي بالفتح على البناء، و بالخفض على الإعراب، و الأول أرجح للتناسب.

و يترجح الإعراب إذا كانت الجملة فعلية فعلها معرب نحو: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] قرأ نافع بالفتح على البناء، و غيره من السبعة بالرفع على الإعراب، و هو أرجح. و البصريون يوجبونه، و يجعلون الفتحة في قراءة نافع إعراباً، مثلها في صمت يَوْمَ الْخَمِيسِ، و التزموا لأجل ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ لَيْسَتْ لِلْيَوْمِ وَإِلَّا لَزِمَ كَوْنُ الشَّيْءِ ظَرْفًا لِنَفْسِهِ. أو جملة اسمية كقوله: (...)

(١) قوله (و الزمن المبهم إن أضيفا لجمله أو ذي بنا تعريفا) أي: اطرء الفتح في الزمن المبهم و هو: ما لا يدل على وقت معين كـ الحين و الساعة إن أضيفا لجمله كقوله: (عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ) . أو اطرء في المبهم و لو غير زمان و هو: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ (مثل) و (دون) مما هو شديد الإبهام إذا أضيف إلى ذي بناء فإنه يكتسب من بنائه كما يكتسب المضاف إلى المعرفة تعريفا منها، و ليس المعنى: إذا أضيف إلى المبني إضافة مفيدة للتعريف لإباء تمثيلهم بمثل عنه إذ لا يتعرف بالاضافة. (ابن القره داغي)

- قوله (و الزمن المبهم) و لعل (المبهم) عطف على (الزمن) حذف أدواته للضرورة. و لام (الزمن) لعهد المبهم و يكون المراد بالمبهم سواه لأن العام إذا قيل بالخاص يراد منه غير الخاص تأمل. (مداح)

- (أو ذي بنا) أي: و المبهم المضاف إلى مبني و لو لم يكن هذا المبهم اسم زمان كمثل و دون و بين. + و كتب أيضا: و إذا كان الإضافة إلى ذي البناء يعم المضاف المبهم من اسم الزمان و غيره. (الچوری)

- قوله (تعريفا) أي: كتعريف أي: كما يكتسب المضاف من المضاف إلي المفرد التعريف فكذلك قد يكتسب من المضاف إليه المفرد البناء. (الچوری)

(٢) وجه الاستشهاد: ورود "حين" مبني على الفتح؛ لإضافته إلى مبني؛ هو الفعل الماضي المبني أصالة؛ فاكسب البناء مما أضيف إليه. و ورد بالخفض -على رواية- فيكون مجرورا بعلی معربا. (مصباح السالك)

عَلَى حِينَ التَّوَّاضُّلِ غَيْرُ دَانٍ) يروى بالفتح على البناء، و الكسر أرجح على الاعراب، و لا يجيز البصريون غيره. و على هذا النوع ثبته بقوله: (و الزمن المبهمة إن أضيف لجملة) فهو مجرور عطفا على مدخول الباء الظرفية^(١). و لا ينافيه قوله: (و جاز أن تعربه) لأن إطراد الشيء لا يمنع جواز غيره.

و فهم من قوله: (و إن وضع من قبل معرب)^(٢) أنه إذا وقع قبل مبني كان البناء أرجح. و ظاهره أن الجملة إذا كانت اسمية مبتدؤها مبني يترجح البناء و ليس كذلك، قال الرضي عطفا على ما اختلف فيه الفريقان: «أو إلى الاسمى سواء كان صدرها معربا أو مبنيًا في اللفظ نحو: جِئْتُكَ يَوْمَ أَنْتَ أَمِيرٌ، إذ لا بد له من الاعراب محلا» إهـ فانظر كيف لم يلتفت البصريون إلى بنائه، فلم يجوزوا فيه البناء، و كذا الكوفيون لا يلتفتون إليه في الترجيح، فقول الألفية: «و قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ % أَعْرَبَ» أحسن منه. و يمكن أن يجاب عنه بأن مفهوم «من قبل فعل معرب» أنه إذا وقع قبل مبني لا يترجح إعرابه دائما بل يفصل فيه على ما مر.

السابع: المبهمة المضاف لمبني سواء كان زمنا أو غيره. و المراد بالمبهمة: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ "مثل، و دون، و بين"، فهذا النوع إذا أضيف لمبني جاز أن يكتسب من بنائه و قد قرئ

(١) أي: و اطرده الفتح بالزمن المبهمة.

(٢) قوله (و جاز أن تعربه) أي: المضاف إلى أحد الأمرين ففي المضاف إلى المبني يستويان، و قرئ بالرفع و النصب: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} [الانعام - ٩٤]، و {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَتَطَّقُونَ} [الذاريات - ٢٣].

و المضاف إلى الجملة إن كانت فعلية و فعلها ماض كما مر فالبناء راجح، و (إن وضع) أي ظهر (من قبل معرب) بأن كانت اسمية كقوله: (عَلَى حِينَ التَّوَّاضُّلِ غَيْرُ دَانٍ)، أو فعلية و فعلها معرب كـ: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} [المائدة - ١١٩] فاعراب فيه رجع على البناء للمجاورة فيهما. قوله (و إن وضع) كأنه استثناء من قوله (لجملة) إهـ يعني أن المضاف إلى الجملة إنما يكون بنائه راجحا إذا كانت مبنية بأن كانت فعلية والفعل مبني وإلا بأن كانت اسمية أو فعلية والفعل معرب فالإعراب راجح. (ابن القره داغي)

قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] بالوجهين^(١)، و من البناء ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَتَطَفَّوْنَ﴾^(٢) [الذاريات: ٢٣] في قراءة نافع. و قول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُضُونِ ذَاتِ أَزْقَالٍ
و قوله:

اذ بَقِيسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ تَلْفَهُ بَحْرًا مَفِضًا خَيْرَهُ

و على هذا النوع نبه بقوله: (أو ذي بنا) عطا على (جملة). و قوله (تعريفا) مفعول له علة للإضافة و هو راجع للنوعين.

تنبيه قال ابن قاسم عند قول الناظم: "و ما كاذ معنى كاذ" «الظاهر أن إضافة اسم الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف» إهـ. و وجهه أن الإضافة في المعنى لمصدر مأخوذ ممّا يصلح أخذه منه في الجملة مضاف إلى ما اشتملت عليه الجملة من معرفة، و قد عدوا هذا الموضع مما يسبك فيها الفعل بدون سابق، فمعنى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] هذا يوم نفع الصادقين. و معنى (عَلَى حِينَ عَابَتْهُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا ...) على حين عتابي للمشيبي، و عليه القياس. و به يعلم ما في قول صاحب البسيط أن الإضافة المذكورة لا تفيد التعريف، لأن الجمل نكرات و المضاف لمبني مضاف للجملة يقال فيه ما قيل في المضاف للجملة و إن كانت الجملة محذوفة نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، و المضاف إلى المفرد المعرف كغير في البيت المتقدم، و المصدر المنسبك من أن أو أن و مدخولهما كهي و مثل فيما قبله أمره بين.

(١) يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو إذ وبجره على الإعراب. (شرح شذور الذهب)

(٢) موطن الاستشهاد: {مِثْلُ مَا أَنْتُمْ} . وجه الاستشهاد: مجيء "مثل" مبنية على الفتح؛ لأنها مبهمة، و مضافة إلى مبني بعدها هو "ما" علما أنها تستحق الرفع على التبعية لـ "حق"، و حكم بناء "مثل" في هذه الحال الجواز. (مصباح السالك)

[المبني على الفتح أو نائبه]

[٢٩] ﴿أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ اسْمٌ لَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ فَرْدًا^(١) أَوْ تَلَا ﴿

[٣٠] ﴿نَعْتًا وَتَوْكِيدًا وَعَظْفًا كَرًّا لَا فِيهِ، وَالنَّصْبُ وَرَفْعُهُ عَرَى ﴿

الباب الرابع: ما لزم الفتح أو نائبه - أعني: الياء والكسرة - وذلك اسم "لا" النافية للجنس نصًا^(٢) إذا كان مفردا - أي غير مضاف ولا شبيه به -:

فيبنى على الفتح في مسألتين: ١- إذا كان مفردا (أي غير مثنى ولا مجموع). ٢- أو جمع تكسير نحو: "لَا رَجُلٌ"، و"لَا رِجَالٌ". ومن المفرد اسم الجنس و اسم الجمع نحو: "لَا شَجَرٌ"، و"لَا قَوْمٌ". و يبنى على الياء في مسألتين: ١- إذا كان مثنى، ٢- أو مجموعا جمع مذكر سالم نحو: لا رجلين ولا قائمين.

وقد يبنى على الألف نيابة عن الفتحة على لغة بني الحارث كقوله ﷺ: «لَا وَثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»^(٣).

ويبنى على الفتح أو الكسر إذا كان جمعا بالألف والتاء ويروى بالوجهين قول الشاعر:

إِنَّ السَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ تَلَدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(٤)

وإلى هذا أشار بقوله: (و هو أو نائبه وهو اسم لا نافية للجنس فردا)، فالضمير و ما عطف عليه معطوف على فاعل (اطرد) المتقدم، أو مبتدأ والخبر محذوف، أي ملتزم، و الجملة عطف على جملة

(١) قوله: (فردا) المراد بالمفرد غير المضاف. و اعلم أن الفتح في المفرد و الجمع المكسر و نائبه إما ياء و هي في المثنى و الجمع المذكر المصحح، أو كسرة و هي في نحو مسلمات. (ابن القره داغي)

(٢) لا النافية للجنس، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله (أي: يُرادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نصًّا، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت: لا رجل في الدار، فالمعنى: ليس في الدار أحد من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ ولذلك لا يجوز أن تقول: لا رجل في الدار بل رجلان؛ لأن (لا) في هذا المثال ليست نصًّا في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد، ونفي الجنس، وهذه تُسمى لا النافية للوحدَة. (شرح الفية)

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٣/٤)، وأبو داود (١٤٣٩)، والنسائي (٢٢٩/٣-٢٣٠)، والترمذي (٤٧٠).

(٤) الشاهد فيه قوله (لذات) يروى بالفتح على أنه اسم لا فيكون مبنيًا على الفتح. (محمد الكزني)

(و هو بقت...) الخ، و الضمير المخبر عنه باسم لا عائد على ما يفهم من الكلام، إذ اطراد الفتح و نائبه يستلزم شيئين و التزامهما على الاحتمال الثاني كذلك، فالمعنى: و اطراد الفتح أو نائبه في بعض المبنيات، أو: و الفتح أو نائبه ملتزمان في بعض الأسماء، ثم عيَّنه بقوله: (و هو اسم لا). و لو قال: (و هو و ما ينوب عنه في اسم لا ...) بتسكين هاء الضمير لكان أحسن.

[[أو تلا نعتا و توكيدا و عطفا كررا لا فيه ^(١)]: و في حكم اسم "لا" على التفصيل المتقدم تابعه من نعت، أو بيان، عند من أجازوه في النكرات، و توكيد كذلك، و بدل منكر، و معطوف كررت معه "لا" بشروط ثلاثة: أن يكون المنعوت مفردا، و النعت كذلك، و لا فاصل بينهما نحو: «لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ في الدَّارِ». و وجهه أن معنى النفي المستغرق المستدعي تضمن معنى متوجه إلى الاسم من حيث تقييده به لا من حيث ذاته فلسبب البناء مدخلة فيه و لموجبه تسلط عليه، و هذا هو الفارق بين صفة اسم لا و المنادى حيث امتنع البناء في الثانية، لأن النداء لا يتوجه إليها و لا تتوقف صحته عليها، و إنما يؤتى بها لايضاح ما يراد نداؤه أو تخصيصه فلم يكن لها حظ من مقتضي البناء و حملت صفة أي على الغالب.

(١) نعت اسم لا نحو: "لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ في الدَّارِ"، توكيد اسم لا نحو: "لا ماء ماء باردا"، المعطوف على اسم لا نحو: "لا حَوْلَ وَ لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ". (المطالع السعيدة)

- قال ابن هشام «و إن لم تتكرر (لا) امتنع الفتح و جاز الرفع و النصب، نحو لا رجل و امرأة».

- قوله (أو تلا) عطف على قوله (اسم لا) أي: اطراد الفتح أو نائبه كائن في اسم لا و في اسم تلا اسم لا المبني. و المراد باطراد: الامكان العام اي سواء كان ملتزما كما في اسم لا أو كررتا كما في اسم تلا الاسم لا المبني، فافهم. (ابن بابا شيخ)

- قوله: (أو تلا) عطف على قوله: (اسم) أي: أو تلاه حال كونه نعتا الخ. و يشترط فيها كون كل مفردا تابعا لمفرد غير مفصول عنه و في بناء اسم لا كونه غير مفصول عن لا و إلا لم تعمل فيه، و كلامه لا يفني بتمام هذه الشروط. و يمكن أن يكون "أو" بمعنى الواو، أي، و تلاه. (ابن القره داغي)

- قوله: (نعتا) منصوبا بنزع الخافض اي كالنعت اي يشترط في بناء اسمه الأفراد و عدم الفصل كما يشترطان في بناء تابع الاسم الغير المفصول فحينئذ يفني كلامه بتمامها. بقي أن كلامه مشعر بوجود التأكيد و هو كذلك و مثاله: لا ماء ماء بارداً، و ما يقال إنه ليس بتأكيد لأن الثاني ليس بمرادف و لا من ألفاظ التأكيد المعنوي مندفع بأن التقييد بالبارد متأخر عن التأكيد و الثاني مساو للأول. (ابن القره داغي)

إِو النَّصْبُ وَرَفْعُهُ عَرَى: ويجوز مع البناء فيما ذكر النصب مراعاة لمحل اسم لا أو للفظه، لأن حركة البناء العارض تجوز مراعاتها في التابع لمشابتها لحركة الإعراب في العروض، فإن أورد عليه أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا غير عاملة في لفظ النكرة، أجيب بما ذكره الرضي من أن الحركة لما كانت تعرض بعروض لا و تزول بزوالها صارت لا كأنها عاملة محدثة لها.

و يجوز فيما ذكره أيضا الرفع مراعاة لمحل لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالإبتداء أي من جهة اللفظ لا من جهة المعنى حتى يكون حرف النفي جزءا من المبتدأ لا تسلط له على الخبر كما في القضية المعدولة الموضوع بل هو هنا مسلط على الخبر ناف له قطعاً.

و إلى هذا ^(١) أشار بقوله (أو تلا ..) الخ. هذا هو المقرر عند القوم. و إنني أراه أن نفي لا متسلط على أفراد مدخولها باعتبار اتصافه بالخبر و به يمتاز عن العدول لا على الخبر باعتبار تعلقه بالاسم، و تأمل نحو { لا ريب فيه } تجد النفي لأفراد الريب باعتبار الكون في القرآن لا للكون فيه عن الريب بخلاف نحو «ليس رجل في الدار».

و قد تَبَّه لهذا الشيخ عيسى الصفي فاعترض قول النحاة بأنها لتأكيد النفي و قال: إنها لتأكيد المحكوم عليه، قال الشيخ يس في حواشي مختصر السعد: و هو الحق و حينئذ فالتركيب من جهة اللفظ و المعنى، و الأول تابع للثاني، فافهم.

و احترز باشتراط تكرير "لا" في اللفظ مما إذا لم تكرر، فإنه يمتنع البناء على الفتح، و يتعين الوجهان الآخران و هذا حكم ما إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة في التابع.

و (تلا) صلة لما مقدرة معطوفة على اسم لا، و الرابط الفاعل، و المفعول محذوف يعود على الاسم المفرد، و حذف جره من الثاني لدلالة الأول، إذ الصلة المقتضية اشتراط الأفراد في الاسم مقتضية لاشتراطه في التابع، بل اقتضاها له فيه أولى، و حينئذ تستفاد الشروط الثلاثة من لفظه. و لو قال: (و هو اسم لا - فردا و في حكمه مفرد تلا - نعتا) لكان أوضح، - [و] الله تعالى أعلم -.

(١) أي أشار الى حكم تابع اسم لا بقوله (أو تلا...).

[المبني على الكسر]

[٣١] ❦ وَالْكَسْرُ فِي كَسِيْبَوِيهِ الْمُخْتَتَمُ ^(١) وَأَمْسٍ ^(٢)، أَوْ فَعَالٍ أَمْرٍ، أَوْ عَلَمٍ ❦

[٣٢] ❦ أَوْ سَبِّ الْأُنْثَى..... ❦

الباب الخامس: ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع:

الأول: العلم المختوم بـ "ويه" كـ سيوييه ^(٣)، و عمرويه، و نفطويه.

الثاني: "أمس" إذا أريد به معين، وهو اليوم الذي يليه يومك، فإن لغة الحجازيين بناؤه على الكسر

مطلقا نحو: "ذهب أمس بما فيه"، و "اعتكفت أمس"، و "عجبت من أمس"، قال الشاعر:

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَ مَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

فإن نكر لم يبين نحو: "جنتك أمسا"، وكذا إذا عرف بال نحو: "كان لم تغن بالأمس"، أو أضيف نحو:

«مضى أمسنا بخير»، أو صغر، أو جمع كقوله:

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مَنْ أَمْسُوسَ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ الْعَرُوسِ

و علة بنائه تضمنه معنى حرف التعريف فإنه اسم جنس أريد به معين، وقاعدة ما كان كذلك أن يعرف

بال فإن لم تظهر فهي منوية.

قال الرضي: «و إنما لم يبين صباح و مساء و شبهها من الظروف إذا أريد بها معين لأن التعريف الذي

هو معنى اللام ليس بظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في الأمس، لأنك إذا قلت: كلمته صباحا و مساء،

و قصدت به صباح يومك، و مساء ليلتك، لم يتبين تعريفهما، كما يتبين في قولك لقيته أمس. ثم قال: و

(١) قوله: (و الكسر في كسيوييه) كلامه ظاهر في عدم وجود الكسر في الفعل وهو كذلك و حركة

(ش) حركة عين المضارع. قوله: (المختتم) تنبيه على أن المراد بمثل سيوييه مماثله في كونه مختتما

بالصوت ليتحقق فيه الشبه. (ابن القره داغي)

(٢) (و أمس) بُني لتضمنه معنى حرف التعريف، و على الكسر دفعا لالتقاء الساكنين. و يشترط في بنائه خمسة

شروط: أن يراد به معين، و لا يضاف، و لا يصغر، و لا يكسر، و لا يعرف بال. (ابن القره داغي)

(٣) تقول: جاءني سيوييه، و رأيت سيوييه، و مررت بسيوييه.

أما سحر، فأمره مشكل، سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه، لأنه مخالف لأخواته من: صباح، ومساء، وضحي معينة، إذ هو معرفة منصرفة، فهو شاذ، وإنما لم يبنوا "غدا" إذا قصد به اليوم الذي يلي يومك كما بني أمس تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على المقدر وجودة، وذلك لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهني، وكذا تعريفه، بخلاف "أمس"، فإنه قد حصل له وجود، وإن كان منتفياً في حال التكلم، فتعريفه يكون أقوى» إهـ.

الثالث: ما كان على وزن فعال، وهو اسم فعل بمعنى الأمر، كـ نزال بمعنى انزل.

الرابع: ما كان على وزن فعال علماً^(١) لمؤنث، كحذام، وقطام، في لغة الحجازيين بنوه، لمشابهته لنزال وزنا، وعدلا، ومعرفة.

الخامس: ما كان على فعال، وهو سب للمؤنث، ولا يستعمل إلا في النداء، نحو يا فساق، ويا لكاع.

وقوله: (الكسر) معطوف على فاعل اطرء، أو مبتدأ، والخبر محذوف، والجملة عطف على الجملة، وهو بـقمت. وحذف متعلق (المختتم) لوضوحه (أي: بويه)، وهو تميم. ولو قال بدله: "ملتزم" لم يحتاج لتقدير وقوله (أمر) بدل من (فعال)، وكذا قوله (أو علم أو سب الأنثى).

(١) قوله: (أمر) بالجر صفة. وقوله: (أو علم) معطوف على الأمر مضاف إلى الأنثى أي علم أنثى وسبها. وكلامه ظاهر في أن فعال إذا لم يكن إحدى الثلاثة لم يُنَّ و هو ممنوع كيف، وفعال إن كان معدولاً سواء كان اسم فعل كنزال، أو علم مؤنث كحذام، أو مصدراً كحماد معدول عن محمدة، أو حالاً نحو: (و الخيل تغدو بالصعيد بـداد) أي متبعدة، أو صفة جارية مجرى الاعلام نحو: حلاق للمنية، أو صفة ملازمة للنداء كفساق بُني للشبه الاستعمالي في الأول والحمل عليه في البواقي. ولا ينافيه حصر سبب البناء في شبه الحرف لأنه أعم من أن يكون بلا واسطة أو بها، ولو سمي بها مذكر أعرب غير منصرف، وإن كان غير معدول لم يبن اسماً كـ جناح، أو مصدراً كـ ذهاب، أو صفة كـ جوار، أو جنساً كـ سحاب. فلو قال:

..... وأمس أو فعال عدلا لم يسم

بـه مذكر وضم اطرء

لكان أشمل. (ابن القره داغي)

[المبني على الضم]

- [٣٢] ﴿... ثُمَّ ضَمَّ أَطْرَدَ فِي مَا نَوَى إِضَافَةً لَفْظًا فَقَدْ﴾^(١)
 [٣٣] ﴿مِنَ الظُّرُوفِ مِثْلَ قَبْلٍ أَوَّلٍ وَ بَعْدُ وَ الْجِهَاتِ غَيْرُ وَعَلٍ﴾
 [٣٤] ﴿وَ أَيْ إِنْ يُحَذَفُ ضَمِيرُ الصَّلَةِ وَ اتَّبَعَ الْأَخْفَشُ فِي إِعْرَابِ تِي﴾
 [٣٥] ﴿كَمَا إِذَا مُضَافٌ كُلُّ ذِكْرٍ أَوْ صَدَرَ أَيْ أَوْ سِوَاهَا نَكْرًا﴾

الباب السادس: ما لزم البناء على الضم، وهو أربعة أنواع:

- (١) (ثم ضم اطرَد) أي: التزم الضم في أربعة أنواع: أحدها: (فيما نوى إضافة لفظا فقد) أي: في اسم مضاف كان معنى المضاف إليه منويا و لفظه مفقودا و متروكا (من الظروف مثل قبل أول و بعد و الجهات) مثال قبل و بعد نحو: لله الأمر من قبل و من بعد، فد (قبل) و (بعد) مبنيان على الضم تقديره: لله الأمر من قبل الغلب و من بعد الغلب. و الثاني: (غير). (و) الثالث (عل) مثل لهما الشارح. (و) الرابع (أي) الموصولة، و لا أي "أربعة أحوال:
- ١- أن يحذف صدر الصلة و يذكر المضاف إليه نحو: يعجبني أيهم قائم، و رأيت أيهم قائم، و هي في هذه الحالة مبنية عند الجمهور هذا معنى قوله: (و أي إن يحذف ضمير الصلة). و أما عند الأخفش معربة و اختاره الناظم رحمه الله، أشار إلى هذا الاختيار بقوله: (و اتبع الأخفش في إعراب تى)، و تى إشارة إلى "أي" الموصولة.
- ٢- أن يذكر المضاف إليه و صدر صلتها معا نحو: يُعجبني أيهم هو قائم، و رأيت أيهم هو قائم. و هي في هذه الحالة معربة، أشار إليه بقوله: (كما إذا مضاف كل ذكر)، و المراد بكل: "أي"، و "الظروف" و سيأتي بيان الظروف.
- ٣- أن يحذف المضاف إليه و صدر صلتها معا نحو: يُعجبني أي قائم، و رأيت أيًا قائم. و مررت بأي قائم فهي معربة أيضا هذا معنى قوله (أو صدر أي... نكرا).
- ٤- أن يحذف المضاف إليه و يذكر صدر الصلة نحو: يُعجبني أي هو قائم، و رأيت أيًا هو قائم، و مررت بأي هو قائم، فهي أيضا معربة. و الحاصل أن "أي" عند الجمهور مبنية في حالة الأولى و معربة في الثلاثة الأخيرة.
- و الظروف أيضا لها أربعة أحوال:
- ١- أن يحذف المضاف إليه لفظا و ينوى معناه فيبنى على الضم نحو «لله الأمر من قبل و من بعد» أشار إلى هذا بقوله (في ما نوى إضافة لفظا فقد).
- ٢- أن يذكر المضاف إليه فيعرب نحو "جئتكَ مِنْ قَبْلِ الظُّهْرِ" فقبل ظرف معرب، و جر بمن، لوجود المضاف إليه لفظا و هو "الظهر"، أشار إليه بقوله (كما إذا مضاف كل ذكر)، و المراد بكل "الظروف" و "أي" الموصولة المتقدمة.
- ٣- أن يُحذفَ المُضَافُ إليه، و لا يُنَوَى شيء، و ينسى اللفظ و المعنى فيعرب أيضا نحو «فما شربوا بعداً على لذة خمرة» ياعراب بعدا، أشار إلى هذا بقوله: (أو سواها نكرا) أي سوى "أي" و هو الظروف أي: و كما تعرب الظروف إذا كان المضاف إليه متروكا لفظا و معنا.
- ٤- أن يُحذفَ المضاف إليه و ينوى ثبوت لفظه، فيعرب أيضا كقوله: (وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً) أي: و من قبل ذلك. و الحاصل أن الظروف مبنية في الحالة الأولى و معربة في الثلاثة الأخيرة. (م)

أحدها: ما قطع عن الإضافة لفظاً من الظروف المبهمة، و المسموع من ذلك كما قال الرضي: « قبل، و بعد، و تحت، و فوق، و أمام، و قدام، و وراء، و خلف، و أسفل، و دون، و أول، و من عل، و من علو، و لا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين، و شمال. قال: وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف. فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فلم لم تبين معه، كالأسماء الموصولة تبني مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ قلت: لأن ظهور الإضافة فيه يرجح جانب اسميته، لاختصاصها بالأسماء». انتهى المراد منه. و فيه أن الاحتياج للمفرد لا يقتضي البناء، و لذلك اشترط في الافتقار أن يكون إلى جملة، كما سبق. و الصواب أن بنائها إنما هو لمشابتها بحروف الجواب في إطراد الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من الجمود و الافتقار.

و على هذا تبّه بقوله (ثم ضم اطرء فيما نوي ...) ^(١) الخ، و إسناد (نوي) بالبناء للمفعول إلى ضمير ما الواقعة على الظروف مجازي. و (فقد) معطوف على (نوي) بحذف العاطف، و بينهما التنازع في قوله (إضافة) بناء على رأي من أجاز التنازع في المتوسط، كالفارسي، فأعمل الأول، و أعطى الضمير للثاني، ثم حذف لكونه فضلة، و المعنى: فيما نوي إضافة و فقدها من الظروف، إلا أنه لا فائدة في ذكر فقد الإضافة لفظاً بعد الحكم بأنها منوية، فحق الكلام تقديم المؤخر، و العكس، و يفوته مع ذلك كابن مالك التنبيه على اشتراط عدم نية الإضافة من جهة اللفظ. و لو قال:

..... فيما إضافة من الظرف فقد

لفظاً و ذاك مثل قبل أول

لكان أبين.

و تفهم نية الإضافة من تخصيص فقدها باللفظ. و في قوله كالخلاصة: (و الجهات) نظرٌ، يعلم من قول الرضي المتقدم: و لا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين، و شمال.

(١) (في ما نوي) أي: في مضاف نوي إضافة أي مضافاً إليه لفظاً فقط فقده ذلك المضاف، إذ لو فقده لفظاً و معنى أعرب، و كان ذلك المضاف من الظروف المقطوعة عن الإضافة سماعاً مثل. إهـ (ابن القره داغي)

و مفهوم قوله (نوي) و قوله (لفظا) أن الإضافة إذا فقدت لفظا و نية أو وجدت كذلك فإنها تعرب، و قد صرح بذلك في قوله: (كما إذا مضاف كل ذكرا)، و قوله (أو سواها نكرا).

و لها صورة رابعة تعرب فيها و هي: أن يحذف المضاف إليه و ينوى ثبوت لفظه، فيكون كالمصرح به المذكور، و قد قرئ {لله الأمر من قبل و من بعد} بالبناء على الضم، لنية معنى المضاف إليه دون لفظه، و بالجر و التنوين، لعدم النية بالكلية، و بالجر من غير تنوين، لنيته لفظا و معنى، فالأحوال إذن أربعة: تعرب في ثلاثة، و تبني في واحدة. و في إطلاقه في الإعراب سلامة مما أورد على قول الألفية: «نصبا» من أنهم أعربوا خفضا أيضا كما تقدم في الآية .

فإن قلت: أولى من التكلف الذي خرجته عليه أن يكون قوله: (إضافة) مفعول (نوي)، و (لفظا) تمييز، أو منصوب على نزع الخافض، و (قد) هي الإسمية بمعنى حسب، و الفاء الداخلة عليها هي التي تدخل على حسب و قط.

قلت: يصير المعنى: إطرده الضم في الظروف التي نويت إضافتها لفظا فقط أي لا معنى، و هذه الصورة لا ثبوت لها، و قد وقع للمصنف رضي الله عنه خطأ، حيث أثبتتها في الشرح، و جعل حكمها الإعراب، و نصه «و كذا إذا حذف المضاف إليه و نوى لفظه دون معناه» كما مر.

فإن قلت: نجعل قوله: (فقد) أي: بحسب راجعا لـ (نوي) أي: فيما نويت إضافته لا فيما صرح بها فيه، أو فقدت بالكلية. قلت: إشكال المنطوق بحاليه -والله أعلم-.

النوع الثاني: ما ألحق بقبل و بعد من قولهم: قبضت عشرة لا غير، و ليس غير. و إليه أشار بقوله: (غير). و في صنيعه سلامة، كما يرد على صنيع الألفية، فإنه يوهم أن "غير" هي الأصل في ذلك، و الظروف ملحقه بها، مع أن الأمر بالعكس، كما في كلام ابن هشام. و قال ابن الحاجب: «من الظروف ما قطع عن الإضافة كقبل و بعد، و أجرى مجراه "لا غير" و "ليس غير"» إهـ.

و إنما ألحقت بالظروف، لمشابهتها لها في الإبهام، و حذف المضاف إليه معها بعد "لا"، خالف فيه ابن هشام، و قال: «لا يجوز ذلك إلا مع "ليس" و أما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم "لا غير" فلم تتكلم به العرب فإمّا أنهم قاسوا "لا" على "ليس" أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة» إهـ.

و الصواب الجواز، لما انشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل:

جواباً به تتجوا اعتمد قوربتنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

و تأتي فيها الأوجه الأربعة التي مرت في قبل و بعد.

النوع الثالث ما ألحق بقبل و بعد: من عل، وهذا إذا أريد به معين كقولك: "أخذت الشيء الفلاني

من أسفل الدار و الشيء الفلاني من عل" أي من فوق الدار، قال الشاعر:

و لقد سددت عاينك كل ثيئة وأتيت نحو بني كلاب من عل

فيوافق قبل و بعد في البناء على الضم. و توافقهما أيضا في الإعراب إذا نكرت، و أريد بها علو

مجهول، كقول إمريء القيس:

مكر مفر، مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطة السيل من عل

أي من مكان عال.

و تخالفهما في أمرين: أحدهما: أنها لا يصرح معها بالمضاف إليه، خلافا لما ذكره الجوهري. و

ثانيها: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن.

و قوله (كما إذا مضاف كل ذكرا) لا يقتضي أنها تنصب، ففيه سلامة مما أورد على قول الألفية «و

أعربوا نصبا» من تناوله لها، و اقتضائه جواز نصبها في حال التنكير.

و على هذين النوعين نبه بقوله (غير و عل) ^(١)، و بقوله (كما إذا مضاف كل ذكرا)، و قوله (أو

سواها نكرا)، لكن مقتضاه أن "غير" حال ذكر المضاف إليه أو نيته معربة مع أنها لا تتعرف بالإضافة

لشدة إيهامها، و يجاب بأن معنى تكثيرها قطعها عن الإضافة لفظا، و معنى تعريفها أنها في صورة

المعرفة. و في قوله (كما إذا مضاف كل ذكرا) تسامح بإطلاق المضاف على المضاف إليه.

و كان من حقه أن يذكر في هذا الباب "حسب"، كما ذكرها ابن الحاجب و ابن مالك و غيرهما.

النوع الرابع: ما ألحق بقبل و بعد من "أي" الموصولات، و لها أحوال أربعة: تعرب في ثلاثة: وهي:

١- ما إذا ذكر المضاف إليه و صدر الصلة. ٢- أو حذفها معا. ٣- أو حذف المضاف إليه و ذكر صدر

(١) أي: كل من غير و أي و عل نوع مستقل ألحق بقبل و بعد فأنواع المبني على الضم أربع. (ابن القره داغي)

الصلة. وبنى على الضم في حالة رابعة، وهي عكس الثالثة: نحو ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم/٦٩]، وقول الشاعر: (... فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ).

قال في الشرح: «و بنائها في الحالة الرابعة رأي سيبويه و الجمهور، و عللوه بشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف. قال: و هو منقوض بوجود هذه العلة في الحالة الثانية، بل هي أكد لانضمام حذف المضاف إليه إلى حذف الصدر، و قد غلط الزجاج سيبويه في قوله بنائها [في الحالة الرابعة]، و قال الجزمي: خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيهم أفضل، أي كلهم ينصب و لا يضم» إهـ.

و في "شرح التسهيل" للبدر الدماميني بعد حكاية تغليط الزجاج: و قد حكى أن سيبويه قال معذرا عن ذلك لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزئي الإبتداء كان ذلك مخالفا لأخواتها، فغيروها تغييرا ثانيا، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

و قال الرضي: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة، و ذلك أن شيئا إذا فارق أخواته لعارض كان شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليها، و لا يخفاك ضعف هذين الاعتذارين. إهـ.

و قال الشيخ يس في حواشي النظم: «إنما بنيت إذا أضيفت، و حذف صدر صلتها، لأنه لما حذف و هو مرفوع، و لا يحسن حذفه مع الذي دخلها من النقص بإزالتها عن رتبها عادت إلى أصلها، و مقتضى القياس فيها من البناء و دفع المعارض، قال: هذا خلاصة ما ذكره ابن يعيش، و هو عندي كغيره مما في الشروح و الحواشي لا يقتضي تخصيص البناء بهذه الحالة، و هو المقصود. ثم قال: و الوجه أن يقال: إنها في هذه الحالة كالمنقطعة عن الإضافة لفظا و نية مع قيام موجب البناء، و هو الافتقار إلى الجملة، اما لفظا فلقيام ما هي مضافة إليه، و هو الضمير منزلة الصدر لكون ما بعده في اللفظ مفردا غير صالح للوصل به، و اما نية فلأنه لا ينوى الشيء إلا عند فقده، و المضاف إليه هنا موجود». إهـ.

قلت: اعتبار وجود المضاف إليه ينافي تنزيلها منزلة المنقطعة، و دعوى قيامه مقام الصدر لا دليل عليها، و المسوغ لحذف صدر صلتها مطلقا إنما هو طولها معنى لا لفظا، بدليل حذفه مع حذف المضاف إليه.

و قال في حواشي التصريح نقلا عن الشهاب: إذا ظهر المضاف إليه ظهر الاحتياج، و إذا لم يظهر خفى، و الاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفي.

قلت: احتياج المضاف للمضاف إليه معارض لسبب البناء فكيف يجعل ظهوره مقويا له، والذي يظهر - والله اعلم - في توجيه مذهب الإمام أن تعلم أن "أيا" المذكورة فيها ما يقتضي البناء وهو الافتقار المتأصل للجملة كأخواتها، وما يقتضي الإعراب وهو لزوم الإضافة لفظاً أو نية، واختير الإعراب في صورتني القطع ليكون الإعراب دليلاً على تقدير الإضافة ونيتها، لكون إضافتها على خلاف الأصل، وبالحمل على بقية استعمالاتها كما بيناه في حواشي التوضيح، فدلوا عليها بظهور أثرها كما التزموا ذكر عائد آل لخفاء اسميتها، وبنيت في صورة الإضافة وحذف الصدر، لأنها لو أعربت لخفي الافتقار بعدم ظهور المفتقر إليه، أعني الجملة، وعدم أثره وهو البناء ما ظهوروا أثره ليدل عليه وكون الباقي بعد الحذف غير صالح لأن يكون صلة، فيقال هو الذي يدل على المحذوف فتكون الجملة كالصريحة، وهي دليل الافتقار.

فرع: تسليم أنها موصولة، وهو منازع فيه، فلو أعربت لأمكن إنكار موصوليتها وافتقارها بالكلية، وذلك لما شابهت حركة البناء حركة الإعراب في {أيهم أشد} وأمكن أن يدعى فيها أنها إعراب ذهب يونس إلى أنها استفهامية مبتدأ، و {أشد} خبره، و {ننزع} معلق بالاستفهام. ولما رد عليه في المغني بأن التعليق لا يكون إلا في أفعال القلوب قال أشموني: في هذا الرد نظر، لأن يونس لا يسلم اختصاص التعليق بأفعال القلوب بل مذهبه جوازه في غيرها، ومما يدل على هذا قول التصريح في «و سلم على أيهم أفضل» وجه الرد منه أن "أي" مبنية على الضم، وغير الموصولة لا تبنى، ولا تصلح هنا، فاستدل بنائها على إثبات موصوليتها، وافتقارها.

فإن قيل: يلزم بمقتضي هذا بنائها في "أي قائم". قلت: في هذه الصورة أمران يفتقران^(١) لما يدل عليها الإضافة والموصولية، لكن الثاني له ما يدل عليه غير البناء^(٢)، وهو النظر لمعنى التركيب، ولذا قال في التصريح: وغير الموصولة لا تبنى، ولا تصلح هنا فاستدل بالبناء، وبعدم الصلاحية من جهة المعنى بخلاف الأول، فليس له ما يدل عليه، فنصب أثره لذلك، ولما لم يحتاجوا إلى الدلالة عليه في

(١) في نسخة (أ) «يفتقران».

(٢) في نسخة (ب) «ما يدل عليه البناء».

"أيهم قائم" أكدوا الدلالة على الثاني، و لم يكتفوا بالدليل المعنوي، لأن اللفظي أظهر منه، و لقوة النزاع في المستدل عليه، و أعربت في صورة التصريح بالمضاف إليه و الصدر، لأنه لما ظهرت الإضافة و الصلة معا بكمالهما و لم يمكن^(١) إظهار أثرهما معا اكتفى بهما، و رجحت الإضافة باقتضائها الأصل في الأسماء، فظهر أثرها لذلك، و الدلالة على ما هو أخفى، و أوكداهم من ملاحظة هذا المرجح في بقية الصور و إن كان موجودا فيهما.

فإن قلت: الدلالة محتاج إليها في الصورة الأخيرة، لخفاء الموصولة بإمكان ادعاء أنها استفهامية و الجملة خبرها؟

قلت: المقصود إنما هو ثبوت كونها موصولة في نفس الأمر، و إذا ثبت ذلك في الصورة الرابعة قلنا به في الصورة الثالثة^(٢) لعدم المانع، و للدليل المعنوي، و بالجملة فثبت كونها موصولة في بعض الصور يكفي في رد النزاع فلا يحتاج لتقوية الدليل في باقيها، فهذا توجيه عدم معارضة الإضافة لسبب البناء في صورته، و معارضتها له في بقية الصور.

و إلى هذا التفصيل أشار بقوله (وأي إن يحذف ضمير الصلة) مع قوله (و صدر أي)، ف (أي) مجرورة عطفا على ما في قوله (فيما نوى إضافة). و تحرز بالشرط مما إذا ذكر الصدر، فإنها تعرب كما صرح به في قوله (و صدر أي) عطفا على نائب فاعل (ذكر)، و شمل إطلاقه ذكر المضاف إليه نحو "أيهم هو قائم"، و حذفه نحو "أي هو قائم" فهاتان صورتان مع صورة البناء التي هي منطوق قوله (و أي... الخ، لكن كلامه أولا و ثانيا يوهم البناء في الرابعة الباقية نحو «أي قائم»، لا يقال يفهم حكمها من تقييده الحذف بصدر الصلة لأنه لا تقييد في عبارته، بل هو مطلق، فلو قال: و أيهم بحذف صدر الصلة.

(١) في نسخة (ب) «و لم يكن».

(٢) في نسخة (ب) «و إذا ثبت ذلك في الصورة الثانية قلنا في الرابعة».

و ذهب الأخفش و طائفة من النحاة إلى إعرابها في جميع الصور، و قال المصنف في الشرح: و هو المختار عندي، و الآية مخرجة على التعليق و الحكاية. إهد.

قلت: التخريج الأول مذهب يونس، و الثاني رأي الخليل، قال: إن مفعول (تنزع) محذوف و التقدير: لننزع عن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد، و يبطل مذهبهما جميعاً، قولهم: "فسلم على أيهم أفضل"، لأن حرف الجر لا يعلق، و لا يجوز حذف المجرور و دخول الجار على معمول صلته، و للثاني فيه بحث أوضحنا جوابه في "حواشي التوضيح".

و إلى اختياره أشار بقوله: (و اتبع الأخفش في إعراب تي)، فيقرأ (أتبع) بصيغة المضارع أي اتبع أنا، أو بصيغة الأمر من الافتعال، إشارة إلى صورة البناء المتقدمة و الله اعلم^(١).

(١) قال ابن القرداغي على قول الناظم:

وَأَيُّ إِنْ يُحَذَفُ ضَمِيرُ الصَّلَةِ وَ أَتْبَعَ الْأَخْفَشَ فِي إِعْرَابِ تِي
كَمَا إِذَا مُضَافٌ كُلُّ ذِكْرٍ أَوْ صَدُرَ أَيُّ أَوْ سِوَاهَا نُكْرًا

قوله: وَأَيُّ إِنْ يُحَذَفُ ضَمِيرُ الصَّلَةِ أي: و اطرده الضم عند سيويه و الجمهور في "أي" الموصولة تشبيهاً بقبل و بعد إن يحذف ضمير هو صدر الصلة له و ذكر المضاف إليه، و إلا كان معرباً وفاقاً و استدلو عليه بقوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} [مريم ٦٩]، و علّوه بشدة احتياجها إلى المحذوف. (و) لكن (أتبع) أنا أو أنت (الأخفش) و الخليل و يونس (في) القول بـ (إعراب تي) أي: أي، كما يشعر به عبارة الشرح. و أول الآية بجعلها استفهامية إما محكية بقول مقدر، أو معلقة ما قبلها عن العمل، أو مجعولا مفعول الفعل كل شيعة، و من زائدة، لكن إنما يتم الثاني إذا قيل بعدم تخصيص التعليق بأفعال القلوب و بوقوع الاستفهام بعد غير أفعال العلم و القول على الحكاية و الثالث: إذا حكم بزيادة من في الاثبات و المستدل لا يقول بشيء منهما، و نقض العلة بجريانها فيما إذا حذف المضاف إليه معه مع إعرابه و لكن له القول: بأن الشبه المدني للحرف الافتقار الذاتي الأولي و هو غير موجود فيه لأن الافتقار إلى المضاف إليه أولى لا ذاتي و صدر الصلة بالعكس. ثم الأشمَلُ الموافق لعبارة البهجة أن المراد بـ (تي) جميع المذكورات.

قوله: (كما إذا مضاف...) أي: كما تعرب المذكورات وفاقاً لا خصوص الظروف كما يشعر به عبارة البهجة، و لا يلزم من ذلك استعمال "عل" مضافة: لأن صدق الشرطية المتصلة لا يستلزم صدق طرفيها على أنه صرح فيها بأنه يفهم من ذكر المصنف لها جواز إضافته لفظاً، و به صرح الجوهرى، و خالفه ابن أبي الزريع إذا مضاف إليه لكل منها ذكراً، و كما يعرب "أي" إذا ذكر صدر صلة أي حذف المضاف إليه أم لا، أو كما يعرب منها (سواها) أي: أي إذا نكرا و الأمثلة في الشرح. (ابن القره داغي)

[المبني على الضم أو نائبه]

﴿٣٦﴾ أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ ^(١) فِي ذِي النُّدَا مُفْرَدًا إِمَّا عِلْمًا أَوْ قُصْدًا ^(٢) ﴿٣٦﴾

الباب السابع: ما لزم البناء على الضم أو نائبه وهو الألف والواو، وهو نوع واحد، وذلك المنادى المفرد المعروف.

و المراد بالمفرد: ما ليس بمضاف ولا شبيه به.

و المراد بالمعروف: ما أريد به مُعَيَّن، سواء كان تعريفه سابقا على النداء نحو: يا زيد، أو طاريا في النداء بسبب القصد والإقبال نحو: "يارجل" لمعين. والأصح أن تعريف العلمية مستصحب. فإن قيل: فيه يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد.

قلت: رأي المحققين جواز إضافة العلم باقيا على علميته من غير تقدير تكثير لزيادة البيان كموسى فرعون، وقوله: "وقد عجت بمكثها عجيا" والمحذور إنما هو كون المعروف الثاني محصلا لعين ما حصله الأول، ويصح إدعاء قصد زيادة البيان هنا لما يحتاج إليه في النداء من التنبيه على الإصغاء واستجلاب الإقبال بالقلب، والغالب على أن الذي يشهد به التأمل أن النداء لا يقصد به التعريف، بل طلب الإصغاء للكلام. نعم قد يكون ذلك الطلب من معين في قصد المتكلم، أي من واحد بعينه وإن لم يعرفه باسمه، ولا بد في تمييزه حينئذ من الإشارة الحسية بنحو اليد والرأس، فما حكاه المكودي في باب المعرفة والنكرة من دخوله باعتبار التعريف في اسم الإشارة صواب. وقد صرح الشيخ يس في حاشية التصريح بما ذكرناه من أن النداء لا يقصد به التعريف فانظره، ويدل لذلك أيضا نداء النكرة المبهمة.

(١) قوله: (أو نائبه) هذا هو الباب السابع من المبني وهو ما لزم البناء على الضم أو نائبه وهو الألف والواو وهو نوع واحد. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (إما علما) وعلميته باقية والنداء يزيد به الوضوح، وما يقال أنه يسلب تعريفه منقوض بلفظ الجلالة واسم الإشارة لعدم قبولهما التذكير، هذا. وقد يقال: ينبغي تخصيص بنائه بما إذا لم يكن مستغاثا نحو يا يزيد فإنه معرب مجرور. (ابن القره داغي)

فما اجتمع فيه الأمران يبنى على الضم في مسألتين:
إحدهما: أن يكون مفردا (أي غير مثنى، ولا مجموع) نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
[البقرة: ٣٥].

الثانية: أن يكون جمع تكسير نحو: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠].
و على الألف إن كان مثنى نحو: "يا زيدان" و "يا رجلان".
و على الواو إن كان جمع مذكر سالم كـ "يا زيدون" و "يا مسلمون".
و الألف و الواو هما المراد بالنائب في المتن. و عطف فيه كنظيره السابق بـ (أو) لأن المبني المذكور
في الحقيقة قسمان: أحدهما: يلزم الأصل. و الثاني: النائب.

و (مفردا) حال من (ذي الندا)، و ما بعد (إما) حال من ضمير حال الأولى، فالحالان متداخلان، و
نظيره في تقسيم الحال بإما قوله تعالى ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣]. و واضح أن أو بمعنى
إما، لكن قد يقال على المبالغة التي إفادتها، أو أن العلم مقصود أيضا، فالقصد ثابت في المتعاطفين،
فكيف قوبل بينهما فيه؟ و يجاب بأن ثبوت القصد في القسمين لما كان من الواضح المبين لم يعبا بذلك،
فيعلم منه أن التقابل في الحقيقة بين الموصوفين بالقصد و المعنى اما علما مقصودا أو غير علم مقصود.
فإن قيل: كيف عطف الفعل الخالي من السابك على الاسم الصريح.

قلت: المعتمد بالعطف الموصوف المقدر كما مرّ إذ به حصلت المقاسمة و المقابلة التي اقتضاها
العطف، فالفعل صفة للمعطوف في الحقيقة، و إن كان معطوفا صورة.
و مفهوم اشتراط الأفراد أن المضاف و شبهه معربان.
و مفهوم اشتراط التعريف أن المفرد المنكر معرب، و هو كذلك.

[البناء المقدر، و المنادى المضاف المبني]

[٣٧] ﴿وَقَدَرْنِ ضَمَّ الَّذِي قَبْلُ بُنِيَ^(١) وَفِي جَمِيلِ الْوَجْهِ ضَمًّا وَهْنِ^(٢)﴾

و أشار بقوله (و قدرن ضم الذي قبل بني) إلى أن المنادى المذكور إذا كان مبنيًا قبل النداء قُدِّرَ الضم في آخره كـ "يا سيبويه"^(٣).

و فاته التنبيه على إجرائه مجرى ذي البناء المتجدد في جواز مراعاة حركة المقدر في التابع. و قد نبّه على ذلك في الألفية فتقول: ياسيبويه العالم، برفع الصفة مراعاة للضمة المقدر، و نصبه مراعاة للمحل، و لا يجوز خفض مراعاة للكسرة الظاهرة، لأن حركة البناء الأصلي لا تراعي في التابع، لعدم مشابهتها لحركة الإعراب في العروض، و في ذلك يقول ابنُ آبٍ في قصيدته في الألفاظ النحوية:

يا هؤلاء أخبروا سائلكم	ما اسمٌ له لفظٌ و موضعان
و لا يراعى لفظه في تابع	و الموضعان قَدْ يُراعيان
و اللفظ مبنيٌ كذاك موضع	ها هو للناضر كالعيان

يريد لفظ هؤلاء.

(١) قوله: (قبل بني) كـ: ياسيبويه ويا حذام، و مثل المبني قبله المحكي كـ: ياتأبط شراً، و نحو: ياموسى، و ياقاضي فالأولى أن يذكرهما. (ابن القره داغي)

(٢) إذا كان المنادى مضافاً فإنه معرب نصباً على المفعولية، و لا يدخل في باب البناء، و ذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو: حسن الوجه على الضم، و ردّ ... (المطالع السعيدة)

- إذا: عن ثعلب أنه في الإضافة اللفظية يجوز فيها الضمُّ: يا ضاربُ زيدٍ .. يا ضاربُ زيدٍ: يجوز الوجهان عند ثعلب. و أمّا على قول جماهير النحاة الذي حكاه فيه الإجماع ابن مالك هنا: أنه يجب فيه النصب، لأنه في الأصل: مفعولٌ به، فبقي على أصله، ولم يوجد فيه ما يقتضي بناءه. (شرح ألفية للحازمي)

- قوله: (و في جميل الوجه) أي في المضاف بالإضافة اللفظية أحكم بضعف البناء على الضم خلافاً لثعلب، فقولهم المنادى المضاف منصوب باق على عمومته. قوله: (ضماً وهن) و ذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن إضافته في نية الانفصال و ردّ بأن البناء ناش عن شبه الضمير و المضاف عادم له. (ابن القره داغي)

(٣) فسيبويه: منادى مبني على ضمّ مقدر، منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر، وهو في محل نصب مفعول به. (شرح ألفية)

و نَبَّه بقوله (و في جميل الوجه ضما وهن) على ردّ قول ثعلب بجواز ضم المضاف في الإضافة اللفظية، لأنها في نية الانفصال، و وجه الرد أن المضاف بمطلق الإضافة خرج عن مشابهة الضمير المقتضية للبناء. قوله (ضما) مفعول (وهن)، و هو فعل أمر.

قال المصنف في الشرح: و بقى على ابن هشام ما يبنى على نائب الكسر، و هو "سحر" على رأي من يقول بينانه فالفتحة فيه نائبة عن الكسرة.

[ذكر ما لا يختص من المبني]

﴿ ٣٨ ﴾ وَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ ^(١) كَ هَلْ ^(٢) وَ ثَمَّا وَ جَيْرٍ مُنْذُ وَ بَوَاقِي الْأَسْمَاءِ ﴿ ٣٩ ﴾ مِّنَ الْإِشَارَاتِ وَ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ ^(٣) وَ الشَّرْطِ وَ الضَّمِيرِ أَوْ ذِي الْوُضَلِ ﴿ ٤٠ ﴾

أي: و من المبني ما لا يختص بحركة و لا سكون، و هو نوعان: ١- الحروف. ٢- و الأسماء الغير المتمكنة. فأما الحروف فمنها ما يبنى على السكون كـ "هَلْ"، و على الفتح كـ "ثَمَّ"، و على الكسر كـ "جَيْرٍ" بمعنى نعم، و على الضم كـ "مُنْذُ" في لغة مَنْ جَرَّ بها.

و أما الأسماء الغير المتمكنة فستة أنواع:

أحدها: أسماء الإشارة، فالمبني منها على السكون "ذا" و "ذِي"، و على الفتح، "ثَمَّ"، و على الكسر "هؤلاء"، و على الضم "هؤلاء" في لغة حكاها قطرب.

(١) قوله (و غير مختص) أي: بنوع سواء كان مشتركا بين نوعين كما في اسم الاستفهام و الشرط لعدم وجود المضموم و المكسور فيهما أو بين الكل كما في البواقي. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (كهـل ..) الخ مثال لفرد النوع الغير المختص لا للنوع أو الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يرد أن هل مختص بالسكون فلا يصح التمثيل. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و اسما الفعل) مقصور أسماء جمعا أو تثنية على لغة بني حرث من لزوم الألف في أحواله الثلاث. (ابن القره داغي)

الثاني: أسماء الأفعال، فالمبني منها على السكون "صَة وَمَة"، و على الفتح "آمِينَ"، و على الكسر "إِيَه"، و على الضم "حَيْثُ" في لغة.

الثالث و الرابع: أسماء الشروط و الاستفهام، فالمبني منها على السكون "مَنْ وَمَا"، و على الفتح "أَيُّ وَأَيَّانَ". و ليس فيهما ما يبنى على كسر و لا ضم.

الخامس: المضمرات، فالمبني منها على السكون ياء المتكلم و ياء المخاطبة و ألف الاثنين و واو الجمع، و على الفتح تاء المخاطب و نون الاناث. و على الكسر تاء المخاطبة. و على الضم تاء المتكلم و نحنُ.

السادس: الموصولات، فالمبني منها على السكون 'الذي، و التي' و مَنْ، و ما، و آل"، و على الفتح "الذين"، و على الكسر "الألَاءِ" في لغة الألي بمعنى الذين، و على الضم "ذاتُ"، بمعنى التي في لغة طيء، هكذا ذكره المصنف في الشرح. و تنزيل المتن عليه بين.

و ما ذكره في "الذين" من أنه مبني على الفتح ذكره ابن هشام في شرح الشذور و هو مشكل من أوجه:

أحدها: أن محل البناء في الكلمة هو أن يكون هو محل الإعراب، و لو أعرب الذين لكان إعرابه بالحروف بعد الذال، كما وقع في لغة هزيل، فليكن ما بعد الذال محل البناء، فنقول إنه مبني على سكون الياء.

ثانيها: أنه سمع إعرابه في لغة هزيل بالحروف، و ذلك مما يبطل كونه مبنيًا على فتح النون، لأن القاعدة أن المعرب بالحروف مبني عليها، و المعرب بالحركات مبني عليها إذا لم يوجد مقتضي الأصل، و هو السكون.

ثالثها: أنه إذا كان مبنيًا على الفتح لم يبق دليل في لغة هزيل على الصواب، لأنه إذا كان محل البناء هو النون فانقلاب الياء واوا حالة الرفع لا يعين الإعراب، لأن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة و هو حاصل مع الانقلاب، فلا يكون الانقلاب لأجل العامل مع أن الأئمة الناقلين لتلك اللغة استدلوا بها على الإعراب.

رابعها: أنه يلزم على قياس ذلك أن يقال في "دين، و تين، و اللذين، و اللتين" أنها مبنية على الكسر لأنها صيغ مرتجلة عند المحققين و هو خلاف ظاهر كلامهم.

و قد نقل "الشيخ يسن" في حواشي التصريح عن بعض شيوخه أن من يقول ببناء المثني من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة و هي الألف قال: و ذلك لأن البناء لزوم الكلمة حالة واحدة و أما القائل بالإعراب فيرى انقلاب الألف ياء لأن التغيير حينئذ للعامل، قال: و بعضهم يرى أنه مبني مع الانقلاب و يزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به و هو مستبعد. إهـ .

و ذكر العصام في شرح الحاجبية: أن القائلين بالبناء اعتذروا بأن انقلاب الألف ياء في الجر و النصب إنما هو لوضعها كذلك لا لأجل العامل.

خامسها: أن البناء على الفتح لا يمكن على ما فيه مما ذكره إلا على القول بأنه اسم جمع، إذ هو حينئذ صيغة مرتجلة أما على القول بأنه جمع حقيقي فلا، إذ ليس آخر الكلمة حينئذ هو النون قطعاً، و كونه اسم جمع خلاف ما صححه ابن مالك في شرح التسهيل من أنه جمع، و ما يرد على كونه جمعاً يأتي بيان دفعه إن شاء الله تعالى في باب الموصول.



﴿مَقْضَلٌ﴾

[أنواع الإعراب^(١)]

[٤٠] ﴿رَفَعَ وَنَصَبَ لِذِي الْإِعْرَابِ حُتِمَ وَالْإِسْمُ يَنْجَرُ وَفِعْلٌ يَنْجَزُمُ^(٢)﴾

الإعراب جنسٌ تحته أربعة أنواع وهي: "الرفع، والنصب، والجبر، والجزم"، وهذه الأنواع الأربعة باعتبار الاشتراك والاختصاص على أربعة أقسام:

نوعان مشتركان بين الأسماء والأفعال، وهما المعبر عنهما في المتن بـ (ذِي الْإِعْرَابِ)^(٣).

و نوع مختص بالأسماء، وهو الجبر^(٤)، لإمتناع دخول عامله على الفعل.

و نوع مختص بالأفعال، وهو الجزم^(٥)، لامتناع دخول عامله على الاسم.

و قيل في توجيه ذلك: إنما اختص الفعل بالجزم لأنه لو دخل في الاسم لأدى وجوده إلى عدمه، فيكون وجوده فيه محالاً، وذلك لأن غالب الأسماء منون، والتنوين نون ساكنة في الآخر، فلو جزمت مع ذلك لاجتمع سکونان، فيحذف الطارئ منهما، ولما اختص الفعل بالجزم لهذا طلب الاسم شيئاً يختص به في مقابلته، فأعطي له الجبر.

(١) الإعراب مأخوذ من قولهم: أعربه إذا أوضح شيئاً شيئاً، والإعراب أيضاً يوضح المعاني. (معارف الكافية)
- الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدل ذلك على أنك لو قلت (ما أحسن زيداً) لكنت متعجباً ولو قلت (ما أحسن زيداً) لكنت نافية ولو قلت (ما أحسن زيداً) لكنت مستفهماً، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب. (أسرار العربية)

(٢) قوله (رفع ونصب ...) الخ فيه ركاقة، ولو قال: "الاسم ينجر وفعل ينجزم" كلاهما بالرفع والنصب وسم "لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٣) نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لن يقومَ. (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله (و الاسم ينجر) نحو: مررت بزيدٍ، فلا يجزم الاسم.

(٥) هذا معنى قوله (و فعل ينجزم) نحو لم يضرب، فلا ينجر الفعل.

و يمكن أن يكون «ما» في عبارة الألفية^(١) من تفريع اختصاص الاسم بالجر على اختصاص الفعل بالجزم إشارة إلى هذا التوجيه، وإن كان ضعيفا من جهة أن التنوين إنما يثبت مع الحركة، وهي تحذف للجازم، فلا يجتمع السكونان، والتفريع مفهوم منها سواء جعلت الكاف للتعليل، أو للتشبيه، إذ وجه الشبه في المشبه به أقوى، وهو به أولى، فهو الأصل.

و قيل في التوجيه غير هذا مما لا حاجة إلى التطويل به.

و اعلم أن ألقاب الإعراب كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف، فيقال في "جاء زَيْدٌ و الزَّيْدَانِ و الزَّيْدُونَ": إنها مرفوعة.

و ذهب ابن الحاجب إلى: أن ألقاب البناء أعني: (الضم، والكسر، والفتح) لا تطلق على حروفه، فلا يقال في "لا رجلين" إنه مفتوح، و لا في "يا زيدان" إنه مضموم.

قال الرضي: «و الذي يغلب على ظني أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الإعراب إلا للحركات المعينة، و إطلاقهم أسمائها على الحروف لقيامها مقام الحركات مجاز، فقولهم في نحو: رأيت الزيدين: إنه منصوب: مجاز، و كذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازا، فقالوا في "السموات" في خلق الله السموات، و في "أحمد" في مررت بأحمد: أن الأول منصوب، و الثاني مجرور، فأيش^(٢) المانع على هذا أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء أسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين إنه مفتوح، و كذا في لا مسلمات عند من يكسر، و يقال في يا زيدان، و يا زيدون: إنهما مبنيان على الضم، مجازا، هذا، و التمييز بين ألقاب حركات البناء و حركات الإعراب و سكونيهما في اصطلاح البصريين متقدميهما و متأخريهما: تقريب على السامع، و أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الأعراب في المبني و على العكس و لا يفرقون بينهما» إهـ .

و يخرج من هذا جواب عن الناظم في قوله: «و ركب المفرد فاتحا»، و قوله: «تابع ذي الضم»، فإنهم اعترضوهما بأن بناء اسم لا المفرد لا يكون على الفتح دائما، و المنادى الذي حكم تابعه ما ذكر ليس خصوص المبني على الضم، بل الأول: مبني على ما ينصب به، و الثاني: هو المبني على ما يرفع به، فاعرفه.

(١) قال ابن مالك: "و الاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بأن ينجزما"

(٢) كلمة «أيش» مختصرة من قولهم: أي شئ. (تحقيق على شرح الرضي)

[العلامات الأصلية للإعراب]

[٤١] ﴿فَارْفَعْ بِضَمِّهِ، وَانْصِبْ فَتْحًا، وَجَرَّ كَسْرًا، وَسَكَّنْ جَارِمًا كَ: لَمْ يَزُزْ^(١)﴾

[٤٢] ﴿وَأَغْيَرْ ذَا يَنْوُبٍ^(٢) ﴾

علامات الإعراب: منها أصول، ومنها فروع.

فالأصول أربعة: الضمة للرفع، و الفتحة للنصب، و الكسرة للخفض، و السكون للجزم.

و الفروع عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: ١- الواو في جمع المذكر السالم، و في الأسماء الستة. ٢- و الألف في المثنى. ٣- و النون في الأمثلة الخمسة.

و أربعة تنوب عن الفتحة، وهي: ١- الألف في الأسماء الستة. ٢- و الياء في التثنية و الجمع. ٣- و الكسرة في الجمع بالألف و التاء. ٤- و حذف النون في الأفعال الخمسة.

و اثنان ينوبان عن الكسرة، وهما: ١- الفتحة فيما لا ينصرف. ٢- و الياء في التثنية و الجمع.

و واحد ينوب عن السكون، وهو: الحذف.

و إلى الأصل أشار بالبيت. و إلى النائب بقوله (و غير ذا ينوب).

قال ابن القاسم: و كان القياس أن يقولوا: يرفع بالرفعة، و ينصب بالنصب، و يجر بالجرة، لأن الضم و الفتح و الكسر للبناء، و لكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع.

قال الدماميني: فيه نظر، إذ لا خلاف أن الحركات ثلاثة: ضمة، و فتحة، و كسرة، و إنما أكثر البصريين قصدوا الفرق في ألقاب المعربات لا في ألقاب الحركات، و لهذا يقول بعضهم: مرفوع و

(١) قوله (فارفع بضم) الباء للتحقق أي: أرفع رفعا متحققا بضم تحقق العام في ضمن الخاص، أو أرفع معلما بضم. (ابن القره داغي) + يعني: أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضممة، و أصل النصب أن يكون بفتحة، و أصل الجر أن يكون بكسرة، و أصل الجزم أن يكون بالسكون، إذ لا حظ له في الحركات، فكان حظه حذفها. (توضيح المقاصد)

(٢) و غير ما ذكر من الإعراب بالحركات السابقة و السكون ينوب عنه، يعني: يكون نائباً عنه في الإعراب. يعني: إذا وجدت مرفوعاً بغير الضمة فهو نائب عن الضمة، إذا وجدت منصوباً بغير الفتحة فهو نائب عن الفتحة، إذا رأيت مجروراً بغير الكسرة فهو نائب عن الكسرة. (شرح ألفية للحازمي و غيره)

مضموم أما الأول: فللفرق الذي أراده، وأما الثاني: فلأنه لم يجد محيدا من حيث اللغة أن يسمى ما وجد فيه الضم مضموما، وكذا الباقي، ويقول في نحو "حيث": إنه مضموم لذلك، ولم يقل فيه: إنه مرفوع، لأن حقيقة قولنا: مرفوع أنه عمدة، لأن ذلك إعراب العمدة، وذلك منتف في حيث ونحوه. إهـ ونحوه في الرضي فإنه قال «الضم والفتح والكسر: ألقاب مطلق الحركات وحدها، سواء كانت حركات المبني كقولك: حيث مبني على الضم، أو حركات المعرب كقولك، في "زيد": إنه محرك بالضم في حال الرفع، أو لا هذا ولا ذاك، كقولك في جيم "رجل": إنه محرك بالضم» إهـ.

تنبيهه قال ابن هشام في قول الناظم: «فارفع بضم» الخ «هذا لا يجيء على أن الإعراب لفظي، لأن الضمة عليه نفس الإعراب. و قولهم: الرفع بها إما أن يلزم عليه أن يكون الشيء علامة لنفسه، أو يكون فيه إعرابان الرفع والضم وكذا الباقي» إهـ نقله في النكت وأقره. والصواب أنه يجيء على أن الإعراب لفظي أيضا ومعناه: اجعل الضمة علامة للرفع مثلا أي أمانة عليه ودليلا له، لأنها أخص منه، والأخص يستلزم الأعم، ويحقق وجوده، فلا يلزم واحد من المحذورين الذين ذكرهما - والله تعالى أعلم -.

[إعراب الأسماء الستة]

[٤٢] ﴿..... فَأَنْصَبُ بِالْأَلْفِ وَارْفَعُ بِوَاوٍ وَبَيَا اجْرُزُ مَا أَصِفُ﴾^(١)

[٤٣] ﴿أَبَا أَخَا حَمَاهُنَا.....﴾

يقع الإعراب على سبيل النيابة في سبعة أبواب:

الأول: الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتجر بالياء، وهي: الأب^(٢)، والأخ، والحم، والهن، والقم بلا ميم، وذو بمعنى صاحب.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف».

(١) (ما أصف) متنازع فيه للأفعال الثلاثة، والمراد بأصف: اذكر، ففيه تجريد. و (أبا) الخ بدل ما. (ابن القره داغي)

(٢) نحو هذا أبوك، واحترم أباك، واسمع نصيحة أبيك، فأب مرفوع بالواو ومنصوب بالالف ومجرور بالياء.

قال المرادي : «و لكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات و لعدم النظر، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، و لبقاء "فيك" و "ذي مال" على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا» إهـ.

قلت: توخذ أجوبة هذه الإيرادات من قول الرضي: « إنما أعربت بالحروف توطئة لجعل إعراب المثني و المجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يخرجون إلى إعرابهما بها، لاستيفاء المفرد للحركات و الحروف و إن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها و خفة الحركات، إلا أنها أقوى منها من حيث أن كل حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبد المثني و المجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، و اختاروا لذلك هذه الأسماء، لمشابتها للمثني، باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى، كالأخ للأخ، و الأب لابن، و خصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة، و خصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثني، لان لام بعضها و عين الآخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا، فهي، إذن، كالواو المجتلبة للإعراب، و كذا الواو في "فوك" لأنها كانت مبدلة منها الميم في الافراد، فلم ترد إلى أصلها الا للإعراب» إهـ .

فاندفع الأول و الثاني بالتوجيه الذي ذكره، و الثالث بقوله: لأن لام بعضها الخ، و إنما يلزم على قول ابن الحاجب: «إن الواو، و الألف، و الياء، مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها، و من عينها في الباقيين، لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة^(١)»، قال الرضي: «أي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثني و المجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما، أعني علامة التثنية و الجمع، إذ هي من سنخ المثني و المجموع» إهـ .

(١) كذا في النسختين. و في شرح الرضي: من سنخ الكلمة -أي: من أصلها و جوهرها-.

[لغات العرب في الأسماء الستة]^(١)

[٤٣] وَ النَّقْصُ جَلٌ فِي ذَا^(٢) وَقَلَّ دُونَ قَضَرٍ فِي الْأَوَّلِ^(٣) ❧

و نَبّه بقوله (و النقص جل في ذا) على أن "الهن" كثر فيه النقص^(٤)، وهو: حذف لام الكلمة و إنتقال الحركات الإعرابية إلى عينها كقوله ﷺ «مَنْ تَعَزَّى بِعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَيْهِ: وَلَا تَكُونُوا»^(٥).

و نَبّه بقوله: (و قَلَّ ... في الأول) على مجيء النقص بقلّة في "الأخ، و الحم، و الأب"^(٦) كقوله:

بِأَيْهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَ مَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(٧)

(١) للعرب في الأسماء الستة ثلاث لغات، هي:

- أ- لغة الإِتِمَامِ: تُعَرَّبُ بالحروف رفعا بالواو، ونصبا بالالف، وجزا بالياء.
- ب- لغة القَضَرِ: تَلْزَمُ الألف رفعا، ونصبا، وجزا، وتُعَرَّبُ بالحركات الأصلية المقدرة على الألف، نحو: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.
- ت- لغة التَّقْصِ: تحذف فيها لام الكلمة، وتُعَرَّبُ بالحركات الأصلية الظاهرة نحو: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك بحذف لام الكلمة: الواو، والألف، والياء. (شرح ألفية)
- (٢) قوله (و النقص) أي: حذف لامة و اعرابه بالحركات على العين اكثر استعمالا في الهن من الاتمام و هو الاعراب بالحروف الثلاثة. (ابن القره داغي)
- (٣) قوله (و قل) أي: النقص قليل في الثلاثة الأول أعني: أباً، و تالييه، بخلاف القصر بأن يكون بالالف المقصورة في الأحوال الثلاث فإنه كثير بالنسبة إلى النقص و إن كان قليلا بالنسبة إلى الاتمام فالاتمام اكثرها، فظهر أنه ليس معنى قوله: و قل الخ أن النقص أقل من الاتمام بخلاف القصر. (ابن القره داغي)
- (٤) ف (هَنْ) وردت بلغتين: الإِتِمَامِ، و النقص، وهذا الأخير هو الأفصح نحو: هذا هَنْ زَيْدٍ، ورأيت هَنْ زَيْدٍ، ومررت بهَنْ زَيْدٍ، و الإِتِمَامِ جائز لكنه قليل جدا نحو: هذا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ، ومررت بهَنِيهِ. (شرح ألفية)
- (٥) أخرجه أحمد (رقم ٢١٢٧٢). وجه الاستشهاد استعمال "الهن" منقوصا معربا بالحركات الظاهرة، بعد أن حذفت لامة، أي واوه. (مصباح السالك)
- (٦) قد وردت (أَبٌ، وَأَخٌ، وَحَمٌّ) باللغات الثلاثة، وأشهرها الإِتِمَامِ، ثم القَضَرُ، ثم التَّقْصِ، وهو نادر. (شرح ألفية)
- (٧) الشاهد: استعمال "أب" منقوصا مجرورا بالكسرة الظاهرة في "بأبه" ومنصوبا بالفتحة في "أبه" مع أنهما مضافان إلى ضمير الغائب. و هذه لغة تميم و تسمى لغة النقص. (ضياء السالك)

و أشار بقوله: (دون قصر) إلى مجيء القصر فيها وأنه ليس بقليل كقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

و قولهم: "مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ". و حقيقته التزام الألف في جميع الأحوال من رفع و نصب و خفض، و الإعراب بحركات مقدرة عليها.

أشروط خاصة لإعراب (ذا) و (فم) بهذه الحروف

[٤٤] ﴿وَذَا لِصُّحْبَةٍ^(٢)، فَمَا إِنْ تَحْذِفِ آخِرَهَا^(٣).....﴾

و قوله: (و ذا) عطف على (أبا)، و (لصحبته) حال تحرز بها من الطائفة، فإن إعرابها بالحروف شاذ لا ينقاس.

و قوله: (إن تحذف آخرها) راجع للفم، تحرز به مما إذا ذكرت ميمه، فإنه يعرب بالحركات عليها، كقوله ﷺ: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٤).

(١) وجه الاستشهاد: وردت كلمة (أباها) بالألف مع أنها مضاف إليه، فدل ذلك على أن من العرب من يعربها بلغة القصر، فيلزمها الألف في الرفع، والنصب، والجر. والمشهور أن يقول: أبا أبيها. (شرح ألفية)

(٢) [أي] يشترط لإعراب (ذو) بالحروف أن تكون بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو مال (أي: صاحب مال)، واحترز بذلك من (ذو) الطائفة؛ فإنها لا تُفهمُ صُحْبَةً، بل هي بمعنى (الذي) وهي مبنية على الواو رفعاً، ونصباً، وجرّاً، نحو: جاءني ذو قَامٍ، ورأيت ذو قَامٍ، ومررت بـذو قَامٍ. (شرح ألفية)

(٣) يشترط لإعراب (فو) بالحروف أن تكون خالية من الميم، نحو: هذا فوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه. فإذا لم تحذف منه الميم أعرب بالحركات الأصلية الظاهرة، نحو: هذا فَمٌ، ورأيت فَمًا، ونظرت إلى فِم. (شرح ألفية)

- قوله (آخره) هذا مشعر بأن الميم جزء منه أصالة، وليس كذلك، لأنه بدل عن الواو، وبأن المعرب بالحركات هو الفاء مع أنه ليس بمعرب، ويمكن الجواب: بأن المراد بآخره آخر دالّ العضو المخصوص وهو أعم مما معه ميم أو غيرها على أنه قيل: بأن الميم أصلية. (ابن القره داغي)

(٤) أخرجه أحمد (٢/٢٥٧، رقم ٧٤٨٤)، والبخاري (٢/٦٧٠، رقم ١٧٩٥).

[شروط عامة لإعراب الأسماء الستة بالحروف]

[٤٤] ﴿..... وَكُلُّهَا إِنْ تُضَفِّ^(١)﴾

[٤٥] ﴿لِغَيْرِيَاءِ^(٢) مُفْرَدًا مُكَبَّرًا.....﴾

و قوله: (و كلها إن تضاف...) أشار به إلى أنه يشترط في إعراب هذه الأسماء بالحروف: ١- أن تكون مضافة، لا مجردة عن الإضافة. ٢- وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم. ٣- وأن تكون مفردة. ٤- مكبرة.

فخرج بالأول ما إذا أفردت عن الإضافة، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣].

و خرج بالثاني ما إذا كانت إضافتها لياء المتكلم فإنها تعرب بالحركات المقدرة فيما قبلها نحو: ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [القصص، ٣٤].

و خرج بالثالث ما إذا ثبت أو جمعت، فإنها تعرب إعراب المثنى والمجموع^(٣).

و [خرج] بالرابع ما إذا صغرت، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة^(٤).

(١) قوله (إن تضاف) يرد عليه أن الإضافة لازمة في "ذو" و"الفم" بلا ميم فاشتراطها تحصيل الحاصل وإن نحو "لا أبا لك" منصوب بالالف مع عدم اضافته، وكذا نحو قول الشاعر: (خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا). ويمكن الجواب عن الأول: بأن الاشتراط في الكل مبني على التغليب. وعن الثالث: بأن الإضافة أعم من أن تكون لفظية أو معنوية. وعن الثاني: بأن الأب مضاف إلى الكاف واللام مقحمة لكنه مشعر بأن لا يعرب لا أبالي بهذا الإعراب لإضافته إلى ياء المتكلم. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لغير ياء) لأنه لو أضيفت إلى ياء أعربت بحركات تقديرية، ويشترط أيضا أن لا يكون المضاف إليه مفتوحا بساكن نحو: آمَنْتُ بِأَبِي الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِلَّا أُعْرِبَتْ بحروف مقدرة وكأنه لم يذكره لأن مراده بالحروف أعم من المقدرة. (ابن القره داغي)

(٣) فإن ثبَّت أعربت إعراب المثنى، نحو: جاء أبوك، ورأيت حمّوك، ومررت بذوي مالٍ. وإن جمعت جمع تكسير أعربت إعرابه بالحركات الأصلية الظاهرة، نحو: هؤلاء أبأؤكم، ورأيت آباءكم. وإن جمعت جمع المذكر السالم أعربت إعرابه، نحو: هؤلاء ذوو علم، ورأيت ذوي علم، ونحو: هؤلاء أبون وأخون، ونحو: مررت بأبين وأخين. (شرح الفية)

(٤) نحو: هذا أبي زيد، وأخي عمرو. ورأيت ذوي مالٍ، ومررت بذوي مالٍ. (شرح الفية)

و هذان الشرطان الأخيران زائدان على "الخلاصة"، و تمكن استفادتهما منها من نطقه بتلك الأسماء مفردة مكبرة فحكم لها بالإعراب المذكورة في تلك الحالة.

و بمثل هذا وجه الرضي إسقاط ابن الحاجب لهما فقال: و تصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتهما و جمعها.

و يتوجه على صنيعة سؤالان:

أحدهما: أنه ذكر ثلاثة أوجه للإعراب بالحروف، و النقص و القصر، ثم أتى بالشروط عقبها، فحصل في مرجعها إجمال و إلباس؟

ثانيهما: أن الشرطين الأولين لا يصح اعتبارهما كذلك في (ذي)، للزومها لها و إلا لزم اشتراط تحصيل الحاصل؟

و جواب الأول أن الإعراب السابق لما كان هو المذكور قصدا و المترجم له و النمسوق الكلام لأجله و غيره مذكور تبعا لقصد التتميم علم أنه المراد. و مثله يقال في قول الخلاصة إيرادا وجوابا. و الإيراد فيها أقوى لإتيانه بالإشارة المجردة عن لواحق البعد، و ذلك يقتضي رجوعها إلى أقرب مذكور و هو القصر، و يزداد في الجواب عنها أن أمثلته قرينة على مقصوده. و الثاني: وارد. و كذا في الخلاصة.

[اختلاف النحاة في إعراب الأسماء الستة]

[٤٥] ﴿..... وَصَحَّحُوا إِعْرَابَهَا مُقَدَّرًا﴾^(١)

و أشار بقوله: (و صححوإعرابها مقدرإ) إلى أن إعراب هذه الأسماء بالحروف ليس متفقا عليه، بل اختلف في إعرابها على عشرة مذاهب، أقواها مذهبان:

١- ما ذكره أولا من الإعراب بالحروف، و هو مذهب قطرب، و الزيادي، و الزجاج من البصريين، و هشام من الكوفيين في أحد قوليه، و جرى عليه المتأخرون.

(١) قوله (و صحَّحُوا) إخبار، أو إنشاء، و هو إشارة إلى مذهب جمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف و اتبع فيها ما قبل الآخر له، و لذا انقلب الواو في حالتي النصب و الجر بالالف و الياء لكنّه إنما يتم لو قيل: بأن حركة ما قبلها في حكم الأصلية. (ابن القره داغي)

٢- و مذهب سيبويه و جمهور البصريين، و هو: أنها معربة بحركة مقدرة في الحروف ^(١) اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: "قام أبو زيد" فأصله: قام أبُو زيد، ثم اتبعت لحركة الواو حركة الباء [فصار أبُو زيد]، فاستثقلت الضمة على الواو، فحذفت. وإذا قلت: "رأيت أبا زيد" فأصله: أبُو زيد، تحركت الواو و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا. و قيل اتبعت الباء للواو في حركتها فحركت بحركة جديدة. قيل و هذا أولى لتوافق حالة النصب مع حالتي الرفع و الخفض.

قال الدماميني: فإن قلت: حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا؟

قلت: حركة الباء في الأصل غير عارضة، لبناء الكلمة عليها، غير أنهم قدروا حذفها و الإتيان بحركة الاتباع ليجري الباب على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية، و لوحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع و جهة الأصالة من جهة نيابتها عن الحركة الأصلية.

و إذا قلت: "مررت بأبي زيد" فأصله: بأبُو زيد، ثم كسرت الباء اتباعا للواو، ثم استثقلت كسرة الواو، فحذفت، ثم قلبت الواو ياء، لسكونها و انكسار ما قبلها. قال الدماميني: و لا خفاء بما في هذا التقرير من التكلف بما يوجب زيادة الثقل من غير داع إليه. إهـ

قال ابن مالك: و مذهب سيبويه هو الأصح.

قال المصنف في الشرح: و كذا رجحه ابن قاسم، و علله بأوجه ثلاثة يعني التي سبق نقلها عنه.

و إلى هذا التصحيح أشار بقوله: (و صححوا...) الخ.

و قد علمت الجواب للأوجه الثلاثة. و عرفت ما قال الدماميني في تقرير مذهب سيبويه.

و قال الرضي بعد تقريره: «و الاعتراض عليه: أنه كيف خالفت الأربعة منها، أعني المحذوفة اللام، أخواتها، من يد و دم، في رد اللام في الإضافة، و ما الغرض من ردها، إذا لم يكن لاجل الإعراب بالحرف، و أيضا، اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل، و أيضا، يستفاد من الحروف، ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلا تجعل مثلها في كونها أعلاما على المعاني. انتهى.

(١) (الضمة على الواو، والفتحة على الألف، والكسرة على الياء) منع من ظهورها الثقل. (شرح الفية)

إعراب المثنى و ما ألحق به |

- [٤٦] ﴿بِالْأَلْفِ اِزْفَغْ، وَ اِنْصَبَنْ وَ اِجْزُزْ بِيَا اِثْنَيْنِ وَ اِثْنَتَيْنِ مَعْ مَا ثُنْيَا^(١)﴾
 [٤٧] ﴿وَ اِنْ تُضِفْ لِمُضْمَرٍ^(٢) كِلْتَا كِلَا وَ الْقَمَرَيْنِ بَعْدَ فَتْحِ مَا ثَلَا^(٣)﴾
 تنوب الألف عن الضمة، و الياء عن الفتحة و الكسرة، و ذلك في [ما يلي] :

- ١- المثنى ، و هو: كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد و عطف مثله عليه ^(٤).
- ٢- و كذا ما ألحق به و هو: "إثنان" و "إثنتان" مطلقا أي سواء أضيفا أم لا، و سواء كانت إضافتهما للظاهر، أو للمضمر ^(٥).
- ٣- و "كلا" و "كلتا" بشرط إضافتهما لمضمر ^(٦). فإن أضيفا إلى ظاهر نزلتهما الألف و أعربا بحركات مقدرة عليها ^(٧)، كالمقصور، و هذه اللغة الفصحى، و هي من إعطاء الأصل -أعني الإعراب بالحركات- للأصل -أعني الإضافة للظاهر-، و الفرع للفرع، و ورائها إطلاقان: إعرابهما بالحروف مطلقا، و هي لغة كنانة، و إعرابهما بالحركات مطلقا و هي لغة بلحارث.

-
- (١) قوله (مع ما ثنيا) و يشترط لجوازه الافراد والاعراب فنحو ذان تان موضوع للتثنية لا مثنى و التنكير و اتفاق اللفظ ولذا كان نحو القمرين ملحقا بالمثنى و اتفاق المعنى على الأصح فنحو القلم أحد اللسانين شاذ و أن يكون له ثان في الوجود و عدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره و عدم التركيب. (ابن القره داغي)
 - (٢) قوله (لمضمر) و إلا بأن لم تضاف أو أضيف إلى المظهر فحكمه حكم الاسم المقصور. (ابن القره داغي)
 - (٣) المثنى ينصب و يجز بالياء المفتوح ما قبلها نحو: رأيت الرجلين و الزيدَين. (المطالع السعيدة)
 - (٤) نحو الرجلان، فالرجلان لفظ دال على اثنين هو صالح للتجريد ، و ذلك يأسقاط الزيادة الألف و النون، فتقول (رجل) و يصلح أن تعطف مثله عليه ؛ فتقول : رجل و رجل. (شرح ألفية)
 - (٥) نحو: جاء طالبان اثنان و طالبتان اثنتان، و رأيت طالبتين اثنتين، و مررت باثني الطالبين و باثنيتهما. (شرح ألفية)
 - (٦) نحو: جاءني كلاهما و كلتهما ، و رأيت كليهما و كلتيهما ، و مررت بكليهما و كلتيهما. (شرح ألفية)
 - (٧) نحو: جاءني كلا الطالبين و كلتا الطالبتين، و رأيت كلا الطالبين و كلتا الطالبتين، و مررت بكلا الطالبين و بكلتا الطالبتين. (شرح ألفية)

٤- و ما دخله التغليب، و هو: ما صلح للتجريد لا لعطف مثله عليه كـ "القمرين" للشمس و القمر^(١)، و "العمرين" لأبي بكر و عمر [رضي الله عنهما]. قال ابن هشام في شرح اللوحة: «و الذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى» إهـ و هو ظاهر قوله في التوضيح في حده ما وضع لاثنين و أغنى عن المتعاطفين. و لعل ابن مالك رأى ذلك في "الخلاصة" فلم يذكر نحو القمرين في الملحقات.

[إعراب جمع المذكر السالم]

- [٤٨] ✽ وَازْفَعِ بَوَاوِ وَيَا اجْرُزْ وَ انْصِبَا سَالِمٌ جَمْعٌ بِشُرُوطٍ تُجْتَبَى ✽
 [٤٩] ✽ مِنْ عَلِمٍ أَوْ صِفَةِ الْمَذْكَرِ ذِي الْعَقْلِ مِنْ تَاءٍ وَ تَرْكِيبٍ عَرِي ✽
 [٥٠] ✽ لَيْسَتْ كَأَحْمَرَ وَ لَا سَكْرَانَا وَ لَا صَبُورٍ وَ جَرِيحٍ بَانَا ✽

مفرد جمع المذكر السالم ضربان: ١- اسم. ٢- و صفة.

فالأول: يشترط له خمسة شروط: ١- أن يكون علماً. ٢- لمذكر. ٣- عاقل. ٤- خال من تاء التأنيث. ٥- و [خال] من التركيب^(٢)، فخرجت: النكرات و ما عدا العلم من المعارف. و المؤنث كـ "زينب". و غيرُ العاقل كـ "واشق". و المختوم بالتاء كـ "حمزة"^(٣). و المركب بأنواعه، فيتوصل إلى الحديث عن الجماعة المسماة أفرادها به بجمع "ذي" مضافة إليه نحو: "جاء ذوو برق نحره"^(٤)، إلا

(١) يقال: ظهر القمران، و رأيت القمرين، و نظرت إلى القمرين.

(٢) نحو: عامر: عامرون، و مُحَمَّدٌ: مُحَمَّدُونَ. (شرح الفية)

(٣) فلا يقال في رجل، رجلون، و في زينب، لا يقال: زينبون؛ و في لاحق لا يقال: لاحقون؛ و في طلحة، فلا يقال: طلحتون؛ و في بعلبك، لا يقال بعلبيكون؛ و في شاب قرناها لا يقال شاب قرناهن؛ و في أحد عشر، لا يقال: أحد عشرون. (حاشية الأجرومية بتغيير)

(٤) فإن كان ثم تأبط شراً و أردت جمعه تقول: جاء ذوو تأبط شراً، تأتي بـ (ذو) و تجمعها، كما تقول: جاء ذوا تأبط شراً، رأيت ذوي تأبط شراً، تأتي بـ (ذو) و تجمعها بواو أو نون. (شرح ألفية للحازمي)

الإضافة فإنه يستغني بجمع جزئه الأول عن الثاني ك: جاء غلامو زيد^(١).

والثاني^(٢): يشترط له أربعة شروط: ١- أن يكون لمذكر. ٢- عاقل. ٣- خالٍ من تاء التأنيث. ٤- يقبلها تاء التأنيث عند قصد معناها، أو يدل على التفضيل^(٣).

فخرجت [ما يلي]:

أ- صفة المؤنث كـ "طالق".

ب- و غير العاقل كـ "سابق".

ت- و المختومة بالتاء كـ "نسابة"^(٤).

ث- و ما يشترك فيه المذكر و المؤنث كجريح و صبور، فلا يجمع هذا الجمع، لأنه وضع على الاشتراك، فلا يتمحض لأحد الأمرين إلا بقرينة خارجة عن جوهر اللفظ غير معاملة جزئه.

ج- و ما كان من باب أفعل فعلاء كـ "أحمر و حمراء"، لأنهم أرادوا الفرق بين أفعل التفضيل من تلك المواد و الوصف الذي لم يقصد به تفضيل. قال الجاربردي: و خص اسم التفضيل بهذا الجمع، لأنه أكثر، فهو بالتصحيح أجوز.

ح- و ما كان من باب فعلان فعلى كسكران و سكرى، لأن زيادتيه شبيهتان بألف التأنيث في نحو حمراء، إذ هما في بناء يخص المذكر كما أن زيادة حمراء في بناء يخص المؤنث، و لا تلحق التاء ما هما فيه، فكما لا يقال حمراء لا يقال سكرانة.

(١) المركب الإضافي كعبد الرحمن و عبد العزيز يجمع صدره المضاف؛ ويبقى العجر "وهو المضاف إليه" على حاله من الجر في أكثر الحالات تقول: اشتهر عبدو الرحمن، وصافحت عبدي الرحمن، وسلمت على عبدي الرحمن. و لا يجمع ما آخره علامة تنثية، أو علامة جمع مذكر؛ مثل: المحمدان أو المحمدين "علماً على شخص" والمحمدون أو المحمدين علماً كذلك. (النحو الوافي)

(٢) أي الصفة.

(٣) نحو: مُذْنِبٌ، مُذْنِبُونَ، وَمُؤْمِنٌ، وَمُؤْمِنُونَ، وَخَائِفٌ، وَخَائِفُونَ. (شرح ألفية)

(٤) فلا يقال في جمع طالق: طالقون، و لا في سابق: سابقون، و لا في نسابة: نسابون.

و لا ينتقض اشتراط العقل و التذكير و الخلو من التاء بقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَكَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، لأن الأرض و السماء لما توجه إليهما خطاب الله تعالى فنزلتا منزلة العاقل، و ناسب ذلك أن يعتبر المذكر من العاقل، لأنه أكمل عقلا. و مثله يقال في ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] لكن توجه التنزيل بوقوع ما شأنه أن يقع من العقلاء منها. و قد نص في التسهيل على أن المشبه بالعاقل يعامل معاملته و يجمع هذا الجمع^(١).

(١) قال ابن القرداغي على قول الناظم:

وَأَزْفَعُ بِوَاوٍ وَيَا أَجْزُؤَ وَانْصَبَا سَالِمٌ جَمْعٌ بِشُرُوطٍ تُجْتَبَى
مِنْ عَلِيمٍ أَوْ صِفَةِ الْمَذْكَرِ ذِي الْعَقْلِ مِنْ تَاءٍ وَتَرْكِيبٍ عَرِي
لَيْسَتْ كَأَحْمَرَ وَلَا سَكْرَانَا وَلَا صَبُورٍ وَجَرِيحٍ بَانَا

قوله: (و بيا اجرر) قُدِّمَ على عامله لأنه مما يهتم به لتأدية معنيين، وقُدِّمَ الجز لأنه محمول عليه النصب.
قوله (أو صفة المذكر) اي: بحسب المعنى إن لم يُمْنَع مانع فخرج نحو "زَيْدٌ" علما لمؤنث، ودخل سُغْدِي علما لمذكر ولا يرد نحو: طَلْحَةُ علما لرجل لأن التاء مانعة عن اعتبار المعنى.
قوله (ذي العقل) اي: ولو تنزيلا وكان بحسب جنسه فدخل فيه: الصبي، والمجنون، واندفع اليراد بقوله تعالى: { قَالَتَا أَكَيْنَا طَائِعِينَ } (فصلت ١١). ثم إنه اشترط ماذكر لأن هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة واحده وعدم علامة التأنيث فيعطى للمذكر العاقل الذي هو أشرف من غيره.

قوله: (من تاء) اي: تاء تأنيث، ولو بحسب الأصل لثلا تجتمع مع صيغة جمع المذكر، فخرج نحو علامة وهذا شرط في كل من الاسم والصفة بخلاف التركيب فإنه شرط العلم فقط لعدم تصويره في الصفة. قوله: (و تركيب) مزجيا كـ"معدي كرب"، أو اسناديا كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ" وقد يقال: الأولى حذف التركيب لأنه شرط مطلق الجمع لا خصوص جمع السلامة، و ما يقال: إن كلامه في شرط المطلق ففيه أنه حينئذ لا يفي كلامه به.

قوله: (ليست كأحمر) اي: مما يفرق بينه وبين مؤنثه بالألف الممدودة كأحمر للفرق بينه وبين أفعل التفضيل، و لم يعكس لأنه لدلالته على الزيادة أخرى بهذا الجمع، وهذا صادق بما إذا لم يكن على أفعل كقائمه، أو كان وليس له مؤنث، أو له مؤنث لا على فعلاء، و قد نص عليه قوله: (و لا سكران) فإن معناه ليس على فعلان الذي فرق بينه وبين فعلان الذي هو الأصل لامتياز مؤنثه بالتاء.

قوله: (و لا صبور) اي: ليس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بأن كان فعولا بمعنى فاعل، أو فعلا بمعنى مفعول، وذكر موصوفهما فإنه لا شراكه بينهما ناسب جمعه بما يشتركان فيه كجَزَحَى وَصُبُر. (ابن القره داغي)

[ما ألحق بجمع المذكر السالم]

[٥١] ﴿وَأَلْحَقَ الْعِشْرُونَ وَالسَّنُونَ وَبَابُ ذَيْنِ وَ بِهِ الْأَهْلُونَ﴾

[٥٢] ﴿أُولُو وَ عَالَمُونَ عَلِيُونَا وَأَرْضُونَ شَذُّ عَانِسُونَا^(١)﴾

نَبَّهَ بِهِ عَلَى مَا أَلْحَقَ بجمع المذكر السالم فِي إعرابه، وَ هُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: أَسْمَاءُ جَمُوعٍ وَ هِيَ:

أ- أَلْفَاظُ الْعُقُودِ مِنَ الْعِشْرِينَ إِلَى التَّسْعِينَ^(٢).

ب- وَ "أُولُوا" بِمَعْنَى أَصْحَابِ.

(١) قَوْلُهُ (الْعِشْرُونَ) وَلَيْسَ بِجَمْعٍ وَإِلَّا لَصَحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى ثَلَاثِينَ، وَاطْلَاقُ ثَلَاثِينَ عَلَى تِسْعَةٍ.

قَوْلُهُ (وَبَابُ ذَيْنِ) بَابُ سَنِينَ كُلِّ ثَلَاثِي حَذَفَتْ لَامُهُ وَعَوِضَ عَنْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَمْ تَكْسَرْ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، وَأَرَادَ بِالتَّكْسِيرِ مَا يُوجِبُ الْأَعْرَابَ بِالْحَرَكَاتِ وَإِلَّا فَسَنُونَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ وَلَا بِجَمْعٍ مَذْكُورِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِتَخْرُجَ "هَنَةً".

قَوْلُهُ (وَكَذَا الْأَهْلُونَ) حَكَمَ بِالْحَاقِّ لِأَنَّهُ جَمْعٌ غَيْرُ مُسْتَوٍ لِلشُّرُوطِ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ لَيْسَ عِلْمًا وَلَا صِفَةً.

قَوْلُهُ (عَلِيُونَا) الْأَوَّلَى تَرَكَهُ هُنَا لِأَنَّهُ جَمْعٌ جَعَلَ اسْمًا، وَسَيُشِيرُ إِلَى إِعْرَابِهِ. قَوْلُهُ (شَذُّ) أَيُّ: قِيَاسًا لَا اسْتِعْمَالًا لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَكْسُورٌ وَمُفْرَدُهُ مُؤَنَّثٌ غَيْرُ عَاقِلٍ لَيْسَ بِعِلْمٍ وَلَا صِفَةٍ وَقَدْ يُقَالُ: هَذِهِ الْأُمُورُ جَارِيَةٌ فِي "سَنِينَ" فَلَمْ يَحْكَمْ بِشَذْوَذِهِ.

قَوْلُهُ (عَانِسُونَ) جَمْعُ عَانَسٍ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْبَكْرِ مَذْكُورًا أَوْ مُؤَنَّثًا، وَهُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى عِشْرِينَ، أَوْ عَلَى أَرْضُونَ، وَوَجْهُ شَذْوَذِهِ اسْتِواءُ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ فِيهِ. (ابن القره داغي)

(٢) عِشْرُونَ «تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ. وَلَا مُفْرَدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا وَلَا مِنْ مَعْنَاهَا». (دليل السالك)

- «وَلَا يُقَالُ أَنَّ عِشْرِينَ مُفْرَدًا. عِشْرَ، لَنَلَّا يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ صِحَّةُ إِطْلَاقِ عِشْرِينَ عَلَى ثَلَاثِينَ، وَإِطْلَاقِ ثَلَاثِينَ عَلَى تِسْعَةٍ، وَهَكَذَا، ذَلِكَ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ النَّحْوِي - لَا اللَّغْوِي - ثَلَاثَةٌ، مِنْ مُفْرَدِهِ، فَلَوْ كَانَ مُفْرَدُ الْعِشْرِينَ هُوَ: "عِشْرَ" لَكَانَتْ عِشْرُونَ صَادِقَةً عَلَى "٣ × ١٠" أَيُّ: ثَلَاثَ عَشْرَاتٍ عَلَى الْأَقْلِ وَمَجْمُوعِهَا يَسَاوِي ثَلَاثِينَ. وَ لَوْ كَانَ مُفْرَدُ الثَّلَاثِينَ هُوَ: "ثَلَاثَ" لَكَانَتْ الثَّلَاثُونَ صَادِقَةً عَلَى ٣ × ٣ أَيُّ: عَلَى تِسْعَةٍ، وَ هَكَذَا مِمَّا هُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ». (تحقيق على النحو الوافي)

ت- و "عالمون" على ما اختاره ابن مالك فيه، قال: لأنه مختص بالعقلاء. و (عالم) عام في العاقل وغيره، فلا يكون جمعا له، وإلا لزم كون المفرد أوسع دلالة من الجمع، ولهذا أبى سيبويه أن يجعل "الأعراب" جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين. و قيل: إنه جمع على حقيقة الجمع.

و اختلف في تفسير عالم الذي جمع هذا الجمع: فذهب الأخفش إلى أنه أصناف العقلاء وغيرهم، فإنه يقال: عالم الملائكة، و عالم الإنس، و عالم الجن، و عالم النبات مثلا، فليس عالم حينئذ اسما لمجموع ما سوى الله، فلا تكون له أفراد بل أجزاء، فيمتنع جمعه.

و ذهب أبو عبيد: إلى أنه أصناف العقلاء فقط. و ينبغي أن تعلم أنه ملحق بالجمع في إعرابه حتى على القول بجمعيته، لأنه اسم جنس، و ليس بعلم ولا صفة، و قد نبّه على مثل هذا الدماميني.

و ثانيها: جموع تكسیر تغيّرت فيها بنية المفرد تغييرا لم يعهد في جمع المذكر السالم و هو المعبر عنه بـ (باب سنين)^(١)، و ضابطه: كل اسم ثلاثي حذف لامه و عوض عنها هاء التأنيث و لم يكسر تكسيرا يعرب فيه بالحركات نحو: عِصَّة و عِضِينَ، و عِزَّة و عِزِينَ، و ثُبَّة و ثُبِينَ.

و ثالثها: جموع تصحيح لم تستوف الشروط و هي: "أهلون" و "أابلون"، فإنهما ليس بعلمين، و لا صفتين، و كذلك "عالم" على القول بجمعيته. و حسن جمع أهل، لأنه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال: هو أهل لكذا أي: مستحق له، و لا يخرج عن ذلك كونه ملحقا غير مقيس كما هو بين، خلافا لما في النكت، نعم يلحق بالصفة ما كان بمعناها دائما و دلالة عليه بينة كأسماء النسب.

(١) و المراد بـباب سنين: كل اسم ثلاثي حذف لامه و عوض عنها تاء التأنيث المربوطة، و لم يعرف له عند العرب جمع تكسیر معرب بالحركات مثل: (عِصَّة) بمعنى كذب و افتراء، و جمعها (عِضُون) بكسر العين فيهما. و أصل المفرد: عِصْوٌ، فهو اسم ثلاثي حذف لامه، و هي (الواو) و عوض عنها هاء التأنيث. و ليس له جمع تكسیر. و مثل ذلك: عِزَّة و عِزِينَ، و مائة و مئتين. قال تعالى: (عن اليمين و عن الشمال عِزِينَ) فـ (عِزِينَ) حال منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر، و المعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول و عن شماله. (دليل السالك)

ورابعها: ما سمي به من هذا الجمع كـ "عَلِيَّينَ". قال ابن جزي: وهو علم على الكتب الذي تكتب فيه الحسنات، وهو جمع منقول من صفة على وزن فعيل للمبالغة. وقال ابن عباس: هو الجنة إهاب و على التوجيه الأول فهو: علم لديوان يكتب فيه ما في صحف العباد التي تصعد بها الملائكة - والله أعلم -.

و وجه شذوذ "أرضين" أنه جُمع جمع سنين مع أنه لم يحذف منه حرف أصلي. و وجه شذوذ العانسين أنه من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء، وفيه رد على الكوفيين، فإنهم لم يشترطوا قبول الصفة لتاء التأنيث مستدلين بقول الشاعر:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِن طُرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُزْدُ وَالشَّيْبُ
و لا حجة لهم فيه لشذوذه.

و اعلم أن مطلق الشذوذ بمعنى القصر على السماع لا خصوصية لأرضين و عانسين به. و في الحاجبية: «و قد شذ نحو سنين و أولى و عالمين و عليين و أهلين و أرضين» إهاب. و في "التسهيل" «و ما أعرب مثل إعراب هذا الجمع غير مستوف للشروط فمسموع كـ "نحن الوارثون" و "أولى" و "عليين" و "عالمين" و "أهلين" و "أرضين" و "عشرين" إلى "التسعين"، و شاع هذا الاستعمال فيما إذا لم يكسر من المعوض عن لامة هاء التأنيث» إهاب.

و قد رام الشيخ أبو اسحاق حمل عبارة الألفية^(١) على هذا فقال: قوله: و الأهلون مبتدأ، و ما بعده معطوف عليه، و شذ خبره، أفرد ضميره على معنى ما ذكر، و السنون مبتدا محذوف الخبر أي شاذ.

ثم قال: فإن قيل لم عطف باب سنين على الشاذ فجعله منه، و قد جعله في التسهيل شائعا؟ فالجواب أنه مع شياعه لم يبلغ مبلغ القياس عنده فلم يخرج من باب الشذوذ. إهاب. قال المكودي في "الكبير" «و تخصيصه الشذوذ بما سوى عشرين و بابه غير يبين بل عالمون بالنظر إلى عشرين و بابه أبعد من الشذوذ، إذ قيل إنه جمع حقيقي، و الظاهر عطف ما بعد عشرين عليه، و

(١) قال ابن مالك :

وَشِبُّهُ ذَيْنِ وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقُّ وَالْأَهْلُونَ

أُولُو عَالَمُونَ عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسُّنُونَا

خبر جميعها الحق، و شذ حال من أرضين، و خصه بالشذوذ لأنه جمع جمع سنين، و لم تحذف منه حرف أصلي» إهـ .

قال الرضي على عبارة الحاجبية «عليون، و هو اسم لديوان أكبر، على ما فسرہ الله تعالى في قوله: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩، ٢٠]، فعلى هذا، ليس فيه شذوذ، لأنه يكون علما منقولاً عن جمع المنسوب إلى: عليّة، و هي الغرفة، و القياس أن يقال في المنسوب إليها: علي- ككرسي، المنسوب الى كرسي، و إن كان (عليون) غير علم، بل هو جمع (عليّة)، و ليس بمنسوب إليها بمعنى الأماكن المرتفعة، على أن معنى قوله تعالى {كتاب مرقوم} مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل» إهـ .

و جعله في التوضيح من التسمية بالملحق بالجمع فقال: الرابع: ما سمي به من هذا الجمع و ما ألحق به كعليون. قال شارحه: اي فالثاني "كعليون" فإنه ملحق بهذا الجمع، و مسمى به أعلى الجنة، و هو في الأصل جمع "عَلِيٌّ" بكسر العين و اللام مع تشديد اللام و الياء، و وزنه فاعيل، من العلو. و نقل الغزنوي عن يونس أن واحد عليين: عَلِيٌّ و عَلِيّة، و هي الغرفة. إهـ .

و وجه إلحاقه حينئذ أنه في الأصل لما لا يعقل وإذا ثبت الشذوذ في الأصل ثبت فيما تفرع عنه. و قال الدماميني: على عبارة التسهيل قال المصنف و شارحوا كلامه «هو اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فاعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل و سمي به أعلى الجنة».

قلت: فيلزم على هذا أن لا يكون فيه شذوذ، لأنه يكون علما منقولاً عن جمع و لا ينفعهم أن يدعوا أنه جعل من باب المسموع لا المقيس، لكونه لما لا يعقل، بخلاف "زيدون" علما، لأنه لو سمي فرس بزيدون استحق هذا الإعراب، ألا ترى إلى قنشرين و نصيبين، و لا ينفعهم أيضا أن يقولوا: علي- في الأصل غير علم و لا صفة، لأن المصنف قد صرح: بأنه إذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع، ففيه تلك اللغات. و يؤيده أنا لا نعرف قنسرا و لا نصيبا و لا يترا من يترون أعلما و لا صفات، نعم لو قيل: إن عليين غير علم بل هو جمع علي- وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم التذكير و العقل» إهـ .

قلت: و كذا إذا قلنا بعلميته و التسمية به على سبيل النقل كما ذكر لا على سبيل الارتجال لما تقدم -و الله أعلم-.

أحركة نون المثنى و جمع المذكر السالم

[٥٣] ✽ وَ كَسْرُ نُونٍ لِمُثْنَى أَتْبَعُ وَقَلَّ فَتَحُ^(١) بِخِلَافٍ مَا جُمِعَ^(٢) ✽

إنما غلب الكسر في نون المثنى، و الفتح في نون الجمع لأن المثنى قد وجب فتح ما قبل العلامة فيه رفعا، و استصحب جرا و نصبا، فحصلت خفة بذلك، و الجمع حرك فيه ما قبل العلامة بالحركة المجانسة، و لم تستصحب فيه حركة الأول، لفرط الثقل، فلم يحصل له شيء من الخفة، فحصلوها له بفتح نونه. و فتح نون المثنى مع قلته لغة بني أسد حكاهما الفراء.

و أفهم إطلاق قوله (وَقَلَّ فَتَحُ) أن ذلك لا يتقيد بالياء. و هذا رأي الفارسي، و السيرافي، و ابن عصفور، و ابن جني، و الحجة قول الشاعر:

عَلَى أَخُوذَيْيَنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَ تَغِيَّبُ

و قوله:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَ الْعَيْنَانَا وَ مَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلْيَانَا

و القول بأنه مصنوع باطل فقد قال الدماميني: قال ابن هشام: لا يصح عندي كونه مصنوعا. فإن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل، و قد كان أبو علي يصلي بنوادره و البيت ثابت فيها فوجب إطراد قول منكره، و القول بأنه جاء على لغة خثعم الذين يلتزمون الألف في المثنى، فلا يجوز ذلك إلا عندهم. قال الدماميني: هو من العجب فإن البيت شاهدا مقبولا على ردّ هذا الدعوى و ذلك أن قائله قال "و منخرين" بالياء، فدل على أنه لا يلتزم الألف. إهـ.

و كسر نون الجمع مع قلته لغة أيضا، كما في شرح الكافية، و صرح به العيني، و نقل المرادي عن أبي حيان أنه أجاز كونه لغة، و لكن ذلك مختص بالشعر، و بأن يكون بعد الياء. قال ابن هشام: و لم يحفظ بعد الواو، و بعيد أن يجوز، لإفراطه في الثقل.

(١) يقال في المثنى: زيدين بكسر النون على الأفصح. و قل فتحه.

(٢) فيقال في الجمع: زيدين بفتح النون، و قل كسره.

- قوله (بخلاف ما جمع) المخالفة بالنسبة إلى كل فيفيد كثرة الفتح و قلة الكسر في الجمع و هو أعم من الملحق به ليندرج فيه "عشرون" و أمثاله. (ابن القره داغي)

[إعراب الجمع بالألف والتاء]

[٥٤] ﴿بِالْكَسْرِ نَضْبُ جَمْعِ تَاءٍ وَأَلْفٍ مَزِيدَتَيْنِ^(١) وَأُولَاتُ قَدْ أَلِفَ^(٢)﴾

إنما عدّلوا عن قول الأقدمين "جمع المؤنث السالم" إلى قول "الجمع بالألف و تاء مزيدتين" لأن هذا الجمع لا يختص بالمؤنث، ولا بالمذكر، بل يعمهما، كما يشمل ما تسلم فيه بنية الواحد، وما تتغير. و جملة ما ينقاس فيه كما في التسهيل خمسة أنواع:

أولها: المختوم بتاء التأنيث مطلقا أي سواء كان علما، أو اسم جنس، و سواء بقيت التاء على أصلها، أو صارت للمبالغة كـ "نسابات" و إن وصف به المذكر نحو: "رجل نسابة"، لما مرّ من أنه يشترط في مفرد جمع المذكر السالم الخلو من التاء، و ما قيل في نسبه ﷺ بعد عدنان: كَذَبَ النَّسَابُونَ، جمع نساب بغير تاء.

ثانيها: علم المؤنث مطلقا أي سواء ظهرت العلامة فيه كـ "عزة، و سلمى، و خنساء"، أو قدرت كـ "هند".

ثالثها: صفة المذكر الذي لا يعقل كـ "جِبَالٍ رَاسِيَّاتٍ"، بخلاف صفة المؤنث كـ "حائض"، و المذكر العاقل كـ عالم.

رابعها: مصغر ما لا يعقل كـ "ذُرِّيَّهَمَاتٍ".

(١) الباب الرابع من أبواب النياية ما جمع بألف و تاء مزيدتين. (المطالع السعيدة)

- و تعريفه: ما دلّ على أكثر من اثنين بألف و تاء مزيدتين. نحو: حضرت المتحجبات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين. بسبب الزيادة في آخره. (دليل السالك)

- قوله (جمع تاء) من إضافة الكل إلى الجزء، و لم يعبر بالجمع المؤنث السالم ليتناول نحو "حمامات" مما مفردة مذكر، و "بنات" مما هو غير سالم بلا تكلف. و احترز بالمزيدتين عن نحو "أبيات" و "قضاة". قوله (و أولات) اسم جمع ذات بمعنى صاحبة. (ابن القره داغي)

(٢) لفظ (أولات) بمعنى صاحبات تعرب بإعراب هذا الجمع. وهي ملحقة به، لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة، قال تعالى: (وإن كنّ أولات حمل فأنفقوا عليهن). (دليل السالك)

خامسها: اسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلَى فَعْلَانٌ، و لا فَعْلَاءَ أَفْعَلٌ غير منقولين إلى الإسمية حقيقة أو حكما كـ "حبلى" و "صحراء"، بخلاف سكرى و حمراء، فلا يقال: سكريات و لا حمراوات، فإن جعل سكرى و حمراء علمين لمؤنث جاز فيهما ذلك، و مثال المسمى به حكما "بطحاء"، فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف، فأشبهت الأسماء، فجمعت جمعها فقييل: بطحاوات.

و ما سوى هذه الأنواع مقصور على السماع ك: سَمَاطٍ و أَرْضَاتٍ و سِجَالَاتٍ و حَمَّامَاتٍ، و قد نظم الشيخ أبواسحاق معنى ما في التسهيل فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي وَدِرْهُمْ مُصَغَّرٍ وَ صَحْرَا
وَزَيْنَبُ وَوَصْفُ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلثَّاقِلِ

و اقتصر المصنف على ذكر حالة النصب، لأنها هي التي وقع الإعراب فيها على سبيل النيابة، و من ثم اعترض ذكر الخلاصة للجبر، و وجه ذلك بأنه أشار لتوجيه نيابة الكسرة عن الفتحة، أي لما اتحدت حالة نصب جمع المذكر السالم و جره كما تقدمه حمل عليه فرعه و هو جمع المؤنث فاتحدت فيه الحالتان، و من ثم أكد بقوله: «معا».

و قول المتن (بالكسر) خبر مقدم، و (نصب) مبتدأ مؤخر. و قوله (جمع تاء) على تقدير مضاف صفة لجمع (أي جمع ذي تاء وألف)، و حذف التنوين ضرورة.

و احترز بقوله: (مزيدتين) ممّا إذا كانت إحداهما أصلية كأبيات و أموات بأصالة التاء، و غزاة و قضاة بأصالة الألف، لا انقلابها عن أصل فيهما، فهذه جموع تكسير تنصب بالفتحة. و فات الخلاصة التصريح بهذا القيد. و أجاب شارحوها بأنه: أشار له بالباء، إذ هي للسببية، أو الاستعانة، و أصله للدماميني على عبارة التسهيل.

و أشار بقوله: (و أولات قد ألفت) إلى أن "أولات" ألحق بهذا الجمع في إعرابه فنصب بالكسرة نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٌ﴾ [الطلاق: ٦] و هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، و إنما له واحد من معناه، و هو "ذات" بمعنى صاحبة.

إعراب الجمع و المثنى إذا سمي بهما

[٥٥] ﴿وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذَا الَّذِي قَبْلُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ يَخْتَذِي﴾^(١)

أى: إذا سُمِّيَ بهذا الجمع^(٢) أبقي بعد التسمية به على إعرابه^(٣)، إلا أن ذلك ليس بملتزم عند جميع العرب، فإن فيه ثلاث لغات: الثانية: استصحاب الإعراب السابق، و حذف التنوين. الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

و روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلًا يَشْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي^(٤)

و وجه الأولى ملاحظة الحالة الأصلية. و وجه الثالثة رعاية الحالة الراهنة. و وجه الثانية ملاحظتهما.

و أشار أيضا بقوله: (و الذي قبل) إلى أن المثنى و الجمع المذكور إذا سمي بهما أبقيا أيضا على

الأصل^(٥)، و قد سبق التنبيه على حكم الجمع. و ضمن قوله: (يحتذي) معناه يجيء فعذاه بن على.

(١) قوله (به سمي) أي: سمي به مذكر، أو مؤنث. قوله: (من ذا) أي من ذا الجمع كـ"أذرعَات"، أو من الذي ذكر قبل و هو المثنى و المجموع كـ"ظبيان" و"قَسْرَيْن" فهو باق على الاعراب السابق. (ابن القره داغي)

(٢) أى: المجموع بالألف و التاء.

(٣) مثل: أذرعَات، فهي جمع أذرعة. و هي جمع ذراع، و هي الآن علم على بلد في أطراف الشام. فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين. و مثل ذلك لفظ: عرفَات. قال تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ}. (دليل السالك)

(٤) رُوِيَ (أذرعَات) في هذا البيت بثلاث لغات، هي: أ- كسر التاء منونة "من أذرعَاتٍ". ب- كسر التاء بلا تنوين "من أذرعَاتٍ". ج- فتح التاء "من أذرعَاتٍ". (شرح ألفية)

(٥) التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديماً و حديثاً، فإذا سُمِّيَ به يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم، مع أنه علم على واحد، فيبقى حاله بعد التسمية به كحالها قبلها تقول في رجل اسمه سعدون: جاء سعدون. و أكرمت سَعْدِينَ، و أصغيت إلى سَعْدِينَ. (النحو الوافي)

[إعراب ما لا ينصرف]

٥٦ | ﴿بِالْفَتْحِ جَرُّ الْأِسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ فَإِنْ يُضَفُّ أَوْ يَثُلُ أَلْ أَوْ أَمُّ صُرِفَ^(١)﴾

تتوب الفتحة عن الكسرة فيما لا ينصرف، وهو: ما فيه علتان من علل تسع، إحداهما من جهة اللفظ، و الأخرى من جهة المعنى على وجه خاص، أو واحدة تقوم مقامهما نحو ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] فيما^(٢) فيه علتان، ونحو: ﴿مِنْ مَّحَارِبٍ وَ تَمَائِلٍ﴾ [سبا: ١٣] مما فيه واحدة تقوم مقامهما.

و بيان الأمر: أن الفعل فيه علتان فرعيتان عن الاسم: أحدهما: من جهة اللفظ، وهي: اشتقاقه منه. و الأخرى: من جهة المعنى، وهي: احتياجه إليه في الإسناد، فما شابهه من الأسماء في وجود نوع الفرعيتين لأنواعهما استحق أن يمنع مما يمنع منه الفعل من التثوين و الخفض، لكن لا سبيل لمنع الثاني، لأن عوامله تدخل على الاسم المشتمل على الفرعيتين فتكسبوا صورته، و أبدلوا بصورة النصب.

فإن قيل: مقتضى ما ذكر منع إضافة غير المنصرف و دخول أل عليه كالفعل.

قلت: هو و إن شابه الفعل فيما ذكر فقد باينه بدلالته على الذات، و الذات قد تكون معلومة مقصودا تعيينها، فيدل عليها باللفظ المعرف بإحدى طرق التعريف التي من جملتها أل و الإضافة. و العلل التسع يأتي تعيينها قريبا في النظم.

و خرج بالقيد الأول علتان اللفظيتان فلا يعلل منع صرف "أذريجان" اسم بلدة بالعجمة، و زيادة الألف و النون، أو بها و التركيب، أو بالتركيب و الزيادة، بل بالعلمية مع واحدة مما سبق. و أما علتان المعنويتان فلا تجتمعان، إذ ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية و الوصف و هما متنافيان، و قولهم: إن التأنيث في نحو "زينب" معنوي معناه: أن علامته ليست ملفوظة، فلا ينافي أن التأنيث أبدا راجع إلى اللفظ، لأن علامته إما ملفوظة أو مقدرة في اللفظ.

(١) الباب الخامس من أبواب النياحة باب ما لا ينصرف فإنه يجر بالفتحة نحو { و أوحينا إلى إبراهيم } . (المطالع السعيدة)

- قوله : (جر الاسم) مصدر، أو ماض، أو أمر، فالاسم مجرور، أو مرفوع، أو منصوب. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (أ) «مما في علتان».

قال الرضي: « الأولى، عندي، أن لا تنافي بين الوصفية والعلمية، و أما قول المصنف: إن العلمية تفيد الخصوص، و الوصفية تفيد الإطلاق فتنافيا، فنقول: الإطلاق يجمع العموم و الخصوص تقول هذا العالم، و كل عالم، والأول خاص و الثاني عام و كلاهما وصفان.

و إن أراد بالإطلاق العموم، قلنا: لا نسلم أن ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول و صاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب، فإذا ثبت ذلك في اسم في أصل الوضع لم يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص و تبعيته له كـ: أسود و أرقم فنقول يمكن أن يعتبر في حاتم معنى الحتم، فيدل على معنى و صاحبه، و عرض له مانع من الجري و هو العلمية، كالغلبة في أرقم فالعلمية هنا كالغلبة هناك، لا فرق بينهما، إلا أن الكلمة بالعلمية تصير أخص منها بالغلبة وحدها لأن العلمية تخصص بذات واحدة و الغلبة بنوع واحد وإن الغلبة في الأوصاف لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في أرقم، و الأكثر في العلمية عدم مراعاته، و الدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم: إنما سُمِّيَتْ هَاتِنَا لَتَهْنَا، و قول حسان:

و شَقَّ لَهُ مِنْ إِسْمِهِ كَي يُجِلَّهُ فَذُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَ هَذَا مُحَمَّدٌ

و أيضا فإن اللقب، من الأعلام، و هو مشعر بالمدح و الذم، ففيه معنى الوصف. ويؤكد هذا قولهم: إن آل في نحو الحسن و العباس للمح الوصف فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية فكيف تلمح؟

فان قلت: فإذا لم يكن بينهما تناف، فلم لم يمتنع صرف نحو محمد من العلم الملموح فيه معنى الوصف؟ قلت: كذا كان يجب، إلا أنه لما كان المقصود من وضع العلم تخصيص المسمى به سواء لمح فيه معنى أو لا و كان التلميح خفيا و يوما إليه إيماء مختلسا في بعض الأعلام لم يعتد بذلك الوصف لكونه كالمنسوخ مع لمح « إهـ .

قلت: الوصف كما قالوا: ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فتجب له الجنسية، و العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته، فتجب له الجزئية، فكيف لا يتنافيان مع ذلك، و جريانه على الخاص نحو هذا العالم لا ينافي جنسيته، و لهذا صح جريانه على غيره، و من هنا امتنع مجيء الاستعارة في الأعلام لأنها تقتضي الجنسية، و إدخال المشبه في جنس المشبه به، و العلمية تنافيهما، و لما استثنى في

التلخيص من هذا النوع العلم المضمّن نوع وصفية كحاتم قيل عليه: إنما يحتاج إلى هذا الاستثناء بحسب الظاهر، و هو في الحقيقة منقطع غير محتاج إليه، لأن ذلك إنما يكون بعد تكثير العلم، فالاستعارة لم تلاق العلمية، و لذلك قيل: إنها تبعية و إن اللفظ يتحمل الضمير، و إشعار اللقب بالمدح و الذم إنما هو بحسب مفهومه الأصلي كما قال السيد في حواشي العضد و صرح به اللقاني أيضا و نسبه لأهل الفن فقصدته مع العلمية إنما هو بالتبع نظرا للوضع الأصلي.

و في حواشي النكت: إن ضابط اللقب صادق على نحو محمد، و لا مانع منه، و لا يلزم من اعتبار الاشعار بحسب الاصل أن يكون كل علم لقبا، لأن المراد الاشعار بوجه قريب متبادر، و معنى كون ال للمح الوصف أنها مشار بها إلى أن اللفظ في الأصل كان كذلك، و خرج بالشاني نحو قائمة فبان فيه الوصفية و التأنيث و لا يمتنع صرفه، لأن شرط منع التأنيث أن يكون مع العلمية للزومه حينئذ لا مع الوصفية لوجوده تارة و فقده أخرى، فنزل منزلة المعدوم لذلك كما يقال: قد تحققت علتان فيما سمي به من الجمع بالألف و التاء و مع ذلك صرف و جر بالكسرة في اللغة الفصحى فيه لأننا نقول: الذين أعربوه بما ذكر لم يراعوا العلمية لعروضها، و لاحظوا الجمعية لأصالتها فلم توجد عندهم إلا علة واحدة كما تقدم في توجيه اللغات، و يقرب منه هند في لغة من صرفه لأن خفة اللفظ قاومت عنده إحدى العلتين فلم تبقى في التحقيق إلا واحدة.

وإذا علمت هذا فلا دليل في ثبوت التنوين في هذه اللغة على أن تنوين الجمع المذكور لغير التمكين فقول "المرادي" و "التصريح" و ليس للتمكين لثبوته بعد التسمية نحو: عرفات فيه أنه لا يلزم من ثبوت التسمية اعتبارها، و الغالب عندهم عدم الاعتداد بالعارض، و قد ذهب الربيعي و الزمخشري إلى: أن تنوين الجمع المذكور للصرف، و اختاره الرضي لكن قال الزمخشري: إنما لم يسقط في عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث فسقطت و التاء فيها علامة لجمع المؤنث.

قال الرضي: «و فيما قاله نظر، لأن "عرفات" مؤنث و إنما قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحضة للتأنيث و لا مشتركة، لأن الضمير لا يعود إليها إلا مؤنثا تقول: هذه عرفات مباركها، و لا يجوز: مباركها فيه، إلا بتأويل بعيد كما في قوله: (ولا أرض أبقل إبقالها) فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث "مصر" الذي هو بتأويل البقعة. و الأولى عندي، أن يقال إن التنوين للصرف و التمكين، و إنما لم يسقط في نحو: من عرفات، لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، و تبع الجر و النصب، و هو خلاف ما عليه

الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فتتوين عرفات كتتوين غير المنصرف للضرورة، لم يحذف لمانع» إهـ .

قلت: وفيما قاله في تعليل السقوطِ نظرٌ، إذ تبعية الكسر للتتوين في السقوط لا تتعين بدليل لغة من يسقط التتوين ويبقى إعراب الجمع، ومن ذلك مع أنه قد عهد في غير المنصرف سقوط الكسر و التتوين معا مراعاة الحالة الأصلية، فالصواب في التوجيه ما ذكرناه أولا .

و الأولى أن يقال: إن التتوين في الجمع للمقابلة في إفادة تمام الاسم و للصرف معا، فإنهما معنيان معقولان فيه، فلا تخص دلالة بأحدهما، فإذا سمي به تمحض^(١) للتمكين، لأن الذين ينونون و إن كانوا يراعون الحالة الأصلية لا يقولون ببقاء معنى الجمع الذي يبنى عليه كون التتوين لمقابلة نون جمع المذكر، و نظيره ما قال الرضي في رجل: إن توينه للتمكين و التنكير، خلافا لابن الحاجب في جعله للتمكين فقط، فإذا سمي به تمحض للتمكين، قال: و ربما حرف يفيد فائدتين^(٢) كالألف و الواو في مسلمان و مسلمون، و حينئذ لا يحتاج إلى استثناء ابن هشام الجمع المذكور مما يفهم من قول الخلاصة: «الصرف تتوين» الخ، و هو أن المنصرف ما فيه التتوين المذكور فتأمل.

ثم إذا أضيف الاسم الذي لا ينصرف، أو دخلت عليه أل ضعفت مشابهته للفعل، فيرد إلى الأصل من الجر بالكسرة^(٣) نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٤) [التين: ٤] ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) في نسخة (أ) «تشخص» .

(٢) لعل المراد بالفائدتين المدلولتين للألف و الواو الرفع مع التثنية أو الجمع كذا ظهر و الله اعلم.

(٣) أشار إلى هذا بقوله (فَإِنْ يُضَفَّ أَوْ يُثَلَّ أَلْ أَوْ أَمْ صُرِفَ) .

- قوله: (فإن يضاف) أي لفظا أو تقديرا، فدخل فيه قوله: ابْدَأْ بِدَأْ مِنْ أَوَّلٍ . ثم كلامه صريح في إنصرافه حينئذ، وهو الراجح، لأنهما لاختصاصهما بالاسم يضعفان المشابهة بالفعل، لكن كلام ابن مالك في ألفيته ظاهر في بقائه غير منصرف. (ابن القره داغي)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "أحسن" مجرورا بالباء، وعلامة جره الكسرة؛ لأنه أضيف إلى تقويم، ومتى أضيف الممنوع من الصرف صرف. (مصباح السالك)

و فهم من النظم أن جره بالفتحة مشروط بانتفاء الإضافة، و دخول آل معا، فلا يرد عليه ما أورد على قول الخلاصة: «ما لم يضاف أو يك بعد آل» من أن أو لأحد الشينين.

فإن قلت: و كذا العطف في النظم هنا فإنه بأو؟ قلت: الجر بالفتحة مشروط بانتفاء الإضافة و آل، و ضده و هو الجر بالكسر مشروط بثبوت أحدهما، و ابن مالك سلك الأول، فالمشروط عنده الجر بالفتحة، و قد علمت أنه يشترط له الانتفاء ان، فليس المقام حينئذ لأحد الشينين حتى يعطف بأو، و المصنف سلك الثاني، فالشروط عنده الصرف، و هو مع الإضافة و آل الجر بالكسر، و قد علمت أنه شرطه ثبوت أحد الأمرين، فالمقام حينئذ لأو. و قد أجيب عن الناظم بما ذكر ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿لَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦] من أن نفي الجناح مشروط بانتفاء الميسيس و الفرض معا، و إلا لزم المهر كاملا في الأول و نصفه في الثاني من أن أو في حيز النفي يشمل الحكم ما قبلها و ما بعدها.

و أشار بقوله (أو أم) إلى ما في التسهيل من أن بدل آل بمنزلتها في جر ما لا ينصرف معه بالكسر و هو "أم" في لغة حمير و طيء، و بعضهم يقول و بعض طيء كقول الشاعر:

أَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تَبَيْتُ بِأَيْلٍ أَمْ أَرَمَدٍ اعْتَادَا أَوْ لَقَا

الأولى شبه الجنون. و هذا من زيادته على الخلاصة.

و اعلم: أنه اختلف فيما لا ينصرف إذا أضيف، أو اقترن بأل هل هو منصرف أم لا؟ و التحقيق أنه إن زالت إحدى علتيه مع الإضافة أو آل فمنصرف نحو: بِأَحْمَدِكُمْ، لذهاب العلمية، و إلا فغير منصرف، نحو: بِأَحْسَنِكُمْ. قاله ابن قاسم.

قلت: انظر ما معنى هذا الخلاف، فإن التنوين لا يتصور مع آل و الإضافة، و الجر بالكسر معهما متفق عليه، و الظاهر أن معناه: هل رجعت إليه أمكنته في باب الإسمية أم لا؟ و إذا كان ذلك معناه ظهر لك أرجحية القول بانصرافه مطلقا، و هو ما سلكه المصنف، لأن مشابهة ما لا ينصرف للفعل ضعيفة من

أصلها فأقل شيء يعارضها، وإذا كان موجب البناء الخروج عن مطلق التمكن تعارضه خاصية الاسم،
و يصير موصوفه متمكنا أمكن فكيف موجب^(١) عدم الصرف الاضعف.

وقد قال الرضي: مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة أضرب: أحدها، وهو أقواها: أن يصير معنى الاسم
معنى الفعل كأسماء الأفعال، فيبنى الاسم نظرا إلى أصل الفعل. و ثانيها، وهو أوسطها، أن يوافق في
تركيب الحروف الأصلية و تنبيه عن المعنى كالوصف فيعطي عمله لما فيه من معناه و لا يبنى لضعف
أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه على الإسم في الإعراب. و ثالثها: و هو أضعفها أن لا يشابه لفظا، و
لا يتضمن معناه، و لكن يشابه بوجه بعيد، ككونه فرعاً لأصل، كما أن الأفعال فرع الأسماء إفادة^(٢) و
اشتقاقا، و لخباء المشابهة بالفرعية احتيج إلى تعددها.

* * *

(١) في نسخة (ب) «بموجب».

(٢) في نسخة (أ) «إضافة».

﴿ غَيْرُ الْمَنْصَرِفِ ﴾

[٥٧] ﴿ وَيَمْنَعُ الْمَنْصَرِفَ إِطْلَاقَ الْفِ^(١) أَنْثَى وَوَزْنَ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ، عُرِفَ ﴾

[٥٨] ﴿ وَهِيَ مَفَاعِلٌ مَفَاعِيلُ وَ مَا أَشْبَهَهُ وَ لَوْ يَصِيرُ عِلْمًا ﴾

موانع الصرف تسعة جَمَعَهَا ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن عادلاً أَنْثُ بِمَعْرِفَةٍ رَكَبَ وَ زِدْ عُجْمَةً فَالْوَضْفُ قَدْ كَمَلَا

وهي ضربان: أحدهما: ما يستقل بالمنع، ويقوم مقام علتين. والثاني: ما ليس كذلك، فالأول:

شيتان: ١- ألف التأنيث. ٢- صيغة منتهى الجموع، وإليهما أشار البيهقي.

[المنتهى بألف التأنيث]

[ويمنع الصرف باطلاق ألف أنثى]: و معنى الإطلاق أنه لا فرق في الألف بين المقصورة و

الممدودة. و لا فرق في المختوم بها بين أن يكون معرفة كـ "رضوى" علم على جبل، و "زكرياء"، أو نكرة كـ "ذكرى" و "صحراء". و لا فرق أيضا بين أن يكون مفردا كما تقدم أو جمعا كـ "جرصى" و "أصدقاء". و لا فرق أيضا بين أن يكون جامدا كما سبق أو صفة كـ "حبلى" و "حمراء"، فالإطلاق في الألف و في المشتمل عليها.

و إنما استقلت بالمنع، لأنها مستلزمة لفرعيتين:

أ- فإن الأصل في الأسماء التذكير، و التأنيث فرعه.

ب- و الأصل في المؤنث أن لا تكون العلامة لازمة له، و التأنيث بالألف لازم.

و إنما قالوا: امتنع صرفه لعلة واحدة، لأن الثانية في ضمن الأولى غير مستقلة، فليس في الظاهر إلا

شيء واحد.

(١) قوله: (ألفُ) فاعل (يَمْنَعُ) أي: يمنعه الألف مطلقا بلا احتياج إلى سبب آخر، لقيامه مقام سببين، لدلالته على التأنيث، و لزومها بحسب أصل الوضع، سواء كانت مقصورة، أو لا، في معرفة، أو نكرة، مفرد، أو جمع، أو مضاف إليه، للإطلاق. (ابن القره داغي)

اوزن منتهى الجمع

اَوْزَنٍ مُنْتَهَى الْجَمْعِ^(١) عُرِفَ وَ هِيَ مَفَاعِلٌ مَفَاعِيلُ وَ مَا أَشْبَهَهُ وَ لَوْ يَصِيرُ عَلَمًا^(٢)؛ و

معنى منتهى الجموع: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بخلاف غيره، فرجال نظيره رداء، و رسل نظيره عنق، و حمر نظيره قفل، و صبية نظيره فرية، و هكذا سائر الجموع لها نظير من المفردات إلا أفعل نحو "أكلب"، و "أفعال" نحو أجمال.

و لا يعترض بهما لأنهما جمعا قلة و حكم جمع القلة حكم الآحاد، بدليل تصغيره على لفظه على أن سيبويه قال فيما نقل عنه: إن أفعالا مفرد، و لذا قال تعالى: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، و الضمير للأنعام، و جاز وصف المفرد به نحو: "بُرْمَةٌ أعشار"، و "ثوبٌ أسمال"، و "نطفةٌ أمشاج".

و لا يعترض بمجيء أفعل في المفرد نحو "أشد"، لأنه جمع شدة على غير قياس، أو جمع لا واحد له بدليل قوله: (بلغتها و اجتمعت أشدى) فأنث الفعل، و هذا الجمع لا نظير له أصلا مع أنه جمع كثرة. و لا يعترض عليه بنحو ثمان و رباع، اي الذي ألقى رباعيته، و رجل شناج اي: طويل، و حمار حزاب اي: غليظ قصير، لأنها شاذة، و لا بنحو عذافر بالذال المعجمة، لأنه مضموم الأول.

(١) قوله: (و وزن) عطف على (الألف)، و معنى الاطلاق بالنسبة إليه عدم الحاجة إلى علة أخرى، لأن جمعيته سبب، و خروجه عن صيغ الآحاد بمنزلة سبب آخر. و كتب أيضا: و هو الذي لا نظير له في الآحاد كمفاعل، و لا يشترط أن يكون في أوله ميم زائدة. (ابن القره داغي)

(٢) (و وزن منتهى الجمع) اي: و يمنع الصرف من الاسم بوزن منتهى الجمع، و المراد به ما يلي:

أ- الجمع الذي على وزن مفاعل و مفاعيل كمساجد و مصابيح هذا معنى: (عرف و هو مفاعل مفاعيل).
ب- الجمع الذي شابه بمفاعل و مفاعيل في الشكل، أي: ليس أوله ميما لكن بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف بينها ساكن ك: دراهم و دنانير، هذا معنى قوله: (و ما أشبهه). فيشمل بقية أوزان صيغ الجموع و هي سبعة: فعال و فعاليل و أفاعل و أفاعيل و فواعل.

ت- الجمع الذي سمي به، هذا معنى قوله (و لو يصير علما) جاء في شرح ألفية: و مثال ذلك: أن تُسمي رجلا (مساجد) فتمنعه من الصرف؛ فتقول: جاء مساجد، وذهبت إلى مساجد، ونحو: شَرَّاجِيل. إهـ (م)

و لا [يعترض] بنحو يمان و شآم، لأن الألف فيهما عوض من إحدى ياء النسب، فهذا الوزن عارض حصل بسبب النسب، فلا يعتد به، و أما قولهم: يمانى و شامى بتشديد الياء فقليل كما قال سيبويه، و كذلك تهام نسبة إلى التهم بمعنى تهامة قال:

أَرَقْنِى اللِّيلَةَ بَرْقًا بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرْقًا مَنِ يَشْقُهُ لَا يَنْمُ

و لا حاجة إلى ما في التصريح: من إدعاء كون الألف عوضا من إحدى ياء النسب فيه تقديرا قال: لأنها موجودة في تهامة قبل النسب، و من هذا تعلم أنه لا يعترض بنحو "ظفاري" و "بوارى" نسبة إلى ظفار و وبار قبيلتين، و "حوارى" بمعنى الناصر لأن الياءين عارضتان للنسب. و إنما لم تعد الياء عارضة في نحو "قمارى، و كراسى، و عوارى، و بخاتى، و دباسى"، و نحوها، لأنها ثبتت في آحادها، و صيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد.

و لا يعترض أيضا بنحو "براكاي" ^(١) و هو الثبات في الحرب، لأن ما بعد الألف مفتوح،

و لا بنحو "عبال" جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى علي عبالته أي ثقله، لأن ما بعدها ساكن،

و لا بنحو "التزامى" و "التداعى" لأن ما بعدها مضموم في الأصل لكنه كسر للياء،

و لا بنحو "طواعية" و "كراهية" لأن ما بعد المكسور ساكن فلم يأت على الوزن المذكور.

فضابط المسألة حينئذ أن يكون الأول مفتوحا و الثالث ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظ

به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به و بما بعده الانفصال، و مثال الكسر المقدر: "دواب" و "شواب"، و لا فرق في الحرف الأول من الكلمة بين أن يكون ميمًا كمساجد و مصاييح، أو غيرها كدراهم و دنائير ^(٢).

و إنما استقلت هذه العلة بالمنع لأنها أيضا قائمة مقام علتين: فإن الأصل في الأسماء: الأفراد و الجمع فرع، و الأصل في المجموع أن يكون لها نظير في الآحاد، و ما لا نظير له فرع. و قال بعضهم: إنما قوي و قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير أي يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن

(١) في الصبان «براكاء».

(٢) لأن المعتمد موافقته لمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن. (توضيح المقاصد)

فيرتدع^(١)، ولهذا يسمي بالجمع الاقصى نحو: كلب، وأكلب، وأكالب، ونعم وأنعام وأناعيم، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّكَ صَوَاحِبَاتُ يَوْسَفَ»^(٢) مجمع سلامة، ونحن إنما قلنا: نهاية جمع التكسير.

وقيل: لما لم يكن له في الآحاد نظير أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع وشبه العجمة، وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسبيين.

[حَكْمُ الْعِلْمِ إِذَا سُمِّيَ عَلَى وَزْنِ الْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي]:

وأشار بقوله (و لو يصير علما)^(٣) إلى أن هذا الجمع إذا سمي به يبقى على امتناع صرفه^(٤)؛ و اختلف في وجهه:

فقليل: بقاء الصيغة، وهو رأي سيبويه.

وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية وهو رأي المبرد، فلو طرأ تكثيره لم يصرف على الأول لتحقيق الصيغة، و يصرف على الثاني لذهاب ما يقوم مقام الجمعية.

و الصحيح الأول، لمنعهم صرف سراويل مع أنه مفرد على الصحيح وغير علم.

و بالضابط المتقدم يفسر الشبه في قول المصنف (و ما أشبهه)، ويحتمل أن يكون إشارة لسراويل،

فإنه شبيه بالجمع المذكور، قال في الخلاصة:

و"لسراويل" بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

(١) معنى الجمع المتناهي هو نهاية الجمع فلا جمع بعده، فقولك: مساجد، و مصاييح... إلخ، ليس لها جمع بعد هذا الجمع فهو مُنْتَهَى الْجُمُوع، بخلاف قولك: أُسُورَة جمع سِوَار، فأسورة ليست منتهى الجمع؛ لأنها تُجْمَعُ بَعْدُ؛ فتقول: أُسَاوِر، وهذا منتهى الجمع. (شرح ألفية)

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٢).

(٣) نحو "حضاجر" علما للضبع لأنه منقول عن حضاجر جمع حضجر كجعفر بمعنى عظيم البطن. (ابن القره داغي)

(٤) إذا سُمِّيَ إنسان على وزن الجمع المتناهي، أو ما ألحق به مُنْع من الصرف؛ للعلمية وشبه العُجْمَة، أما العلميه فلأنه عَلَمٌ، وأما شبه العجمة فلأن هذا الوزن (مفاعل، أو مفاعيل) ليس في الآحاد العربية (أي: لا توجد كلمة مفردة في العربية على أحد هذين الوزنين). و مثال ذلك: أن تُسَمِّي رجلا (مساجد) فتمنعه من الصرف؛ فتقول: جاء مساجدٌ، وذهبت إلى مساجدٍ، ونحو: شَرَّاحِيل. (شرح ألفية)

و حمله على هذا أفيد. و وجه مشابهة سراويل له أنه على مثاله و هيئته، فمنع من الصرف لوجود الصيغة، مع أنه مفرد. و لا يعترض به على الضابط المذكور لأنه عجمي على أنه قد قيل: إنه جمع سرواله، ثم نقل، و سمي به جنس الآلة المعروفة. و قد ذكر الأخفش: أنه سمع من كلام العرب سرواله لكن يرد أنه النقل لم يثبت في أسماء الأجناس.

[العدل والوصفية]

[٥٩] ﴿وَعَدْلُهُ﴾^(١) وَ لَوْ مُسَمًّى^(٢) مُعْتَبَرٌ فِي الْوُصْفِ نَحْوُ آخَرَ عَنِ الْآخَرِ^(٣) ۝

هذا شروع منه في القسم الثاني و هو: العلل التي لا تستقل بالمنع، فالأولى منها: العدل، و حقيقته: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقاً أو تقديراً لغير القلب لا للتخفيف و لا للإلحاق و لا لمعنى، فخرج عنه التضمن، لأنه استعمال اللفظ في معناه الأصلي مزيداً عليه معنى آخر. و لا يعترض عليه بـ "آخر" على القول بأنه معدول عن الآخر، و لا بـ "سحر" و "أمس" المعدولين عن السحر و الأمس، بأن يقال: إن آل ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم توضع عليها، لأنها و إن لم توضع عليها فكانها من صيغتها و بنيتها، لشدة امتزاجها بها.

و المعنى بالعدل المحقق: ما تحقق بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه، أيضاً، منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة عدله، بخلاف العدل المقدر، فإنه الذي يصار إليه

(١) قوله (و عدله) العدل إخراج الكلمة عن الصيغة الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد، فخرج "أيس" و "فخذ" بسكون الخاء، و "كوثر" بزيادة الواو إلحاقاً بجعفر، و رجيل، و هو تحقيقي إن دل عليه دليل غير منع الصرف، و إلا فتقديري. (ابن القره داغي)

(٢) فإن سمي بـ "آخر" أبقى على منع صرفه، لأن العلمية خلفت الوصفية. و هو معنى قوله (و لو مسمى). (المهمات المفيدة)

- قوله (و لو مسمى) أي: العدل معتبر في علم حقيقي، أو حكمي، فلا ينافه قوله: (كفعل مؤكداً)، و جَعْلُ الكاف للتنظير ياباه قوله: أو أصله. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (عن الآخر) اللام من المحكي لا الحكاية، و إلا لزم كون الشيء معدولاً عن نفسه، وجعل المعرف باللام معدولاً عنه، لأن آخر جمع أخرى مؤنث آخر، فقياسه الاستعمال بآل، أو الإضافة، أو من، فيظهر أنه يمكن كونه معدولاً عن (أَخَرٍ مِنْ). (ابن القره داغي)

لضرورة وجد ان الاسم غير منصرف مع تعذر سبب آخر غير العدل، فان "عمر" مثلاً لو وجدناه منصرفاً، لم نحكم قط بعدله عن عامر، بل كان كأد. بخلاف ثلاث و مثلث فقد قام الدليل على أنهما معدولان عن "ثلاثة ثلاثة" و ذلك أننا وجدنا "ثلاث" و "ثلاثة ثلاثة" بمعنى واحد.

و خرج بقولنا "لغير القلب" ناء في ننا، و أيس في ينس. و خرج بقولنا "لا للتخفيف" نحو مقام، و مقول، و فخذ، و عنق، و بقولنا "ولا للإلحاق" نحو كوثر، و بقولنا "ولا لمعنى" نحو: رجيل و رجال. ثم العدل يمنع مع الوصفية و مع العلمية ^(١)، فمع الوصفية في مسألتين:

أحدهما: "آخر" جمع "أخرى" أنشئ "آخر" بمعنى مغاير، فإن فيه الوصفية و العدل:

أما الوصفية فلما فيه من معنى المغايرة تقول: مَرَزْتُ بِهَنْدٍ وَ نِسْوَةَ آخِرَانِ مُغَايِرَاتٍ لَهَا ^(٢)، و قال المصنف في الشرح: «أما كونه صفة فلأنه من باب أفعال التفضيل تقول مَرَزْتُ بزيد و رجل آخر أي إنّه أَحَقُّ بِالتَّأْخِيرِ مِنْ زَيْدٍ فِي الذِّكْرِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ اعْتَنَى بِهِ فِي التَّقْدِيمِ فِي الذِّكْرِ» إهـ قلت: و فيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: إن جعله من باب أفعال التفضيل مشكل، لأنه لا يدل على المشاركة و الزيادة في المغايرة، و قد قال ابن هشام في الحواشي: «الصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث: إحداها: الوصف، و الثانية: الزيادة، و الثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باتين، مغاير و مغاير. كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باتين: مفضل و مفضل عليه» إهـ.

ثانيهما: أن تفسيره الآخر بقوله: أحق بالتأخير تفسير له بغير معناه فإن ما ذكره معنى آخر بالكسر، و عنه تحرزنا أولاً بقولنا: بمعنى مغاير، فإن انشأه أخرى بمعنى آخرة تجمع على آخر مصروفاً، لأنه غير معدول، و لأن مذكرها ليس شبيهاً باسم التفضيل، و كأنه غره أول كلام الرضي و نصه:

«و أما "آخر" فانه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر، و هو أفعال التفضيل بشهادة تصاريفه، نحو: آخر، و آخران، و آخرون و أواخر، و أخرى، و أخريان و أخريات و آخر، فإنه مثل: الأفضل، و الافضلان، و الافضلون، و الافاضل، و الفضلي، و الفضليان، و الفضليات و الفضل، فمعنى "آخر" في

(١) ذكر العدل مع الوصفية في بيت ٥٩ - ٦٠، و مع العلمية في بيت ٦١ - ٦٢.

(٢) هذا معنى قوله (في الوصف).

الاصل: أشد تأخراً، فكان، في الاصل، معنى جاءني زيد ورجل آخر، أشد تأخراً من رجل^(١) في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى "غير" فمعنى: رجل آخر: رجل غير زيد، فلما خرج هو و سائر تصاريفه عن معنى التفضيل، استعملت من دون لوازم أفعال التفضيل أعني "من" والاضافة، واللام. إهـ . فصرح في آخر كلامه بانتقاله عن المعنى الأصلي كما ترى.

وأما العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف و اللام لأنه محكوم له بحكم اسم التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل كالصغر والكبر، وهذا مختار المصنف، وهو معنى قوله: (نحو آخر عن الآخر). و رده أبو علي: بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كأمس و سحر المعدولين عن ذي الالف و اللام، و كان لا يقع صفة للنكرات، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال الرضي: «و أجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظاً و معنى، أي عدل عن التعريف إلى التذكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول و المعدول عنه تعريفاً و تكثيراً: و لو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء "سحر" كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف، فمنع صرف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام، بل لكونه علماً» إهـ .

قلت: العدل كما تقدم: تغيير الصيغة مع بقاء معناها الأصلي، فكيف يصح تخالف المعدول و المعدول عنه تعريفاً و تكثيراً، و قد قال في التصريح فسحر عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه، و قوله: لو أريد معنى اللام لبني فيه أنه نفسه صرح في الظروف بأن معنى اللام فيه و إن كان مراداً فهو خفي غير ظاهر، و من ثم لم يؤثر في أخواته نحو صباح، و مساء، و ضحى إذا أريد بها أوقات معينة. و لذا^(٢) قال فيما نقلنا عنه في مبحث البناء: و أما سحر فأمره مشكل، سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه، لأنه مخالف لأخواته فهو شاذ، و إنكار عدله لا يصح، و سيأتي عند التصريح بما يناقضه.

و ذهب ابن جني: «إلى أن قياس "آخر" المجرد عن اللام و الإضافة أن يستعمل بمن، و يفرد لفظه في جميع الأحوال، فأخر، في قولك مررت بنسوة آخر، معدول عن: آخر من» إهـ .

(١) في النسختين: «من رجل». و في الرضي: «أشد تأخراً من زيد».

(٢) في نسخة (ب) «و كذا».

و قال ابن هشام في الحواشي بعد كلامه المتقدم: فلما أشبهه اسم التفضيل من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع "أل" و الإضافة إلى معرفة، فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقته بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة آخر كان معدولا عن آخر بالفتح و المد، و لا تقول عن الآخر، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتا، و لا عن "آخر من" لما يتنا من انتفاء حقيقة التفضيل في هذه الكلمة. و كثير غلط في المسألة»إهـ. و هذا هو الذي ارتضاه ابن قاسم، و جعله التحقيق في شرح الخلاصة.

و يلزم عليه و على الذي قبله أن يكون: آخران، و آخرون، و أواخر، و أخرى و أخريان، معدولات أيضا عن لفظ آخر إلا أن أخرى و أواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث و الجمعية، و المشنى و المجموع بالواو و النون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف كأحمران و أجمعون .
و أما أخريات فاستعمالها باللام و الإضافة كما هو الأصل.

و استبعد الرضي العدل في هذه التصاريف عن لفظ الواحد المذكر و قال: الأولى أن لا يدعى كون آخر و تصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين، بل نقول هي معدولة عما كان حقها و لازمها في الأصل، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقا أي من أو الإضافة أو اللام. وإنما عدل عنه لتعريه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها لأنه صار بمعنى "غير" كما سبق، فعلى هذا نقول في تفسير العدل إخراج اللفظ عما الأصل أن يكون معه في الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى، فدخل فيه نحو سحر و أمس، و نحو: ضحى، و عتمة، و مساء، و بكر، معينات، لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام و الإضافة. و يدخل فيه الغايات أيضا نحو قبل و بعد، لقطعهما عن المضاف إليه الذي كان يقتضيها وضعها، فعلى هذا، إذا كان المعدول معربا، و انضم إلى عدله سبب آخر امتنع صرفه، و لم يمتنع صرف ضحى و أخواته لعدم اعتبار العلمية فيها» إهـ .
و قد تقدم وجهه، و هذا ما وعدنا به من كلامه المناقض لما قاله في سحر.

فإن سمي بـ "آخر" أبقي على منع صرفه، لأن العلمية خلفت الوصفية. و هو معنى قوله (و لو مسمى)، و الضمير المضاف إليه (عَدَل) راجع إلى اللفظ المدلول عليه بالسياق. و (مسمى) خبر كان المقدرة مع اسمها بعد (لو) و حذف متعلقه لوضوحه أي: به.

٦٠١ ﴿ وَوزن مفعَل فعَالٍ مِنْ عَشْرٍ ﴾ فَذُونَهَا مَا بَيْنَ قَيْسٍ وَأَثَرٍ ﴿

المسألة الثانية ممّا يمنع فيه العدل مع الوصف: موازن "فعال" و "مفعَل" من الواحد إلى الأربعة باتفاق، و في الباقي من العشرة على الأصح،
أما العدل فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة، فأصل "جاء القوم أحاداً": جاءوا واحداً واحداً، و عليه القياس^(١)،

و أما الوصف فإنها لا تستعمل إلا نعوتاً نحو: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١]، أو أحوالاً نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٢]، أو اخباراً نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^(٢)، و التّكرير في هذا لقصد التّوكيد لا للتأسيس، و دليل الوصفية في الاستعمال الثالث مع أن الخبر لا يلزم كونه وصفاً أن اللفظ المستعمل فيه هو المستعمل في الأولين المستلزمين كونه وصفاً.

فإن قيل: سيأتي أنه لا يعتبر إلا الوصفية الأصلية، و العارضة ملغاة، و منها وصفية أسماء العدد نحو: "مررت بنسوة أربع"، بصرف أربع. قلت: لا يلزم من عروض وصفية المعدول عنه الأصل عدول وصفية المعدول الفرع، قال الرضي: «المعدول لم يوضع إلا وصفاً و لم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، و وضع المعدول غير وضع المعدول عنه» إهـ.

و إلى هذه المسألة أشار بالبيت. فـ (وزن) مجرور عطفاً على (آخر) المدخول لـ (نحو)، و لا يصح عطفه على الوصف، لأنه من افراده لا مقابله.

و قوله (ما بين قيس و أثر) معناه أن الألفاظ المستعملة من الواحد إلى العشرة ضربان:

ضرب: مقيس و هو من الواحد إلى الأربعة^(٣).

(١) فَمَثْنَى معدولة عن : اثنين اثنين ، وَثُلَاثَ معدولة عن : ثلاثة ثلاثة ... وهكذا ، فبدلاً من قولك : ادخلوا اثنين اثنين ؛ تقول : ادخلوا مَثْنَى . (شرح ألفية)

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢) (٤٧٣) (٩٩٠) ، ومسلم (٧٤٩) من طريق نافع به.

(٣) - أحاد موحد - و - ثناء مثنى - و - ثلاث مثلث - و - رباع مربع - قياسي.

و ضرب: مأثور منقول من كلام العرب، وهو من الخمسة إلى العشرة^(١)، وهذا أحد أقوال أربعة في المسألة، وهو رأي الكوفيين و الزجاج.

ثانيها: أنه يقتصر على المسموع، ولا يقاس عليه غيره، وهو مذهب جمهور البصريين.

ثالثها: أنه يقاس على فعال خاصة، لأنه أكثر.

رابعها: وهو الصحيح أن البنانيين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكى الشيباني، ولا يعارض

بقول أبي عبيدة و البخاري في صحيحه إن العرب لا تجاوز الأربعة، لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا.

العدل والعلمية

[٦١] ﴿وَعَلِمَ كَفَعَلْ مُؤَكَّدًا^(٢) أَوْ أَضْلُهُ فَاعِلٌ، أَوْ خُصَّ النُّدَا﴾

[٦٢] ﴿وَسَحَرَ مُعَيَّنًا، وَفِي عِلْمٍ أَنْشَى فَعَالٍ ذَا تَمِيمٍ التَّرْمُ﴾

[أو علم]: يمنع العدل مع العلمية في خمسة أنواع:

[كفعل مؤكدا]: أولها: فعل في التوكيد، وذلك: جُمع^(٣)، وكُتِع، و بُتِع، و بُضِع، أما العدل

فالأكثر على أنه معدول عن جُمع، لأن القياس في جمع فعلاء مؤنث أفعَل: فُعَل، كحُمِر.

و قال أبوأعلَي: ليس ذلك قياس كل فعلاء إنما هو قياس فعلاء المجموع مذكرها على فعل أيضا و مذكر جمعاء مجموع على "أجمعين"، وأما قوله: (... و حَلَانِلَ أَسْوَدِينَ وَ أَحْمَرَيْنَا) فشاذ، قال:

(١) حُمَاسٌ مَخْمَسٌ، و سُدَاسٌ مَسْدَسٌ، و شُبَاعٌ مَشْبَعٌ، و ثَمَانٌ مَثْمَنٌ، و تُسَاعٌ مَتْسَعٌ و عُشَارٌ مَعَشَرٌ، سماعي.

(٢) قوله (مؤكدا) كجمع و توابعه، فإنها معدولة عن المعرف بالإضافة، إذ أصل "رَأَيْتُ النَّاسَ جُمُعَ" جمعهن. و ما يقال إنها اعلام ففيه أن العلم مخصوص بالمُعْلَم لا يصلح لغيره بخلاف هذه. (ابن القره داغي)

(٣) ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد . يُمنع من الصرف لِشَبَهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدَلِ ، نحو: جاء النساء جُمُعَ ، ورأيت النساء جُمُعَ ، ومررت بالنساء جُمُعَ ، والأصل : جَمْعَاوَات ؛ لأن مفردة (جَمْعَاء) فُعْدَلٌ عن جمعاوات إلى جُمُعَ و أما شبهه بالعلم فلأن (جُمُعَ) مُعَرَّفٌ بالإضافة المقدرة ، والتقدير (جُمُعَهُنَّ) ولذلك فإن تعريفه بالإضافة المقدرة أشبه العلم في أنه معرفة وليس في اللفظ ما يَعْرِفُهُ . (شرح ألفية)

فالحق أن جمعاء اسم، لا صفة، وقياس جمع فعلاء اسما: فعالى في التكسير، وفعلاوات في التصحيح، كصحاري و صحراوات، فهو معدول عن إحداهما.

و فيه نظر، لأن فعلاء لا يجمع على فعالى إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء، وأيضا إذا كان جمعاء اسما فاجمع كذلك فجمعه إذن على أجمعين شاذ، لأنه ليس بعلم ولا صفة، فكيف يقاس عليه المؤنث على أن الحديثين صرح بأن الربط بين المذكر والمؤنث إنما هو في الصفة وأما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه، ولذلك لا يجمع تمر بالواو والنون، وتجمع ثمرة بالالف والتاء.

و قال أبوحيان: الذي نختاره أنها معدولة عن ذي الألف واللام، لأن مذكرها جمع بالواو والنون فقياسه أن يكون معرفا بالالف واللام، فعدلوا به عما يستحقه من ذلك حكاه عنه المصنف في الشرح و قال عقبه: قلت: وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ فِيهِ أَيْضًا مَمْنُوعُ الصَّرْفِ لَوْجُودِ الْعَدْلِ الْمَذْكَورِ فِيهِ وَتَكُونُ الْيَاءُ فِيهِ فِي حَالَةِ جَرِّهِ نَائِبَةً عَنِ الْفَتْحَةِ وَهُوَ غَرِيبٌ. إهـ.

قلت: فيما قاله أبوحيان نظر، لما تقدم من شذوذ أجمعين، إذ هو لا يقول بالعلمية، وإلا لما جعل التعريف بأل ولا بالوصفية، وإلا لأجاز جمع مذكره على فعل، ولم يمتنع حينئذ من عدله عنه. فافهم. وفيما عقبه به المصنف نظر، لما تقدم في آخران وآخرون من أن حكم منع الصرف لا يتبين في الثنية والجمع.

و أما العلمية فقال بها أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش: فتلك الألفاظ عنده أعلام على الإحاطة، لما تبعه، وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها غير صفات، وردّه في شرح الكافية بأن العلم إما شخصي، وإما جنسي، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص، فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، و جمع بخلاف ذلك.

قال في التصريح عقبه: «قلت: علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي، ك: سبحان للتسبيح و في ارتكابه توفية بالقاعدة، وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية، و يلزم من اعتبار الإضافة عدم النظر، و جره بالكسرة». إهـ.

قلت: و هو وإن سلمه محشيه لا يدفع الاعتراض، إذ حاصل الاعتراض أن علم الجنس وإن كان مسماه معنى لا بد من اختصاصه ببعض الأجناس الذي جعل علما له، وهذه الألفاظ لا تختص، بل تارة يؤكد بها العاقل، وتارة غيره من الحيوانات، وتارة غير الحيوان إهـ.

وإنما الدافع للاعتراض أن يقال: الإحاطة جنس مخصوص في بابه أي بالنسبة لما يقابله من الأقل والنصف والأكثر، نعم متعلقه غير مخصوص وهو المعبر عنه بالمتبوع كما أن التسبيح وإن كان معنى مخصوصا ففاعله غير مخصوص وإن من شيء إلا يسبح بحمده والحق أنه حقيقي بدليل ولكن لا تفقهون تسبيحهم. و قول التصريح وفي ارتكابه الخ يأتي قريبا ما فيه.

وقال الخليل: هي معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، و ضعف بأن تعريف الإضافة لا يعتبر في منع الصرف.

قال الرضي «له أن يقول: إنما لا يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه، إذ ذاك إما مع حذفه فما المانع من اعتباره» إهـ. وهذا ما وعدناك به.

ولا يرد عليه قولهم "أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ" بالجبر بالكسرة لأن المضاف إليه فيه نوي ثبوت لفظه ولا يلزم القول بذلك هنا. وقيل هي معرفة بشبه العلمية إذ وضعت تأكيد المعارف بلا علامة تعريف والمؤكد لا يكون إلا معرفة خلافا للكوفيين. ويرده: صباح، ومساء، وأخواتهما، إذا كانت معيّنات، فإنهن معارف بلا علامة بعد العموم، كالأعلام الغالبة، ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أنها منصرفة، وأيضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون.

قال ابن الحاجب: المانع فيها العدل والوصف الأصلي وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد أسماء. قال الرضي: وهذا قريب، لكن يقال من أي الصفات هي؟ هل هي من باب أحمر حمراء، أو من باب الأفضل والفضلي؟ لا يجوز الأول مجمع أجمع على أجمعين، وجمعه بالنظر إلى أصله: "فُعِلَ"، و بالنظر إلى نقله إلى باب الاسمية: أفاعل، كأداهم، وأيضا، أفعال فعلاء لا يجيء في الأغلب إلا في الألوان والخلق. فالأولى أنه من باب أفضل فضلى، بشهادة "أجمعين" وجمع، فهو في الأصل اسم تفضيل فكان معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع، في الأصل: أتم جمعا في قراءة من كل شيء، فهو تفضيل لقولهم جميع، نحو: أحمد وأشهر في المحمود والمشهور، ثم جعل بمعنى جميعا، وانمحي عنه معنى التفضيل، فهو كأخر معدول اللفظ عن لوازم أفعال التفضيل الثلاثة، أعنى اللام والاضافة و "من".

فإن قيل: لو كان من باب أفضل فضلى، لقليل: جمعى، كأخرى.

قلت: لما انمحي عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه. ولما بقي فيه معنى الوصفية مع أن وزنه أفعِل، كأحمر، جاز: جمعاء كحمراء، وإذا جاز أن تقول حسناء، وعلياء، مع أن المذكر حسن و عال لكونهما وصفين فكيف إذا انضم إلى الوصفية وزن أفعِل.

تنبيه إذا سمي بفعل هذا، فذهب سيبويه بقاء منعه. و ذهب الأخفش إلى صرفه، لأن العدل إنما كان حال التوكيد، و قد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقا، لأنه ليس له حالة يلتحق بها، إذ لم يستعمل نكرة بخلاف آخر.

و قوله (كفعل) صفة لـ (علم) لأن لفظ علم نكرة و ذلك هو المسوخ لنصب مؤكدا على الحال منه و يحتمل أن يكون حالا من الضمير المنتقل للجار و المجرور و الكاف متعلقة على الأصح. و جملة (أو أصله فاعل) معطوفة على الحال يتعين ربطها بالضمير و خلوها من الواو على حد ﴿بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الاعراف: ٤] و لا يصح عطفها على الصفة إذ لا يستفاد حينئذ تقييده بفعل، و كذا جملة (و خص النداء).

[أو أصله فاعل] ^(١) النوع الثاني: فعل الذي أصله فاعل بأربعة شروط:

- ١- أن يكون علما. ٢- و أن يسمع غير منصرف. ٣- و أن لا يكون فيه علة ظاهرة غير العدل.
- ٤- و أن لا يكون أصله فعل قبل العلمية.

و عُلم من قولنا: الذي أصله فاعل شرط خامس و هو أن يكون له فاعل قبل العلمية. فخرج بالأول ما كان جمعا، كـ "غرف". أو اسم جنس غير صفة، كـ "صرد". أو صفة، و هي ثلاثة أقسام:

- أ- مبالغة في فاعل غير مختصة بالنداء، كـ "حطم".
- ب- و مبالغة فيه مختصة بالنداء، نحو: "يافسق"، و "يا لكع"، فهذه و إن كانت معدولة لكنها مبنية.

(١) قوله (أو أصله فاعل) أي العلم لمذكر معدول عن فاعل، وفائدة العدل التخفيف، وتمحيض العلمية حيث لا يتوهم الوصفية في نحو عمر بخلاف عامر. (ابن القره داغي)

ج- ثالث الأقسام جمع فعلى أفعّل، و لا عدل فيها إلا آخر، و جمع، وأخواته، و قد سبقت.
و خرج بالثاني ما سمع منصرفا، فإنه لا يقدر فيه العدل نحو "أدّ". و أما ما جهل كونه في كلامهم منصرفا أو غير منصرف فقال سيبويه: يصرف حملا على الأصل في الأسماء. و قال غيره: يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما. قال الخضراوي: و ليس بجيد.

فإن قلت: إذا كان العدل متوقفا على منع الصرف و الفرض أن منع الصرف متوقف على العدل إذ هو سببه دار؟ قلت: المتوقف على منع الصرف هو العلم بتقدير العدل و اعتباره، و المتوقف عليه منع الصرف تقدير العدل و اعتباره لا العلم بذلك^(١).

و خرج بالثالث نحو "طوى" فإن مانعه من العلمية التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طأو لأنه قد أمكن غيره، فلا حاجة لتكلفه، و لذلك يصرف باعتبار المكان.

و خرج بالرابع نحو "حطم" علما فإنه منصرف لأنه منقول عن فعل جنسا لا معدولا عن فاعل لاسيما و النقل في الأعلام أكثر من العدل.

و خرج بالخامس ما لم يجيء فيه فاعل قبل العلمية فهو منصرف إن جاء في كلامهم. قال الرضي: و لا أعرف له مثالا.

و اعلم: أنه يرد على فعل هذا شرطا كما هو ظاهر المتن تبعا للتسهيل ما أورد الدماميني و ذلك ثعل فإنه معدول عن أثعل لا عن ثاعل لعدم ثبوته فالصواب إذن أن يقال الذي أصله فاعل أو أفعّل.

فإن قلت: (عمر) و (زفر) ثبت لهما فعل قبل العلمية و ذلك جمع عمرة، و الزفر: السيد، قال الأعشى: «يأتي الظلامه منه التوفل الزفر».

قلت: قال الرضي: لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بأنهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي، بل هما معدولان عن فاعل.

و إنما أحتيج إلى تقدير العدل فيما ذكر لأن المنع لا يترتب على علة واحدة.

(١) في نسخة (أ) قلت: المتوقف على منع الصرف هو العلم بتقدير العدل و اعتباره لا تقديره و اعتباره و المتوقف

عليه منع الصرف تقدير العدل و اعتباره لا العلم بذلك.

و فائدة عدله أمران : لفظي و هو التخفيف، و معنوي و هو تمحيض العلمية، إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة. ثم لا فرق فيما توفرت فيه الشروط بين أن يكون علم شخص كما سبق أو علم جنس كقولهم «جاء بِغُلَقٍ فُلَقٍ» فلا يصرف و هو غريب.

[أو خص النداء النوع الثالث: فعل المختص بالنداء إذا سمي به فيمتنع صرفه للعلمية و العدل.

قال ابن مالك و هو أحق بالمنع من عمر، لأن عدله محقق، و عدل عمر مقدر.

و منعه مذهب سيبويه.

و ذهب الأخفش و تبعه ابن السيد إلى صرفه و مال إليه الرضي فقال:

ذهب النحاة إلى أن (فعال و فعل) المختصين بالنداء معدولان، و فرعوا عليه أنك إذا سميت بهما ففعل لا ينصرف اتفاقا، للعلمية و العدل. و كذا: فعال عند بني تميم، و هذا الذي قالوا: حق لو ثبت لهم أن جميعها معدول و لم يثبت، و دونه خرط القتاد.

و قال قبل هذا: «فعل و فعال المختصان بالنداء، معدولان عند النحاة، بخلاف نحو حطم قالوا: لو لم يكونا معدولين، بل كانا كحطم، لم يختصا بالنداء، بل ساوقا ما هما لمبالغة في شيوع الاستعمال، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما، و لم يختص بباب دون باب. و أنا لا أرى في نقصان بعض الأسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف، دليلا على أن الناقص معدول عن الشائع» إهـ. و أوضح المسألة في باب أسماء الأفعال.

[و سحر معيناً]^(١): النوع الرابع: "سحر" إذا أريد به سحر يوم بعينه، كما في المتن؛ و يقيد أيضا بما إذا كان ظرفا؛ و بما إذا كان مجردا من أل و الإضافة. و هذا الثالث فهم من نطقه به كذلك، و هو مستلزم للثاني لأن المعين المستعمل غير ظرف يجب تعريفه بآل أو الإضافة.

(١) قوله (و سحر) عطف على علم، أي العدل معتبر في سحر الذي أريد به سحر يوم بعينه، فإنه معدول عن المعروف باللام، أو الإضافة، فإن أبهم صرف نحو {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [قمر: ٣٤]. (ابن القره داغي)
- لفظ سَحَر: و هو الثالث الأخير من الليل إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه نحو: جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرًا. فـ سحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، فالعدل؛ لأنه معدول عن السَّحَرِ المعروف بـ آل لأن المراد به يومٌ معيَّن، فكان حَقُّه أن يُعرَفَ بـ آل ولكنهم عدلوا عن ذلك، وذكروه بدون آل. و أما شبه العلمية؛ فلأن سحر معرّف بغير أداة تعريفٍ ظاهرة، فأشبهه العَلَمُ في ذلك. (شرح الفية)

فخرج بالآول المبهم فإنه ينصرف اتفاقا نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. وبالثاني نحو: (طاب السحر سحر ليلتنا). وبالثالث نحو "جنتك يوم الجمعة السحر أو سحره".

و من هذا التقرير تعلم أنه لا يرد ما أورد الدماميني في شرح التسهيل على عبارة الخلاصة التي هي كعبارة المتن من أن اشتراط التعيين لا يكفي ضابطا لأنه قد يراد به التعيين، ويعرف بآل أو الإضافة لزوما إن كان غير ظرف، و جوازا إن كان ظرفا إهـ.

و ما ذكره المصنف من منع صرفه هو المشهور، و المانع له: العدل عن الألف و اللام لأنه اسم جنس في الأصل أريد به معين الآن فلا بد فيه من العدل، و العلة الثانية العلمية. و استشكلت بأنها لا تجامع العدل عن ذي اللام. قال الشهاب: جوابه أن علميته طارية فهو في الأصل اسم جنس فقط ثم استعملت في كل سحر بعينه فيتحقق العدل، ثم جعل علما له، فالعدل باعتبار ما كان قبل العلمية، و فيه بعد نظر، فليتأمل. إهـ.

قلت: تحرير المسألة أن تعلم أن المعرف بآل العهدية كثيرا ما تدخله الغلبة نحو النجم و الصعق، و المقدرة كالملفوظة، كما هنا، و هذا كله إنما يحتاج إليه إذا كانت العلمية محققة، و قد صرح الرضي بأنها مقدرة، ذكر ذلك في مبحث منع الصرف، و اعاده في مبحث الظروف أي قدرت للمحافظة على القاعدة الممهدة أن العلة الواحدة لا تستقل بالمنع، و قد تقدم أن معنى التعريف في سحر غير قوي، و أن أمره مشكل، و أن الصواب أنه شاذ، لمخالفته لأخواته، و من ثم اضطربت فيه آراء النحاة:

فذهب صدر الأفاضل إلى أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف.

و ذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التغاير أي التمكن و هو علة ضعيفة.

و ذهب السهيلي إلى أنه معرب و إنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

و ذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا و إنما حذف تنوينه لنية أل.

و على هذين القولين الأخيرين فهو من قبيل المنصرف.

و (معينا) اسم فاعل حال من (سحر)، لأنه قصد لفظه، و يصح جعله اسم مفعول لأن اللفظ يوصف

بما لمعناه تبعا.

أو في علم أنثى فعال ذا تميمٍ التزم] ^(١) النوع الخامس: فعال علما للمؤنث عند بني تميم.

و ينبغي أن تعلم أن (فعال) على أربعة أقسام:

١- اسم فعل كنزال، و بنائه يَن.

٢- و علم للمصدر كفجار للفجرة.

٣- و صفة للمؤنث كفساق بمعنى: فاسقة. و هما أيضا مبيان باتفاق قالوا لمشابهتهما باب نزال

عدلا و وزنا و لم يكتفوا في المشابهة بالوزن لنلا يرد نحو "سحاب و جهام و كلام" فإنها معربة

فكما أن نزال معدول عن إنزل ففساق و فجار معدولان في التقدير عن فاسقة و الفجرة.

٤- و علم الأعيان المؤنثة كحذام و قطام فهـ [فيه خلاف]:

١- لغة الحجازيين بنائه كله لمشابهته لنزال في الوزن و العدل المقدر.

٢- و التميميون افترقوا فرقتين:

أ- أكثرهم على أن ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن و العدل المقدر، قدروا

فيها العدل تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة

المستحسنة. و غير ذوات الراء معربة غير منصرفة للتأنيث و العلمية.

ب- و بعضهم يقول للعدل و العلمية، قدروا فيه العدل مع عدم الحاجة إليه طردا للباب، إذ هو من

باب ما قدر فيه العدل لغرض البناء. و الأول رأي المبرد. و الثاني مذهب سيبويه. و رجح

(١) قوله (ذا تميم) أي اعتبار العدل فيه مذهب تميم، فلا ينافيه ما سبق من أنه مبني، لأنه مذهب الحجازيين. (ابن القره داغي)

- إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعَالٍ) فيه مذهبان:

أ- مذهب أهل الحجاز و هو: بناؤه على الكسر فتقول: هذه حَذَام، وَرَأَيْتُ حَذَام، وَمَرَزْتُ بِحَذَام.

ب- مذهب بني تميم: إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية و العدل والأصل: حَاذِمَةٌ، فَعْدِلْ إِلَى: حَذَام. (شرح الفية للحازمي)

- أشار الناظم إلى المذهب الأول هنا بقوله: (و في علم أنثى فعال ذا تميم التزم). و إلى الثاني في بيت ٣١ بقوله

(و الكسر في ... فعال).

الأول بأن التأنيث محقق، فلا حاجة معه إلى تقدير العدل كما تقدم في طوى. و استظهر الثاني بأن الغالب في الأعلام أن تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة من الصفة، و أيضا فيه إجراء للباب على نسق واحد كما تقدم.

و المصنف أتى به منخرطا في سلك مسائل العدل فعلم أنه جار على رأي سيبويه.

و تحرز بقوله: علما من غير العلم ككلام و سلام و فساق و لكاع. و بقوله (أنثى) مما إذا سمي به مذكر فإنه لا يتحتم منعه بل يجوز للعلمية و النقل عن مؤنث؛ و يجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلمّا زال العدل زال التأنيث بزواله. و تحرز به أيضا من نحو نزال فإنه علم جنس للفعل؛ و من نحو فجار، فإنه و إن كان علما مؤنثا لا يقال فيه علم أنثى، لأن لفظ الأنثى لا يطلق إلا على الأعيان. و به تعلم أن عبارته أحسن من عبارة الخلاصة.

و أطلق في قوله (ذا تميم التزم) و قد علمت أن ذلك عند بعضهم فقط.

و يقرأ قوله: (و علم) بالخفض عطفًا على (الوصف)، لا على (آخر) لأنه غير وصف.

و (تميم) مبتدأ، و (التزم) خبر، و (ذا) مفعول مقدم، و الإشارة لمنع الصرف، و الجار و المجرور

متعلق بالتزم، و (فعال) بدل من علم - و الله تعالى أعلم -.

ازيادة الألف و النون و الوصفية]

[٦٣] ﴿ وَ وَصَفِ فَعْلَانُ ^(١) لَهُ فَعْلَى تَفِي وَ قِيلَ: إِنَّ فَعْلَانَهُ مِنْهُ نَفِي ۝

هذا من جملة موانع الصرف ^(٢). ولا يصح أن يكون (وصف) مرفوعا معطوفا على (ألف) من قوله: (ويمنع الصرف بإطلاق ألف) إلا على بُعد، لأن المانع منه متعدد لا الوصف بشرط كونه في فعلان، فيقرأ (فعلان) بالرفع على أنه معطوف على (ألف)، و (وصف) بالخفض على أنه عطف على (إطلاق)، وحذف تنوينه للضرورة، وتكون الواو عطفت على معمولي عاملين، والحاصل أنه لا يخلو عن تعقيد و على مقابل المشهور الآتي، فالمانع وإن كان متحدا لكنه "الألف و النون" لا الوصف. و تقرير المسألة أن تعلم أن "الألف و النون" إنما يؤثران منع الصرف لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة كما قال الرضي من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا، وبفوات هذه الجهة تسقط الألف و النون عن التأثير.

و يشابهانها أيضا بوجه آخر، لا يضر فواتها، كسواوي الصدرين وزنا، و كون الزائدين في نحو سكران في بناء يخص المذكر، كما أن الزائدين في نحو حمراء في بناء يخص المؤنث. و من هنا يعلم ما في كلام التصريح حيث اعتبر هذا في الشبه الذي انبنى عليه في التأثير و قد أغفله محشيه. و كذا كون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك، فهذه الأوجه الثلاثة فاتت في عمران، و عثمان، و غطفان و مع ذلك لم يضر فواتها.

و يشابهانها أيضا بوجهين آخرين لا يفيدان بدون الامتناع من التاء، و هما زيادة الألف و النون معا كزيادة زائدي حمراء معا، و كون الزائد الأول في الموضعين ألفا، فانه اجتمع الوجهان في ندمان و غرثان ^(٣) مع انصرافهما، فبان لك من هذا أن المدار على الامتناع من لحاق التاء.

(١) قوله (و وصف فعلان) بفتح الفاء، لأن مكسور الفاء ومضمومه في الصفة لا تكون إلا مع فعلانة، هذا. ويشترط أن تكون الوصفية أصلية، فيخرج نحو "صفوان" من مررت برجل صفوان قلبه، أي قاس، لأن وصفيته عارضة. (ابن القره داغي)

(٢) أي يمنع الاسم من الصرف للصفة و زيادة الألف و النون نحو سكران فتقول: هذا سكران و رأيت سكران و مررت بسكران. (ابن عقيل)

(٣) في نسخة (أ) «غربان».

و قال المبرد: جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلب الهمزة إليها في صنعاني و بهراني في صنعاء و بهراء عند النسب إليهما، و يضعفه أن لا مناسبة بين الهمزة و النون حتى يحكم بأنها بدل منها، و القياس في النسب صنعائي و بهراوي، كحمرائي، فأبدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التي بينهما، و لذلك ادغموا النون في الواو، و جراًهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية و الرقبة: لحياني، و رقباني، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف و النون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا، فقال الأكثرون: يحتاج إلى سبب آخر، و لا تقوم بنفسها مقام شينين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، و ذلك السبب الآخر اما العلمية كعمران، و اما الوصفية كسكران.

و ذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، و العلمية و الوصفية شرط تأثيرهما إذ بهما يتمتع لحاق التاء. و هذا الذي ارتضاه في المغني و نسبه للبصريين، فقال في الباب الذي عقده لبيان أمور اشتهرت بين الجمهور و الصواب خلافها: «العاشر قَوْلُهُمْ اِئْتَنَعَ نَحْوُ سَكْرَانَ مِنَ الصَّرْفِ لِلصِّفَةِ وَ الزِّيَادَةِ وَ نَحْوُ عُثْمَانَ لِلْعِلْمِيَةِ وَ الزِّيَادَةِ، وَ إِنَّمَا هَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَ أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْمَنَاعَ الزِّيَادَةَ الْمَشْبَهَةَ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَ لِهَذَا قَالَ الْجَزْجَانِيُّ: وَ يَنْبَغِي أَنْ تَعْدَ مَوَاقِعَ الصَّرْفِ ثَمَانِيَةَ لَا تِسْعَةَ، وَ إِنَّمَا شَرَطَتِ الْعِلْمِيَةُ أَوِ الْوَصْفِيَّةُ لِأَنَّ الشَّبَهَ لَا يَتَقَوَّمُ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا، وَ يُلْزَمُ الْكُوفِيُّينَ أَنْ يَمْنَعُوا صَرْفَ نَحْوِ عَفْرِيَةٍ عِلْمًا فَإِنْ أَجَابُوا بِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ زِيَادَتَانِ بِأَعْيَانِهِمَا سَأَلْنَاهُمْ عَنْ عِلَّةِ الْإِخْتِصَاصِ فَلَا يَجِدُونَ مَصْرَفًا عَنْ التَّغْلِيلِ بِمِثَابَةِ أَلْفِ التَّأْنِيثِ، فِيرْجِعُونَ إِلَى مَا اعْتَبَرَهُ الْبَصَرِيُّونَ» إهـ.

و فيه أن ما اعتبره البصريون و إن كان متعينا كما قال لكن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فمقتضي النظر أن يقوى وجه الشبه بشيء، و قد وجد هنا ما يقويه، و لا يرد عفرية، لأن المراد الزيادة المعينة و وجه الاختصاص ما ذكره البصريون لكن لا يقتضي ذلك الاستقلال الذي هو محل النزاع، و ليس لك أن تبطل مذهب البصريين بانصراف نحو عثمان إذا نكر لأن العلمية عندهم و إن لم تكن سببا فهي شرط في تحقق الشبه إذ بها ينتفي إلحاق التاء.

و قد نصّ الرضي على أن ما زالت علميته يصرف سواء كانت سببا أو شرطا و قد آل الأمر إلى تصويب المشهور و تقويته خلافا لما في المغني فما في المتن حينئذ تحقيق.

[شرط منع الوصف المختوم بالألف والنون]

[له فعلى تفي، وقيل إن فعلانة منه نفي]^(١): ويشترط في الوصف المذكور أن يكون له فعلى، وقيل الشرط انتفاء فعلانة^(٢)، وهو معنى ما في المتن، لكن الثاني الذي أخره ومرضه هو الراجع، لأن وجود فعلى كما في الرضي ليس مقصودا لذاته، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم إلا عند بني أسد، فإنهم يقولون في كل فعلا ن جاء منه فعلى فعلانة أيضا كغضبانة و سكرانة، فيصرفون أيضا فعلا ن فعلى، وفي لغتهم دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى.

وتظهر ثمرة الخلاف فيما لا مؤنث له كرحمان و لحيان، فيصرف على الأول لفقد فعلى، ويمنع على الثاني لفقد فعلانة. قال أبو حيان و الصحيح فيه الصرف إهـ. و قد علمت ما في هذا التصحيح. فإن قلت: ندعي أن وجود فعلى مقصود لذاته لأنه تقوي به مشابهة الزيادتين لألفي حمراء لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما أن مذكر ذلك على غير لفظه.

قلت: سبق أن هذا لا يفيد بدون الامتناع من التاء و أن المدار إنما هو على انتفائها. و قد رجح الرضي منع صرف "رحمان" بأن ما جاء ممتنع الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا أكثر: قال: و للخصم أن يقول: بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب أو لا أولى لأنه الأصل.

(١) قوله (وقيل إن فعلانة) الخ و ثمرة الخلاف تظهر في نحو "لحيان" لكبير اللحية، فمن اشترط وجود فعلى صرفه، و من شرط انتفاء فعلانة منعه، و قضية التعبير بـ (قيل) ترجيح صرفه، و هو كذلك لأنه جهل النقل فيه عن العرب، و الأصل في الاسم الصرف. (ابن القره داغي)

(٢) أى: بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوما بتاء التأنيث و ذلك نحو: سكران، فتمنعه من الصرف للصفة و زيادة الألف و النون، و الشرط موجود فيه، لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سكرى. فإن كان المذكر على فعلا ن و المؤنث على فعلانة صرفت فتقول: هذا رجل سيفان أي طويل، و رأيت رجلا سيفانا، و مررت برجل سيفان، فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة سيفانة أي طويلة. (ابن عقيل)

اوزن الفعل و العلمية أو الوصفية |

١٦٤ | وَ الْوُزْنُ خُصَّ الْفِعْلُ ^(١) أَوْ قَدْ غَلَبَا ^(٢) فِي عِلْمٍ أَوْ وَصْفٍ الثَّاءُ أَبَى

١٦٥ | لَا عَارِضٍ وَ غَيْرُ لَازِمٍ وَ مَا آلَ لِشِبْهِ الْأِسْمِ ثُمَّ رُبَّمَا

١٦٦ | يَلْمَحُ فِي كَأَجْدَلٍ وَ أَخِيلا وَ أَجْرَ هَذَا عِلَّةٌ بِأَفْعَلَا

أو الوزن في علم أو وصف: أشار به إلى أن من موانع الصرف موافقة وزن الفعل، وأنه يؤثر

مع العلمية و الوصفية، فإن كان مع العلمية اشترط فيه ثلاثة شروط:

| خص الفعل أو قد غلب: أولها: أن يكون خاصا بالفعل كـ "فعل و فُعل"، أو غالبا فيه بالفعل، أو

الاستحقاق.

فالخاص: ما لا يوجد في الاسم إلا أعجميا كـ بَقَمَ لصبغ، و سَلَّمَ لبيت المقدس، أو منقولا من الفعل

كـ سَمَرَ لفرس، و بَذَرَ لماء، أو نادرا كذُنِلَ لدَوِيَّة.

و الغالب في الفعل: ما وجوده في الفعل أكثر كـ "إثمد، و إضبع، و أُبْلِمَ"، فإن موازنها في الفعل

أكثر كالأمر من ضَرَبَ و ذَهَبَ و كَتَبَ ^(٣).

و الغالب بالاستحقاق: ما في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كـ "أَفْكَلَ" و "أَكْلَبَ"

فإن وزنهما كثير في البابين لكن الفعل أولى به لأن الهمزة تدل فيه على التكلم.

(١) قوله: (خص الفعل) المراد بالاختصاص عدم وجوده في غير الفعل إلا علما أو أعجميا أو نادرا، فلا يرد نحو

سَمَرَ و بَقَمَ و ذُنِلَ. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (قد غلبا) أي في الفعل، وقد يقال بقي قسم آخر، وهو ما كثر وقوعه في الاسم و الفعل لكن في أوله زيادة تدل في الفعل دون الاسم، كأكلب، إلا أن يجاب بأن الغلبة أعم من الحقيقية و الحكمية، و المفتاح بذلك في الفعل أصل، فيكون في حكم الغالب، ثم التعبير بالغلبة مشعر بأن الوزن المشترك بينهما سواء منصرف. قوله (في

علم) قيد المتعاطفين. (ابن القره داغي)

(٣) (إثمد، و إضبع، و أُبْلِمَ) أوزان هذه الكلمات كثيرة في الفعل (إضرب، إسمع، أدخل) و على ذلك لو سميت رجلاً بأحد تلك الأوزان منعه من الصرف فتقول: هذا إضْبَعُ، ورأيت إضْبَعُ، وذهبت إلى إضْبَعُ. (شرح ألفية)

و عدل ابن الحاجب هنا عن عبارة القوم فقال: أو يكون في أوله زيادة كزيادته و حمله على ذلك شينان:

أحدهما: أنه رأى "فَاعَل" في الأفعال أغلب، لأن باب المفاعلة أكثر من أن يحصى، و ماضيه فَاعَل، و في الاسم أقل قليل، كخاتم، و عالم، و لو سميت بأحدهما انصرف اتفاقا، فلو كانت الغلبة في الفعل معتبرة لم ينصرف.

و الثاني: أنه رأى أن نحو: أحمد لا ينصرف، مع أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل عنده قال: لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان و العيوب يجيء منه أفعل التفضيل، و منه ما يجيء: أفعل فعلاء، كاحمر. و لا يجيء الفعل على هذا الوزن إلا ماضيا للإفعال من بعض الأفعال الثلاثية كأخرج، لا من كلها، فلم يسمع أقتل و أنصر، و يجيء أيضا ماضيا للإفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كأثمر و يقابله في الأسماء نحو "أيدع" و "أفكل".

قال الرضي «و لقائل أن يقول على قوله: لم يجيء أفعل فعلاء من جميع الأفعال الثلاثية: بل جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصريين و هو أن أفعل التعجب فعل، فيكونان في غير العيوب و الألوان سواء، و أما الألوان و العيوب فكما يجيء فيهما أفعل فعلاء و هو اسم يجيء أفعل يفعل أيضا و هو فعل، فتساوي الاسم و الفعل فيما ذكر، و يزيد الفعل بمجيئه حكاية عن النفس في باب حمدت أحمد في غير الألوان و العيوب» إهـ.

و لما وقع في التسهيل نظير هذا العدول حيث قال فيه: أو هو أولى به قال الشارح: هذا أحسن من قول غيره من النحويين "أو وزن غالب"، لأنه يبطل بافعل، فإنه في الأسماء أكثر منه في الأفعال، و هو مع ذلك معتبر في منع الصرف، و الدليل على أن أفعل في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما إما للتفضيل و إما لغيره، و قد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل كأجدل و أخيل و أرنب، و أيضا فإن فاعل في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في نحو خاتم، و هو قليل، و هو في الأفعال أكثر من أن يحصر نحو ضارب و قاتل، و لو سميت بخاتم لصرف، فظهر أن المعتبر إنما هو كون الفعل أولى به من الاسم.

قال الدماميني: قلت لكن يرد على هذه العبارة التي اختارها المصنف و عدل إليها أنه يلزم بمقتضاها منع صرف خاتم بفتح التاء مسمى به، لأن فاعل أولى بالفعل من الاسم من حيث كونه يدل في الفعل على معنى وهو المفاعلة، و قول ابن الحاجب رحمه الله أو يكون أوله زيادة كزيادته أي زيادة الفعل سالم من هذا النقد. إهـ فبان بهذا أن التعبير بالغلبة كما في المتن و الخلاصة غير محرّر. و قول ابن قاسم عبارة التسهيل أجود صحيح لما مرّ عن الشارح لكن يرد عليه ما ذكره الدماميني.

و خرج بهذا الشرط الوزن الخاص بالاسم، و الغالب فيه، و المشترك بينهما عند سيبويه و الجمهور. الشرط الثاني: أن يكون الوزن لازماً^(١) احترازاً من نحو "إمرء" فإنه في الجر نظير إضرب، و في النصب نظير إذهب، و في الرفع نظير أكتب، فلم يلزم وزناً واحداً فلذلك انصرف^(٢)، و هو معنى (و غَيْرُ لازِم) (٣).

الشرط الثالث: أن لا يخرج بالتغيير إلى شبه الاسم احترازاً من نحو "ردّ" و "قيل" شابها بسبب التغيير نحو قُفل و ديك، فإذا سمي بهما انصرفاً^(٤)، و هذا إذا كان التسكين قبل التسمية فإذا طرأ بعدها كما إذا سميت رجلاً بضرب ثم خففته بسكون الزاء فكذلك أيضاً عند سيبويه، و هو الصحيح، لأنه صار على وزن الاسم و الأصل الصرف. و إليه أشار بقوله (و ما آل لشبه الاسم).

(١) أي: أن يكون هذا العلم ملازماً في الأغلب صيغة ثابتة في كل أحواله لا تتغير. (النحو الوافي)

(٢) فكلمة: "امرئ" - فإذا صارت كلمة: "امرئ" علماً، لم تمنع من الصرف؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة، ولا تلازم وزناً واحداً تقتصر معه على وزن فعل واحد. (النحو الوافي)

(٣) قوله (و غير لازم) فيه ركاقة، فإنه معطوف على عارض، فإن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنه إن كانا قيدين للوصف فانت الإشارة إلى اشتراط كون الوزن أصلياً ليخرج نحو إمري، فإنه لو سمي به انصرف، لأنه خالف الأفعال، لعدم لزوم حركة واحدة لعينه، وإن كانا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف أصلياً، وإن جعل المعطوف قيماً للوزن والمعطوف عليه قيماً للوصف لم يصح التركيب. فلو قال: (% في علم أو وصف أصلياً أبى) (تاء لتأنيث وكان لازماً % لا آيلاً لشبه اسم ربما) لكان أحسن. (ابن القره داغي)

(٤) نحو "ردّ و قيل و بيع" بالبناء للمفعول، فإنها لم تبقى على حالتها الأصلية، فبان أصلها "فعل" بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في "ردّ" والإعلال بالنقل والقلب في "قيل" وبالنقل فقط في "بيع" وصارت صيغة "ردّ" بمنزلة صيغة "قُفل" و "قيل و بيع" بمنزلة صيغة "ديك" فوجب صرفها لذلك. (مجمع القواعد العربية)

و إن كان وزن الفعل مع الوصفية اشترط له شرطان:

أحدهما: أن تكون الوصفية أصلية كـ "أحمر" احترازا من المعارضة كـ «رجل أرنب» أي ذليل، و «مررت بنسوة أربع»، فإنها ملغاة كما تلغى الاسمية العارضة في نحو أدهم فيمتنع صرفه. و على هذا نبه بقوله (لا عارض)، و بهذا يعلم أن في عبارته تشبثا و إيهاما لأن قوله (لا عارض) صفة لوصف فهو شرط في تأثير الوزن في مسألته، و قوله (و غير لازم) صفة للوزن فهو شرط في تأثيره في مسألة العلم^(١).

و الثاني: أن لا يقبل التأنيث بالتاء إما لأن مؤنثه فعلاء كأحمر^(٢)، أو فعلى كأفضل، أو لكونه لا مؤنث له كاحمر احترازا من نحو "أرمل" للفقير فإن مؤنثه أرملة^(٣). و آخرنا شرح هذا الشرط و إن تقدم في النظم إشارة إلى أن تأخير أحسن، لأن ما يخرج من أصالة الوصف خارج منه إذ الوصف العارض إذا أجرى على المؤنث لحقته التاء، و لهذا قال ابن هشام في قول الخلاصة «كأربع» هو معيب، لأن التاء تلحقه، و ما يخرج منه لا يخرج جميعه من أصالة الوصف، فتأمل.

و أشار بقوله (ثم ربما يُلمح في كأجدل و أخيل)^(٤) إلى أن بعض الأسماء التي ليست بأوصاف في الأصل و لا في الحال لمح بعض العرب فيها معنى الوصفية (أي نظر إلى أن معناها يستلزم صفة) فمنعها

(١) في نسخة (أ) «في مسألة العدم».

(٢) ف كلمة أحمر ممنوعة من الصرف لعلتين: الوصف الأصلي ووزن أفْعَل، و مؤنثها ليس مختوما بالتاء؛ تقول: حمراء. فإن كان المؤنث بالتاء صُرِف نحو: رجلٌ أَرْمَلٌ بالتانوين لأنك تقول للمؤنثة: أَرْمَلَةٌ. (شرح ألفية)

(٣) و على هذا نبه بقوله (أو وصف التاء أبي) قال ابن القره داغي: يعني أن الوصف هنا مشروط بعدم قبول تاء التأنيث، فيخرج نحو "أرمل"، وعدم كونه عارضا فيخرج نحو "أرنب" في رجل أرنب، أي ذليل. و أما نحو "أربع" في مررت بنسوة أربع فخارج باعتبار كل منهما. إهـ

(٤) أشار بذلك: إلى أنَّ هذه الألفاظ المذكورة وهي أجدل اسم للصقر، و أخيل اسم لطائر ذي نُقْط سوداء كالخيَّلان، و أفعى اسم للحَيَّة، ليست بصفات، بل هي أسماء في الأصل وفي الحال؛ ولذلك فهي مصروفة. ولكن بعض النَّحاة منعها من الصرف، و سبب منعها من الصرف عندهم أنَّهم تَخَيَّلُوا فيها الوصفية، فتخيَّلوا في أجدل معنى القُوَّة، و في أخيل معنى الخيَّلان، و في أفعى معنى الخُبْث؛ ولذلك منعوها من الصرف للوصفية المتخيَّلة ووزن أفْعَل. والمشهور: أنها مصروفة؛ لأن الوصفية فيها غير مُحَقَّقة. (شرح ألفية)

لذلك، و ذلك كـ "أجدل" للصقر، فيه معنى القوة، و"أخيل" لطائر ذي خيلان، فيه معنى التلون، و"أفعى" فيها معنى الإذابة.

و أشار بقوله (و أجر هذا علة بأفعلا) ^(١) إلى ما نحن بصده من الوصفية و الوزن هو علة منع الصرف في أفعال التفضيل. و فهم منه في إطلاقه في الوصف فيما سبق أن ذلك لا يختص بوزن أفعال فهو أحسن من قول الخلاصة: «و وزن أفعلا» لأنه لا يصدق بـ "أحيمر" و "أعيم" الموازين لـ "أبيطر".

التركيب المزجي والعلمية

[٦٧] ﴿وَالْعَلَمُ الْمَمْزُوجُ﴾ ^(٢) ❧

أي: من موانع الصرف تركيب المزج ^(٣). و لا يمنع إلا مع العلمية، لأنها يؤمن معها النقص و لا يحذف معها شيء من المركب إذ مجموع الجزئين به وقعت التسمية إلا في الترقيم فيحذف الجزء الثاني، كما تحذف هاء التأنيث، و لولا العلمية لكان التركيب عرضة للإنفكاك و الزوال. و الفرق بين المزجي و غيره مع أن التركيب من حيث هو فرع الأفراد: أن كلا من الإسنادي و الإضافي لهما حالة سابقة قبل التسمية فأبقيت عملاً بمقتضى الاستصحاب بخلاف المزجي.

- قوله (يلمح) أي يلمح إلى الوصفية في نحو "أجدل" للصقر، و"أخيل" لطائر ذي ثَقَطٍ وهو منصرف، و لا أثر لتلميحهما إلى الجدل أي القوة والشدة، و كثرة الخيلان، لأنه عارض. و في قوله (ربما) تلميح إلى ضعف القول بأنه غير منصرف. (ابن القره داغي)

(١) (و أجر هذا) أي وزن الفعل مع الوصفية. (چوری) + قوله (علة) أي لمنع الصرف في أفعال نحو احسن غير منصرف للوصفية ووزن الفعل. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و العلم الممزوج) أي: المركب تركيب مزج، و هو هنا ما يكون عجزه بمنزلة تاء التأنيث من صدره، فالمركب الاسنادي والإضافي خارج عنه، وكذا المركبات المازة في بحث المبني. (ابن القره داغي)

(٣) و المراد بالتركيب المزجي: أن يُجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة، و لا بإسناد. و يكون إعرابه على الجزء الثاني؛ تقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، و ذهبت إلى حضرموت. (شرح ألفية)

[زيادة الألف والنون والعلمية]

[٦٧] ﴿..... أَوْ ذَا أَلِفٍ وَنُونٍ فَعْلَانٌ^(١)﴾

و من موانعه أيضا: الألف و النون الزندتان مع العلمية ك: حمدان و عمران و عثمان و غطفان، و تقدم ما يتعلق بذلك. فإن احتملت النون الأصالة و الزيادة كـ "حَسَّان و قَبَّان" - إذ يحتمل أن يكونا من الحسن و القَبْن و من الحَسِّ و القَبِّ - صرف ما هي فيه و منع بالاعتبارين^(٢).

[التأنيث بالتاء والعلمية]

[٦٧] ﴿..... أَوْ أَلِهَا أَمْنَعُ^(٣) تَفٍ﴾

و من موانعه أيضا: التأنيث بالتاء الملفوظة التي تقلب في الوقف هاء؛ و لا تمنع إلا مع العلمية، سواء كان المسمى مؤنثا كـ "فاطمة"، أو مذكرا كـ "حمزة".

و لا تمنع مع الوصفية و لو أصلية كـ "قائمة"، لأن وضعها على العروض و عدم الثبات من حيث إنها إنما جيء بها في الأصل للفرق بين المذكر و المؤنث، فلا تلزم ما هي فيه في جميع حالاته.

و منعت مع العلمية لأنها بها تحصنت من الحذف إذ هي من جملة المسمى به فشملها الوضع العلمي و صارت كالراء من جعفر لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي.

و إنما لم تستقل حينئذ بالمنع كالألف اللازمة نظرا إلى عروضها في الوضع الأصلي فلم تبلغ مبلغ الألف في اللزوم. و تضمن هذا البيت ما في بيتين و نصف من الخلاصة.

(١) قوله (أو ذا ألف و نون فعْلان) تمنع مع العلمية كـ "حمدان"، و علامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين. و في قوله: (فعْلان) إشارة إلى أمرين: كون الألف و النون زائدتين، و كون ما قبلهما أكثر من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مشدّد - مضعف - كحَسَّان فهو غير منصرف إن اعتبر أصالة التضعيف، و إلا فلا. (ابن القره داغي)

(٢) إن (الحَسَّان) جاز أن يكون من الحَسِّ فيكون فعْلان غير منصرف، و جاز أن يكون من الحسن فيكون فعَّالا منصرفا. وإن (القَبَّان) جاز أن يكون من القَبِّ فيكون فعْلان غير منصرف و أن يكون من "القَبْن" فيكون فعَّالا منصرفا. (شرح شافية)

(٣) قوله (أو أَلِهَا أَمْنَعُ) أي: إمنع العلمَ ذا التاء كـ "طلحة" بلا شرط غير العلمية. (ابن القره داغي)

[التأنيث المعنوي والعلمية]

﴿٦٨﴾ وَامْنَعْ مُؤَنَّثًا بِغَيْرِهَا اسْتَقَرَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ ^(١) أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ ^(٢) ﴿٦٨﴾

﴿٦٩﴾ أَوْ أَضْلُهُ مُذَكَّرٌ وَإِنْ فَقَدْ هَذَا وَعُجْمَةٌ فَمَنْعَهُ أَجْدُ ﴿٦٩﴾

[أو امنع مؤنثا بغير الها استقر فوق ثلاث] أي: كما تمنع التاء الملفوظة تمنع المقدرة وهو المسمى عندهم بالتأنيث المعنوي سواء كان حقيقيا كـ "زينب"، أو لا كـ "مصر".

وخص التقدير بالتاء من جهة أن الألف لازمة لا تحذف حتى تقدر، والمقدر أضعف من الظاهر، فلذلك لم تؤثر المقدرة إلا مع العلمية، ولذلك اشترط أن يسد مسدها حرف أو ما يقوم مقامه فالأول كزينب وسعاد. ولا فرق في المؤنث بالتاء المقدرة إذا زاد على الثلاثة بين أن تسمى به مؤنثا أو مذكرا، فلا ينصرف في الحالين.

و دليل سد هذا الحرف مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب، بخلاف "قدر" فإنهم قالوا: قديرة.

[أو كجور] و يمنع أيضا صرف المؤنث المجرد من التاء إذا كان ثلاثيا أعجميا، لأن العجمة وإن لم تؤثر في الثلاثي الساكن الوسط كما يأتي فلا تقصر عن تقوية تأنيث الاسم و يصيران معا كالسبب المستقل و ذلك كـ: "ماه" و "جور".

[أو سقر] و يمنع صرفه أيضا إذا كان محرك الوسط كـ: "سقر"، لقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع، و دليل ذلك أنك تقول في حبلى: حبلى و حبلى، و لا تقول في: جمزى إلا جمزي، كما لا تقول في: جمادى إلا جمادي.

قلت: و لسانل أن يسأل: لم حكموا لها بقيام الحركة مقام الرابع دون باب الترقيم فلم يجر الجمهور ترقيم حكم و دون العجمة فلم يمنع أكثر النحاة صرف شتر.

(١) قوله (فوق ثلاث) أي: فوق ذي ثلاث، و إلا لاتجه أن الاسم لا يكون فوق ثلاثة أحرف بل فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاث كزينب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (أو كجور أو سقر) في ذكر الشرط الأول و ترك مثاله و ذكر مثال الشرطين الأخيرين و تركهما تفنن. (ابن القره داغي)

و جوابه أن ذلك مما لا تصير به الكلمة رباعية وإنما هو هنا مقول للتأنيث الحاصل، والعجمة لا علامة لها حتى يقوم شيء مقامها. وإلى هذه المسائل الثلاث أشار بالبيت الأول.

و يمنع صرفه أيضا إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط، و كان في الأصل مذكرا ثم نقل و سمي به المؤنث لأنه حصل له ثقل عادله خفة اللفظ بسبب نقله إلى التأنيث. و هو معنى قوله: (أو أصله مذكر).

فإن فقد كونه مذكرا في الأصل و فقدت العجمة و الموضوع بحاله أي الثلاثي الساكن الوسط جاز فيه الوجهان كـ "هند"، فمن صرف نظر إلى خفة اللفظ و أنها قد قاومت أحد السبيين، و من منع نظر إلى تحققهما^(١)، و المنع أجود. و هو معنى قوله: (وَإِنْ فَقَدْ هَذَا^(٢) وَ عُجْمَةٌ فَمَنْعُهُ أَجَدُ^(٣)).

و (منعه) مفعول مقدم بـ (أجد) أي الاجادة أي الحكم بالجودة.

[مسألة القبائل و البلاد]

﴿ ٧٠ ﴾ وَ ابْنِ الْقَبِيلِ وَ الْبِلَادِ وَ الْكَلِمِ عَلَى الَّذِي^(٤) قَصَدَتْهُ كَمَا رُسِمَ ۞

و زاد على الخلاصة بالبيت. و معناه: أن أسماء القبائل و البلاد و الكلمات يبنى صرفها و عدمه على المعنى الذي يريده المتكلم بها من تذكير و تأنيث [على النحو الآتي]:

(١) فعلى صرفها يقال: هذه هندٌ، و مررت بهندٍ. و على منعها يقال: هذه هندٌ، و مررت بهندٌ.

(٢) قوله (و إن فقد) أي و إن لم يوجد في الثلاثي الساكن الوسط كون أصله مذكرا و لا عجمة ففيه خلاف، و المنع من الصرف نظرا إلى وجود السبيين.

(٣) قوله (أجد) أي انسبه إلى الجودة دون الصرف نظرا إلى أن خفة السكون قاومت أحد السبيين، و قد يقال قضيته أن زيدا علما لمؤنث غير منصرف دون هند علما لمذكر، فيلزم اعتبار التأنيث العارض دون الأصلي، و هو بعيد. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (على الذي) متعلق بـ (ابن) أي: اجعل حكمه في الصرف و عدمه مبنيا على المعنى المقصود منها، فإن كلا منها يجوز اعتبار تذكيره و تأنيثه، فلو اعتبر الثاني مع ارادة نحو القبيلة و البقعة و الكلمة منع، و إلا كأن أريد بها الحي و المكان و اللفظ صُرف. (ابن القره داغي)

قوله (كما رسم) في كتب النحو.

فإن أريد باسم "القبيلة" معنى الأب كتيمم أو الحي قريش، و باسم "البلد" المكان كبدر، و باسم "الكلمة" اللفظ نحو كتب زيدا فأجاده اي أجاد هذا اللفظ صرفت.

وإن أريد باسم "القبيلة" الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس، و باسم "البلد" البقعة كعمان، و باسم "الكلمة" الكلمة نحو كتب زيد، فأجاده منعت.

و إنما يوكل هذا إلى اختيار المتكلم فيما سمع من كلامهم بالوجهين كثمود و واسط و قريش، و كذا فيما جهلت كيفية استعمالهم له. و أما ما سلخوا فيه طريقا معينا من الصرف و عدمه فلا يخالفون فيه كصرفهم "تقيفا، و حنيئا، و معدا"، و ترك صرفهم سدوس، و خندف، و هجر، و عمان.

و يقيد أيضا بما ليس فيه سبب ظاهر راند على العلمية، أما ما فيه ذلك فلا كلام في منع صرفه كباهلة، و ثعلب، و بغداد، و خراسان.

و قد يؤولون "الأب" بالقبيلة فيمنعون الصرف قال: (وهم قريش الاكرمون إذا اتتموا) و يصفونه ببنت، كقيس بنت غيلان.

و قد يؤولون اسم الأم بالحي فيصفونه بالإبن كباهلة بن أعصر، و باهلة امرأة.

و قد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتقدير مضاف مؤنث، نحو "جاءتني قريش" أي أولاد قريش، و منه ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] بتنوين ثمود.

و يجوز أن يكون الصرف لتأويله بالحي و تأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر و المؤنث باعتبار شيئين الاسناد و الصرف و لا منع فيه.

و أما نحو قولهم: "قرأت هود" فإن جعل اسما للنبي كان على حذف مضاف (أي سورة هود) فيصرف، و إن جعل اسما للسورة لم يصرّف كماه و جور.

و الأكثر في أسماء الكلم الحكاية نحو: أن ينصب و يرفع، و ضرب فعل ماض، و إن أعربت فلك الوجهان بالاعتبارين السابقين، هذا ملخص ما في التسهيل و الكافية لابن الحاجب، لكن ما ذكره من أن تأنيث "قريش" موقوف على تأويله بالقبيلة فيه أنه اسم لها فلا حاجة إلى التأويل، نعم إذا أريد تذكيره أول بالاب. قوله (و ابن) فعل أمر من البناء، و (القبيل) مفعول به، و كذا ما عطف عليه.

[العجمة والعلمية]

[٧١] ﴿وَالْعَجَمِيُّ الْوُضْعُ وَالتَّعْرِيفُ ، قَدْ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ فِي الْمُعْتَمَدِ^(١)﴾

من الموانع أيضا العجمة مع العلمية وذلك بشرطين:

أحدهما: أن تكون علميته ثابتة في كلام العجم، هذا ظاهر مذهب سيبويه، وصرح به ابن مالك في غير التسهيل، وارتضاه ابن الحاجب، وهو صريح قول المتن والخلاصة: (و العجمي الوضع و التعريف)^(٢).

و ذهب الشلوبين و ابن عصفور إلى أن ذلك غير لازم، وإنما الشرط أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا علما كـ "ابراهيم" و "اسماعيل"، أو لا، كـ "قالون"، فإنه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه عيسى، لجودة قراءته، و على الأول يصرف^(٣) فتظهر فيه و في أشباهه ثمرة الخلاف، و القول الثاني عزاه أبوحيان للجمهور، و هو الذي ارتضاه الرضي، و قال في توجيهه: العجمة في الاسم تقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، و وقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية، و هي منافية للام و الاضافة فامتنعا معها، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا، أعني التنوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت، فتبعه الكسر على ما هو عادته، و بقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه، لما تقرر أن

(١) قوله (و العجمي الوضع و التعريف) يعني أن العلمية إنما تؤثر مع العجمة بشرطين: ١- كون التعريف بها عجميا، بأن يكون علما في لغتهم. ٢- وزيادته على ثلاثة أحرف. فإن كان ثلاثيا ساكن الوسط كنوح ولوط، أو متحركه كـ "شتر" صرف على المختار. و لا ينافيه ما مر من أن جور غير منصرف، لأن الكلام هنا في ما كانت العجمة أحد سببيه، وفي ما مر فيما وجدا بدونها كأن كان علما لمؤنث. (ابن القره داغي)

(٢) فالوضع (أي: أن يكون أضلا في لغة الأعاجم)، و التعريف ... (أي: أن يكون علما ليس بنكرة). فإن كان الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية لم يُمنع من الصرف، نحو لَجَامٌ فهذا الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية، بل هو اسم جنس نكرة، تقول: هذا لَجَامٌ، ومررت بلجام. (شرح ألفية)

(٣) في نسخة (ب) « لا يصرف ».

الطارئ يزيل حكم المطرو عليه، فيقبل الاعراب و ياء النسبة و ياء التصغير، و يخفف ما يستثقل منه بحذف بعض الحروف و قلب بعضها كـ ادرييجان، في ادرييكان^(١). و أما إذا لم يقع العجمي في كلام العرب أولاً مع العلمية قبل اللام والاضافة إذ لا مانع، فيقبل التنوين أيضاً مع الجر مع سائر التصرفات، كاللجام و الفرند فيصير كالكلمة العربية، فان جعل بعد ذلك علماً، كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً، فينظر، إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف، كترجس، والا صرف كلجام علماً. إهـ.

الثاني: أن يزيد على ثلاثة أحرف^(٢) كـ "إبراهيم" فإن كان ثلاثياً صرف سواء تحرك ثانيه كـ "شتر"، أو لا كـ "نوح".

و قيل: يمنع التحرك إقامة للحركة مقام الحرف الرابع، و الأرجح الأول لأن العجمي بمجرد كونه ثلاثياً سكن وسطه أو تحرك شابه كلام العرب و صار كأنه خارج عن مواضع كلام العجمي لأن أكثر كلامهم على الطول لا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب.

قال الرضي: و الزمخشري أجاز في الثلاثي الساكن الوسط الصرف و المنع مع ترجيح الصرف، و ليس بشيء لانه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف في شيء من الكلام. و الذي غره تحتم منع صرف ماه و جور، و لولا العجمة لكان مثل هند و دعد، يجوز صرفه و ترك صرفه، و ذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما بكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، و إما بكونه سبباً كالعدل في: ثلاث و العجمة في ماه و جور من القسم الاول، إذ لو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح، أو غير فصيح. إهـ.

و أشار المصنف إلى رد قول المخالف بقوله: (في المعتمد) لكنه يوهم رجوعه أيضاً لقوله (و التعريف) و قد علمت ما فيه.

(١) قال الرضي: نحو: جرجان، و آذربيجان، في كركان، و آذربايجان، و نحو ذلك. إهـ.

(٢) هذا معنى قوله: (زاد على ثلاثة). + قال ابن القرداغي قوله: (زاد على ثلاثة) أي: في حال عجميته، فلو صغر الثلاثي العجمي صرف، و لم تعتبر ياء التصغير إهـ.

﴿ ٧٢ ﴾ وَتُعَرَّفُ الْعُجْمَةُ بِالنَّقْلِ وَ أَنْ
﴿ ٧٣ ﴾ وَأَنْ تَلِي فِي الْإِبْتِدَاءِ النُّونَ ^(١) رَا
﴿ ٧٤ ﴾ عَنِ الدَّلَاقَةِ وَ مَاذَا تَبَعَا
يَخْرُجُ عَنْ وَزْنٍ بِهِ الْإِسْمُ اثَرْنَ ﴿٢﴾
وَالدَّالَّ ^(٢) زَاءٌ أَوْ رُبَاعِيٌّ عَرَى ﴿٣﴾
وَالصَّادَ ^(٣) أَوْ قَافَا وَ جِيمَا جَمْعَا ﴿٤﴾

أولها: النقل عن الأئمة^(٤).

الثاني: أن يخالف أوزان الأسماء العربية^(٥) كـ "إِبْرَيْسَم" للحرير^(٦).

الثالث: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالراء بعد النون في أول كلمة نحو "نرجس"، و الزاء بعد الدال في آخر كلمة نحو "مهندز"، و كالجيم و القاف من غير فاصل نحو "جق" و"قج"، و الصاد و الجيم نحو "الصولجان"، فكان من حق الماتن أن يقيّد مسألة القاف و الجيم بعدم الفاصل و إلا فضنيعه يوهّم مساواتها لمسألة الصاد و الجيم في الإطلاق، و كذا الكاف و الجيم نحو "اسكرحة" ^(٧).

(١) قوله (النونَ) مفعول تلي، و الرء فاعله ، اى يقع بعد النون راء نحو: نرجس. (ابن القره داغى)

(٢) قوله (و الدال) بالنصب أي يلي الدال زاء كمهندز. وفي كلامه قصور لإفادته اشتراط ذلك في الابتداء مع أنه شرط في الآخر، وفي قوله الآتي (وما ذا تبعا) نوع خفاء فلو قال: (...%) والدال زاء في آخر وقد عرى)، (ذلاقة غير ثلاثي وقع % الجيم أو القاف أو الصاد جمع) لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و الصاد) أي أحد الأمرين مع الجيم بلا فصل كجص وجق أو معه كصولجان وجرموق. (ابن القره داغي)

(٤) هذا معني قوله (بالنقل).

(٥) أوزانها من الثلاثي عشرة هي: (فُعْلٌ، فَعْلٌ، فَعِلٌ، فَعُلْ، فِعْلٌ، فِعلٌ، فُعلٌ، فُعَلْ) ومن الرباعي هي: (فَعْلَلٌ فَعِلَّلٌ فُعِّلَلٌ فَعَّلَلٌ) فـ "ابريسم" غير منصرف للعلمية و العجمية، و يعرف كونه عجميا بأن وزنه ليس من تلك الأوزان المذكورة. (م)

(٦) هذا معنى قوله: (وأن يخرج عن وزن به الاسم اتزن).

(٧) هذا معنى قوله (وأن تلى في الابتداء النون را والdal زاء والصاد أوقافا و جيما جَمعا).

الرابع: أن يعرى من حروف الزلاقة وهو رباعي أو خماسي^(١)، و حروف الزلاقة ستة يجمعها قولك "مر بنفل"، سميت بذلك لأن الذلق آخر الشيء، وهي من طرف اللسان، فالرباعي كيوشع والخماسي كاسحاق وما وجدت فيه حروف الزلاقة لا يتعين أن يكون عربياً بل يحتمل.

و (النون) في عبارته مفعول مقدم على الفاعل لكن كلامه يوهم إرادة معنى في الإبتداء في المعطوف مع أن كون الزاء بعد الدال علامة للعجمة إنما هو في الإنتهاء كما سبق.

و (رباعياً) بالنصب خبر ليكون محذوفة مع اسمها. و يصح فيه الرفع على أنه فاعل كان التامة و ذلك إشارة للرباعي والذي بعدها في الرتبة و هو الخماسي لأنه بعده في الرتبة.

و (جُمعا) في المعنى معطوف على (يخرج) من عطف الماضي على المضارع، أي و تعرف أيضاً باجتماع ما ذكر في الكلمة الواحدة، لكن الجملة في كلامه اسمية. و يصح فيها الاشتغال على رأي من يجيزه، و أظهر منه أن يقرأ (جمعا) مبنياً للمفعول^(٢)، و (الصاد) و ما عطف عليه منصوب على المفعولية به، أي: و تعرف بأن يجمع اللفظ ما ذكر - و الله تعالى اعلم - .

(١) هذا معنى قوله (أو رباعي عرى عن الزلاقة و ما ذا تبعاً).

- قوله (عن الزلاقة) قد يقال إن عسجدا عربي وليس فيه من حروف الزلاقة وهي: (مر بنفل)، فالأولى أن يجعل هذه العلامة مخصوصة بما إذا لم يكن فيه (سين)، وأن يوسف أعجمي وفيه الفاء منها، ويمكن الجواب عن الثاني بأن العلامة غير منعكسة فلا يلزم من عدم الخلو عنها عدم العجمة. (ابن القره داغي)

- قوله: (و ما ذا) عطف على الرباعي، أي ما تبع الرباعي وهو الخماسي. (ابن القره داغي)

(٢) كذا في نسخة (ب)، أما في نسخة (أ) «و أظهر منه أن يقرأ "جمعا" مبنياً....» يأسقاط "للمفعول"، والبيت في النسختين هكذا: (و الصَّادُ أَوْ قاف وَ جِيم جمعا).

[ألف الإلحاق المقصورة والعلمية]

﴿ ١٧٥ ﴾ وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ ^(١) ذَاتِ قَصْرِ فِي عِلْمٍ ^(٢)، وَذَا خِتَامُ الْأَمْرِ ﴿

و من موانعه أيضا ألف الإلحاق المقصورة مع العلمية نحو "أرطى" مسمى به ^(٣).

و قيد بالمقصورة تحرزا من الممدودة فإنها لا تمنع ^(٤)، و الفرق أن المقصورة شبيهة بألف التأنيث

المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة:

أحدهما: أن كلا منهما زائدة ليست مبدلة من شيء، و الممدودة مبدلة من ياء، فعلباء ملحقا بقرطاس أصله علباي، ثم أبدلت الياء همزة، يدل على ذلك ابقاؤهم الياء إذا تحصنت بالهاء كما في دُرْحَاية فإنه ملحق بحرعاظة.

الثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كـ "أرطى" فإنه على مثال سكرى، بخلاف الممدودة فإن ما تقع فيه لا يصلح لألف التأنيث الممدودة. و نكت المصنف بهذا التقييد على الخلاصة في إطلاقها.

(١) قوله (و ألف الإلحاق) أي يمنع الصرف بها، لشبهها بألف التأنيث المقصورة في زيادتها غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة، و وقوعها في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى. ثم إن الألف الزائدة لتكثير حروف الكلمة كقبعثري في حكم ألف الإلحاق، فلو زاده لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في علم) أي لم تستقل بالمنع كألف التأنيث، لأنها أخط رتبة منها. (ابن القره داغي)

(٣) فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة ألف التأنيث المقصورة أخذت حكمها في كون العلم المختوم بها ممنوع من الصرف، فتقول في أرطى جاء أرطى، ورأيت أرطى، وذهبت إلى أرطى. فأرطى ممنوعة من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، أما إذا كان الاسم الذي لحقته ألف الإلحاق المقصورة نكرة ليس بعلم صُرِفَ؛ لعدم شبهه بألف التأنيث المقصورة في حالة التنكير فتقول: هذه أرطى، ورأيت أرطى. (شرح ألفية)

(٤) الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة لا يُمنع من الصرف سواء أكان علماً أم نكرة، نحو: عِلْبَاء اسم لِقَصْبَةِ العُنُق لأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة؛ ذلك لأن الهمزة في ألف التأنيث الممدودة كـ صحراء منقلبة عن ألف، وأمّا الهمزة في ألف الإلحاق فمنقلبة عن ياء، فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما. (شرح ألفية)

و قال الشيخ أبو إسحاق: الممدودة خارجة بقوله: ألف، فإن الألف لا تطلق حقيقة إلا على غير المنقلبة. قال: ولا يلزمه مثل هذا في قوله فالف التأنيث مطلقا الخ لقوله مطلقا أو كيفما وقع على احتمالين فيه.

و في الخلاصة زيادة فائدة و هي التنبيه على أن ألف الإلحاق لا تلحق في الاصل إلا الاجناس فلا توجد في علم إلا منقولاً لقولها: و ما يصير علما دون العلم ومثلاً.

قال أبو إسحاق و يشهد لهذا الاستقراء و مثل ألف الإلحاق في المنع مع العلمية ألف التنكير نحو: "قبعثرى" و من أدرجها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في الأسماء سداسي الأصول حتى يلحق به فإن حقيقة الإلحاق أن تبني من ذوات الثلاثة مثلاً كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتبنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائدة مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول يسمى ذلك الحرف حرف الإلحاق.

و تعرف ألف الإلحاق من ألف التأنيث بجواز التنوين و لحاق التاء، فما صح فيه ذلك فالفه للإلحاق، و ما لا فهي للتأنيث، و قد جاء في كلام العرب بعض الألفاظ منونا و غير منون في حال الجنسية فالفه في حال التنوين للإلحاق، و في حال تركه للتأنيث، و قرئ بالوجهين ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

[حكم زوال العلمية من العلم الممنوع من الصرف]

[٧٦] ﴿وَمَا بِهِ التَّعْرِيفُ مَانِعٌ صُرِفَ مُنْكَرًا لَا مَا بِدُونِهِ أَلِفٌ﴾^(١)

نُتَبَّه به على مسألتين:

إحداهما: أن ما كان امتناعه من الصرف موقوفا على اعتبار العلمية يصرف إذا نُكِّرَ، لزوال التعريف المؤثر^(٢)، وذلك الأنواع السبعة التي يعتبر فيها التعريف: (العلم المركب، والمختوم بالالف والنون الزائدتين، والموازن للفعل، والمختوم بألف الإلحاق، والمؤنث بغير الألف، والأعجمي، والعدول)، فتقول: "رب معدي كرب و عمران وأحمد لقيتهم"^(٣) وكذا البواقي.

والثانية: أن ما لم يتوقف منعه على اعتبار العلمية يبقى بعد تنكيره على امتناع صرفه، وذلك الأنواع الخمسة المتقدمة^(٤).

أما ما فيه ألف التأنيث فهي كافية.

و أما الوصف المختوم بالزيادتين والموازن للفعل والمعدول فلأن الوصفية ترجع عند ذهاب التسمية. والحق أنها لا ترجع كما يتنه الرضي. وأما الجمع المتناهي فقد تقدم وجه ذلك فيه - والله أعلم -.

(١) قوله (صرف منكرا) قضيته أن نحو أحمر علما إذا نكر صرف وفاقا، لأن العلمية مانع فيه، وليس كذلك إلا أن يقال المراد بكونه مانعا أن لا يكون قبله حاصلًا بغيره، فيخرج أحمر لأنه قبل العلمية غير منصرف أيضا، ويمكن أن يجعل قوله (لا ما) إشارة إلى هذا كصيغة منتهى الجمع وألفي التأنيث. قوله (منكرا) بإرادة واحد من المسمى به، أو الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى". (ابن القره داغي)

(٢) وبقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف. (دليل السالك)

(٣) بالجر بالكسرة مع التنوين لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية، لأن رُبَّ لا تدخل إلا على النكرات، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه. (دليل السالك)

(٤) وهي ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل. فهذه لا تصرف وهي نكرة، فلو سمي بشيء منهما لم ينصرف أيضا. (توضيح المقاصد)

[حكم غير المنصرف إذا صغرا]

﴿١٧٧﴾ وَيُصْرَفُ الْمَمْنُوعُ إِنْ صَغُرَ ^(١) لَا مُؤَنَّثٌ، فَأَمْنَعُ بِهِ إِنْ أَكْمَلَا ^(٢) ﴿

اعلم أن التصغير يخل ببعض أسباب منع الصرف كالعدل عن وزن الآخر، فإنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير، وذلك الوزن مراعي في العدل، إذ العدل أمر لفظي، وكذا الجمع الأقصى يزول بالتصغير لوجوب رده إلى واحده فيقال في مساجد مسيجد، ولو سميت بالجمع ثم صغرت انصرف أيضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر.

وإذا صغرت "سراويل" علما للآلة المعروفة لم ينصرف لأن التصغير لا يزيل التانيث المعنوي. ويزول بالتصغير وزن الفعل أيضا إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كـ "دحرج" في دحرج، فإن كان أوله زيادة كزيادته فإن التصغير لا يزيله كما في تصغير (أحمد و نرجس و يشكر و تغلب) لأنه على وزن مضارع يبطر.

و أما الألف و النون فإن بقيا في التصغير بقى منع الصرف كـ سكيران و عثيمان، وإن انقلبت الألف باء كما تقول في سلطان علما سليطين انصرف الاسم. فعلى هذا، التصغير يخل بالعدل عن وزن الاسم، وبالجمع مطلقا، وبالألف و النون، و الوزن من وجه دون وجه، و لا يخل بالوصف، و العلمية، و التانيث، و التركيب، و العجمة، هذا تفصيل المسألة و كلام المصنف لا يفيد إذ لم يستثنى إلا المؤنث.

و أشار بقوله (و امنع به إن أكملأ) إلى أن التصغير إذا تكمل بسببه مانع الصرف بأن كان في الاسم قبله علة و حصل فيه عنده علة أخرى يمنع صرفه كتخاصم و تضارب مسمى بهما فليس فيهما غير العلمية، فإن صغرتهما قلت: تُخَيِّصُ و تُصَيِّرُ، فيحدث وزن الفعل مع العلمية، لأنه حينئذ مثل

(١) قوله (و يصرف الممنوع) يعني أنه إذا صغر غير المنصرف ولم يبق سببه صرف، فإن بقي كما في التانيث، وباب سكران، و التركيب المزجي لم ينصرف. وكلامه يوهم أنه منصرف في غير المؤنث، فلو قال: (يصرف ممنوع بتصغير خلا % سببه و امنع به إن كملأ) لكان أفيد. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و امنع به) أي بالتصغير فالكلام من قبيل {اعدلوا هو أقرب}. وكتب: متعلق بقوله (كملأ) أي إذا صغر المنصرف وكمل به علة المنع بسبب التصغير منع نحو هند وتهبط علمين. (ابن القره داغي)

"تبطير" فيمتنع من الصرف، و قد علمت أن المنع ليس بنفس التصغير بل عنده بغيره، لكن لما كان ذلك الغير موقوفا عليه نسب المصنف ذلك إليه.

و كما يتجدد المنع بسبب التصغير يتحتم بعد جوازه به فنحو "هند" إذا صغر تحتم منعه لأن خفة اللفظ التي كانت تقاوم أحد السببين زالت بالزيادة فإن أريد إدراج هذا تحت كلامه أول قوله (امنع به) بأوجب المنع، و ذلك صادق بما إذا كان حاصلًا غير واجب و بما إذا لم يكن حاصلًا بالكلية، ولا يمنعه قوله (إن اكملًا) بحيث يقال السببان حاصلان في هند قبل التصغير لأن خفة اللفظ لما قاومت أحدهما كما سبق صار كأنه غير موجود و الله اعلم-.

[حكم المنقوص الممنوع من الصرف]

[٧٨] ﴿وَمَا سِوَى^(١) الْمَنْصُوبِ مِمَّا خُتِمَا بِأَلْيَا تَلَى كَسْرًا^(٢) فَنَوْنٌ مُعْدِمًا^(٣)﴾
تَكَلَّمَ في هذا البيت على حكم المنقوص من الجمع الأقصى فأخبر أنه يجري في الرفع و الجر مجرى قاض في حذف الياء و تقدير الاعراب عليها، و في النصب مجرى مساجد في إثباتها و ظهور الفتحة فيها^(٤) نحو ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١] ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبا: ١٨]. و هذا معنى قول الخلاصة:

(١) قوله (و ما سوى) الأنسب ذكره عقب قوله و هو مفاعل مفاعيل. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (تلى كسرا) احتراز عن نحو عذارى جمع عذراء مما قلب الياء فيه ألفا والكسرة فتحة فإنه يقدر اعرابه في الأحوال الثلاث. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (فنون معدما) أي فنون ما قبل الياء معدما إياها وهذا التنوين عوض عنها. و ذهب بعضهم إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف، لأن الاسم صار منصرفا بعد حذف الياء، ويتجه على الثاني أنه يجتمع مع الالف و اللام دون الحركة، و على الثالث أن المعدوم في حكم الموجود و إلا لكان آخر ما بقي حرف اعراب فلا ينصرف. (ابن القره داغي)

(٤) إذا اجتمعت علتان في اسم منقوص مُنْعٍ من الصرف، كأن تُسمى امرأة - قاضٍ - فتجتمع حينئذ علتان: العلمية والتأنيث، فيمنع من الصرف تقول: هذه قَاضٍ، ورأيت قَاضِي، ومررت بقَاضٍ، كما تقول: هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِي. (شرح الفية)

وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعُوا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي
و تكلم فيه أيضا على حكم المنقوص مما لا ينصرف و هو غير جمع كـ "اعيم" من غير العلم، و "يعيل"
من العلم فأخبر أنهما كذلك أيضا و هذا معنى قول الخلاصة:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَتَقَفَّى

أما الجمع المتقدم فلا نزاع في أن ذلك حكم إعرابه، و غلط من حكى فيه الخلاف.

و أما غير الجمع فإن كان غير علم فلا خلاف فيه أيضا، و إن كان علما فما ذكر فيه هو رأي الخليل و
سيبويه و أبي عمر، و خالف في ذلك يونس و أبو زيد و عيسى ابن عمرو و الكسائي، فإنهم يثبتون الياء
ساكنة رفعا، و مفتوحة جرا، و احتجوا بقوله: (قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا ...)، و هو عند الأولين
ضرورة كقوله: (سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَانِيَا ...).

فقوله: (و ما سوى المنصوب) يشمل المرفوع و المجرور، سواء كان جمعا أو غيره، علما أو غيره. و
قوله: (فنون) أي: أحدث التنوين لأجل التعويض، أو استصحبت تنوين التمكين، و الأول هو الصحيح،
فيحمل عليه، و ذلك أنه اختلف في هذا التنوين:

فقال الزجاج: للصرف قال: لأن سبب الإعلال و هو الاشتغال الظاهر المحسوس قوي، فيقدم
الإعلال على منع الصرف، لأن سبب منع الصرف ضعيف، و هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم و الفعل،
فلما أعل الاسم و خرج عن وزن منتهى الجموع فأنصرف. و اعترض بأن الياء المحذوفة في حكم الثابتة
بدليل كسر الراء في جاء جوار.

و قال المبرد: التنوين عوض من حركة الياء، و منع الصرف مقدم على الإعلال، و الأصل جوارى
بالتنوين ثم جوارى محذوفة، ثم جوارى بحذف الحركة، ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة.
و اعترض بأنه لو كان منع الصرف مقدما على الإعلال لوجب الفتح في قولك: مررت بجوارى، لخفة
الفتحة، و القول بأنها ثقلت بنيابتها عن الكسرة لا يخفى ما فيه، و يلزم أيضا أن يقال أيضا جاء الجوارى
و مررت بالجوارى، لأن منع الصرف موجب للثقل، و الكلمة لا تخفف بالألف و اللام.

و قال سيبويه و الخليل: التنوين عوض من الياء، ففهم بعضهم على أن منع الصرف مقدم فالاصل: جوارى، ثم حذفت الحركة للاستثقال، ثم الياء لاستثقال الياء في آخر غير المنصرف، و عوض التنوين ليقطع طمع الياء في الرجوع، و يرد عليه ما ورد على المبرد.

و فهم السيرافي في قول سيبويه على أن أصله جوارى بالتنوين، و الاعلال مقدم على منع الصرف، فحذفت الياء للساكنين، و بقيت صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا، لأن المحذوف للاعلال كالثابت، ثم حذف تنوين الصرف و خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل، فعوض التنوين من الياء، بخلاف نحو: أحوى و أشقى، فإنهما قدم فيهما الاعلال فصار أحوى و أشقى بالتنوين، ثم منعا الصرف و لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة، فرجعت، لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين هكذا حرره الرضي.

و قوله: (معدما) -أي للياء- أي مسقطا و حاذفا لها، و ربما يفهم منه أن منع الصرف مقدم على الاعلال لأنه يقتضي أن لا تنوين مع الياء. و تحرز بقوله (سوى المنصوب) من المنصوب فإنه لا ينون كما سبق- و الله اعلم-.

[صرف الممنوع من الصرف]

﴿٧٩﴾ وَ أَصْرَفٌ ^(١) لِلْإِضْطِرَارِ وَ التَّنَاسُبِ ❦

أي: اصرف ما يستحق المنع من الصرف لضرورة الشعر كقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نِعْمَانَا لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ

و لا يستثنى من ذلك أفعال التفضيل، خلافا للكوفيين، فإنهم لم يجوزوا صرفه للضرورة بناء على أن منع تنوينه لأجل من، فهو كالمضاف، و لا ينون ما هو كالمضاف، و رُدَّ بأن الكلام في الضرورة، و قد جاء من ذلك قول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بَصْبَحٍ وَ مَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

(١) الأمر هنا أعم من الوجوب، و هو في الاضطراب كقوله: (أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي % بَصْبَحٍ وَ مَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ) و من الجواز و هو للتناسب كقراءة الأعشى: (وَلَا يَغُونَا وَيُغَوِّقُ وَنَسْرًا). (ابن القره داغي)

قال الدماميني: "ينبغي أن يحمل كلامهم في هذه المسألة، على أن المضطر يجوز له أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف باعتبار إدخال التنوين عليه.

و لا يكون ذلك التنوين للصرف، لمنافاته لوجود علتين، وإنما هو تنوين ضرورة.

و يصرف أيضا للتناسب نحو: ﴿سَلَسِلَا وَ أَغْلَالًا وَ سَعِيرًا﴾^(١) [الإنسان: ٤].

احكم منع المنصرف من غير سبب

[٧٩] ﴿..... وَالْمَنْعُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ أَبِي﴾^(٢)

و ذهب قوم منهم أبو العباس أحمد بن يحيى إلى أنه يمنع صرف المنصرف مطلقا في الاختيار و الضرورة.

و ذهب البصريون إلى المنع و لو في الضرورة، لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف غير المنصرف. و ذهب الكوفيون و الأخفش و الفارسي إلى جواز ذلك في الضرورة، و اختاره المصنف، و هو الصحيح كقوله:

فَمَا كَانَ حِضْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ^(٣)

-و الله تعالى اعلم-.

(١) فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده. (ابن عقيل)

(٢) (و المنع) أي: فلا يمنع المصروف للتناسب، لأنه خلاف الأصل بخلاف صرف الممنوع. (ابن القره داغي)

(٣) الشاهد فيه قوله (مرداس) حيث منع صرفه مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية. (محمد الغزني)

[إعراب أفعال الخمسة]

[٨٠] ﴿وَرَفَعَ فِعْلٍ أَلِفٌ اثْنَيْنِ أَصِلْ^(١) أَوْ وَاوُ جَمْعٍ أَوْ بِيَا أَنْثَى وَصِلْ﴾

[٨١] ﴿بِالنُّونِ^(٢)، وَاحْذِفْ نَاصِبًا وَمُنْجَزِمًا^(٣) وَلِلْوَقَايَةِ وَفُكٌ وَ ادْغِمْ﴾

أشار بهذا إلى الباب السادس من أبواب النيباة وهو الأمثلة الخمسة، وذكر أن نونها في الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز فيها ثلاثة أوجه.

والأمثلة الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف اثنين كـ "يفعلان" و "تفعلان"، أو واو جماعة كـ "يفعلون" و "تفعلون"، أو ياء المؤنثة المخاطبة كـ "تفعلن". ولم نقل ألف المثنى أو واو جمع ليدخل نحو: زيد و عمرو يقومان، وزيد و عمرو و خالد يقومون، وبه يعلم ما في قول الستن (أو واو جمع).

و حكم هذه الأفعال في الإعراب أنها ترفع بالنون، و عليه تبّه بقوله (و رفع فعل ...) إلى قوله (بالنون)، فقوله (و رفع فعل) مبتدأ، و قوله (بالنون) خبره، و جملة (أصل) بالبناء للمفعول صفة (فعل)، و الهمزة بدل من الواو كما في أَقْتَتُ و أجوه، و (ألف اثنين) الأوضح فيه معنى: أن يكون منصوبا على نزع الخافض أي: بألف اثنين و بدل له أيضا. قوله (أوبيا أنثى وصل) و (واو الجمع) معطوف على (ألف اثنين). و تنصب و تجزم بحذف النون و هو معنى قوله (و احذف ناصبا و منجزم). فحذف مفعول (احذف) لدلالة ما سبق عليه، و صاحب الحال لفهمه مما تقدم أي: احذف النون حال كون الفعل ناصبا و منجزما. و وقف على (منجزم) بحذف الحركة على لغة ربيعة.

مثال الرفع: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن: ٥٠]. ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿فَأَنْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ؟﴾ [النمل: ٣٣]. و مثال النصب و الجزم: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

(١) قوله (أصل) في نسخة (أحل). + قال ابن القرداغى: قوله (أحل) أي جعل حالا فيه، و في جعل الفعل محلا له تسامح فلو قال بدل أحل: وصل، و قال بدل وصل في المصراع الثاني: جعل لكان أوضح. إبه

(٢) قوله: (بالنون) أي لا بتلك الحروف، لأنها أسماء فلا تكون اعرابا. و المراد بالنون أعم من المقدر وإلا انتقض بنحو هل تضربان و هل تضربن يازيدون و هل تضربن ياهند. (ابن القره داغي)

(٣) قوله: (و منجزم) لو قال: و جازما % و للوقاية و فك و ادغما لتوافق الحالان في اتحاد صاحبهما. (ابن القره داغي)

[حذف نون أفعال الخمسة إذا ألحقت بها نون الوقاية]

قوله: (وَلِلْوَقَايَةِ)^(١) معطوف على المعنى أي: احذفها لأجل النصب والجزم ولأجل نون الوقاية نحو ﴿أَفَقَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

وما ذكره من أن المحذوف نون الرفع هو رأي سيبويه، ومختار ابن مالك، ويدل له أنها التي عهد حذفها للنائب والجزم لمجرد التخفيف كقوله: (أَيُّتُ أُسْرِي وَتَبَيْتُ تَدْلِكِي ...)، و لنون التوكيد نحو ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. وأيضاً فإن ادعاء حذفها لا يحوج إلى حذف النون الباقية عند دخول النائب والجزم. ولو كانت المحذوفة هي نون الوقاية لوجب حذف الباقية إذا جاء نائب أو جازم. وأيضاً ليس في حذفها إلا تغيير واحد، ولو كانت المحذوفة هي نون الوقاية اجتمع تغييران: الحذف، وكسر نون الجمع.

و ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية لأنها بها حصل التكرار والاستتقال، ولأن نون الرفع أثر العامل، فلو حذفت بقي المؤثر بلا أثر. وأيضاً المحافظة على علامة الإعراب أولى.

قلت: وفيه نظر: أما الأول فلأن نون الرفع وإن سبقت لفظاً فهي الطارئة حقيقة، لأن نون الوقاية ثابتة مع الأفعال الثلاثة، و نون الرفع مختصة بالمضارع، نظيره ما قالوا في توجيه ترك الإدغام في باب حيي أن اجتماع المثليين فيه كالعارض، لأنه مختص بالماضي، فنون الرفع حينئذ هي الثانية حصولاً فيها حصل الاستتقال، و نون الرفع وإن حذفت فهي مقدرة كما في ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فلا يلزم بقاء مؤثر بلا أثر. و [أما الثاني] إنما تكون المحافظة على علامة الإعراب أولى لو كان الإعراب لتمييز المعاني، فيقال إن المحافظة على ما يفيد أمراً معنوياً أولى، وقد سبق أن إعراب المضارع إنما هو لأمر لفظي، وهو مشابهته للاسم في الحركات والسكنات وعدد الحروف على الصحيح، وأما المعنى فهو يبين بدونه.

وأشار بقوله (وَفُكَّ وَادُّغِمَ) إلى أنه يجوز مع حذف النون وجهان آخران، وهما إثباتها مع التفكيك ومع الإدغام، و قرأ نافع "تَأْمُرُونِي" و ابن عامر "تَأْمُرُونِي" و الباقون بالإدغام.

(١) قوله: (وَلِلْوَقَايَةِ) يعني يحذف النون في الأفعال المذكورة عند ملاقاتها لنون الوقاية التي تحفظ ما قبلها عن الكسر، وتقي الفعل عن اشتباهه بالاسم للتخفيف، أو يلفظ بهما مفككا، أو يدغم في نون الوقاية و قرئ بالثلاثة "تَأْمُرُونِي". (ابن القره داغي)

إعراب فعل المضارع المعتل الآخر

[٨٢] ﴿وَالْفِعْلُ^(١) إِنْ يُخْتَمَ بِوَإٍ أَوْ أَلْفٍ وَ الْيَاءِ مُعْتَلٌّ^(٢) فَفِي الْجَزْمِ حُذِفَ^(٣)﴾

تَبَّهَ به - على ما قاله في الشرح - على الباب السابع من أبواب النياية و هو: الفعل المعتل الآخر و هو: ما ختم بواو كـ "يدعو"^(٤)، أو بألف كـ "يخشى"، أو بياء كـ "يرمي"، فإنه يجزم بحذف آخره نياية عن السكون. هذا رأي ابن السراج فإنه يقول بعدم تقدير الحركة في الفعل المعتل قال: لأن الإعراب في الفعل فرع، فإن وجد فذاك، وإلا فلا يتكلف تقديره، وجعل الجازم هنا كالدواء المسهل إن وجد فضلة، وهي هنا الحركة ازالها، وإلا أخذ من قوى البدن، فإن دخل على المعتل و لم يجدها أخذ له حرفاً من سنخ الكلمة.

و ذهب سيبويه و الجمهور إلى تقدير الإعراب في المعتل و هو الصحيح، لأن العلة المقتضية لإعراب المضارع و هي المشابهة ثابتة لمعتله كصحيحه، فيترتب عليها معلولها، فإن لم يلفظ به قدر، فعندهم إذا دخل الجازم حذفت له الحركة المقدرة أي قدر حذفها، و لما صارت صورة المجزوم كصورة المرفوع في المعتل أرادوا أن يفرقوا بينهما، فحذفوا الحرف في المعتل تبعاً لحذف الحركة، فالحذف عندهم عند الجازم لا به، و قول المتن (فللجزم حذف) محتمل لهما غير صريح في أحدهما، لكن قوله الآتي فيما يقدر فيه الإعراب و الفعل قرينة على حمله على المذهب الراجح ففي ما شرحه به^(٥) حينئذ نظر و الله اعلم.



(١) قوله (و الفعل) اي: الفعل المضارع، و ترك التقييد به لأن الكلام في المعرب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (معتل) هو أخص مطلقاً من معتل الصرفيين، لأنه ما كان أخذ أصوله حرف علة، ولم يعتبروا غير الأخير، لأنه لا يختلف به طرق الاعراب. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (حذف) اي: كل من الثلاثة، أو ما ختم به الفعل. (ابن القره داغي)

(٤) في النسختين «يدعوا».

(٥) في نسخة (ب) «ففي ما شرحنا به».

﴿ فَضْلٌ فِي الْإِعْرَابِ الْمُقَدَّرِ ﴾

١٨٣ ﴿ وَالْحَرَكَاتُ ^(١) كُلُّهَا تُقَدَّرُ فِي مَا يُضَفُّ ^(٢) لِلْيَاءِ، أَوْ مَا يُقْصَرُ ^(٣) ﴾

١٨٤ ﴿ وَالْفِعْلُ ^(٤)، وَالْمُدْغَمُ، وَالْمَخِي ^(٥) ﴾

تعرض في هذه الآيات لبيان ما يقدر فيه الإعراب وذلك أربعة أنواع:

أولها: ما تقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة أشياء:

الأول: المضاف إلى ياء المتكلم ^(٦) نحو ﴿ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾ [المائدة: ٢٥]، والكسرة

الموجودة فيه في الجر للمناسبة بدليل ثبوتها في الرفع والنصب، وهو معنى قوله (فيما يضاف للياء) بتسكين المضارع، وحذف ألفه للساكين ضرورة كما في النسخ التي بأيدينا ولو قصر الياء لأغناه عن ذلك.

الثاني: المقصور كـ "الفتى" ^(٧).

الثالث: المضارع الذي آخره ألف كـ "يخشى"، وهو مراده بـ (الفعل) بقرينة ما قبله. والمراد بجميع الحركات فيه: الضمة والفتحة.

(١) (و الحركات) اي: ما أمكن منها بلا مانع نحو الإضافة والقصر، أو المراد أنها تقدر بنفسها أو يبدلها، فلا يرد

النقض بالجمع المؤنث السالم المضاف إلى ياء المتكلم وبغير المنصرف نحو: سعدى. (ابن القره داغي)

(٢) (فيما يضاف) اي: لفظاً أو تقديرًا إلى ياء المتكلم، أو بدله فيشمل نحو يا غلاما ويا غلام بالكسر. (ابن القرداغي)

(٣) قوله (أو ما يقصر) اي: يحبس عن الحركات، ولذا سمي مقصورا، وما يقال إنه يستلزم أن يسمى غلامي مقصورا أيضا مندفع بأن المراد الحبس عن جنس الحركة ولو غير إعرابية. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (و الفعل) عطف على (ما) اي: في اسم مقصور، وفي الفعل المقصور، ففيه اكتفاء. (ابن القره داغي)

(٥) قوله (و المدغم) اي: ما سكن آخره لأجل الادغام في أول كلمة أخرى متماثلين أو متناسبين اسما نحو {و قتل داؤد جالوت} [بقرة ٢٥]، أو فعلا نحو: زيد يضرب بكذا، ويسمى ادغاما كبيرا. (ابن القره داغي)

(٦) نحو: جاءني غلامي، رأيت غلامي، مررت بغلامي، بتقدير الضمة والفتحة والكسرة.

(٧) تقول جاءني الفتى ورأيت الفتى و مررت بالفتى فتقدر في الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة. (قطر الندى)

الرابع: الحرف المسكن للإدغام نحو ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكَارَى﴾ [الحج: ٢] فيمن ادغم.

الخامس: المحكي ^(١) نحو "مَنْ زَيْدٌ" بالحركات الثلاثة في حكاية قول القائل: جاء زيدٌ، ورايت زيدا، ومرت بزيدي، على رأي البصريين، والذي يبين أن الضمة في الرفع للحكاية لا للإعراب في حالة النصب والخفض.

[٨٤] ﴿..... ثُمَّ مُقَدَّرٌ بِكَسْرِ مَنَقُوصٍ وَضَمٍّ﴾

[٨٥] ﴿وَالضَّمُّ فِي يَغْزُو وَيَرْمِي﴾

النوع الثاني: ما تقدر فيه حركتان، وهما الضمة والكسرة، وذلك المنقوص ^(٢) نحو ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وتظهر فتحته للخفة نحو ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. وعلى هذا نبه بقوله (ثم / مقدر بكسر منقوص وضم) أي: ثم الإعراب مقدر في كسر منقوص وضمه. وفيه تجوز، إذ المقدر فيه نفس الكسر والضم، فلو قال: (ثم / قدرن كسر منقوص وضم)، ويكون الشطر الأول ثم ^(٣) عند الميم الأولى من ثم.

ولما وقف عليه صاحبنا الفقيه النبيه السيد المهدي الحلوا - أصلحه الله - أصلحه بقوله:

و الفعل و المحكي ثم المدغم و قدرن كسر منقوص و ضم

النوع الثالث: ما تقدر فيه حركة فقط، وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء ^(٤).

وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: ١٤].

(١) قول الناظم (و المحكي) أي: و الاسم المحكي نحو: من زيداً، لمن قال: ضربتُ زيداً. و كالمحكي الاسم المشتغل المشتغل آخره بحركة الاتباع نحو: حُجِرَ صَبٌّ خَرِبَ، بكسر الباء في خرب، فالأولى أن يذكره المصنف. (ابن القره داغي)
(٢) قوله (مقدرا يكسر) أي يكسر بكسرة مقدرة الاسم المنقوص، وهو: ما آخره ياء لازمة تلو كسرة كالقاضي. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و الضم) عطف على الحركات، أي الضم يقدر في... الخ. ويمكن عطفه على يكسر، فيكون الضم نائب فاعل مقدرا. (ابن القره داغي)

(٤) المنقوص و هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي و الداعي. (المطالع السعيدة)

(٥) في نسخة (ب) «و يكون الشطر الأول ثم».

(٦) هذا معنى قوله (و الضم في يغزو ويرمي) نحو: زيد يغزو ويرمي.

[٨٥] ﴿..... قَدْ قُدِّرَ سَكُونٌ مَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ كُسِرَ^(١)﴾

[٨٦] ﴿وَالْهَمْزُ إِنْ أُبْدِلَ لِينًا^(٢)، وَسَوَى مَا قُلْتُهُ فَهُوَ شُدُودًا قَدْ حَوِيَ^(٣)﴾

النوع الرابع: ما يقدر فيه السكون وهو شينان :

أحدهما: ما كسر لإلتقاء الساكنين نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

الثاني: المهموز الذي أبدل لينا محضا كـ "يقرا"، و"يقرو"، و"يوضو"، فإنه إذا دخل عليه الجازم قدر فيه حذف الحركة.

قال في التصريح: وهذا إذا كان الابدال قبل دخول الجازم، ولم يعتد بالعارض. وفيه نظر، فإنه إذا كان الابدال بعد دخوله فالسكون مقدر أيضا، وإنما كان ظاهرا قبل الابدال، والكلام إنما هو في إعراب ما هو وقع فيه الابدال، وحذف الحركة فيه منوي، وكذا إذا اعتد بالعارض على مذهب الجمهور في المعتل إذ غاية ما يقتضي الاعتداد به أن ينزل منزلة الكلمة وهي عند الجمهور محذوفة عند الجازم لا به كما سبق.

وأشار بقوله (و سوى ما قلته ...) إلى أن ما خرج عن القواعد المتقدمة فهو شاذ لا ينقاس كتقدير الفتحة في المنقوص نصبا كقوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَاوَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرُمُوتَ اهْتَدَى لِيَا^(٤)

(١) قوله (قد كسر) ذكره لأنه الأصل في دفع التقاء الساكنين، وإلا فحكم ما ضم لدفعه نحو: {وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيَّهِنَّ} [يوسف: ٣١] كذلك، بقي أنه ترك حكم ما حرك للادغام فيه كلم يمد، وما حرك من القوافي نحو: (وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلْ)، وما أسكن للوقف أو التخفيف. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و الهمز) أي: قدر سكون الهمز في نحو يقرأ ويقرري إذا دخله الجازم، ولا يحذف فيه اللين لأنه في حكم المعوض عنه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و سوى) أي: غير الحكم المذكور إذا ثبت للمذكورات فهو شاذ، وليس المعنى: أن التقدير في غير ما ذكرنا شاذ، وإلا أتجه أن التقدير في نحو لم يمد، وباقي الصور التي بينها قياسي، وهي غير ما ذكره. (ابن القره داغي)

(٤) الشاهد فيه قوله "واش" حيث قدرت الفتحة في واش والقياس أن يفتح بالنصب فإن الأصل أن واش لكنه هنا عامله في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع والجرح فحذفت يائه. (محمد الكزني)

و في الفعل المنصوب بالياء كقوله: (ما أَقْدَرَ الله أَنْ يُذْنِي على شَحَطٍ ...).
و بالواو كقوله:

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرائَةٍ أَبى الله أَنْ أَشْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبِ
وقد جاء ذلك في السعة قليلا كقراءة من قرأ ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]
يا سكان الياء و قراءة بعضهم ﴿أَوْ يَغْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].
و كظهور الضم و الكسر في المنقوص كقوله: (... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْنَدِ) . و قوله: (فَيَوْمًا
يُؤَافِقِينَ الْهَوَى، غَيْرَ مَاضِيهِ ...).

و كظهور الضم في الفعل المختوم بالياء والواو كقوله :

إِذَا قَلَّتْ عَمَلُ الْقَلْبِ يَسْلُو قِيَضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَتَفَكُّ تَغْرِيسُهُ بِالْوَجْدِ^(١)
و قوله:

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَ لَمْ تَكُنْ تَسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ
و كتقدير السكون في قوله: (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي ...)^(٢) . و قوله: (....) وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا
تَمَلِّقْ^(٣) . و قوله: (....) لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٤) .
و جعل في الشرح من الشاذ حذف بدل الهمزة كقوله: (... وَ إِنْ يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ) . و كأنه يعني فيما
إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم أو قبله و لم يعتد بالعارض، و أما إذا كان قبله و اعتد بالعارض
فالحذف هو الواجب كما ذكروا.

(١) (الشاهد فيه قوله (يسلو) بضم آخره حيث ظهرت الضمة على ياء المنقوص و هو ضرورة. (محمد الغزني)

(٢) (الشاهد فيه قوله (لم يأتيك) فانه دخلت عليه لم الجازمة و مع هذا لم تحذف منه حرف العلة و هذا شاذ و
القياس (الم يأتك). (محمد الغزني)

(٣) (الشاهد فيه قوله (ولا ترضاها) فانه دخلت عليه لا الناهية، و مع هذا لم تحذف منه حرف العلة، و هذا شاذ و
القياس (ولا ترضاها). (محمد الغزني)

(٤) (الشاهد فيه قوله (لم تهجو) فانه دخلت عليه لم الجازمة و مع هذا لم تحذف منه حرف العلة بل قدر الجزم على
الواو و هذا شاذ و القياس (لم تهج). (محمد الغزني)

□ [المقدمة الثالثة]

﴿النِّكَرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ﴾^(١)

سَلِّكَ في بيانِ المعرفة والنكرة هذه الطريقة، وهي ذكر أنواع المعرفة، والحكم على ما سواها بأنه نكرة، تبعاً لابن مالك، كما ذكر في الشرح، لتعذر بيانها بغير ذلك عنده، ونصه في شرح التسهيل: «من تعرض لحد النكرة والمعرفة عَجَزَ عَنِ الْوُضُوعِ إِلَيْهِ دُونَ اسْتِذْرَاكِ عَلَيْهِ، لِأَن مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى نَكْرَةٍ لَفْظاً، نَحْوُ: كَانَ كَذَا عَاماً أَوَّلَ، أَوْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ، فَمَدْلُولُهُمَا مَعْيَنٌ، لَا شِيَاعَ فِيهِ بِوَجْهِهِ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلَا إِلَّا نَكْرَتَيْنِ. وَمَا هُوَ نَكْرَةٌ مَعْنَى مَعْرِفَةٍ لَفْظاً كَأَسَامَةِ هُوَ فِي اللَّفْظِ كَحَمْزَةٍ فِي مَنْعِ الضَّرْفِ وَالْإِضَافَةِ، وَدُخُولِ (أَلِ)، وَوَصْفِهِ بِالْمَعْرِفَةِ دُونَ النِّكَرَةِ، وَمَجِيئِهِ مُبْتَدَأً، وَصَاحِبِ حَالٍ، وَهُوَ فِي الشِّيَاعِ كَأَسَدٍ. وَمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ كَوَاحِدِ أُمِّهِ، وَعَبْدِ بَطْنِهِ، فَأَكْثَرُ الْعَرَبِ هُمَا عِنْدَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُمَا نَكْرَةً وَيَنْصِبُهُمَا عَلَى الْحَالِ.

وَمِثْلُهُمَا ذُو اللَّامِ الْجَنَسِيَّةِ، فَمَنْ قَبْلَ اللَّفْظِ مَعْرِفَةٌ، وَمَنْ قَبْلَ الْمَعْنَى لَشِيَاعِهِ نَكْرَةٌ، وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ اغْتِبَاراً بِلَفْظِهِ وَبِالنِّكَرَةِ اغْتِبَاراً بِمَعْنَاهُ.^(١)

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَأَحْسَنُ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْمَعْرِفَةُ ذِكْرُ أَقْسَامِهَا مُسْتَقْصَاةً، ثُمَّ يُقَالُ: وَمَا سِوَى ذَلِكَ نَكْرَةٌ. قَالَ: وَذَلِكَ أَجُودُ مِنْ تَمْيِيزِهَا بِدُخُولِ (رَبِّ) وَ(اللَّامِ) لِأَنَّ مِنَ الْمَعَارِفِ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ، كَالْفُضْلِ وَالْعَبَّاسِ، وَمِنَ النَّكَرَاتِ مَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (رَبِّ) وَلَا (اللَّامُ) كَأَيْنَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ، وَغَرِيبٍ، وَدِيَارٍ إِهـ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الَّتِي سَلَكَهَا فِي التَّسْهِيلِ وَوَجْهَهَا بِمَا مَرَّ عَنْهُ.

قَالَ الدَّمَامِينِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ مُخْتَصِراً: وَهُوَ كَمَا تَرَى كَلَامَ ظَاهِرِي خَالٍ عَنِ التَّحْقِيقِ، وَقَدْ قَرَّرَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَلَاماً نَفِيساً يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ، وَتَمْيِيزِ أَقْسَامِ الْمَعْرِفَةِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ فَقَالَ: التَّعْرِيفُ يَقْصَدُ بِهِ مَعْيَنٌ عِنْدَ السَّامِعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْيَنٌ كَأَنَّهُ أَشِيرَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ. وَأَمَّا النِّكَرَةُ: فَيَقْصَدُ بِهَا التَّفَاتِ النَّفْسَ إِلَى الْمَعْيَنِ مِنْ حَيْثُ ذَاتِهِ، وَلَا يَلَاظُ فِيهَا تَعْيِينَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعْيِناً فِي نَفْسِهِ، لَكِنْ يَنْصَحُ بِمَصَاحِبَةِ التَّعْيِينِ وَمُلَاحَظَتِهِ فَرَقٌ جَلِيٌّ، وَمَهْدٌ فِي تَصْوِيرِ ذَلِكَ مُقَدِّمَةٌ هِيَ: أَنْ فَهْمُ

(١) الاسم قسمان: القسم الأول: نكرة: وهي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين مثل: جاء طالب. القسم الثاني: معرفة: وهي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص. (دليل السالك)

المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع و العلم به، فلا بد أن تكون المعاني مقصودة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع، فإذا دلّ باسم على معنى فإما أن يكون بذلك الاعتبار أي كون المعنى معيّنا عند السامع متميّزا في ذهنه ملحوظا معه، أو لا، فالأول يسمى معرفة، والثاني نكرة.

ثم قال: الإشارة إلى تعيين المعنى و حضوره إن كان بجوهر اللفظ تسمى علما، إما جنسيا إن كان المعهود^(١) الحاضر جنسا، و ماهية كأسماء، أو شخصيا إن كان فردا منها كزيد، أو أكثر كـ"أبانيين"، و إن لم تكن من جوهر اللفظ فلا بد من أمر خارج عنها مشار به إلى ذلك مثل الإشارة في أسماء الإشارة، و كقرينة التكلم و الخطاب و الغيبة في الضمير، و كالنسبة المعلومة من جملة و غير جملة في الموصولات، و المضاف إلى المعارف، و كحرفي اللام و النداء في المعارف بها، فظهر أن معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكن جعل أقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه، و يسمى كل قسم باسم مخصوص، و إن الأعلام الجنسية و إن كانت قليلة أعلام حقيقة كالأعلام الشخصية، إذ في كل منهما إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمّى في الذهن.

قال سيبويه: إذا قلت: "أسماء" فكأنك قلت: الضرب الذي من شأنه كَيْتٌ و كَيْتٌ، فإن الفرق بين (أسماء) و (أسد) إذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الإشارة و عدمها، كما سبق، و أما الأسد فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ. إهـ.

و قال ابن الحاجب في الكافية: المعرفة ما وضع لشيء بعينه، و ذكر أقسامها، ثم قال: و النكرة ما وُضع لشيء لا بعينه.

قال الرضي قوله: «بعينه» احتراز عن النكرة، و لا يريد به أن الواضع قد قصد في حال وضعه واحداً معيّناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل فيه إلا الأعلام، إذ الضمائر و المبهمات، و ذو اللام، و المضاف إلى أحدها يصلح لكل معيّن قصده المستعمل، فالمعنى: ما وُضع ليُستعمل في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام، أو لا، كما في غيرها؛ و لو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح. هذا نصّه. يعني: أن المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام الشخصية و غيرها من المضمرات و المبهمات و سائر المعارف، فإن لفظة (أنا) مثلا

(١) في نسخة (ب) «المشهود الحاضر».

لا تستعمل إلا في الأشخاص معينة، إذ لا يصلح أن يقال: "أنا" ويراد به واحد لا بعينه، وليست موضوعة لواحد منها وإلا كانت في غيره مجازاً، ولا لكل واحد منها وإلا كانت مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلم، فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الأفراد، ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفرادها معينة، وقد أولع كثير من الفضلاء بهذا البحث.

والظاهر ما أفاده بعض الحذاق من أنها موضوعة لكل معين منها وضعاً عاماً فلا يلزم كونها مجازاً في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع، ولو صح ما ذكره لكان (أنا) و (أنت) و (هذا) مجازاتٍ لا حقائق لها، إذ لم يستعمل فيما وضعت هي له من المفهومات الكلية، بل لا يصح استعمالها فيها أصلاً، وهذا مستبعد جداً، وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة و لما احتاج من نفي الاستلزام إلى التمسك في ذلك بأمثلة نادرة، فتفهم. انتهى كلام الدماميني. ونقلناه بكماله لما فيه من الفوائد النفيسة لاسيما والموضع من المباحض التي يجب التثبت فيها.

[أنواع المعارف]

- [٨٧] ﴿مَعَارِفُ النَّحْوِ: ضَمِيرٌ^(١)، فَعَلَمٌ^(٢) فَذُو إِشَارَةٍ، وَنَحْوٌ: يَا قُتْمٌ ﴿٨٨﴾ ﴿يَلِيهِ مَوْصُولٌ فَذُو أَلٍ كَالْوَلَةِ وَاجْعَلْ مُضَافاً كَالَّذِي أُضِيفَ لَهُ ﴿٨٩﴾ إِلَّا لِمُضْمَرٍ فَسَاوَى الْعِلْمَا وَغَيْرُهَا نَكِرَةٌ كَمَنْ وَمَا ﴿٨٩﴾

و أشار في النظم بالعطف بالفاء والتعبير بالموالات إلى بيان مراتبها في الأعرافية:

- ١- فأعرفها المضمّر^(٣)، و ظاهر إطلاقه متكلماً كان أو غيره. واختار في التسهيل تأخير ضمير الغائب عن العلم، و هو الظاهر، لكنّه قيّده بالسالم من الإبهام، قال الدماميني: كـ "زيداً رأيته"،

(١) قوله (ضمير) إنما يصح كونه خبراً لقوله (معارف) إه إذا كانت الإضافة مبطلّة للجمعية، أو كان العطف مقدّماً على الربط و في جوازه الفاء الموجب لفوات الترتيب تأمل. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (فعلّم) أي: غير الله تعالى، فإنه أعرف المعارف، و يليه ضميره، و المراد به علم الشخص، لأن علم الجنس في مرتبة المعرفة بلام الجنس. (ابن القره داغي)

(٣) أعرف المعارف الاسم المضمّر؛ لأنه لا يُضْمَرُ إلا و قد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته. (الانصاف في مسائل الخلاف)

بخلاف "جاءني زيد و عمرو فأكرمته"، فإنه تَطَرَّقَ إليه إبهام لاحتمال عوده إلى الأول و الثاني، قال: و فيه نظر، لأنه إما أن يكون ثم دليل يدل على عوده إلى الأول أو لا، فإن وجد الدليل فلا إبهام، وإلا فهو للأقرب حتما، و لا إبهام.

٢- ثم يليه العلم؛ لأنه يعيّن مسماه حَضَرَ أو غَاب.

٣- ثم يليه اسم الإشارة؛ لأنه بمثابة وضع اليد على الرأس.

فإن قلت: مقتضي هذا و قول القزويني في مبحث تعريف المسند إليه "و بالإشارة لتمييزه أكمل تمييز" أن يكون اسم الإشارة أعرف مما قبله.

قلت: كان يتقدم لي استشكله، ثم ظَهَرَ لي في الانفصال عنه أن اسم الإشارة إنما يُعَيَّن الهَيْكَل و الصُّورَة حقيقة أو تزيلا، لأنه لا يشار به إلّا لمحسوس أو ما نزل منزلته، فلا يتضمن إلا معرفة الشخصات الصورية المشاهدة، بخلاف العلم، فإنه ما وضع لشيء بجميع مشخصاته اللازمة، سواء كانت مما يشاهد كلونه، أو لا، ككونه مِنْ بَنَى فلان، و لهذا لا^(١) يصح أن تقول: هذا رجل عالم فتعبر عن المشار إليه بالنكرة، لأنه لا يلزم من معرفته من طريق الإشارة المميزة للصورة الظاهرة معرفته من طريق العلمية أي بالإطلاع على جميع الشخصات، و لا من طريق الموصولية أي بالعهد في مضمون جملة أو ما يقوم مقامها، و ذلك لأن الحاصل من طرق التعريف مختلف فلا يلزم من حصول مفاد بعضها حصول مفاد باقيةا، و بهذا يندفع ما يتوهم من التناقض في التعبير عن المدلول الواحد بعبارتين متنافيتين، و ما يقال أيضا كيف صَحَّت الإشارة مع أن المشار إليه غير معيّن.

فإن قلت: قد يُعرف الشيء من طريق العلمية مع الجهل بصورته حتى أنه إذا زُني سُئل عنه و قيل: هل هذا هو فلان؟ و يحققه ما مرّ من اختلاف مفاد الطرق، و أنه لا يلزم من حصول البعض حصول غيره، فيعكر ذلك على اعتبار جميع الشخصات في وضع العلم، و يكون (أي العلم) أقوى من اسم الإشارة من وجه دون وجه، لأنه مفيد ما لا يفيد اسم الإشارة، فتقول: من هذا؟ فيقال لك: فلان، و اسم الإشارة مفيد ما لا يفيد العلم، فتقول: لعلّ هذا فلان الذي كنا نسمع به، فيقال: نعم، أو لا.

(١) كلمة «لا» ليست في نسخة (ب).

قلت: مهما أطلع على مشخصات الشيء الكافية في وضع العلم له صحت الإشارة لذلك الشيء وإن لم تتقدم رؤيته، لأنه بمعرفة مشخصاته عرفت صورة الكلية الحاصلة في ضمن الجزئي، وقد نصوا على أنه لا يتعين في الوضع للشيء مع جميع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي، بل تكفي ملاحظتها بوجه كلي منحصر في ذلك الجزئي، وبه أجابوا عن علمية الاسم الذي وضعه الوالد لولده الذي لم يره، فنقول حينئذ: كل موضع يصلح فيه العلم يصلح فيه الإشارة من غير عكس، ولهذا يصح أن تشير للأنبياء والصحابة والعلماء المتقدمين فتقول بعد ما ذكر ما تريده من صفات المصطفى ﷺ: "فهذا هو النبي الكريم" مثلاً، فخرج أن العلم أخص، وهو معنى الأعرفية ومن ثم انفردت الإشارة في المثال الأول، وجامعها العلم في المثال الثاني، ولا تتوهم أن الخصوص والعموم باعتبار الاستعمال فتعترض، بل هما باعتبار المعاني والمدلولات، فإن مفاد العلم أخص من مفاد اسم الإشارة. وإذا ثبت أن العلم أعرف من اسم الإشارة ومن المبين أن ضميري المتكلم والمخاطب أوضح من العلم اتضح الترتيب.

وقال الرضي في باب النعت: إنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة، لأن مدلول العلم ذات معين عند الواضع والمستعمل، بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الواضع مبهم، وتعيينه مدلول إلى المستعمل، بأن يقرنه بالإشارة الحسية، وكثيراً ما يقع اللبس معها في المشار إليه، كما إذا أشير لفرد في جماعة، ولذا كان أكثر الأسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم، ولذا أيضاً لم يفصل بينه وبين موصوفه لشدة احتياجه إليه. إهـ.

قلت: أما التوجيه الأول فهو مبني على أن المعارف غير العلم موضوعة كلياً، وقد علمت ما فيه من كلام الدماميني المتقدم قريباً. وأما الثاني فقد يعارض بأن العلم كثيراً ما يعرض له الاشتراك، وقل ما لم يعرض له ذلك كاسرافيل وطالوت.

٤- وفي مرتبة اسم الإشارة المنادى المعين نحو: يا رجل^(١)، وأنت مقبل على رجل مخصوص فإنه معرّف بالقصد والإقبال، وإليه ذهب ابن مالك، وهو رأي المصنف، ولذلك بَدَل أسلوب العطف بالنسبة إليه فعطفه بالواو التي للجمع. وذهب قوم إلى أنه معرّف بأل مقدرة.

٥- ثم يليه الموصول، لأن تعريفه لا يختلف، بخلاف ذي الأدوات، فإنها تكون للحقيقة والاستغراق، وشمول الخصائص، والعهد الذهني والحضوري، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

٦- ثم يليه ذو الأدوات^(٢).

٧- وأشار بقوله (وَاجْعَلْ مُضَافاً...) ^(٣) إلى أنه ليست له مرتبة معينة بل هو في مرتبة المضاف إليه، واستثنى المضاف إلى الضمير، فجعله في مرتبة العلم، وهو مذهب سيويه. قال الرضي و تبعه الدماميني: لأنه ينعت والضمير لا ينعت، فلا يكون في مرتبته.

قوله: (معارف النحو) مبتدأ، خبره ما بعده. ولا بد في مثله من مراعات سبقية العطف على الاخبار كقولهم: "فرائض الوضوء وفرائض الصلاة كذا وكذا"، لأن المعطوف عليه إن كان خبراً تاماً وما بعده

(١) من أقسام المعارف: المعرف بالنداء، وهو النكرة المقصودة به كرجل في يا رجل. (البركات الأحذية)

- قول الناظم (ونحو: يا قثم) إن أريد به مطلقاً المنادى المفرد المعرفة ففيه إشارة إلى أنه عند النداء يزول تعريف العلمية، ويحدث آخر أدون منه، وإن أريد المنادى المنكر المقصود ندائه ففيه تنبيه على المذهب الراجح من أن المعرف قبل النداء باق على تعريفه، ويزيده النداء وضوحاً. إهـ وكتب: في العطف بالفاء إشارة إلى أن مدخوله دون ما قبله بخلاف العطف بالواو. (ابن القره داغي)

(٢) قول الناظم (فذو أل) أعرفه ما للعهد، ثم الاستغراق، وأدناه ما للجنس. وقد يرد أعرفية الموصول بقوله: {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى} [الانعام- ٩١]، إذ الصفة لا تكون أعرف من موصوفه إلا أن يقال بأن الذي بدل، أو أن الكتاب علم بالغلبة للتوراة على أنه لا مانع من كون الصفة الموضحة أعرف، وزيادة التابع على المتبوع معهودة كما في إبدال المعرفة من النكرة. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى أن السابع من المعارف: المضاف إلى أحد الأقسام الخمسة إضافة معنوية، كـ غلام زيد، و غلام هذا، و غلام الذي، و غلام الرجل، و غلامه. (م) قال ابن القره داغي: (إلا لمضمر) أي: إلا المضاف إلى المضمر فاجعله مساوياً للعلم لوقوعه صفة له نحو: مررت بزيد صاحبك، ويتجه عليه أنه لا مانع من كونها أعرف على ما مر. إهـ

عطف عليه لزم عدم المطابقة المبطل للمحل، وإن كان خبرا صناعة فقط و جزء الخبر معنى لم يصح العطف، لأن الجميع حينئذ في معنى خبر واحد أي سبعة مثلا، فهو كقولهم: الزمان حلّو حامض، وإن جعل الخبر مقدرا و المعطوف عليه و تابعه اخبار مبتداءات مقدرة، أي سبعة، الأول كذا و الثاني كذا، فلا يخفى تكلفه، و لا تستغرب هذا أو تستبعده، فقد ذهب المحققون إلى أن المسند إليه في قولك "جاءني القوم إلا زيدا" هو مجموع القوم إلا زيدا، و أن الإخراج يالا أو ياحدى أخواتها يعتبر قبل إسناد الفعل أو شبهه، لأن المسند إليه و إن تأخر لفظا فلا بد من تقدمه وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل لأن الطرفين متقدمان على النسبة ضرورة و بهذا أجابوا التناقض المشهور في حقيقة الاستثناء.

و قال الرضي: المجيء منسوب إلى القوم مع قولك "إلا زيدا" كما أن نسبة الفعل في نحو "جاءني غلام زيد"، و "رأيت غلاما ظريفا" إلى الجزأين معا، لكن جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوبا إلى شيء ذي جزأين أو ذي أجزاء كلّ واحد منهما يقبل الإعراب: أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوبا إليه في مثل ذلك الموقع، و ما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجزّ إن استحق الجر كالمضاف إليه، و يتبع إن استحق التبعية كما في التوابع الخمسة، و إلا نُصب على الاستثناء. إهـ

فقف على قوله: و رأيت غلاما ظريفا، و قوله: و يتبع الخ فإنه عين المسألة، و كنا نسمع هذه القاعدة في نظائر هذا التركيب، و لا نعرف وجهها، و هذا تحقيقها.

فإن قلت: العطف بالحروف المشتركة في اللفظ و المعنى يقتضي تقدم المعنى الذي يقع فيه التشريك فإن تعقل العطف بدون ما يكون فيه التشريك ممتنع؟

قلت: كنت استشكل هذه القاعدة بهذا ثم تبين لي أن العطف إنما يقتضي وجود ما يكون فيه التشريك لا تقدمه بدليل «زيد و عمرو و خالد فعلوا كذا».

فإن قلت: العاطف هنا مشترك في معنى الابتدائية؟

قلت: الابتدائية ليست من المعاني المحصلة حتى يكون قصد التشريك متوجها لها، بل هي أمر عديم أي التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، كما هو معلوم في محله، و إنما المقصود بالذات التشريك في الحكم، و به فسّروا المعنى في قولهم: من الحروف ما يشرك لفظا و معنى، و به يظهر الجواب أيضا عما

يقال: إن التشريك في معنى كون الأول مسندا إليه، وإذا عرفت هذا قلنا في مسألتنا كذلك، فإن الحكم فيها موجود، وفيه وقع الاشتراك.

فإن قلت: بين المقيس والمقيس عليه فرق جلي، فإن أفراد المبتدأ في المقيس عليه اشتركت في الحكم الذي هو الخبر، والمتعدد في المقيس هو الخبر المحكوم به للمبتدأ، وليس لأفراده ما تشترك فيه سوى الصدق على المبتدأ وذلك متعذر هنا، إذ لا يصدق كل منها عليه.

قلت: إنما أتيت بالمثال المتقدم لتستفيد منه أن العطف لا تتوقف معقوليته على تقدم المشترك فيه، بل يصح مع تأخره لفظا ومعنى كالمثال، ومعنى وإن تقدم لفظا كالمسألة، ولم أرد التسوية من كل وجه، وهذا إشكال آخر يلزم وإن لم نقل بسبقية العطف على الاخبار.

و جوابه: أن التشريك إنما يقتضي صدق الأمور المشتركة على المشترك فيه إذا كانت أصنافا وأنواعا، أو جزئيات صفات، وأما إذا كانت أجزاء كما هنا حسب ما تقتضيه الجمعية فإنما يقتضي التشريك اجتماع تلك الأمور في المشترك فيه كما نقول: الستة: ثلاثة واثان و واحد، فتدبر.

وقد ظهر حينئذ أن القاعدة عامة في كل مقام، فمن خصّها بنظائر التركيب المتكلم فيه فقد سهى ولم يدرك وجهها، فالعطف سابق على الإسناد حتى في قولك: "قام زيد وعمرو و خالد" فلا تقصر النظر على ظواهر الصور غافلا عن لطائف المعاني ودقائق العبر.

و ظهر أيضا أن الاشتراك يكون في المبتدأ وهو في الحقيقة في الانتساب إليه.

وهنا إشكال وهو أن العطف في قولنا "زيد وعمرو و خالد فعلوا كذا" في جانب المسند إليه، وفي قولنا "فرائض الصلاة كذا و كذا" في جانب المسند، وتحقق كل منهما فرع تحقق النسبة، والسابق عليها إنما هو ذات الاطراف أما من حيث كونها مسندا و مسندا إليه فمتأخرة قطعاً، والتشريك الذي يقتضيه العطف ليس في مدلول الخبر الافرادي أو مدلول المبتدأ كذلك، بل في مدلول الخبر المنسوب و مدلول المبتدأ المنسوب إليه.

فقول الرضي في توجيه المسألة لأن المسند إليه وإن تأخر لفظا فهو متقدم وجودا لأن الطرفين ثابتان قبل النسبة إنما يصح باعتبار ذوات الأطراف و مدلولاتها الإفرادية وليس الكلام فيها، و حينئذ فيجب اعتبار تقدم النسبة، ويشكل العطف، و كنت أردت أن أؤخر ذكر هذا إلى مبحث الاستثناء أو العطف، و

ارتكب هنا تركه، فخِفْتُ تفلته، و إنطلاقه عن الشبكة فأقول إذن إذا قال القائل: قام زيدٌ و عمرو و خالدٌ، فمقصوده أن ينسب القيام لجميع من ذكر، و بذلك يصير مسندا إليه فالأفراد المنتظمة ملاحظة عنده، كذلك قبل الإسناد، وإنما أراد أن يسند إليها لأنها إنما صارت كذلك بعد الإسناد، و هذا مما يدرك بمراجعة الوجدان، و لا ينافي أن التشريك إنما هو في النسبة و طرفها من حيث تعلقها به، لأن العطف السابق على النسبة لا تشريك معه إذ ذاك، و إنما لوحظ ليترب عليه التشريك، فهو كالألة التي يتحصل بها الشيء تقصد عند قصد ذلك الشيء، و قس على المثال غيره.

فإن قلت: الأفراد المنتظمة في المثال و نظائره مشتركة في مضمون العامل قبل الإسناد.

قلت: الثابت قبل الإسناد الاشتراك لا التشريك، و الكلام في الثاني لا في الأول على أن الأول أيضا لا يلزم تقدمه على العطف لصحته في الإنشاء كـ "بعت جبةً و قميصاً و رداءً"، هكذا حقق المقام^(١)، و دَعُ عنك ما قيل أو يقال.

و قوله (و نحو) يقرأ بالرفع عطفا على (ذو)، و جملة النداء محكية بقول مقدر مضاف إليه (نحو). و في قوله (يليه) و قوله (و اجعل) إشكال، لأنهما قطع لكمال الخبر، فإن المطابق لقوله (معارف النحو) في نفس الأمر، و لاسيما مع اعتبار قوله (و غيرها نكرة) أن يقول: ضمير فعلم فذو إشارة و منادى فموصول فذو آل و مضاف. و جوابه: أن هذه المعطوفات الثلاثة محذوفة لقريئة نظير ما قيل في قول الصغرى و هي اي العشرون الوجود أي قوله ثم يجب له تعالى سبع صفات.

و جملة (يليه) في النظم حال من ذي الإشارة و ما عطف عليه، و أفرد الضمير باعتبار ما ذكر، و تسليط الفاعل على المفعول المخصوص هو المسوغ لمجيئه نكرة أو الموصوف المقدر اي اسم موصول. و اللام في (المضمر) متعلقة بـ (مضافا) أي: إلا مضافا.

(١) في نسخة (أ) "المقال".

او غيرها نكرة كَمَنْ و مَا^(١) : و مثل بـ (من و ما) للرد على ابن كيسان، فإنه حكم بتعريفهما في الاستفهام، قال: لتعريف جوابهما نحو: "من عندك؟" فتقول: زيد. و "ما دعاك إلى كذا؟" فتقول: لقاءك. و الجواب يطابق السؤال.

و رده الجمهور بأن تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، و في الثاني: أمر مهم، و الأصل التنكير حتى يخرج عنه دليل، و بأنهما قاتمان مقام أي إنسان؟ و أي شيء؟ و هما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما. إهـ. هكذا في الشرح.

قلت: و في الاستدلال و رده نظر، أما الأول فلأنهما في كلام السائل ليستا واقعتين على معين، بل على مبهم محتمل على طريقة البدل، و هذا معنى النكرة، و لذا سأل عن التعيين. و قد صرح القوم بأنها من ألفاظ العموم. إهـ.

و قوله: «و الجواب يطابق السؤال» غلط، فإنه لا معنى لتطابقهما في التعريف و التنكير، لأن السائل جاهل، و المسؤول عنه عنده مبهم، فلا تمكنه الإشارة إلى تعيينه حتى يعبر عنه بالمعرفة، و المجيب عالم معين للمسؤول عنه، نعم يتطابقان في الجنس فيجاب في (من) بأفراد العاقل، و في (ما) بغيره، و يراعي خصوص ما اقتضاه السؤال، و أما الثاني فلأنه يوهم تسليم الدعوى فيما أجيب بالمعرفة، و نحن نقول: لا حاجة فيما احتيج به على فرض تسليم أنهما لا يجابان إلا بالمعرفة، فلا حاجة إلى الاحتياج بمجيء جوابها نكرة. و أيضا إذا كانت بمعنى أي إنسان؟ و أي شيء؟ فهذان لا يقبلان أل، فلا تكون «من» و «ما» واقعتين موقع ما يقبل (أل)، و النكرة لا بد من قبولها لها أو وقوعها موقع ما يقبلها، فالصواب تفسيرهما بإنسان، و شيء، نظرا لأصل الوضع، و إلغاء للعارض، و هو تضمنها لمعنى الإستفهام. و قد نبه على هذا ابن قاسم، و (أي) بنفسها ك (ما)، فإنما نحكم عليها بالتنكير لأنها بمعنى شيء في أصل الوضع.

(١) و غير الأقسام السبعة نكرة. (حاشية)

- [ف] الاسم قسمان:

١- نكرة: و هي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين. مثل: جاء طالب. قدم ضيف.

٢- معرفة: و هي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص. (دليل السالك)

[الضمير العائد على النكرة معرفة]

[٩٠] وَصَحَّحَ التَّعْرِيفُ فِي ضَمِيرِ نَكْرَةٍ أَوْ وَاجِبِ التَّنْكِيرِ ^(١)

هذا بيان لإطلاق ما اقتضاه الإطلاق المتقدم في عدّ الضمير من المعارف، والمعنى: أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون عائدا على معرفة أو نكرة، ولا فرق في العائد على النكرة بين أن يكون معاده غير واجب التنكير أو واجبه، وهذا رأي الجمهور. وقيل: ضمير النكرة نكرة. وقيل: إن عاد على كل واجب التنكير كالحال والتمييز فهو نكرة، وإلا فمعرفة. والظاهر ما أشار إليه الرضي من أنه إذا عاد إلى نكرة مختصة بالحكم فهو معرفة كـ "جاءني رجل فأكرمته"، لأنه للرجل الجاني دون غيره من الرجال، فهو كذي اللام في جاءني رجل فضربت الرجل.

فإن قلت: "الرجل" المختص بذلك الحكم غير معين، فمن أين جاء التعريف للضمير، فإن الضمير يجب أن يكون مساويا لمعاده. قلت: لا يلزم من استواء معنى المدلول عدم اختلاف داله بالتعريف والتنكير، فإن المعرفة هي ما يشار بها إلى المعين من حيث تعيينه، والنكرة ما يشار بها إلى المعين لا من حيث تعيينه، كما تقدم تحقيقه.

وإن عاد إلى نكرة غير مختصة بشيء قبل نحو: "أرجل قائم أبوه" ونحو: "ربّه رجلا"، و"نعم وبنس رجلا"، و"يا لها قصة"، و"ربّ رجلٍ وأخيه" فهو نكرة، وعلى هذا فلو قلت: ربّ رجل كريم وأخيه لم يجز؛ لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصة بصفة، وإنما حكم الجمهور ببقائه على أصل وضعه في التعريف فيما ذكر لأنه حصل له جبران ما يذكر المفسر قبله أو بعده متصلا به، فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف إليه.

قوله (أو واجب التنكير) عطف على صفة مقدرة أي: في ضمير نكرة أي اسم جائز التنكير أو واجبه وبذلك تحصل المقابلة بين متعاطفي (أو).

(١) قال المدرس: والصحيح تعريف الضمير الراجع إلى النكرة ولو كانت واجبة التنكير كالحال والتمييز فإنه يخصها من حيث هي مذكورة. إهـ. قال ابن القره اغي: قوله (التعريف) مفعول، أو نائب فاعل، وجه تصحيحه أن التعبير والإشارة إلى المرجع متحققان فيه دون المظهر النكرة، فإنه لو فسّر الضمير في جاءني رجل فأكرمته قيل أكرمت ذلك الرجل. قوله (لو واجب...) كلمة لو تأكيدية، وفيه ردّ على من قال: بأنه معرفة إن لم يجب تنكير المرجع كأن يكون فاعلا، ونكرة إن وجبت كالحال والتمييز. إهـ.

[الضمير^(١)]

[تعريفه]

[٩١] ﴿وَمُفْهِمُ الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ^(٢) بِسِمِ بِمُضْمَرٍ﴾

لما سرد أنواع المعرفة شرع في تعريف كل منها وما يتعلق به؛ وبدأ بالضمير لما مر، وهو: اسم لما وضع للحاضر والغائب، والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب، ومعنى كلامه: أن ما أفهم الغيبة والحضور فإنه يوسم بالضمير ويعبر عنه في العرف به. وفيه مناقشة من أربعة أوجه:

أحدها: أنه صادق على الحروف المفتحة بها المضارع، وأواخر إياي وإياك وإياه، فقول ابن مالك: «لذي غيبة أو حضور» أحسن منه لتحزره عما ذكر بـ "ذي".

ثانيها: أنه شامل لقول مَنْ اسمه زيد: "زيد ضرب"، وكقولك له "يا زيد افعل كذا"، وقولك في غائب: "زيد قام"، لأن هذه الأسماء تفهم ما ذكر وإن لم توضع له، فإن إفهام الشيء أعم من الوضع له، فقول ابن هشام: ما وضع لمتكلم الخ تحرير، وكأنه أراد به شرح قول ابن مالك «فما لذي غيبة» فتكون اللام متعلقة بكون خاص، لأن ذلك هو المتبادر من العبارة.

ثالثها: أن الواو تقتضي أن الضمير هو ما يفهم الغيبة والحضور معا، فتعبير ابن مالك بـ «أو» جيد.

رابعها: أن تعريفه يعم اسم الإشارة.

و يجاب عن الأمر الأول والثالث بأن قوله فيما يأتي (لغائب وللمخاطب، ونا لمتكلم، وها

لللغائب) يرشد إلى المراد، ويدل على أن الضمير للمتصف بهذه المعاني لا لنفسها، وأن منه ما هو

(١) الضمير فاعل، بمعنى اسم المفعول، إنما سمي بذلك لعدم صراحته كالأسماء المظهرة. (معاني النحو)

(٢) قوله (و مفهم الغيبة والحضور) أي بالوضع، فلا يطل التعريف باسم الإشارة. والواو في قوله (والحضور) بمعنى "أو" لمنع الجمع، فيخرج الاسم الظاهر، لأنه موضوع لما يعمهما. بقي أنه ينتقض بياء الغيبة، وتاء الخطاب، ونحوهما مما صدر به المضارع، لأن كلا منهما موضوع لأحدهما، ولفظ الغائب، والمخاطب، والمتكلم، ويمكن دفع الثاني بأن المراد الجامد المفهم، والأول بأن المراد ذي الغيبة، فلو قال: (منهم ذي الغيبة) لكان أولى. (ابن القره داغي)

للفائض، و منه ما هو للمتكلم، و منه ما هو للمخاطب. و عن الثاني بأن تصفح كلامه الآتي في الضمير يدل على أن الأسماء الظاهرة مقابلة له، و أنها ليست منه، فيكون ذلك قرينة لتخصيص الإفهام بالوضع. و عن الرابع بأن إفراده اسم الإشارة بترجمته الآتية يبين المراد.

الضمير المتصل والمنفصل

﴿ ١٩١ ﴾ وَ ذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ لَمْ

﴿ ١٩٢ ﴾ يَقَعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ^(١) وَ تِلْوَ ^(٢)

أي: الضمير المعرف بما سبق ينقسم إلى: متصل، و منفصل. و المتصل منه هو: ما لا يصح وقوعه في الإبتداء و لا تاليا لـ "إلا" ^(٣). و إذا عرف المتصل عرف المنفصل لأنه مقابله، فهو: ما يصح وقوعه في الإبتداء و بعد إلا ^(٤). و لا يعترض عليه بنحو: (... أن لا يُجَاوِزَنَا إِلَّا كِدَ يَأْرُ) لأنه ضروري، و التنبيه عليه غير ضروري.

و فهم من قوله (و تلو إلا) أن الممتنع هو وقوعه بعدها متصلا بها لا وقوعه بعدها مطلقا لقوله تعالى: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: ٣٠]، فعبارته كعبارة ابن مالك أجود من قول ابن هشام: و لا يقع بعد إلا، لأنه لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم. و يصح أن يقرأ (تَلَوْ) بالنصب عطفا على محل المجرور أي: لم يقع في الإبتداء و لم يقع تلو إلا. و بالخفض أي: و لم يقع في الموضع التالي إلا. فإن قلت: قوله (و تلو إلا) حشو مستغنى عنه؛ لأن قوله (لم يقع في الإبتداء) أي: في الافتتاح يخرج منه المنفصل بقسميه أي المرفوع و المنصوب؛ لأن كلا منهما يفتح به النطق.

(١) قوله (لم يقع في الإبتداء) أي: لم يمكن وقوعه بحسب استعمالات العرب أمكن عقلا أم لا، فلا يرد أن تعريف المتصل غير جامع لعدم شموله لـ (تما) في ضربتها، و (نون) ضربين و نحوها. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و تلو إلا) أي: في غير الضرورة، فلا يرد قوله: (أَلَّا يُجَاوِزَنَا إِلَّا كِدَ يَأْرُ). (ابن القره داغي)

(٣) كالکاف في (أكرمك)، و الياء في (ابني)، و الياء، و الهاء في (سليبه). (شرح ألفية)

(٤) نحو: هو مجتهد، و أنت كسلان، ما رأيت إلا إياك. (شرح ألفية)

قلت: هذا مبني على أن قوله (لم يقع في الإبتداء) معناه لا يفتتح به النطق، و عليه حمله في الشرح فائدة المعطوف على أنه حيث قال: لا يصح وقوعه في أول الكلام، و بهذا فسر هذه العبارة ابن هشام، و ليس ذلك بمتعين فيها، لإمكان أن يكون معناها: ما لا يصح وقوعه مبتدأ، فلا يخرج منها إلا المنفصل المرفوع، و تظهر حينئذ أجيب على التعبير المتقدم له بأنه أشير بالمعطوف إلى أن الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة العامل من آخره حتى يصير كالجزء منه، فلا يقع قبل العامل في أول الكلام و لا بعده منفصلا عنه، فيكون المعطوف لإيضاح حال المتصل فقط لم يحترز به عن شيء -و الله تعالى أعلم-.

[أقسام الضمير المتصل]

[٩٢] كَتَاءٍ قُمْتُ قُمْتُ قُمْتُ كَلَّا

[٩٣] وَنُونٍ نِسْوَةٍ وَاوٍ وَأَلِفٍ لَغَائِبٍ وَ لِمُخَاطَبٍ عُرِفَ^(١)

[٩٤] وَيَا لَأَنْثَى خُوطِبْتُ، وَكُلُّ ذَا رَفَعٍ^(٢)

الضمير المتصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يختص بمحل الرفع و هو خمسة: (التاء، و النون، و الواو، و الألف، و ياء المخاطبة)، و هذا هو الذي أراده المصنف هنا، و قدمه لأنه أول ما ابتدئ بوضعه؛ لأن المرفوع مقدم على غيره، و المتصل مقدم على المنفصل؛ لأنه أخص.

و ضموا تاء المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، و خصوا المتكلم بها؛ لأن القياس وضع المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. و فتحوا المخاطب فرقا و تخفيفا. و كسروا المخاطبة فرقا. و لم يعكسوا لأن المذكر أولى برعاية المصلحتين.

(١) تعميم لكل من الثلاثة، يعني: أن كَلَّا من نون جمع المؤنث، و واو الجمع المذكر، و ألف التثنية عرف لغائب كـ (ضربن، و ضربوا، و ضربا)، و لمخاطب كـ (ضربتن، و اضربوا، و اضربا). (ابن القره داغي)

(٢) قوله (ويا لأنثى) أي ياء المؤنث المخاطب. قوله (وكل) أي من المذكورات ضمير رفع. (ابن القره داغي)

و ما ذكره في النون و ما بعدها هو الصحيح، خلافا للمازني في قوله: إنها حروف علامات، و وافقه الأخفش في الياء.

و قوله (لغائب و لمخاطب) أحسن من قول ابن مالك «لما غاب و غيره»؛ لشموله غير المراد و إن خصص بالمثال، فإن ما هنا أوضح. و أفرد الإشارة في قوله (و كل ذا) مع رجوعها للضمانر الخمسة للتأويل بما ذكر. و (رفع) مصدر بمعنى اسم المفعول.

و أفاد كلامه ثلاث فوائد:

الأولى: أن هذه الخمسة ضمانر متصلة، لتمثيله به عقب ضابط المتصل.

و الثانية: أن (النون، والألف، والواو) مشتركة في المعنى بين الغائب و المخاطب. و (الياء) مختصة بالمخاطب المؤنث. و (التاء) من حيث هي ضمانر للمتصل مرفوع مشتركة بين المتكلم و المخاطب مذكرين و مؤنثين، و من حيث هي مضمومة مختصة بالمتكلم، و من حيث هي مفتوحة مختصة بالمخاطب المذكر، و من حيث هي مكسورة مختصة بالمخاطب المؤنث.

فقوله (و نون نسوة) و ما عطف عليه تصح قراءته بالخفض من حيث القصد الأول، لأنه من الأمثلة، و الظرف حينئذ حال، و يكون القصد الثاني في ضمن الأول. و تصح قراءته بالرفع على الابتدائية من حيث القصد الثاني و يكون الأول في ضمنه.

الثالثة: أن هذه الخمسة مختصة بمحل الرفع.

﴿ ١٩٤ ﴾ وَ نَا لِمَتَكَلِّمْ ^(١) خُذَا ۞

﴿ ١٩٥ ﴾ لِكُلِّ الْإِعْرَابِ ۞

القسم الثاني من المتصل: ما لا يختص بموقع من مواقع الإعراب بل يصلح للحال الثلاثة و هو: كلمة (نا) خاصة، وهذا هو المراد هنا.

و أفهم كلامه أنها مختصة بالمتكلم. و أنها مشتركة بين محال الإعراب نحو ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]. و فهم الاختصاص من تقديم المعمول أي خذ لمتكلم لفظة "نا" دون غيرها أي لا تأخذ له إلا "نا". و يفهم هذا المعنى من قول ابن مالك: «نا صلح» بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي كما أوضحناه في حاشية التوضيح. و اعتراض أبي حيان على الاختصاص مردود بما في التوضيح.

﴿ ١٩٥ ﴾ وَ هَا لِغَائِبٍ وَ لِلْخِطَابِ الْكَافَ جُرَّ وَ انْصَبِ ^(٢) ۞

القسم الثالث: ما هو مشترك بين محلي النصب و الخفض و هو ثلاثة:

١- ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّي أَكْرَمَ﴾ [الفجر: ١٥]. و سكت عنها هنا لأخذ ذلك من كلامه الآتي في مسألة نون الوقاية.

٢- و كاف الخطاب نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣].

٣- و هاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧]. و هما المنبه عليهما بهذا الكلام. و ههنا إشكال حسن، و جوابه انظره في حاشيتنا على التوضيح.

و (ها) في النظم مبتدأ، و (لغائب) خبر، و كذا (و للخطاب الكاف). و أفاد بقوله (جر و انصب) حكما آخر و هو اشتراكهما المقصود من التقسيم. و يحتمل أن يكون (ها) و (الكاف) بالنصب متنازعا فيهما على رأي من يجيز التنازع في المتقدم، أو مفعولي (جر) و حذف من الثاني لدلالة الأول، و الظرفان حينئذ حالان -و الله تعالى أعلم-.

(١) قوله (لمتكلم) إذا كان معه غيره حقيقة نحو: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا} [إمران ١٩٣]، أو ادعاء نحو: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [بقرة - ١]، و على التقديرين يكون مرفوعا و منصوبا و مجرورا. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و ها) متنازع فيه لقوله الآتي: (جر و انصب)، و لو قال بدل قوله و للخطاب الخ: "و الكاف للخطاب جر و انصب" لكان أوضح و أنسب. ثم إن هذه الهاء تكسر إن و لَيْتَ كسرة نحو: بِهِ، أو ياء ساكنة نحو عَلَيْهِ، و إلا فيضم نحو: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ} [كهف - ٣٧]. (ابن القره داغي)

اضمير المثنى المذكر

[٩٦] ﴿ وَتُوصَلَانِ ^(١) مَعَ تَا ^(٢) بِالْأَلِفِ وَالمِيمِ فِي تَثْنِيَةٍ ﴾

نائب الفاعل بـ (توصلان) يرجع إلى "هاء الغائب و كاف المخاطب" يعني: أنهما توصلان بالميم و الألف بعدها في التثنية مطلقا، أي سواء كانتا لمذكر أو مؤنث فتقول: "الزيدان أو الهندان أكرمهما عمرو"، و "يا زيدان أو يا هندان أكرمكما عمرو".

و قوله (مع تا) أي مع هذا اللفظ المعين بدليل قوله في الشرح: «و توصل التاء المفتوحة و الهاء و الكاف...» الخ، فتحرز بذلك عن التاء المضمومة التي للمتكلم، فإن ما ذكر لا يلحقها استغناء بـ "نا" في المتصل، و بـ "نحن" في المنفصل.

و لم يزيدوا لمثناه ألفا و لجمعه واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب و الغائب و جمعهما، لأن مثناهما اسم انضم إليه لفظ آخر مثله، بدليل أنه إذا قيل لك: فصل "أنتما" قلت له: أنت يا زيد و أنت يا عمرو، و كذا في الجمع تقول في تفصيل "أنتم": أنت يا زيد و أنت يا عمرو، و أنت يا خالد. و أما إذا قلت: "نحن" و أردت المثنى فقول لك: فصل، قلت: أنا و زيد، و أنا و أنت أو هو. و إذا أردت المجموع فقول لك: فصل قلت: أنا و زيد و عمرو، و ليس كل أفراده "أنا" فلما لم يكن شرط المثنى و المجموع و هو اتفاق الاسمين و الأسماء حاصلا لم يكن إجراء تثنيته و جمعه على وفق سائر التثنيات و المجموع فارتجلوا للمثنى صيغة، و شاركه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب المشاهدة، بهذا وجه الرضي المسألة.

(١) قوله (و توصلان) هذا مشعر بأن الضمير في نحو (ضربكما، و ضربكم، و ضربهما، و ضربهم) هو الكاف والهاء فقط، و الباقي علامة امتياز الصيغ. ويمكن ارتكاب الاستخدام، بأن يراد بالظاهر ما هو ضمير المفرد المذكر الغائب، أو المخاطب، و بضميره في "يوصلان" ما على صورتها. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (مع تا) حال من فاعل توصلان، يعني: أن تاء المخاطب مثلها في الوصل بالميم و الألف في التثنية، و بالميم في الجمع المذكر، و التثنية المشددة في الجمع المؤنث نحو (ضربكما و ضربكم و ضربكن). و لو قال: (و يوصلان مثل تا بالألف) لكان أوضح. (ابن القره داغي)

و يفهم منه أن "نا" و "نحن" يطلقان على الإثنين نحو ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]. وفي الخبر «وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرَفٍ»^(١)، وفي كلام البستي: وهو من الفصاحة بمكان وإن كان مولدا: نَحْنُ اللَّذَانِ تَعَارَفَتِ أَرْوَاحُنَا مِنْ قَبْلِ خَلْقِ اللَّهِ طِينَسَةَ آدَمَ وفي المغني: «لَا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المُطَابَقَةُ نَحْو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمَسْبُوحُونَ﴾ [الصفافات ١٦٥]. إهـ.

قال الشيخ يس: «و في كلامه تدافع في صورة التشنية نحو: نحن قائمان، فمقتضي قوله: «و لا يحفظ مثل نحن قائم» الجواز، و مقتضي قوله: «بل يجب في الخبر المطابقة» المنع. انتهى .

قلت: قد علمت من كلام الرضي أن "نحن" مشترك بين الإثنين و الجماعة، وإذا كان كذلك فالمطابقة حاصلة فلا يقتضي قول المغني «بل يجب في الخبر المطابقة» المنع، ولا تدافع في كلامه. و في كلام المصنف أيهام أن ما ذكر لا يلحق إلا تاء المخاطب المذكور، و ليس كذلك، بل يلحق تاء المخاطبة أيضا، و لذلك كان "فعلتما" يطلق على الإثنين مذكرين و مؤنثين، غاية الأمر أن الحركة الأصلية تبدل بالضمّة، و عبارته المتقدمة في الشرح صريحة في الإيهام.

و الألف في قوله (تا) للاشباع، و ربّما يلبس ذلك على الواقف عليه فيقول أن هذا اللفظ لم يتقدم و يظنه مقصور تاء، و ليس كذلك؛ لشمول العبارة حينئذ تاء المتكلم.

(١) رواه أبو داود (١٨٤٥).

[ضمير الجمع]

[٩٦] ﴿..... والميم في﴾

[٩٧] ﴿جَمْعٍ، وَنُونٍ فِي الْإِنَاثِ شُدًّا﴾

و أشار بقوله (و الميم ...) إلى أن الثلاثة ^(١) توصل بالميم في جمع المذكر فتقول: "أكرمهم، أكرمكم، أكرمتهم"، و بالنون المشددة في جمع المؤنث فتقول: "أكرمهن، أكرمكن، أكرمتن". و من قوله (في الإناث) يفهم أن الميم في جمع الذكور.

قال الرضي: «و زادوا الميم قبل ألف الإثني في (تما)، و قبل واو الجمع في (تموا)، لنلا يلتبس المثنى بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته، و كان أولى الحروف بالزيادة: الميم، لأن حروف العلة مستثناة قبل الألف و الواو، و الميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغنتها، و لكونها من مخرج الواو: شفوية، و لذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو، و حذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو مضموما ما قبلها، و ذلك لأنهم لما ثوا الضمائر وجمعوها و القصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الألف و الواو [كما أتوا بهما في: هذان، واللذان، والذين] فوقع الواو في الجمع آخر مضموما ما قبلها، و هو مستثقل حسا، فحذفوا الواو، و سكنوا الميم التي ضموها لأجله، للأمن من الالتباس بالمثنى بثبوت الألف فيه دون الجمع فحذفوا الواو، و سكنوا الميم التي ضموها لأجله، للأمن من الالتباس بالمثنى، بثبوت الألف فيه دون الجمع، و من أثبت الواو مضموما ما قبلها فلأن ذلك مستثقل في الاسم المعرب، و أما إن ولي ميم الجمع ضمير نحو "ضربتموه" وجب في الأعرف رجوع الضم و الواو لأن الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفا، و جوز يونس حذف الواو و تسكين الميم مع الضمير، أيضا، و لم يثبت ما ذهب إليه، و إذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها إلى أصلها، و يجوز كسرهما. و زيد للمؤنث نون مشددة، لتكون ياء الميم و الواو في المذكر، و إنما اختاروا النون لمشابتها بسبب الغنة للميم و الواو معا، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة» إهـ.

(١) اي: الهاء و الكاف و التاء.

[ضمير المؤنث الغائب المفرد]

[٩٧] ﴿وَأَلِفٌ لِّغَائِبِ الْأُنْثَىٰ بَدَا^(١)﴾

و قوله: (و ألف ...) الخ معناه أن الهاء إذا كانت لمؤنث الغائب لحقتها الألف نحو: "أكرمها".
و ما في هذين البيتين^(٢) من الزيادة على الألفية.

[الضمير المنفصل المرفوع]

[٩٨] ﴿وَدُوْا انفِصَالٍ مِنْهُ لِلرَّفْعِ أَنَا^(٣) وَأَنْتَ وَهُوَ وَالْفُرُوعُ تُجْتَنَىٰ^(٤)﴾

الضمير المنفصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين:
قسم مختص بمحل الرفع وهو: (أنا، و أنت، و هو) وفروعها، ففرع أنا: (نحن)، وفروع أنت: (أنت،
و أنتم، وأنتن)، وفروع هُوَ: (هي، و هما، و هم، و هنّ) وهذا هو المراد بالبيت.
فـ"أنا" للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا.

و يقال "هنا" بإبدال الهمزة هاء، و"آنا" بمدّها، و"أنّ" بسكون النون، و لذلك قال البصريون: إن الضمير
هو الهمزة، و النون و الألف زائدتان في الوقف، لبيان الحركة، لئلا تسقط الحركة في الوقف، فتلتبس بأن
الحرفية، و تكتب بالألف، لأن الخط مبني على الوقف و الإبتداء، و قد يوقف عليها بسكون النون و
باجتلاب هاء السكت، كقول حاتم: (هذا فَصْدِي أَنَّهُ)، و قال:

إِنْ كُنْتُ أَذْرِي فَعَلَيْ بَدَنِهِ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّي مَنْ أَنَّهُ

و التميميون يثبتون الألف في الوصل أيضا، و غيرهم يخص ذلك بالضرورة.

(١) قوله (و ألف) مبتدأ خبره (بدا)، و (لغائب) متعلق به، يعني أن الألف ظهر لأن يلحق بالهاء في
المفرد المؤنث نحو (ضربها). و ليس قوله: (و ألف) معطوفا على قوله: (بالألف)، و إلا لتوهم اشتراكه
بين الهاء، و الكاف، و التاء. (ابن القره داغي)

(٢) بيتي ٩٦-٩٧.

(٣) قوله (لرفع) أي بطريق الإطراد والأصالة، فلا يرد نحو "أنا كأنت"، و لا نحو "يا أنت"، لكونهما شاذين، و لا ما
أكد به المنصوب والمجرور، لأنه بطريق النيابة. قوله (أنا) ردّ على البصريين في قولهم: إن الألف زائدة. (ابن القره داغي)

(٤) إِجْتَنَى الثَّمَرَ يعني: ميورا جيد. (المنجد)

و مذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة.
قال الرضي: و سقوطه في الوصل في الأغلب، مع فتح النون أو سكونه، و معاقبة هاء السكت له وقفا:
دليلان على زيادته، و كونه لبيان الحركة وقفا.

قوله (و ذو انفصال) مبتدأ، و جملة (منه أنا) خبره، و (لرفع) حال من الضمير المنتقل للظرف، و (أنت و هو) عطف على (أنا)، و كذا قوله (و الفروع)، إذ بذلك يكون الكلام نصا في كونها من ضمير الرفع المنفصل. و جملة (تجتنى) حال من المعطوف، و اختصاصه بها عند وضوح المعنى سائغ على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

[الضمير المنفصل المنصوب]

[٩٩] ﴿لِلنَّصْبِ إِيَّا﴾ ^(١) بَعْدَهُ دَلِيلٌ مَا أُرِيدَ حَرْفًا لَا سُمِّيَ ^(٢) فِي الْمُعْتَمَى

أشار به إلى القسم الثاني من الضمير المنفصل و هو: ما يختص بمحل نصب و هو "إيا".
و تَبَّه بقوله (بعده دليل ما أريد) على أن الضمير هو "إيا" فقط، وضع مشتركا بين المتكلم و المخاطب و الغائب، مفردا أو مثنى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا ^(٣).

(١) قوله (إيا) فيه ردّ على من زعم أن "إيا" اسم ظاهر مبهم خصّ بإضافته إلى ما بعده، و على من قال: إن مجموع "إياك" و نحوه ضمير، و على من قال: إن "إيا" ضمير أضيف إلى ما بعده وهو ضمير آخر. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لا سمى) أي ليس ما بعده اسما مضافا إليه، كما ذهب إليه الخليل، و اختاره ابن مالك مستدلا بظهور الإضافة في نحوه (... إياه و إيا الشواب)، و يتجه عليه أنه لو كان كذلك لأعرب، لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب، و ما استدل به شاذ على أن إضافة المعرفة لزيادة التوضيح قليلة، و لذا اختار الناظم قول سيويه من أن ما بعده حرف تدل على المراد به، و قال: إنه المعتمد. (ابن القره داغي)

(٣) ضمائر المتكلم: إِيَّايَ، وإِيَّانَا. ضمائر المخاطب: إِيَّاكَ، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُمْ. ضمائر الغائب: إِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ. (إِيَّا) هي الضمير، وما بعدها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة. وهو مذهب البصريين. (شرح ألفية)

وإن ذلك لا ينافي كون الضمير معرفة يعيّن مسّماه لأن التعيين فيما عدا العلم بالقرينة لا بمجرد الوضع، وهي هنا ما يتصل به من اللواحق، فإنها تدل على المعنى المراد وتعيينه، وقضية هذا أن كلّاً من (أنا، وأنت، وهو) صيغ مرتجلة، والحق أن ألف "أنا" زائدة، كما سبق، وأن الضمير في "أنت" و "فروعه: أن مردفة بما يدل على أحوال المخاطب، خلافاً للفراء في قوله: أنت بكماله اسم.

نعم مذهب البصريين في (هو) و (هي) أن الواو والياء من أصل الكلمة وهو الوجه، خلافاً للكوفيين في قولهم: إنها إشباع، فإن حرف الإشباع لا يتحرك ولا يثبت إلا في الضرورة.

و في صنيع المصنف تكيث على ابن مالك في جعله "إياي" برّمته ضميراً، وفي عدم تعرضه للأصول الثلاثة مع سلوكه لهذه الطريقة. و في حاشيتنا في المسألة كلام تبغي مراجعته.

و ما في المتن من أن الضمير "إيا" فقط و أن اللواحق حروف دالة على المراد هو مذهب سيبويه و الفارسي و هو المختار.

و ذهب الزجاج إلى أن "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات بعده كان إياك بمعنى نفسك. و ردّ بأنه لو كان اسماً ظاهراً لجاز تأخيره عن عامله، بل يترجح كغيره من الأسماء المظهرة. و ذهب بعض الكوفيين و ابن كيسان إلى أن (إيا) عماد و اللواحق هي الضمائر. قال الرضي: و ما أرى هذا القول بعيداً من الصواب.

و أشار بقوله (حرفاً لا سُمي) إلى تضعيف ما ذهب إليه الخليل و الأخفش و ابن مالك من أن اللواحق ضمائر و (إيا) ضمير أيضاً مضاف إليها، و استدلل له ابن مالك بوجوه: منها: أن الاسم المخفوض بالإضافة خلفها في قولهم (... وَإِيَّا الشَّوَابَّ)، و أجيب بأنه شاذ، فلا حاجة فيه. و أورد على نفسه أن إضافة الضمير ممتنعة، و أجاب بتقييد المنع بما إذا لم تظهر لها فائدة، و فائدتها هنا زيادة الوضوح كإضافة العلم في (علا زَيْدُنا...) الخ، و لا حاجة إلى إدعاء انتزاع تعريفه.

و معنى (المعتمى) المختار. و هذا التنبيه مما زاد به هذا النظم على الخلاصة.

[المواضع التي يجب فيها استتار الضمير]

﴿ ١٠٠ ﴾ وَسْتَرْ مَرْفُوعٍ بِأَمْرِ حَتْمًا وَدُونَ يَا مُضَارِعٍ وَ اسْمِيهِمَا ٥

﴿ ١٠١ ﴾ وَ فِعْلٍ الْإِسْتِثْنَاءِ وَ التَّعْجُبِ وَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَاحْفَظْ تُصِبِ ٥

تقدم أن الضمير ينقسم إلى متصل و إلى منفصل، ثم المتصل ينقسم إلى بارز و مستتر، و هذا التقسيم هو الملايم لصنيع المصنف و للخلاصة، و هو المذكور في مبحث العطف من التوضيح، و عكس ذلك في مبحث الضمير، و التقسيمان متدافعان في الظاهر، و انظر دفع التدافع في حاشيتنا.

ثم المستتر ينقسم إلى:

١- مستتر وجوبا و هو: ما لا يخلفه في محله اسم ظاهر و لا ضمير منفصل.

٢- مستتر جوازا و هو: ما يخلفه ذلك.

و لكل منهما أماكن تخصه، فأماكن وجوب الاستتار تسعة:

أولها: فعل الأمر بشرط أن يكون مسندا إلى الواحد المذكور، فإن أسند إلى غيره برز. و على هذا نبه بالشرط الأول^(١). و في قوله (مرفوع) إيماء إلى اختصاص الاستتار بضمير الرفع.

ثانيها: المضارع المبذو بالهمزة.

ثالثها: المضارع المبذو بالنون.

رابعها: المضارع المبذو بتاء خطاب الواحد المذكور^(٢)، بخلاف المبذو بالياء، أو بتاء الغيبة، أو بتاء خطاب المؤنث، أو الإيتين، أو الجماعة، فإن الاستتار في الأولين جائز، و مرفوع الثلاثة الأخيرة بارز، و هذه القيود التي قيدنا بها كلامه مستفاد من أمثلة الخلاصة، فهي من هذا الوجه أفيد.

(١) أي: بقوله (و ستر مرفوع بأمر حتما).

(٢) أشار إلى هذه الثلاثة بقوله (و دون يا مضارع). قال ابن القره داغي: قوله (مضارع) عطف على الأمر، أي حُتم ستر المرفوع في مضارع متجاوز عن الياء، بأن لم يصدر بها، سواء صدر بالتاء، أو النون، أو الهمزة. و المراد بالتصدير بالياء أعم من الحكمي، فلا يرد أن الغائبة المفردة مصدرّة بالتاء مع عدم وجوب استتار الضمير فيها، فإن حقه التصدير بالياء، و التاء جيء بها للفرق بينها و بين الغائب. إهـ

خامسها: اسم فعل الأمر كـ "نزال".

سادسها: اسم فعل المضارع كـ "أف" و "أوه".

و عليهما نبه بقوله (و اسميهما) ^(١) فالضمير فيه عائد على الأمر و المضارع.

و تحرز بقوله (أمر) و (مضارع) من الماضي الذي لغير الاستثناء و التعجب، و من اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة، فإن الاستتار فيه جائز.

و تحرز بقوله (دون يا) من المضارع المبدو بالياء فإن الاستتار فيه جائز أيضا.

و [تحرز] بقوله (و اسميهما) من اسم الفعل الماضي كشتان، فإن الاستتار فيه جائز أيضا، لأن المرفوع المستتر فيما ذكر يقبل أن يخلفه الاسم الظاهر و الضمير المنفصل، و هذه أماكن جواز الاستتار.

سابع أماكن وجوب الاستتار: أفعال الاستثناء ^(٢) نحو: قام القوم ما خلا زيدا.

ثامنها: فعل التعجب ^(٣) إذا كان بصيغة الماضي نحو: "ما أحسن زيدا"، و أما إذا كان بصيغة الأمر نحو: "أحسن يزيد" فهو داخل في الأمر و إن لم نقل أنه أمر حقيقة.

(١) قوله (و اسميهما) في الضمير استخدام، لأن المراد بالأمر و المضارع: المفرد منهما، و بضميرهما: أعم، لأن اسم الفعل يجب الاستتار فيه، و لو كان بمعنى المثني والمجموع. (ابن القره داغي)

(٢) قول الناظم (و فعل الاستثناء) نحو: أكرمت القوم خلا زيدا، و فاعله عائد إلى البعض المدلول عليه بـ "كله السابق استخداما". و قيل: عائد إلى الوصف المستفاد من الفعل السابق كالمكرم في المثال المذكور. و قيل: إلى الحدث المفهوم منه، و يضعفهما عدم الإطراء، لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو: القوم إخوتك خلا زيدا، إلا أن يحمل كلاهما على الغالب. (ابن القره داغي)

(٣) قول الناظم (و التعجب) ظاهره يعم نحو: ما أحسن زيدا و أحسن به، لكن كلامه في البهجة صريح في أن الحكم يخص الأول، و مرجع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجب. (ابن القره داغي)

تاسعها: أفعل التفضيل^(١) نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتَانًا وَرَثًا﴾ [مريم: ٧٤]، وفي هذا نظر، لأن اسم التفضيل يرفع الاسم الظاهر في لغة بعض العرب وفي مسألة الكحل في لغة الجميع، ويرفع الضمير المنفصل أيضا فلا يدخل مرفوعه تحت ضابط ما يجب استتاره، فالصواب إسقاطه، وذكر المصدر النائب عن الأمر نحو "ضرباً زيدا" بمعنى اضرب بدنه، فإن الضمير فيه مستتر وجوبا.

وبقي من أماكن وجوب الاستتار (إياك) وأخواته في باب التحذير، فإنها ترفع الضمير على الفاعلية لنيابتها عن الفعل الدال على الطلب، وهو مستتر فيها وجوبا، ويلغز بها فيقال ما ضمير يستتر فيه ضمير آخر على أنه فاعله.

فهذه أماكن وجوب الاستتار. وقد تقدم أن أماكن جوازه تستفاد من مفاهيم كلامه. وهذا التقسيم أعني تقسيم المستتر إلى مستتر وجوبا وجوازا هو رأي ابن يعيش وابن مالك ومن وافقهما، واعترضه في التوضيح، وتكلم معه في التصريح، وكذا اللقاني في حاشيته، وفي حاشيتنا ما يتعلق بالمسألة، ويفيد التحقيق فيها.

وزاد المصنف على ابن مالك بيان بقية أماكن وجوب الاستتار، فإن ابن مالك لم يذكر في الخلاصة إلا الأربعة الأول وإن كان صنيعة لا يفيد الانحصار فيها.

قوله (وستر مرفوع...) الخ مبتدأ وخبر، و (بأمر) متعلق بمرفوع، أو بـ (حتم)، وتكون الباء للظرفية. و (مضارع) عطف على (أمر)، و (دون يا) نعت نكرة تقدم عليها فاتصب حالا منها. و (اسميهما) عطف على المعطوف والمعطوف عليه معا، وليس من المعطوف المكرر الذي يجري فيه الخلاف هل هو معطوف على ما قبله أو على ما عطف عليه ما قبله لأجل التثنية و ضمير التثنية المتصل العائد على ما قبله، نعم يجري الخلاف في قوله من فعل الاستثناء. و (التعجب) عطف على (الاستثناء). و أفعل التفضيل مما يجري فيه الخلاف -والله تعالى أعلم-.

(١) قول الناظم (و أفعل التفضيل) أي في غير مسألة الكحل وإلا فيرفع فيها الفاعل الظاهر. ولا يرد نحو مررت برجل أفضل منه أبوه، لأنه نادر، والكلام في غيره. بقى أن المرفوع بالمصدر النائب عن فعله واجب الاستتار نحو: فَضْرَبَ الرَّقَابِ. ولو قال: (و أفعل التفضيل ضرب الرقب) إشارة إلى هذا لكان أحسن تأمل. (ابن القره داغي)

[قاعدة في استعمال الضمير المتصل، والمنفصل]

﴿ ١٠٢ ﴾ وَلَمْ يَجِيءْ مُنْفَصِلٌ إِنْ أُمْكِنَا وَضَلَّ ﴿١﴾

أشار به إلى القاعدة المشهورة وهي: أنه متى تأتي الإتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال؛ لأن المتصل أخصر من المنفصل^(١)، فإذا أمكن أن يؤدي به المعنى فلا وجه للعدول إلى غيره، فنحو "قمت وأكرمتك" لا يجوز أن يقال فيهما: "قام أنا"، ولا "أكرمت إياك" لتأتي الإتصال فيهما.

وهنا إشكال وهو أن سيبويه أجاز في (هو) من قوله تعالى: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا، والفاعل مستتر، فالإعراب الأول مناف لهذه القاعدة؛ لأنه يتضمن تجويز الانفصال مع إمكان الإتصال، فإما أن تخرم القاعدة وإما أن يبطل إعراب الإمام؟

و جوابه والله أعلم تخصيص القاعدة بالبارز أي مهما أمكن الاتصال في الضمير البارز لا يعدل عنه إلى الانفصال، فلا ينافيه العدول إليه مع إمكان الاتصال والاستتار، وتوجيههم القاعدة يرشد إليه لأنه إذا كان الضمير مستترا فلا لفظ يوصف بكونه أخصر بالعدول عن المستتر المتصل إلى المنفصل من باب العدول عن التقدير إلى التصريح لا من باب العدول عن الأخصر إلى غيره. وفي حاشيتنا زيادة بيان، و جواب آخر.

وما خالف القاعدة المذكورة كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ (٢)

فضرورة. ولم يحتج إلى التنبيه على ذلك لما تقرر من أن الضرورات تبيح المحظورات، فلا تفضل عبارة الخلاصة على عبارته بالتنبيه على ذلك.

(١) تستعمل العرب الضمائر بقصد الاختصار. والضمائر المتصلة أشد اختصاراً من الضمائر المنفصلة؛ ولذلك لا تستعمل العرب الضمير المنفصل ما دام استعمال المتصل ممكناً فلا يقال: أكرمتُ إِيَّاكَ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل؛ فتقول: أكرمتك. (شرح ألفية)

(٢) الشاهد: في "ضمنت إياهم" حيث أتى بالضمير منفصلاً لضرورة الوزن، والقياس أن يقول: ضمنتهم. (ضياء السالك)

[المواضع التي يتعين فيها ضمير المنفصل]

﴿ ١٠٢ ﴾ وَبَعْدَ إِنَّمَا تَعَيَّنَا ^(١) ﴿

﴿ ١٠٣ ﴾ وَرَفَعُهُ بِمَصْدَرٍ لِمَا انْتَصَبَ أَضِيفَ ^(٢)، أَوْ بِصِفَةٍ ذَاتِ سَبَبٍ ﴿

و تحرز بالشرط ^(٣) مما إذا لم يمكن الوصل، فإنه حينئذ يتعين الانفصال، وذلك في مواضع ذكر المصنف منها أحد عشر فقال :

١- (و بعد إنما تعينا) أي تعين الضمير المنفصل بعد "إنما"؛ لأنها بمعنى ما وإلا كقوله:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي ^(٤)

هكذا ذكره ابن مالك. و اعترض عليه أبوحيان: بأن المتصل كثيرا ما يقع بعد إنما نحو: ﴿ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ ﴾ [سبأ: ٤٦]، ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] ؟ و أجاب في المغني: بأن مراد ابن مالك أن الضمير المحصور فيه يانما لا يكون إلا منفصلا و ليس مراده نفي وقوع الاتصال بعدها بالكلية حتى يرد ما ذكر، و هو بين.

٢- (ورفعه بمصدر لما انتصب أضيف) أي: الموضع الثاني: أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر أضيف ذلك المصدر إلى منصوب ^(٥) محلا كقوله:

بَنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ، وَقَدْ أَغْرَى الْعَدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ قَتْلًا

(١) قوله (إنما) أي: أو ما في حكمه كإلا، و لا يبعد أن يراد يانما أداة الحصر مجازاً. قوله (تعينا) أي: الانفصال، لتلا يشتهه المحصور بالمحصور فيه نحو: إنما ضرب أنا، و ما ضرب إلا أنا. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لما انتصب) متعلق بقوله: أضيف، و هو صفة مصدر، و قضيته أن كون فاعل المصدر منفصلا مخصوص بما أضيف المصدر إلى المفعول، و هو مخالف لما قاله 'عبد الحكيم' من أن فاعل المصدر لا يكون إلا منفصلا وإن وليه بلا فصل نحو: أعجبتني ضرب أنت زيدا، لكنه إنما يتم لو لم يسمع ضربني زيدا، و هو ممنوع. (ابن القره داغي)

(٣) أي تحرز الناظم بقوله في الشطر السابق (إن أمكننا).

(٤) الشاهد فيه قوله (إنما يدافع.... أنا)، حيث فصل ضمير الفاعل و هو (أنا) و لا يجوز الاتيان بالضمير متصلا لأن الضمير محصور إذ التقدير (لا يدافع عن احسابهم إلا أنا أو مثلي). (محمد الكزني)

(٥) نحو: عجبت من ضربك هو، فالضمير المنفصل (هو) فاعل، عامله المصدر (ضرب) و هذا المصدر مضاف إلى المفعول به (الكاف). (شرح ألفية)

قوله (و رفعه) فاعل بمحذوف يدل عليه السياق أي ويعينه أي الانفصال رفعه أي الضمير. أو مبتدأ حذف خبره أي ورفع لمصدر يعين له. و جملة (أضيف) صفة لمصدر. و (لما انتصب) متعلق بأضيف.

٣- (أو بصفة ذات سبب) أي: الموضع الثالث: أن يكون مرفوعاً بصفة جرت على غير من هي له ^(١) كقوله:

غَيْلَانُ مَيَّةٌ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ فَجَجَاهُ بَانَ أَوْ كَرَبَا ^(٢)

قوله (بصفة) عطف على (بمصدر)، و (ذات سبب) نعت لصفة، و الصفة في اصطلاحهم تسمى سببية إذا كانت رافعة لاسم ظاهر متصل بضمير الموصوف أو لضمير منفصل، و يأتي إن شاء الله توجيه ذلك في مبحث تقسيم النعت إلى حقيقي و سببي.

و وجه وجوب الانفصال في المسألة إن قلنا: إن الضمير توكيد والفاعل مستتر و هو الذي اختاره الرضي أن الضمير حينئذ تابع للفاعل المستتر و التابع لا يكون إلا منفصلاً عن عامل المتبوع بالمتبوع. و إن قلنا إنه فاعل و هو الذي نقله في التصريح عند تطهير التوضيح في تقسيم ابن مالك و ابن يعيش عن البصريين و الكوفيين إن استتاره يوهم جريان الصفة على من هي له فالتزموا الإبراز و جعلوه قرينة لجريان الوصف على غير من هو له، و حمل البصريون ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس. و سيأتي بيان المسألة في مبحث الخبر - إن شاء الله تعالى -.

(١) نحو: زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ، في هذا المثال إشكال، هو: مَنْ الضارب زيدٌ أو عمرو؟ ولذلك يجب إبراز الضمير هو فتقول: زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو؛ ليكون إبرازه دليلاً على أنَّ الخبر جارٍ على غير من هو له فيكون الضمير المتصل بالخبر ضاربه عائداً على عمرو والضمير البارز هو عائد على زيد. ويُفهم من ذلك أنَّ الضارب هو زيد لا عمرو. (شرح ألفية)

- قوله (ذات سبب) كان المراد بالصفة: ما يعمُّ الفعل، خلافاً لما قاله الرضي: من أنه لو أسند إلى غير ما هو له لم ينفصل الضمير، و بذات السبب التي لم تجر على من هي له، لا التي جرت على من هي له، و إلا انتقض بنحو (أقانم أنت)، و (جاءني زيد هو)، لأنهما لم يجريا على شيء أصلاً. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد فيه قوله (مشغوب بها هو) حيث يجب انفصال الضمير لأنه فاعل (المشغوف) و هو صفة جرت على غير من هي له و ذلك لأنها ليس وصفاً لمبتدأه في المعنى حيث أن المشتق وصف لغيلان و خبر (لمية) و هذا رأي البصريين. (محمد الكزني)

[١٠٤] ﴿أَوْ كَانَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ مُضْمَرًا^(١) أَوْ ابْتِدَاءً^(٢)، أَوْ نَفْيًا^(٣)، أَوْ مُؤَخَّرًا^(٤)﴾

[١٠٥] ﴿وَتِلْوَ إِمَّا، وَوَاوٍ مَعَ، وَ الْفَارَقَةُ﴾

٤- (أو كان ما يعمل فيه مضمرًا) أي: الموضع الرابع: أن يكون عامل الضمير محذوفًا مقدرا كقوله:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّسَبَّ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ^(٥)

أي: فإن ضللت. فلما حذف الفعل انفصل الضمير، إذ لم يبق له ما يتصل له في اللفظ.

قوله (أو كان) عطف على المعنى أي: يتعبن انفصال الضمير إن كان واقعا بعد إنما أو كان مرفوعا بمصدر أضيف لمنصوب أو كان ما يعمل.. إلخ.

٥- (أو ابتداء) أي: الخامس: أن يكون عامله معنويا وهو الإبتداء نحو: "أنت قائم"، فإن الإبتداء لا يعقل اتصال الضمير به، لأن المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة، والإبتداء معنى وليس بكلمة.

٦- (أو نفيا) أي السادس: أن يكون عامله حرف نفى نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة، الآية: ٢]. قال الرضي: «الأصل في الضمير المرفوع والمنصوب أن يتصلا بالفعل، لأن المتصل كالجزء الأخير من الكلمة [التي يليها]، و كونه كذلك^(٥) إنما يتم إذا كانت الكلمة مقتضية له بالأصالة، و من حيث الطبع و الذات، و الفعل مقتض للرفوع كذلك، و لذلك لا يخلو منه فعل، فصح أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه.

ثم قال: و أما "ما" الحجازية، فليست كالفعل في طلب المرفوع، لأنه حرف نفى، و دخوله على الفعل أولى، و من ثم كان النصب في "ما زيدا ضربته" أولى من الرفع، و لضعفها في العمل لم يعملها غير أهل الحجاز» إهـ. قلت: حاصله أن طلبها للمرفوع أضعف من طلب الفعل و إلا فهو ثابت في مواطن العمل، و هذا لا يقتضي امتناع الاتصال بالكلية.

(١) (مضمرًا) أي: مقدراً نحو: إياك والأسد، و لو قال هنا: قدرا، و قال بدل مؤخرا: أو قد أخرًا لكان أوضح. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو ابتداء) أي: على القول بأن العامل في المبتدأ والخبر معنوي. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو نفيا) أي: حرف نفى نحو: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم - ٢]. (ابن القره داغي)

(٤) (الشاهد فيه قوله (فإن أنت) حيث جاء الفاعل ضميرا منفصلا. (محمد الكزني)

(٥) و كون الشيء كجزء الكلمة إنما يتم (شرح الرضي)

و قال الدماميني: إنما انفصل بعد حرف النفي لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غائباً و تقدم معاده نحو "زيد ما قائماً" على أن يكون في ما ضمير زيد، فيؤدي إلى استتار الضمير في الحرف، و اللازم باطل لأنه على خلاف لغتهم، و لا يخفاك أن هذا الموجب إنما هو على لغة من أعمل "ما" و "ان"، و أما من أهملها فموجب الانفصال عندهم كون العامل معنويًا، لأنه عندهم مرفوع بالابتداء . انتهى.

قلت: لا نسلم بطلان اللازم قوله في بيانه «لأنه على خلاف لغتهم» حاصله أنه لم يسمع، و أنهم لم يرتكبوا في كلامهم الاتصال بالحرف و الاستتار فيه، و هذا هو المحتاج للتوجيه، فالأوجه أنه إنما امتنع ذلك لأن الحرف فضلة و خارج عن أركان الكلام و أجزاء الجملة، فلم يجر جعل ما هو عمدة الكلام و ركنه أعني الضمير المرفوع كالتمتة له و الجزء منه، و ساغ ذلك في المنصوب و إن كان عمدة في المعنى كاسم إن، لأن صورته صورة الفضلة - و الله تعالى اعلم -.

٧- (أو مؤخرًا) أي السابع: أن يكون عامله متأخرًا عنه لغرض يقتضي ذلك نحو «إياك نعبد»^(١)، أما إذا كان التقديم لغرض الحصر فلأن الضمير بعد "إلا" معني، و أما إذا كان لغيره كالاهتمام ببناء على أن اقتضاء التقديم للحصر ليس كليًا على ما هو التحقيق، فلأنه كيف ينزل منزلة الجزء المتأخر من العامل مع أنه متقدم عليه، و إنما قيدنا الجزئية بالتأخر لأن ذلك هو مقتضي المعمولية.

٨- (و تلوَ إمّا)^(٢) هو بالنصب خبر لكان محذوفة مع اسمها حذفت لدلالة المتقدمة عليها، و حذف اسمها لدلالة السياق أي: و إن كان الضمير تلوَ إمّا. و تصح قراءته بالرفع، و (واو مع) و ما عطف عليه بالجر عطفًا على المضاف إليه، و هو مبتدأ حذف خبره أي: و تلوَ إمّا يجب انفصاله أي: الثامن: أن يكون تاليًا لـ "إما" كقوله:

(١) أصلها: نعبدك، تقدم هنا المفعول على الفاعل - على العامل - وجوبًا، لماذا؟ لأنه لو تأخر لاتصل، وقد أريد بهذا التركيب القصر والحصر، وهذا لا يوجد مع الاتصال، فوجب الانفصال، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} فلو أخر المفعول للزم الاتصال وكأنه يقال: نعبدك، فيجب التقديم لإرادة الحصر. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) نحو: جاءني إما أنت أو زيد، ولم نقل: (جئت إما أنت أو زيد)، إفادة للشك من أول الأمر والتمثيل بنحو (إمّا أنت فقامم وهم)، لأن انفصال أنت لكون عامله معنويًا، و لأن الكلام في (إمّا) بكسر الهمزة. (ابن القره داغي)

بك أو بي استعان فليل إمّا أنا أو أنت ما ابتغي المستعين
ووجهه أن (إمّا) غير عاملة فيه.

٩- (و واو مع) ^(١) هو معطوف على ما قبله بحذف الأداة أي: التاسع: أن يلي واو المعية كقوله:

قَالَيْتَ لَا أَنْفُكَ أَخْذُ قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي ^(٢)
ووجهه أنها غير عاملة فيه.

قلت: قد استدلوا على أنها غير عاملة بالانفصال بعدها فيكون ثبوت كونها غير عاملة متأخرا عن وجوب الانفصال لأنه مستفاد منه فإذا وجه وجوب الانفصال بأنها غير عاملة و كان عدم العمل علة له كان متقدما لأنه سبب موجب و هذا دور. و جوابه: والله أعلم أن المتأخر عن وجوب الانفصال هو العلم بكونها غير عاملة فيه لا نفس ذلك الكون في نفس الأمر و المتقدم عليه هو نفس ذلك الكون في نفس الأمر لا العلم به فانفكت الجهة.

١٠- (و الفارقة) ^(٣) أي: العاشر: أن يلي اللام الفارقة بين النفي و الإثبات ^(٤) كقوله:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا ^(٥)
ووجهه أنها غير عاملة. و هذه المسائل مزيدة على الخلاصة .

(١) (واو مع) اي و تفصل الضمير بعد واو بمعنى مع نحو: (تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي). (ابن القره داغي)

- و نحو قولك: سأسافر وإياكم إلى مكة إن شاء الله ، أي: سأسافر معكم. (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله (و إياها) حيث جاء الضمير منفصلا، و يتعين الانفصال لأن الضمير ولى واو المصاحبة.
(محمد الكزنى)

(٣) قوله (و الفارقة) أي: و تفصل الضمير بعد اللام الفارقة بين إن المكسورة المخففة و إن النافية. بقي أنه من صور الانفصال ما وقع الضمير تأكيدا نحو: {اسْكُنْ أَنْتَ} [بقرة: ٣٥]، أو بدلا كقولك بعد ذكر أخيك: لقيتُ زيدا إياه، أو معطوفا نحو: جاءني زيد وأنت. (ابن القره داغي)

(٤) نحو قولك: إن عملك لمُتَقَنَّ ، و هذه اللام تقع في خبر إن المخففة ؛ وذلك للتفريق بينها وبين إن النافية. (شرح ألفية)

(٥) الشاهد فيه قوله (لاياك) حيث جاء مفعول وجد ضميرا منفصلا و هو قوله (لاياك) و يتعين انفصال الضمير لأنه ولى لام الفارقة. (محمد الكزنى)

١٠٥ | وَ مُضْمَرٌ ^(١) فِي رُتْبَةٍ قَدْ وَافَقَهُ ۞

١٠٦ | أَوْ دُونَهُ ۞ ۞

١١- أي: الحادي عشر: أن يلي ضميرا موافقا له إما في رتبة التكلم كقول العبد لسيدته المعنى له "ملكنتي إياي"، أو في رتبة الخطاب كقول السيد لعبده: "ملكنتك إياك"، أو في رتبة الغيبة كقول السيد مخبرا عن حال عبده: "ملكته إياه". أو مخالفا وهو دون الثاني في التعريف كأن يكون الأول لغائب و الثاني لمتكلم أو لمخاطب، أو الأول لمخاطب و الثاني لمتكلم نحو: "الدرهم أعطيته إياي"، و "أعطيته إياك"، و "أعطاك إياي".

و وجهه أن الثاني إذا كان أدنى و أدون في التعريف لم يأنف أن يتعلق بالأول و يجعل من تتمته و ذيله، بخلاف ما إذا كان مساويا للأول أو أشرف منه، فإنه يأنف من ذلك، هذا مذهب سيبويه، و حكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال في نحو: "أعطاهاني" و "أعطاهاك" ^(٢)، قال: وإنما هو شيء قاسوه و لم تتكلم به العرب.

و أجاز المبرد اتصال الثاني من المخاطبين و المتكلمين، و منعه سيبويه. و الزم النحويين القائلين بجواز أعطاهاني أن يجوزوا "منحتيني" إذا منحه نفسه، و هو دليل على أنهم لا يقولون به.

فهذه أحد عشر موضعا يتعين فيها الانفصال.

و بقي على المصنف أن يكون الضمير منصوبا بمصدر مضاف إلى المرفوع إذا كان المرفوع اسما ظاهرا نحو: "عجبت من ضرب الأمير إياك"، و أما إذا كان المضاف إليه ضميرا فإنه يجوز الوجهان و يترجح الانفصال، و من الاتصال قوله:

(١) قوله: (أو مضمر...) إهد أي أو وقع الضمير تلو ضمير، فإن كان المتقدم موافقا للمتأخر، أو دونه في الرتبة تعين الانفصال، لأنه لو اتصل لزم ترجيح المساوي، أو المرجوح بلا مرجح، و إلى هذا أشار بقوله (فإن تقدم...) الخ و الكلام في ما لم يكن أولهما مرفوعا، و إلا تعين الاتصال، و لم يقيد المضمر بغير المرفوع لوضوحه. (ابن القره داغي)

(٢) و حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال أيضا نحو: أعطاهاك و أعطاهاني. (شرح الرضى)

لئن كَانَ حُبُّكَ لِي كاذِبًا لقد كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينًا

و كذا يجب الانفصال إذا كان الضمير مرفوعا بالمصدر، و هو موال له غير منفصل عنه بفاصل نحو: "أعجبني ضرب أنت زيدا" إذا لم يضاف، و الأكثر الإضافة، و نحو: أعجبني الضرب أنت زيدا. و كذا إذا كان منصوبا بالمصدر المختوم بالتثوين الدال على تمام الكلمة نحو: "أعجبني ضرب إياك" إن لم يضاف، و الإضافة أكثر. هذا تفصيل ما يتعلق بمسألة المصدر، و به تعلم أن مفاهيم كلام المصنف فيها غير معتبرة، و مثل هذا يقال في كلام من ذكرها فاعرفه.

و بقي عليه أيضا أن يكون الضمير مفعولا من عامله بمتبوع نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

و بقي عليه أيضا الضمير المرفوع بالصفة و الظرف، إذا كانا مع المرفوع جملتين، و ذلك إذا اعتمد على استفهام أو نفي نحو: أقامم أتما، و ما قائمان هما، و أفي الدار أتما، لأنهما لما عرض كونهما مع مرفوعهما جملتين اعتنى بالمرفوع لكونه أحد جزأي الجملة، فأظهر إلى اللفظ، فرقا بينه إذا كان أحد جزأي الجملة و بينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإن الضمير المرفوع به أحد جزأي الجملة أبدا، فلم يحتاج إلى الفرق، فاطرد استكان الضمير فيه، و بهذا، أيضا يعرف ما في مسألة الصفة من التفصيل و أنه قد فات المصنف فيه، و كثيرا من ذكرها تحريرها، و يضم إلى ما ذكره هنا ما إذا كان الضمير واقعا بعد إلا نحو ﴿أَمَرَ آلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، و لم نعد هذه فيما بقي عليه لقوله فيما تقدم (و ذو اتصال منه لم يقع في الابتداء و تلو إلا).

و بقي عليه أيضا ما إذا كان الضمير خبرا مرفوعا نحو: "الفاضل أنت" و "إن الشجاع أنت" أو خبرا منصوبا بأداة نفي نحو "ما زيد إياك".

و بقي عليه أيضا أن يكون الضمير ثاني مفعولي علمت و أعطيت، و الاتصال يوقع في التباسه بالمفعول الأول كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في "علمت زيدا إياك" و "أعطيت زيدا عمرا" بالذي فتقول: الذي علمت زيدا إياه أبوك، و الذي أعطيت زيدا إياه عمرو، و لا يجوز أن تقول: الذي علمته زيدا، و لا الذي أعطيته زيدا لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول، فإن لم يلتبس ترجح الاتصال في باب أعطيت، لأنه الأصل، و قد أمكن، و جاز الانفصال توطئة لإزالة اللبس في محله، و ترجح الانفصال في

باب علمت لأن أصل الثاني فيه الخبر، وحقه الانفصال، كما إذا أخبرت عن الثاني في نحو "أعطيت زيدا درهما" وفي "نحو علمت زيدا قائما".

وما ذكره في المسألة الأخيرة يجب تقييده بقيدتين:

أحدهما: أن لا يكون الضمير الأول مرفوعا، فإن كان مرفوعا وجب الإتصال إن كان العامل فعلا نحو "علمتني قائما"، والثاني مساو في التكلم، وأكرمتني، والأول دون الثاني، فإن الثاني وإن كان مساويا أو أشرف لا يأنف أن يكون تنمة للعمدة، وجاز الاتصال و الانفصال إن كان العامل اسما و الضمير الأول مستترا نحو "ضاربك و ضارب إياك".

وثانيهما: أن لا يكون الاتحاد في صورة التساوي و في رتبة الغيبة، فإن كان فيها جاز الإتصال، قال سيبويه: و هو عربي، لكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر: انفصال الثاني، وإنما جاز الاتصال في الغائبين لرجوع كل منهما إلى ما رجع إليه الآخر، بخلاف المخاطبين و المتكلمين، إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا و معنى.

و من شواهد الإتصال قوله:

لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَاءُ قَفُوءٌ أَكْرَمُ وَإِلْدِي

و هذا نبه عليه في الخلاصة، فكلامها في هذه المسألة أتم تحريرا.

امواضع جواز استعمال الضمير متصلا و منفصلا

١١٠٦ ﴿..... فَإِنْ تَقَدَّمَ الْأَخْصُ أَجْزُ، وَفِي كَانَ وَظَنَّ الْفَضْلُ خُصَّ﴾^(١)

(فإن تقدم الأخص أجز) أي: إذا اجتمع ضميران و تقدم الأخص -أي الأعرف منهما كضمير المتكلم بالنسبة لأخويه و ضمير المخاطب بالنسبة للغائب- لم يتعين الاتصال بل يجوز مع الانفصال نحو: الدرهم أعطيتك، و أعطيتك إياه^(٢). و جواز الوجهين مقيد في غير مسألة "كان" بما إذا لم يكن الأول مرفوعا.

(و في كان و ظن الفصل نص): مما يندرج تحت قوله (فإن تقدم الأخص أجز) ما إذا كان عامل الضمير الثاني عاملا في ضمير قبله أعرف عنه، و ليس مرفوعا، و العامل من باب أعطيت نحو: سلني و سلني إياه، أو من باب ظننت نحو: خلتنني، و خلتنني إياه، أو من باب كنت نحو: كنته، و كنت إياه، فيجوز في الأبواب الثلاثة الوجهان كما هو نص الكلام المتقدم، إلا أن جواز الوجهين في مسألة "كان" لا يتقيد بأن يكون اسمها ضميرا، و نبه هنا على أنه يترجح الفصل في باب كان و ظن، و هذا مذهب سيبويه، و علل بأنه خبر في الأصل، و لو بقي على ما كان عليه لكان الفصل واجبا فيترجح بعد الناسخ. و اعترضه في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز الانفصال في الأول لأنه كان مبتدأ؟ و أجب بأنه وجب اتصاله لقربه من العامل و مباشرته له. و ذهب الرماني و ابن الطراوة و تبعهما ابن مالك إلى أن الأرجح فيهما الوصل، لأنه الأصل، و قد أمكن.

(١) في النسختين «الفصل خص». و في شرح الناطم: «الفصل نص».

- قوله (الفصل نص) رجع في "كان" الفصل، لأن ضميره في الأصل منفصل. و رجع ابن مالك الوصل لشبهه بالمفعول. لكن ينبغي أن يختار الوصل في باب "ظن"، لأن مفعولي مفعول واحد حقيقة، وكونها مبتدأ و خبرا باعتبار الأصل، فيكون مجازا. (ابن القرداغى)

(٢) ففي هذين المثالين جاز الوصل، و الفصل؛ لأن الضميرين المنصويين من رتبة مختلفة (كاف المخاطب، وهاء الغائب) و نحو: أعطيتني، و يجوز: أعطيتني إياه. (شرح ألفية)

و ذهب قوم إلى التفصيل: فرجحوا الفصل في باب ظن، و الوصل في باب كان، و رجحه ابن مالك في التسهيل، و فرق بأن الضمير في "خلتني" قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في "كنته"، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، و المرفوع كجزء الفعل، فكان الفعل مباشر له، و أيضا فإن الوارد عن العرب من الانفصال في باب ظن و الإتصال في باب كان أكثر من خلافهما.

و في المتن نظر من وجهين:

أحدهما: أنه يوهم استواء الوجهين في مسألة "سليته"، و ليس كذلك فإن فيها ثلاثة مذاهب:

١- أرجحية الوصل و هو مذهب ابن مالك. ٢- لزومه و هو مذهب سيبويه. ٣- مرجوحيته و هو رأي الشلوبين.

ثانيهما: أنه يوهم وجوب الفصل في بابي كان و ظن. و كون قوله (نص) اسم تفضيل حذفت همزته أي أنص في تأدية المعنى المراد الذي هو الإخبار من الوصل لأن الفصل هو اللائق بالخبر و الملايم له ليس في اللفظ ما يدل عليه و إن كان هو المراد.

و يجاب عن الثاني بأنه لو حمل على وجوب الفصل لناقض ما قبله فإن قوله (فإن تقدم الأخص أجزه) في قوة الكلية الموجبة القائلة كل ما تقدم فيه الأخص يجوز فيه الوجهان، إذ هذا هو المفهوم من جعله ضابطا، و ذكره كذلك في مقام التعليم، و لا يعترض على هذا بأن الشرطية المصدرة بإن مطلقة، لأن ذلك مقيد بما إذا لم ينبو بها العموم، و تنصب على نيته القرائن^(١)، و قد صرح ابن عرفة في مختصره الفقهي بنظير هذا فالزم تكرار الكفارة بتكرار الدخول في قول من قال: إن دخلت الدار فعلي كفارة يعين إذا نوى معنى كلما، و قوله (و في كان و ظن الفصل نص) على هذا الحمل في قوة الجزئية السالبة القائلة بعض ما يتقدم فيه الأخص لا يجوز فيه الاتصال و هي مناقضة للموجبة المتقدمة .

فإن قلت: نجعله تخصيصا للعموم المتقدم فلا يناقضه و المعنى: كل ما يتقدم فيه الأخص يجوز فيه

الوجهان ما لم يكن في بابي كان و ظن؟

(١) في نسخة (ب) "على تنبيه القرائن".

قلت: الكلام المتقدم نفسه تخصيص للقاعدة المتقدمة و كأنه قال: لا يجيء المنفصل إن أمكن المتصل إلا إذا اجتمع ضميران و تقدم الأخص منهما، و حينئذ فادعاء التخصيص في قوله (و في كان ... الخ) إن أريد به أنه تخصيص لأصل القاعدة المخصصة أيضا بما قبله صار المعنى لا يجيء المنفصل إذا أمكن المتصل إلا إذا تقدم الأخص من ضميرين فإنه يجوز الوجهان إلا في بابي كان و ظن فإنه يتعين الانفصال و هو عين التناقض، لأن مسألة كان و ظن من جملة ما تقدم فيه الأخص؛ و إن أريد أنه تخصيص لتخصيص الأول و المعنى: لا يجيء... الخ إلا إذا تقدم الأخص ما لم يكن تقدمه في البابين منع فيه العطف بالواو، فإن صريحه أنه عطف على التخصيص الأول إن جعل هو أيضا تخصيصا، لا يقال إن الواو تحتل الاستئناف، لأن المجيب يكفيه الاحتمال، و حينئذ فقوله (نص) إما اسم التفضيل كما تقدم، أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي: الفصل منصوص، و خصه بذلك إشارة لأرجحيته عنده.

و يجاب عن الأول بأنه إذا ثبت أن معنى قوله (الفصل نص) ما سبق فهو يفيد أن ما عدا ما حكم له بأرجحية الفصل يترجح فيه الوصل، لأنه الأصل و هو ممكن.

و بالجملة فقوله (أجز) لا يفهم منه الاستواء، بل ترجيح الوصل، بل ربما يستشكل فيه تجويز الفصل حتى يبين وجهه.

و ظاهر قوله (و في كان) أن ذلك لا يختص بلفظ "كان"، بل يجري في أخواتها، إذ المراد: و في باب كان بقرينة قوله (و ظن)، فإنه لا قائل بتخصيص ذلك بلفظ ظن، و بهذا صرح ابن مالك في شرح الكافية، و هو المذكور في الحاجبية. و جزم أبو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع بأن ذلك خاص بكان، و أن الفصل متعين في أخواتها، و أما قولهم "ليسني" و "ليسك" فشاذ، و على الأول فقال ابن مالك يتقيد ذلك في "لا يكون" و "ليس" بأن لا يكونا في الاستثناء، فإن الفصل معهما واجب، كما يجب مع إلا، و قد نصّ على هذا التقيد في الجامع.

[شرط ضمير الغائب]

﴿١٠٧﴾ وَالشَّرْطُ فِي الْغَائِبِ أَنْ يُقَدِّمًا مَرْجِعُهُ أَوْ مَا لِهَذَا اسْتَلْزَمَا ﴿١﴾

أي: شرط جواز الإتيان بضمير الغيبة في الكلام أن يتقدم ما يرجع إليه، أو ما يستلزم ذلك المرجع؛ ووجه ذلك أنه وضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه. واحترز بـ (الغائب) من ضمير المتكلم والمخاطب، فإن المشاهدة تفسرهما، وضمير الغيبة عار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره ليتعرف مدلوله^(٢).

ثم المفسر المتقدم قد يكون متقدما لفظا، وقد يكون متقدما معنى؛ فالتقدم اللفظي: أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا، سواء كان من حيث المعنى أيضا متقدما نحو: "ضرب زيد غلامه"، أو متأخرا نحو ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]. والتقدم المعنوي: أن لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول نحو: "ضرب غلامه زيد"، ومعنى الإبتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو: "في داره زيد"، ومعنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني نحو: "أعطيت درهمه زيدا". وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو: "هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذُرُّسُهُ"، أو منفصل عنه نحو: ﴿اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، وكذا الصفة نحو: ﴿إِذَا زَجَرَ السَّفِيهَ جَرَىٰ إِلَيْهِ﴾^(٣) أي إلى السفیه، وكسياق الكلام المستلزم للمفسر، استلزاما قريبا كقوله تعالى: ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ﴾ [النساء: ١١]، لأن سياق ذكر الميراث دال

(١) قوله (أو ما لهذا استلزم) أي استلزام الكل للجزء، أو بالعكس، أو غيرهما، ولو بمعونة القران، فيدخل فيه التقدم المعنوي نحو: ﴿اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة - ٨)، ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء - ١١]. (ابن القره داغي)

(٢) الضمانر كلها لا تخلو من إيهام وغموض سواء أكانت للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب، فلا بد من شيء يزيل إيهامها، ويفسر غموضها. فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة. وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره، ويوضح المراد منه. ويسمى ذلك الموضح والمفسر: مرجع الضمير. (النحو الوافي)

(٣) الشاهد فيه قوله (إليه) حيث حذف مفسر الضمير أي جرى إلى السفه المفهوم من لفظ السفیه. (محمد الكزني)

على المورث دلالة التزامية، أو بعيدا كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارِثَ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] إذا العشي يدل على تواري الشمس، ونحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] إذ النزول في ليلة القدر مع أنها في شهر رمضان دليل على أن المنزل هو القرآن مع قوله تعالى: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وكذا قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] فإن ذكر الدابة مع ذكر الظهر دال على أن المراد ظهر الأرض، وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

إذا تمهد هذا فالثلاثة الأول من أماكن التقديم المعنوي كاللفظي هو مصدوق قوله (أن يقدم مرجعه)، وما بقي من أماكن المعنوي هو مصدوق قوله (أو ما لهذا استلزما)، والإشارة راجعة للمرجع، إلا أن صدقه على بعض أفراد سياق الكلام المستلزم استلزما بعيدا كآيات المتأخرة غير ظاهر، لعدم ثبوت التقديم للمستلزم، فالشرط إذاً هو تقدم المرجع أو وجود ما يستلزمه ولو لم يثبت له التقديم.

واعلم أن الضمير قد يعود على بعض ما تقدمه نحو ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١] بعد ذكر الأولاد الشامل للذكور والإناث ونحو ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بعد ذكر المطلقات الشامل للمطلقات طلاقا رجعيا وبائنا، وأما إذا تقدمه متعدد يصح رجوعه لكل واحد منه على طريق البديل فهو للأقرب حتما نحو: "جاءني زيد وعمرو فأكرمتهم" أي عمرا، إلا لقرينة تدل على رجوعه للأبعد فيعمل بمقتضاها نحو "جاءني عالم وجاهل فأكرمتهم" فمفسره فيما ذكر بعض ما تقدمه.

وقد يعود على أعم مما تقدمه فيكون ما تقدمه بعض مفسره نحو ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة، وقد يكون ما تقدمه مفسره لفظا لا معنى نحو: "عندي درهم ونصفه" أي نصف درهم آخر، لأن الأول حكم بالعندية عليه، وهذه أيضا داخلة تحت الاستلزام في المتن، أما الأولى فلأن الأولاد بحسب مفهومه يستلزم الأنثى، وكذا المطلقات من حيث وضعه لمفهومه العام يستلزم من طلاقهن رجعي، وأما الثانية فالذهب والفضة مع ذكر يكنزون دال على المراد، وأما الأخيرة فلأن تصور نصف الدرهم يستلزم تصور الدرهم.

وهذا التنبيه مما زاد به هذا النظم على الخلاصة وهو من التنبيهات الأكيدة.

[المواضع التي يجب فيها تأخير المرجع عن الضمير لفظاً ورتبة]

﴿ ١٠٨ ﴾ وفي تنازع ^(١) وَ نِعَمٌ أُخْرَا وَمُبْدَلٍ مِنْهُ الَّذِي قَدْ فَسَّرَا

﴿ ١٠٩ ﴾ وَزُبُّهُ عَبْدًا وَفِي مَا اتَّصَلَا بِفَاعِلٍ مُقَدِّمٍ قَدْ نُقِلَا

اعلم أن الشروط في المسألة أن يتقدم المرجع لفظاً، أو معنى، أو حكماً، كما في ابن الحاجب، وخالفه المصنف، فاعتبر اللفظي والمعنوي، وجعلهما الشرط دون المحكي لبعده، ويؤيده ما رآه تقييدهم تجويزه بأبواب مخصوصة فتكون مستثناة مما أعتبر فيه الشرط.

و حاصل ما ذكره أن مفسر ضمير الغيبة جاء متأخراً عنه في ست مسائل:

الأولى: مسألة التنازع إذا احتاج الأول فيها إلى ضمير مرفوع، فإنه لا يحذف، لأنه عمدة، ولا يؤخر، لأنه قد أمكن إتصاله، فيقدم حينئذ على المفسر كقوله:

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ، إِنْتَنِي لِعَیْرِ جَمِیْلِ مِنْ خَلِیْلِي مُهْمِلٌ ^(٢)

قال الرضي: «و تأخير المفسر في باب التنازع كما هو رأي البصريين، الحق أنه بعيد، لأن مجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى: قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلاً زيد، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن، وأنت في باب التنازع لم تقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير، ولا كان متصلاً بالضمير بل هو منفصل عنه، قال: وما أجازة المبرد والأخفش من نحو: ضرب غلامه زيداً، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصريون، لأن الاتصال بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون» إهـ.

(١) قوله (و في تنازع) أي آخر المرجع عن ضميره فيه إذا عمل الثاني واقتضى الأول مرفوعاً نحو: ضربوني، و أكرمني الزيدون. (ابن القره داغي)

- و نحو: "يحاربون ولا يجبن العرب" فالضمير في: يحاربون (و هو الواو) عائد على متأخر (و هو العرب). (و أصل الكلام: يحارب ولا يجبن العرب): فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة: "العرب" لتكون فاعلاً له وحده، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين. فجعلناه فاعلاً للثاني، وجعلنا ضميره فاعلاً للأول». (النحو الوافي)

(٢) الشاهد فيه قوله (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث أن جفوني ولم أجف تنازعا في (الأخلاء) فاعمل الثاني و أضمر الفاعل في الأول، وتقدم الضمير على مرجعه. وهذا شاهد على جواز الإضمار قبل الذكر. (محمد الكزني)

قلت: في المسألة ثلاثة مذاهب:

مذهب البصريين.

ومذهب الكساني وهو حذف الفاعل، لأنه حذف لدليل واضح، فلا محذور فيه.

ومذهب المبرد على الصحيح في النقل عنه، وهو أن العاملين معا رافعان للفاعل الظاهر، فلا حاجة إلى الإضمار أو يذكر الضمير مؤخرا نحو: قام وقعد أخواك هما.

فمذهب البصريين يلزم عليه الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى.

ومذهب الكساني يلزم عليه حذف الفاعل.

ومذهب المبرد يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد وارتكاب الانفصال مع تأتي الاتصال.

فالمسألة بين هذه المحذورات الثلاثة والأليق حينئذ أن يرتكب أخفها وأسهلها فنقول: حذف الفاعل في غير الأبواب المستثناة لا سبيل إليه، لأنه ركن الكلام وعمدته العظمى، وقد أشار الرضي في باب التنازع إلى أن مذهب الكساني تخلص من ضعيف بأضعف وهاهنا أيضا، وإنما شاع حذف المبتدأ والخبر مع ركنيتهما، لأن أحدهما نفس الآخر مصدوقا، فلم يبق الكلام خلوا منه بالكلية، وساغ حذفهما معا، لأنه لا يلزم بقاء الجزء الأضعف وفقد الأقوى على أنه يسوغ حذف الجملة المركبة من الفعل والفاعل لدليل، وقد تقرر في فن الأصول امتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد بحيث لا يقبله العقل أصلا، وأهل هذه الصناعة التزموا تنزيل العوامل منزلة المؤثرات الحقيقية، فلا يقبل حينئذ اجتماعهما على مؤثر واحد، والاتيان بالضمير متأخرا اتیان بما تقدم العلم به، وعرفه معرفة تامة، فهو من ارتكاب الحشو المستغني عنه، فأنك إذا سمعت "قام وقعد أخواك" لم تشك في أن الفاعل بقام في المعنى الاخوان، فلا تكون للضمير بعد فائدة، بخلاف ما إذا قدم مع أن العامل لطلبه للضمير وتوجهه إليه مع خلوه عما يحول بينهما^(١) قابل لأن يتصل به، فقول المبرد أيضا في غاية الضعف والبعد، وغاية ما في الإضمار قبل الذكر تأخير المفسر عن محله مع أنه لقربه واشتمال الكلام عليه في حكم التقدم، وهو معنى كون التقدم حكما، فالإبهام مرتفع بنفس حصوله، فلا محذور، ونظير هذا أن يقال إن الحكم

(١) في نسخة (ب) «عما يجوز بينهما».

المتقدم على التصور إذا عقب بالتصور لم يعترض عليه، لأنه كلام واحد يفهم منه المحكوم عليه و الحكم، فليس فيه في الحقيقة الحكم على المجهول. ولا نسلم أن مجوز تأخير المفسر منحصر فيما ذكره الرضي، بل نقول تارة يرتكب الإبهام في الضمير ويكون القصد متوجها بالذات إلى ذلك ليحصل التخفيف، وتارة يرتكب ويقصد غرضاً ليتوصل به إلى التخلص من محذور كما في التنازع، فافهم.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم و بنس^(١) نحو: نَعَمْ امْرَأَةٌ هَرِمَتْ، و نحو: ﴿يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

الثالثة: أن يدل منه المفسر^(٢) نحو: اللهم صل عليه الرؤف الرحيم.

الرابعة: أن يكون مجروراً برب^(٣) نحو: (وَرَبُّهُ عَطِبًا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبِهِ ...).

جاء بالضمير في هذه المواضع مبهما قصداً للتخفيف والتعظيم، لأنه بذكره أولاً مبهما تشوقت نفس السامع إلى العثور على المراد منه، فإذا جاء تفسيره كان أوقع في النفس، وأيضاً يكون المفسر مذكوراً مرتين بالاجمال أولاً والتفصيل ثانياً فيكون أكد.

(١) نحو: نعم رجلاً زيداً، وهذا إنما يتم إذا لم يجعل المخصوص مبتدأ وما قبله خبره. (ابن القره داغي)

- فنعم فعل ماضٍ، فاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود على "رجلاً". (النحو الوافي)

(٢) هذا معنى قوله (و مبدلٍ منه الذي قد فسّر). جاء في النحو الوافي: أي «الضمير الذي يدل منه اسم ظاهر ليفسره؛ مثل: سأكرمه ... السَّبَّاقُ، فكلمة: "السَّبَّاق" بدل من الهاء، وجاءت بعدها لتفسرها». إهـ

- قوله (قد فسر) أي ببذله الظاهر كضربته زيداً. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى هذا بقوله: (وربّه عبداً). قوله (وربه عبداً) أشار بالمثال إلى أن مجرور "رب" في حكم ضمير "نعم" حيث يجب كون مفسره تمييزاً، و كونه مفرداً. ولو قال: (و ربه هنداً) إشارة إلى أنه يجب تذكير ضميرها مطلقاً بخلاف نعم حيث يقال: نعمت امرأةً هنداً، لكان أولى. (ابن القره داغي)

الخامسة: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم و معاده مفعول مؤخر ^(١) نحو: "زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ".

و تقديم الضمير فيما قبل هذه المسألة واجب، و فيها جائز عند أبي عبد الله الطوال من الكوفيين و الأخفش و ابن جني و ابن مالك و المبرد و ابن مالك لوروده في النظم كثيراً نحو:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً أَذَى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ

و لمجيء نظيره في النثر كما في التنازع.

و أجيب بأن أكثر ما جاء من ذلك في النظم مؤول كالبيت المتقدم، فإن الضمير فيه يصح جعله لمصدر عصى، و ما سبق من التوجيه في التنازع مفقود هنا.

و الجمهور على منع ذلك في النثر و اختصاصه بالشعر لأنه محل ضرورة.

و الجواز عند القائل به مشروط بأن يشارك معاد الضمير ما اتصل به في عامله، بخلاف نحو "ضرب غلامها جازَ هند" فلا يجوز اجماعاً، لأن هندا لم تشارك الغلام في العامل، و ذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به، لأن الفعل المتعدي بمجرد امتناع الكلام به يدل على فاعل و مفعول، فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به فيتأكد المنع.

قوله (الذي قد فسرا) نائب الفاعل اسم المفعول، و (فسر) مبني للفاعل، و لا يجوز أن يكون نائب فاعل (أخرا) لأنه لا وجه للإظهار مع تقدم مرجع الضمير، و لا متنازعا فيه بين (أخرا) و (مبدل) على إعمال الأول لمثل ذلك، و لا على إعمال الثاني لأن ضمير الماهل لا يعود على ما قبل المتنازع فيه، و (في) بمعنى مع لأجل المعطوف الثاني، و المعنى: و مع تنازع و نعم و مبدل منه المفسر آخر المرجع.

و خص المسألة الأخيرة بقوله (نقلا) إشارة إلى أنها تقليدية مقصورة على السماع.

(١) هذا معنى قوله: (و فِي مَا اتَّصَلَ بِفَاعِلٍ مُّقَدِّمٍ قَدْ نُقِلَ).

- قوله (قد نقلا) هذا مشعر بجواز تأخير المرجع هنا سواء كان المرجع نفس المفعول نحو: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنِّ حَاتِمٍ) جنانا، و رضوانا، و حورا وقد فعل أو ما أضيف إليه المفعول نحو: ضرب أبوها غلامَ هند، لكن الرجاء في الأول الجواز، خلافاً لمن أول البيت بأن ضمير (ربه) للجزاء، وفي الثاني الامتناع، والفرق بينهما: أن وحدة عامل ملابس الضمير و مرجعه في الأول جعلته كأنه متقدم رتبة بخلاف الثاني. (ابن القره داغي)

[١١٠] ﴿ وَ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ ^(١) حَتْمًا يُفْرَدُ ^(٢) وَ الطَّبَقُ فِي التَّأْنِيثِ قَالُوا أَجُودُ ﴾

المسألة السادسة مما يعود فيه الضمير على متأخر لفظا ورتبة: ضمير الشأن ^(٣).

فقوله (و في ضمير الشأن) عطف على قوله (و في تنازع و نعم أخرا) أي: و آخر المفسر أيضا مع ضمير الشأن. وإنما وجب تقديمه و تأخير مفسره لقصد التفخيم و التعظيم على نحو ما مر في غير هذه المسألة، و لهذا اشترط في الجملة المفسرة أن يكون مضمونها شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال مثلا: هو الذباب يطير.

[حكم ضمير الشأن من حيث الإفراد] ^(٤)

و قوله (يفرد حتما) استئناف، بيّن به حكما من أحكام ضمير الشأن، و هو أنه يجب إفراده، لأن مدلوله مضمون الجملة المفسرة له، و مضمون الجملة شيء مفرد هو نسبة الحكم للمحكوم عليه، و ذلك لا

(١) قوله (الشأن) لم يذكر القصة، لاتحادهما حقيقة، أو المراد بالشأن ما يعمّها هذا. و ههنا موضع سابع تركه، و هو: ما كان غير ضمير الشأن مخبرا عنه بخبر يفسره كقوله تعالى: {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} فإنه يمكن إرجاع الضمير إلى معلوم من السياق لا إلى (الحياة الدنيا)، فلا يكون مما أخر مرجعه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (حتما) مفعول لقوله (يفرد) و وجوب تأخير مرجعه مستفاد من قوله الآتي: (بجملة) الخ يعني أنه يلزم أن يفرد، فلا يثنى، و لا يجمع و إن فسر بحديثين، أو أحاديث، لأنه عبارة عن مضمون تاليه. قال في "المغني": «و يذكر باعتبار الشأن و يؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة و تأنيثه حينئذ أولى»، و إلى هذا أشار بقوله (و

الطبق في التأنيث). (ابن القره داغي)

(٣) سيأتي معنى الضمير الشأن و أحكامه.

(٤) جاء في التطبيق النحوي: الضمان نوعان: ضمان شخصي، ضمان غير شخصي وهو - أي ضمير الشأن - ضمير غير شخصي؛ أي لا يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وإنما يدل على معنى الشأن أو الأمر أو القصة و يقع في صدر الجملة، «إهـ. + جاء في معاني النحو «من عادة العرب أنهم قد يقدمون على الجملة ضميرا تفسره الجملة بعده، يسمى ضمير الشأن، و ذلك في مواضع التفخيم و التعظيم يقولون: هو زيد منطلق: و معنى هو: زيد منطلق أي معنى الضمير هو معنى الجملة فيكون المعنى هكذا: الشأن زيد منطلق، أو الأمر زيد منطلق. و يعني بالأمر ما بعده. فهناك فرق في المعنى بين قولنا: زيد منطلق، و زيد هو منطلق، و هو زيد منطلق. فالجملة الأولى إخبار أولى، و الثانية فيها معنى التخصيص، و ليس في الثالثة معنى التخصيص، وإنما فيها معنى التفخيم و التعظيم. إهـ

ثنية فيه، ولا جمع. بهذا وجه المصنف في الشرح. وفيه أنه قد يفسر بمضمونه^(١) أو مضافين لجملتين أو جمل ومع ذلك يفرد.

قال في المغني: «الخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فُسر بحديثين أو أحاديث». فالصواب توجيه ذلك بأنه عندهم للشأن والقصة، غاية الأمر أن ذلك قد يكون ذا نوعين أو أنواع والجنس مفرد وإن تعدد ما تحته.

[حكم ضمير الشأن من حيث المطابقة]

و قوله (و الطبق في التأنيث) الخ معناه أنه إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث فإنه يختار كون الضمير مؤنثا ويكون عائدا على القصة، فاختيار التأنيث لقصد المطابقة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله:

عَلَى أَنِّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ، وَإِنَّمَا تُؤَكَّلُ بِالْأَدْنَى، وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

و هذا مشروط بأن لا يكون المؤنث في الجملة فضلة، ولا كالفضلة، فلا يختار التأنيث في "إنها بنيت غرفة"، ولا في "إنها كان القرآن معجزة"، لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات، وذلك لأن الضمير المقصود الأهم، فلا تراعي مطابقتها للفضلات.

و مفهوم قوله (في التأنيث) أنه إن لم يكن في الجملة مؤنث لم يختار تأنيثه. قال الرضي: و تأنيث هذا الضمير وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياساً لأنه باعتبار القصة لكنه لم يسمع.

تنبيه: هذا الضمير لا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، قال الرضي: كل ذلك لئلا يزول الإبهام المقصود. قال في المغني: ولا يعطف عليه. قال أشموني: أما البيان فلئلا يزول الإبهام، وأما النسق فلأن الجملة المخبر بها عنه لا تحتاج لرباط لأنها نفسها، فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار بالجملة، ولزم خلو خبر المعطوف عليه من الرباط وهو ممنوع. انتهى.

قلت: هذا إنما يبين امتناع عطف غيره عليه لا عطف مثله، فيوجه بما مر في لزوم إفراده، فافهم.

(١) في نسخة (أ) «بمضمون».

[حكم ضمير الشأن من حيث الإظهار والاستتار]

[١١١] ﴿يُرَى^(١) اسْمُ مَا وَإِنَّ ظَنَّ مَبْتَدَأَ وَهُوَ بِبَابِي كَانَ كَادَ مَا بَدَأَ﴾

أي: يوجد ضمير الشأن في كلامهم:

١- اسم ما الحجازية كقوله:

وَمَا هُوَ مِنْ يَأْسُو الْكُلُومِ وَيَتَّقَى بِهِ نَانِبَاتُ الذَّهْرِ كَالْدَانِمِ الْبُخْلِ

٢- و اسم إن كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وكذا أخواتها، ويجوز

حذفه معها كحديث: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ» [مسلم: ٢١٠٩]، وقوله:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعَشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ

٢- و مفعول ظن كقوله: (عَلَّمْتُهُ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ...) وفي تعبيره عنه بالاسم تجوز.

٣- و مبتدأ نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٢].

و حكمه في بابي كان و كاد أن يكون مستكنًا فيهما، و هو معنى قوله (... ما بدا)^(٣) أي: ما برز نحو

﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧] في قِرَاءَةِ (يزيغ) بالتحية، و أما في قراءة التاء

الفوقية فيصح أن يكون اسم {كاد} {قلوب}، و {تزيغ} خبرها، و قوله:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَ آخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(١) قوله: (يرى) أي يبرز ضمير الشأن في هذه المواضع الأربعة. و إطلاق الاسم على مفعول

ظن تغليب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و هو ببابي كان كاد) يعني: أن ضمير الشأن لا يظهر فيهما بل يستتر نحو: كان زيد قائمًا، و كاد يخرج

زيد. بقي أنه يمتنع حذفه إلا منصوبًا، فيجوز على ضعف إلا مع (أن) المفتوحة إذا خفت، فحذفه فيه لازم نحو قوله

تعالى: {وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [يونس: ١٠]. و إن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة

أوجه، ثلاثة ذكرها المصنف. و رابعها: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، و لا يعطف عليه، و لا يبدل منه. و خامسها: أنه لا

يعمل فيه إلا الإبتداء، أو ناسخه. و يمكن أن يكون قوله (يرى اسم) الخ إشارةً إلى هذا. (ابن القره داغي)

[شروط مُفسِّر ضمير الشأن]

[١١٢] ﴿ بِجُمْلَةٍ مُخْبِرَةٍ يُفَسِّرُ مُصَرِّحٌ بِكُلِّهَا ، مُؤَخَّرٌ ﴾

١- يريد أن هذا الضمير لا يفسَّر إلا بالجملة ^(١) ، ولا يفسر بالمفرد، خلافا للفراء، فإنه أجاز تفسيره بمفرد مؤول بالجملة، وأجاز الكوفيون: "كان قائما زيد و الزيدان و الزيدون" على أن (قائما) خبر الضمير و ما بعده مرتفع به.

و كذا يجيزون: "ظننته قائما زيد و الزيدان و الزيدون"، و كذا "ليس بقائم أخواك" على أن يكون خبرا مقدما و اسم ليس أخواك أو ضمير الشأن.

و أجاز السيرافي "ما هو بذهاب أخواك" لأن الصفة مع فاعلها في نحو "ما ضارب الزيدان" جملة. قال الرضي: وفيه نظر لأن ذلك مشروط بالاعتماد على حرف الاستفهام أو النفي لا على المبتدأ عند البصريين، و بعض الكوفيين لا يجوز ليس بذهابين أخواك، و ما هو بذهاب زيد، على أن في ليس ضمير الشأن، قال: لأن الشأن تفسيره جملة، و لا يكون في ابتداء الجمل الباء، قال: و أما قوله تعالى: ﴿ وَ مَا هُوَ بِمُرْخِزِجِهِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [٩٦ - البقرة] فيجوز أن يكون (هو) ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل: (لو يعمر) و (ان يعمر) بدل من (هو) أو يكون (هو) راجعا الى (احدهم) و (ان يعمر) فاعل (بمزرخه) نحو ما زيد بنافع فضله.

و في المغني: أجاز الكوفيون إنه قام، و إنه ضرب، على حذف المرفوع و التفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، قال: و فيه فسادان: التفسير بالمفرد، و حذف مرفوع الفعل.

٢- و تحرز بقوله (مخبرة) بصيغة اسم الفاعل أي: متضمنة الإخبار، أو اسم المفعول على

الحذف و الإيصال أي: مخبر بها من الطليية و الإنشائية، فلا يفسر بهما ضمير الشأن، لأن التفسير بيان و هما لا يصلحان له، لعدم ثبوت مدلولهما قبل التلفظ و أطلق في الجملة.

قال الرضي: و إذا لم يدخل عليه نواسخ الإبتداء فلا بد أن يكون مفسره جملة اسمية، و إذا دخلته جاز كونها فعلية أيضا كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [الحج: ٤٦] و تقول ما هو قام زيد.

(١) هذا معنى قوله (بجملة مخبرة يفسر) نحو: هو الأمير راکب.

و اعلم: أن هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلاً: "هو الأمير مقبل" كأنه سمع ضوضاء و جلبة، فاستفهم الأمر فسأل: ما الشأن و القصة؟ فقلت له: "هو الأمير مقبل" أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنه معين للمسؤول عنه، و مبين له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدئات، لكن سميت تفسيراً لما تقدم. قاله الرضي، و عليه يفهم قول المصنف: يفسر.

و قد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا بالمفرد، تقول: هو الدهر، حتى لا تبقى على صروفه باقية أي ارتقى أمر الدهر في الإصابة و الإحاطة حتى ... الخ.

٣- قوله (مصرح بكلها) ^(١) يعني أنه لا يجوز حذف شيء منها لأنها جيء بها للتفسير و البيان و تفخيم مدلولها أيضاً.

٤- قوله (مؤخر) -أي كلها- أي: لا يجوز تقديم شيء من أجزائها على الضمير، و بهذا لا يتكرر مع موضوع المسألة فافهم على أن موضوع المسألة لا يقتضي وجوب التأخير الذي يفيد ما هنا.

و هذا من التنبيهات الحسنة التي زاد بها هذا النظم على الخلاصة.
و قد فهم منه أن هذا الضمير مخالف للقياس من أربعة أوجه: عوده على ما بعده لزوماً. و كونه لا يفسر إلا بجملة. و كونه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه. و ملازمته للإفراد.
و قد مرّ أنه يخالف القياس من وجه خامس و هو أنه لا يتبع بتابع.

(١) قوله (مصرح بكلها) أي: كل جزء منها، فيلزم عدم الحذف مطلقاً لا كلياً و لا جزأً. (ابن القره داغي)

[ضمير الفصل]

﴿١١٣﴾ ثُمَّ ضَمِيرُ الْفَضْلِ رَفَعَ مُنْفَصِلٌ مُطَابِقٌ مَعْرِفَةٌ قَبْلُ وَصِلٌ ﴿١﴾

﴿١١٤﴾ مُبْتَدَأٌ أَوْ كَانَهُ ثُمَّ تَلَا مَعْرِفَةٌ أَوْ مَا لِأَلْ قَدْ حَظَلَا ^(١) ﴿١﴾

هذا أيضا مما زاد به على الخلاصة، و المعنى: أن من جملة الضمان التي تتأكد معرفة أحكامها الضمير المسمى "فصلا" عند البصريين، لأنه يفصل بين الخبر و التابع، أي: بتوسطه بين المبتدأ و ما بعده يعلم أن ما بعده خبر لا تابع ^(٢).

[فوائده]

و الكوفيون يسمونه عمادا، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، أعني خبرية ما بعده، و هذه إحدى فوائده.

و الثانية: التأكيد، و لذلك لا يجامع التوكيد، فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل".

و الثالثة: الحصر، و لهذا قال في الكشف في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فائدة الضمير الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة، و التوكيد، و إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

(١) يشترط في ضمير الفصل ستة شروط: اثنان فيه مباشرة. و اثنان في الاسم الذي قبله، و اثنان في الاسم الذي بعده، ذكر الناظم شروطه فقال:

- أ- (رفع منفصل) أي: أن يكون ضمير الفصل أحد ضمانات الرفع المنفصلة.
- ب- (مطابق) أي: أن يكون مطابقاً للاسم السابق في المعنى، و في الأفراد، و فرعيه. و في التذكير، و فرعه.
- ت- (معرفة قبل وصل) أي: أن يكون ما قبله معرفة.
- ث- (مبتدأ أو كانه) أي: أن يكون ما قبله مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ؛ كاسم "كان" وأخواتها.
- ج- أن يكون خبراً لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ - كالأمثلة السالفة.
- ح- (ثم تلا معرفة أو ما لأل قد حظلا) جاء في النحو الوافي: [أي]: و يشترط في الاسم الذي بعده: أن يكون معرفة، أو ما يقاربها في التعريف "وهو: أفعال التفضيل المجرد من أل والإضافة، وبعده: من" فلا بد أن يتوسط بين معرفتين، أو بين معرفة وما يقاربها. فلا يصح كان رجل هو سباقاً؛ لعدم وجوده المعرفتين معاً. ولا كان رجل هو السباق؛ لعدم وجود المعرفة السابقة؛ ولا كان محمد هو سباقاً؛ لعدم وجود المعرفة الثانية، أو ما يقاربها. إهـ

(٢) فإذا قلت: زيدٌ القائم، اُحْتَمِلَ أن يكون (القائم) صفة لزيد على اعتبار أن الخبر سيأتي ذكره، و اُحْتَمِلَ أن يكون (القائم) خبراً لزيد، فلما أتى بضمير الفصل نحو: زيدٌ هو القائم، تعيّن أن يكون (القائم) خبراً عن زيد. (شرح ألفية)

[شروط ضمير الفصل]

- ١- قوله: (رفع) معناه: أن صيغته صيغة المرفوع لا أنه في محل رفع بقرينة قوله الآتي: ولا محل.
٢- قوله: (مطابق) أي لما قبله في الإفراد وفعليه، والتذكير وفرعه، والمتكلم والخطاب والغيبة نحو: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، و﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾ [القصص: ١٦]، وإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ.

و ربما وقع بلفظ الغيبة بعد فعل حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله:

و كَانِي بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصْبَحْتُ هُوَ الْمُصَابِحَا

- ٣- قوله: (معرفة)^(١) بالنصب مفعول (مطابق) أي: يشترط فيما قبله أن يكون معرفة لأن

الفصل يفيد التأكيد، كما تقدم، والنكرة لا تؤكد، إلا أنه ليس تأكيدا حقيقة، لأنه يجيء بعد الظاهر والمضمر، والضمير لا يؤكد به الظاهر، ولأنه تدخل عليه اللام نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، ولا يقال "إن زيدا لنفسه قائم". وحق هذه المعرفة أن لا تكون ضميرا، وإلا أمن التباس الخبر بالصفة، لأن الضمير لا يوصف، وليس ذلك شرطا، كما يأتي، فلذا أطلق المصنف. قوله (قبل) أشار به إلى أنه لابد من تقدم المعرفة المذكورة عليه، خلافا للفراء في تجويز وقوعه أوّل الكلام. قوله (وُصِلَ) إن قريء ماضيا مبنيا للمفعول حذف متعلقه أي وصل بها، أي بالمعرفة، اقتضى أنه لا يجوز الفصل بينهما، وأنه لا يقال "زيد القائم هو العالم"، أو "زيد أخوك هو الفاضل"^(٢) ونحوه. وكذا إن قريء بصيغة الأمر على أن المعنى: وصل مبتدأ به.

و المصنف نظم قول التسهيل «ويقع بصيغة المرفوع المنفصل مطابقا لمعرفة قبل ثابت الإبتداء أو منسوخه ذي خبر بعد معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه». انتهى. بقطع قبل و بعد عن الإضافة و جر ما بعدهما على الصفة لمعرفة و خبر. وليس في عبارة التسهيل التي نظمها كما ترى هذه اللفظة.

(١) قوله (معرفة) يعني يلزم أن يقع بعد معرفة مبتدأ في الحال أو في الأصل بأن دخلته إحدى النواسخ مطابقا لها نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وإِنِّي أَنَا الْقَائِمُ. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (أ) «أو زيد الفاضل هو أخوك».

٤- قوله (مبتدأ) نعت لـ (معرفة)، و المعطوف بـ (أو) موصول حذف، و بقيت صلته، أي أو ما كانه، و اسم (كان) عائد على الموصول المحذوف، و خبرها على المبتدأ أي: أو ما كان مبتدأ في الأصل ثم نسخت ابتدائيته بدخول ناسخ عليه، و هو معنى قول التسهيل "أو منسوخه".

و كان مقتضى القياس فيه أن لا يدخل إلا بعد المبتدأ أو بعد ما دخل عليه فعل القلب، كما تقدم في كلام الرضي، لأن الغرض من الإتيان به تمييز الخبر من النعت، و إنما يحصل التباسه به في الموضعين، لكنهم اتسعوا فيه فادخل حيث لا التباس نحو: "كان زيد هو القائم"، فإنه لا لبس لمخالفة الإعرابين، و كذا كان القياس أن لا يدخل إلا بعد مبتدأ يلتبس خبره بالوصف لا بعد كل مبتدأ، ثم اتسعوا فيه فادخلوه حيث لا لبس نحو: "الدين هو النصيحة" و هذا هو الصواب فإنه ليس في الثاني معنى الوصفية، و كذا مع كون الجزء الأول ضميرا نحو "أنت هو الفاضل" فإنه لا لبس، لأن الضمير لا يوصف، و أشار في المغني إلى أنه لا توسع هنا و أنه فيه دافع اللبس باعتبار رعاية مطلق التابع فقال «و ذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [مائدة - ١١٧] و الضمان لا توصف». انتهى. و فيه نظر، لأنك إن اخترت أنواع التوابع لم تتعقل إمكان جريان شيء منها فيما ذكر: أما البيان فلا أنه كالنعت في التخصيص والتوضيح، فلا يتبع الضمير. و أما التوكيد فواضح أن ما في المسألة ليس شيء من قسميه. و أما البدل فواضح أن ما في الأمثلة لا يصلح أن يكون بعضا، و لا احتمالا، و لا كلا، لعدم إفادة الإحاطة و الشمول. و أما النسق فواضح. و ليس بحثنا في أولوية ذكر التابع بدل النعت، لصحة أن تقول "زيد هو أخوك، أو صديقك" أو "أبو حفص هو عمر" فيكون دافعا لالتباس الخبر بالبدل و البيان بل في جعله دافعا للبس فيما ذكر، و أنه لا توسع. فافهم.

٥- و مفعول (تلا) ضمير محذوف يعود على (ضمير الفصل)، و الفاعل قوله (معرفة)، و إنما اشترط

التعريف فيما بعده كما قبله لأن تعريف الجزئين من طرف الحصر فيؤكد الضمير ذلك الحصر.

و ذكر الرضي: أنه يشترط في الخبر أن يكون معرفا بأل أو بالإضافة. قال: و جوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد، و يجوز دخوله قبل أفعال التفضيل نحو: زيد هو أفضل منك، لأنه مشابه للمعرفة في امتناع دخول أل عليه فلو كانت النكرة قابلة لأل امتنعت المسألة نحو: كان زيد هو منطلقا.

و أجاز المازني: وقوعه قبل المضارع، لمشابهته للاسم، و امتناع دخول أل عليه نحو: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠]، و لا يجوز قبل الماضي، لأنه لا يشابه الاسم، فلا يقال "زيد هو قام".
قال الرضي: «و ما استدل به ليس بقاطع لجواز أن يكون مبتدأ و يبرز خبره و ما منعه من التركيب المتقدم باطل لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣]». انتهى. و فيه أن مراد المازني امتناع ما ذكر على أن يكون الضمير للفصل، نعم اعتراض استدلاله بين، و لا تدخل صورة المضارع في المتن، لأن معنى قوله (أو ما لأل قد حظلا) أو نكرة، بقرينة المقابلة. و اللام في (لأل) بمعنى من.

[المواضع التي يتعين فيها ضمير الفصل]

- [١١٥] ﴿وَعَيْنِ الْفَضْلِ إِذَا نَصَبَ يَلِي﴾^(١) تَالِي مُظْهَرٍ أَوْ أَنْ يَتَّصِلَ ﴿
[١١٦] ﴿بِلَامٍ فَرَّقٍ
.....

هذا نظم لقول التسهيل: و إنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب، و قرن باللام، أو ولي ظاهرا.

و المعنى: أنه إنما يتعين كون الضمير المذكور ضمير فصل في صورتين:

إحدهما: أن يليه منصوب، و يلي هو ظاهرا منصوبا نحو: "ظننت زيدا هو القائم"، إذ لا تمكن إبتدائيته لنصب ما بعده، و لا كونه تأكيدا، لأن المضمرة لا يؤكد الظاهر.

و هذا أحسن من قول بعضهم: تتعين الفصلية في باب ظننت و أعلمت و كان و أخواتهن بشرط اللام أو تقدم الظاهر، لأنه يخرج عنه نحو "ظننت زيدا هو المعطي دينارا"، فإنه لا تتعين فيه الفصلية.

فقوله (نَصَب) مصدر بمعنى اسم المفعول مرفوع بمحذوف يفسره (يلي)، و المفعول ضمير مقدر

عائد على ضمير الفصل، و (تالي) حال منه.

تحرز بقوله (إذا نصب يلي) من نحو "زيد هو الفاضل" فإنه تمكن فيه الإبتدائية، و بقوله (تالي مظهر) من نحو "كنت أنت الفاضل" فإنه تمكن فيه التبعية.

(١) قوله (نصب يلي) أي: بعد ضمير الفصل حال كون الضمير تاليا لمظهر منصوب تعيين الحكم بكون الضمير للفصل، لأن نصب ما بعده مانع من كونه مبتدأ، و كون ما قبله ظاهرا مانع عن التأكيد، و نصبه مانع عن البدلية. و من هذا يعلم أن في كلامه احتباكا. (ابن القره داغي)

و الصورة الثانية: أن يليه منصوب، و يقترن بلام الفرق نحو: "إن كان زيد لهو الفاضل" تمتنع فيه الابتدائية لنصب ما بعده، و التبعية لدخول اللام عليه، و سواء هنا ولي مظهرا، كما تقدم، أو مضمرا نحو: "إن كنت لأنت الفاضل" الوجه واحد.

فقوله (و أن يتصل بلام فرق) مقابل قوله (تالي مظهرا) لا قوله (إذا نصب يلي).
و قد قال الدماميني في عبارة التسهيل المنقدمة: «قوله "ولي ظاهرا" معطوف على قوله "قرن بلام" لا على قوله "وليه منصوب" لأن تعيينه للفصلية مشروط بأن يليه منصوب و يضاف إلى هذا الشرط أحد أمرين: أن يقترن باللام، أو يلي ظاهرا، لكن المصنف أدخل بتقييد الظاهر بكونه منصوبا». انتهى . و مثله يقال في عبارة المتن.

فتحرز بقوله (إذا نصب يلي) في هذه الصورة الثانية مما إذا وليه مرفوع لصحة ابتدائيته. و تَحَرَّزَ بقوله (أو أن يتصل) مما إذا لم يتصل بها نحو: "و إن كان زيد هو الفاضل" لصحة البدلية. ف (أن) مصدرية، و كسر آخر الفعل للقافية، و المصدر المنسبك مؤول باسم الفاعل اي تالي مظهر أو متصلا بلام الفرق.

[أحوال ضمير الفصل]

﴿ ١١٦ ﴾ وَ وُجُوباً أُخْرَا ^(١) وَلَا مَحَلَّ ^(٢) ﴾

(و وجوبا أخرا) أشار المصنف إلى شرحه بقوله في الشرح «و لا يجوز وقوع هذا الضمير في أول الكلام» إهد و فيه نظر، فإن هذا تقدم أنه مستفاد من قوله (معرفة قبل)، فالصواب أن يشرح بما أشار له في التسهيل بقوله: و لا يتقدم مع الخبر المقدم، خلافا للكسائي، فإنه أجاز "هو القائم كان زيد" و "هو القائم ظننت زيدا" و شبهه. قال ابن مالك: لا يجوز ذلك، لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعا و لا توهم مع تقديمه ضرورة أن التابع لا يتقدم على المتبوع فتكون فائدته إذ ذاك منتفية فتمتنع المسألة .

(١) قوله (أخرا) اي عن المبتدأ ليكون مميّزا للخبر عن النعت، و لا محلّ له من الإعراب، لأنه لإفادته معنى في غيره حرف، لكنه في قالب الضمير كحروف الخطاب. (ابن القره داغي)

(٢) إنه في الحقيقة ليس ضميرا بالرغم من دلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية؛ لا يعمل شيئا؛ فهو مثل "كاف" الخطاب في أسماء الإشارة. (النحو الوافي)

قال الدماميني: «و فيه نظر، للزوم امتناع الاتيان به حيث انتفت تلك الفائدة و اللازم باطل بدليل (كان زيد هو القائم) بالنصب، و نحوه» إهـ. قلت: قد تقدم أنه كان مقتضي القياس أن لا يدخل هناك، لكنهم توسعوا فيه، و إذا كان كذلك فهذا لم يثبت عندهم، فيمتنع، و لا يدخل في المنع نحو "زيدا هو القائم ظننت"، لأنه لم يتقدم مع الخبر وحده.

قال ابن قاسم: فلو تقدم الأول و تأخر الثاني نحو "زيدا ظننت هو القائم" ففي جواز ذلك نظر. (و لا محل) أي: لا موضع له من الإعراب، و نفي المحلية يصدق بالاسمية و الحرفية، و قد اختلف في ذلك.

قال في المغني: زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم أنه حرف فلا إشكال. و قال الخليل: إنه اسم و نظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء و آل الموصولة يعني فيمن يراها غير معمولة لشيء.

و قال الرضي: الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له بمنزلة (ما) إذا كانت ملغاة، و لهذا قال الخليل: و الله إنه لعظيم تصيرهم إياه لغوا لأن إلغاء الاسم ليس بسبق كإلغاء الحرف.

و قال بعض البصريين: إنه حرف استنكار لخلو الاسم عن الإعراب لفظاً و محلاً و لطريان معنى الحرفية عليه، و ذلك لأن الغرض المهم من الاتيان به دفع التباس الخبر بالوصف، و هذا هو معنى الحرف، اعني إفادة المعنى في غيره، فانخلع عنه بذلك لباس الاسمية، و من ثم لزم صيغة معينة، اعني صيغة الضمير المرفوع، و إن تغير ما بعده من الرفع إلى النصب، لأن الحروف عديمة التصرف، لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، و هو مطابقتها لما قبله، لعدم عرافته في الحرفية، و مثله في ذلك كاف الخطاب.

فإن قلت: لنا أسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كأسماء الاستفهام و الشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل كذلك. قلت: بينهما فرق، و ذلك أن أسماء الاستفهام و الشرط معنى الحرف مدلولها ضمناً لا مطابقة، و لم توضع لمجرد الاستفهام و الشرط، بل لمعنى الاسمية، ثم حذفت حروف الشرط و الاستفهام قبلها، لكثرة الاستعمال، و ضمنت معانيها، بخلاف الفصل، و كاف الخطاب، فإن معنى الحرفية مدلول لهما مطابقة، و لم يؤت بهما إلا له .

و ذهب الكوفيون إلى أن له محلا من الإعراب، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، ويرده أنه لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الإعراب. و قال الفراء: بحسب ما قبله، ويجعله توكيدا، ويرده أن المضمير لا يؤكد به المظهر، و نحن نقول "إن زيدا هو المنطلق"، ويرده، أيضا، أن اللام الداخلة في خبر إن لا تدخل في تأكيد الاسم، لا يقال "إن زيدا لنفسه كريم" و هذا الضمير تدخل عليه اللام.

[من فوائد ضمير الفصل]

[١١٦] ﴿..... وَ لِحَضَرِ ذَا يُرَى﴾

تقدم أن فوائده ثلاثة، من جملتها الدلالة على الحصر^(١). و اعلم أن المعرفة السابقة عليه إذا كانت مصدرة بلام الجنس كانت مقصورة على الخبر كما إذا قيل: «الدين هو النصيحة»، و «الكرم هو التقوى» فإن المعنى: لا دين إلا النصيحة، و: لا كرم إلا التقوى. و إن لم تكن مصدرة بها فالخبر هو المقصور عليها، سواء كان الخبر مقترنا بلام الجنس نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩] أي: لا عزيز إلا أنت، أو العهد نحو: (رأيت كريما)، و (إنك أنت الكريم الذي) أي أنت ذلك الكريم لا غيرك، و كذا إذا كان الخبر موصولا نحو: إنك أنت القائم، وإنك أنت الذي قال كذا.

تنبيه من فوائد هذا الضمير -التي لم يتعرض لها النحويون لأنها ليست من وظيفتهم- الربط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله ذلك، أي إفادة النسبة التامة التي بها يصير اللفظ كلاما، فهو ثالث أجزاء القضية، و القائم مقام (هست) في الفارسية، و (نست) في اليونانية، و من ثم سماه بعض المحققين من المناطق رابطة، إلا أن العرب كثيرا ما يحذفونه، و يستغنون عنه برابطة الإعراب، و على هذا فمعانيه أربعة، و هذا الرابع لازم لكل قضية حملية إلا أنه قد يقوم في إفادته إياه الإعراب، و من هنا صح أن يميز الخبر عن الصفة، لأنه عنوان للنسبة التامة، فالتمييز المذكور المعدود في معانيه لازم لهذا المعنى، و بهذا يتبين لك أن التحقيق فيه أنه لا محل له من الإعراب، لأنه لو كان تابعا للموضوع لكان من تمامه، و لو كان مبتدأ ما بعده خبره لكان جزءا من المحمول، و الرابطة لا تكون جزءا من أحدهما، بل هي جزء ثالث خارج عنهما مستحق للوضع بينهما، و بهذا يسقط استشكال القول بكونه رابطة بأن مقتضى لغة الإعراب أنه مبتدأ و ما بعده خبره و الجملة خبر الأول فيكون جزءا من المحمول و لا شيء من أجزاء المحمول برابطة -و الله تعالى أعلم بالصواب في ذلك-.

(١) فإنك لو قلت "الإنسان ضاحك" فهذا لا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان، أما لو قلت: الإنسان هو الضاحك فهذا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان. (التفسير الكبير)

﴿مَسْأَلَةٌ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ﴾

قال المصنف: (مسألة) يَبَيَّنُ فيها ما يعرض لياء المتكلم الممدودة فيما سبق من ضمانر النصب و الخفض من اجتلاب نون الوقاية قبلها، وذلك أن الياء المذكورة إذا كانت في محل نصب فإما أن يكون الناصب لها فعلا أو اسم فعل أو حرفا، وإذا كانت في محل خفض فإما أن يكون الخافض لها اسما أو حرفا، و لكل حكم يخصه يُبَيَّنُ في الكلام الآتي إن شاء الله تعالى.

[حَكْمُ نُونِ الْوَقَايَةِ مَعَ الْأَفْعَالِ]

[١١٧] ﴿نُونُ الْوَقَايَةِ﴾^(١) اخْتِيَاراً^(٢) تُشْتَرَطُ مِنْ قَبْلِ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ

بمعنى: أنه يشترط الاتيان بنون الوقاية في الاختيار قبل ياء المتكلم المنصوبة بالفعل. و أفهم إطلاقه في (الفعل) أنه لا فرق بين الماضي، و المضارع، و الأمر، نحو: أَكْرَمَنِي، وَيُكْرِمَنِي، وَ أَكْرَمَنِي. و أنه لا فرق أيضا بين أن يكون ملازما للفعليّة، أو يخرج عنها إلى الحرفيّة كأفعال الإستثناء، قال:

تُمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَإِنَّتَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

و لا فرق أيضا بين المتَّفَق على فعليته، و المختلف فيها، كأفعل في باب التعجّب نحو: "ما أفقرني إلى عفو الله". و لا فرق أيضا بين المتصَرِّف، و الجامد، كقول بعضهم: "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي".

و سَمَّيت هذه التَّوْن "نون الوقاية" لأنها تقي الفعل من الكسر المستثقل دخوله فيه لمشابهته للجبر الممتنع فيه؛ فلَمَّا رَأَوْا الأَمْرَ يَفْضِي إِلَيْهِ إِذَا نَصَبَ الْفِعْلُ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ لِأَن مَا قَبْلَهَا لَا يَكُون إِلَّا مَكْسُورًا أَتَوَا بِهِذِهِ التَّوْن فَاصِلَةً بَيْنَهُمَا، وَ جَعَلُوا الْكُسْرَ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ الْيَاءُ عَلَيْهَا، فَهِيَ قَدْ وَقَّتِ الْفِعْلَ مِنَ الْكُسْرِ، إِذْ لَوْلَا هِيَ لَكُسِرَ. و قيل غير ذلك. أنظره مع ما يرد عليه، و جوابه في المطوّلات.

(١) قوله (نون الوقاية) إضافة السبب إلى المسبب، أو المغيا إلى الغاية؛ وقالوا: سَمَّيت بذلك لأنها تقي الفعل عن الكسر، و يَتَجَه عليه أَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِنَحْوِ (تَضْرِبِينَ)، وَ (قُلْ ادْعُوا) مَقَامًا لَا يُحْفَظُ عَنِ الْكُسْرِ، وَ بِنَحْوِ (دَعَا، وَ رَمَى) مَقَامًا لَا يُوْجَدُ فِيهِ الْكُسْرُ حَتَّى يُحْفَظَ، وَ أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ غَيْرُ جَارٍ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ اللَّاحِقَةِ لَغَيْرِ الْفِعْلِ؛ وَ يُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِينَ بِأَنَّهُمْ مُرَادُهُمْ بِالْكَسْرِ مَا هُوَ حَاصِلٌ بِسَبَبِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يُحْفَظَ عَنْ كُسْرَةٍ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، وَ كُسْرَةُ التَّخْلُصِ عَنِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّ الْكُسْرَةَ أَعَمُّ مِنَ التَّحْقِيقِيِّ، وَ التَّقْدِيرِيِّ. (ابن القره داغي)

(٢) (اختيارا) اي في غير الضرورة.

و تَحَرَّزَ بقوله (اختياراً) من نحو قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

فإن التجرد منها فيه ضرورة. ويرد على عبارته ما أورده في النكت على ابن مالك مِنْ أَنْ قوله (يا النفس) غير موضح للمقصود، لأن النفس لا تختص بالمتكلم، وإعراب المتن يبين.

احكم نون الوقاية مع الأسماء المبنية كقط وقد

[١١٧] ﴿..... وَ قَطْ﴾

[١١٨] ﴿..... وَقَدْ﴾^(٢)

(و قط وقد) عَظْفٌ على (الفعل) أي: وتشترط [نون الوقاية] أيضاً في الاختيار مع اسم الفعل لأنه في معناه نحو "قط" و "قد" بمعنى: يكفي^(٣). وأما إذا كانا بمعنى "حسب" فالنون فيهما جائزة راجحة لتقيهما من الخروج عن الأصل وهو كون البناء على السكون.

واعلم أن لـ "قَطْ" ثلاث استعمالات: ١- ظرفاً لاستغراق الزمان الماضي، وهذه لا تتصل بها ياء المتكلم أصلاً. ٢- وبمعنى حسب. ٣- واسم فعل. وقد علمت حكمهما. وياء المتكلم مع الأولى في محل خفض، ومع الثانية في محل نصب.

ولـ "قد" أيضاً ثلاث استعمالات: ١- حرفاً مختصاً بالفعل نحو: قد قام، ولا تتصل بها الياء. ٢- وبمعنى حسب. ٣- واسم فعل. وقد علمت حكمهما.

ولا تتوهم أن كلام المتن كقول الخلاصة: (...وفي % قَدْ نِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي) فإن المصنف تكلم على حكمهما اسمي فعلين. وابن مالك تكلم على حكمهما بمعنى حسب، وهو مختلف، ونكت المصنف بذكر اسم الفعل على ابن مالك.

(١) الشاهد: في "ليسي"؛ حيث حذفت نون الوقاية، التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، وذلك شاذ. (ضياء السالك)

(٢) قوله: (وقط وقد) أي: إذا كانا بمعنى "حسبي". ولو كانا اسمي فعل بمعنى "تكفي" وجبت عند اتصال الياء بهما، ولو كان (قط) ظرفاً، و (قد) حرفاً لم يتصل بهما ياء المتكلم. (ابن القره داغي)

(٣) تقول: قَدْ نِي كلمة سُكْرٍ، وَقَطْنِي كلمة ثَاءٍ. (شرح الفية)

قال في "النكت" «قال ابن هشام يرد على قوله "و قبل يا النفس .." الخ أن اسم الفعل أيضا تلزمه النون كما ذكره في التسهيل» إهـ. و يجاب عنه بأنه خالف في النظم رأيه في "التسهيل" إلى ما ذكره في سبك المنظوم حيث قال فيه: «و ربما لحقت اسم الفعل اختياراً و اسم الفاعل اضطراراً»، و هذا اختيار الرضي فإنه قال: «يجوز لحاقها في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، و يجوز تركها، أيضاً، لأنها ليست أفعالا في الأصل» إهـ.

[حكمُ نون الوقاية مع الحروف و لدن]

[١١٨] ﴿... وَمِنْ وَعَنْ وَلَيْتَ^(١)، وَرَجَحَ الحَذْفُ مِنْ بَجَلٍ وَعَلٍّ، وَ لِيُبَيِّنَ﴾

[١١٩] ﴿فِي الْبَاقِيَّاتِ وَلَدُنْ﴾

(و مِنْ و عَنْ) أي: تشترط [نون الوقاية] في الاختيار معهما لتقيهما من الخروج عن الأصل في

البناء، بخلاف غيرهما من حروف الجر نحو إلي و علي لفقد العلة، و قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

ضرورة.

(وليت) ^(٢) أي: تشترط [نون الوقاية] معها أيضا في الاختيار، لشبهها بالفعل إذا كانت تغير معنى

الإبتداء، و لا تعلق ما بعدها بما قبلها و قوله: (كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ...) ضرورة. هذا مذهب

سيبويه.

و قال الفراء يجوز: ليتي، و ليتتي.

(ورجح الحذف من بجل) في "الصحاح": و "بجل" بمعنى حسب.

قال الأحفش: هي سَاكِنَةٌ أَبَدًا، يقال: "بَجَلُكَ" كما يُقال: "قَطُّكَ" إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: "بَجَلَنِي" كما

يقولون: "قَطَّنِي" و لكن يقولون: "بَجَلِي (مُحَرَّكَةُ الْجِيم)، و "بَجَلِي" (سَاكِنَةُ الْجِيم) أي حَسْبِي، قال:

(١) نحو: متى الإكرام. و نحو: عَنِّي يصدر الإحسان، و نحو نحو: ليتني أعاون كل محتاج.

(٢) قوله: (وليت) كلامه مشعر بوجوب نون الوقاية في "ليت" في غير الضرورة فنحو:

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ضرورة . (ابن القره داغي)

فَمَتَى أَهْلِكَ فَلَنْ أَخْفِلُهُ بَجَلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بَجَلْ

و المصنف تابع للتسهيل و قد أشار الدماميني لاعتراضه بهذا.

(و عل) أي: رَجَحَ الحذف معها كقوله عز وجل ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦].

و من الاثبات معها قوله:

فَقُلْتُ أَعِيزَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا يُنِصُّ مَا جِدْ

و (مِنْ) في المتن بمعنى مع، و لو عبّر بجمع لكان أحسن.

(و ليبح في الباقيات) ^(١) أي: يباح و يجوز على حدّ سواء لحاق النون و عدمه مع بقية أخوات ليت

و لعل و هي: إِنْ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنْ، و قد اجتمع الأمران في قوله:

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِيمَا يَتَنَّمَا مُسْتَدِيمُهَا

و وجه اللحاق ما فيها من مشابهة الفعل، و وجه الترك التحرز من اجتماع الأمثال.

(و لدن) أي: يباح ذلك معها، و قد قرئ بالوجهين قوله عز وجل: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾

[الكهف: ٧٦] فإنه قرئ مشددا و مخففا، و وجه الأول حفظ أصل البناء، و وجه الثاني الحمل على ما هي بمعناها و هو عند.

و ظاهر صنيعه أنه يجوز الوجهان معها على حد سواء. و قد صرح بذلك في الشرح. و هو ظاهر قول

التسهيل أيضا: «و حذفها مع لدن و أخوات ليت جائز». انتهى. و هو أيضا ظاهر صنيع ابن الحاجب.

و قال الرضي: «حذف النون معها لا يجوز عند سيبويه و الزجاج إلا في الضرورة، و عند غيرهما:

الثبوت راجح، و ليس الحذف ضرورة لثبوته في السبع، و على كل حال كان حق (لدن) أن يذكره

المصنف مع (ليت) و (من) و (عن)، لكنه تبع الجزولي، فإنه قال في (لدن): أنت مخير، و القراءة

حملتهما على ما قالوا» إهـ.

(١) قوله (في الباقيات) أراد به (إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنْ)، هذه الإرادة به هنا غير مناسب بخلاف قول ابن

مالك في ألفيته: في الباقيات الخ، ووجه التخيير أن مشابهة الفعل تقتضي لحوق النون، وتوالي الأمثال ياباه.

(ابن القره داغي)

[حكم نون الوقاية مع لد و اسم الفاعل]

﴿١١٩﴾ وَلْتُمْنَعَا فِي لَدٍّ، وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ قَدْ سَمِعَا^(١) ﴿١١٩﴾

(و لتمعنا في لد) قال الدماميني: «زعم سيبويه أن عدم لحاقها للذن من الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع "من لدني" بالتخفيف، ولا يجوز أن يكون الاسم في قراءته "لد" و النون للوقاية، لأن "لد" متحرك الآخر، و النون إنما جيء بها لتصون الآخر من الحركة، وإنما يقال في "لد" مضافا إلى الياء لدى، نص عليه سيبويه». انتهى.

(و في اسم فاعل قد سمعا) أي: سمع مجيء نون الوقاية مع ياء المتكلم المتصلة باسم الفاعل حملا على الفعل، ثم تارة تلحقه مع كونه ناصبا كقوله: (وَلَيْسَ الْمُؤَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا ...)، و تارة مع كونه خافضا كقوله: (أَمْسَلُمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي ...). فكان القياس في الأول (المؤافي) بتشديد الياء، و في الثاني (أمسلمي) بتخفيفها. و قال هشام: في "أمسلمني" إنما هذا تنوين لا نون الوقاية، و كسر لا لتقاء الساكنين، و أجاز على ذلك "زيد ضاريني" و الياء عنده منصوبة لا مجرورة. و يردده "و لَيْسَ الْمُؤَافِينِي" إذ لا يجتمع التنوين مع أل، و هذا مع مسألة اسم الفعل.

و (بجل) مما زاده على الخلاصة. و زادت الخلاصة عليه لمسألة (قط، و قد) بمعنى حسب إلا أن يقال أشار إليها ببجل لأن المعنى واحد و الحكم واحد.

تنبیه: سمع لحاقها أيضا مع أفعل التفضيل كما في التسهيل، و استدل له ابن مالك بقوله عليه الصلاة والسلام: «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ»^(٢).

قال الدماميني: «و فيه ثلاثة أسئلة: أحدها: في "أخوف" فإنه يقتضي أن غير الدجال خائف، فبان أصل أفعل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل و إنما المعنى (أن غير الدجال مخوف منه). و الثاني: في الياء فإن أفعل إنما يضاف إلى بعضه، و الياء لا تقبل ذلك. و الثالث: في لحاق النون. و جواب هذا

(١) قوله (قد سمعا) كقول النبي ﷺ لليهود: «هَلْ أَنتُمْ صَادِقُونِي»، ويلحق أيضا بأفعل التفضيل لمشايبته بأفعل في التعجب كقوله ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ» أي أخوف مخوفاتي. (ابن القره داغي)

(٢) رواه مسلم (٧٥٦٠).

الآخر أن أفعل هذا تشبه به في التعجب. و جواب الأول: أن فعله إما (خاف)، أو (خيف)، أو (أخاف) و الجميع ممكن. أما (خيف) فهو موافق للمعنى، و لكن يكون من باب "أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ التَّخَيُّنِ" و يكون الأصل (أخوف مخوفاتي) ثم حذف المضاف، و بهذا التقرير اندفع السؤال الثاني.

و أما (خاف) فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات مثل شعر شاعر، و موت مائت، و عجب عجب، فالأصل: خاف خوفاً ثم قيل (خوفي هذا الشيء أخوف من خوف غيره)، و أصل الحديث (خوف غير الدجال أخوف خوفاً) ثم حذف الخوفان و خلفهما غير، و الياء، فصار (غير الدجال أخوفي).

و أما (أخاف) فعلى أن الأصل: (غير الدجال أخوف مخيفاتي) ثم حذف المضاف. و قد تضمن هذا الجواب و الجواب الثاني الجواب عن السؤال الأول. و تبين على الأوجه الثلاثة أنه لا بد من تقدير مضاف، و أما على الوجه الثاني فيحتاج إلى تقدير مضافين^(١). إهـ.

و هو كلام حسن فيحتاج إليه الغاية في تنزيل لفظ الحديث على معناه. و إنما لم يقل (إن من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال)، لأن غير الدجال هو المحدث عنه، و المقصود الأهم الذي جيء بالكلام لأجله، فجاء به مسنداً إليه مبتدأ به، و قد سأل الصحابة عنه و طلبوا تعيينه لما علموا من حرصه ﷺ على معرفتهم إياه ليحذروه فقالوا: و من هو يا رسول الله؟ فقال: «الأئمة المضلون»، و في رواية «الأئمة المضلين» بالنصب، كأنه قيل من تعني بهم؟ و عند الغزالي: «العلماء السوء»، و هذا لأن الدجال غاية في الإضلال، فجعل الخوف منهم على الأمة أشد من الخوف منه، لأن الناس إلى المساعدة في الأعمال أميل منهم إلى المتابعة في الأقوال، فما يفسد العالم المغرور بأعماله و معاصيه أكثر مما يصلحه بأقواله، إذ لا يستجري الجاهل على الرغبة في الدنيا إلا باستجراء العلماء، فقد صار علمه سبباً لجرء عباد الله تعالى على معاصيه، و نفسه الجاهلية مع ذلك تمنيه و ترجيه و تدعوه إلى أن يمن على الله بعلمه، و يخيل إليه أنه خير من كثير من عباده، فإياك أيها الطالب ثم إياك أن تكون من هذا الفريق، نسأل الله السلامة. و الحديث خرجه الإمام أحمد عن أبي ذر، و اسناده جيد و الله تعالى اعلم.

(١) في نسخة (ب) «تقدير مضاف».

﴿الْعَلَمُ﴾

[١٢٠] ﴿الْعَلَمُ الْمُعَيَّنُ الْمُسَمَّى^(١) مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ^(٢).....﴾

أي: الثاني من المعارف: العلم، و هو: الاسم الذي يعين مسماه تعيينا مطلقا، أي من غير قيد زائد على مجرد الوضع له^(٣).

فخرج بقيد التعيين النكرات، و في خروجها إشكال، إذ هي موضوعة للحقيقة الذهنية من حيث هي، لا بقيد الحضور، فإذا أطلق اللفظ كانسان عليها ميزها عن سائر الحقائق بمجرد التوسيع، غاية الأمر أن المسمى له جزئيات شتى فيصح إطلاق اللفظ عليها لوجود ما هو له فيها.

و أجيب عنه بما تقدم في أول باب المعرفة من أن التعيين حاصل في مسمى النكرة كالمعرفة إلا أنه غير مقصود في الأول و مقصود في الثاني، أنظر بسطه و تحريره في حاشيتنا.

و خرج بانتفاء التقييد^(٤) غير العلم من المعارف، فإن تعريفها لمسمياتها مقيد إما بقرينة لفظية كالمعرف بالأداة، أو معنوية كالتكلم و الخطاب في المضمرات^(٥).

(١) قوله (المعين المسمى) أي: يدل على مسمى معين، لا أنه يحصل له التعيين، وإلا لزم تحصيل الحاصل، لأنه معين في نفسه، كذا قيل. والمراد المعين بحسب وضع واحد، فلا يرد أن هذا منقوض جمعا بنحو (زيد) إذا سمي به جماعة، ومنعا بنحو شمس و قمر، لأن عدم التعيين في "زيد جاء" من تعدد الوضع، و التعيين فيهما عرض بعد الوضع، و هو عدم وجدان غيرهما مما صدقات المسمى. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (من غير قيد) أي: لفظي، أو معنوي، كما يفيد وقوع النكرة في سياق النفي، فخرج به باقي المعارف. (ابن القره داغي)

(٣) نحو: جعفر: اسم رجل، و خزنق: اسم امرأة، و قزن: اسم قبيلة، و عدن: اسم مكان. (شرح ألفية)

(٤) أي: بقوله (من غير قيد).

(٥) الضمائر فإنها تُعَيَّن مسمّاها بواسطة قرينة معنوية خارجة عن ذات الاسم، كالتكلم (أنا)، أو الحضور (أنت)، أو الغيبة (هو). وقد تكون القرينة لفظية كالصلة في الأسماء الموصولة، نحو: جاء الذي علمني، وك (أل) في قولك: الرجل، وكأسماء الإشارة فإنها تعين مسمّاها بواسطة قرينة حسية، نحو: هذا قلّم، أو معنوية، نحو: هذه المسألة سهلة. (شرح ألفية)

هذا بيان طرد التعريف، و أما عكسه فقد أورد عليه العلم المشترك، فالصواب أن يزداد في التعريف قيد يدخله كما فعل ابن الحاجب حيث قال: العلم ما وضع لشيء غير متناول غيره بوضع واحد. و انظر تحرير ما يتعلق بذلك في حاشيتنا.

ثم هذا التعريف صادق بالعلم الشخصي و الجنسي و لذا قسم المصنف بعده العلمَ إليهما، بخلاف تعريف ابن مالك، فإنه لا يتناول الجنسي، لأنه عنده نكرة، كما يأتي. و انظر بسط المسألة في حاشيتنا.

[بيان أن مسمى العلم عام]

[١٢٠] ﴿..... لِذَوِي إِلْفٍ مَا^(١)﴾

هذا تعميم في مسمى العلم، و المعنى: أن المسميات التي توضع لها الأعلام للاحتياج إلى تمييزها هي كل ما يؤلف و يحتاج إلى الحديث عنه على سبيل التعيين، فلا تختص الأعلام بجنس الإنسان، بل توضع لأفراد غيره كـ (لاحق، و دلدل، و يعفور، و شذقم، و واشق) و كل ما فيه إلف ما بأي وجه كان^(٢). فـ (ما) صفة لـ (إلف) قصد بها التعميم فيه، و قوله (لذوي إلف ما) بدل من (المسمى)، و لما كان اسم الفاعل يجوز فيه أن يقوي باللام مع ظهوره لضعفه بالفرعية تأكد ذلك مع تقديره، فإن البديل على نية تكرار العامل فأتى بالبديل على طريقة توهم اللام في المبدل منه لهذا الغرض أو اللام متعلقة بمقدر لا على طريق البدلية أي و يوضع. و لو عبر بـ (ذي إلف) بالأفراد لكان أوضح.

(١) قوله (لذوي) خارج عن التعريف أي: العلم ثابت لكل مألوف عاقل، أو غيره، ذكره لنلايتوهم اختصاصه بالعاقل. (ابن القره داغي)

(٢) مسمى العلم نوعان:

- أ- أفراد الناس مثل: محمد، و آسية.
- ب- أفراد الحيوانات الألفية التي يكون للواحد منها علم خاص به. مثل (لاحق) علم على فرس.
- ت- أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها مثل: مكة، المدينة، مصر -أسماء بلاد- ومثل: تميم، طيء، غطفان -أسماء قبائل-.

و إنما وضع لهذا و ما قبله أعلام: لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، و هذا مطلوب في المؤلفات، كالخيل و الإبل و البلاد و غيرها. (دليل السالك)

[علم الجنس]

﴿ ١٢١ ﴾ وَإِنْ يَكُنْ ذَهْنًا فَلِلْجِنْسِ ^(١)، جَرَى لَفْظًا، وَفِي الْمَعْنَى كَمَا قَدْ نُكِّرَ ﴿٥﴾

(وإن يكن ذهنا فللجنس) لو عبر بفاء التفريع مكان الواو لكان أحسن. و اسم (يكن) عائد على

التعيين المفهوم من اسم الفاعل، أي: فإن يكن التعيين الذي يفيد العلم ذهنيًا فهو علم جنس.

و معنى كون التعيين ذهنيًا: أن التعيين عارض للمسمى؛ و المسمى نفسه في علم الجنس من المعاني الذهنية لا من الجزئيات الخارجية، و إذا كان العروض له ذهنيًا لزم كون عارضه كذلك، و هذا صريح في أن علم الجنس معين لمسماه، و أنه مفارق للنكرة في المعنى ^(٢)، و هو رأي كثير ممن ينتمى للتحقيق من المتأخرين، و فرّقوا بينه و بين اسم الجنس النكرة بفروق أحسنها و أصلها ما ذكره ابن خاتمه و ارتضاه السبكي و هو: أن (علم الجنس) قصد به تمييز الحقيقة الذهنية عن غيرها من الحقائق مع قطع النظر عما تحتها من الأفراد و الجزئيات، و لا شك أنه إذا قطع النظر عنها و لم تلاحظ إلا الحقيقة التي لا تعدد فيها انقطع الإبهام و حصل التعيين، و (اسم الجنس النكرة) موضوع لها باعتبار وقوعه على الأفراد و الجزئيات، و لا شك أنه إذا لوحظت الأفراد جاء التعدد و الإبهام و انقطع التعيين.

و ذهب الأقدمون و تبعهم ابن مالك إلى أنه معرفة لفظًا فقط، و أما في المعنى فمرادف للنكرة، و إجراء أحكام المعرفة عليه موكل لاختيار الواضع. و انظر ترجيحه في حاشيتنا.

(١) قوله (فإن يكن) تقسيم للعلم إلى: علم الشخص، و علم الجنس. و قضيته: أن ما كان تعيينه ذهنيًا علم جنس، و يتجه أن العلم الذي يضعه الوالد لولده الذي سيولد، و علم القبيلة من أعلام الأشخاص مع عدم تعيينهما في الخارج، لأن الولد غير موجود في الخارج، و القبيلة موضوعة لأبناء الأب الموجودين عند الوضع وغيرهم، وكذا بالعلم قبل الرؤية إلا أن يعم التعيين من الحقيقي والحكمي بجعل المعدوم بمنزلة الموجود بتغليب أو غيره، و تنزيل ما من شأنه أن يحس منزلة المحسوس، هذا. و قد يقال: إن النكرة معين في الذهن فيلزم أن يكون علم جنس، و يبطل به تعريف العلم؟ و يجاب بأن المراد التعيين الذهني الملحوظ عند الوضع لا التعيين الموجود عنده. (ابن القره داغي)

- علم الجنس: اسم موضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل، والتي تدل على فزد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية. إهـ كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ علم جنس لأنه صالح لكل أسد. و أما لفظ (رجل) أو (أسد) نكرة ليس علم جنس لأنه لا يختص بفرد واحد بعينه. (النحو الوافي)

(٢) في نسخة (ب) "أنه موافق للنكرة في المعنى".

قوله (جرى لفظاً) أي: كال معرفة بقرينة قوله في مقابله: (و في المعنى كما قد نكرا) ^(١) أي: أجريت عليه أحكامها، فتمتنع إضافته، و دخول أل عليه ^(٢)، و يمنع من الصرف إذا انضافت للعلمية علة أخرى كالتأنيث في أسامة، و ينعت بالمعرفة، و يتبدأ به، و تأتي الحال منه من غير مسوغ نحو: "أسامة أجراً من ثعالة"، و "هذا أسامة مقبلاً".

قوله (و في المعنى كما قد نكرا) أي: أنه في المعنى كالاسم المنكر في أنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر ^(٣). و هذا في الظاهر مناقض لما قدمه من أنه معين مسماه ذهنياً؟ و جوابه: أنه لا يلزم من المشابهة المساوات، فهذه العبارة كقول القزويني في التلخيص في المعرف بآل التي للعهد الذهني، و هذا في المعنى كالنكرة أشار إلى أن بينهما تفاوتاً و فرقاً.

نعم يشكل ما فسروا به المشابهة من أنه شائع الخ فإن ذلك ينافي التعيين قطعاً. و يجاب عن الإشكال بأن المراد بالمعنى الاستعمال، فإن معنى اللفظ ما عني به وضعاً أو استعمالاً و هو أعم من الموضوع له، و معنى المشابهة في الاستعمال أن علم الجنس يطلق تارة على الحقيقة و تارة على الفرد المشتمل عليها فكان كالنكرة في مطلق هذين الاستعمالين لا في كفيتهما، فلا يلزم من ذلك تكثيره، لأن الاستعمال خلاف الاستعمال، إذ النكرة تستعمل في الحقيقة من حيث هي لا بقيد ذهن و لا خارج، و في الفرد الخارج على طريق العموم و البدل، و هو على التعيين فيهما في الحقيقة من حيث تعيينها ذهنياً، و في الفرد الخارجي من حيث وجود الحقيقة المعينة ذهنياً فيه، و شياعه في أمته من حيث صلاحية وجود تلك الحقيقة في أفراد متعددة خارجاً قبل الاستعمال، أما عنده فلا يستعمل في الفرد الخارجي إلا من حيث وجود الحقيقة المعينة ذهنياً فيه.

(١) عَلم الجنس له حكمان: حكم لفظي و حكم معنوي. أشار إلى الأول بقوله (جرى لفظاً)، و إلى الثاني بقوله: (و في المعنى كما قد نكرا).

(٢) فلا يصح قولك: الأسامة، ولا يصح: أسامة الغاية. (شرح ألفية)

(٣) كما أن النكرة يدل على أفراد الجنس العامة كذلك علم الجنس يدل على أفراد الجنس العامة فأسامة يطلق على كل أسد و ثعالة يطلق على كل ثعلب. (معاني النحو)

[علم الشخص]

﴿١٢٢﴾ أَوْ خَارِجاً فَالشَّخْصُ ^(١) ❧

أي: وإن يكن تعيين العلم لمسماه باعتبار الخارج فهو علم الشخص، بحذف المبتدأ والمضاف.
و معنى كون التعيين خارجيا: أن يكون الموضوع له الذي هو معروض التعيين من الجزئيات المحققة في الخارج كزيد و كأسماء القبائل و البلدان. و فيها إشكال حُرِّثَ جوابه في الحاشية.
قال المصنف في الشرح: و قد سأل بعض الفضلاء عن أسماء الكتب من أي قبيل هي؟ و أورد على القول بأنها من الأعلام الشخصية تعدد المسمى بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد.
و أجاب شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي: بأن التحقيق أنه لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية المحل، فحينئذ يكون المسمى به واحدا في الواقع معنى، و هو الكلام المؤلف المنظوم الذي صدر عن مؤلفه على الترتيب الذي وضعه، و هو شيء واحد في الواقع و إن تعددت المحال المكتوب فيها، قال: و قد يجاب بأنه وضع الاسم لعين ما نسخه المؤلف ثم وضع لما نسخ منه وضعاً شخصياً لاتحاد بينهما اتحاد تأكيد كقولك: جاء زيد، و أما الأسماء الموضوعة للعلوم كـ (الفقه، و الأصول، و النحو، و الطب) فهي أسماء أجناس، لا أعلام أجناس، لأنها تقبل الألف و اللام، و لا مما صار بالغلبة لأن العلم بالغلبة يتقيد بما إذا كان معرّفاً بأل أو بالإضافة. ذكره السبكي. إهـ.

قلت: ما ذكره الكافيجي اعترضه الصفدي بأنه لا يصح، لأن شرط علم الشخص التعيين في الخارج، ثم تارة يكون ذلك التعيين باعتبار نفس الشخص المسمى كزيد، و تارة باعتبار محله كمسمى الكتاب، بناء على أنه الألفاظ فتعيينها في الخارج بتعيين محلها، و هو مؤلفها ضرورة أنها اعراض لا وجود لها

(١) و إن كَانَ -التعين- خارجياً بِأَن كَانَ الْمَوْضُوعُ لَهُ مَعِيناً فِي الْخَارِجِ كَزَيْدٍ فَهُوَ عِلْمُ الشَّخْصِ. (همع الهوامع)

- علم الشخص، هو: الاسم الذي يَخْتَصُّ به فَرْدٌ واحدٌ بَعَيْنِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَفْرَادِ جَنْسِهِ، نحو: محمد، و عبد الرحمن، و زيد. و له حكمان:

أ- حكم معنوي، وهو: أَن يُرَادَ به واحد بعينه.

ب- حكم لفظي: وهو: صِحَّةُ الْإِبْتِدَاءِ به، نحو: زيدٌ مجتهدٌ، و صِحَّةُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُ، نحو: جاءني زيدٌ ضاحكاً، و مَنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، نحو: مررت بأحمد، و مَنَعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ: فلا يُقَالُ: جاء العُمَرُو، و منعه من الإضافة: فلا يُقَالُ: جاء زيدنا. (شرح ألفية)

فضلاً عن تعيينها إلا بوجود محلها فكيف لا يعتبر في تشخيص الكتاب خصوصية المحل، وإن أراد أن مسمى الكتاب اللفظ المؤلف المنظوم المرتب مع قطع النظر عن مؤلفه أو من يقرأه من زيد أو غيره فهو إذا واحد بالنوع كالإنسان فيكون اللفظ الموضوع له اسم جنس. إهـ.

و فيما قاله عندي نظر فإن مراد الكافيحي أنه لا يشترط تعيين محل النقوش و الرقوم و الكتابة لا محل اللفظ الذي قام به بدليل قوله في الجواب الذي صدر عن مؤلفه، فاعتبر خصوصية محل اللفظ، و بدليل قوله: و إن تعددت المحال المكتوب فيها فإنه تصريح بأن الذي لا تعتبر خصوصيته هو محل الكتابة، و لأن المعترض الذي وقع الجواب عن اعتراضه إنما اعترض بتعدد نسخ الكتاب، و أيضاً قوله: و إن أراد هو معنى ما قبله و قوله مع قطع النظر عن مؤلفه قد علمت منعه.

نعم قد ظهر لي في كلام الكافيحي أن المؤلف للكتاب قد لا يتلفظ بما فيه أصلاً، و قد يتلفظ ببعضه دون البعض، و لا تتوقف صحة تسميته له على تلفظه بجميعه، فالتعيين الحاصل من خصوصية مؤلفه غير مطرد، و أيضاً اقتضاه على خصوص الصادر من المؤلف يقتضي عدم الإطلاق على مماثله الصادر من غيره، و ليس كذلك، و يلزم على قياسه أن القرآن اسم لخصوص اللفظ الوارد من لسان جبريل عليه الصلاة و السلام، و إن ما يقرؤه زيد و عمرو مثلاً ليس بقرآن، لأنه مثل لفظ جبريل لا عينه ضرورة أن الاعراض تشخص بمحالتها فتعدد بتعدددها.

و قد نبّه على هذا المعنى في التلويح فقال: الحق أن القرآن عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين به للقطع بأن ما يقرأه كل واحد منها هو القرآن، و لو كان عبارة عن الشخص القائم بلسان جبريل لكان هذا مماثلاً له لا عينه، و كذا الكلام في كل كتاب أو شعر ينسب إلى أحد، فإنه اسم لذلك المؤلف المخصوص، سواء قرأه زيد أو عمرو، أو غيرهما، و العلوم من هذا القبيل، فالنحو مثلاً عبارة عن القواعد المخصوصة، سواء علمها زيد أو عمرو، فالمعتبر في جميع ذلك الوحدة في غير المحال. إهـ. و ظاهر كلام الصفدي أنه إذا لم يقطع النظر عن مؤلفه و عمن يقرأه يصح تشخصه، و قد علمت ما فيه من عدم الإطار.

و قوله في الجواب الثاني ثم وضع لما نسخ منه إن أراد أن الناسخ وضعه لمنسوخه اقتضى أنه لا يطلق على ذلك المنسوخ بوضع المؤلف و ليس كذلك، فإنه لو سئل و قيل له: هل يطلق هذا الاسم على ما نسخ من نسختك بوضعك و قصدك؟ لقال: نعم، و إن أراد أن المؤلف وضعه للمنسوخ من نسخته وضعاً

ثانيا فهو غير محتاج إليه ولا دليل عليه، والمسمى فيها نظربه من التأكيد واحد من كل وجه، وكذلك الاسم والوضع، وإنما تعدد اللفظ فقط بخلاف المسألة. وأيضا فإن ما يطلق عليه اللفظ لا يتقيد بكونه منقوشا و مرقوما في محل، فإنه لو قيل للمؤلف: هل يطلق اسم كتابك على ما سمعه فلان؟ و كان قد سمع قراءته أو على ما حفظه فلان و كان قد حفظ لفظه لقال: نعم، فدل على أن الموضع له أعم مما ذكره. و قال المحقق الصفدي: أسماء العلوم كأسماء الكتب أعلام أجناس عند التحقيق وضعت لأنواع اعراض تتعدد أفرادها بتعدد المحل كالقائم بزيد و عمرو، و قد تجعل أعلام أشخاص باعتبار أن المتعدد باعتبار المحل يعد عرفا واحدا. انتهى. و ارتضاه العبادي و نحوه لابن همام.

قلت: قد تقرر أن علم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية و المعنى الكلي مع قطع النظر عن أفرادها و مما نقطع به أن لفظ القرآن مثلا ليس موضوعا لحقيقة ذهنية و معنى كلي و أنه صار يستعمل في أفرادها لوجوده في ضمنها بل ما هو موضوع إلا لعين اللفظ الذي صدر بالفعل من جبريل و الذي يصدر بالفعل من زيد و الذي يصدر بالفعل من عمرو، و هكذا، فإذا قرأت الآن من أول الفاتحة إلى آخر الناس فهذا اللفظ الذي صدر منك هو عين الموضوع له لفظ القرآن، لا أنه مندرج تحت مفهوم كلي، و لذلك المفهوم الكلي وضع لفظ القرآن، و يبين لك الأمر مراجعة الوجدان في الاستعمالات، فإنك لا تجد لفظ القرآن مستعملا في المعنى الذهني و المفهوم الكلي في إخبار و لا في إنشاء، و الأحكام التي تلحقه و الأحاديث التي تسبب إليه إنما هي ثابتة للموجود بالفعل، لا للمتعقل في الذهن كالجهر و السر و الترتيل و التلحين و السماع و الاسماع و وجوب القراءة و حرمتها مثلا، و بالجملة فالمتلو و المقرؤ و المحفوظ و المسموع ليس المعنى الذهني، و هذه هي الأوصاف اللازمة له التي بها تتعلق الأحكام، فيلزم حينئذ من كونه علم جنس أنه لم يستعمل في الماهية الذهنية بالكلية، و إنما استعمل في أفرادها، ثم نقول إن كان استعماله في تلك الأفراد من حيث اشتمالها على المعنى الذهني و مطابقتها إياه مع إلغاء الخصوصية و التشخص ليكون حقيقة على ما ارتضاه المحلي و من وافقه في علم الجنس فالإشكال بحاله، لأن الحديث ليس على المعنى الذهني و الحكم ليس، و أما إن ذهبنا على ما ارتضاه الرضي من كونه مجازا فالأمر أظهر، و إن كان من حيث الخصوصية و التشخص لزم أن تكون تلك الاستعمالات كلها مجازات لا حقائق لها، و إن توقف على القرآن. و مما يدل على أنه ليس علم جنس

أن أهل الأصول لما عرفوا القرآن استشكله المحققون منهم بأنه شخصي و الشخصي لا يعرف و احتاجوا إلى تكلف توجيه المسألة.

قال المحلي: و إنما حدوا القرآن مع تشخصه بما ذكر من أوصافه ليتميز مع ضبط كثرته عما لا يسمى باسمه من الكلام.

فإن قلت: قد أول العبادي عبارتهم بتأويلين:

أحدهما: أن معناها أن الشخصي الحقيقي لا يحد، لأنه لا تمكن معرفة حقيقته إلا بالإشارة و نحوها، فكذا القرآن لا يقبل الحد، لأنه لا تمكن معرفة حقيقته إلا بأن يقرأ من أوله إلى آخره، و يقال هو هذه الكلمات بهذا الترتيب.

و ثانيهما: أن يكون اصطلاحاً على تسمية مثل هذا المؤلف الذي يتعدد بتعدد المحال شخصياً و يحكم بأنه لا يقبل الحد لا متناع معرفة حقيقته إلا بالإشارة إليه.

قلت: إذا كان معنى ذهنياً و ليس شخصياً حقيقة و تسميتهم له شخصياً مؤولة فلم لا يحد؟ و كيف يشكل مع ذلك تحديده، و الذي دعاه إلى التأويل نفي أن يكون موضوعاً لخصوص الشخص الحقيقي القائم بلسان جبريل، و قصد بذلك الجواب عن قول من قال إذا كان متشخصاً يلزم أن يكون ما يقرأه زيد و عمرو غير قرآن، و هذا ظن منه أن تشخصه منحصر في ذلك الفرد المخصوص.

و قال اللقاني في كلام المحلي تنبيه على أن المعنى بالقرآن المعنى الخارجي الشخصي لا مفهوم كلي منحصر في شخص كالشمس. انتهى. و هو أيضاً بين فيما بيناه.

و قول العبادي فيه أنه ينبغي أن يكون المراد بالخارج في قوله المعنى الخارجي نفس الأمر لا ما يرادف الاعيان و إلا نافي كون ذلك المعنى الشخصي اعتبارياً لأنه مركب من الماهية و الشخص الذي هو اعتباري كما تقرر في محله، و المركب من الاعتباري لا يكون إلا اعتبارياً و الاعتباري لا يكون خارجياً بمعنى ما يرادف الاعيان. إهـ.

أقول عليه هو إشارة إلى أن اللفظ الذي هو الصوت المخصوص لا وجود له في الخارج بمعنى العيان، و قد تقرر أن الموجودات أربع: العيني، و الذهني، و هو بمنزلة الظل للجسم يكون المتحقق به الصورة المطابقة للجسم بمعنى أنها لو تحققت لكانت ذلك الشيء، ثم الوجود في العبارة ثم في الكتابة،

و واضح أن اللفظ الذي يصدر من القارئ ليس وجوده من الثاني، و لا يتوهم أنه من الثالث أو الرابع، و قولهم في العبارة معناه أن المدلول عليه بها له وجود فيها بحسب الدلالة، و أما العبارة نفسها فهي موجودة في الخارج.

و في "شرح المقاصد": قد يتوهم أنه لا وجود للصوت في الخارج و إنما يحدث في الحس عند حصول الهواء المتموج إلى الصماخ، ثم استدل على بطلان ذلك بما يطول جلبه.

و فيه أيضاً: الحروف أنواع مختلفة بالماهية، و قد تختلف أنواع كل منها بعوارض مشخصة للنوع كالياء الساكنة التي يتلفظ بها زيد الآن و في وقت آخر، و يتلفظ بها عمرو. انتهى.

فقوله: لأنه مركب من الماهية و الشخص الاعتباري ممنوع، و به يضمحل ما توهمه.

و في شرح "الرسالة الوضعية" للعلامة العصام في مبحث الوضع العام: أسماء الكتب ليست ممّا نحن فيه، إذ الكتاب عبارة عن الألفاظ و العبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ، و ذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية إلا أنهم يجعلون وضع الضرب و القتل وضعاً شخصياً لا نوعياً بجعل الموضوع له أمراً متعيناً لا متعدداً، فاسم الكتاب موضوع لأمر واحد ملحوظ بخصوصه، فلا يكون موضوعاً بالوضع العام. انتهى .

قلت: يقال ما هو هذا الأمر الواحد؟ هل هو واحد معين من المتعدد أو مبهم أو مفهوم كلي صادق عليه و على غيره؟ و قد عرفت بطلان الجميع ممّا تقدم، فإن قال: المراد الأول و لا يقدر في التعيين التعدد، لأن اعتباره تدقيق فلسفي، قلنا: إنما يكون التعدد كذلك عند اتحاد الموصوف، فيكون التعدد لأفراد العرض أما عند تعدده فهو تعدد بين لا سبيل لإلغائه، و إلا ذهب التشخص الخارجي، لأنه لا يعقل إلا مع اعتبار خصوص المتكلم.

و في بعض شروح "الرسالة الوضعية" يمكن أن يقال نظر المؤلف في بيان الأوضاع الواقعة في أصل اللغة و مثل تلك الأوضاع الواقعة في أسماء الكتب إنما هي طرق مولدة مستحدثة ما كانت في اللغة القديمة فلا يعبأ بها، أو نقول هي من أعلام الأجناس. إهـ.

قلت: هذا كلام لا يعبأ به، فإن وضع الأسماء و الأعلام غير مختص بأهل اللغة، و أيضاً تمثيلنا فيما سبق بلفظ الذي وضعه عربي يبين بطلانه، و منه أسماء السور و الآيات و القصائد المنسوبة للشعراء الست و غيرهم.

فإذا تقرر هذا فاعلم أن الظاهر في الانفصال عن الإشكال أن أسماء الكتب موضوعة لكل لفظ متصف بالصفات المعتمدة فيها وضعا واحدا عاما على قياس ما ارتضاه السيد وغيره من المحققين من المعارف غير العلم، وقد تقدم في صدر مبحث المعرفة، وضابطه أن يكون بين المسميات المتعددة قدر مشترك ضابط لها، والوضع لها لا له، ولكل منها ما يشخصه ويميزه، ومعناه أن يتصور الواضع أمورا مخصوصة باعتبار أمر مشترك بينهما يضبطها له يدخل كل منها، ويخرج غيرها، ويضع اللفظ بإزاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة، كما عين لفظة (أنا) لكل متكلم واحد، ولفظة (نحن) له مع غيره.

فإن قلت: بينهما فرق وهو أن خصوصية كل متكلم معتبرة في الموضوع له، وبذلك كان الموضوع له معينا، واللفظ معرفة، بخلاف خصوصية المتلفظ بلفظ القرآن مثلا، فإنها ليست من جملة الموضوع له، إذ ليس القرآن هو ذلك اللفظ من حيث صدوره من زيد بخصوصه، ومن عمرو بخصوصه، بل من حيث إنه لفظ منزل على سيدنا محمد ﷺ الخ ما اعتبر فيه.

قلت: تقدم أنه إنما فسر بذلك لتمييز عن غيره من الكلام الذي لا يسمى باسمه وإلا فليس القرآن كما سبق الأمر أول الفاتحة إلى آخر الناس، ولا يتحقق إلا بتلفظ متلفظ كجبريل وغيره، فالقرآن حينئذ هو ما صدر من جبريل من حيث صدوره منه وما يصدر من زيد مثلا من حيث صدوره منه، و قس. و قولنا من حيث صدوره منه لا يخصه به لفرض الوضع عاما كما أن لفظ (أنا) موضوع لزيد المتكلم من حيث خصوصه ولا يختص مع ذلك به، فنلتزم أن خصوصية التلفظ معتبرة في جملة الموضوع له، ولا ضرر فيه، ويبينه أن لفظ القرآن مثلا موضوع للثابت الحاصل بالفعل في الخارج، كما سبق، ولا يتأتى ذلك إلا مع اعتبار خصوصية التلفظ وإلا صار المسمى ذهنيا، لأن تحقق العرض بتحقيق محله، وتعينه موقوف على ذلك لازم له، غاية الأمر أن الواضع لا يستحضر الأفراد الخاصة حال الوضع بل لا يعرفها، وذلك غير مانع من اعتبار خصوصيتها كما في وضع (أنا) لكل متكلم فافهم، وإذا كان الموضوع له ما ذكر لم تتوقف صحة الوضع على تلفظ المؤلف به أصلا، ويبينه أن التسمية كثيرا ما تقع قبل تأليف الكتاب بالفعل واللفظ حينئذ علم، وما ذكره السيد يجري فيه، ورعاية القدر المشترك لا ينافي العلمية، إذ ليس هو الموضوع له، كما سبق، بل ضابط للموضوع له، ومن ثم لم يناف التعيين في غير العلم، وما يوجد في مسميات الأعلام من عدم التعدد غير لازم، وليس في ضابط العلم ما

يقتضي لزومه، و رعاية جميع الشخصيات في وضعه لا ينافي اشتراك المسميات في أمر ما كما هو ثابت مع تعدد الأسامي. هذا تحرير القول في أسماء الكتب.

و أما أسماء العلوم فما ذكره في الشرح عن السبكي فيها غير صحيح، فإن التحقيق أنها أعلام جنسية، و وجود أل فيها لا يدل على الجنسية، لأنها زائدة مقارنة للوضع. ثم رأيت بعض المحققين اعترضه بمثل هذا.

و قد صرح المحلي بأن "أصول الفقه" لقب لذلك الفن المخصوص، و لما قال في منع الموانع ههنا بحث شريف، و هو أن هذه الأسماء الموضوعة للعلوم كالفقه و الأصول و النحو و الطب هل هي مما صار علما بالغلبة أو هي من المنقولات العرفية؟ للوالد فيه احتمالان قال: و الثاني أقوى، لأن العلم بالغلبة يتقيد اي غالبا بما إذا كان معرفا بأل كالعقبة، أو بالإضافة كابن عمرو، و نحن نجد في العرف أنه لو قال القائل: فلان يعرف فقها أو نحوا أو طبافهم منه معانيها الخاصة، فدلّ على أنها موضوعة لها مع التنكير، كما يفهم من دابة مع التنكير ذوات الأربع، ثم إذا ثبت أنها منقولة فهي أسماء أجناس لا أعلام أجناس لوجهين:

أحدهما: أنها تقبل الألف و اللام، و لو كانت أعلاما لما قبلتها.

و الثاني: أنه قد ثبت ذلك في دابة، إذ ليست بعلم، فلتكن هذه مثلها، قال عليه العبادي في كلام الوجهين المذكورين لنفي العلمية نظر لا يخفى.

و قال السيد: لفظ "أصول الفقه" من أعلام الاجناس، لأن علم أصول الفقه كلي يتناول أفرادا متعددة، إذ القائم منه بزيد غير القائم بعمر و شخصا و إن اتحد معلوما هما، و لما احتيج إلى نقل هذا اللفظ عن معناه جعلوه علما للعلم المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له. إهـ.

فإن قلت: كل ما زيفت به القول بأنها أسماء أجناس يردّها تحديدها و تعريفها الذي أطبق عليه القوم، فإن علم الجنس جزئي و إن كان موضوعا للماهية، لأنها وضع لها من حيث تشخصها الذهني، و مع قطع النظر عن أفرادها، و هي بهذا الاعتبار ليست من المفاهيم الكلية، و لهذا أشكل ذلك على الإمام العلامة أبي علي سيدي الحسن اليوسي رحمه الله فيها له على جمع الجوامع حين سلّم أنها أعلام أجناس و بنى عليه عند قوله "أصول الفقه" دلائل الفقه .. الخ و ههنا بحث لم أر من تعرض له بحال، و

هو عندي من المعوصات غير أنه لا يختص بهذا الكتاب، ولا بهذا العلم، وهو أنه ممّا تقرر في الحكمة أن الجزئيات لا تحد، ولا يبرهن عليها، ومعلوم أن الأصول وغيره من الفنون جزئيات لأنها أعلام على فنون بعينها فكيف استقام تحديدها.

فإن قيل: إن الفنون أنواع من مطلق العلم كالإنسان والفرس من الحيوان وقد حدث؟

قلنا: "الإنسان" ونحوه اسم جنس موضوع لمفهوم كلي، فهو صادق على الأشخاص الداخلة فيه صدق الكلي على جزئياته، ولو كان هذا الفن هكذا لصدق على مسألة من الأصول مثلا أنها أصول الفقه وذلك باطل.

فإن قلت: إن لم يصدق صدق الكلي على جزئياته فيصدق صدق الكل على أجزائه كالبدن على أعضائه والبدن مثلا يحد.

قلت: نعم لو كان اسم جنس لكنه علم، والعلم لا يحد، لأن التعريف يؤخذ فيه أعم كالجنس وأخص كالفصل، وذلك إنما يتأتى في المفاهيم الكلية، والأعلام إنما وقعت على صور شخصية خارجا أو ذهنيا لا يتصور فيها من حيث عموم، فلا يتأتى تعريفها، إذ لو عرفت لكان مضمون التعريف غيرها، إذ الجزئي خلاف الكلي، والخارج خلاف الذهني، والشيء لا يعرف بما يباينه.

فإن قلت: إن الجزئي قد يعرف برسم تذكر فيه خواصه كما إذا قيل: "جبريل" هو ملك ينزل بالوحي، و"حاتم" هو رجل جواد من طيء.

قلت: ذلك لو لم يقولوا إن تعريف العلم يكون حدا حقيقيا إذا أخذت فيه أحوال الموضوع على أن تعريف الجزئي لا معنى له مطلقا ولو كان رسما^(١)، ولكن قد يسمع لفظ الجزئي فلا يدرى مدلوله أصلا، وهو بهذا الاعتبار ليس جزئيا عند السامع ولا كليا، فيسأل عنه طلبا لمفهوم اللفظ، كما إذا لُفِظ بجبريل ولم يدر ما هو؟ فيقال: هو ملك المسمى بهذا اللفظ هو من هذا الجنس، وهذا كلام في الكلي، ولو عرف كونه شخصا كان ما يذكر من قبيل الأوصاف لا التعريف، وقد علم أنا إذا قلنا: "الإنسان" هو الحيوان الناطق فليس الثاني وصفا للأول إذا كان تعريفا.

(١) في نسخة (أ) «ولو كان اسما».

فإن قلت: نلتزم كون الفن جنسا و نمنع كونه جزئيا، و سند المنع أنه لو كان جزئيا مرادا به شيء بعينه لما صدق على ما عسى أنه يتولد من المسائل على الدوام، إذ الجزئي لا يقبل التعدد، و هذا يتعدد.

قلت: هذه شبهة تخيل لك، و جوابها: أن اسم العلم موضوع لمسائل و قواعد فصلت أولا و عينت بوضع الاسم بإزائها، و ما تجدد غير خارج عنها، فلا يقدر^(١) في التعيين كما يتجدد عن ذات الطفل المسمى بزيد من شعر و ظفر و كلام و لحم و عظم و غير ذلك. انتهى المراد منه.

و به يظهر ما في قول الصفدي الذي نقله العبادي و أقره أنهم صرحوا بأن الماهية التي تتميز أجزاؤها في الوجود يمكن تحديدها ببيان تلك الأجزاء بالجنس و الفصل، و مثل ذلك جار في الجزئي فيشبه التعريف^(٢).

قلت: قد ظهر لي بحول الله جواب مخلص من هذا الأمر المعوص^(٣)، و هو أنني اجعل التعاريف التي يذكرونها للمفهوم الكلي و هو الماهية قبل تشخصها و وضع العلم لها، و ذلك أن ما يراد وضع العلم له إن كان موجودا خارجيا فأمره بيّن، و إن كان مفهوما ذهنيا و حقيقة لها أجزاء و ذاتيات لم يفهم بمجرد ما وضع اللفظ له، فلا بد من تصويره و شرحه أولا ليتأتى تشخصه و تميزه عن سائر الحقائق الذهنية المصحح لوضع العلم له، و حينئذ يوضع له بما يذكرونه من التعاريف شرح لما يراد جعله موضوع العلم و مسماه لا لموضوعه بعد الوضع و التسمية فليس ذلك تعريفا للجزئي.

فإن قلت: أرباب التأليف الذين يذكرون تعاريف العلوم إنما ذكروها بعد استقرار وضع الأعلام لها و حينئذ فليس الأمر كما ذكرت.

قلت: أما هم فقد حصل لهم أولا العلم بذاتيات المفاهيم ثم العلم بأن تلك الألفاظ وضعت لتلك المفاهيم من حيث تميزها عن غيرها، و لا يمكن غير ذلك، و تلك التعاريف التي يذكرونها يريدون بها تصوير تلك المفاهيم للجاهل بها لتمييز عنده فينزل الألفاظ عليها، و يفهم كونها موضوعا لها و تقديمهم لذكر تلك الأسماء أعني الأعلام على التعاريف بمنزلة إحضار الآلة للفعل الذي يراد فتذكر لتنزل على المعنى بعد فهمه، و ممّا يبيّن لك ذلك أن المتعلم المبتدي لا يفهم لها معنى قبل الوقوف على التعريف و شرحه له و امعانه النظر فيه، و نظير هذا قول الإمام «هذا باب علم الكلم من العربية»

(١) في نسخة (أ) «فلا يندرج».

(٢) في نسخة (أ) «فيبينه التعريف».

(٣) في نسخة (ب) «المعوض».

فإنما وضع كلمة الإشارة أولا غير مشير بها إلى شيء ليشير بها عند قصد الحاجة و الفراغ من المشار إليه فالواقف عليها أولا قبل الوقوف على المشار إليه لا يفهم لها مرجعا و لا يعرف لها موقعا، وإنما يدركه في ثاني أحواله بعد الوقوف على المشار إليه، فافهم، و الله الموفق.

[العلم المفرد و المركب]

﴿ ١٢٢ ﴾ إِمَّا مُفْرَدًا أَوْ مَرْجَاً أَوْ مُضَافاً أَوْ مَا أُسْنِدَا ^(١) ﴿

هذه أحوال من العلم المنقسم إلى الجنسي و الشخصي على حدّ قوله تعالى ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الانسان: ٣] لا من خصوص القسم المتأخر و هو الشخصي لجريانها لغة أيضا في الجنس.

فالمفرد فيه كـ "أسامة". و المركب المزجي كـ "سأم أبرص" لكبار الوزغ، قال الدّميريّ هو بتشديد الميم. قال أهل اللغة و هو معرفة إلا أنه علم جنس، و هو اسمان جعلاً واحداً، و يجوز فيه وجهان: أحدهما: أن تبنيه على الفتح كخمسة عشر. الثاني: أن تعرب الأول و تضيفه للثاني، و يكون الثاني مفتوحاً لكونه لا ينصرف. إهـ.

و لا يمثل له بـ "ساق حرّ" بالسین المهملة و القاف، بينهما ألف، و الحاء و الراء المهملتين للورشان، و هو ذكر القماري سمي بحكاية صوته، قال ابن سيده: و لذلك لم يعرب، و لو أعرب لصرف فيقال: ساق حُرّ إن كان مضافاً، و ساق حُرّاً إن كان مركباً، فتصرفه لأنه نكرة، فَتَرَكْ إعرابه أشهر، لأنه ليس علماً كما رأيت.

و المركب الإضافي فيه كثير كـ "أم عريط"، و "بنات أوبر"، و "أبي الحارث".

و الإسنادي مقيس كما ذكروا.

و حاصل المسألة من خارج أن العلم ينقسم إلى قسمين:

(١) قوله (إما مفرداً) ظاهره تقسيم لمطلق العلم شخصياً أو جنسياً، و هو غير بعيد إن قيل إن التقسيم باعتبار الأقسام المجوّزة، و قضية كلامهم: تقسيم علم الشخص إليها فقط، و هو الموافق للأقسام المحققة. قوله (أو مزجاً) أي: ذا مزج. ولو قال بدل قوله مزجاً: مزجياً لكان أوضح، وإن اشتمل على حذف العاطف هذا. و ظاهر قوله (أو مضافاً..) الخ أن العلم هو المضاف و المسند، وفيه مسامحة، لأن العلم مجموع المضاف و المضاف إليه، و المسند و المسند إليه. و يمكن أن يكون معنى قوله (ما أسندا) ما وقع الإسناد فيه. (ابن القره داغي)

- ١- مفرد وهو: ما عرى عن إضافة و مزج و إسناد الجملة.
- ٢- و مركب وهو: ما لم يعر عن ذلك. ثم المركب تحته ثلاثة أقسام:
 - أ- المركب الإسنادي وهو: المنقول عن الجملة، و يأتي في كلامه حكمه.
 - ب- و المركب المزجي وهو: كل كلمتين مزجت إحداهما بالأخرى، و صار مجموعهما علما فإن ختم بـ"ويه" كـ «سيبويه» بني على الكسر، و إلا أعرب إعراب ما لا ينصرف كـ: بعلبك، و آخر جزئه الأول يفتح للتخفيف إلا أن يكون ياء فيسكن كـ "معدى كرب".
 - ت- و المركب الإضافي، و حكمه أن يكون الإعراب بحسب ما يقتضيه العامل في آخر جزئيه الأول و يجر جزؤه الثاني بالإضافة.

إذا عرفت هذا ففي صنيع المصنف أمور:

أولها: أن عطف المزجي و تاليه على المفرد بـ (أو) يقتضي أن كلا منها قسيمه من حيث هو كذلك أي من حيث إنه مزجي و إضافي أو إسنادي، و ليس كذلك، إنما هي قسيمة له من حيث مطلق التركيب، أما من حيث خصوص المزجية و مقابليها فكل من الثلاثة قسيم للأخيرين، فقسيم المفرد شيء واحد هو المركب، و تحت المركب ثلاثة أقسام متقابلة، فهنا تقسيمان المقسم في كل منهما مختلف، و الأقسام كذلك، و المصنف جعلها تقسيما واحدا، فلزمه ما لزمه، و قد صرح بهذا في الشرح فقال: «و ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام: مفرد، و ذو مزج، و ذو إضافة، و ذو إسناد»، و حيث صرح بمراده، و التزمه و اسقط عنها تكلف الجواب عن المتن، لكن لا بأس بتوجيه صحة ما يمكن تصحيحه، فنقول: أقسام المركب كل منها أخص منه، و قد ثبت له أنه قسيم^(١) للمفرد، و كل ما ثبت للأعم يثبت للأخص، فهي قسيمة للمفرد من حيث وصف التركيب الذي تضمنته، و عُلِمَ ذلك من التعبير بالمزج و المضاف و ما أسند، ثم هي بعد ذلك متقابلة باعتبار جهة الخصوص الزائدة على مطلق وصف التركيب، و تكون حينئذ (أو) الأولى عاطفة لمدخولها على المفرد باعتبار ما تضمنه من التركيب، و (أو) الثانية أيضا عاطفة لمدخولها على المفرد أيضا بذلك الإعتبار و على مدخول الأولى باعتبار جهة الخصوص،

(١) في نسخة (ب) «قسم» .

لأنه بها قسيم مدخول الأولى لا قسيم المفرد، فهي في اللفظ و الصناعة عاطفة لشيء على شيء واحد، و في المعنى و القصد عاطفة لشينين على شينين، و كذا (أو) الثالثة. و لو تتبعناه في شرح كلامه لاعتراضناه أيضا بما تقدم من عدم اختصاص التقسيم بعلم الشخص ففي قوله في الشرح «و ينقسم علم الشخص..» الخ ما فيه.

ثانيها: أنه لم يرتب الأقسام الثلاثة على حسب ما تستحقه، و هو أن يقدم الإسنادي ثم المزجي كما فعل ابن مالك، و وجه ذلك على ما ظهر لي أن المركب الإسنادي أقرب إلى المفرد الذي هو الأصل من جهة أنه لا يجب أن يظهر جزءاه دائما، بل قد يكون ثانيهما مستترا كقوله: (تُبْنْتُ أخوالي بني يَزِيدُ...)، و كثيرا ما يكون أحدهما ضمير رفع منزلا منزلة الجزء مما قبله قبل العلمية و معدود الحرف من حروف الفعل نحو كنت، و يتأكد ذلك بالعلمية، و إذا صرح بجزئيه معا و كانا ظاهرين لم يجب أن يكون لكل منهما إعراب مستقل. ثم يليه المزجي، لظهور جزئيه دائما، و قدم على الإضافي لأنه ليس لكل من كلمة إعراب يخصها و الإضافي كلمتان متميزتان أبدا كل منهما مستقلة بإعراب.

ثالثها: أنه فاته التنبيه على حكم المزجي و الإضافي بعد العلمية الذي اعتنى به ابن مالك في المزجي و أشار له بالأمثلة في الإضافي.

رابعها: أن العلم ليس هو المسند وحده، كما توهمه عبارته، لا يقال المسند من حيث وصفه بالإسناد يستلزم المسند إليه، لأنه ليس الكلام في ذلك، بل في كون المسند إليه له دخل في العلم و أنه جزء منه. و يجاب عن هذا بأن حكمه عليه بالتركيب الذي أوهمه^(١) التعبير بالمفرد كما سبق مع كلامه الآتي في حكمه يبين المراد.

(١) في نسخة (ب) « أفهمه ».

[الاسم واللقب والكنية]

١٢٣١ ﴿ اِسْمٌ ^(١) أَوْ الْكُنْيَةُ ^(٢) بِالْأُمِّ أَوْ أَبٍ صُدِّرَ أَوْ لِلْمَدْحِ وَ الذَّمِّ لَقَبٌ ^(٣) ﴾

(اسم) و ما عطف عليه أخبار لمبتدأ مضمري يعود على العلم أي: أنه ينقسم باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام:
 ١- اسم، وهو الغالب والأصل، ولذلك قُدِّم، وهو: ما لم يصدر بـ "أب" و لا "أم"، ولم يشعر بمدح و لا ذم. والتحقيق أنه ما وضعه الأبوان، أو أحدهما، أو من يقوم مقامه للمولود يوم سابعه لما ستعرف ^(٤).
 ٢- و كنية، وهي كل مركب إضافي صدر بـ (أب) أو (أم) كـ "أبي بكر" و "أم كلثوم" من حيث هو كذلك، فلا يضر أن يكون وضع للمولود يوم سابعه.

٣- و لقب، وهو ما أشعر برفع مسماه و مدحه كـ "زين العابدين"، أو بضعته و ذمه كـ "أنف الناقة" من حيث هو كذلك، فلا يضر أن يكون مُصَدَّرًا بالأب أو الأم أو موضوعا يوم السابع كما لا يضر فيما وضع يوم السابع أن يشعر بالمدح أو الذم، أو يصدر بالأب أو الأم كما لا يضر في المصدر بهما إشعاره بما ذكر، فبيِّن كل اثنين من الثلاثة العموم الوجهي فهي مختلفة بالإعتبار، فلذلك صرحنا بقيد الحيثية المراعي فيما كان كذلك، فتجتمع في "أبي البركات" و "أبي الخير" إذا وضع يوم السابع، و الاسم و الكنية في "أبي زيد" إذا سمي به، وهو و اللقب في "صالح"، و الكنية و اللقب في "أبي الخير" غير موضوع في السابع، و الإنفراد بين. و به يعلم أن (أو) في المتن لمنع الخلو فقط.
 و بالاعراب المتقدم تعلم أنها أقسام للعلم لا للشخصي منه. و قد صرح الشيخ يسن في حاشيته التصريح بجريانها في الجنسي خلافا لما يظهر من صنيع المؤلف في الشرح.

(١) قوله (اسم) هذه الأقسام توجد في علم الجنس، كإسماء، و أم عريط، و أبو الحارس، فالتقسيم لمطلق العلم. ثم الأوفق أن يقول: (اسم و كنية بأم أو بأب). (ابن القره داغي)
 (٢) (أو الكنية) أي: الكنية علم مركب إضافي صدر بالأم أو بالأب مثلا، فلا ينتقض بنحو أبو زيد قائم، لأن المركب الإضافي جزء علم لا نفسه، ولا بنحو ابن الزيد، و أم كلثوم، و بنت القيس. (ابن القره داغي)
 (٣) قوله (أو للمدح و الذم لقب) ينتقض تعريف اللقب بنحو (محمّد) و (مرّة) اسما، و (أبي الفضل) و (أبي لهب) كنية؟ وأجيب بأن مرادهم أن الاسم ما وضع للذات أولا، و اللقب الموضوع لها غير أول مشعرا بمدح أو ذم، و الكنية ما صدر بأم أو أب وضعت أولا، أو لا اشعرت بأحدهما أولا. و قضيته أن التقسيم اعتباري لأنها تجامع كلّا منها. (ابن القره داغي)
 (٤) في نسخة (ب) "استعرف".

وأل في قوله (الكنية) زائدة إذ لا معنى لها في مقام ذكر الأقسام. و (بالأم) متعلق بـ (صدر)، و (صدر) صلة ما مقدرة، و هي خبر لمبتدأ مضمرة يعود على الكنية. و قوله (للمدح) صلة أيضا لما مقدرة خبر لمضمرة يعود على اللقب، فأفاد بذلك ما فات ابن مالك في تعريفهما.

[بيان ترتيب الاسم واللقب والكنية]

﴿ ١٢٤ ﴾ وَغَالِبًا لَا يَسْبِقُ الْأِسْمُ ^(١)

في (يسبق) ضمير مستتر يعود على أقرب مذكور و هو (اللقب).

و المعنى: أن اللقب و الاسم إذا اجتماعا فالحكم في ترتيبهما أن يقدم الاسم. و وَجَّه ذلك بتوجيهات رَدَّت. و الذي يظهر لي أن علته مركبة من أمرين: كون اللقب متأخرا وضعاً، و كونه مشعراً بمعنى النعت، فلا يلزم حينئذ تأخير اللقب عن الكنية لعدم تحقق تأخره عنها وضعاً، إذ هما معا مؤخران عن الاسم، و لا يلزم تأخير الكنية عن الاسم لعدم إشعارها بمعنى النعت، و الكنية التي فيها الإشعار بمدح مثلاً كـ "أبي الخير" إن أريد منها ما يراد من الكنية فقط و هو التعظيم، فلا ترتيب، و إن أريد منها ما يراد من اللقب فقط و هو المدح بمعنى اللفظ الأصلي فالتأخير، و إن أريداً معا فالتأخير أيضاً، لأن قصد معنى اللقب يوجب التأخير، و قصد معنى الكنية يقتضي جواز الأمرين، و هما متنافيان، و الجائز لا محذور في تركه، بخلاف الواجب. و انظر بسط المسألة في حاشيتنا.

و مفهوم قوله (الاسم) أن الكنية لا ترتيب بينها وبين غيرها، و هو كذلك. و فيه تكييت على الخلاصة في قوله: «وَأَخَّرْنَا ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا» فإن سواه يصدق بالاسم و الكنية على ما في بعض النسخ. و زاد عليها بالتنبيه على أن هذا الحكم غالب لا واجب ألبتة.

(١) قوله (و غالباً لا يسبق) لنلا يتوهم السامع من تقديمه أن المراد مسماه الأصلي. و قيده بالغالب إشارة إلى أنه إذا انتفى ذلك التوهم لاشتتار المسمى باللقب جاز تقديمه كقوله تعالى: { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ } [النساء - ١٧١]. و سكت عن تقديم اللقب على الكنية، و تقديمها على الاسم، و بالعكس، لأنه جار على الأصل من جواز تقديم كل على الآخر. و منه يلزم أنه لو اجتمعت الثلاثة جاز تقديم اللقب على الاسم، بأن يقدم اللقب على الكنية و الكنية على الاسم. و فيه تأمل. (ابن القره داغي)

و من غير الغالب قوله:

أَبْلَغُ هَذِيلاً وَأَبْلَغُ مَنْ يُبَلِّغُهَا عَنِّي حَدِيثاً وَبَغْضَ الْقَوْلِ تَجْرِيْبُ
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرُهُمْ حَسْبَا يَبْطُنُ شَرِيحاً يَغْوِي حَوْلَهُ الذُّيْبُ

و قد اجتمعا في قوله :

أَنَا ابْنُ مَرْيَقِيَا عَمْرُو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

[الحالات الإعرابية للاسم، واللقب]

[١٢٤] وَ فِي مَا أَفْرِدَا حَثَمًا بِلا أَلْ أَضِفَ ^(١)

و ضمير (أفردا) للاسم و اللقب المتقدمين في كلامه، و (ما) واقعة على التركيب حذف عاندها المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق كقوله: (وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقُمُ ...) إذ في الأولى تتعلق بأضف، و المقدرة بأفردا. و المعنى: أضف السابق -و هو الاسم غالبا على ما علم مما قبله- إلى اللاحق في التركيب الذي اجتمع فيه الاسم و اللقب مفردين عن الإضافة كـ "سعيد كرز" ^(٢).

و ما ذكره من تحتم الإضافة هو مذهب جمهور البصريين.

و جَوَزَ الكوفيون معها الاتباع على البدلية، و عطف البيان، و القطع للرفع و النصب.

و تحرّز بقوله (بلا أَلْ) مما إذا كان الاسم مصدرا بآل، فإنه لا تجوز إضافته نحو "الحارث كرز"، و فيه تكتيت على الخلاصة، و أجيب بأنه تقرر في باب الإضافة منها أنه لا يجوز اقتران المضاف بآل إلا في صور مخصوصة ليست هذه منها.

و مفهوم (أفردا) أنها إذا ركبا كـ "عبد الله زين العابدين"، أو أحدهما كـ "عبد الله كرز" و "زيد زين العابدين" لا تتحتم الإضافة، هذا ما يعطيه صنيعه، و المعنى: أنها لا تجوز بل يتعين الاتباع على البدلية، أو البيان، أو القطع. و كان ابن مالك لهذا صرح بالمفهوم -و الله تعالى أعلم-.

(١) إذا اجتمع الاسم، واللقب فلهما حالتان: ١- حالة التركيب ٢- حالة الإفراد. (شرح ألفية) + ذكر الناطم هنا حالة الإفراد. + قال ابن القرداغي: إن كان اللقب مع الاسم فالغالب تأخير اللقب. وأوجبوا إضافة الاسم إليه إن كانا مفردين كسعيد كرز، ولا بد من تأويل الأول بالمسمى، لأنه المعرض للاسناد إليه، والثاني بالاسم، أو بالعكس إذا حكم على اللفظ كـ (كتب: سعيد كرز)، لتلا يلزم اتحاد المتضايين. -إه-

(٢) نحو: هذا سعيد كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيد كُرْزٍ.

[علم المنقول و المرتجل]

[١٢٥] ﴿وَمِنْهُ مَنْقُولٌ^(١) وَذُو اِزْتِجَالٍ مَجْهُولٌ أَصْلٌ^(٢) وَبِلَا اسْتِعْمَالٍ﴾

أي: وينقسم العلم أيضا إلى [قسمين]:

١- منقول، و هو: ما تقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها كـ "زيد"، فإنه في الأصل مصدر "زاد".

٢- ومرتجل، و قد اختلف في تفسيره على قولين حكاهما أبوحيان:

أحدهما: أنه ما جهل أصله فلم يدر هل استعمل في النكرات أم لا؟، وإليه أشار في المتن بقوله: (مجهول أصل) و الصواب أن يسمى على هذا "مجهول الوصف" لأن مجهول الأصل يقتضي ثبوته إلا أنه غير معلوم على التعيين.

و ثانيهما: أنه ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها. وإليه أشار بقوله (و بلا استعمال). قال في الصحاح: «وارتجال الخطبة و الشعر ابتداءهما من غير تهينة» إهـ، فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير أن يكون مسبقا باستعماله غير علم.

و قال الرضي: هو من قولهم ارتجل الخطبة إذا اخترعها من غير رؤية، أو ارتجل الأمر أي فعله على رجله كأنه تذكر أنه ينبغي أن يعمل و هو قائم على رجله فلم يتأق فيه، و لم يقعد متدبرا فيه، بل فعله على حالة تلك قائما. إهـ. و ذكرنا لك هذا لتعلم أن التسمية إنما تناسب القول الثاني في تفسيره، و أنه لا وجه لها على الأول لأن ما احتمل أن يكون له أصل لا يقطع فيه بانتفائه، و يسمى بما يناسب ذلك القطع.

و تعريف المنقول بما تقدم له استعمال قبل العليمة في غيرها أي ما تحقق فيه ذلك، و المرتجل بما لم يتحقق فيه ذلك على القول الأول و بما لم يستعمل على القول الثاني يقتضي انحصار العلم في القسمين، إذ لا واسطة بين الشيء و نقيضه.

(١) قوله (ومنه منقول) ردّ على من زعم انحصار العلم في المرتجل و المنقول. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (مجهول أصل) عبارة البهجة «لم يسبق له استعمال في غير العلمية، أو سبق وجهل قولان» انتهت. و قضيتها أن ما وضع لشيء، و لم يستعمل فيه ثم جعل علما ليس مرتجلا على القولين. و قال العصام «المرتجل ما ليس له معنى قبل العلمية، أو كان لكن غير هيئته معها»، و فيه مخالفة لما قاله المصنف. (ابن القره داغي)

[العلم بالغلبة]

﴿ ١٢٦ ﴾ وَ مَا بِأَلْ أَوْ يَإِضَافَةٍ غَلَبٌ وَاسِطَةٌ^(١) ﴿

و زعم أبوحيان أن "العلم بالغلبة" واسطة ليس بمنقول ولا مرتجل. وزد بصدق ضابط المنقول عليه، و مر المصنف على ثبوت الواسطة مع تعريفه المرتجل بما يناقض المنقول كما تقدم.

و "العلم بالغلبة" هو: ما كان معرفاً قبل الغلبة بأل أو بالاضافة ثم غلب على بعض من يستحقه^(٢) من كان يطلق عليه، فالأول كـ "الأعشى"^(٣)، والثاني كـ "ابن عمرو".

و ذكره لهذه المسألة هنا أوجه من ذكر ابن مالك لها في مبحث المعرف بالأداة، لأن الأداة ليست إلا في أحد قسميه، و تعريفه ليس بها، و العلمية ثابتة فيهما معاً، و بها تعريفه.

(١) قال في الشرح: ينقسم العلم إلى: ١- مَنقُول. ٢- و مرتجل. ٣- و واسطة بينهما، و هو الذي ليس بمنقول ولا مرتجل الذي علميته بالغلبة. إهـ ذكر الناظم هنا القسم الثالث فقال: (... غلب واسطة). جاء في شرح ألفية: العلم بالغلبة نوعان:

١- العلم المقترن بالألف واللام (العهدية)، نحو: المدينة، والكتاب، فلفظ المدينة (مثلاً) من حقه أن يُطلق على كل مدينة، وكذلك (الكتاب) من حقه أن يُطلق على كل كتاب، ولكن غلب استعمال لفظ المدينة على مدينة الرسول ﷺ، و غلب استعمال لفظ الكتاب في النحو على كتاب سيويه، فإذا أُطلقا لم يتبادر إلى الذهن غيرهما. ٢- العلم المضاف، نحو: ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وابن مالك. فإذا أُطلق ابنُ عمر (مثلاً) لا يفهم منه غير: عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكذا البقية وإن كان حَقُّها أن تُطلق على غيرهم، ولكنها غلبت على هؤلاء. إهـ. + أشار الناظم إلى النوع الأول بقوله (و ما بأل)، و إلى الثاني بقوله (أو ياضافة).

- قوله (و ما بأل) قال عصام في شرح الكافية «من الأعلام المنقولة ما استعمل من الأسماء مع اللام أو الإضافة، لأن النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين، و طريقته إيراده مع اللام العهدي، أو الإضافة العهدية، ليصير علماً مع أحدهما، و لا يجرد عن الإضافة أصلاً، و قد يجرد عن اللام فيقال في النابغة: (نابغة)، وهذا في الصفات والمصادر لا غير، فلا يقال في (النجم): نجم، و لا في (البيت): علماً للكعبة: بيت». انتهى. و هو مخالف لكلام المصنف حيث أدخلها في المنقول، و قيد التجريد عن اللام بالصفات و المصادر و ظاهره قلة التجريد عنه مطلقاً و لو في حال النداء و الإضافة. (ابن القره داغي)

(٢) أي: على فرد من مدلولاته دون باقي الأفراد؛ بسبب شهرة أو نحوها. (ضياء السالك)

(٣) و الأعشى: كل من لا يبصر ليلاً، ثم صار علماً على أعشى همدان، ونحوه. (ضياء السالك)

[حكم أل في العلم بالغلبة]

﴿١٢٦﴾ وَحَذَفُ أَلٍ مِنْ ذِي وَجَبٍ ﴿١٢٦﴾

﴿١٢٧﴾ حَالِ نِدَاءٍ أَوْ إِضَافَةٍ، وَقَلَّ دُونَهُمَا ﴿١٢٧﴾

ذو الإضافة لا تفارقه الإضافة لا في نداء ولا في غيره، إذ لا يعرض في استعماله داع إلى ذلك.

و ذو الألف واللام يجب تجريده منها في بابي النداء والإضافة^(١) نحو: يا أغشى، وهذا أغشى بَاهِلَةٍ.

و يرد عليه ما أورد على ابن مالك من لزوم التكرار مع ما يذكره في البابين ونصه في الأول:

ولا ينادي مضمرو ما اتصل حرف خطاب ومعرف بأل

و في الثاني بعد ذكر الإضافة اللفظية: (من ثم جاز وصل أل بذا المضاف / دون سواء...).

و يجاب بما أجيب به عن ابن مالك من أن مقصوده هنا التنبيه على أن أل هذه لازمة لما هي فيه،

علم ذلك من قوله (و قل دونهما)، أي: يجب حذفها فيهما وتحذف في غيرهما في النادر القليل،

فالتنصيص على حذفها في البابين مقصود هنا عرضاً ليتوصل بها إلى المقصود بالذات.

و مثال حذفها في غيرهما^(٢) على سبيل القلة قولهم (هَذَا عَيْوُقٌ طَالِعاً)^(٣).

و الإشارة بقوله (من ذي) إلى الواسطة أي: وحذفها من هذه الواسطة المتقدمة الذكر.

(١) هذا معنى قوله (و حذف أل من ذي وجب حال نداء أو إضافة)، فيقال في الشافعي: يا شافعي، بحذف أل، و في المدينة: مدينة رسول الله، بحذف أل.

(٢) أي: حذف أل في غير النداء والإضافة.

(٣) هذا عَيْوُقٌ طَالِعاً، عَيْوُقٌ لم يصف ولم ينادى، والأصل فيه: الْعَيْوُقُ: وهو اسم نجم، حينئذ العيوق: الأصل أن يبقى بـ (أل)؛ لأنها للغلبة، صار علماً بالغلبة. قال: هذا عيوق طالعاً، لم يُصَفْ ولم ينادى، فحذفت (أل)، حينئذ نقول: هذا الحذف شذوذ ولا يقاس عليه. (شرح ألفية)

[حكم حذف أل في علم المرتجل والمنقول]

﴿ ١٢٧ ﴾ كَأَنَّ تُقَارِنُ مُزْتَجَلٍ ﴿

﴿ ١٢٨ ﴾ والنَّقْلُ ^(١) ﴿

التشبيه في كون الأداة لازمة لهما، وأنه يجب حذفهما في بابي النداء والإضافة، وأنها قد تحذف في غيرهما قليلا.

والمعنى: أن العلم الذي قارنت الأداة ارتجاله كـ "اليسع" أو نقله كـ "النضر" حكمه حكم ذي الغلبة فيما تقدم ذكره، فتلزمه الأداة في غير النداء والإضافة.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: بل هذا النوع أحق بعدم التجرد، لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها [شهرة] وغلبة اغتنى بها ^(٢) إلا أن الغلبة مسبقة بوجودها.

و يجب حذفها في البابين كقوله:

إِنَّكَ يَا سَمَوَالُ ابْنِ عَادِيَا كَفَكَ الْفَرْدُ أَمْسَى طَاوِيَا

و كقوله:

و نَضَرَ الْقَوْمَ مَطْرُوحَ صَرِيحٍ كَذَاكَ نَبِيهِمْ عَقْدَ الْقَلِيبِ

و يقل حذفها في غيرهما كقوله:

رَأَيْتَ سَمَوَالًا وَرَأَيْتَ بَعْلًا فَكَانَ سَمَوَالُ كَقَذَى الْعَيُونِ

و جَزَمَ بِـ (أَنَّ) -بفتح الهمزة- تبعا لما ذكره الكوفيون و أبو عبيدة أن بعضهم قد يجزم أو يسكن الفعل للضرورة، وهو مرفوع لا مجزوم بها على ما اختاره في نظائره في المغني، أو سكنه للإدغام لتقارب النون والميم في المخرج.

(١) قوله (كأن يقارن) مرتبط بقوله (وجب) و (قل) كما يفيد الشرح، فيلزم أن يجب حذف "أل" في العلم المرتجل والمنقول إذا قارن الارتجال والنقل كـ (اليسع) و (النضر) إذا نودي أو أضيف، ويقل الحذف بدونهما. ويحتمل ارتباطه بـ (قل) فقط وهو الظاهر، فيفيد قلة حذف "أل" فيهما مطلقا، والفرق أن الأداة في هذين صارت كجزء الكلمة بخلافها في نحو (الأعشى) فإنه زيد للتعريف، ثم عرضه الغلبة، فليس كالجزء، فلا يعتنى بحفظها منه بخلافهما. (ابن القره داغي)

(٢) في النسختين: "اعتنى" و في جمع الهوامع و حاشية الصبان: «ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها».

و قد أجاز ابن الضائع في قول الشاعر:

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرَدَّهَا فَتَتْرَكُهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيََا

أن يكون السكون فيه للإدغام الجائز في الكلام.

روي عن أبي عمرو الإدغام في "يحكم بينهم" و نحوه. و هذا من زوائد هذا النظم على الخلاصة.

(أ ل) التي لِلْمَحِ الْأَصْلُ^(١)

﴿ ١٢٨ ﴾ أَمَّا غَيْرُ ذَا فَلْتَدْخُلَا إِنَّ لِمَحِ الْأَصْلُ بِهِ أَوْ لَا فَلَا ۝

غير ما ذكر هو ما كان منقولاً و لم تقارن الأداة نقله إلا أنه نقل ممّا يقبلها كاسم العين و المصدر و الوصف، و حكمه أنه إذا لمح ذلك الأصل لزم إدخال الأداة عليه، و إن لم يلح استديم تجريده منها، و ذلك كـ "النعمان"، و "الفضل"، و "الحارث". فقول الخلاصة «فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيِّانٌ» الوجهان فيه مرتبان على مقصدين لا مفرعان عن واحد أي: ذكرها عند اللمح و تركها عند عدمه مستويان في عدم إفادة التعريف و الإخلال به لأنه حاصل بالعلمية لا بآل.

قوله (غير ذَا) مبتدأ، و الفاء جواب (أما)، و جملة الطلب خبر، لأن الأصح جواز مجيئها كذلك. و الرابط مقدر أي فيه أو عليه، و (تَدْخُلُ) بالبناء للمفعول، و خبر المبتدأ دليل جواب الشرط، و مدخول لا النافية المقدر معطوف على الشرط، و مدخول لا الثانية المقدر جوابه أي: و إن لم يلح فلا تدخل، و مفهوم الكلام أن هذا فيما يمكن فيه لمح الأصل، كما تقدم، أما ما لا يمكن فيه كالمنقول من الفعل كـ "يزيد" و "يشكر" فلا تدخل عليه بحال إلا في الضرورة.

(١) أَلِ التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول أَلِ عليه، و المراد بها لمح المعنى الذي قد كان ثقل عنه العلم: ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد. (دليل السالك)

- (أَلِ) التي للمح الأصل تكون زائدة غير لازمة في الأعلام المنقولة من أصل نحو: الْحَسَنُ، وَالْحَارِثُ: فإذا أردت لمح الأصل (أي: النَّظَرُ إِلَى الْأَصْلِ) أَذْخَلْتُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، كَأَن تُسَمِّي ابْنَكَ (الحارث) تَقَاوُلًا بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَعْيشُ وَيَخْرُثُ. و إن لم تنظر إلى الأصل ونظرت إلى كونه علماً فلا تدخل الألف واللام تقول: حَسَنٌ، وَحَارِثٌ. (شرح الفية) + أشار الناظم إلى الحال الأول بقوله (فلتدخلا إن لمح الأصل به). و إلى الثاني بقوله (أو لا فلا).

- قولك (أقبل حسن) لا تشير فيه إلى معنى العلم، و أما إذا قلت (أقبل الحسن) فإنك تشير إلى معنى العلم و هو الحسن. (معاني النحو)

إبقاء العلمية حال النداء والتصغير، وزوالها حال التثنية والجمع

﴿١٢٩﴾ وَلَا يَزُولُ عِلْمٌ إِنْ نُودِيَ^(١) وَلَا إِذَا صَغُرَ بَلْ إِنْ ثُنِيَ^(٢) ﴿٣﴾

إذا نودي العلم استصحبت علميته، ولا تزول لأجل النداء، ويصير الاسم معرفاً بالقصد والإقبال، خلافاً لمن قال بذلك، وتقدم ما يتعلق بهذه المسألة عند قوله:

وهو أو نائبه في ذي الندا مفرداً إما علماً أو قصداً

فانظره^(٣).

وكذلك إذا صغر العلم لا تزول علميته أيضاً سواء صغر تصغيراً ترخيماً أو غيره.

وقيل: تزول بتصغير الترخيم لأنه يزول فيه بعض حروف العلم المعتبرة في التسمية، إذ يقتصر فيه على ذكر الأصول. وردّه ابن جنّي بقول الشاعر: (وَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَاهِداً ...) يريد الحارث بن فضل، قال: فلو كان منكراً لأدخل عليه (أل) إهـ أي: لأنه أراد به معينا، واسم الجنس إذا أريد به ذلك عرف بال.

وأما إذا ثني أو جمع جمع تصحيح أو تكسير فإنه تزول علميته^٤، لأن التثنية والجمع شيوخ^(٥) في المعنى لما فيهما من تصيير مدلولين أو مدلولات مدلولاً واحداً للفظ واحد، فإذا كان كل من المدلولين أو المدلولات معينا بمشخصاته لم يكن تصيير ما ذكر لما ذكر في التنافي الحاصل بملاحظة المشخصات، إذ مشخصات كل غير مشخصات غيره، بل لابد من قطع النظر عما به التنافي، وملاحظة

(١) إذا نودي العلم نحو: يا زيد فذهب قوم إلى أنه يعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العليمة، والأصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما ازداد بالنداء وضوحاً. (المطالع السعيدة)

(٢) (بل إن ثنيا) أي أو جمع، وحينئذ يحسن دخول اللام عليه عوضاً عن تعريفه بالعلمية. (ابن القره داغي)

(٣) تقدم في بيت ٣٦.

(٤) ولهذا تدخل عليه الألف واللام فيقال (أقبل المحدان) و(وأقبل المحدون) فإن قلت أقبل محمدان كان نكرة والمعنى أنه جاء رجلان اسم كل واحد منهما محمد بخلاف قولك جاء محمد فإنه معرفة. (معاني النحو)

(٥) في نسخة (ب) "يتنوع".

ما فيه الاشتراك فقط، وإذا قطع النظر عما به التنافي زال التعريف، ولهذا عدوا من شروط التثنية قبول التَّنْكِير، وقالوا كل ما هو مشروط في التثنية فهو مشروط في الجمع.

و استشكل بأنهم قد عدوا من شروط الجمع العَلَمِيَّة أو الوصفية متناقض كلامهم في الجمع.

و أجب بأن العلمية شرط في قبول الجمع، ولا يلزم من ذلك اشتراطها حال وروده بالفعل.

قوله (ولا يزول علم) أصله: ولا تزول علمية علم، ثم حذف المضاف.

ولما كانت التثنية والجمع من واد واحد اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر.

ثم بعد التثنية والجمع قال ابن الحاجب: يجب جبر التعريف الفائت بآل.

و قال ابن يعيش: لا يجب. قال الرضي: والاستقراء يقوي مذهب ابن الحاجب مع القياس.

ولما قال في التسهيل فيجبر بحرف التعريف قال الدماميني: إن أردت تعريفه، وإلا فليس هذا

بأقعد من العلم المفرد، وأنت تقول: رب زيد لقيته، وقالوا: لكل فرعون موسى.

قال الرضي: وأل هذه عهدية، و اكتفى بجبر التعريف الفائت بتعريف آخر، وإن كان التعريفان

متغايرين، لكنه غاية المجهود. إهـ.

قلت: إذا كانت عهدية فهي مشار بها إلى قسمي العلم الأصلي قبل التثنية والجمع، فالمثال واحد،

غاية الأمر أن تعريف العلمية في الأصل حاصل أولاً بنفسه، وبعد الجبر بواسطة العهد.

و اعلم أنه يستثنى من وجوب الجبر وجوازه على الخلاف ما جاء في كلامهم غير مجوز، وذلك في

أشياء مشتركة في أسماء لازم تصاحبها، كـ (أبانين) لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما: أبان الريان، لكثرة

الماء فيه، وللآخر: أبان العطشان لقلّة الماء فيه، وكذا: (عمائتان) جبلان متقابلان لهذيل متقاربان كل

منهما عماية، وكذا: (جماديان)، وإنما جاز تجريد هذه الأسماء من اللام لأن أحد الجبلين مثلاً لما لم ينفرد

عن الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمشئى، كما تسمى مثلاً شخصاً بزيدان، بخلاف ما الغالب

فيه الانفكاك، كالزبددين و عرفات كأبانين، فإن كل واحد منها كان يسمى عرفة، فقل عرفات للمجموع،

هذا كلام الرضي، وبه ما في قول الدماميني أن عرفات ليس جمعا لعرفة وإنما هو و عرفة مترادفان. إهـ.

و معنى الاستثناء المتقدم أن التعريف فيما ذكر لم يذهب حتى يجبر كما يعرف من التوجيه السابق، و

هو تنزيل الشئيين منزلة الشيء الواحد، و ليس معناه أن التعريف ذهب و ترك جبره. وهذا أيضا من

الزوائد على الخلاصة .

[إعراب العلم المركب و الحرف إذا سمي بهما]

﴿١٣٠﴾ وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذِي عَمَلٍ أَوْ مُسْنَدٍ أَوْ مُتَّبَعٍ أَوْ مِنْ جَلِيٍّ^(١)

﴿١٣١﴾ حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا وَغَيْرُهُ حُكِي^(٢)

بمعنى أن ما سمي به مما تضمن عمل بعضه في بعض نحو: (الزيد)، و (في زيد)^(٣)،

أو مما تضمن مسنداً، و ذلك مستلزم لتضمنه المسند إليه كـ (برق نحره)، و (زيد منطلق)^(٤)،

أو مما تضمن متبوعاً و ذلك مستلزم للتابع، إذ لا تحقق للمتبوعية بدونه^(٥)،

أو ما تركب من جلي حرفين كـ (إنما)^(٦)،

أو حرف و غيره اسم كانت على المختار فيه، أو فعل كـ (قد قام)^(٧)،

فإن حكم جميع ذلك الحكاية على الحالة الثابتة له قبل التسمية، و يقدر الإعراب في آخره، كما قال السيد، و انظر ما يتعلق بالمسألة في حاشيتنا.

قوله (أو مسند) عطف على (عمل) من عطف الخاص على العام أي من ذي مسند.

(١) مُنْجَلِي. نسخة.

(٢) قوله (من ذي عمل) قضيته أن الاسم في نحو (لعمرو)، و (زيد العالم)، و (ضرب زيد) هو: "اللام"، و "زيد" و "ضرب" و ليس كذلك، لأنه مجموع العامل والمعمول، و التابع و متبوعه، و المسند و المسند إليه، ففيه تجوز باطلاق اسم الكل على الجزء. ويمكن أن يراد بذيلها المشتمل عليها اشتمال الكل على صفة الجزء، أو متعلقه إن كان المتبع و المسند مصدرين مجهول، أو معلوم كالعمل، و على نفس الجزء إن كان بمعناهما المتبادر، وأول العمل بالعامل هذا، والمراد به غير المسند بقريئة المقابلة، فلا استدراك. (ابن القره داغي)

(٣) تقول جاء لزيد، بتقدير الرفع، و رأيت لزيد، بتقدير النصب، و مررت بزيد بتقدير الجر.

(٤) تقول: جاء برق نحره، رأيت برق نحره، مررت ببرق نحره، بتقدير الاعراب.

(٥) مثل زيد الظريف فإذا سمي به يقال: جاء زيد الظريف، رأيت زيد الظريف، مررت بزيد الظريف، بتقدير الاعراب.

(٦) تقول إذا سمي يان: جاء إن، رأيت إن، مررت يان، بتقدير الاعراب.

(٧) تقول جاء قد قام، رأيت قد قام، مررت بقد قام، بتقدير الاعراب.

و لفظ التسهيل: بما سمي به من لفظ يتضمن إسنادا، أو عملا، أو إتباعا، أو تركيب حرفين، أو حرف و اسم، أو حرف و فعل لا ما كان له قبل التسمية، و هو واضح لظهور فائدة العام بعد الخاص .
و تقول تصحيحا لصنيع المصنف نكتة الخاص المسوغة إفراده بالذكر كونه في الأصل في المركبات المحكية، و غيره من بقية الأنواع مشبه به و محمول عليه، كما يأتي .

و قوله (أو متبع) عطف على (عمل) أيضا، و يدخل فيه سائر المتبوعات مع توابعها، فيكون المتبوع بحسب ما تقتضيه العوامل، و الثاني تابع له .
و كذا إذا سميت بـ (قائم أبواه) من "زيد قائم أبواه"، و بـ (غلام زيد) فإن الأول يعرب بحسب العوامل و الثاني يبنى على ما كان عليه قبل التسمية .

و بهذا تعلم أن الحكاية الحقيقية إنما هي لذي الإسناد و هو المشبه به كما يأتي، و أما المعمول مع عامله و المتبوع مع تابعه فإطلاق الحكاية بالنسبة لهما إنما يصح باعتبار استصحاب حال الجزء الثاني، و ما أحسن عبارة التسهيل المتقدمة .

و ظاهر كلامه أن الجار و المجرور لهما هذا الحكم، و لهذا مثلنا بهما فيما تقدم لاندراجهما في ذي العمل، أما إذا كان الجار حرفا واحدا نحو: (يزيد)، أو حرفين ثانيهما لين نحو (في زيد) فالجمهور على وجوب الحكاية كما اقتضاه كلامه .

و أما إذا كان حرفين ثانيهما صحيح نحو (من زيد) فسيبويه و بعض النحويين يوجبون إعرابه إعراب المتضايقين، و الجمهور يجوزونه و يجيزون الحكاية . و لا يعرف من قال بوجوب الحكاية .

و إن كان الجار أكثر من حرفين نحو (منذ اليوم) فالوجهان، و الخلاف بعينه، فهذان النوعان واردان على المصنف، و قد أوردهما الدماميني على التسهيل .

زاد في التسهيل: و المعطوف بحرف دون متبوعه كالجملة، و لم يتعقبه الدماميني، و الظاهر أنه مندرج تحت قوله «أو حرف و اسم أو حرف و فعل» .

قوله (أو من جلي حرفين) عطف على (من ذي عمل)، و (جلي) تتميم . و جملة (حكي) خبر (ما

به سمي).

[حكم العلم المركب وما ذكر من حيث الإضافة والتصغير]

﴿ ١٣١ ﴾ ولا تُصَفِّفُ ولا تُصَغِّرُ^(١) ﴿

ولا تجوز إضافة شيء مما ذكر لأن فيه تركيباً غير تركيب الإضافة، فلا يضم له تركيب آخر. ولا يصغر.

وقول الخلاصة «وعجز المضاف والمركب» قيدوه بالمزجي، قالوا: لأن المركب الإسنادي إنما يقال فيه في الاصطلاح جملة كقولها: «(و جملة وما بمزج ركبا)» وقولها «وانسب لصدر جملة». ومقتضى كلام المتن هنا أن العلم المركب لا ينحصر في الأقسام الثلاثة، والمفهوم من كلامه فيما سبق أن القسمة حاصرة، وهذا صريح قول التسهيل: وما عرى من إضافة، وإسناد، ومزج، ومفرد، وما لم يعر مركب.

واعترض المرادي كلام التسهيل بما تركب من الحرفين ونحوه؟ وأجاب بجوابين:

أحدهما: أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب وتركيب الحرفين ونحوه لم يرد عنهم.

والثاني: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب. إهـ. فالتعويل على ما أفهمه المتن هنا ونصه المتقدم يجب عنه بما تقدم عن المرادي، وعول شيخ الاسلام الأنصاري على ظاهر نص التسهيل فحكم بأن المركب من الصفة والموصوف داخل في المفرد وارتضاه الشيخ يسن في حاشية النظم ولا يخفى بَعْدَهُ.

(١) قوله (ولا تصفف ..) إشارة إلى أنه يجب أن لا يغير على ما كان عليه، فلا يثنى، ولا يجمع. فلو قال: (..%) ولا تصفف ولا تغير.....) لكان أشمل. (ابن القره داغي)

- بل إذا أريد تثنيته وجمعه قيل مثلاً: جاءني كلاهما قام زيد، وكلهم قام زيد. أي إذا جاء إليك رجلان اسمهما مثلاً "قام زيد" فتقول إذا أخبرتهما: جاءني كلاهما قام زيد. (المطالع السعيدة)

- العلم المركب: إن كان تركيبه إضافياً، كعبد الله - أعرب صدوره وهو المضاف - كأعراب المفرد السابق "أي: على حسب حاجة الجملة؛ فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو غير ذلك." ويبقى المضاف إليه على حالته؛ وهي الجر دائماً. تقول: عبد الله شاعرٌ، فاز عبد الله، صاحبت عبد الله، سارعت إلى عبد الله؛ فالمضاف - وهو كلمة: عبد - تغيرت حركة آخره بتغير حاجة الجمل، وبقي المضاف إليه مجروراً لم يتغير. (النحو الوافي)

[كيفية التسمية بكلمة على حرفين]

﴿ ١٣١ ﴾ وَاسْلُكْ ﴿

﴿ ١٣٢ ﴾ تَضْعِيفَ ثَانِي اثْنَيْنِ لَيْنًا، وَارْدِدِ^(١) ﴿

(و اسلك تضعيف ثاني اثنين لينا) اي: إذا سميت بكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين ك (لو)، و (في) و (ما) الشرطية مثلاً فضعف ثاني الحرفين، فتقول: (لَو)، و (فِي)، و (مَا)، فتفعل بـ (ما) من التضعيف ما تفعل بواو (لو)، و ياء (في)، فتجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة.

ف (اثنين) صفة لمحذوف أي حرفين اثنين. و (لينا) حال من المضاف، و مفهومه أنه إذا لم يكن لينا لم يغير ك (من) يعرب إعراب يد و دم. هذا حكم الكلمة المستقلة. و كذا بعض الكلمة، فيجب تضعيف (قو) و (بي) من قول و بيع، و نحو (ضر) من ضربت يعرب إعراب يدم و دم.

(و اردد)^(٢) أي: إذا سميت بثنائي قد حذف منه شيء رددت إليه ما حذف منه حال التسمية و ذلك

ك (يد) و (دم). و علم أن المراد ذو الاثنتين من قوله السابق (ثاني اثنين)، فليس كلامه إلا فيه، و لا يتوهم أن المراد أنه إذا سمي بذوي الحرفين و قد حذف منه أحدهما، لأن ذلك فرض ممنوع، لما فيه من الاجحاف، و لأن الوضع على حرفين مختص بالحروف، و هي لا يدخلها الحذف إلا شذوذاً، لأنه تصريح.

(١) قوله (و اسلك) معناه مع البيتين الآتين على ما يشعر به عبارة شرحه: و إذا أردت أن تسمي شخصاً بكلمة على حرفين اسلك عند التسمية تضعيف ثاني هذين الاثنتين إن كان لينا فتقول في "لو"، و "ما"، و "في": (لَو)، و (فِي)، و (مَا) بقلب الألف الثانية همزة، لالتقاء الساكنين. و اردد عندها ما حذف منه إن كان محذوف الآخر فقل في "يد" و "دم": (يَدِي) و (دَمُو). (ابن القره داغي)

(٢) إن سميت بكلمة على حرفين، و قد حذف منها شيء، كيد و دم، رد المحذوف حالة التسمية، فقل في "يد" علماً: جاءني يدي. (المطالع السعيدة + المواهب الحميدة)

[كيفية التسمية بحرف واحد]

﴿١٣٢﴾ وَالْحَرْفُ إِنْ حُرِّكَ أَيًّا تَجِدُ ۞

﴿١٣٣﴾ ۞ مِنْ جِنْسٍ تَخْرِيكٍ، وَإِنْ بَعْضًا سَكَنَ فَالْهَمْزُ أُولَى الْبَعْضِ مِنْهُ ضَعْفٌ ۞

(و الحرف إن حرك أيا تجد من جنس تحريك) أي: وإن سَمَّيْتَ بحرف ليس بعض كلمة و كان متحركاً كلام الجر كَمَل بتضعيفه من جنس حركته ^(٢). و يعلم كونه ليس بعض كلمة من المقابل الآتي.
و (أيا) مفعول مقدم بـ (تجد) و هو مجزوم بها على حَدِّ ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الاسراء: ١١٠]. و معنى العموم سواء كان لنا أو غيره، محرکا بالفتح أو غيره.

و مفهوم (إن حرك) أن المسمى به إذا كان ساكناً و ليس بعض كلمة كُتِبَ قامت لم يحكم عليه بما ذكر، و لم يتكلم عليه في التسهيل، قال الدماميني: «و القياس أن تجتلب له همزة الوصل لا غير» إهـ.
و به يعلم ما في قول المصنف في الشرح: و إن سكن كمل بتضعيفه من جنسه، و جواب الشرط مقدر أي ضعف، و المعنى ضم إليه ضعفه، و لا يلزم في الضعف أن يكون مماثلاً، و القرينة على إرادة غير المماثل قوله (من جنس تحريك)، فإذا سَمَّيْتَ بـ تاء قمتُ المضمومة، و كاف أكرمتكَ المفتوحة و المكسورة قلت: (تو) و (كا) و (كي).

(١) و الحرف الواحد إن لم يكن بعض كلمة، و سَمِّيَ به، فإن حرك، فيكمل ثلاثاً بتضعيفك لنا تجده من جنس تحريك، بأن يؤخذ حرف الحركة مضعفاً، ويلحق به، فيقال في "لام الجر": (لي)، و إن كان بعضاً منها، و سكن كضاد اضرب فرد الهمز في أوله للتكميل أولاً البعض الساكن من الكلمة، بأن لا يكون بعضاً وسكن، كـ "لام التعريف" أو كان و تحرك، كـ "باء" ضرب منه ضعفن، أي جيء بمضعف من جنسه،، فيكمل ثلاثة أحرف فيقال: (لل) و (بب). و عبارته مع علاقته لا يفي بتمام المراد على أن قوله (أو لا البعض) قاصر إن لم يجعل اللام للعهد، و مناف لقوله المار : (إن حرك لنا)، إن جعل له، لأن النفي حينئذ يتوجه إلى المقيد، و القيد لتحصيل التعميم، فيفيد أن الحرف المتحرك الغير الجزء من الكلمة يضعف من جنسه، إلا أن يجعل المقابلة قرينة على التخصيص، هذا. قال "عصام" الحرف الساكن يحرك بالكسر و يجعل ثلاثياً بالحرف المجانس لكسره، و هو مخالف لما قاله المصنف. و قال أيضاً: «إذا سمي رجل بنحو "كم" مما هو صحيح الآخر، و لم يحذف منه يقدر بعد العلمية محذوف العجز معتلاً فيقال: (كمي). (ابن القره داغي)

(٢) فتقول في الباء الجارة: جاءني بيـ بالياء المشددة. (المواهب الحميدة)

(وَ إِنْ بَعْضًا سَكَنُ فَالْهَمْزُ أُولَى) : و إن كان الحرف المسمى به بعض كلمة فإن كان ساكنا كالباء من اضربُ زيدت عليه همزة الوصل ^(١)، و المعنى: و إن سكن الحرف المسمى به حالة كونه بعضا فالهمز أي زيادة همزة الوصل قبله أولى من زيادة الحرف الذي قبله عليه .
قال في التسهيل: و إن يكنه أي بعض كلمة و هو ساكن فبالحرف الذي كان قبله على رأي، و بهمزة الوصل على رأي. إهـ.

فتقول في التسمية بالباء من "قبل" على الأول: (قب)، و على الثاني و هو رأي سيبويه: (إب). و استشكل بأن الحرف الآخر متحرك بحركات الإعراب، فكيف يقبل مع ذلك همزة الوصل، لا يقال الحركة عارضة كما في الأحمر، لأنها نقول معنى عروضها أنها حدثت بعد إن لم تكن، و إن شئت لم تأت بها و الإعراب لازم لا بد منه .

و إن يكن المسمى به متحركا و هو بعض، فمذهب سيبويه و الخليل أنه يضعف من جنس حركته، فإذا سميت بالقاف المضمومة من قُبِل قلت: (قو)، و بالمفتوحة من قَبِل قلت: (قا)، و بالمكسورة من قِتال قلت: (قي)، و هذا معنى قوله (البعض منه ضعفن) أي: ضعفن البعض المتحرك من جنس تحريكه. و علم أن المراد المتحرك من الاتيان به في مقابلة الساكن، و عند غيرهما يكمل بالفاء إن كان عينا، فإذا سميت بباء قبل قلت: (قب)، و بالعين إذا كان فاء، فإذا سميت بقاف قبل قلت: (قب)، و بأحدهما إن كان لا ما، فإذا سميت بلام قبل قلت: (قل) أو (بل)، و على هذا الثاني ذهب في التسهيل. و هذه فوائد زائدة على الخلاصة.

* * *

(١) فتقول عند التسمية بباء اضرب: جاءني أب، بهمزة فباء. (المواهب الحميدة)

﴿اسم الإشارة^(١)﴾

[الإشارة إلى المفرد المذكر، والمؤنث]

[١٣٤] ﴿أَشْرَبْذَا لِدَكْرِ فَرْدٍ، وَذِي تِي تَالِلْأُنْثَى.....﴾

(أشربذا لذكر فرد)^(٢) لا فرق في التذكير والإفراد بين المحققين والحاصلين بالتأويل كقوله:

بُنْتُ نُعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَغِيًّا لَذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي
أي: لذاك الشخص، وكقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة ٦٨] أي: بين ما ذكر من الفارض والبكر.
(وذي تي تال للأنثى)^(٣) أي: يشار للمؤنث بـ (ذا) بقلب ألفه ياء، أو يبدال ذاله تاء، أو بالجمع بينهما، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث نحو: ضاربة، وتضريين، فد(تا) من (ذا) كالتى من الذى، و (ذي) من (ذا) كهي من هو. و (تي) بالجمع بين التاء والياء، ولا تقول إن التاء والياء ههنا علامتا تأنيث بل نقول: بتخصيص^(٤) إبدالهما بالمؤنث دون المذكر لأنهما يكونان في بعض المواضع علامتي تأنيث قاله الرضي.

(١) قوله (أسماء الإشارة) [كذا في نسخة] إضافة أحد المتصاحبين إلى الآخر. وعرف بما وضع لمشار إليه إشارة حسية. ونقض بأنه دوري؟ ويدفع بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب، لجواز كون ذلك الجزء ضروريا. وقد يجاب: بأن الإشارة في التعريف لغوي، ويتجه عليه أنه في المعرف كذلك، لأن معناه اسم تصاحبه الإشارة. (ابن القره داغي) + اسم الإشارة، تعريفه: اسم يعين مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسية إليه. (النحو الوافي)
(٢) المفرد إما أن يكون مفردا حقيقة نحو: ذا طيار ماهر، أو حكما، كالإشارة إلى جمع، أو فريق، مثل: هذا الجمع مسارع للخيرات. (تحقيق على النحو الوافي)

- قوله (الذكر) أي: ولو حكما، فلا يرد قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} وكذا الفرد أعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الجميع والفريق، فلا حاجة إلى أن يقال: بأنه مستعار للمتعدد في قوله تعالى: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} أي: الفارض والبكر، لأنه مؤول بالمذكور، فهو مفرد حكما. (ابن القره داغي)

(٣) مثل: هذه الفتاة تحسن الحجاب. تلك المرأة تعرف معنى التربية. (دليل السالك) + قوله (للأنثى) أي: للمفرد المؤنث، ولو كانا حكميين كالفرقة والجماعة والمذكر المنزل منزلة الأنثى. (ابن القره داغي)

(٤) في نسخة «ب» تخصص.

[الإشارة إلى المثنى المذكر، والمؤنث]

﴿ ١٣٤ ﴾ ذانِ تانٍ لِلَّذِي ٥٢

﴿ ١٣٥ ﴾ ثُنَيٍّ، وَذَيْنِ تَيْنٍ غَيْرِ الرَّفْعِ ^(١) ٥٢

قوله (ثني) أي ورفع، بدليل ما بعده. و كان القياس أن يقال في تثنيتهما: (ذيان) و(تيان) لكنهم حذفوا ليحصل الفرق بين تثنية المعرب و المبني.

و ذهب الأكثرون إلى أن (ذان) و (تان) صيغتان مرتبطتان للرفع، و (ذين) و (تين) للنصب و الجر، و أنها مبنية لثبوت علة البناء فيها كما في المفرد.

و قال بعضهم: معربة لاختلاف أحوالها باختلاف العوامل الداخلة عليها. و دعوى أن لكل واحدة منها صيغة مرتجلة خلاف الظاهر.

و (ذين، تين) معطوف على المبتدأ قصد لفظه، و (غير الرفع) أي: المرفوع معطوف على (الذي ثني)، و في الكلام صفة مقدرة أي: منه، فعطف بالواو شيئين على شيئين لعاملين على رأي الأخفش. و يحتمل أن يكون (ذان و تان) معطوفا على (ذا) بحذف الأداة، و (ذين و تين) معطوفين عليه، و (غير الرفع) معطوف على مدخول اللام، و فيه ما فيه قبله.

(١) أسماء الإشارة للمثنى المذكر: لها لفظ واحد هو: ذَانِ في حالة الرفع، وَذَيْنِ في حالتي النصب، والجر. أسماء الإشارة للمثنى المؤنث: لها لفظ واحد، هو تَانِ في حالة الرفع، وَتَيْنِ في حالتي النصب، والجر. (شرح ألفية)

- قوله (ذان ...) هو للمثنى المذكر؛ و نقض بقوله: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ} لأن المشار إليه (اليَد) و(العَصَا)، وهما مؤنثان، إلا أن يقال: بأن التذكير لموافقة الخبر. (ابن القره داغي)

- قوله (غير الرفع) منقوض بنحو {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} ويؤول بأنه مبني على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث. (ابن القره داغي)

الإشارة للجمع المذكر، والمؤنث

﴿١٣٥﴾ وَبِأُولَى لِمُطْلَقٍ مِنْ جَمْعٍ ^(١) ﴿١٣٥﴾

﴿١٣٦﴾ وَالْمَدُّ أُولَى ^(٢) ﴿١٣٦﴾

معنى الإطلاق أنه لا فرق بين المذكر والمؤنث، والعاقلة وغيره.

ويكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء، لاستثقال اكتناف ثقيلين في الكلمة. الضمة في أولها، والواو في آخرها، ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو الضحى والقوى بالياء، مع أن أصلهما واو. وإنما كان المد فيه أولى لأنه لغة الحجازيين، وبها جاء التنزيل.

[مراتب المشار إليه]

﴿١٣٦﴾ وَزِدِ الْكَافَ إِذَا يَبْعُدُ، وَاللَّامَ ^(٣) إِذَا شِئْتَ خَذَا ﴿١٣٦﴾

يعني: أن الألفاظ المتقدمة يشار بها للقريب ^(٤) وإذا كان المشار إليه بعيدا جيء به باسم الإشارة ملحقا بالكاف وخُدها ^(٥)، أو بها مع اللام ^(٦). وفي هذا إشارة إلى أن للمشار إليه مرتبتين فقط، والمشهور أن له ثلاث مراتب: مرتبة قرب، ومرتبة متوسط، ومرتبة بعد، ورده ابن مالك بأربعة أوجه ذكرها المرادي فانظره.

(١) قوله (لمطلق) أي: مذكر أو مؤنث، عاقل أو غيره، لكن استعماله في غير العاقل قليل، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الاسراء - ٣٦]. (ابن القره داغي)

- نحو: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة، وقال تعالى: {هؤلاء بناتي هن أطهر لكم}.

(٢) في أولى لغتان: ١- المد وهي لغة أهل الحجاز. ٢- والقصر وهي لغة بني تميم. (ابن عقيل)

(٣) (و اللام) مفعول خذ، أي: خذ "اللام" إذا شئت مع الكاف تنبيهها على نهاية البعد، إلا في الصور الثلاث الآتية. وفي بعض النسخ بدل خذ فذا أي ذا الأمر وهو زيادة اللام ثابت إلا في المثني الخ. (ابن القره داغي)

(٤) تقول: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء. (شرح ألفية)

(٥) تقول: ذاك، وذاك، وتلك، وتلك، وأولئك. (شرح ألفية)

(٦) تقول: ذلك، وتلك، وأولئك. (شرح ألفية)

و إنما اختص البعيد على الرأي الأول، و هو و المتوسط على الرأي الثاني بالكاف و اللام، لأن اسم الإشارة إنما وضع للمشار إليه حسا، و لا تكون الإشارة الحسية إلا للحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطبا، فلما اتصلت الكاف به أخرجته من الصلاحية للخطاب، إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلا أن يجمعا في كلمة الخطاب نحو: يا زيدان فعلتما، أو يعطف أحدهما على الآخر نحو: أنت و أنت فعلتما، فصار (ذاك) مثل: غلامك، أخرجته الكاف عن أن يكون مخاطبا كما أخرجت غلامك، فلا تقول: يا هذاك، كما لا تقول: يا غلامك، فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو: غلامك قال كذا، و إن لم يمتنع حضوره، إذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب، فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة و قد كان هو موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور و الغيبة، و هذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته و هي اللام، و على إنكار مرتبة المتوسط لما أخرجته الكاف عن الخطاب و لم يصلح لذلك صار غائبا حكما، و لا ينكر صاحب هذا القول أن البعد يختلف، و أن بعضه أقل من بعض، و هو معنى المتوسط و البعد، و إنما ينكر تخصيص الأقل بلفظ من ألفاظ الإشارة، و لهذا قد يحكم للمتوسط إذا كانت جهة قربه أكثر من جهة بعده تارة بحكم القريب و تارة بحكم البعيد في التعبير عنه^(١) فتقول: جاءني رجل فقلت لهذا الرجل، و تضاربوا ضربا بليغا و هالني هذا الضرب، أي: هذا المذكور عن قرب، لأن المحكي عنه و إن كان غائبا إلا أنه جرى عن قرب فكأنه حاضر، و لك أن تقول: فقلت لذلك الرجل و هالني ذلك الضرب لأن المحكي عنه غائب، و كذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر إذا تقدم ذكره فيذكر اسم الإشارة بلفظ الغيبة و البعد نحو: بالله الطالب الغائب، و ذلك قسم عظيم، لأن المشار إليه المعنى و هو لا يدركه الحس، و يجوز هذا قسم عظيم، و هو الغالب، و بهذا يبطل ثالث الأدلة التي نقلها المرادي عن ابن مالك و هو أن التعبير بذلك عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في القرآن و غيره و لا واسطة بين النطقين.

(١) في نسخة (أ) «في التعيين عنه».

[مواضع امتناع إلحاق لام البعد باسم الإشارة]

[١٣٧] ﴿إِلَّا الْمُثْنَى وَأُولَاءِ وَ الَّذِي قَارَنَ هَا﴾

استثناء من قوله (و اللام إذا شئت خذا) أي: إلا [في المواضع الآتية]:

١- في المثنى من غير تقييد بلغة دون أخرى^(١).

٢- وفي الجمع في لغة من مدّه^(٢).

٣- وفيما اقترن بهاء التنبيه^(٣).

و إنما امتنع ذلك كراهية لاستطالة في الجميع؛ و لاجتماع الكسرتين في التثنية و الجمع؛ إذ لو فتحت اللام لالتبست بالجارة، و حرف الخطاب بالضمير، و كراهية لاجتماع الزوائد في الأخيرة.

[الإشارة إلى المكان]

[١٣٧] ﴿..... وَ لِلْمَكَانِ فَاخْتَذِ﴾

[١٣٨] ﴿هُنَا^(٤)، وَ زِدْ لِلْبُعْدِ مَا تَقَدَّمَا^(٥) لِكِنْ بِهِ الْكَافُ جُمُودَهُ الزِّمَّا﴾

يشار إلى المكان بالألفاظ المتقدمة، لأنها عامة في العاقل و غيره، و يختص عن غيره بألفاظ:

منها: (هنا) إن كان قريبا، فإن كان بعيدا زيدت عليه الكاف وحدها، أو مع اللام، و هما المراد بـ (ما

تقدم) إلا أن الكاف مع هذا اللفظ تلزم حالة واحدة، و لا تتصرف تصرف الكاف مع "ذا" و نحوه، فإنها

مع ذا و نحوه تتصرف تصرف الكاف الاسمية في الغالب^(٦)، فتفتح مع المذكر، و تكسر مع المؤنث، و

تلحقها علامة الاثنين و الجمعين، و مع (هنا) تفتح، و لا تلحقها علامة.

(١) تقول: ذَانِكَ، وَتَانِكَ . ولا يجوز: ذَانِ لِكَ ، ولا : تَانِ لِكَ . (شرح ألفية)

(٢) تقول : أولئك . ولا يجوز عند الحجازيين ، وبني تميم : أولاء لِكَ . (شرح ألفية)

(٣) تقول : هَذَاكَ . ولا يجوز : هَذَا لِكَ . (شرح ألفية)

(٤) قوله (هنا) ملازم للطرفية أو شبهها، وهو هنا الجرب "من" أو "إلى"، و مثله "ثم". (ابن القره داغي)

(٥) قوله: (ما تقدما) أي الكاف فقط، أو مع اللّام. و يلزم الكاف حينئذ الإفراد و الفتح بخلاف كاف ذاك و نحوه، و

لذا قال: لكن الخ، لكن لا يفيد كلامه لزوم الفتح، فلو قال: (لكن به مفتوح كاف لزما) لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٦) و إنما تصرف بهذا التصرف مع أن الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم و عدم أصلته في الحرفية. (حاشية)

وفات ابن مالك التنبيه على حرفية هذه الكاف، فإن الحكم بتصرفها مع الألفاظ المتقدمة يومهم اسميتها، والذي يعين حرفيتها أنها لو كانت اسما لم يكن لها إعراب إلا خفض بالإضافة، وأسماء الإشارة لا تضاف، وأيضا فإنه يمتنع وقوع الظاهر موقعها، ولو كانت اسما لم يمتنع. قوله (وزد) أي: على لفظ "هنا" ما تقدم من الكاف واللام. (و الكاف) مبتدأ، والباء الداخلة على الضمير العائد على "هنا" بمعنى مع. (و جموده) منصوب على شريطة التفسير، و جملة الطلب خبر المبتدأ، لجواز ذلك على الأصح.

[الإشارة إلى المكان البعيد]

﴿١٣٩﴾ وَ فِيهِ هَنَا ثُمَّ هَنَا، وَقِفِ بِأَلْهَا، وَلِلزَّمانِ رُبَمَا تَفِي ۝

الضمير المجرور بـ (في) لأقرب مذكور وهو المكان مع إرادة البعد، وليس لمطلق المكان كما قد يتوهم، و العبارة على حذف مضاف أي: وفي إشارة المكان البعيد هذه الألفاظ أي وردت و استعملت:

أولها: هَنَا بفتح الهاء و تشديد النون.

ثانيها: ثُمَّ بفتح المثناة و تشديد الميم.

ثالثها: هَنَا بكسر الهاء و تشديد النون.

و فهم من تخصيص اللفظ المتقدم بلحاق الكاف واللام أن هذه الألفاظ لا تتصل بهما، بل تدل على البعد المراد بنفسهما.

و قد تتصل الكاف بـ (هنا و هنا)، كما في التسهيل، قال الدماميني: فيقال: هَنَّاكَ وَ هَنَّاكَ بفتح الهاء و كسرهما مع تشديد النون.

قوله (وقف) أي: على هذه الألفاظ باجتماع الهاء فتقول: ثُمَّ. قال في الوقف على هنا المخففة:

قَدْ أَقْبَلْتُ مِنْ أَمِكْنَسِهِ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا

و ظاهر قوله (و للزمان ربما تفي) أن ذلك في الألفاظ السابقة كلها، و أنه قيل به في هنا بالتخفيف و التشديد، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١] أي في ذلك الزمان و قبله، ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلِ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠]. قال الدماميني: كذا استدل المصنف، و

نوزع بتطرف احتمال إرادة المكان و كأنه قيل في ذلك المكان الذي جانكم في زمانه كذا و كذا، و قيل به أيضا في قول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ
و لا حجة فيه أيضا لاحتمال كون الإشارة للمكان.
و الثاني كقوله:

حَنْتُ نَوَارًا وَلَاتَ هُنَا حَنْتُ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَّتِ
قال الدماميني : ف (هنا) عند المصنف إشارة إلى الزمان منصوب على الظرفية، و (حنت) في موضع رفع بالابتداء، و خبره الظرف قبله، و أخبر عن الفعل مؤولا بالمصدر، و التقدير: و لا حنان في هذا الوقت، و أحسن من ذلك أن يقال أن (هنا) مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها، فهي بمعنى حين، و اسم لا محذوف أي: حنت نوار، و ليس الوقت حين حينها. إهـ .

* * *

جاء في معاني النحو:

- ✓ (هذا أنت) إخبار عن اسم الإشارة بالضمير بخلاف ما لو قلت (أنت هذا) فإن هذه الثانية إخبار عن الضمير باسم الإشارة .
- ✓ (هكذا) معناه: مثل هذا، فالكاف للتشبيه، وها للتنبية، وذا للإشارة.
- ✓ (كذلك) معناه: مثل ذلك. و قد تكون بمعنى أيضا نحو قولك: أنت ضربت خالدا وسرقت ماله كذلك فلا أرى معنى التشبيه إذ لا يصح أن يراد و سرقت ماله كذلك الضرب و إنما هو بمعنى أيضا.
- ✓ (ها أنا ذا) كأنه يقال أين فلان فيقال: ها أنا ذا، أي الحاضر عندك أنا.

﴿ الْمَعْرِفُ بِالْأَدَاةِ ﴾

تقديمه له على الموصول يقتضي أنه أعرف منه، وهو رأي ابن كيسان، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١]، إذ الصفة مساوية، أو دون الموصوف، ولا قائل بالمساوات، فثبت الثاني، وأجاب ابن مالك بأن {الذي} بدل أو مقطوع، و{الكتاب} معين بالغلبة، لأن المعين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب عليهم الكتاب دون التوراة فالتحق بالأعلام. قال الدماميني: وهذا تسليم من المصنف بأنه لا قائل بالمساوات بين الموصول وذي الأداة، وهو خلاف ما هو منصوص له في بعض نسخ التسهيل. إهـ.

وما اقتضاه صنيعه هنا خلاف صريح العطف في قوله أول المعرفة والنكرة: (يليه موصول فذو أل).

[أل المعرفة]

﴿ ١٤٠ ﴾ أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ، وَسَيَبُويهِ اللَّامُ قَطْ، وَكُلُّهُمْ عَلَيْهِ ﴾

اختلف في أداة التعريف على أربعة مذاهب اقتصر المصنف على مذهبين منها:

أحدهما: أن المعرف "أل" برمتها^(١)، و همزتها همزة قطع جزء منها لكنها عوملت معاملة همزة الوصل في كونها تسقط في الدرج نحو: قام الرجل، ويحرك الساكن قبلها نحو: قامت المرأة. وهذا مذهب الخليل، وكان يعبر عنها بأل، واختاره ابن مالك، واستدل لها بستة أوجه، ذكرها المرادي، وأضاف لها سابعاً، فانظره.

وثانيهما: أن المعرف اللام وحدها^(٢)، نقله في شرح الكافية عن سيبويه، وتبعه ولده، واختاره المتأخرون، والهمزة عليه للوصل اجتلبت تحرزا من الإبتداء بالساكن، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها، ونقل أبوحيان هذا الرأي عن جمع من النحويين إلا ابن كيسان، وإليه أشار بقوله (وكلهم عليه).

(١) هذا معنى قوله (أل حرف تعريف).

(٢) هذا معنى قوله (و سيبويه اللام قط).

- جاء في مغني لبيب: (قط) اسم فعل بمعنى يكفي، قطني أي يكفيني.

قال الرضي: «و الدليل على أن اللام هي المعرفة فقط: تخطي العامل الضعيف لها نحو: بالرجل، و ذلك علامة امتزاجها بالكلمة و صيرورتها كجزء منها، و لو كانت على حرفين لم يتخطها عامل ضعيف، و أما نحو: أن لا تفعل فإنما تخطي ان ما هو على حرفين لقوته، لأنه يجزم الشرط و الجزء معا، على المذهب الصحيح، و أما نحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فإن الفصل بين العامل و المعمول لم يغير معنى ما قبله، و لا معنى ما بعده، فالفصل به كلا فصل، و للامتزاج التام بين اللام و ما دخلته كان: الرجل، مغايرا لرجل، حتى جاز تواليهما في قافيتين، و لم يكن ابطاء، و هذا إنما يكون إذا كانت وحدها معرفة، و وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج، و أيضا، دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف و هو النون فالاولى أن يكون دليل التعريف مثله». إهـ.

قلت: الظاهر أرجحية مذهب الخليل لقوة أدلته.

و جواب ما أشار إليه الرضي أن الخليل القائل بأن أل برمتها معرفة يقول بتنزيلها منزلة الجزء من مدلولها، و لذلك لم تعمل، فالتنزيل المذكور لا يتوقف على كون المعرف اللام وحدها و الهمزة، و إن كانت عنده همزة لكنها عوملت معاملة همزة الوصل في السقوط في الدرج كما تقدم، فالفصل بها كلا فصل، و المغاير لرجل هو الرجل بالهمزة لا بدونها، فلها دخل في ثبوت المغايرة، و صح كون دليل التنكير حرفا واحدا، لأنه متصل بما قبله، و تتمه و تكميل له، و لما كان التعريف أشرف استدعى ذلك تصور دليله، و كونه أقوى، فزيد فيه حرف لذلك، و ليتحرز عن وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، فإن الوضع كذلك إجحاف و تضعيف، و هو مناف للأشرفية و استحقاق الصدارة.

قوله (و سيبويه) فاعل بمحذوف يدل عليه السياق. و (اللام) خبر لمضممر محذوف يعود على حرف التعريف، أي و قال سيبويه هو اللام.

و حملنا قوله (أل حرف تعريف) على رأي الخليل فقط، و إن قيل في نظيره في الخلاصة أنه يشمل أحد قولي سيبويه، لأن الناظم هنا ذكره و عين قوله، فلو أراد أن ينسب إليه غيره لما اقتصر عليه.

[أل العهدية]

﴿١٤١﴾ عَهْدِيَّةٌ ^(١) مَصْحُوبُهَا ذُو حَضَرٍ فِي الْحِسِّ ^(٢) أَوْ فِي الْعِلْمِ أَوْ فِي الذِّكْرِ ﴿١٤٢﴾

تقسم (أل) المعرفة إلى: عهدية و جنسية. و العهدية ثلاثة أقسام:

١- التي للعهد الحضوري، و هي: التي يكون مدخولها حاضرا مشاهدا ^(٣) كقولك لشاتم رجل تشاهده بحضرتك: "لَا تَشْتُمُ الرَّجُلَ".

٢- و التي للعهد العلمي، و هي التي لا يكون مدخولها مشاهدا و لا متقدما في الذكر، و لكن تقدم العلم به من وجه آخر نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ ^(٤) [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٣- و التي للعهد الذكري، و هي التي يتقدم ذكر مدخولها نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ ^(٥) [المزمل: ١٥، ١٦].

(١) قوله (عهدية) ظاهر كلامه أن "أل" قسمان: الأول: العهد الخارجي، وله ثلاثة أقسام. الثاني: لام الجنس، وهو ثلاثة أقسام. و نظير المدخول للعهد الحضوري في سائر المعارف اسم الإشارة، و للعهد العلمي علم الشخص، و للام الحقيقة علم الجنس، و للام الاستغراق الكل المضاف إلى النكرة، و للعهد الذهني النكرة في الاثبات. و لعل النظر لمدخول العهد الذكري الموصول، فاحفظه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في الحس) كلمة "في" هنا و في تاليه لا اعتبار المدخول. (ابن القره داغي)

(٣) هذا معنى قوله (عهدية مصحوبها ذو حضر).

- معني العهد: المعرفة، عهدتك أي عرفتكَ. (معاني النحو)

- و نحو {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} أي: الْيَوْمَ الْحَاضِرَ وَهُوَ يَوْمٌ عَرَفَةٌ. (مجمع القواعد العربية)

(٤) موطن الشاهد: {الْغَارِ}، وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد العلمي؛ لأن الغار المقصود معروف لدينا. (مصباح السالك)

(٥) موطن الشاهد: {الرَّسُولَ}. وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد الذكري؛ لأن الرسول الثاني، هو الرسول الأول المذكور سابقا. (مصباح السالك)

[أل الجنسية]

﴿ ١٤٢ ﴾ وَغَيْرُهَا جِنْسِيَّةٌ^(١) إِنْ خَلَفَا كُلُّ مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً وَفَا ٥

﴿ ١٤٣ ﴾ وَغَيْرُهَا عَرَّفَ بِهَا الْأُمَاهِيَّةُ ٥

(و غيرها جنسية إن خلفا كل مجازا) أي: و غير العهدية جنسية^(٢) و هي ثلاثة أقسام:

١- التي تخلفها "كل" بتجوز، و هي لشمول خصائص الجنس نحو: أنت الرجل علما^(٣). و انظر بسطه و تحقيقه في حاشيتنا.

قال الدماميني: و هذا الضابط الذي ذكره لهذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي، نحو: (جمع الأمير الصاغة): أي صاغة بلده أو صاغة مملكته؛ فإن (كلا) تخلف الأداة فيه بتجوز، و ليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، و هو صاغة بلد الأمير؛ أو صاغة مملكته. قلت: القرينة دالة على أن المراد بقولنا (جمع الأمير): كل صانع خصوص صاغة البلد أو المملكة، و هذا شمول حقيقي لا تجوز فيه. نعم يقال فيه عرفي و إضافي في مقابله حقيقي، و ليس المراد به مقابل المجازي بل أطلقوا الحقيقي فيه في مقابلة العرفي، و إلا فالعرفي أيضا حقيقي، بمعنى أنه ليس مجازيا، نعم يكون مجازا إذا أريد به كل صانع مطلقا لكنه غير مراد، فافهم.

(١) قوله (و غيرها جنسية) الخ هذا لا يفي بما ذكرنا سابقا من أقسام لام الجنس لعدم تعيين الاستغراق و عدم ذكر العهد الذهني، و لو قال: (جنسية مستغرق إن خلفا %) و قال بدل قوله (و غيرها عرف) الخ: (حقيقة ذهنية عهدية %) لكان أولى، تأمل. (ابن القره داغي)

(٢) و هي التي تدخل على الجنس، و لا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس، فإذا قلت (الذئب مفترس) فأنت لا تريد واحدا بعينه من أفراد الجنس بل كأنك تقول: هذا الجنس من الحيوان مفترس، فأل هذه تعرف الجنس بأسره و ليست تعريف واحدا بعينه من أفراد الجنس. (معاني النحو)

(٣) أشار إلى هذا القسم بقوله (إن خلفا كل مجازا) أي: القسم الأول هي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزا مبالغة في المدح و الذم و تسمى أل الكمالية، و ضابطها: صحة وقوع لفظ (كُل) موقعها مَجَازًا، كما في قولك لزيميلك: أنت الرَّجُلُ علما، أي: اجتمعت فيك كل صفات الرجال وخصائصهم من جهة العلم، و ذلك على سبيل المجاز لا على الحقيقة. (أخذناه من شرح الفية و معاني النحو)

٢- قوله (أو حقيقة) أي القسم الثاني التي تخلفها "كل" حقيقة، وهي الاستغراقية ^(١) نحو قوله عز وجل: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وعلامتها صحة الاستثناء من مدلولها نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا [العصر: ٢-٣].

٣- قوله (وغيرها عرف بها الماهية) أي: القسم الثالث: التي لا تخلفها "كل" لا حقيقة ولا مجازاً وهي لتعريف الماهية ^(٢) نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فإنها ليست للعهد الخارجي، وهو يبين، وليست للعهد الذهني، لأن جعل كل فرد ليس من ماء ما، وليست للاستغراق، لأنه يصير المعنى: وجعلنا من كل ماء كل شيء، فيلزم اجتماع المياه في كل شيء، وهو واضح البطلان. ولا يقال هو من مقابلة المجموع بالمجموع كما في ركب القوم دوابهم، لأن {كل شيء} هو المفعول الأول لـ {جعلنا} وإن آخر لفظاً فهو المحكوم عليه، والحكم هو الجعل المقيد بالاستغراق الثاني، فيلزم أن يكون ثابتاً لكل فرد من أفراد الموضوع استقلالاً، لأن الكلام في قوة قضية كلية قائلة كل شيء ثبت له الجعل من كل ماء، فيكون نظير قولك (كل واحد من القوم ركب كل دابة)، وبالجمله إنما يصح التوزيع إذا خلا المحكوم به عما يفيد الاستغراق عند اشتمال المحكوم عليه على ما يفيد، ولهذا يصح أن تقول: كل القوم ركبوا دوابهم، فلم يبق إلا أن تكون للحقيقة، والجعل لا يدل على إرادة الأفراد من مدلولها، لعدم توقفه عليها كما في جعل أفراد الانسان مثلاً من حقيقته، وكونه من مياه مخصوصة إنما هو اتفاقي لا عقلي يوجب النظر. وقد سئلنا عن وجه كونها في الآية للحقيقة دون غيرها فأجبت بهذا - والله تعالى أعلم -.

(١) و ضَابْطُهَا: صِحَّةُ وَقْعِ لَفْظِ (كُلُّ) موقعها حقيقة، كما في قوله تعالى: {خلق الانسان ضعيفا} أي: خُلِقَ كُلُّ إنسان ضعيفاً بلا استثناء حقيقة لا مجازاً، وكما في قوله تعالى: {إن الإنسان لفي خسر} أي: كُلُّ إنسان في خُسْرٍ. (شرح ألفية) + قوله (مجازاً) أي استعارة حيث استعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال في واحد لمشابهته لهم في استجماع الخصائص إذ المراد بـ (أنت الرجل): أنت الجامع لخصائص كل رجل. (ابن القره داغي)

(٢) و ضَابْطُهَا: لا يصح وقوع لفظ (كُلُّ) موقعها، كما في قولك: الرجل أصبر من المرأة (أي: حقيقة الرجل وطبيعته أنه أصبر من المرأة) ولكن ليس كُلُّ رجل أصبر من كُلِّ امرأة. ونحو قوله تعالى: خلق الله آدم من الطين، أي من جنس الطين، فلا يقال: من كل طين، لأنه بيان للماهية لأفراده. (معاني النحو و شرح ألفية)

و الضمير في قوله (و غيرها) لأقرب مذكور، و هو التي تخلفها "كل" لا للجنسية، فإن التي لتعريف الماهية جنسية. و قد صرح المصنف في الشرح بهذا التقسيم، بل صرح التفتازاني و غيره بأن التي للماهية هي الأصل المقسم، و الاستغراقية و التي لشمول الخصائص قسماً منها حملاً على ما ذكر بواسطة القرينة .

و اعلم أن هذا التقسيم الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو قوله تعالى ﴿فَأَكَلَهُ الذُّنْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، و نحو قولك: أدخل السوق و اشتر اللحم، فإن (أل) فيما ذكر ليس شيئاً من الأقسام المارة، و قد اعترض النحاة كلام ابن هشام بنظير هذا، و أجاب عنه الشيخ يس أنظره، و ردّه في حاشيتنا. و يجاب عن أصل النقض و الله اعلم بأن هذا القسم لما دخل في التي للعهد العلمي بناء على ما اختاره ابن الحاجب و غيره من أن اللام في مثل ذلك للعهد الذهني و عليه صاحب التلخيص حيث قال: و قد تأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن.

و قال الرضي: الأولى أن يقال في حد المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، ثم قال: و إنما قلنا إلى خارج لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما قد سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه، فعلى هذا، كل لفظ فهو إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل إلى خارج لدخل في اللفظ جميع الأسماء: معارفها و نكراتها، فتبين بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو قولك: اشرب الماء، و اشتر اللحم، و قوله تعالى: ﴿لَيْنِ أَكَلَهُ الذُّنْبُ﴾ [يوسف: ١٤] أن اللام إشارة إلى ما هو في ذهن المخاطب من ماهية الماء و اللحم و الذنب ليس بشيء، لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، كما أن العلمية في نحو أسامة لفظية.

قلت: و هو مبني كما ترى على عدم التفرقة بين اسم الجنس و علم الجنس، و ابن الحاجب لا يسلم له ذلك، بل يفرق بينهما، و على الفرق بينهما يفرق أيضاً بين اسم الجنس النكرة و المعارف بلام الحقيقة التي للعهد الذهني يعين ذلك الفرق، فليس المعارف بها حينئذ مشاراً به إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له فقط بل من حيث تشخصه في الذهن بالطريق المتقدم في علم الجنس.

و قد صرح أبو اسحاق الشاطبي و غيره بأن علم الجنس مرادف للمعرف بآل التي للحقيقة و إنما يفترقان في مفيد التعريف، فإنه في علم الجنس مستفاد من جوهر اللفظ، و في اسم المعارف بآل منها، فصح حينئذ إدراج المعارف بها في هذا القسم في المعارف بالتي للعهد العلمي، غاية الأمر أن المعارف بالتي

للعهد العلمي تارة يكون جزئيا خارجيا كالوادي و الشجرة فيما تقدم، و تارة يكون معنى ذهنيا ك (هذا)، و اعتبر ذلك المعنى الذهني في ضمن فرد ما للقرينة، و هكذا نقول في الاستغراقية، و التي لشمول الخصائص أشير بها إلى الماهية من حيث تشخصها ذهنا، و حمل مدخولها على الجميع أو الخصائص للقرينة لما سبق أنهما قسمان من التي لتعريف الماهية، فقول الرضي: "اللام كلها، لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجي" مبني على أن التي للحقيقة يشار بها إليها من حيث هي، و قد علمت منعه. و قد عرفت مما سبق أن هذه المعاني أعني "الاستغراق، و شمول الخصائص، و العهد الذهني" راجعة إلى معنى واحد وضعي لم يستعمل اللفظ إلا فيه، و التعدد بحسب القرائن و المقام.

[نيابة أل عن الضمير]

[١٤٣] ﴿..... وَعَنْ ضَمِيرٍ قَدْ أَنَابُوا ذِيهِ^(١)﴾

ليست الإشارة للجنسية أو المعرفة للماهية كما قد يتوهم من اللفظ بل للفظ (أل)، لأنها إذا نابت عن الضمير لم تكن لشيء من ذلك. و فهم من إطلاقه في الضمير أنه لا فرق بين أن يكون رابطا أو لا، فالأول نحو ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١] أي مأواه. و الثاني: نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] أي رأسي، و على هذا فالضمير أعم من ضمير الغائب و ضمير المتكلم. و المفهوم من إطلاق المصنف أنه لا فرق بينهما و بين ضمير المخاطب كأن تقول لصاحبك: الزيارة مقبولة اي: زيارتك.

و فهم من تقييد المسألة بالضمير أنه لا تتوب عن الظاهر. و في الكشف أنها تأتي خلفا من المضاف إليه و لو كان ظاهرا نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فإن الأصل أسماء المسميات. و قيد المسألة في التسهيل بأن يكون الضمير في غير الصلة فعليه لا يجوز: زيد الذي ضربت الظهر و البطن أي ظهره و بطنه.

و قال الرضي: و تكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو: مررت برجل حسن الوجه، أي وجهه، و عند البصريين لا تعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة و الصفة التي هي جملة، و الخبر، و الوصف المشتق، و يجوز في غيره نحو قوله: (لحافي لحاف الضيف و البرد بردّه). إهـ. و فيه شاهد لنيابتها عن ضمير المتكلم.

(١) و قد تأتي أل نائبة عن الضمير المضاف إليه [نحو] مررت برجل حسن الوجه. (المطالع السعيدة) تقديره: وجهه.

[أل الزائدة]

[١٤٤] ﴿ وَ لَازِمًا تَزَادُ فِي كَالْيَسَعِ وَ فِي الَّذِي، وَ مَا عَدَاهُ فَاسْمَعِ ^(١) ﴾

أي: ترد (أل) زائدة زيادة لازمة ^(٢) ك:

١- التي في علم قارنت وضعه نحو: "اليسع" ^(٣) علم على نبي-عليه الصلاة والسلام.

٢- و التي في الموصولات نحو "الذي" وفروعه، و عليها نبه بقوله: (و ما عداه).

٣- و كذا الداخلة على "الآن".

لأن ما ذكر معرف بالعلمية و الصلة و الإشارة.

و قد تكون زائدة غير لازمة كالداخلة على التمييز في نحو قوله: (... صَدَدَتْ، وَ طُبِتَ النَّفْسُ يَا

قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) ^(٤)، و لم يذكرها المصنف لندورها، و لهذا صرح في الخلاصة باختصاصها بالضرورة،

و معنى كونها غير لازمة أنها لا تلزم التمييز، و لا تلزم لفظ النفس.

و لا يخفى ما زاد به المتن على الخلاصة من ذلك التقسيم البديع الأكيد في (أل) و ذكر نيابتها عن

الضمير.



(١) أل الزائدة «هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغير التعريف أو التنكير. فمثال دخولها على المعرفة: المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس. فالكلمات "مأمون"، و"رشيد: و"عباس"، معارف بالعلمية قبل دخول "أل". و مثال دخولها على النكرة ما سُمع من قولهم: "ادخلوا الأول فالأول ... " و أشباهها. فكلمة "أول" نكرة لأنها حال و لم تخرجها "أل" عن التنكير. (النحو الوافي)

(٢) "أل الزائدة" نوعان: ١ - زائدة لازمة . ٢- زائد غير لازمة (عَارِضَة) . المراد بأل الزائدة : ما ليست موصولة ، ولا مُعَرِّفَة . والمراد بأل الزائدة اللازمة ، أي: التي لا تُفَارِقُ مَصْحُوبَهَا الذي دَخَلَتْ عليه . (شرح ألفية)

(٣) ف "أل" في اليسع زائدة لأنه معرفة بالعلمية لا بها، و لازمة لأنه من أوّل أمره مقترن بها، فلا يستعمل بدونها.

(٤) وجه الاستشهاد : زيدت (أل) في هذا البيت على التمييز (النَّفْس) والتمييز يجب له التنكير ، والأصل : طُبِتَ نَفْسًا . وهذا هو مذهب البصريين . أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز أن يكون التمييز معرفة ، وبذلك تكون (أل) عندهم في هذا البيت غير زائدة . (شرح ألفية)

﴿المَوْصُولُ^(١)﴾

الموصول المختص

- ﴿١٤٥﴾ هُوَ الَّذِي مَعَ الَّتِي الْمُثْنَى لَهُ اللَّذَانِ وَ اللَّتَانِ عَنَّا^(٣) ﴿١٤٦﴾ وَ جَمْعُهُ الَّذِينَ عَمَّ الْعُقْلَا وَلَهُمْ وَ غَيْرِهِمْ خُذِ الْأَلَى ﴿١٤٧﴾ وَ اللَّاتِ وَ اللَّائِي وَ شَبَّهِ لِلَّتِي ﴿١٤٨﴾

الموصول ضربان:

١- حرفي و سيأتي.

٢- و اسمي، و هو على قسمين:

أ- مشترك بين المفرد و مقابليه، و المذكر و مقابله بلفظ واحد و سيأتي^(٣).

ب- و نصّ في معنى واحد من الستة و هو:

١- "الذي" للمفرد المذكر عالما أو غيره.

٢- و "التي" للمفردة المؤنثة عاقلة أو غيرها.

٣- و "اللذان" لتثنية الذي.

٤- و (اللتان) لتثنية التي. و اكتفى بما ذكره في أسماء الإشارة من أن هذان، و هاتان للمرفوع

فقط، لتشابه البابين. و يفهم أيضا اختصاص (اللذان)، و (اللتان) بالمرفوع من قوله

(المثنى) فإن حكمه الإعراب بالألف رفعا، و بالياء جرا و نصبا.

(١) جاء في "شرح ابن عيش" «معنى الموصول أن لا يتم بنفسه و يفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسما» إهـ
جاء في "معاني النحو": «فإذا قلت (جاء الذي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، و ذلك كأن تقول (جاء الذي ألقى الخطبة). و للتعريف باسم الموصول أغراض أهمها: الإبهام، تقول (إن الذي كان معنا أمس سافر). التعظيم كقوله تعالى: {و الذي جاء بالصدق}. التحقير كقوله تعالى: {قال الذين لا يعلمون مثل قولهم}. إهـ

(٢) قوله (له) أي للمذكور من "الذي" و "التي"، أو للموصول، أو الضمير عائد إلى المثنى. فعلى الأولين خبر. قوله:

(المثنى) مفرد، و على الأخير "جملة". (ابن القره داغي)

(٣) يقال: من قام، من قامت، من قاما، من قامتا، من قاموا.

- ٥- و (الذين) لجمع الذي ^(١)، و هو مختص بالعقلاء، كما قال (عمّ العقلا). وفاته التنبيه على ما في الخلاصة من أن فيه لغتين: البناء، والإعراب.
- ٦- و (الألى) لجمع المفرد المذكر أيضا على وزن العلى، يكتب بغير واو. وقد يمد، ويعم في لغته العقلاء وغيرهم ^(٢).
- ٧- و (اللاتي) و (اللاتي) باثبات الياء، و (اللات) و (اللاء) بحذفها، و (اللات) و (اللاتي) و (اللات) و (اللاتي) لجمع المفرد المؤنث. و قد علمت المراد بالشبه في كلامه. وفاته التنبيه على ما في الخلاصة من خلف اللاء للذين.

و ما صرح به من كون (الذين) جمعا هو الذي صرح به ابن مالك في شرح التسهيل، خلافا لمن زعم أنه اسم جمع، و عليه إشكالات بينتها مع أجوبتها في تأليف لي في المسألة، ونص المحتاج إليه منه هنا: فإن قلت: هذا مشكل بما ذكره من أن (الذي) عام في العاقل وغيره، و (الذين) مختص بالعقلاء؟ قلت: أجاب عنه في شرح التسهيل بأنه جمع الذي مراد به العاقل ومثله في النكت زاد ابن الضائع أن (الذين) يجوز أن يكون جمعا للذي مراد به العاقل، ويدخل فيه غير العاقل، ويختلط به تغليباً على

(١) نحو: سافر الطلاب الذين تَجَحُّوا. قال الناظم في الهمع: و قد تستعمل (الذين) لما ينزل منزلة العقلاء كقوله تعالى {إن الذين تعدون من دون الله عباد أمثالكم} فنزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد {ألهم أرجل يمشون بها}. إهـ

- قوله (و جمعه) اعترض بأن الجمع من خصائص الأسماء، فلزم إعرابه كالمثنى؟ وأجيب بأنه خاص بالعقلاء بخلاف مفردة فلم يجري على سنن الجموع المتمكنة. ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون جمع الذي المستعمل في العقلاء، فالأولى أن يوجه عدم الجريان على سننها بأن مفردة ليس علما ولا صفة، فهو غير جامع لشروط الجمع، هذا. و قد ينتقض اختصاصه بالعقلاء بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْسَأَلُكُمْ}، إلا أن يعمم من الحقيقية والتنزيلية بناء على أن المشركين نزلوا الأصنام منزلة العقلاء. (ابن القره داغي)

(٢) هذا معنى قوله: (و لَهُمْ وَ غَيْرِهِمْ خُذِ الْأَلَى) قال ابن القره داغي: قوله (خذ الأولى) أي خذ موصولا للعقلاء، و غيرهم، و ليس المعنى: أن يؤخذ جمعا لهم حتى يكون في إطلاق الجمع عليه تجوز. إهـ جاء في شرح ألفية: مثال العاقل نحو: سافر الطلاب الألى نجحوا. ومثال الغير العاقل نحو: اشتر الكتب الألى تستفيد منها. ومن الأمثلة على استعمالها لجمع المؤنث العاقل كقولك: تفلح الطالبات الألى يجتهذن. إهـ + قال الناظم: «و المشهور و قوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكورين» وقال أيضا «وقد يقع للمؤنث و ما لا يعقل». (همع الهوامع)

قاعدة الجمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره، و نظير هذين الجوابين ما ذهب إليه أبو الحسن و أبو عبيدة في (العالمين) من أنه جمع (عالم) مراداً به: عالم الانس و الجن و الملائكة عند الثاني، و أصناف الخلق العقلاء و غيرهم عند الأول، فكما أن الجمع خاص على الثاني فكذلك مفردة، و كما أن المفرد عام على الأول فكذلك جمعه.

فإن قلت: الجمع من أنواع التعريف و هو مختص بالمعربات.

قلت: يجاب عنه ما أجيب به عن القول بثنية (ذين) و (تين) من أن هذه الأسماء فارقت الأسماء المتوغلة في شبه الحرف بدخول بعض أنواع التصريف فيها، ألا ترى أنها تنعت و ينعت بها، و تصغر، و يدخلها القلب و الزيادة و الحذف، كما هو مقرر في مواضعه، فلما دخلها ما ذكر تبعته الثنية، لأن الجنس يأنس بجنسه، و يتبع بعض أفراد بعضاً، و مثله يقال في الجمع.

فإن قلت: المعرفة لا تنى و لا تجمع حتى يقدر تكثيرها و الموصول لا يقبل ذلك، قال في شرح الشذور: و إنما قلت في ذين و الذين كالمثنى لأنهما ليسا بمثنيين حقيقة، إذ لا يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير، و ذا و الذي لا يقبلان التنكير، لأن تعريف (ذا) بالاشارة، و (الذي) بالصلة، و هما ملازمان لذا و الذي.

قلت: المانع من ذلك في اسم الاشارة الاشارة الحسية التي هي بمثابة وضع اليد على الرأس كما ذكره، و أما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في الصلة، و هي منفصلة عنه، و الثنية له وحده فلا مانع من قطع النظر حالة الثنية و الجمع عن ذلك العهد فيصير نكرة و يثنى و يجمع ثم يعود التعريف بعدهما، كما أن العلم لا سبيل إلى تكثيره إلا بقطع النظر عن وضعه، و إلا فهو باعتباره لا يقبل التنكير، لأنه وضع للشيء مع جميع مشخصاته على أن الموصول كثيراً ما يراد به الجنس فتوافقه صلتة و تكون غير معهودة.

فإن قلت: لا يجمع هذا الجمع في الاصطلاح إلا ما كان علماً أو صفة و الذي ليس واحداً منهم.

قلت: صرح غير واحد بأن شبه الصفة كهي في صحة الجمع كالمصغر و أسماء النسب و الموصول بمنزلهما و لذلك صح النعت به كما صح بهما لكن ليس جمعه بمقيس لبنائه.

فإن قلت: الصفة إنما تجمع هذا الجمع إذا قبلت التاء أو دلت على التفضيل، ولا يقال الذي يقبل التاء بدليل التي لأننا نقول: التي صيغة أخرى، إذ لو كانت هي الأولى لزيدت التاء على الأول كما في الأسماء المؤنثة.

قلت: يجاب عنه بما أجيب به عن ذو من أنها إنما جمعت الجمع المذكور مع أن ذات صيغة أخرى لأنه لا يشترط في قبول التاء بقاء صيغة المذكر على حالها، وإنما لم يعرب مع أن الجمعية معارضة لشبه الحرف لأن جمعه غير مقيس كما مر، ووجه لغة الاعراب مراعاة مطلق الجمعية وأجراء الجمع مجرى واحداً، ومما يدل على أنه جمع أن ضابط الجمع كما قال ابن الحاجب ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما. قال الرضي: هذا شامل لسائر الجموع حتى المذكر السالم، قال: وخرج عن قوله بحروف مفردة اسم الجمع كابل و غنم، فإنه لا يدل على الآحاد بحروف مفردة؛ لأن المفرد بغير و شاة، ولذا كان الغالب على اسم الجمع أن لا يكون له واحد من لفظه، وأما ما له واحد من لفظه كركب وصحب فلا يقال إنه اسم جمع إلا بدليل يبطل جمعيته، وهو فيهما أنهما ليسا من أوزان القلة، وجموع الكثرة لا تصغر على لفظها، وقد سمع فيها ذلك، فإذا تقرر هذا فالضابط المذكور صادق على الذين لأن له واحداً من لفظه غير، وصار الذين، ولا دليل على أنه ليس واحداً له كما في ركب، وأيضاً فإن الجمع موضوع للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرير الواحد بالعطف، واسم الجمع موضوع لمجموع الآحاد دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإذا تأملت في الذين وجدته من القبيل الأول؛ لأنه لا يفهم منه إلا الأفراد بمجرد ما حتى إنك لا تجد فرقاً بين (الذين قاموا) و (القائمين) في الدلالة، ولو كان أيضاً اسم جمع لجاز أفراد الضمير العائد عليه وهو ممتنع لتصريح القوم بوجوب المطابقة معه.

[الموصول المشترك]

﴿ ١٤٧ ﴾ وَمَنْ وَمَا وَ أَلْ تُساوي كُلُّ تِي ^(١) ﴿

الموصلات المشتركة ستة : (من، وما، وأل، وأي، وذو، وذا،) وإلى الثلاثة الأول أشار بهذا الشطر. ومعنى مساواتها للموصلات المتقدمة المشار إليها ب (تي) أنها تستعمل في معانيها التي تستعمل هي فيها من أفراد، وتذكير، وغيرهما.

(١) قوله (تساوي كل تي) أي: تساوي كل منها كل من تلك المذكورات في الاستعمال. (ابن القره داغي)

- تقول : جاءني مَنْ قام ، وَمَنْ قامَتْ ، وَمَنْ قاماً ، وَمَنْ قامَتاً ، وَمَنْ قامُوا. (شرح ألفية)

أَمَّنْ

[١٤٨] ﴿فَمَنْ لِّعَالَمٍ وَ شَبَّهَهُ وَ مَا أَدْرَجَ فِيهِ^(١).....﴾

أي: هي في أصل وضعها للعالم وحده نحو: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣].
و عبر بالعالم بدل العاقل ليندرج نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فإنها واقعة على الله تعالى.
و تطلق على غير العالم في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يشبه به و ينزل منزلته، و ذلك إذا نسب إليه ما يختص بالعقلاء كالنداء في نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(٢) [الأحقاف: ٥]، و النداء في قوله:
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو: ﴿كَمْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، و نحو:
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٥) [الحج: ١٨].

الثالثة: أن يجتمع معه في مدلول لفظ عام فصل عموم به (مَنْ) نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى آَرِجٍ﴾ [النور: ٤٥] ف (من) فيه واقعة على غير العاقل لاجتماعه مع العاقل في قوله ﴿كُلُّ دَابَّةٍ﴾^(٣) [نور - ٤٥] فإنها لقب لما يدب على وجه الأرض. و عن المسألتين الأخيرتين نبه بقوله (و ما أدرج فيه).

(١) قوله (و ما أدرج فيه) أي أدخل في سلك العالم بتغليب على غير العالم، فيكون مجازاً مرسلًا بعلاقة الجزئية على الراجح نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج - ١٨]، أو باقتراحه في عموم فصل بَيْنَ نحو {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} [النور - ٤٥] فيكون مجازاً بعلاقة المجاورة، هذا. و الأكثر في ضميره اعتبار اللفظ نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ} [يونس - ٤٠]. و قد يعتبر المعنى نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} [يونس - ٤٢]. و قد يعتبر المعنى ثم اللفظ، أو عكسه بالنسبة إلى ضميرين، وقس عليه ما. (ابن القره داغي)

(٢) عبر عن الأصنام بـ (من) لتزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها. (معاني النحو)

(٣) فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض. و قد فصلها على ثلاثة أنواع الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع. (جامع الدروس)

[ما]

﴿١٤٨﴾ وَسِوَى الْعَالِمِ مَا ۞

﴿١٤٩﴾ ۞ وَنَوْعِ عَالِمٍ وَوَصْفِهِ وَ مَا أُدْرَجَ فِيهِ وَ كَذَا مَا أُبْهِمَا ۞

[وسوى العالم ما] أي: "ما" في أصل وضعها لسوى العالم وحده نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(١).

[ونوع عالم ووصفه]^(٢): و تجيء لأنواع من يعقل، هذه عبارة ابن السراج، و عبارة الفارسي، و تبعه ابن مالك، و لصفات من يعقل، و مثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٣). و رد الأول بأن النوع لا يعقل اي فيتكرر مع ما قبله. و رد الثاني بأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات. و في الكشف و تبعه البيضاوي قال: ما طاب ذهابا إلى الصفة.

قال السعد: يعني استعملت (ما) في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولي العقل، لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات، أما إذا أريد الوصف فلا، يعني أريد الوصف ذاتا و الذات عرضا، قال: كما تقول: (ما زيد أفاضل أم كريم؟)، و (أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم أو القاعد)، قال: و ههنا المراد الصفة اي أنكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر و الثيب و الشابة و المسنة إلى غير ذلك من الأوصاف. انتهى.

(١) النحل: ٩٦، موطن الشاهد: {مَا عِنْدَكُمْ}. وجه الاستشهاد: وقوع "ما" اسما موصولا دالا على ما لا يعقل، وهو الأصل في استعماله. (مصباح السالك)

(٢) قوله (ونوع عالم ووصفه) الأولى (و شبهه و وصف عالم....%) و المراد بشبهه: ما نزل منزلته. و بالصفة: الصفة الغير المفهومة من الصلة، وهو شامل للنوع، مثالهما قوله تعالى: {فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} [النساء - ٣]. في الكشف و قيل ما ذهابا إلى الصفة ولأن الاناث من العقلاء يجري مجرى غير العقلاء و يمكن إدخال التنزيل المذكور في قوله و ما أدرج فإن المراد به ما أدخل في سلكه بالتغليب نحو: سَبَّحَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أو بالتنزيل. (ابن القره داغي)

(٣) النساء: ٣، موطن الشاهد: {مَا طَابَ}. وجه الاستشهاد: استعمال "ما" اسما موصولا في أفراد العاقل وصفاته: لأن المراد ما طاب لكم من النساء، الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة و الثيوبه و سوى ذلك. (مصباح السالك)

و بهذا تعلم أن المراد بالأنواع البكر و الشابة و ضدهما و نحوهما، و هذه الأنواع و إن كانت عاقلة لكن لم تقصد من حيث عقلها بل من حيث تلك الصفات الخاصة و الذات مقصودة بالعرض .
و نص الدماميني على أن الشيء إذا قصد من حيث ذاته لا من حيث عقله أي بأن كان الحكم عليه مما لا يحتاج فيه إلى ملاحظة العقل عبر عنه بـ (ما) نحو ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص - ٧٥] فإن الذي كان إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا، و لما كانت الصفات المذكورة هي المقصودة بالذات قال ابن مالك : و لصفات من يعقل، و ليس تعبيره بذلك نظرا إلى أن المعنى: إنكحوا الطيبات، بل ليس المعنى عليه بدليل لكم، إذ لو أريد الطيبات في أنفسهن لما قيل ذلك و إنما المعنى ما أردتم و اخترتم و ظهر لكم، و بهذا التقرير يسقط الاعتراضان، و الله اعلم. و مثل هذا يقال في قوله تعالى ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون - ٦] فإن المملوكات مقصودة من حيث الملك لا من حيث العقل. و ظاهر كلام المصنف أن الكلام الذي تكون فيه لوصف العالم غير الذي تكون فيه لنوعه، و لهذا مثل في الشرح لما هي فيه للوصف بالآية الأولى و لما هي فيه للنوع بالآية الثانية، و قد علمت أنه لا فرق في المعنى.

[و ما أدرج فيه]: و تجيء أيضا للعالم مع غير العالم نحو ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).

[و كذا ما أبهما]: و تجيء أيضا للمبهم أمره كقولك و قد رأيت شبعا من بعيد^(٢): انظر إلى ما ظهر.

قوله (سوى العالم) مجرور بلام مقدرة يدل على ذلك ما قدمه في من، و الظرف خبر مقدم، و (ما) مبتدأ مؤخر، و الجملة معطوفة على جملة (فمن لعالم)، و ليست الواو عاطفة للمفردات، و (سوى) معطوف على (عالم)، و (ما) معطوف على (من) لما فيه من العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن المعطوف على خبر مبتدأ خبر لذلك المبتدأ، و ذلك غير صحيح.
و فهم من تخصيصه (من) و (ما) بما ذكره أن (أل) تكون للعاقل و لغير العاقل و هو كذلك نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨] و نحو ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ، وَ الْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦٥].

(١) الحشر: ٢٤، موطن الشاهد: {مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} . وجه الاستشهاد: استعمال "ما" في العاقل، وجواز استعمال "ما" في العاقل عن طريق الاستعارة، أو المجاز المرسل. (مصباح السالك)

(٢) لا تدري هل هو إنسان أم غير إنسان. (النحو الوافي)

اذوا

﴿ ١٥٠ ﴾ وَذُو بَطْيٍ ﴿ ١٥١ ﴾

أي: هي من الموصولات المشتركة، واستعمالها كذلك مخصوص بلغة طيء، حكى الأزهري أنها تستعمل عندهم بمعنى الذي وفروعه فتقول: ذو فعل، و ذو فعلت، و ذو فعلا، و ذو فعلوا، و ذو فعلن، قال شاعرهم:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبَنِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ

و المشهور عندهم فيها بنائها على سكون الواو، وقد تعرب، أنشد ابن جني في المحتسب (...)
فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا أعربت تشبيهاً بذى بمعنى صاحب. و حكى بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بهما.

[ذا]

﴿ ١٥٠ ﴾ وَإِنْ لَمْ تَلْغِ ذَا^(١) وَلَمْ تُشِرْ وَ طَلَبًا بِمَا خَذَا ﴿ ١٥١ ﴾

﴿ ١٥١ ﴾ أَوْ مَنْ ﴿ ١٥٢ ﴾

أي: من الموصولات المشتركة أيضا كلمة (ذا) بشروط ثلاثة:

- ١- أن لا تكون ملغاة. و قدم هذا الشرط عكس ما في الخلاصة من تأخيره و تقديم الاستفهام، لأن هذا متفق على اعتباره، و تقديم الاستفهام خالف فيه الكوفيون كما يأتي.
- و معنى إلغاؤها: تركيبها مع اسم الاستفهام المتقدم عليها فيصيران اسما واحدا، و لهذا المركب معنيان:

(١) و تكون للعاقل وغيره. مفردا و غير مفرد؛ نحو: ماذا رأيته؟ ماذا رأيتهما؟ ماذا رأيتهن؟ ماذا رأيتهن؟ فكلية: "ما" أو: "من" استفهام مبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع. و "ذا" اسم موصول بمعنى: "الذى خبر". (النحو الوافي)

- قوله (وإن لم تلغ ذا.) أي و ذا إن لم تلغ، و لم تكن اسم إشارة، و وقع بعد "ما" و "من" الاستفهاميتين، فإن ألغيت بتركيبها مع "ما" اسماً واحداً نحو: لما ذا صنعت، أو بجعلها زائدة نحو: ما ذا صنعت، أو كان اسم إشارة، أو لم تقع بعد أحدهما لم تكن موصولة. و لو قال: (و ذولطية و ذا لم تلغين %) و لم تشر ذا طلب بما و من) لكان أوضح و أفيد. و معنى (ذا طلب) مصاحبا لطلب مفادا بـ "ما" أو "من" الاستفهاميتين. (ابن القره داغي)

أحدهما: أن يكون المجموع للاستفهام كقول بعضهم: "عن ما ذا تسئل" باثبات الألف لتوسطها.

والثاني: أن يكون المجموع اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة، وعلينا بيت الكتاب:

دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ وَ لَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ تَبْنِيْنِي

فالجُمهور على أن (ما ذا) كـله مفعول (دعى)، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: موصول بمعنى الذي. وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

واعلم أنه يعرف الإلغاء وعدمه بالإبدال من اسم الاستفهام المتقدم عليها وذكر جوابه، فإذا قيل: "ما ذا صنعت أخيراً أم شراً" بالنصب علم أن المبدل منه وهو الاستفهام في محل النصب، لأن التابع يكشف حال المتبوع، ويبين إعرابه إن لم يظهر فيه، ولا ناصب له سوى (صنعت)، فلو جعلت (ذا) موصولة لم يبق لها الإعراب، فيتعين أن تكون ملغاة، وإذا رفعت البديل كان الاستفهام في محل رفع ولا رافع له سوى الابتداء، ولا بد للمبتدأ من خبر، وليس معنى ما يصلح للخبرية سوى (ذا) فتكون موصولة، وجملة (صنعت) لا تصلح لذلك، لأن رابط الخبر لا يحذف في مثل ذلك، وما اقتضاه كلام التسهيل من جواز حذفه مردود كما يأتي إن شاء الله تعالى، ونحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] في قراءة الرفع تكون جملة الجواب اسمية، فيترجح في جملة السؤال أن تكون كذلك، ولا تكون كذلك إلا بجعل (ذا) موصولة، فالإلغاء فيه مرجوح، وفي قراءة النصب العكس.

٢- و ثاني الشروط أن لا تكون إشارية^(١)، ولم يذكره ابن مالك، لأنه يفهم من قوله: «و مثل ذا»، فإن معناه أنها مثلها في مساواة ما ذكر، فتكون للمفرد المذكر وفروعه، وذكر في باب الإشارة أن الإشارية لا تكون إلا للمفرد المذكر، فيفهم منه أن هذه غير الإشارية على الجملة، ويفهم الاشتراط من قوله: وكلها إلى قوله و جملة الخ، فإنه صريح في أن هذه لابد من الإتيان بعدها بجملة أو شبهها، وقد علم من كلامه في اسم الإشارة أنه لا يفتقر إلى الإتيان بشيء بعده ولا يتوقف معناه عليه.

(١) هذا معنى قوله: (و لم تشر). جاء في النحو الوافي: « فلا تصلح أن تكون اسم موصول؛ لعدم وجود صلة بعدها، وذلك بسبب دخولها على مفرد؛ نحو: ماذا المعدن؟ ماذا الكتاب؟ من ذا الشاعر؟ من ذا الأسبق؟ تريد: ما هذا المعدن؟ ما هذا الكتاب؟ من هذا الشاعر؟ من هذا الأسبق؟ ». (النحو الوافي)

٣- و ثالث الشروط أن يتقدم عليها استفهام ب (ما) باتفاق، أو ب (من) على الأصح ^(١) كقوله:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ أَنْخَبْتُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَ بَاطِلٌ ^(٢)

و قوله:

أَلَا إِنْ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ

و خالف في هذا الشرط الكوفيون فأجازوا موصوليتها وإن لم يتقدم عليها استفهام بالكلية.

و خالف بعض النحويين في تجويز موصوليتها بعد (من)، و به يعلم توجيه تأخير المصنف له.

قوله: (و ذو) يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه أي: تساوي كل تي، و يحتمل

أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في تساوي للفصل بالمفعول و كذا يقال في (ذا).

[أي]

❦ [١٥١] وأَيُّ ^(٣) ❧

"أَيُّ" تساوي ما ذكر أيضا فهي من الموصولات المشتركة، و قد تقدم في مبحث المبنيات ما يتعلق ببنائها وإعرابها.

(١) هذا معنى قوله (و طلبا بما خذا أو من).

- نحو مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟ وماذا عندك؟ (شرح ألفية). فلا يصح: ذَا رَأَيْتَهُ، وَلَا ذَا قَابَلْتَهُ. (النحو الوافي)

- قوله (خذا) أي: خذ ذَا الموصول مع ما أو من لطلب. (الجوري)

(٢) موطن الشاهد: "ماذا". وجه الاستشهاد: استعمال: "ذا" موصولا بمعنى الذي، ودليل ذلك إتيانه بعده بجملة

الصلة، وتقدمه "ما" الاستفهامية. (مصباح السالك)

(٣) الرابع من الموصول المشترك (أَيُّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظا أو نية. (المطالع السعيدة)

- اشترط هذا لأنها مبهمة يتعين معناها بالمضاف إليه.

- و قد تستعمل للعاقل وغيره، فمن استعمالها للعاقل {لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} (مريم: ٦٩)، و من

استعمالها لغير العاقل قولك: (كل أَيُّ الطعام يعجبك). (معاني النحو)

- "أَيُّ" تكون للعاقل وغيره. مفردا، وغير مفرد؛ تقول: يسرني أَيُّ هو نافع. يسرني أَيُّ هي نافعة. يسرني أَيُّ هما

نافعان. يسرني أَيُّ هما نافعتان. يسرني أَيُّ هم نافعون. يسرني أَيُّ هن نافعات. (النحو الوافي)

- قوله (و أَي) عطف على (ذا) لا على (من). (ابن القره داغي)

[بعض استعمالات «أي»، و«من»، و«ما»]

﴿١٥١﴾ وَهِيَ ^(١) مَعَ مَنْ مَا تَرِدُ مُسْتَفْهَمًا بِهَا وَشَرْطًا، ثُمَّ زِدْ ^(٢) ﴿

﴿١٥٢﴾ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَ لِيُوصَفِ بِغَيْرِ مَنْ ^(٣)، وَ مَا وَمَنْ قَدْ يَكْتَفِي ^(٤) ﴿

(وهي مع من ما ترد مستفهما بها) أي: هذه الكلمات الثلاث ^(٥) ترد كل واحدة منها في كلامهم مستفهما بها نحو: ﴿فَأَيُّ الْقَرِيِّنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ونحو: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ؟﴾ [القصص: ٧١]، نحو: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣].

(وشرطا) أي: و ترد أيضا الثلاثة لمعنى الشرط كقوله:

أَيَّ حَيْثُ تَلَّمْ بِي تَلَقَّ مَا شِئْتِ مِنْ الْخَيْرِ، فَاتَّخِذْنِي خَلِيلًا
و نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(ثم زد نكرة موصوفة) أي: زد على ما تقدم ورودها نكرة موصوفة نحو: "مَرَزْتُ بَأَيِّ كَرِيمٍ"، و "بِمَنْ معجب لك"، و "بِمَا معجب لك".

(وليوصف بغير من) أي: تتفرد (أي) و (ما) عن (من) بمجيئها صفتين للنكرة لقوله: (دَعَوْتُ امْرَأَةً أَيَّ امْرِئٍ فَأَجَابَنِي ...) و نحو: وَلَا مَرِّ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ.

(و ما و من قد يكتفي) أي: و تتفرد (من) و (ما) عن (أي) بمجيئها نكرتين تامتين مكثفي بهما كقولهم: دققته دقا نعما، و غسلته غسلا نعما، و كقوله: (... وَ نِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سَرٍّ وَإِعْلَانٍ).

زعم أبو علي أن الفاعل مستتر و (مَنْ) تمييز، و (هو) مخصوص بالمدح، و هو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر مبتدأ محذوف. و لا يخفى ما في كلامه من الزيادة على الخلاصة.

(١) وفي قوله: (وهي) استخدام.

(٢) قوله (ثم زد) أي زد لكل منها حالة أخرى، وهي: كونها نكرة موصوفة نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، و مررت بما معجب لك، وكقوله: (كَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا)، أي شخص غيرنا. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (بغير من) وهو "أَيَّ" نحو: مررت برجل أي رجل. و "ما" نحو: أعطه شيئا ما. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (قد تكتفي) أي تكون كل واحد منهما تامة بمعنى الشيء نحو: فنعمًا هي، ونعم من هو. (ابن القره داغي)

(٥) و المراد بالثلاثة (أي) و (من) و (ما).

اصلة الموصول

﴿ ١١٥٣ ﴾ وَكُلُّ مَوْصُولٍ فَإِنَّهُ لَزِمَ إِيْلَانُهُ بِصِلَةٍ بِهَا يَتِمُّ ^(١) ۞

أي: أن الموصولات كلها يلزم أن يؤتى بعدها بصلة متممة لها. و قوله (لزم) يريد لفظا أو تقديرا، فإن الصلة يجوز حذفها لدليل كقوله:

نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمُ إِلَيْنَا

اي الألى عرفوا بالشجاعة بقرينة ما بعده.

و معنى التعميم: أن كل موصول لابد له من صلة سواء كانت له وحده أو له مع غيره، و ليس معناه: أن كلاً لابد له من صلة تخصه ينفرد به، لأنه قد ترد صلة بين موصولين أو أكثر مشتركاً فيها كقوله:

مِنَ اللَّوَاتِي وَ اللَّتِي وَ اللَّاتِي يُزْعَمَنَّ أَنِّي كِبَرْتُ لِذَاتِي

و فهم من تعبيره بالإيلاء حكمان:

أحدهما: أن الصلة لا تكون إلا بعد الموصول، و لا تتقدم هي و لا شيء منها عليه، و أما قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فحرف الجر فيه و في شبهه متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة، اي زاهدين فيه من الزاهدين.

قال الدماميني: و هل {من الزاهدين} صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول: عالم من العلماء، أو صفة مبينة لا مؤكدة اي زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين، لأن الزاهد قد لا يكون غريقاً في الزهد،

(١) الموصولات كلها -سواء أكانت اسمية أم حرفية- مبهمة المدلول، غامضة المعنى، كما عرفنا. فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها وغموضها، وهو ما يسمى: "الصلة". فالصلة هي التي تُعين مدلول الموصول، و تُفصل مجمله، و تجعله واضح المعنى، كامل الإفادة. (النحو الوافي)

- نحو: أين الحقيقة التي اشتريتها ؟ التي : اسم موصول ، وجملة (اشتريتها) هي الصلة ، والضمير (الهاء) في اشتريتها هو العائد ؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول (التي) وهو مطابق له كما ترى . مثال آخر : أفرأ ما ينفعك . ما : اسم موصول ، وجملة (ينفعك) هي الصلة ، والعائد ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول (ما). (شرح ألفية)

- قوله (إيلائه) هذا مشعر بأن لا تتقدم الصلة على الموصول، و لا يفصل بينهما، و هو كذلك لكن يصح الفصل بالجملة المعترضة، كما صرح به عصام. و قد يقال هذا منقوض بإيراد الموصولات لصلة واحدة سواء جعلت للأخير وحذف صلات الباقي للعلم بها نحو: جاءني الذي و التي ضربت، أو مشتركة بينهما نحو: جاءني الذي و التي ضربا، و بما إذا حذفت الصلة للعلم بها و يمكن الجواب بتعميم الإيلاء من الحقيقي و الحكمي. (ابن القره داغي)

بحيث يعد في الزاهدين إذا عدوا، أو يكون خبراً ثانياً، كل ذلك محتمل. ولا يكون بدلاً من المحذوف لوجود من معه، وكلام ابن الحاجب صريح في أن التعلق في مثل ذلك بنفس الصلة لا بمحذوف. قال في أمالي القرآن في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكَمَّا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف ٢١]: الظاهر في {لكما} في مثل هذا الموضع أنه متعلق {بالناصحين}، لأن المعنى عليه ولا يرتاب في أن المعنى لمن الناصحين لكما وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وإنما فر الأكررون من ذلك لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينهما وبين الموصولات كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون مع أل كالاسم الواحد، ولذلك لم توصل بجملته اسمية وذلك واضح ولا حاجة إلى التعسف. انتهى.

و الحكم الثاني: أنه لا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، فلا يتبع الموصول، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها، ومثال تقديره قوله:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ دَارَهَا تَكْرِيَتْ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَلَ

فظاهره أن (إياد) بدل من (مَنْ) في رواية من جَرَّ، وبدل من الضمير المستكن في (جعلت) في رواية من رفع، فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة لكنه قدر التمام، هكذا قال ابن مالك. قال الدماميني: وفيه نظر، فإن في كل موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير، وقيل: الصواب أن يكون (دارها) منصوباً بفعل يدل عليه المذكور والتقدير: لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها.

قال ابن هشام: وهذا مشكل لأن (جعلت) فعل عام لا يصح أن يتعرف به الموصول، بخلاف "ضربت" و"أكلت"، ونحو ذلك من الأفعال الخاصة، لا يقال الإبهام قد زال بالجملته الثانية، لأننا نقول شرط الصلة نفسها أن يعرف الموصول منها أما أنه يعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكاف. انتهى. و الظاهر أن البيت ضرورة.

ويستثنى من الأجنبي جمل الاعتراض بأنه يسوغ الفصل بها كقوله: (ذَاكَ الَّذِي وَأَيِّكَ يَعْرِفُ مَالِكاً...). وأشار بقوله (بها يتم) إلى وجه افتقار الموصولات للصلة، وذلك أن معناها لا يتم ومدلولها لا يتضح إلا بها.

[أنواع الصلة]

﴿١٥٤﴾ مِنْ جُمْلَةٍ مَعْهُودَةٍ الْمَعْنَى خَبَرٌ وَ شَبْهِهَا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ ٥

هذا بيان لأنواع الصلة وشروطها، والمعنى: أنها شينان: الجملة، وشبهها، والشبه ثلاثة أشياء: الظرف، والجار والمجرور، والصفة الصريحة بالنسبة لأل^(١).

فالجملة يشترط فيها:

- ١- أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب بالنظر لذاتها^(٢).
- ٢- وأن يكون معناها معهودا^(٣)، بحيث يتقدم على المخاطب به في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول.

و إنما اشترط في الصلة من حيث هي أن تكون جملة أو شبهها لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له والحكم على شيء بشيء من مدلولات الجمل وشبهها.

و اشترط في الجملة أن تكون معهودة ليتعرف بها الموصول.

(١) الظرف نحو: عرفتُ الذي عندك. والجار والمجرور نحو: عرفتُ من في الدار. والصفة الخالصة سيأتي في البيت الآتي.

(٢) هذا معنى قوله: (خبر). + جاء في شرح ألفية: وذلك لا يجوز قولك: "جاء الذي إضره" لأنها طلبية، خلافاً للكسائي. ولا يجوز قولك: "جاءني الذي ليته قائم" لأنها إنشائية، خلافاً لابن هشام.

(٣) معروفة للسامع من قبل حتى يتعرف بها الموصول، لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة. فلا يتم بها المراد، فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس، إذا كان معروفاً عند المخاطب. (دليل السالك) + هذا معنى قوله (معهودة المعنى).

- قوله (معهودة المعنى) أي حقيقة أو حكماً، فلا ينتقض بقوله تعالى: {فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} [طه - ٧٨]. وقوله تعالى: {فَأَوْخَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْخَى} [النجم - ١٠] مما ورد للتفخيم أو التهويل، فإنه نزل في دلالتها على عظمة موصولها منزلة المعهود لتعين الموصول بهذا الاعتبار. (ابن القرداغی)

واشترط أن تكون خبرية ليتمكن تقدم علم المخاطب بمضمونها على التلفظ بها حتى يصح العهد في المتصف به، فإن الإنشاء لا يتأتى فيها ذلك، لأنه لا وجود لمعناه قبل التلفظ به.

و الظرف و الجار و المجرور يشترط فيهما أن يكونا تامين^(١)، و التام هو: الذي يفهم متعلقه بمجرد ذكره. و الناقص: غيره، فلا يصح "جاء الذي مكانا أو بك"، لأن المتعلق هنا يجب أن يكون خاصا و لا قرينة تعينه، فإن وجدت كان هو الصلة و كانه صريح.

و يشترط في الظرف أن يكون مكانيا، فالزمانى لا يصح الوصل به، إذ المقصود من الصلة تعريف الموصول و نسبة الذوات إلى سائر الأزمنة على حد سواء، فلو قلت: "الذي يوم الخميس" لم تحصل بذلك معرفة الموصول، إذ لا يكون العهد بينك و بين مخاطبك في شخص بمجرد وجوده يوم الخميس من غير مراعاة أمر آخر لاشتراك الموصولات في ذلك، نعم إذا كان الموصول واقعا على المعنى جاز نحو: "السفر الذي يوم الخميس مبارك"، إذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في سفر وقع في ذلك اليوم، فيفيد كلام المصنف بما ذكرناه.

[العائد في الصلة]

[١٥٥] ﴿مَعَ عَائِدٍ^(٢).....﴾

قوله (مع عائد) من متعلقات قوله (إيلائه بصلة)، لا من متعلقات ما بعده من الجملة و الظرف و عديله، لأنها لا تختص به بل صلة أل أيضا محتاجة له، و يدل على ذلك قوله (و لا تزل عائدها).

(١) أن يكونا تامين، أي: يُؤَدِّيَانِ معنى مفيدا، نحو: عرفتُ الذي عندك، وعرفتُ الذي في الدار. فإن كانا ناقصين غير تامين لم يُجْزِ الوصل بهما، فلا يجوز: جاء الذي اليوم، و لا: جاء الذي بك؛ لأنهما في هذين المثالين لم يُؤَدِّيا معنى مفيدا. (شرح ألفية)

(٢) يُشْتَرَطُ في صلة الموصول أن تكون مُشْتَمِلَةً على ضميرٍ بارزٍ أو مُسْتَتِرٍ يعودُ إلى الموصول. ويسمى هذا الضمير (عائداً)، لقوده على الموصول. (جامع الدروس العربية)

- نحو: "أين الحقيقة التي اشتريتها؟" التي: اسم موصول، وجملة (اشتريتها) هي الصلة، والضمير (الهاء) في اشتريتها هو العائد؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول (التي). (شرح ألفية)

- قوله (مع عائد) هو أعم من الضمير، و اسم الإشارة، و الاسم الظاهر، و لذا لم يعبر بالضمير. (ابن القره داغي)

و العائد إذا أطلق لم يعرف إلا للمطابق، فيطابق الموصول في إفراده و تذكيره و فروعهما، و لا يشكل اشتراط المطابقة بعائد المشترك، فإنه تجوز فيه رعاية اللفظ و رعاية المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام ٢٥]، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس ٤٢]، لأن المطابقة حاصلة فيه للفظ في الوجه الأول و للمعنى في الثاني إذا لا تمكن مطابقتها معا حال وقوعه على غير المفرد المذكور.

[الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ التي هي صلة (أل) الموصولة]

[١٥٥] ﴿..... وَ خَالِصُ الْوَصْفِ لِأَلْ^(١) أَوْ مُغْرَبُ الْفِعْلِ ، وَ شَدَّ بِالْجُمْلِ﴾

قوله (و خالص الوصف) عطف على (ظرف) لا على (شبه)، لأن الوصف من جملة شبه الجملة، كما تقدم، و لهذا اعترض قول الخلاصة «و صفة صريحة...» الخ بأنه يوهم أنها قسم ثالث ليست من شبه الجملة، و احتيج إلى تكلف الجواب عنه، و انظره في حاشيتنا.

و معنى خالص: أنه باق على أصل وضعه لم يشبه الاسمية، و لم يدخله الجمود، بل معنى الفعل مقصود منه، بل صلة أل، كما قال الرضي فعل في صورة الاسم، فأصل (الضارب) و (المضروب): الضَّرْبُ و الضَّرْبُ، لكنهم كرهوا دخول أل التي صورتها صورة أداة التعريف على الفعل فحوّلوه إلى الاسم، و لكونها فعلا في صورة الاسم عملت مطلقا، و لو بمعنى المضي.

(١) هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة. وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها. وهي خاصة بأل الموصولة. فلا تقع صلة لغيرها. و الصفة الصريحة هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبيهاً صريحاً أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، و لم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل نحو: أعجبني القارئ. و اسم المفعول نحو: تصفحت المكتوب. فإن كانت غير صفة صريحة و غلبت عليها الاسمية الخالصة صارت اسماً جامداً و لم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور. (دليل السلك)

- قوله (و خالص الوصف) أفرد بالذكر تنبيها على أنه ليس بجملة. و ما قاله التفتازاني في المطول: من أن الوصف مع فاعله الواقع صلة أل جملة محمولة على الجملة بحسب المعنى. و المراد بخالص ما لم تغلب عليه الإسمية كـ (الابطح). و بالوصف: اسم الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى "الحدوث"، لأنهما إذا أريد بهما "الثبوت" كـ (المؤمن) و (الصانع) كان "أل" حرف تعريف عند الجمهور. قوله (لأل) هذا وما مرّ مشعر بعدم جريان الخلاف الماز في أداة التعريف هنا، وهو كذلك إلا أنه لا مانع من جريانه. (ابن القرداغى)

و تحرّزوا بهذا القيد مما غلبت عليه الاسمية ك (أبطح، وأجرع، وصاحب، وراكب)، و خرج عن التعريف بالوصف ما هو موزول به ك (أسد) بمعنى شجاعة.

و شمل إطلاقه الصفة المشبهة، لأنها من جملة الخالص فعليه تكون أل الداخلة عليها موصولة، و بهذا جزم ابن مالك، و التحقيق أنها معربة، لأن صلة أل فعل في صورة الاسم كما سبق، و الصفة المشبهة ليست كذلك، لأنها للثبوت و الدوام، و لا ينافي ما قدمناه من أنها من الخالص لعدم غلبة الاسمية عليها. و فهم من قوله (لأل) أنها مختصة بها.

قوله (أو معرب الفعل) ^(١) تبع فيه ابن مالك في عدم قصره على الضرورة استدلالاً بقول الشاعر: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ ...)، قال لتمكنه من أن يقول (المُرضى) بناء على أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه.

قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله: «و هذا مذهب وإل لخرقه إجماع النحاة، و لتحكمه على العرب في كلامها، و لأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة، و لهذا سهل بكثير من هجر "واصل بن عطاء الراء" في مناظراته لمكان لثقتة حتى ورى به الشاعر فقال: و أحسن كلّ الاحسان

و لما رأيت الشيب راء بعارضي تيقنيت أن الوصل لي منك واصل

و لأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال و لو سلم تكلف الاستدراك، ففي مثل حويلات زهير، و لأن العبارة التي فيها الضرورة قد تكون أليق بالمقام». انتهى .

(الراء) شجر نوره أبيض، و يحكى أنه أوتي بياكور في طيفور، و سئل بحضرة الملك ما هذا؟ فقال: التين في أواني الصين.

و (الحويلات) القصائد المنسوبة للحول كانت العرب تنظم القصائد و تتأنق فيها و تعلقها بباب الكعبة حولاً كاملاً فنسبت إليه .

(١) قال: إن صلة "أل" لا تكون إلا صفة صريحة، وإن دخولها على الفعل المعرب -وهو المضارع- قليل. (ضياء السالك) + نحو: (إلى ربّه صوتُ الحمارِ اليَجْدَعُ).

تنبيه

قال الدماميني عند قول التسهيل "و قد توصل بمضارع اختياراً": «و قد ظهر لي هنا شيء و هو أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، و هذا على إطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين صلة أل و صلة غيرها، فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً ضرورة، إذ لا يصح حلول المفرد محلها، و أما صلة أل حيث توصل بالجملة ذات الفعل المضارع إما اختياراً كما يقول ابن مالك، أو اضطراراً كما يقول غيره، و حيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بإجماع فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب، و يكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع و نصب و جر، فيحكم بأنها في محل رفع في مثل قوله: (لا تبغثن الحربَ إني لك الينذر من نيرانها فاتقِ)، و في محل نصب كما لو قال قائل: (خالف اليتقى ربه و خالف اليعصى) اي و خالف اليتقى اليعصى، و في محل جر في مثل قوله (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ...)، و هذا من الغرائب أن تكون جملة يثبت لها بحسب محلها أنواع إعراب الاسم لا بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة، و لا في شيء منها، و يمكن أن يحاجي به، و قد يعتذر عن تركهم لذلك بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة أو فيها و في قليل من الكلام، و فيه ما لا يخفى». انتهى.

قلت: المفرد الذي يحل محله الجملة المذكورة لا إعراب له، و الإعراب الحاصل فيه منقول إليه من أل. و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا على أن ذلك المفرد أصله الجملة كما مر في كلام الرضي.

و تحرز بـ (معرب الفعل) -أي: المضارع- من الماضي، فإنه لا يجيء صلة لأل في الاختيار.

قوله (و شذ بالجمل) ^(١) أي: شذ وصل أل بالجملة أي: الغير المصدرة بالمضارع بدليل ما قبله

كقوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

و كذا شذ وصلها بالظرف في قوله :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

(١) قوله (و شذ بالجمل) اي الإسمية نحو: مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ. وكذا وصلها بالظرف كقوله: (مَنْ لَا تَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَةِ)، اي على الكائن معه. (ابن القرداغى)

[حكم حذف العائد في الصلة]

[١٥٦] ﴿ وَلَا تُزَلِّ عَائِدَهَا ^(١) ، وَ اخْذِفْهُ مِنْ سَائِرِهَا إِنْ بَعْضَ مَعْمُولٍ يَبْنِ ﴾

(ولا تزل عائدها) الضمير لأقرب مذكور، وهو آل، فلا يجوز حذف عائدها، لأن اسميتها خفية، لكونها على صورة الحرف، و الضمير يعينها، فالتزم ذكره لذلك. وهذا مما فات ابن مالك التنبيه عليه.
(واخذفه من سائرهما إن بعض معمول بين) أي: يجوز حذف عائد غير آل من الموصولات إن كان بعض معمول محذوف فيحذف تبعاً له مطلقاً من غير شرط مما يأتي، إذ رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالفاء في جواب "أما" يجوز حذفها مع القول، ويمتنع في النثر استقلالاً ومثاله: "أين الرجل الذي قلت تريد"، "أين الرجل الذي قلت إنه يأتي" ونحوه، فأنت ترى كيف ساغ حذفه مع أنه منصوب بالحرف لما ذكر. وهذه زيادة على الخلاصة.

[حذف العائد المنصوب]

[١٥٧] ﴿ أَوْ كَانَ مَنْصُوباً بِفِعْلٍ وَصِلَا أَوْ وَصَفٍ ﴾

أي: وإن لم يكن بعض معمول محذوف فإما أن يكون منصوباً أو مخفوضاً أو مرفوعاً، فإن كان منصوباً جاز حذفه بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصلاً، فيمتنع الحذف في نحو: جاء الذي إياه أكرمت ^(٢)، وهو معنى قوله (وصلاً)، فجملة قوله (وصلاً) صفة لمنصوب لا لفعل كما قد يتوهم.

و ثانيهما: أن يكون ناصبه فعلاً نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أو وصفاً نحو قوله:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأَحْمَدْنَاهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

(١) ولا يجوز حذف العائد من صلة آل نحو: الضاربها زيد هند. وأما عائد غيرها فإن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقاً. (المطالع السعيدة) + قوله (ولا تزل) لنألفوت الدليل على اسميتها الخفية. (ابن القره داغي)

(٢) امتنع حذف ضمير النصب (إياه) في هذا المثال؛ لأن الضمير (إياه) منفصل وجوباً؛ وذلك لأنه وقع مفعولاً مقدماً على عامله، وهذا من المواضع التي يجب فيها استعمال الضمير المنفصل. (شرح ألفية)

فإن كان ناصبه حرفاً نحو: "جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد" امتنع حذفه.
و أشار بتقديم الفعل و تأخير الوصف إلى ما ذكره في النكت من أن حذف المنصوب بالفعل أكثر من حذف المنصوب بالوصف، و بهذا بعينه يجاب عن قوله في النكت اعتراضاً على الخلاصة أن كلامها يوهم استواءهما.

[حذف العائد المجرور بالإضافة]

[١٥٧] ﴿..... أَوْ جَرَّ بِوُضْفٍ عَمَلًا^(١)﴾

إذا كان العائد مخفوضاً فإما أن يكون خافضه اسماً أو حرفاً، فإن كان اسماً جاز حذفه بشرطين: أحدهما: أن يكون وصفاً، فيمتنع الحذف في نحو: جاء الذي قام أبوه. و ثانيهما: أن يكون ناصباً له محلاً، فيمتنع الحذف في نحو: جاء الذي أنا أمس ضاربه، لأن الوصف غير عامل، و هذا الشرط يفهم في الخلاصة من مثالها و هو ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٢) [طه: ٧٢].

[حذف العائد المجرور بالحرف]

[١٥٨] ﴿أَوْ حَرْفٍ^(٣) الْمُؤْصُولَ أَوْ مَا وُصِفَا قَدْ جَرَّ﴾

و إن كان خافضه حرفاً جاز حذفه بأربعة شروط:

١- أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً، فالاول نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٤) أي منه.

(١) قوله: (أوجربوصف) احتراز عن الجر بغير الوصف نحو: جاء الذي وجهه حسن، وبالوصف الغير العامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس. (ابن القره داغي)

(٢) حذف الضمير المجرور بالإضافة جوازاً؛ وذلك لأن المضاف (قاضٍ) اسم فاعل يدل على المستقبل بدلالة فعل الأمر (اقض) والتقدير: فاقض ما أنت قاضيه. (شرح ألفية)

(٣) قوله (أو حرف) أي أو جرّ العائد بحرف جرّ مماثله في اللفظ والمعنى والمتعلق الموصول نحو: مررت بالذي مررت، أي به، أو جرّ مماثله ما وصف بالموصول نحو: مررت بالرجل الذي مررت به. (ابن القره داغي)

(٤) قوله تعالى: {ويشرب مما تشربون} حذف العائد المجرور جوازاً؛ ذلك لأنّ العائد المحذوف مجرور بحرف مماثل للحرف الذي جرّ الاسم الموصول (ما) لفظاً ومعنى و هذا الحرف هو (من) ومتعلق الحرفين متّحد مادّة و معنى (يشرب، و تشربون) والتقدير: ويشرب مما تشربون منه. المؤمنون: ٣٣. (شرح ألفية)

و الثاني نحو قوله:

لَا تَرْكُزَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَتْنَاءَ يَغْضُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ
أي إليه.

٢- وأن يكون الجار لهما مماثلاً للجار للضمير لفظاً^(١).

٣- وأن يماثله معنى^(٢)، وهذه الثالثة مفهومة من المتن.

فجملته (قد جر) في محل خفض صفة لـ (حرف)، و الضمير يعود على الحرف الجار للضمير. و
(الموصول) و ما عطف عليه مفعول مقدم بـ (جر).

٤- وأن يتحد الحرفان في المتعلق، و هذا مأخوذ من مثال الخلاصة، فيمتنع الحذف في نحو: "جاء
الذي مررت به".

و شذ قوله:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَ أَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

فحذف مع رفع الموصول.

و يمتنع في نحو "رغبت فيما رغبت عنه"، و في نحو: "مررت بالذي مررت به"، تريد يا حدى الباءين:
السببية، و بالأخرى: التعدية، و في نحو "مررت بمن فرحت به".

و شذ قوله: (وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ ...) أى: على من صبه الله عليه .

(١) فيمتنع الحذف إذا اختلف حرفا الجر لفظاً ومعنى، نحو: مررت بالذي غضبت عليه. (شرح ألفية)

(٢) فيمتنع الحذف إذا اختلف معناهما دون لفظهما، نحو: مررت بالذي مررت به على زيد، فالأول معناه الإلصاق، والثاني معناه السببية، أو المصاحبة، والمعنى: مررت بالذي مررت بسببه على زيد، أو بمعنى: مررت بالذي مررت معه على زيد. (شرح ألفية)

[حذف العائد المرفوع]

﴿ ١٥٨ ﴾ أَوْ مُبْتَدَأً، مَا عُطِفَا ^(١) ﴿

﴿ ١٥٩ ﴾ خَالَ عَنِ النَّفْيِ، وَ كَانَ مُفْرَدًا ^(٢) خَبَرُهُ ^(٣)، وَ طَالَ وَضُلَّ عَهْدًا ﴿

إذا كان العائد مرفوعاً جاز حذفه بشروط:

أحدها: أن يكون مبتدأ، فإن كان فاعلاً، أو نائبه، أو خبراً لمبتدأ، أو لناسخ لم يجر حذفه نحو: جاء اللذان قاما أو ضربا، و جاء الذي الفاضل هو، أو إن الفاضل هو.

و هذا الشرط مأخوذ من قول الخلاصة: «و صدر صلتها...» الخ مع قوله: «و في ذا الحذف...» الخ، فجعل موضوع المسألة صدرا، و لا يكون ذلك إلا إذا كان مبتدأ.

و ثانيها: أن لا يكون معطوفا فلا يحذف في نحو: جاء الذي زيد و هو منطلقان.

و ثالثها: أن لا يكون معطوفا عليه، فلا يحذف في نحو: جاء الذي هو زيد فاضلان. و فهم هذا من المتن بعيد.

و رابعها: أن لا يكون بعد حرف نفي نحو: جاء الذي ما هو قائم.

(١) قوله (ما عطف) أي على شيء، و لا شيء عليه، فمراده أنه يجب أن لا يعطف، لأن حذفه وحده يقتضي بقاء العاطف بدون المعطوف، و معه يلزم الإخبار عن مفرد بمثنى صورة، و لا يعطف عليه للزوم وقوع حرف العطف صدرا، أو الإخبار المذكور. بقي ههنا شرطان:

أ- كونه غير واقع بعد لولا نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك.

ب- وعدم كونه بعد حصر نحو: جاء الذي إنما في الدار هو. فلو قال بدل قوله (وكان مفردا): "أو حصر مفرد" لكان أشمل. (ابن القره داغي)

(٢) إن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف - أيضاً - لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح. إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً. (دليل السالك)

(٣) قوله (و كان مفردا) اشترطه لتلا يصلح الخبر لكونه تمام الصلة، فلا يعلم أحذف منه شيء أم لا كما في قوله تعالى {الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ} [الماعون - ٦]. (ابن القره داغي)

و خامسها: أن يكون خبره مفردا، فلا يحذف في نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ، وَ يَمْنَعُونَ﴾ [الماعون - ٦]، و لا في نحو: جاء الذي هو في الدار أو عندك، لأنه إذا حذف لم يبق دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لكونه صلة.

و سادسها: أن تطول الصلة بوجود زائد على الخبر المفرد^(١) كقولهم: ما أنا بالذي قاتل لك، فلا يحذف في نحو: جاء الذي هو فاضل. و كان من حقه أن يبينه كما في الخلاصة على أن هذا الشرط خاص بغير أي.

قوله: (أو مبتدأ) هو خبر لكان محذوفة مع اسمها. و (ما) نافية. و الجملة بعدها في محل نصب صفة لمبتدأ. و (خال) صفة بعد صفة قدر نصب المنقوص للضرورة على حد قوله: (وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ) و خبره اسم كان مؤخر.



(١) صلتها طويلة اي ليست مقصورة عليه و على خبره المفرد، و إنما يكون لها مكملات كالمضاف إليه أو المفعول أو الحال أو النعت وغير ذلك، نحو: نزل المطر الذي مصدره مياه الأنهار، ويجوز أن يقال نزل المطر الذي حياة. (النحوالوافي)

- مثال ما اجتمعت فيه الشُّروط والطول {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} [الزخرف ٨٤]. (جمع الهوامع)
- وجه الاستشهاد: مجيء "إله" خبرا لـ "مبتدأ" محذوف، تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وأتى خبره مفردا. (مصباح السالك)

- أشار بقوله (وطال) إلى أن المبتدأ الجامع للشروط لا يحذف إن قصر نحو: جاء الذي هو فاضل. (ابن القره داغي)

﴿ فَضْل ﴾

تكلم فيه على الموصول الحرفي الذي فات ابن مالك ذكره من حيث إنه موصول حرفي.

[الموصول الحرفي]

[١٦٠] ﴿مَوْضُولُنَا الْحَرْفِيُّ مَا أَوَّلَ مَعْ صِلَتِهِ^(١) بِمَصْدَرٍ كَيْفَ وَقَعَ﴾

أي: ضابط الموصول الحرفي: ما أول مع صلته بمصدر، أي مع ما اتصل به، فالمراد الصلة اللغوية لا الاصطلاحية التي يتوقف العلم بها من حيث إنها صلة على الموصول، فلا دور.

و كان من حقه أن يزيد في الضابط و لم يحتج إلى عائد لإخراج "الذي" في نحو: ﴿وَحُضُنْمُ كَالَّذِي خَاصُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، فإنه يقبل التأويل مع ما يليه بالمصدر مع أن الصحيح أنه اسم لعود الضمير عليه. و يجب عنه بأن الحرفية مأخوذة عندنا في موضوع المسألة، ف (ما) في صدر الضابط واقعة على الحرف، و الاسم خارج عنها.

و يمكن أن يكون قوله (كيف وقع) تحرزا عن "الذي" في المواضع التي تقبل فيها ما ذكر من التأويل، إذ معناه: كيفما وقع في التراكيب التي يستعمل فيها كلها، فالتعميم في الأحوال هنا يستلزم التعميم في الأشخاص، لأن الأحوال ههنا إنما تتعدد و يظهر الاختلاف فيها بتعدد الأشخاص و الذي لا يقبل التأويل المذكور في جميع التراكيب.

و يحتمل أن يكون تبع من يعدّ (الذي) من الموصولات الحرفية، و يشهد له قوله الآتي: (و من يزد فيه الذي فما وهن). و قد علمت ما يجاب به عن لم يزد.

(١) قوله (ما أول) يتجه عليه أن هذا التعريف دوري، فإن العلم بالصلة متأخرة عن العلم بالموصول، و إنه منقوض منعا لشموله همزة التسوية؟ و يمكن دفع الأول بأن المراد بالصلة معناها اللغوي وهو ما اتصل. و الثاني بأن المراد حرف مصدري أول مع ... اهـ والهمزة ليست كذلك. (ابن القرداغى)

- الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة، ولا يحتاج إلى عائد (أي: ضمير) نحو: أريد أن أتعلّم. في هذه الجملة الموصول الحرفي هو (أن) وجملة أتعلّم الصلة، ولا يوجد عائد؛ لأن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء. (شرح ألفية)

[أَنْ]

﴿ ١٦١ ﴾ وَ ذَاكَ أَنْ ، وَ الْوَصْلُ فِعْلٌ صُرْفًا ^(١) ﴿

الموصلات الحرفية خمسة على إسقاط "الذي"، و ستة على زيادته:

أولها: (أَنْ) بفتح الهمزة و سكون النون، و توصل بفعل متصرف، سواء كان مضارعاً أو ماضياً أو أمراً ^(٢).

و زعم ابن طاهر أن "أَنْ" الداخلة على الماضي و الأمر غير الداخلة على المضارع، قال في المغني: «بدليلين، أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين و سوف. و الثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، و لا قائل به.

و الجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال و تدخل على الأمر باطراد و اتفاق، و بأدوات الشرط، فإنها أيضاً تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق. و عن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محلّه، كما أنها لمّا أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه». انتهى.

و استشكل شيخنا الإمام العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي محمد المسنمي أدام الله النفع به تصور الخلاف بين ابن طاهر و غيره فكتب إلى فقهاء الوقت و طلبته ما نصه:

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله، أشكل على كاتبه الخلاف المذكور في المغني و غيره بين ابن طاهر و الجمهور في (أَنْ) الداخلة على الماضي و الأمر هل هي غير الداخلة على المضارع و

(١) قوله (فعل صرفاً) ظاهره أن الفعل أعم من الماضي والمضارع والأمر. و قد يستدل على دخولها على الأمر بنحو (أشرت إليه بأن قم)، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، أو مؤول به ويضعفه أنه لو انسبكت بالمصدر لغات معنى الأمر المطلوب فالأولى جعله تفسيرية، فتأمل. (ابن القره داغي)

(٢) مثال الفعل الماضي المتصرف، نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ (أي: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِهِ). و الفعل المضارع المتصرف، نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ. و فعل الأمر المتصرف، نحو: أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ. (شرح ألفية)

هو قول الأول، أو عينها، وهو قول الآخرين من جهة اتفاق الكل على أنه لا عمل لها فيهما باعتبار المحل وعلى صحة التأويل بالمصدر و قبول السبك به معهما كمع المضارع، ومن جهة عدم ذكر ما يردها إليه المنكر للعينية من بقية اقسامها المعروفة مع أنها لا تقبل فيما يظهر الرد إلى واحد منها فلم يظهر أثر لكونها عينا أو غيرا، ولا ما يختلف فيه القولان فمن ظهر له جواب مقنع عن الاشكال من فقهاء الوقت و طلبته فليقدنا به ماجورا وإلا فصمته عن غير السداد سداد. والسلام، و كاتبه محمد المسنامي كان الله له. انتهى .

فلما وقفت عليه كتبت تحته ما نصه:

لما وقفت على ما سطره شيخنا المذكور أعلاه راجعت ما أفادتي مجالسه المنورة من العلوم، وما فتح لي ببركته من الإدراكات و الفهوم فانتدبت إلى حل مقفله، و تصديت إلى علاج معضله، ليصير مثال العالمين في الحقيقة متحدا، إذ ليس للتلميذ سوى شيخه مستندا، فأقول: والله المستعان أن "أن" المصدرية موضوعة باتفاق ابن طاهر و الجمهور للدلالة على أن المراد من لفظ الجملة التي بعدها المعنى المصدري، و لذلك نسبت إلى المصدر، و هو مراد من قال: إن معناها السبك، و به أجاب يسن عن استشكال صدق حد الحرف عليها عند دخولها على الماضي و الأمر مع أنها لا تدل على معنى ألبة، ثم بعد اتفاقهم على هذا القدر قال الأول هي غير المضارع موضوعة له وحده و مع المضارع له، و للتخليص للاستقبال فهي عنده من قبيل المشترك، و قد صرح بهذا ابن الضائع و نقله الشمني عند جواب المغني عن أول دليلي ابن طاهر بأنه منتقض بنون التوكيد و نصّه ورده ابن الضائع بأن معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال أنها موضوعة لهذا التخليص كالسين. انتهى المراد منه.

وإذا ثبت هذا فالداخل على المضارع عنده هي الداخلة على الماضي لفظا و صورة، لا معنى و حقيقة و نظيره في كون معنى المشترك في أحد وضعية أحد مدلوليه في الآخر ما جوزوه في لفظ الركعة و الشمس و إن لم يكن هنا لزوم و لا جزئية.

و قال الجمهور: هي موضوعة مع المضارع و غيره للمعنى المصدري ليس غير و دلالتها مع المضارع على الاستقبال عارضة كالألفاظ المتضمنة معنى زائدا على أصل معناها الذي وضعت له. و هذا مفهوم من ادعائهم العينية، و من نسبة الأول لمخالفهم، فهي عندهم من قبيل المتواطئ و

الاختلاف في خارج عما وضع له اللفظ، و لهذا لا يضرهم^(١) في ادعاء العينية و يؤيد رأيهم أن الأصل عدم الاشتراك، و هذا بيان لما يرجع إليه القولان عند تحقق تصورهما لا لعين ما ورد عليه الخلاف حتى يقال إن الخلاف في الاشتراك و التواطى ليس من مقاصد النحاة، فقد ظهر ما يختلف فيه القولان و أنه لا يلزم من الاتفاق على ما ذكر في السؤال الاتفاق على غيره، و تبين أثر القولين في الجملة و ليس ظهور الأثر بحسب الأحكام اللفظية شرطاً في تحقق الخلاف النحوي، و علم أنها عند النكر للعينية المصدرية نفسها؛ لأنه وافق على التأويل مع غير المضارع، و قد سبق كون ذلك معنى لها، و به يتحقق القسم، و لا يتوقف تحققه على اعتبار الدلالة على التخليص و لا على النصب حتى ينتفي باتفائها.

و كتب عبيد ربه محمد بن عبد الرحمن بن زكري وفقه الله بمنه آمين.

اكي

[١٦١] ﴿..... وَ كَيِّ بِمَا ضَارَعَ لِأَمِّ قَفَا^(٢)﴾

الثاني من الوصلات الحرفية: "كي"، و توصل بخصوص المضارع، و لابد من كونها مسبقة بلام التعليل لفظاً نحو: "جنتك لكي تكرمني"، و منه ﴿لِكَيِّ لَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديراً كـ: "جنتك كي تكرمني"، و منه ﴿كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً﴾ [الحشر: ٧].

فـ (كي) معطوفة على (أن)، و (بما ضارع) متعلق بمحذوف لدلالة ما قبله أي: و الوصل بما ضارع، و جملة (قفا) حال من (كي)، لأن الأصح صحة وقوع الماضي المجرد من (قد) صدراً في الجملة الحالية، و (اللام) متعلق به، و اللام مقوية جابرة لتأخر العامل.

(١) في نسخة (ب) «و لهذا يضرهم...».

(٢) قوله (للام قفا) أي وقع بعد اللام و لو مقدرة فلا يرد نحو: جنتك كي تعطيني حقي. (ابن القره داغي)

[أَنَّ]

[١٦٢] ﴿وَأَنَّ وَ الْوَصْلُ ابْتِدَاءٌ وَ الْخَبَرُ﴾

الثالث: (أَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، وتوصل بالمبتدأ والخبر، لأنها من نواسخ الابتداء، ثم إن كان خبرها مشتقا جيء بالمصدر في التأويل من لفظه نحو: أعجبنى أن زيدا منطلق، ومنه الظرف و عديله، لأن الخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف وإن كان جامدا نحو: أعجبنى أن زيدا أخوك جيء به من الكون. قوله (ابتداء) مصدر بمعنى اسم المفعول.

[مَا]

[١٦٢] ﴿وَمَا بِذِي تَصَرُّفٍ^(١) لَا مَا أَمَرُ﴾

الرابع: "ما" نحو ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، وتوصل بفعل متصرف غير أمر^(٢)، وندر وصلها بليس في قوله (... بما لستما أهل الخيانة والغدر). وقد توصل بالجملة الاسمية كقوله: (واصل خليلك ما التواصل ممكن ...).

فـ (ما) معطوفة على ما قبلها، و بـ (ذي) متعلق بالوصل محذوف، و (لا) عاطفة، و (ما) واقعة على فعل الأمر، أي: و الوصل بفعل ذي تصرف لا فعل أمر، وإسناد أمر إلى ضمير الفعل مجاز.

[لَوْ]

[١٦٣] ﴿وَلَوْ كَمَا بَتَلُوْهُمْ فَهُمْ تَمَنَّ^(٣)﴾

الخامس: "لو"، وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وهذا معنى قوله (كما).

(١) قوله (بذي تصرف) أي ولو تصرفا ناقصا كما في "مادام" ماضيا أو مضارعا لا أمرا، ويوصل بجملة اسمية غير مصدرة بحرف بخلاف المصدرة به نحو: ما أن نجما في السماء. ولم يذكره لندرته. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: عجبْتُ ممَّا ضربتَ زيدا، أي: عجبْتُ من ضَرْبِكَ إِيَّاهُ. والمضارع نحو: عجبْتُ ممَّا تَضْرِبُ زيدا. (شرح الفية)

(٣) قوله (ولو كما) أي مثلها في وصلها بفعل متصرف غير أمر لكنه يكون غالبا بتلو مفهم تمن نحو: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [الحجر - ٢]. (ابن القره داغي)

و قوله (بتلو) حال من (لو) أي حال كونها تلو مفهم التمني^(١)، فالباء زائدة في الحال ضرورة؛ لأنها إنما تراد فيها إذا نفي عاملها و لا فرق بين الماضي نحو ﴿وَذُؤَا لُؤُتْهُمْ﴾ [القلم: ٩]، و المضارع نحو: ﴿يُؤْذُ أَخَذَهُمْ لُؤُتٌ﴾ [البقرة: ٩٦]، و هذا أكثر، و قد يختلف كقوله:

مَا كَانَ ضَرْكَ لُؤُ مَنَنْتَ، وَ زُبْمَا مَنَ الْفَتَى وَ هُوَ الْمَغِيْظُ الْمُخْتَقُ

الذي

﴿١١٦٣﴾ وَ مَنْ يَزِدُّ فِيهِ الَّذِي فَمَا وَهَنٌ^(٢) ۞

زاده في الموصول الحرفي يونس، حكاه عنه الفارسي في الشيرازيات و أنه جعل منه ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾^(٣) [الشورى ٢٣]. قال ابن هشام في الحواشي: و من أدل دليل على ذلك قول أبي ذهل الجمحي:

يَا لَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يُمْنَعُهُ حَتَّى يَذُوقَ رِجَالٌ مَرَّ مَا صَنَعُوا
و لَيْتَ رِزْقَ رِجَالٍ مِثْلُ نَائِلِهِمْ قَوْتُ كَقَوْتِ وَ وَسْعُ كَالَّذِي وَسِعُوا

انتهى. أي كوسع.

قلت: لا دليل فيما ذكر إلا على إرادة المعنى المصدري، و لا يلزم من قبول التأويل به كون "الذي" من الموصولات الحرفية، و قد تقدم الفرق بين ما يلزمه قبول ذلك و ما لا يلزمه عند قوله (كيف وقع)

(١) "لو" يتلو غالبا ما يفهم معني التمني. (المواهب الحميدة)

(٢) قوله (فما وهن) قضيته أنه ليس ضعيفا، و هو ممنوع كيف و ما مثل به من قوله تعالى: {وَحُضُّهُمُ كَالَّذِي خَاضُوا} أجيب عنه بوجوه: كون (الذي) مخفف الذين، أو صفة لمحذوف أي كالجمع الذي أو كالخوض الذي خاضوه على أنه أورد عليه أن دخول اللام عليه لكونه من خواص الاسم يأبى عن حرفيته. (ابن القرداغى)

(٣) و نحو: {وَحُضُّهُمُ كَالَّذِي خَاضُوا} [التوبة: ٦٩] وجه الاستشهاد: مجيء "الذي" موصولا حرفيا على ما حكاه الفارسي عن يونس بن حبيب، وهو على هذا يؤول مع ما بعده بمصدر مجرور بـ "الكاف، والتقدير: كالخوض، ودليل يونس ومن معه على هذا، هو كون "الذي" مفردا، وما بعده جمعا، فلو كان موصولا اسميا، لقليل، كالذي خاض، أو لقليل: كالذين خاضوا. (مصباح السالك)

و أما قوله تعالى ﴿وَحُضُّنْهُمْ كَالَّذِي خَاصُوا﴾ [التوبة: ٦٩] ففيه توجيهات مذكورة في التصريح، وقد علمت من هذا التقرير قوة مذهب الجمهور و ضعف مخالفه، ففي قوله (فما وهن) نظر، وقد رفع إلى سؤال في طلب بيان توجيه القولين في "الذي" المصدرية و بيان الصحيح منهما، فأجبت بأن حجة الجمهور عود الضمير عليها في أغلب الاستعمالات و جل التراكيب، فيحمل عليه محل النزاع لقلته، و عدم نهوض دليل الحرفية فيه، و يقدر الضمير فيما لم يوجد فيه صريحا، و حجة المقابل صحة التأويل بالمصدر فإنها خاصة الحرفي، و إذا ثبت حرفيته امتنع تقدير ضمير يعود عليه، و أشار ابن مالك إلى جوابه بأن خاصة الحرفي وجوب التأويل بالمصدر و عدم إمكان الحمل على خلاف ذلك لا صحة التأويل و قبوله في الجملة و الموجود في الذي الثاني لا الأول، و به يعلم أنه لا منافات بين كون "الذي" من الموصولات الاسمية و صحة^(١) تأويله مع ما يليه بالمصدر و ان الجمهور لا يمنعون التأويل المذكور، و التخارج الحكمية عنهم في التصريح لا تنافي قبول التأويل، و لهذا زاد ابن مالك في حد الحرفي و لم يحتج إلى عائد احترازا عن الذي الواقعة في التراكيب الممكن فيها التأويل، فإنها و إن قبلته تحتاج إلى عائد لقاعدة الحمل المتقدمة. انتهى المراد من الجواب.

(١) في نسخة (أ) «حجة».

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

ذكر فيها الحكاية ^(١)، و أتى بها بعد الموصول لأن أداتها "أَيَّ" و "مَنْ"، و قد ذكر استعمالتهما في مبحث الموصول، و إن من جملتها الاستفهام، و هما مستعملان فيه في الحكاية.

[حكاية النكرة بأي]

﴿ ١٦٤ ﴾ مَا لِلْمُنْكَرِ اخِيهِ بِأَيِّ إِنْ تَسْأَلُ بِهَا عَنْهُ ^(٢) ﴾

أي: إذا سألت بـ "أَيَّ" عن اسم منكرٍ إحك ما ثبت له فيها، و (ما) من صيغ العموم، فتشتمل أحوال الإعراب، و التذكير و التأنيث، و الإفراد و التثنية و الجمع ^(٣)، إلا أنه يشترط في النكرة المجموعة أن تكون مجموعة جمع تصحيح، أو صالحة لوصفها به نحو: قام نساء، فتقول: (أيأت)، لأن "نساء" صالح لوصفه بما فيه الألف و التاء، و كذا إذا قيل: جاء رجال فتقول: (أيون)، لأنك تقول: رجال صالحون، بخلاف نحو أحمال و جذوع.

و تحرز بالمنكر عن المعرف، فإن المعرفة لا تحكي بأي.

(١) الحكاية في اصطلاح النحاة: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، كقولك: مَنْ زيداً؟ إذا قيل: رأيتُ زيداً، جاء زيدٌ، من زيدٌ؟ تحكيه كما هو، إن كان مفرداً .. إذا كان مثنىً .. إذا كان مجموعاً .. مرفوعاً .. منصوباً .. مخفوضاً، تحكي اللفظ بهيئته. أو إيراد صفته، والمعني بالصفة هنا أن يُؤتى بـ (أَيَّ) نحو: أيأت؟ لمن قال: رأيتُ زيداً، أيأت؟ هذا صفة لزيد، كذلك تحكيه كما هو، إن كان مفرداً فمفرد، و جاء زيدٌ، أي؟ رأيتُ زيداً، أيأت؟ مررت بزيدٍ، أي؟ تحكيه كما هو. لكن (أَيَّ) هذا ليس هو عين المحكي، بل هذا صفةً له. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) قوله (ما للمنكر) أي ما ثبت للمنكر من إعراب، و تذكير، و إفراد، و فروعهما إحك بـ "أَيَّ" للاستفهام، أي فيه إذا وقع السؤال عن المنكر به وهي معربة، والحركات والحروف اللاحقة لها قيل: إعراب، وقيل: حركات حكاية وحروفها، فيكون إعرابها مقدراً. (ابن القره داغي)

(٣) فتقول لِمَنْ قال: جاءني رجلٌ (أَيَّ) و لمن قال: رأيت رجلاً (أيأت) و لمن قال: مررت برجلٍ (أَيَّ) و لمن قال: جاءني رجلان (أيأتان) و كذلك تفعل في المثنى المؤنث، وفي الجمع المذكر والمؤنث: فتقول في حالة الرفع: (أيأتان، وأيون، وأيأت) وفي النصب، والجَر (أيأتين، وأيأتين، وأيأت). (شرح ألفية)

و كان من حقه أن يشترط تقدم ذكر النكرة احترازاً مما إذا سنل بأي ابتداء عن نكرة لم تتقدم فلا حكاية، بل تستعمل (أي) على حسب ما تقتضيه العوامل. و قوله يحكي بها ما ثبت للنكرة لا يفهم منه تقدم ذكر النكرة بل يصدق بتقدمها وتأخرها، و الحكاية لا تستلزم تقدم المحكي، و لذا تحكي الجمل بالقول المستقبل.

و فهم من إطلاقه في النكرة أنه لا فرق بين العاقل وغيره.
و فهم من إطلاقه في الحكاية أنه لا فرق بين الوصل والوقف، إلا أنه لا يتأتى في الوقف حكاية ما للمفرد من الإعراب، لأن الوقف على الحركات متعذر.
و اعلم أنه اختلف في الحركات اللاحقة لـ (أي):

فقليل: هي حركات إعراب، فهي في الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ و خبرها محذوف تقديره: أي قام، و إنما لم يتقدم الفعل فتكون (أي) فاعلاً؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. و أجاز الكوفيون في باب الحكاية رفعها بفعل مقدر قبلها فيكون طبق المحكي، و لو أظهر لجاز، و يترجح إظهاره عندهم، و أما في النصب و الجر فهي محمولة على فعل مقدر تقديره: أيا ضربت، و بأي مررت.
و قيل: هي حركات حكاية؛ لأن من جملتها المجرور، فيلزم على كونها إعراباً إضمار حرف الجر. و قد التزم بعضهم إظهاره فيقول بأي، و إذا كانت حكاية فتكون بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء، و الخبر محذوف، و هذا الثاني هو المفهوم من المتن.

قوله (ما للمنكر) منصوب على الاشتغال، و الباء ظرفية. و (إن تسأل) شرط حذف جوابه، لدلالة ما قبله.

[حكاية النكرة ب (مَنْ)]

﴿١٦٤﴾ وَفِي الْوَقْفِ بِمَنْ ﴿١٦٤﴾

﴿١٦٥﴾ وَالنُّونَ أَشْبَعُ^(١)، وَمَنْ إِنْ تُشْنَ مَنَيْنِ مَنَتَانِ مَنَّهُ لِلْفَزْدِ عَنْ ﴿١٦٥﴾

(و في الوقف بمن)^(٢) أي: إحك بها ما ثبت للنكرة المسؤول عنها، لكن بشرط العقل، و لا يظهر فيها أثر حكاية الإعراب، بل لا معنى لحكايته بها مع اختصاص الحكاية بها في الوقف، و لم يحتج إلى التنبيه على هذا للعلم بتعذر ذلك، و يحتمل أن يكون يرى رأي السيرافي الآتي فتكون الحركات عنده محكية في (مَنْ)، (و النون أشبع)^(٣) أي: أشبع حركاتها، فيتولد عنها ما يناسبها من ألف إن كانت فتحة، و ياء إن كانت كسرة، و واو إن كانت ضمة، فتقول في حكاية قول القائل جاءني رجل: (منوا)، و قوله رأيت رجلاً: (منا)، و قوله مررت برجل: (مني).

و اعلم أنه اختلف في هذه الأحرف:

فذهب المبرد و الفارسي إلى أنها أريدت بها الحكاية و حركت النون اتباعاً لها.

و ذهب السيرافي إلى أن الحركات بها وقعت الحكاية، ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف لوقوف عليها، إذ لا يوقف على متحرك، و رجع الأول بأن (مَنْ) مبنية، و بأن بيان الحركات إنما يكون غالباً بهاء السكت، و (مَنْ) مبتدأ على كل حال و الخبر محذوف.

(١) إن سُئل عن النكرة بِمَنْ فإنه يُحكى في (مَنْ) ما للنكرة من إعراب، و تذكير، و تأنيث؛ و أفراد، و ثنية، و جمع، و تُشَبَّعُ الحركة التي على النون فَيَتَوَلَّدُ منها حرفٌ مُجَانِسٌ لها فيَتَوَلَّدُ (الواو) في حالة الرفع، و (الألف) في المفرد في حالة النصب، و (الياء) في حالة الجر، و لا يُفَعَّلُ ذلك بـ (مَنْ) إلا في الوقف؛ فتقول لمن قال: جاءني رجلٌ (مَنْ) و لمن قال: رأيت رجلاً (مَنَّا) و لمن قال: مررت برجلٍ (مَنِي). (شرح الفية)

(٢) قوله (و في الوقف بمن) أي إحك بـ "من" ما لمنكر عاقل في حال الوقف. و فيه تنبيه على أن "أي" يعم الوقف و الوصل. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و النون أشبع) أي: النون في المذكر حركة بحركة المنكر، ثم أشبع الحركة دفعا للوقف على المتحرك فيتولد منه واو، أو ألف، أو ياء. ففي تعلق الإشباع بالنون تجوز. (ابن القره داغي)

و الواو في قوله (و في الوقف بمن) عاطفة لعامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقى و هو إعمال ما قبل أداة الشرط فيما بعدها.

و قوله (في الوقف) يتعلق بمحذوف أي: إحك في من كائنا في الوقف كما بينا في الوقف لا باحك لما صرح به السعد في شرح تصريح العزي من أنه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدين في المعنى بعامل واحد، و سره أن الجار و المجرور أخو الظرف فحكمه حكمه، و الظرفان من نوع واحد لا يعمل فيها عامل واحد إلا أن يكون الثاني تابعا أو يكون العامل اسم تفضيل لأنه في قوة عاملين نحو: زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس.

قال ابن هشام في قول ابن مالك: إحك بأي في الوقف: قد يقال: إنه متعلق باحك و جاز، لأن هذا زمان و ذلك مكان فهو نظير "اعتكفت في يوم الخميس في المسجد"، و من ثم جاز عمل العامل الواحد في ظرفين مختلفين لا في مكانين أو زمانين. انتهى.

و لا يصح أن تكون الباء في (بأي) للآلة؛ لأن الحكاية في لفظها لا أنها آلة للحكاية في غيرها.

(و مَنَانٍ إِنْ تُشَّ مَتَيْنٍ مَّتَانٍ) ^(١) (منان) معطوف على (مَنْ) أي: إحك بـ "منان" إن تشن النكرة. و (منين) معطوف عليه بحذف الأداة، و كذا (متنان). و "منان" بالألف للرفع، و منين للنصب و الجر، و اكتفى بالرفوع في ثنية المؤنث للعلم بغيره ممّا ذكره في المذكر.

و لا يجمع بين "منان" و "منين" في التركيب الواحد، بل إذا حكي المرفوع قيل: منان، و المنصوب قيل: منين، لما تقدم من أن (مَنْ) لا يحكى بها في الوصل.

و مفهوم قوله (إن تشن) أنه إذا كان المسؤول عنه اثنين متعاطفين كأن يقول: رأيت رجلا و امرأة لم يحك بـ "منين"، بل تقول: من و منه.

قال أبوحيان: و هل يجوز أن يشنى و يغلب المذكر فيقول: منين يحتمل أن يجوز، قال: و كذا (أي) فيها الاحتمالان فتقول إذا لم تشن: (أي) و (أية) بالعطف و سواء في الصورة اتفق إعراب المحكيين أم اختلف.

(١) تقول في ثنية المذكر: (مَنَانٍ) في حالة الرفع، و (مَتَيْنٍ) في حالتي النصب، و الجر. و تقول في ثنية المؤنث: (مَّتَانٍ) رفعا، و مَتَيْنَيْنِ نصبا، و جزأ. (شرح ألفية)

(مَنَّهُ لِلْفَرْدِ عَنِّ) ^(١) فتقول في حكاية جاءت إمراً: (مَنَّهُ)، بفتح النون و الوقف بالهاء . وفيه لغة أخرى و هي سكون النون فتسلم التاء، و الأولى أرجح. قوله (مَنَّهُ) معطوف بحذف الأداة، و (عَنِّ) في موضع نصب على الحال أي عرض و عروضه من جهة قلب تائه هاء، و (للفرد) متعلق به حذفت صفته أي المؤنث بقرينة ما قبله.

﴿ ١٦٦ ﴾ مَنَاتٌ مَعَ مَنِينٍ إِنْ جَمَعَ عُنِي مَنُونٌ، وَ النُّونَ بِكُلِّ سَكْنٍ ﴿

﴿ ١٦٧ ﴾ وَ إِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ ^(٢) ﴿

(منات مع منين إن جمع عني منون): (منات) معطوف أيضاً بحذف الأداة يحكى به جمع المؤنث، و (منين) جمع يحكى به جمع المذكر في غير الرفع ^(٣). و معنى المعية: المشاركة في الاستعمال في معنى الحكاية و إلا فكل مختص بقييل كما علمت. و (جمع) نائب فاعل بمقدر يفسره (عني)، و (منون) يحكى به الجمع المذكر في حالة الرفع فهو معطوف على (منات).

(و النون بكل سكن) قد علمت أنه لا يحكى بـ (مَنْ) إلا في الوقف، و لما لم يتأت له النطق بـ (مَنْ) ساكنة في منان و شبهه لأنه لا يجتمع في الشعر ساكنان نطق بها متحركة، و نته هنا على وجوب سكونها بقوله (و النون) مفعول مقدم بـ (سكن) و الباء في (بكل) ظرفية.

(١) قوله (للفرد عن) أي ظهر منه بفتح النون وقلب التاء هاء في المفرد المؤنث، ولا يحرك الهاء، لأنها لا تكون في الوقف إلا ساكنة، وحكي فيها التأنيث دون الإعراب، لأن الإعراب فرع، ومراعاة الأصل عند تعارضهما أولى. (ابن القره داغي)

(٢) (و إن تصل) بيان لمفهوم قوله: وفي الوقف، يعني: إذا وصل شيء يحكى بلفظ "مَنْ" ساكن في جميع الأحوال، فتقول لمن قال رأيت رجالاً: (من يافتى)، وهكذا. (ابن القره داغي)

(٣) تقول في جمع المؤنث: (مَنَاتٌ) بالالف والتاء الزائدتين فإذا قيل: جاء نِسْوَةٌ، فَقُلْ مَنَاتٌ رفعا، ونصبا، وجزا. و تقول في جمع المذكر (مَنُونٌ) رفعا، و (مَنِينٌ) نصبا، وجزا فإذا قيل: جاء قَوْمٌ، فَقُلْ مَنُونٌ وإذا قيل: رأيت قوماً، أو مررت بقوم، فَقُلْ مَنِينٌ». (شرح ألفية)

(و إن تصل فلفظ من لا يختلف) تصريح بمفهوم قوله فيما سبق (في الوقف) اي: إذا استعملت (مَنْ) في الوصل بطلت الحكاية فلا يختلف لفظها باختلاف النكرة المسؤول عنها بها، فتقول في حكاية قول القائل جاءني رجل و امرأة و رجلان و إمرأتان و رجال و نساء: "من يا هذا" في الجميع. و أسقط التنبيه على ما نبّه عليه في الخلاصة بقوله: «وَنَادِرٌ مَثُونٌ فِي تَظْمِ عُرْفٍ» كما أسقط التنبيه على ما نبّه عليه قولها: و الفتح نزر في ثنية المؤنث لندورها.

[حكاية العلم ب (مَنْ)]

[١٦٧] وَ أَحْكِي بِهَا الْأَعْلَامَ إِنَّ لَمْ تَنْعَظْ ^(١)

الباء هنا للآلة لأن الحكاية ب (مَنْ) في غيرها لا فيها، و ذلك أنه إذا حكي العلم بها جيء بلفظه بعدها على الحالة التي ذكر عليها قبلها فتصير في الوصل، و لا يختلف لفظها فتقول في حكاية جاء زيد: من زيد، و رأيت زيدا: من زيدا، و مررت بزيد: من زيد، و هذه لغة الحجازيين. و أما غيرهم فيقول "من زيد" بالرفع في الجميع. و أهل الحجاز لا يلتزمون الحكاية بل يجيزون معها الإعراب و هو عندهم أرجح. و اختلف في حكاية العلم في لغة الحجازيين على أربعة أوجه:

(١) احك العلم ب (مَنْ) إن لم يتقدم عليها عاطف. (ضياء السالك)

- فتقول لمن قال: جاءني زيد: مَنْ زيد؟ ولمن قال: رأيت زيدا: مَنْ زيدا؟ ولمن قال: مررت بزيد: مَنْ زيد؟ فتحكي في العلم المذكور بعد مَنْ ما لِلْعَلَمِ المذكور في الكلام السابق من الإعراب، هذا إذا لم يتقدم على مَنْ عاطف، فإذا تقدم عليها عاطف امتنع الحكاية، ووجب رفع العلم في جميع الأحوال على أنه خبر عن مَنْ أو مبتدأ مؤخر، خبره مَنْ مقدّم؛ فتقول لمن قال: جاء زيد، أو قال: رأيت زيدا، أو قال: مررت بزيد؛ تقول: وَمَنْ زيد. ولا يحكى من المعارف إلا العلم؛ فلا تقول لِمَنْ قال: رأيت غلام زيد: مَنْ غلام زيد، بنصب غلام بل يجب رفعه في جميع الأحوال؛ فتقول: مَنْ غلام زيد؛ لأنّ غلام ليس بعلم» (شرح ألفية)

- قوله (و احك بها) اي بـ"من" نفس الأعلام لا ما لها، فتقول لمن قال رأيت زيدا (من زيدا)، ومن مبتدأ، والاسم بعده خبره، وهو مرفوع تقديرًا، وحركته اللفظية حركة الحكاية. قوله (إن لم تنعطف) اي لم تقع بعد حرف العطف، وإلا تعين الرفع، لأن المقصود من الحكاية بيان المراد، والعطف يدل عليه، هذا. ويشترط في حكاية العلم عدم تيقن انتفاء الاشتراك فيه، فلا يحكى لفظ (الفرزدق) لعدم اشتراكه يقينًا، وكونه علما لعاقل. (ابن القره داغي)

أحدها: أنه حكاية مطلقا، و أن الضمة في (مَنْ زَيْدٌ) غير ضمة الإعراب، و هو قول جمهور البصريين.

و الثاني: أنها حكاية إلا في الرفع، و هو قول بعض البصريين.

و الثالث: أنها إعراب و العلم بدل من معموله لعامل مضمَر، فإذا قيل: جاء زيد فقلت: من زيد بالتقدير جاء مَنْ، و زيد بدل من مَنْ، و هو قول الكوفيين، و ردّ بعدم اقتران البدل بهمزة الاستفهام.

و الرابع: أن العلم بدل من ضمير عائد على مَنْ، و التقدير في من زيدا: من ضربته زيدا، و في من زيد: من مررت به زيد، قاله بعضهم، و يلزمه ما لزم الكوفيين.

و المفهوم من المتن الأول.

و مفهوم قوله (بها) -أي مَنْ- أن العلم لا يحكى بأي.

و مفهوم قوله (الأعلام) أن غيرها من المعارف لا يحكى ب (مَنْ) أي في الأكثر الغالب و إلا فقد سمعت حكاية الضمير و المضاف.

و فهم من إطلاقه أن العلم يشترط فيه أن يكون للعاقل؛ لأنه إذا أطلق انصرف إليه.

و احترز بقوله (إن لم تنعطف) ممّا إذا اقترنت بعاطف، فإنه يتعين الرفع عند جميع العرب، لأن المراد من الحكاية دفع توهم أن المسؤول عنه غير المذكور، فإذا عطفت على كلام المخاطب دل ذلك على أن المسؤول عنه إنما هو عن ما ذكره؛ لأنك لا تبدئي سؤالاً عما لم يذكره مصدرا بحرف العاطف. و أطلق في العاطف و هو مقيد بخصوص الواو و الفاء كما صرح في شرح اللباب، و هذا التقييد ليس بالنسبة للمنطوق أي ليس المراد اشتراط نفي كونها معطوفة بخصوص الواو و الفاء، و أما كونها معطوفة بغيرها فلا يشترط نفيه، بل بالنسبة للمفهوم أي إذا انعطفت بطلت الحكاية و لا تنعطف إلا بخصوص الواو و الفاء إذ لا معنى لانعطافها بغيرهما.

تنبيه قال الشيخ يسن في حواشي التصريح: ظاهر عبارة الناظم أن المراد العطف حقيقة لا صورة فلينظر وجه هذا العطف مع اختلاف المتكلم، و ليس من العطف التلقيني، و هل هو مبني على جواز عطف الإنشاء على الاخبار مع أن النحويين لم يختلفوا في جواز هذا العطف كما علمت. انتهى.

قلت: محل الخلاف بين المانع و المجيز في عطف الاخبار على الإنشاء و بالعكس غير ما قصد به دفع الإيهام أما هو فيجوز فيه الأمران اتفاقا كما هو قولهم : لا و أيدك، فإن أهل البيان المانعين يجيزونه. قال في المَطُول: قولهم لا رد لكلام سابق كأنه قيل ليس الأمر كذلك، فهذه جملة اخبارية، و أيدك الله جملة إنشائية معنى، لأنها بمعنى الدعاء، فبينهما كمال الانقطاع، لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود، فإنه لو قيل لا أيدك الله لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للإنشائية الدعائية على الإخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا. إهـ. إذا تقرر هذا فمسألتنا من هذا القبيل.

قال الرضي: و غرضهم في الحكاية أن يتيقن المخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا. ثم قال: و إنما خصوا بالعلم دون غيره من المعارف لأنه أكثر استعمالا من غيره لكونه أدل على المسمى، و المراد من الحكاية تنصيب المذكور و رفع الإيهام فكثير الاستعمال أنسب. ثم قال: و من شروط حكاية العلم أن لا يدخل حرف العطف على مَنْ نحو: و من زيد أو فمن زيد، فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره. إهـ.

و قال أبو اسحاق الشاطبي: إذا قيل لك: رأيت زيدا فقلت: و من زيد، فليس إلا الرفع، و كذلك في مررت بزيد و نحوه، و كذلك الباء إذا قلت: بمن زيد، و سبب ذلك أن الغرض من الحكاية بيان أن المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير، فإذا عطف جملة السؤال على كلام المسؤول عنه صار في ذلك بيان أن المسؤول عنه هو الأول، لأنك لا تبتدئ سؤالاً عما لم يذكره مصدرا بحرف العطف إذا كان حرف العطف لازماً للتوسط بين المعطوف و المعطوف عليه إهـ فزال استشكال عطف الإنشاء على الخبر، ثم نقول نزل السائل نفسه لهذا الغرض منزلة المتكلم فالحق كلامه بكلامه، و خرطه في سلكه كما أنه نزل في غير العطف تلفظه بزيد منزلة تلفظه المسؤول به فراعي ما يقتضيه التأمل العامل في كلام المسؤول دون ما يقتضيه العامل في كلامه، و نظير المسألة ما يفعله الشارحون للمتون في ذكر القيود و المعطوفات، فإنهم يسلكون في ذلك مسلك التتميم و التذييل دون طريق الاستئناف و الاستقلال لأنهم نزلوا أنفسهم منزلة المؤلفين للمتون، و هذا أظهر من إدعاء قصدهم للتلقين.

[حكاية الوصف بـ (مَنْ)]

﴿ ١٦٨ ﴾ وَالْوُوصَفَ مَنْسُوبًا مَعَ أَلٍ وَ الْيَاءِ ^(١) وَقُلْ بِغَيْرِ عَاقِلٍ كَالْمَائِي ۝

(و الوصف منسوباً مع أل و الياء) : قوله (الوصف) معطوف على (الأعلام) أي: واحك بـ "مَنْ" الوصف حال كونه منسوباً حالة كون "مَنْ" مع أل و الياء. قال في الشرح: كذا نص عليه سيبويه فإذا قيل جاء القرشي فيقال المنى. إهـ. وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن المنسوب ليس وصفاً نعم الوصف مستفاد من اسم النسب.

وثانيهما: أنه يلزم على ما ذكره حكاية المعروف بأل و قد علمت امتناع ذلك.

و قال الرضي: وإذا سألت بـ (مَنْ) عمن ينتسب إليه علم، سواء كان المنسوب علم عاقل أو، لا، بل الشرط كون المنسوب إليه عاقلاً، كما إذا قلت: رأيت زيدا أو ركبت أعوج، جاز لك أن تقول: آل مني، أي: البكري أو: التميمي مثلاً، تأتي بمن مكان المنسوب إليه، و تدخل عليه الألف و اللام لأنه كذلك في المسؤول عنه، [أعني البكري، مثلاً]، لأن صفة العلم المنسوبة إلى من لابد فيها من الألف و اللام، و تلحق ياء النسب آخر (من) كما كان آخر المسؤول عنه، و الأكثر الأشهر إدخال همزة الاستفهام على المنى تقول: آل مني، بالمد، لأنه كذلك في المسؤول عنه لأنك تقول: آل قرشي أو الهاشمي، و أيضاً فبان (من) ضعف تضمنها للاستفهام لصيرورتها معربة بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحروف، و هي دخول لام التعريف عليها و لحاق ياء النسب لها فيؤتى بحرف الاستفهام ^(٢)، و يحكى بـ (المنى) إعراب العلم المسؤول عن نسبته، سواء كان السائل أصلاً أو واقفاً، كالحكاية في لفظ (أي) سواء، فتقول لمن قال: جاء زيد: آل مني يا فتى، و كذا: آل مني، و كذا: آل منيان، و آل منيين، و آل منيون،

(١) قوله (و الوصف منسوباً) عطف على الأعلام، أي احك بـ "مَنْ" الوصف المنسوب عاقلاً أو غيره مصاحباً مع "أل" في أوله والياء في آخره، فتقول لمن قال جاء القرشي: (المنى). واحك بما غير العاقل فقط مع "أل" في أوله والياء في آخره. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (ب) «و لحقاق ياء النسب لما يؤتى بحرف الاستفهام». و في الرضي: "وذلك يادخال اللام عليها، و إلحاق ياء النسب بآخرها، وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام".

وآلمنين، وآلمنية، وآلمنيتان و المنيات، و يأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب آلمني، تقول: رأيت زيدا، فيقول: آلمني، فتقول: القرشي، على أنه صفة لزيد، المذكور أولا في كلامك، و يجوز الرفع في الكل، على إضمار المبتدأ، أي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام، قال مبرمان: سألت المبرد: إذا قال لك رجل: رأيت زيدا و أردت أن تسأله عن صفته، قال: أقول: آلمني، كإني قلت: الظريفي، أو: البزازي، قال السيرافي: و هذا تفريع منه و قياس، و ليس بمسموع، قلت: و كأنه جعل الياء في: الظريفي و نحوه للتأكيد، كما قيل في: أحمرى. انتهى.

فظهر أن (من) فيما ذكر لحكاية العلم و إن كان المطلوب بها بيان صفته و هو معنى قول الرضي: و يحكى بـ (المني) إعراب العلم المسؤول عن صفته.

(وَقُلْ بَغَيْرِ عَاقِلٍ كَأَلْمَانِي) تقديره على مقتضى ما قبله أي: قل في حكاية الوصف المنسوب الذي لغير العاقل بـ (مَنْ) كما تقول في النسب للماء فإنك إذا نسبت إليه جاز لك إقرار الهمزة، و إبدالها واوا فتقول: ماءي و ماوي.

قال في الشرح بعد كلامه المتقدم: ثم ذهب جماعة إلى تعميم ذلك في العاقل و غيره. و خصه المبرد بالعاقل و حكى غيره بالماءي و الماوي. إهـ. أي حكى بهذين اللفظين، و قد عرفت ما فيه، و فيه أيضا أنه لم يقل أحد أنه يقال مع غير العاقل آلمني لا المبرد و لا غيره، و قوله و حكى غيره هو المقول في المسألة فقط.

قال الرضي و إن كانت صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل كالمكي و البصري فلا يجوز آلمني اتفاقا. قال المبرد القياس الماءي أو الماوي. قال السيرافي هذا تفريع منه و ليس بمسموع. انتهى. و قد عرفت من صدر التقرير إعراب المتن. و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

[حكم حكاية العلم المتبع]

١٦٩١ ﴿وَالْعَلَمُ الْمُتَّبِعُ لَا يُحْكِي سِوَى^(١) مَا ابْنًا مُضَافًا لِكَمِثْلِهِ حَوَى﴾

(العلم) مبتدأ، و (المتبع) نعت له، و جملة (لا يحكى) خبره، و (سوى) منصوب على الاستثناء أو الظرفية، و فيها معنى الاستثناء، و (ما) مضاف إليه واقعة على العلم، و جملة (حوى) صلتها أو صفتها، و (ابنًا) مفعول مقدم بـ (حوى)، و (مضافا) نعت، و اللام متعلقة به. و المثلية في مطلق العلمية لا في عين الأولى، و هذا تخصيص لما تقدم من تجويز حكاية العلم بمن فهو من جملة الشروط.

أي: العلم المتبع بنعت نحو: جاء زيد الفاضل، أو بيان نحو جاء زيد أبو حفص، أو توكيد كجاء زيد نفسه، أو بدل كجاء زيد أخوك، أو نسق كجاء زيد و عمرو تمتنع حكايته،

فتقول لمن قال ذلك أو رأيت زيدا الفاضل، أو مررت بزيد الفاضل و نظائره: "من زيد الفاضل" بالرفع لا غير، و كذا بقيتها، و ذلك لأن إعادة المتبوعات مع توابعها ما عدا النسق يغني عن حكاية إعرابها؛ إذ عرف المخاطب أن المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها، و أما عطف النسق فتعميم المصنف المنع فيه هو رأي يونس، و لا فرق عنده بين أن يكون علمين أو أحدهما.

و حكى سيبويه عن قوم و استحسنته أنه تجوز الحكاية إذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما أو لا نحو: من زيدا و عمرا، و من زيدا و أخا عمرو لمن قال: رأيت زيدا أو عمرا، و لقيت زيدا و أخا عمرو، و الفرق بينه و بين سائر التوابع أن الثاني فيه غير الأول، فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية، و أما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعات.

و إن لم يكن المعطوف عليه علما لم تجز الحكاية اتفاقا؛ لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذلك التابع، هذا كله إذا لم تكرر من مع المعطوف، و أما إذا أعدتها معه نحو: من زيدا و من عمرا، أو من زيدا و من

(١) قوله (و العلم المتبع) أي بغير العطف وفاقا، و به عند يونس، لكن المستحسن عند سيبويه جواز الحكاية في العلم عن المعطوف و المعطوف عليه. قوله (سوى) أي: سوى علم جعل تابعه ابنا مضافا لكمثله أي إلى علم آخر حوى ذلك العلم الأول الابن. فالكاف في قوله (لكمثله) زائدة، و اللام بمعنى إلى صلة مضافا. و ضمير حوى عائد إلى (ما)، و (ابنًا) مفعوله، و المراد احتواء الموصوف على الصفة. (ابن القرداغى)

أخوه، أو من أخوه و من زيدا فإنه تجوز الحكاية في العلم دون غيره؛ و ذلك لا تقطاع الثاني عن الأول صريحا.

و لما كان قوله (المتبع) يصدق بالمنعوت و ليس المنع فيه مطلقا بل مقيد بما إذا لم يكن التابع ابنا مضافا إلى آخر، فإن كان كذلك جازت الحكاية استثناء بقوله (سوى ما ابنا مضافا لكمثله حوى)، و ذلك لأنه و إن أغنى الوصف المذكور كسائر الأوصاف عن الحكاية لكن تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة الاسم الواحد بدليل حذف التنوين من الموصوف و نصب الوصف في المنادى جوز الحكاية فيه، فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو: من زيد بن عمرو، بالنصب، بخلاف ما إذا قال: رأيت زيدا ابن أخي عمرو، فإنك تقول: من زيد ابن أخي عمرو، بالرفع، لا غير، لعدم توسط الإبن بين علمين، و هذا محترز قوله (لكمثله). و هذا أيضا و ما بعده مزيد على الخلاصة.

[حكاية التمييز ب (ماذا)]

❧ [١٧٠] ❧ ماذا لَتَمَيِّزُ^(١) ❧

(ما ذا) مبتدأ و (لتمييز) خبره على تقدير مضاف أي: لحكاية تمييز.

قال في التسهيل و يقال في حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون عشرون: "ما ذا؟" إهـ فـ "ماذا" نصب على التمييز، و عشرون الثاني في كلام السائل هو الناصب له.

قال الدماميني: و تقديم العامل عليه هو رأي الكوفيين و ابن عصفور و حكى تفعل ماذا تصنع، و لا يعرف البصريون ذلك، و إنما قال في التسهيل لمن قال عندي عشرون بدون ذكر التمييز ليكون الإبهام حينئذ حاصلًا فيستحق السؤال و الاستفسار، و لو ذكر التمييز لم يكن ثم إبهام، و ماذا أداة سؤال استفهم بها عن التمييز، و ليست تمييزا حقيقيا؛ لأنه لا يتبين فيها، فنصبها على التمييز حكاية للنصب في التمييز الحقيقي، و ذا مركبة مع ما، و ليست إشارة للشيء و لا موصولة.

(١) قوله (ماذا لتمييز) أي لحكايته، فتقول لمن قال عندي يا قود خلا: "ما ذا خلا". (ابن القره داغي)

- إذا سنلت عن التمييز فاحكه بـ (ماذا) فقل لمن قال عندي رطل زيطا: ماذا زيتا. (المواهب الحميدة)

[١٧٠] وَأَغْرِبَ وَأَخْبِ إِنَّ حُكْمًا إِلَى لَفْظٍ تُضِيفُ وَاسْمًا يَعْنِ^(١) ﴿

حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، و (حكما) مفعول مقدم بـ (تضيف)، و دخلت أداة الشرط على الاسم لفظا لضرورة الشعر. و جوز الشيخ يسن في قول الخلاصة «إن صحبة ابانا» أن يكون صحبة منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور بناء على أن الشاغل قد يحذف، و الصواب ما ذكرناه، و لنا في المسألة كلام محرر في حاشيتنا عند الكلام على حد الاشتغال. و (اسما) خبر (يعن) مضمنا معنى يصير.

و المعنى: أن اللفظ إذا نسب إليه حكم هو له لا لمدلوله فإنه يجوز فيه وجهان:

- ١- الإعراب بحسب ما تقتضيه العوامل فتقول: ضَرَبَ ثلاثي، و مَنْ ثنائي، برفعهما و توينهما.
 - ٢- و الحكاية على الحالة التي له قبل الاسمية، فتفتح الأول و تسكن الثاني^(٢).
- و من الحكاية قول النبي صلى الله عليه و سلم «إياكم و لَوْ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»^(٣). و من الإعراب قول الشاعر: (إِنَّ لَوْا وَإِنَّ لَيْتَا غَنَاءُ ...) و في الحديث «وَأَنْهَأَكُمُ عَنْ: قِيلَ وَقَالَ»^(٤) بالحكاية و الإعراب. و يصير ذلك اللفظ اسما و إن كان فعلا أو حرفا في الأصل و مسماه الكلمة أو اللفظ فتقول على الأول: ضربي ثلاثية، و على الثاني: ثلاثي، و تقول: زيد في إعراب ضربت زيدا مفعول بها أو مفعول به، و من هذا القبيل ضرب فعل ماض، و من حرف جر، سواء قلنا الاسناد لفظي أو معنوي. و انظر تحريره في حاشيتنا.

و في قوله (و اسما يعن) قصور؛ لأنه لا يصدق على ما كان في الأصل اسما، فلو قال: "و يصير اسما للكلمة أو اللفظ" كما في التسهيل لَعَمَ.

و هذا بحول الله و قوته تمام الكلام في المقدمات

(١) قوله (حكما) مفعول تضيف، أي ان تتسب حكما إلى لفظ مرادا لفظه فأنت مخير في إعرابه وحكايته نحو: ضرب

فعل ماض، وحينئذ (اسما يعن) أي يظهر اسما لإرادة لفظه. (ابن القره داغي)

(٢) تقول: ضربَ ثلاثي، و مَنْ ثنائي.

(٣) أخرجه مسلم في القدر ٣٤، وابن ماجه في المقدمة، وأحمد ٢ / ٣٦٦، ٣٧٠.

(٤) أخرجه البخاري باب الرقاق ٢٢، الزكاة ٥٣، الاعتصام ٣، الأدب ٦ و مسلم في باب الأقضية.

الكتاب الأول

في العمدة

- المبتدأ والخبر
- نواسخ الابتداء
- كان وأخواتها
- أفعال المقاربة
- «إنَّ» وأخواتها
- «ظَنَّ» وأخواتها
- الفاعل
- نائب الفاعل
- المضارع

□ المِتابُ الأوَّلُ^(١)

في العَمَدِ^(٢) وَهِيَ: المَرْفُوعَاتُ^(٣)، وَالمَنْصُوبَاتُ بِالنَّوَاسِخِ^(٤)

و لما فرغ منها^(٥) شرع في المقصود بالذات، و بدأ بالعمد لتقوم الكلام منها و عدم استغنائه عنها فقال: (الكتاب الأول في العمدة وهي المرفوعات و المنصوبات بالنواسخ) فإنها و إن كانت صورتها صورة الفضلات لكنها في المعنى أركان الكلام و أجزائه.

(١) "الكتاب" علم جنس لطائفة من ألفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تختص في الغالب إما أبواب دالة على الأنواع منها، و فصول دالة على الأصناف وإما غيرها، و لو كان المراد بيان الأنواع يختار الكتاب على الباب، و لو كان المراد بيان النوع الواحد يختار الباب على الكتاب. و الكتاب: قد غلب في العرف العام على جمع من الكلمات المنفردة بالتدوين. و في عرف الأصوليين غلب على أحد أركان الدين. و الكتاب في عرف الفقهاء: ما يتضمن الشرائع والأحكام، و لذلك جاء الكتاب و الحكم متعاطفين في عامة القرآن. (الكليات)

(٢) العمدة: عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به. و جعل إعرابه الرفع. (همع الهوامع)

(٣) (المرفوعات) من الفاعل و نائبه، و المبتدأ و الخبر، و خبر إن و أخواتها، و اسم كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و خبر إن و لا التبرية و الفعل بأقسامه. (الچورى)

- "المرفوعات" جمع المرفوع لا المرفوعة، لأن موصوفه (الاسم) و هو مذكر لا يعقل، و يجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل ك: {الصَّافِنَاتُ} [ص: ٣١] للذكور من الخيل. (جامي)

(٤) (المنصوبات) خبر كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و اسم إن و لا التبرية، و المفاعيل الخمسة و الحال و التمييز و المستثنى، و المجرور بالإضافة أو بحرف الجر فضلات، و أما التوابع الخمسة ففي حكم المتبوعات في الاعراب و لكنها داخلة في الفضلات و لو كان متبوعها عمدة. (الچورى)

(٥) أي: من المقدمات.

[اختلاف النحاة في أصل المرفوعات]

﴿ ١٧١ ﴾ وَ اخْتَلَفُوا فِي مَا لَهُ التَّأْصُلُ فِي الرُّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فاعِلٌ ^(١) ﴿

﴿ ١٧٢ ﴾ وَ وَجْهُهُ كُلُّ ^(٢) لَا تُجَاهٍ يَجْلُو مِنْ ثُمَّ قَالَ الْبَعْضُ: كُلُّ أَضَلُّ ﴿

القول الأول منسوب لسيبويه، ووجه بأنه يبدو به الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، و
الفاعل نزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول، و الفاعل معمول لا غير.

و الثاني منسوب للخليل، ووجه بأن عامل الفاعل لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، و
أنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين
المعاني.

و الثالث منسوب للأخفش وابن السراج، واختاره الرضي، ووجه بأن في كل منهما ما يقتضي
أصالته كما تقدم.

قال أبوحيان و تبعه ابن قاسم: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة.
و قال الدماميني: بل تظهر له فائدة في أولوية المقدّر عند الاحتمال كما إذا وجدنا محلاً دار فيه الأمر
بين أن يكون المحذوف فعلاً و الباقي فاعل أو خبر، أو الباقي مبتدأ، كما إذا قيل: "من قام؟" فتقول في
جوابه: زيد، فإنه يحتمل كون زيد فاعلاً و التقدير: قام زيد، و يحتمل كونه مبتدأ و التقدير: زيد قام، فإن
قلنا الفاعل أصل ترجح الأول، و إن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني.

(١) اختلف في أصل المرفوعات، ف قيل: المبتدأ، و الفاعل فرع عنه، و قيل: الفاعل، و المبتدأ فرع عنه.
(المطالع السعيدة)

(٢) قوله (وَ وَجْهُهُ كُلُّ ...) إه، وجه الأول: أنَّ المبتدأ يبدو به في الكلام، و لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، وإنه
عامل ومعمول من حيث إنه مبتدأ، بخلاف الفاعل. و وجه الثاني: أن عامله لكونه لفظياً أقوى، فيكون هو أقوى
أيضاً، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول، و لا ينسخه ناسخ يغير المعنى، و لأنه جزء الجملة الفعلية، و لا يحذف
بلا نائب، بخلاف المبتدأ في الكل. (ابن القره داغي)

فإن قلت: إنما الترجيح هنا بمطابقة السؤال فإنه جملة اسمية.

قلت: هو اسمية في الصورة و فعلية في الحقيقة، و بيان ذلك أن قولك "من قام" أصله: أ قام زيد أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك، لا أ زيد قام أم عمرو أم خالد، و ذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، فلما أريد الاختصار وضعت كلمة "من" دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك و متضمنة لمعنى الاستفهام، و بهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة، لعروض تقدم ما يدل على الذات، و في الحقيقة هي فعلية، فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى، وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظاً، فإذاً لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في كل من الصورتين، فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالماً كما تقدم، و إن قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقدان المرجح، فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رأيت. إهـ.

قوله: (مبتدأ أو فاعل) خبر لمحذوف أي: هل هو مبتدأ أو فاعل؟، و الجملة مفسرة لما فيه التأصل، و فيه سماجة يعرفها صاحب الذوق السليم سببها من جهة القواعد أن الحديث إنما هو عن الجنس من حيث هو و النكرة للمفرد المبهم، فالصواب هل المبتدأ أو الفاعل.

و (كل) مضافة لمحذوف يدل عليه ما قبل أي: و وجه كل قولٍ.

و جملة (يجلوا) خبر المبتدأ، و (لاتجاه) متعلق به أي: و وجه كل يظهر لاتجاهه.

و (من ثم) متعلق بـ (قال). و (ثم) إشارة لاتجاه وجه أصالة كل منهما.

و (كل أصل) أي: كل واحد منهما، مبتدأ و خبر.

و هذه زيادة على الخلاصة.

﴿ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ﴾

هو أحسن من قول الخلاصة: «الإبتداء»، لما فيه من الاحتياج إلى التأويل والتقدير. وقدمه على الفاعل رعيًا لمن يقول بأصالته، ولأنه مبتدأ به الكلام فناسب أن يبتدأ به.

[تعريف المبتدأ]

[١٧٣] ﴿ اِسْمٌ ^(١) عَنِ الْعَامِلِ لَفْظًا جُرْدًا لَا زَائِدٌ ^(٢) أَخْبَرَ عَنْهُ الْمُبْتَدَأُ ﴾

المبتدأ ضربان: ١- الاسم المقابل للوصف. ٢- والوصف. فتعريف الأول ما ذكره ^(٣).

فقوله (اسم) جنس أراد به ما ثبتت له الاسمية، ولو بالتأويل ليدخل: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ...)، وهو خبر لقوله (المبتدأ). وقوله (جُرْدٌ) في محل رفع صفة، و (عن العامل) متعلق به، و (لفظًا) حال من (العامل) أي: جرد عن العامل اللفظي، تحرز به من الفاعل وشبهه.

وليس قوله (لفظًا) تمييزًا لنسبة (جردًا)، أو منصوبًا على نزع الخافض؛ لأنه يصير المعنى: جرد لفظه عن العامل، أو جرد في اللفظ عنه، فيوهم أنه في التقدير غير مجرد عن العامل اللفظي.

وقوله (لا زائد) عطف على صفة مقدرة لـ (العامل) أي: غير الزائد بقرينة المعطوف، و تحرز به من خروج نحو "بحسبك درهم"، و﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النساء: ١٥٧] عن المبتدأ، فهو للإدخال. و جملة (أخبر عنه) صفة لـ (اسم) بعد صفة تحرز به من اسم الفعل.

(١) قوله (اسمٌ) أي ولو حكمًا، فلا ينتقض بقوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة- ١٨٤]. والمراد بالاسم: مقابل الصفة، ولا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو: ضاربٌ زيدٌ قائمٌ، لأنَّ كلَّ صفة جارية على موصوف ولو مقدراً، فمعنى (ضارب): شخص ضارب، فهو من القسم الأول. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لا زائدًا) أو شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلق كـ (ربَّ الجازة). و كتب أيضًا: أي لا يلزم التجرد عن العامل الزائد، فإن أريد بالزائد ما لا يتعلق بعامل بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم دخل المجرور بـ "لعل" و"لولا" في (لولا زيد)، على مذهب من يجعل التقدير: لولا زيد موجود، لا وجد زيد، وإلا لا، إلا أن يقال بحذف العاطف والمعطوف كما في "بيده الخير". (ابن القره داغي)

(٣) قال الناطم: وَ هَذَا الْحَدُّ غَيْرُ مَرْضِي عِنْدِي لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ عَامِلَ الْمُبْتَدَأِ عِنْدِي الْخَبَرُ كَمَا سَيَأْتِي اخْتِيَارِي لَهُ، وَ هُوَ لَفْظِي، وَ الْآخَرُ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُجَرَّدِ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ. (همع الهوامع)

[شروط المبتدأ الوصف]

﴿ ١٧٤ ﴾ وَمِنْهُ وَصَفَ ^(١) رَافِعٌ لِمَا كَفَى يَسْبِقُهُ ^(٢) مُسْتَفْهِمًا أَوْ مَا نَفَى ۝

هذا هو الضرب الثاني أي: و من المبتدأ وصف ^(٣) [وفيه شرطان]:

١- تحرّز بقوله (رافع لما كفي ^(٤)) من نحو "أقامم أبواه زيد" ^(٥)، فإن الوصف رافع لغير مكتفى به،

لعدم تقدم معاد الضمير، فهو خبر مقدم، و أبواه فاعل به، و زيد مبتدأ مؤخر لا غير.

و ما سلكه المصنف أوضح من التعريف بالمثال الذي سلكه ابن مالك.

و على هذا الشرح لا يستفاد من المتن اشتراط تجرد الوصف عن العوامل اللفظية الغير الزائدة، فالأحسن أن يفسر الاسم في التعريف الأول بما يقابل الفعل و الحرف، فيدخل فيه الوصف، و يكون الضمير في (و منه) عائدا على الاسم الموصوف بالتجرد المذكور لا من حيث وصفه بقوله: (أخبر عنه)، فهذه الجملة الأخيرة لا مدخل لها في معاد الضمير بقرينة قوله الآتي: (لا تخبر له).

(١) قوله (و منه) فيه استخدام لأن المراد بالمبتدأ ما ليس بوصف رافع و إلا انتقض التعريف به جمعا. قوله (وصف) كلامه هنا لا يفيد انحصار المبتدأ فيهما بخلاف عبارة البهجة. و ما يقال: إن الحصر ممنوع لأن "الأقل" في نحو "أقل رجل يقول ذلك"، و "غير" في نحو "غير قائم الزيدان" خارجان عن القسمين مدفوع بأن الأول مبتدأ سماعي و الكلام في القياسي على أن معناه: (قل رجل يقول ذلك) فليس مبتدأ، و الثاني مستعار إعرابه من المبتدأ لاشتغاله بإعراب الإضافة كما استعار في باب الاستثناء إعراب ما أضيف إليه، فهو في حكم "ما قائم الزيدان". ثم المراد بالوصف: أعم من المشتق وغيره، و بـ"ما" في قوله (لما) أعم من الظاهر و الضمير البارز ليشمل نحو أقرشي أنت. (ابن القره داغي)

(٢) (يَسْبِقُهُ) أي حقيقة أو حكما، فلا يرد أن نحو (إنما قائم الزيدان) و (غير قائم الزيدان) غير مسبوقين بالنفي، و نحو (هل قائم زيد) غير مسبوق بالاستفهام، لأن "هل" بمعنى قد، و أصله (أهل) فحذفت الهمزة، لأن الأولين في قوة "ما قائم إلا الزيدان" و "ما قائم الزيدان"، و معنى الاستفهام ملحوظ في "هل" بحيث شاعت في الاستفهام. (ابن القره داغي)

(٣) المبتدأ قسمان: ١- قسم له خبر. ٢- قسم لا خبر له، بل له فاعل أو نائب فاعل و ذلك الوصف. (المطالع السعيدة) + نحو: ما نافع الكذب. فـ(نافع) مبتدأ. و (الكذب) فاعل سد مسد الخبر. (دليل السالك)

(٤) أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر. (المطالع السعيدة)

(٥) لأن الكلام لا يتم بمرفوعه (الفاعل) فالمعنى لا يتم إذا قلت: "أقامم أبواه" لأن الضمير لا بد له من عائد ولا عائد هنا. (شرح ألفية)

٢- (يسبقه مستفهماً أو ما نفي) راجع لما قبله يليه، أي: إنما يكون الوصف من المبتدأ بشرط

أن يسبقه استفهام أو نفي، فالأول كقوله:

أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى، أَمْ نَوُوا ظَعَنًا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ وَمَنْ قَطْنَا^(١)

و الثاني كقوله:

حَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهْدِي أَشْمًا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

قوله (مستفهماً) بصيغة اسم المفعول، أي به. وقد يجرد منهما معا كقوله:

خَبِيرٌ بُولَهُبٍ، فَلَا تَكْ مُلْغِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٢)

و الأخفش و الكوفيون يجيزون ذلك باستحسان. و غيرهم يجيزه بغير استحسان، كما في التسهيل، و ما في التوضيح سهو. و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين الهمزة و مَنْ و غيرهما من أدوات الاستفهام، خلافاً لأبي حيان في قصر ذلك عليهما.

[ما يمنع في المبتدأ الوصف]

[١٧٥] ﴿لِكُونِهِ﴾^(٣) قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ لَا تَخْبِرْ لَهُ وَ مُفْرَدًا قَدْ جُعِلَا ﴿

أي: و لكون هذا الوصف قائماً مقام الفعل لا يخبر عنه، كما أن الفعل كذلك، و لا يثنى، و لا يجمع، كما أن الفعل كذلك، إلا على لغة "أكلوني البراغيث"، و كذلك أيضاً لا يصغر، و لا يوصف، و لا يعرف بأل^(٤).

(١) وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل "قطن" مبتدأ؛ لاعتماده على الاستفهام بالهمزة، فاستغنى بمرفوعه "قوم" عن الخبر، وهذا جائز بالإجماع. (مصباح السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: استدلال الكوفيون والأخفش بهذا الشاهد على مجيء "خبير" مبتدأ، لكونه وصفاً عاملاً فيما بعده، من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم لا يشترطون ذلك. (مصباح السالك)

(٣) قوله (لِكُونِهِ) علة لقوله: (لا تخبر) و لقوله: (جعلاً) و هو إشارة إلى ما في التسهيل «من أنه لشدة شبهه بالفعل فاعله مغن عن الخبر، ولذا لا يصغر، ولا يعرف، ولا يوصف، ولا يثنى، ولا يجمع إلا على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" إهـ. فالمراد بالإغناء عن الخبر: عدم الاخبار عنه. (ابن القره داغي)

(٤) فَلَا يُقَالُ: أَقَانَمَانِ أَخَوَاكَ وَ أَقَانَمُونَ إِخْوَتَكَ. وَ لَا: أَضَوْرِبُ الزَّيْدَانَ. وَ لَا: أَضَارِبُ عَاقِلَ الزَّيْدَانَ. وَ لَا: الْقَانَمِ أَخَوَاكَ. (همع الهوامع)

[أحوال الوصف مع مرفوعه وإعرابه]

﴿ ١٧٦ ﴾ فَإِنْ يَطَابِقُ فَلِمَا بَعْدُ خَبَرٌ فِي مُفْرَدٍ وَنَحْوِهِ الْأَمْرَانِ قَرَّ ٥

فإن شئ أو جمع خرج عن كونه مبتدأ و صار خبرا لما بعده، و هو معنى قوله (فإن يطابق فلما بعد خبر) أي: فإن يطابق الوصف ما بعده في التثنية أو الجمع بدليل ما يأتي فهو خبر لما بعده لا مبتدأ نحو: "أقانمان أخوك" و "أقائمون إخوتك". و مفهوم الشرط أنه إذا لم يطابق نحو "أقائم أخوك" و "أقائم إخوتك" فهو مبتدأ لا خبر، و هو كذلك، لأن المثني و المجموع لا يخبر عنهما بالمفرد.

(في مفرد و نحوه الأمران قر) أي: استقر الأمران و هما: الابتدائية و الخبرية مع التطابق في الأفراد و نحوه نحو: "أقائم أخوك"، و "أقيام الرجال" مما هو جمع تكسير، و "أجنب الزيدان" مما يستوي فيه المفرد و غيره، و هما المراد بـ (نحوه).

و منه يعلم أن التطابق فيما مر المراد به التطابق في غير الأفراد و نحوه، فـ (الأمران) مبتدأ، و (قر) خبره، أفرد الضمير باعتبار ما ذكره، و (في) بمعنى مع متعلقة بـ (قر). و وجه المشابهة بين المفرد و ما تقدم ذكره الأعراب بالحركة. فقد علم من كلامه أن للوصف مع المرفوع بعده ثلاث حالات: ١- وجوب ابتدائيته^(١). ٢- وجوب خبرية^(٢). ٣- و جوازهما^(٣). و قد عرفت ضابط كل.

و قوله (لكونه قام...) الخ زيادة على الخلاصة من حيث التعليل وإلا فالحكممان المعللان مستفادان منها كما هو مبين في شروحيها.

(١) و ذلك إذا كان الوصف مفردا و ما بعده مثني أو جمعا نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلاً سد مسد الخبر.

(٢) و ذلك إذا تطابقا تثنية أو جمعا نحو: أفانزان المحمدان؟ أفانزون المحمدون؟ فيتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً و ما بعده مبتدأ مؤخراً. أشار الناظم إلى هذا بقوله: (فإن يطابق فلما بعد خبر).

(٣) و ذلك إذا تطابقا في الأفراد نحو: أحاضر الضيف، فيجوز الوجهان: ١- أن يكون الوصف مبتدأ. ٢- ما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر. أشار الناظم إلى هذا بقوله: (في مفرد و نحوه الأمران قر).

العامل في المبتدأ

[١٧٧] ﴿وَالْإِبْتِدَاءُ رَافِعٌ مُبْتَدَأٌ يُرَى جَعَلَكَ الْإِسْمَ أَوَّلًا لِتُخْبِرَ﴾^(١)

(الإبتدا) مبتدأ، و (جعلك) خبره مصدر مضاف لفاعله مكمل بمفعوله، و (لتخبرا) متعلق بالمصدر، و (أولاً) ظرف بمعنى قبل كقولهم "الحمد لله أولاً و آخراً" أي قبلاً و بعداً، و هذا تعريفه للإبتداء، و كأنه تنكب تعريفه بالتجرد عن العوامل اللفظية للإسناد لنلا يعترض بأنه عديمي فلا يصلح للتأثير، و ذلك أن استعمال اللفظ و الاتيان به على صفة ما ليس بعدي، كما قاله بدر الدين، و الحق أن الاعتراض غير وارد من أصله لما قال الرضي: إن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات و العدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء بخصوصه. إهـ.

و ما أحسن إسقاط "عنه" بعد (لتخبرا) الذي زاده غيره؛ لأن زيادته تخرج الوصف فإنه ليس مخبراً عنه فالمعنى: جعلك الاسم أولاً لأجل الإخبار، و هذا عام يشمل ما أريد الإخبار عنه نحو: زيد قائم، أو به نحو: أقائم زيد، غير أن في تعليل الأولوية بالإخبار به شيئاً.

و جملة (يرى رافع مبتدأ) خبر بعد الخبر الأول أعني التعريف معنى و إن تقدمت عليه لفظاً؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوره. و تفسير (الإبتدا) من زائد على الخلاصة.

(١) المبتدأ عامله هو الابتداء على الصحيح، و هذا هو المشهور عند المتأخرين: و الابتداء عامل معنوي و هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً. فافتتاح الكلام بالاسم هو جعلك الاسم أولاً، مثل: زيد قائم، فزيد اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مرفوع بالابتداء يعني العامل فيه هو الابتداء. (فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية)

- قوله (جعلك الاسم) فيه أن الجعل صفة المخاطب، و الإبتدا وصف اللفظ، إلا أن يقال: إن جعلك للاسم صفة الاسم، و هذا القدر كاف في الحمل. و عبارة البهجة قيل: «جعل الاسم أولاً ليخبر عنه» إهـ، و هو مشعر بضعف القول. و الجعل مصدر المجهول. و المراد بالأول ما هو بحسب الرتبة ليشمل عامل المبتدأ المؤخر، و الأولى حذف عنه ليشمل عامل الوصف الرافع لما كفي ففي كل من التعريفين خلل. (ابن القرداغى)

[العامل في الخبر]

١٧٨١ ﴿بِالْمُبْتَدَأِ زَفَعَ خَبْرًا^(١)، وَمَنْ يَقُلْ: تَرَفَعًا صُوبَ^(٢).....﴾

قوله فيما مر (رافع مبتدأ) وقوله هنا (ارفع خبرا) المقام فيهما لتعريف الجنس؛ لأن الرفع ليس لمبتدأ ما ولا لخبر ما.

و القائلون بالترافع الكوفيون، و اختاره ابن جني و أبوحيان، و صوّبه المصنف. قال في الشرح: وهو المختار عندي و نظيرهما في ذلك أدوات الشرط فإنها عاملة في أفعالها الجزم و أفعالها عاملة فيها النصب نحو ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

قلت: إنما صح ذلك فيها لاختلاف الجهتين فإنها عاملة لتضمنها معنى إن و معمولة لدلالاتها على مسماها الأصلي قبلها دلالتان: إحداهما: على المسمى الذي وضعت له و بها كانت معمولة. و الثانية: على معنى الشرط بالتضمن و بها كانت عاملة، بخلاف المبتدأ و الخبر في نحو "زيد أخوك"، فليس لكل منهما إلا معنى واحد. و قولهم في التعليل كل منهما طالبا للآخر فيه أن الطالب هو المبتدأ لا الخبر؛ لأن الطالب يجب أن يكون قبل المطلوب و إلا لزم تحصيل الحاصل، و المبتدأ هو السابق لفظاً أو رتبة على أن عمل فعل الشرط في اسمه غير لازم و عمل أحد الجزئين هنا في الآخر لازم، فلو نظر المسألة بقول من يقول إن فعل الشرط و الجزاء تجازما، و لما صوّب المصنف هذا الرأي احتاج لتضعيف الأول في الشرح فضّعفه بأن المبتدأ قد يكون جامداً أو ضميراً، و هما لا يعملان، و بأنه قد يرفع الفاعل في نحو "القائم أبوه ضاحك"، فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى إعمال واحد معين و لا نظير له. إهـ. قلت: و جواب الأول أن الأصل في مطلق العمل للطالب، و لذا نصب التمييز بالجامد و الضمير في نحو "عندي

(١) قوله (بالمبتدأ رافع خبراً) أورد أنه قد يرفع الفاعل كـ (القائم أبوه ضاحك) فساوى هذا مع القول بكون الإبتداء عاملاً فيهما من حيث الرّد بأن الفعل أقوى العوامل مع أنه لا يرفع إلا واحداً فكيف يرفع الإبتداء أو المبتدأ اسمين، و دفع بأن الجهة حينئذ مختلفة لأن الطلب للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه و طلبه للخبر من حيث كونه محكوماً به، فافهم. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و من يقل) كأنه لم يذكر قول من قال: إن الإبتداء عامل فيهما لاقتضائه إياهما لأنه يرّد عليه أن الفعل الذي هو أقوى العوامل لا يعمل رفيعين فكيف به. وقد يقال بأنه للطافته شابه المجرورات الغير الفاترة عن الاعمال الكثيرة، كما قاله عصام فهو أقوى من الفعل. (ابن القره داغي)

رطل زيتاً، و"لله دره فارساً" عند جهل المعاد، نعم عمل المنصوب النصب في المفعول و شبهه لفظاً أو محلاً لا يكون بجامد، و لا ضمير، و جواب الثاني في أنه كما تعدد المرفوع تعدد الرفع إذ رافع الخبر آل الموصولة و رافع الفاعل صلتها. و مفعول (صوب) محذوف أي قوله و به يرتبط الجزاء بالشرط.

[أقسام الخبر]

﴿ ١٧٨ ﴾ وَمُفْرَدًا يَحُلَّ ٥

﴿ ١٧٩ ﴾ فَجَامِدٌ خَالٍ وَيُنَوَّى الْمُضْمَرُّ فِي ذِي اسْتِثْقَا ٥

أي: ينقسم الخبر إلى مفرد، و جملة، و شبهها^(١).

و كان من حقه أن يقدم تعريفه على تقسيمه و ذكر أحكامه كما فعل ابن مالك.

و المفرد هنا: ما ليس بجملة و لا شبهها، كما عرفت من المقابلة، فيدخل فيه المثنى و المجموع.

و ينقسم المفرد إلى جامد، و مشتق، و هما مختلفان في الحكم،

فحكم الجامد أن يكون خالياً من ضمير المبتدأ، كـ "هذا زيد"، و هو معنى قوله (فجامد خال) أي:

من الضمير بدليل ما بعده، و لو قال: فالجامد، لأن الحديث عن الجنس.

و حكم المشتق أن يتحمل ضمير المبتدأ^(٢). و يرد عليه ما أورد على عبارة الخلاصة من أسماء الآلة

و الزمان و المكان، و يجاب بما ذكره في النكت عن ابن مالك من أن المراد بالجامد في هذا الباب و في

باب النعت: ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث و صاحبه، فيدخل فيه الثلاثة المذكورة، و

بالمشتق: ما أخذ من مصدر لذلك، قال المرادي بعد نقل مثله عن الناظم: و هو إصلاح، و إذا كان كذلك

فلا إشكال. لكن كان من حق المصنف و ابن مالك استثناء الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع

من حكم الجامد، و استثناء المشتق الجاري مجرى الجامد من حكم المشتق.

(١) المفرد نحو: الله غفور. و الجملة نحو: الطالب كتابه جديد. و شبه الجملة نحو: الطالب في المدرسة.

(٢) هذا معنى قوله: (و ينوى المضمير في ذي اشتقاق). جاء في شرح ألفية: الخبر المشتق يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، والمراد بالمشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل نحو: زيد قائم (أي: قائم هو) لأن الخبر (قائم) اسم فاعل (مشتق) يعامل معاملة الفعل.

و قوله (و ينوى) أحسن من قول الخلاصة: «و إن يشتق»، لإيهامه عود ضمير يشتق على المفرد الجامد، إذ لم يتقدم في كلامه غيره و إن أجيب عنه بما بيناه في الحاشية.

احكم إبراز الضمير و استتاره في الخبر المشتق

﴿ ١٧٩ ﴾ وَ وَجوباً يَظْهَرُ ^(١) ﴿

﴿ ١٨٠ ﴾ حَيْثُ جَرَى عَلَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ ^(٢) وَ رَافِعُ الظَّاهِرِ لَا يَخْمَلُهُ ^(٣) ﴿

أي: إنما يكون الضمير منوياً في الخبر المشتق إذا لم يكن جارياً على غير ما هو له، أو رافعاً لاسم ظاهر، فهذا تخصيص للحكم بكون الضمير منوياً، أي يستثنى من ذلك صورتان يجب فيهما إبرازه: أحدهما: أن يكون المشتق جارياً على ما ليس له ^(٤)، سواء ألبس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو"، إذا كان

(١) لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً منوياً ذكر هنا حكم إبراز الضمير وإخفائه. (دليل السالك)

(٢) قوله: (حيث جرى) وجوب الإظهار يعم المفرد والجملة نحو: زيد عمرو ضربه هو، و الجاز و المجرور و الظرف نحو: زيد عمرو في داره هو. فما يوهمه كلامه من الاختصاص بالمفرد غير مراد هذا و مثل الخبر في الإبراز لذلك الحال و الصفة و الصلة. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و رافع الظاهر) تخصيص لقوله (و ينوى المضمير في ذي اشتقاق) يعني أن الخبر المشتق إذا رفع ظاهراً لا يحمل الضمير، لتلا تعدد الفاعل. (ابن القره داغي) + «نحو: أعلي حاضِر والدُه؟ فالخبر المشتق "حاضر" لم يرفع ضميراً مستتراً فيه؛ وذلك لوجود فاعله، وهو "والده" ملفوظاً به». (شرح ألفية)

(٤) جاء في دليل السالك: أن الخبر نوعان:

أ- «خبر مشتق جرى على من هو له. أي: أن الخبر صفة لمبتدئه نحو: الكذب مذموم، فد (مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى و هذا النوع يستتر فيه الضمير فإن برز فهو تأكيد للضمير المستتر.

ب- خبر جرى على غير من هو له. أي: أن الخبر صفة لغير مبتدئه فالصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع - نحو: - خالد علي مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول، و علي: مبتدأ ثان، و مكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي و أنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. و يحتمل أنه وصف لخالد. فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الأول وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائد على (علي). (دليل السالك)

- قول الناظم (و وجوباً يظهر حيث جرى علي الذي ليس له) إشارة إلى النوع الثاني.

زيد هو الضارب، ف "ضارب" في اللفظ خبر عن عمرو، وليس معناه له، بل لزيد، فلو لم يبرز الضمير لظن السامع العكس، وإذا برز أزال اللبس، لا لذاته، بل لأن الوضع التزم^(١) أن لا يبرز إلا عند جريان المشتق على غير ما هو له، فالقرينة جعلية وضعية لا معنوية عقلية، وبهذا يسقط استشكال الرضي لرفعه. أو لم يلبس نحو: "زيد هند ضاربها هو"، هذا رأي البصري. والكوفي لا يوجب الإبراز إلا في صورة اللبس، وظاهر فرضه المسألة في المشتق الذي هو قسم من الخبر المفرد أن الفعل ليس كالوصف، وأنه لا يجب الإبراز معه ولو مع اللبس، وهذا مختار أبي حيان، لكنه قال: إذا أخيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر نحو: غلام زيد يضربه زيد، وفيه ما فيه، وصرح ابن مالك في شرح التسهيل بأنه لا فرق بين الفعل والوصف، وحقق الرضي ثبوت الفرق بينهما بما لا مزيد عليه، وقد بسطناه في حاشيتنا.

و الصورة الثانية: أن يكون المشتق رافعا للاسم الظاهر نحو: "زيد قائم أبوه".
و تزداد صورة ثالثة تعلم من كلامه المتقدم في انفصال الضمير وهي "زيد ما قائم إلا هو" إذا قدر (هو) مرفوعا بقائم لا مبتدأ أي بدلا من المبتدأ.

فاعل (يظهر) عائد على (المضمر). و فاعل (جرى) على (ذي اشتقاق). و (الذي) واقع على المبتدأ الثاني في المثال المتقدم، وشبهه، و على المضاف إليه في نحو "غلام زيد ضاربه هو" و الهاء للغلام. و اسم (ليس) لـ (ذي اشتقاق). و المجرور باللام لـ (الذي).

و عبارته سالمة من التعقيد الذي في عبارة الخلاصة.

و (رافع الظاهر ...) الخ مبتدأ وخبر، و هو زيادة على الخلاصة.

(١) في نسخة (ب) «لأن الواضع ألزم».

[حامل الضمير إذا تعدد الخبر]

[١٨١] ﴿خُلْفٌ بِـ"حُلُوٍّ حَامِضٍ" أَتَيْنَ الْمُقَرَّ^(١)﴾

(خلف) مبتدأ مؤخر، و قبله خبر مقدم تقديره: في جواب قول السائل أين مقر الضمير في (حلو حامض)؟ خلف، اي: اختلاف، فجملة (أين المقر) محكية بالقول المقدر.
 قَالَ الْفَارِسِيُّ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ تَحْمِلُهُ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَنَزَّلَ مِنَ الثَّانِي مَنْزِلَةً الْجُزْءِ وَ كَانَ الْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ بِتَمَامِهَا.
 وَ قَالَ بَعْضُهُمْ يَقْدَرُ فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ الثَّانِي كَالصِّفَةِ لَهُ، وَ التَّقْدِيرُ هُنَا حُلُوٌّ فِيهِ حَمُوضَةٌ.

وَ قَالَ أَبُو حَيَّانَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَنْ كِلَا مِنْهُمَا تَحْمِلُ ضَمِيرًا لاشتقاقهما، وَ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَبْرًا عَلَى حِيَالِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ جَمْعَ الطَّعْمِينَ، وَ الْمَعْنَى أَنْ فِيهِ حَلَاوَةٌ وَ حَمُوضَةٌ.
 وَ قَالَ صَاحِبُ الْبَدِيعِ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ مَزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ خَلُّو الْخَبَرَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ لِئَلَّا تَنْقُضَ قَاعِدَةُ الْمُشْتَقِّ وَ لَا انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَوَّلَى مِنَ الْآخِرِ وَ لَا أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا ضَمِيرَانِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ كُلُّهُ حُلُوٌّ كُلُّهُ حَامِضٌ وَ لَيْسَ هَذَا هُوَ الْغَرَضُ مِنْهُ.
 قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَ تَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا ظَاهِرٌ نَحْوُ: هَذَا الْبُسْتَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ رِمَانُهُ، فَإِنْ قُلْنَا لَا يَتَحَمَّلُ الْأَوَّلُ ضَمِيرًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الرَّمَّانُ مَرْفُوعًا بِالثَّانِي، وَإِنْ قُلْنَا يَتَحَمَّلُ كَانَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ.

و في التنبيه على مشكل الحماسة لأبي الفتح ابن جني لما تكلم على قول الأعرج (لا جزع اليوم على فوت الأجل) أنه يجوز جعل الطرفين صفتين لجزع، و يكون العائد من مجموع الصفتين كما أن الراجع

(١) (أين المقر؟) اي الخلف ثابت في جواب هذا السؤال على أقوال كون المقر الأول أو الثاني أو كل منهما أو معنى المجموع المَجْعُولُ خبراً وهو مَنْ، ويستلزم الخلاف في أن الضمير واحد أو متعدّد. (ابن القره داغي)

- نحو حلو حامض في مثال (البرتقال حُلُوٌّ حَامِضٌ) «فحلّو: خبر أول، وحامض: خبر ثان، وقد اختلف لفظ الخبرين، واختلف معنى كلّ واحد منهما عن الآخر، ولكنهما معاً يؤديان معنى واحداً، هو مُرٌّ فتقول: هذا البرتقال مُرٌّ أي: متوسط بين الحلاوة، والحُموضة» (شرح ألفية)

من المبتدأ إلى الخبر في هذا حلو حامض من مجموع الخبرين، قال: وقد راجعت أبا علي مرات و قلت: إن كلا من الخبرين فيه معنى الفعل فهلا قلت: إن الضمير عائد من كل منهما كما تقول: "هذا قائم أبوه قاعد أخوه" فترفع بكل منهما الظاهر و لا ترفع بهما المضمرة، فلما أفضى بنا القول إلى هذا لاح من قوله ما كان يخفى منه أكثر من أربعين سنة أنه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر إنما يعود من مجموع الاسمين فاما كل منهما فلا محالة أن فيه ضميرا فحينئذ ثلجت النفس بقوله. إهـ.

قال الرضي: و أما ما اتصف فيه المجموع بكل واحد من الخبرين نحو "هذا حلو حامض" فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة و فيها كلها حموضة؛ لأنه امتزج الطمعان في جميع أجزائه و انكسر أحدهما بالآخر و حصل بالإنكسار كيفية متوسطة بينهما. إهـ.

و قد ظهر مما تقدم ترجيح القول بتحمل كل منهما للضمير. و هذا مما زاد به على الخلاصة.

﴿ ١٨١ ﴾ وَ حُكْمُهُ حَالاً وَ نَعْتاً كَالْخَبَرِ ۞

أي: و حكم المشتق حال كونه حالا و نعتا كحكمه حال كونه خبرا في تحمل الضمير و استتاره و إبرازه وفاقا و خلافا.

ف (حالا) و ما عطف عليه حال من الضمير المضاف إليه، و صح ذلك؛ لأن المضاف مقتضى للعمل، لا يقال هو مبتدأ و المبتدأ لا يعمل في الحال لأننا نقول لم يعمل من جهة ابتدائيته، بل من جهة مصدريته، نعم عمله في الخبر بجهة ابتدائيته فهو نظير الحمد لله حمدا كثيرا طيبا.

[الخبر الجملة]

﴿ ١١٨٢١ ﴾ وَجُمْلَةٌ لَا ذَاتَ لَكِنْ أَوْ نِسَاءً وَبَلْ وَحَتَّى ^(١) ﴿

(جملة) بالنصب عطف على (مفرداً) فيما سبق. وفهم من إطلاقه أنه لا فرق بين الاسمية والفعلية، ولا بين الخبرية والإنشائية كقوله:

قَلْبٌ مِّنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَّازِلُوعَةٍ وَغَرَامٍ

و التحقيق أنك إذا قلت: "زيد اضربه" فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالاً من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به، أو كونه مقولاً في حقه، فلا بد أن تلاحظ في وقوعه خبراً هذه الحيثية، فكانه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه من لفظ اضربه طلب ضربه، ومن تعلقه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك: اضرب زيدا، و امتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني.

و احترز بقوله (لا ذات لكن ...) الخ:

- ١- من المصدرة بها ^(٢) فإنها لا تقع خبراً لاقتضائها تقدم ما يرجع إليه الاستدراك.
 - ٢- و من جملة النداء فلا يقال: زيد يا أخاه، لأن معناها مستقل، وليست مقصودة من حيث إنها مرتبطة بشيء و منسوبة له.
 - ٣- و من الجملة المصدرة بـ (بل) لاقتضائها تقدم منتقل منه.
 - ٤- و من الجملة المصدرة بـ (حتى) لاقتضائها تقدم مغيا. وهذا من الزوائد على الخلاصة.
- و آخر ذكر الجملة على المفرد عكس ما فيها، لأن الأصل في الخبر الإفراد.

(١) القسم الثاني من أقسام الخبر: الجملة، نحو: زيد أبوه منطلق، وزيد قام أبوه، ولا يجوز إخبار بالجملة الندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا المصدرة بلكن، أو بل أو حتى. (المطالع السعيدة)

- قوله (و جملة) اسمية أو فعلية. أما نحو (زيد قائم أبوه) فليس بجملة عند المحققين خلافاً لأهل "قائز أولو الرشد". قوله (لا ذات لكن) يشكل بنحو "زَيْدٌ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ" إلا أن يقال: الخبر محذوف والاستدراك منه. (ابن القره داغي)

(٢) أي: من المصدرة بلكن.

[الرابط في الخبر الجملة]

﴿ ١٨٢ ﴾ مَعِ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ ﴿

﴿ ١٨٣ ﴾ مَا لَمْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى ﴿

الظرف صفة لجملة، أو حال منها، و المسوغ الصفة المقدرة، إذ المعنى و جملة غير المصدرة بشيء مما ذكر لا المصدرة به.

و المعنى: أنه يشترط في الجملة الواقعة خبراً اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ^(١)، و الأصل في الربط الضمير، و لذلك قدّمه، و إنما اشترط ذلك لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء كلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر،

و إنما تحتاج لذلك إذا لم تكن نفس المبتدأ معنى، فإذا كانت كذلك لم يكن لها رابط^(٢)، و لا نقول لا تحتاج إلى رابط، لأن ذلك يوهم أنه إذا وجد لا يضر، و ليس كذلك.

فإن قلت: إن أريد بالمعنى المفهوم لم يصح لعدم إمكان حمل الشيء على ما هو متحد به مفهوماً، و إن أريد به المصدوق فكل خبر متحد مع مبتداه مصدوقاً.

قلت: المراد الثاني و لا نسلم أن الجملة في نحو "زيد قام أبوه" متحدة بالمبتدأ فيه، و إنما تصير كذلك عند اشتمالها على الضمير، فالضمير هو المحصل لذلك الاتحاد الواجب فَمِنْ ثَمَّ اشترط كما سبق الإيلاء له، و مثال المتحدة بالمبتدأ معنى بدون ضمير المفسرة لضمير الشأن نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الاخلاص: ١].

(١) نحو: زيد قام أبوه . فالجملة الخبرية (قام أبوه) ليست هي معنى زيد ؛ ولذلك احتاجت إلى رابط وهو الضمير (الهاء) في أبوه . (شرح ألفية)

- ويشترط في الضمير أن يكون مطابقاً للمبتدأ السابق في التذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية، والجمع . (النحو الوافي)

(٢) أشار إلى هذا بقوله (ما لم تكن إياه معنى) جاء في شرح ألفية: نحو: نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي . فجملة (الله حسبي) مبتدأ وخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (نُطْقِي) واستغنت عن الرابط ؛ لأن قولك (الله حسبي) هو معنى (نُطْقِي) ، ونحو: قولي لا إله إلا الله . فجملة (لا إله إلا الله) في محل رفع خبر للمبتدأ (قولي) واستغنت عن الرابط ؛ لأن قولك "لا إله إلا الله" هو معنى "قولي" . (شرح ألفية)

احذف الرابط في الخبر الجملة]

[١٨٣] ﴿..... وَأَخْزَلَا^(١) إِنَّ جُرَّ بِالْحَرْفِ وَمَا أَدَّى إِلَى﴾

[١٨٤] ﴿تَهْيِئَةَ الْعَامِلِ﴾

الخلز: القطع، و كنى به عن الحذف، أي: و احذف الضمير العائد إلى المبتدأ إن جُرَّ بالحرف و لم يؤد إلى تهينة العامل للعمل و قطعه عنه كقولهم "السمن منوان بدرهم" أي منه.

و احترز بقوله (إن جر) من المرفوع، فإنه لا يحذف، لكونه عمدة، كما قال الرضي، و من المنصوب، فإنه لا يحذف أيضا، خلافا للفراء فيما إذا كان المبتدأ "كل" نحو: (ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا ...)، و قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْخُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

و قد نصّ ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر. و ما حكاه في التسهيل من الإجماع على الجواز في هذه الصورة معترض.

و احترز بقوله (بالحرف) من المجرور بالإضافة، فإنه لا يحذف سواء كان المضاف عاملا في محله النصب نحو: "زيد أنا ضاربه غدا"، أو لا نحو: "زيد قام غلامه".

و(ما) في قوله (و ما أَدَّى ..) الخ نافية، و الجملة حالية، و تحرز بذلك من نحو قولك: "الرغيفُ أكلت" و أنت تريد: منه، و به يعلم وجه المنع في المنصوب. و هذا مما زاد به على الخلاصة.

(١) قوله (و اخزلا) اي: احذف العائد إن جرّ بالحرف و لم يؤهم الحذف تسليط عامل الجار و المجرور على المبتدأ بالعمل فيه فيجوز الحذف في نحو: السَّمْنُ مَنْوَانٌ مِنْهُ يَذْرُؤُهُمْ، دون "الماء شربت منه". (ابن القره داغي)

[أنواع الرابط في الخبر الجملة]

[١٨٤] ﴿..... وَالظَّاهِرُ قَدْ يُنُوبُ عَنْهُ^(١)، وَإِشَارَةٌ تُعَدُّ^(٢)﴾

[١٨٥] ﴿وَعَظْفُ جُمْلَةٍ حَوْتُهُ بِالْفَا أَوْ شَرْطُهَا أَوْ الْعُمُومُ يُلْفَى﴾

أي: وقد ينوب عن الضمير في تحصيل الربط أشياء:

أحدها: إعادة المبتدأ بعينه نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) [الحاقة: ١، ٢].

ثانيها: الإشارة للمبتدأ نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(٤) [الأعراف: ٢٦] إذا أعرب {ذلك}

مبتدأ ثانيا لا تابعا لـ {لباس}.

ثالثها: عطف جملة مشتملة على الضمير على الخالية منه بالفاء، فيصح كون الخالية لذلك خبرا:

لأن الفاء لما فيها من معنى السببية تجعل الشينين كالشيء الواحد كقوله:

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيُتَذَوُّ وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْفِرُ^(٥)

هذا رأي ابن عصفور.

(١) تقدم في بيت ١٨٢ أن الخبر إن كان جملة لابد لها من رابط ، و الأصل في هذا الرابط أن يكون ضميرا، ذكر هنا أن هذا الرابط قد يكون اسم الظاهر، أو اسم الإشارة، أو عطف جملة، أو شرطا، أو عموما.

- قوله (و الظاهر) أي سواء كان بلفظه اتفاقا نحو: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} [الحاقة ١-٢] و الأكثر وقوعه في مواقع التفخيم أو بمرادفه على خلاف نحو: زيد جاءني أبو خالد، إذا كان كنية زيد. (ابن القرداغي)

(٢) قوله (تعد) أي تحسب نائبة عن العائد نحو {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} [الأعراف - ٢٦]. (ابن القره داغي)

(٣) موطن الشاهد: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} . وجه الاستشهاد: مجيء "الحاقة" مبتدأ، و"ما" مبتدأ ثانيا، و"الحاقة" الثانية خبرا لـ "ما"، الجملة في محل رفع خبر "الحاقة" الأولى، و الرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه. (مصباح السالك)

(٤) فلباس : مبتدأ، و التقوى: مضاف إليه، و (ذلك) مبتدأ ثان، و خير خبر المبتدأ الثاني، و المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، و الرابط بينهما الإشارة. (شرح قطر الندى)

(٥) الشاهد: قوله: "وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو" حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبرا عن المبتدأ وهي "فتبدو"، لاشتغالها على ضمير يعود إلى المبتدأ "إنسان"، عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبرا لخلوها من ذلك الضمير، وهي "يحسر الماء". (تحقيق على شرح الاشموني)

قال ابن قاسم: والتحقيق أن الجملتين إذا عطف إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، و اكتفى بضمير واحد من إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء، فإذا قلت: "زيد جاء عمرو فأكرمه"، فالارتباط واقع بالضمير الذي في الثانية. نص على ذلك ابن أبي الربيع، قال: لأنهما تنزلتا منزلة قولك: زيد إذا جاء عمرو فأكرمه، فالإخبار إنما وقع بمجموعهما، والرباط إنما هو بالضمير. إهـ. وكلام المتن ظاهر لتنزيله على هذه الصورة.

رابعها: شرط يَشْتَمِلُ على ضمير المبتدأ مدلول على جوابه بالخبر^(١) نحو: "زيد يقوم عمرو إن قام"، كذا في شرح المصنف، وهو تابع للمعنى، والصواب أن اشتمال إحدى جملتي الشرط والجزاء على ضمير المبتدأ كاف، كما تقدم قريبا، سواء كانت الجملة جملة الشرط أو جملة الجزاء، وسواء ذكرت جملة الجزاء، أو دل عليهما بما قبل الشرط.

وقوله في المتن: (أو شرطها) صادق بجملة الشرط المشتملة عليه والمعنى: أو شرط الجملة التي حوت الضمير، أي الاتيان بها شرطا، فالضمير راجع لقوله (جملة حوته)، و ظاهر أنه لا معنى لاعتبار الفاء فيها لأنها للعطف والشرط غير معطوف.

خامسها: عموم يشمل المبتدأ^(٢) نحو: "زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ"^(٣) على القول بأن أُل جنسية، والرباط على القول بأنها عهدية إعادة المبتدأ بمعناه. وهذه الروابط كلها مندرجة تحت قول الخلاصة: «.... حاوية معنى الذي سيقى له» لكنه مجمل، وما ذكره المصنف مفصل مبيّن.

(١) هذا معنى قوله (أو شرطها). وفي نسخة (أو شرطه)، قال ابن القره داغي: قوله (أو شرطه) إضافة المشتمل إلى المشتمل بالفتح إن كان الضمير للضمير. والكلام على حذف المضاف أي شرط مماثلة إن كان راجعا إلى الخبر.

(٢) هذا معنى قوله (أَوِ الْعُمُومُ يُلْفَى) أي: «يكون الرباط عموما يدخل تحته المبتدأ». (تعجيل الندى)

- قوله (أو العموم) قد يقال: لو أغنى العموم عن العائد لصح زيد مات الناس، وليس كذلك. (ابن القره داغي)

(٣) ف (زيد) مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرباط بينها وبينه العموم، وذلك لأن أُل في الرجل للعموم، وزيد فرد من أفرادها، فدخل في العموم فحصل الربط. (تعجيل الندى)

[الخبر شبه الجملة]

﴿ ١١٨٦ ﴾ وَظَرْفًا^(١) أَوْ جَزًا تَمَامًا بِاسْتَقَرَّ أَوْ كَائِنَ عُلُقٍ^(٢) ، وَالْوُضْفُ أَبَرٌ^(٣) ۝

هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر وهو: شبه الجملة، وذلك الظرف نحو: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢] و الجار و المجرور نحو: { الحمد لله } .

و شرطهما أن يكونا تامين^(٤) ، و التام ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره، كما تقدم، فلا يجوز "زيد مكانا" أو "بك"، لعدم إفادته مع تقدير المتعلق العام، و لا قرينة على الخاص، فإن وجدت كان هو الخبر.

فقوله (ظرفا) عطف على قسمي الخبر المتقدمين، و (جرا) مصدر بمعنى اسم المفعول، و (تماما) نعت لهما من باب النعت بالمصدر، و لذلك لم يثن كـ "جاء رجلان عدل" .

و لابد من تعلقهما بمقدر ثم [اختلف فيه]: ١- قيل: هو الخبر. ٢- و قيل: هما. ٣- و قيل: هما معه. و التحقيق كما قال الشيخ زكرياء: أن الخلاف لفظي، فمن نظر إلى أن الفائدة لا تتم إلا بهما قال: هما الخبر. و من نظر إلى تضمنها معنى صادقا على المبتدأ متوقف على ملاحظة المتعلق قال: هو الخبر. و من نظر إلى الأمرين قال: هما معه.

(١) قوله (و ظرفا) عطف على قوله جملة أو مفردا. أو هو مفعول يحل . (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو كائن) أورد عليه أنه من الأفعال الناقصة فيكون الظرف والمجرور خبره فإن لم يقدر لهما متعلق آخر لزم التحكم وعدم كون المتعلق خبرا وإلا لزم التسلسل؟ وأجيب بأن الكائن المقدر تام لا ناقص وفيه أنه حينئذ يكون حالا و هو في حكم الخبر فيعود المحذور. و أقول لو أجيب بأن حكم الشيء اجمالا غيره تفصيلا أو بأن التسلسل في الأمور الاعتبارية لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أبر) أي من الفعل خلافا لابن الحاجب. (ابن القره داغي)

(٤) يُشترط لصحة الإخبار بالظرف ، والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تائما ، أي : يَخْصُلُ بالإخبار بهما فائدة ويتم بهما المعنى دون لبس ، ولا خفاء ، ويُفهم متعلقهما المحذوف ، نحو : زيد عندك ، ونحو : زيد في الدار (أي: مُستقر، أو كائن عندك، أو في الدار) ولا يصح الإخبار بالناقص ، نحو : زيد اليوم ، أو : زيد بك ؛ لعدم حصول الفائدة. (شرح الفية)

و يجوز تقدير المتعلق فعلا و اسما و إليه أشار بقوله (باستقر أو كائن علق) و هذا متفق عليه . لكن
اختلف هل الراجح تقدير الفعل أو الوصف؟ فذهب ابن الحاجب و الفارسي و الزمخشري إلى ترجيح
الفعل، لأنه الأصل في العمل، و لتعيّنه في الصلة . و أجيب بالفرق بأنه في الصلة واقع موقع الجملة، و
في الخبر واقع موقع المفرد.

و رجح ابن مالك و غيره تقدير الوصف؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، و لتعيّنه بعد أما و بعد إذا
الفجائية، إذ لا يليهما الفعل نحو: أما عندك فزيد، و خرجت فإذا عندك زيد.

و جملة (علق) في محل نصب صفة للظرف و المجرور، و أفرد الضمير باعتبار التأويل بما ذكر.

فإن قلت: التعلق للجار و لم يذكره . قلت: ذكر المجرور مع الظرف دال عليه.

و يحتمل أن يكون المصدر في قوله (جرا) بمعنى اسم الفاعل، فيكون كقول الخلاصة «أو بحرف جر»
و ذكره أيضا دال على المجرور باستقر متعلق بعلق.

و أشار بقوله (و الوصف أبر) إلى اختياره ترجيح تقدير الوصف.

و زاد هنا على الخلاصة باشتراط التمام، و أما ترجيح الوصف فمستفاد من تقديمه فيها.

[الإخبار بظرف الزمان عن المبتدأ الجُثَّة^(١)]

[١٨٧] ﴿وَأَمْنَعُ زَمَانًا خَبَرًا^(٢) فِي الْمُعْتَمَدِ عَنْ جُثَّةٍ، ثَالِثُهَا لَا إِنْ يُقَدَّ﴾

أي: اختلف في جواز الإخبار بأسماء الزمان عن أسماء الذوات:

١- فقليل: بالجواز مطلقا، و هو مشكل.

(١) الاسم الصريح الذي يقع مبتدأ نوعان: ١- اسم جُثَّة كالشَّمْس. ٢- اسم معنى كالعلم، والنوم. (شرح ألفية)

(٢) قوله (و أمنع زمانا خبرا) أي و إن أفاد. و قضيته أن لا يصح نحو: 'نحن في شهر كذا' على هذا القول دون الثالث وهو بعيد إلا أن يقال مراده: أنه لا يقع خبرا عن اسم العين بالذات إن لم يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ"في" في المثال المذكور، أو يكون الذات كالمعنى في التجدد وقتا فوقتا نحو: الرُّطْبُ شهر ربيع، أو يقدر مضاف هو معنى نحو: اليومَ حَمَزٌ (أي شربه). (ابن القره داغي)

٢- و قيل: بالمنع مطلقا إلحاقا للمفيد لقلته بغيره.

٣- و قيل و هو أعدل الأقوال: بالتفصيل بين ما لا فائدة فيه فيمتنع، و بين ما فيه الفائدة فيجوز. فقوله (خبرا) مفعول ثان، و الأول (زمانا) على حذف مضاف، أي كون أو وقوع، و في جعله المنع مطلقا هو المعتمد نظراً، علم ممّا تقدم.

و فهم من قوله (زمانا) أن اسم المكان يجوز فيه ذلك، و الفرق أن الأمكنة إذا وجدت لم تشتمل على كل موجود، فإذا أخبر عن موجود مخصوص بأنه في مكان مخصوص كان إخبارا بمجهول فتحصل به الفائدة بخلاف الأزمنة، فإن الزمان إذا أثبت اشتمل على جميع الموجودات، و لا يختص به موجود دون آخر، فالإخبار عن موجود مخصوص بأنه موجود في ذلك الزمان إخبار بمعلوم. فلا يفيد، و ذلك لأن الذوات يتناول بقائها و يمتد زمان وجودها، فهي محمولة على ذلك، فإذا رأيت زيدا ثم غاب عنك أياما فأخبرك شخص و قال لك زيد اليوم أي موجود لم يفدك خلاف ما كنت تعرفه، و من هنا يظهر لك الفرق بين أسماء الذوات و أسماء المعاني نحو: الصوم اليوم و السفر غدا، و ذلك أن المعاني أحداث تحدث و تقضي فهي غير محمولة على البقاء فالإخبار بأن المعنى حاصل في الوقت المعين مفيد فيجوز. و هذا مفهوم قوله (عن جثة).

قوله (ثالثها ...) مبتدأ محذوف الخبر، أي: يمتنع إن لم يفد لا إن يفد فيجوز^(١)، و قد أشار إلى ضبط مواضع الفائدة في التسهيل بقوله في تقييد المنع «ما لم يشبه بالمعنى في الحدوث وقتا دون وقت، أو تعم إضافة معنى إليه، أو يعمّ و اسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص». انتهى.

(١) تحصل الفائدة بأحد الأمور الثلاثة الآتية:

- أ- أن يتخصص ظرف الزمان بوصف، أو إضافة، ويكون مع ذلك مجروراً بفي، نحو: نحن في يوم حارّ، ونحو: نحن في زمن خير و بركة.
- ب- أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، كما في قول امرئ القيس: اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ، فإن التقدير: اليوم شربٌ خمرٍ. وفي هذه الحالة يكون الظرف منصوباً على الظرفية.
- ت- أن يكون اسم الجثة ممّا يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو: الرطب شهري ربيع، ونحو: الورْد صيفاً. فالرطب، والورد اسما جثة يحصلان وقتاً بعد وقت، كما أن طلوع الهلال، وشرب الخمر اسما معنى يحصلان وقتاً بعد وقت، وهذا هو الشبه بينهما. (شرح ألفية)

فالأول نحو: "الهلال الليلة"، و قول من قال إنه على تقدير مضاف أي رؤية الهلال مردود، فانظره في حاشيتنا. و الثاني كقوله :

أَكَلْ عَامَ نَعَمٍ تَخُوونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَ تُنْتِجُونَهُ؟

أي: احراز نَعَم.

و الثالث نحو: "نحن في شهر كذا". و الرابع نحو: "نحن في أي الفصول".

قال الدماميني: و لا أدري كيف يصح التمثيل بـ (نحن) لاسم العين العام، و لم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن، و اتخيل أنني وقفت فيه على كلام لابن أبي الربيع في شرح الإيضاح و لا أذكره الآن، و لعلني أكثر عنه و أحرره عند الوصول إلى الديار المصرية إن شاء الله تعالى. إهـ. قلت: و قد حررت ما يتعلق بذلك في حاشيتنا فلتنظر. و زاد هنا على الخلاصة بالاشارة إلى القولين المقابلين للمختار.

[تنكير الخبر و تعريف المبتدأ]

﴿ ١٨٨ ﴾ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ تَنْكِيرٌ، وَفِي مُبْتَدَأٍ عُرِفَ ^(١)، فَإِنْ عُرِفَ يَفِي ٥

﴿ ١٨٩ ﴾ فِي ذَيْنِ خَيْرٍ ^(٢) ٥

(و الأصل في الأخبار تنكير و في مبتدأ عرف) قال في الشرح: الأصل تنكير الخبر لأن نسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، و الفعل يلزمه التنكير. إهـ.

و في الرضي: إنما كان الأصل في الخبر التنكير، لأنه مسند، فشابه الفعل، و الفعل خال من التعريف و التنكير، إذ هما من عوارض الاسم، و لا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطراً و يحتاج إلى العلامة و هو التعريف، و أبقيناه على الأصل.

(١) و إنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً. (الأصول في النحو)

(٢) قوله: (خير) أي إذا وجد العرف في ذين الاسمين اللذين أردت جعلهما مبتدأ و خبراً فاحكم بالتخير بينهما في جواز جعل كل مبتدأ و الآخر خبراً. (ابن القره داغي)

- نحو: «آدم أبونا».

و إنما كان الأصل في الاسناد الفعل دون الاسم لأن الاسم يكون مسندا و مسندا إليه، و الفعل لا يكون إلا مسندا، فصار الاسناد لازما له دون الاسم.

قال: و أما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، و إنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو نسبة أحدهما إلى الآخر فالمجهول في قولك: "زيد أخوك" إسناد الأخوة إلى زيد، لا نفس الأخوة. إهـ

و به تعرف ما في قوله في الشرح: و الفعل يلزمه التنكير و إنما كان الأصل في المسند إليه التعريف لأنه المنسوب إليه و المحدث عنه و المراد منه ما صدقه لا مفهومه الذي تفيدته النكرة كالخبر، و به تعرف أن الفاعل كالمبتدأ في ذلك.

و لنا على تعليل أصالة تعريف المبتدأ إشكال انظره و جوابه في حاشيتنا، و كذا فيها ما يتعلق بمسألة الفاعل.

(فإن عرف يفي في ذين خَيْر) الإشارة إلى المبتدأ و الخبر، أي: إذا جاء^(١) معرفتين فالأرجح - و هو قول الفارسي و هو ظاهر قول سيبويه - أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ و أوجب تقديمه، لظاهر ما يأتي للناظم في مسألة استواء الجزئين تعريفا، فالتخير في كلامه هنا مصروف إلى جعل أحد الجزئين لا بعينه مبتدأ و الآخر لا بعينه خبرا فقط لا إلى هذا و إلى تقديم ما جعل مبتدأ أو خبرا أو تأخير، لأن مبحث التقديم و التأخير سيأتي له، و أصل المسألة و هو قوله (و الأصل في الاخبار تنكير) يبين المراد أيضا. و لا تستشكل تعريف الجزئين بأن كونهما معلومين ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لأن المستفاد من الجملة كما تقدم في كلام الرضي إنما هو انتساب أحد الجزئين إلى الآخر، و العلم بالمدلولين الافرادين لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

و ههنا إشكال و هو أن التخير المذكور مناف لما ذكره أئمة البيان من أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به و هو كالتألف بحسب زعمك لأن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه و تجعله

(١) أي المبتدأ و الخبر.

مبتدا، و أيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به و هو كالتالِب لأن تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه و تجعله خبرا، فإذا عرف السامع زيدا بعينه و اسمه و لا يعرف اتصافه بأنه أخوه و أردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، و إذا عرف أخا له و لا يعرفه على التعيين و أردت أن تعرفه ذلك قلت: أخوك زيد، و لا يجوز العكس في الموضعين. إهـ. ذكره القزويني في الايضاح و التفتازاني في المطول و غيرهما.

قلت: و الذي يتعين المصير إليه ما تقدم من التخيير، لأن السامع قد يعرف أمرين و يظن تعددهما في الخارج و يجهل اتحادهما، فإذا أردت أن تعلمه بالاتحاد فأنت مخير في التقديم و التأخير، لأن الإعلام باتحادهما حاصل من حمل أحدهما لا بعينه على الآخر، مثلا، إذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في شخص أكرم عمرا أمس و هو... أي المخاطب - يعرف زيدا بعينه و اسمه و لكنه لا يعرف أنه الشخص الذي صدر منه ذلك الإكرام، فإذا أردت أن تعرفه ذلك فلك أن تقول: الذي أكرم عمرا أمس زيد، و لك العكس، و إن خفت فيه التباس الخبر بالصفة دفعته بضمير الفصل، و لا يخفاك اتحاد المعنى الذي هو الاعلام بالاتحاد في التركيبين و إن كل واحد يصح أن يكون منسوباً و منسوباً إليه.

و يتخرج من هذا إشكال آخر و هو أن ما ذكره النحاة من وجوب تقديم المبتدأ و تأخير الخبر عند استوائهما في التعريف غير صحيح لأنهم وجهوا المنع بخوف اللبس، و هو إنما يتحقق عند تعدد المعنى فيتبادر من اللفظ معنى، و مراد المتكلم به خلافه، و المعنى هنا واحد في التركيبين، فإذا قلت: "الذي أكرم عمرا أمس زيد" جاز كون الموصول مبتدا و العلم خبرا، و جاز العكس، و كذا يجوز الوجهان في عكسه، و لا يلزم من ذلك محذور.

فإن قلت: قد تقرر أن المراد من المبتدأ لكونه محكوما ما صدقه، و من الخبر لكونه محكوما به مفهومه، و ذلك يختلف باختلاف الاسناد.

قلت: هذا لا يوجب اختلافا في المعنى المراد، فإذا جعل الموصول مبتدأ كان الموضوع متضمنا للوصف العنواني، فمعناه الذات التي لها هذا الوصف هي المسماة بزيد؛ إذ بهذا التأويل يصح حمل الجزئي، و يتضح قصد المفهوم من الخبر، و إذا جعل خبرا فالمعنى: الذات التي لها هذا الاسم هي التي لها هذه الصفة، فالمعنيان مقصودان من الجزئين في المرتبتين، غاية الأمر أن الذات مقصودة من

الموضوع ذاتا و العنوان عرضا، و من المحمول بالعكس، و قد آل الأمر إلى أن ما ذكره المصنف من التخيير مناف أيضا لما ذكره هو و غيره من النحاة في مسألة استواء الجزئين تعريفا؛ لأن اختلاف المعنى الذي استندوا له في بيان اللبس منتف في صورة التخيير.

فإن قلت: تخطئة البيانين و النحويين في قاعدة من القواعد ليس بأمر هين و من أبعد البعيد أن يكونوا بنوا ذلك على غير أساس و نزلوه في غير محل.

قلت: التزم صحة ما ذكروه من القاعدة و صحة ما تقدم من التخيير، و إن شئت إيضاح حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال إذا كان المخاطب يعرف زيدا بعينه و اسمه و يعرف أخاه بعينه استحال مع ذلك أن يكون جاهلا بالاتحاد، و امتنع اعلامه بحمل أحدهما على الآخر، و كذا إذا كان بينك و بينه عهد في شخص أكرمَ عمرا في الخارج بأن يكون قد شاهد ذلك منه فصار يعرف عينه بذلك و هو مع ذلك يعرف زيدا بعينه و اسمه، و ذلك الشخص المعهود هو زيد، فإنه يتخيل أيضا جهله بالاتحاد، و يمتنع الحمل و الاخبار، و قس عليه نظائره، فخرج من هذا أن الطرفين إذا كانا معينين عند المخاطب تعيينا خارجيا لزم من ذلك علمه باتحادهما و برهانه أليس إذا كانت واحدة في نفس الأمر و المخاطب يعرفها بالنسبة لهما معا، فقد علم اتحادهما، و إذا كان يعرف زيدا بعينه و اسمه و يعرف أن له أخا لكن لا يعرفه بعينه و اعتبر مع ذلك جنس الأخوة لا من حيث هو بل من حيث تشخصه الذهني في ضمن فرد فالطرفان هنا معروفان لكن الأول عينا و الثاني ذهنا و اتحادهما مجهول فيصح الإعلام به، ثم نقول إذا كان المخاطب يتطلب بحسب ما يظهر من حاله الحديث عن زيد اما لجريان ذكره كأن يوصف بحضرته بالكرم و الشجاعة مثلا أو لسؤاله عنه كأن يقول زيد أخو من هو؟ فإنه يحسن أن تقول بالنسبة إليه زيد أخوك، و لا يحسن العكس، و إن كان يؤدي إلى أصل المعنى في الجملة و معلوم أن المستحسن في عرف البلغاء لا تجوز مخالفته إلا لنكتة فهو واجب بلاغة و إن يجب لغة، لأنه لا لبس على المخاطب و إن كان هناك سامع تقصد إفادته معه تعيين ذلك لغة مخافة الالتباس عليه، و إن كان المخاطب يتطلب بحسب ظاهر حاله الحديث عن الآخر لنظير ما مرّ حسن العكس على ما سبق، و إن كان هناك سامع تقصد إفادته معه تعيين ذلك العكس لما مرّ، و إن لم يكن حال المخاطب مقتضيا واحدا من الأمرين فأنت مخير في جعل أيهما شئت المبتدأ و في التقديم و التأخير فلك أن تقول: زيد أخوك على أن زيد

مبتدأ وأخوك خبر، والعكس، ولك أن تقول: أخوك زيد بالوجهين، فخرج من هذا أنه إذا كان أحد الطرفين معينا عينا والآخر ذهننا فحينئذ يقصد الاعلام بالاتحاد، ثم قد يعرض ما يبين أحدهما للابتدائية بلاغة أو لغة و بلاغة^(١)، وفي الأول يأتي ما ذكره البيانين، وفي الثاني ما ذكره النحويون، وقد لا يعرض، وفيه يأتي التخيير.

فإن قلت: إذا اعتبر الجنس في ضمن فرد ما ولم يكن ذلك الفرد معهودا بين المتكلم والمخاطب لم يكن المضاف معرفة، فلا يكون التعريف في الطرفين، وهو خروج عن موضوع المسألة، وإن كانت الإضافة تستعمل بدون تعيين المضاف لما قال الرضي وتبعه التفتازاني.

قلت: قد يتبين السيد أن الصواب خلاف قولها، وأن التعريف بالإضافة كالتعريف بآل فتارة يقصد بالمضاف مفرد معين، وتارة الجنس من حيث هو، وتارة في ضمن جميع الافراد، وتارة في بعضها باعتبار عهديته في الذهن، كما في مسألتان، فيكون المضاف حينئذ معهودا ذهنيا، ومعناه فرد من افراد الجنس المعهود، فلا منافاة حينئذ بين كون المضاف ليس معينا في الخارج، وبين كونه معرفة في الجملة، ويكون الفرق حينئذ بين (غلام زيد) مع العهد الذهني و (غلام لزيد) كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس النكرة، وقد تقدم.

و يلزم على ما اعتبره التفتازاني من خصوص التعيين الخارجي في الطرفين أنه إذا لم يكن أحدهما كذلك لم يكن معرفة عدم صحة الحمل بالكلية لما تقدم، ويجب أن يقيد قول التلخيص فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله بما إذا لم يكن التعيين خارجيا في الطرفين و هو شامل لما فيه التخيير وغيره، فما ذكره التفتازاني ضابطا للتقديم لا يجري في جميع ما يشمله المتن، و قول النحاة تجب المحافظة على الرتبة إذا استويا في التعريف مخافة الالتباس إطلاق في محل التقيد، فهو صحيح في الجملة لا على الإطلاق -والله تعالى اعلم بالصواب-.

قوله (عرف) فاعل بمحذوف يفسره (يفي)، وهو اسم مصدر بمعنى تعريف كقول الخلاصة «فَأَمْتَنُهُ

حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ٪ عُرْفًا وَنُكْرًا»، و (خَيْر) جواب الشرط. وهذه المسألة زائدة على الخلاصة.

(١) في نسخة (ب) «يبين أحدهما لغة أو لغة و بلاغة».

[حكم الابتداء بالنكرة]

[١٨٩] ﴿.....وَأَبْتَدَاءُ النَّكَرَةِ يَجُوزُ مَعَ فَائِدَةِ مُغْتَبَرَةٍ﴾^(١)

أي: قد يختلف الأصل السابق في المبتدأ وهو التعريف، فيصح الإخبار عن النكرة، لكن بشرط حصول الفائدة. وهذا الشرط يخصونه بالنكرة مع أنه معتبر في المعرفة، فإنه لو علم المخاطب قيام زيد فقلت: "زيد قائم" عُدَّ لغوا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين أو لا واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، وعذرهم في ذلك أنه يغلب وجود الفائدة مع المعرفة دون النكرة.

و علم من المتن أن المدار في المسألة على حصول الفائدة، سواء وُجِدَ شيء من المسوغات الآتية أم لا، ومن ثم لم يعول المتقدمون في المسألة إلا على هذا كما في المغني، ولما كانت الفائدة في الغالب توجد مع أمور وتفقد بفقدائها وَرَدَ المتأخرون أنه لا يهتدي لها كل أحد ضبطوها وجعلوها مسوغات للابتداء بالنكرة.

واحترز بقوله (معتبرة) من الوضعية الحاصلة بدلالة اللفظ على ما وضع له، وإن لم تكن مجهولة فإنها غير معتبرة.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

[١٩٠] ﴿كَكُونِهِ مَوْصُوفًا، أَوْ وَصْفًا، دُعَا أَوْ عَامِلًا، أَوْ فِي جَوَابٍ وَقَعَا﴾

هذه أمثلة لحصول الفائدة، وهي متضمنة لأمر توجد معها الفائدة غالبا، فسميت مسوغات للابتداء بالنكرة لذلك:

أولها: أن تكون النكرة موصوفة نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٢) [البقرة: ٢٢١]. وفي التمثيل بالآية كلام بيناه في حاشيتنا.

(١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد. ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بأمور كثيرة. (دليل السالك)

(٢) ف عبد مبتدأ وهو نكرة، وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة. (شرح التصريح)

الثاني: أن تكون وصفا، و من لازم ذلك كون الموصوف مقدرنا نحو: «سَوْدَاءٌ وَلَوْ دَخِرَ مِنْ حَسَنَاءٍ عَقِيمٌ»^(١).

قال في المغني: فالمبتدا في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف، والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفا من موصوف، والصواب ما بينته إهد. و به تعلم ما في المتن.

الثالث: أن تكون دعاء نحو: «سَلَامٌ عَلَى إِبْلِيسَ» [الصفات: ١٣٠] «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» [المطففين: ١] وإنما سوغ ذلك لأن النكرة حينئذ في معنى الفعل كما في المغني.

الرابع: أن تكون عاملة نصبا^(٢) نحو: «أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةً»^(٣). أو جرا نحو: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ»^(٤). قال ابن هشام: أو رفعا نحو: "قائم زيد" عند من أجازوه. إهد. وفيه نظر لأن المبتدأ المحتاج للمسوغ عند تنكيره هو الجامد. وأما الوصف فيجب تنكيره لأنه محكوم به لا عليه.

الخامس: أن تقع في جواب سؤال كان يقال لك: من عندك؟ فتقول: رجل، أي رجل عندي. قال ابن مالك: ولا يجوز تقدير الخبر متقدما، لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال و المقدم في السؤال هو المبتدأ. و تكلم معه في التصريح فانظره.

الضمير المضاف إليه (كون) يعود على المبتدأ النكرة، و (دعا) معطوف بإسقاط الأداة، و جملة (وقعا) عطف على خبر الكون.

-
- (١) صيغة الحديث في المصادر التي رجعنا إليها: "سوداء ولود خير من حسناء لا تلد". كنز العمال: ٧ / ٤٤٤٢. (مصباح السالك) + "ف"سواء" بالمد، مبتدأ، وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف، "أي: امرأة سوء"، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، و"لود" صفة ثانية لـ"امرأة" و"خير" خبر المبتدأ. (شرح التصريح)
- (٢) هذا معنى قوله: (أو عاملا). قال ابن القره داغي: قوله (أو عاملا) أي بالرفع، أو النصب، أو الجر نحو: أمر بمعروف صدقة، و مثلك لا ييخل، فإن المثل لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة. (ابن القره داغي)
- (٣) الحديث رواه مسلم (١/ ٤٩٩)، وجه الاستشهاد: مجيء "أمر" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء به كونه عاملا في محل المجرور بعده؛ لأنه مصدر، و المصدر يعمل عمل فعله. (مصباح السالك بتغيير)
- (٤) رواه مسلم (١/ ٤١)، موطن الشاهد: "خمس صلوات". وجه الاستشهاد: مجيء "خمس" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء بالنكرة كونها عاملة في المضاف إليه. (مصباح السالك)

[١٩١] ﴿أَوْ وَاجِبَ الصَّدَرِ، أَوْ إِبْهَامٍ قُصِدَ^(١) أَوْ الْعُمُومُ^(٢)، وَانْخِرَاقٌ مَا عُمِدَ^(٣)﴾

السادس: أن تكون من أدوات الصدر كأدوات الاستفهام نحو: من عندك؟، و الشرط نحو: من يقيم أقم معه. و انظر وجه التسويغ و تحقيقه في حاشيتنا.

السابع: أن يقصد بها الإبهام^(٤)، و مَثَلٌ له ابن مالك بـ (ما أحسن زيدا).

و قال غيره المسوغ فيه معنى التعجب لقيامه مقام الوصف، إذ هو استعظام. و قد يقال هنا: إن الإبهام هو المانع من صحة الابتداء بالنكرة فكيف يجعل مسوغا لذلك، غاية الأمر أنه قد يكون هو المقصود في بعض المقامات و تحصل معه الفائدة فيصح الابتداء بالنكرة: لأن المدار كما تقدم إنما هو على حصول الفائدة أما جعله مسوغا فلا وجه له.

الثامن: أن يراد منها العموم نحو: كلٌ يموث.

التاسع: أن يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة نحو: شجرة سجدت^(٥)، و: بقرة تكلمت.

قوله (إبهام) نائب فاعل بمحذوف يفسره (قصد) على رأي من يجيز ذلك في نظيره، و حذف متعلق قصد لدلالة ما قبله أي به. و (العموم) عطف على إبهام. (و انخِرَاق) مضاف لـ (ما عهد) أي انخِرَاق المعهود أي العادة الجارية، و المعنى أو قصد به بيان انخِرَاق العادة فهو عطف على ما قبله.

(١) قوله (أو إبهام قصد) نَبّه به على أن مراد من قال من المسوّغات الإبهام قصده و إلا لاتجه أن إبهام النكرة مانع من صحة الإبتداء فلا يجوز. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو العموم) إما بنفسه نحو: من عندك. أو بغيره كالواقع في سياق استفهام أو نفى نحو: {أَلَيْلَةٌ مَعَ اللَّهِ} [النمل - ٦٠-٦٤] و"ما أحد أغير من الله". (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و انخِرَاق ما عهد) أي خرق المعهود و المعتاد نحو: بقرة تكلّمَتْ. و في قوله (ما عهد) استعارة. و الانخِرَاق تخييل. (ابن القره داغي)

(٤) أن تكون مبهمة قصداً، لغرض يريد المتكلم؛ نحو: زائرة عندنا. (النحو الوافي)

(٥) شجرة هذا مبتدأ وهو نكرة، صح الابتداء بها جاء في مغني لبيب: إِذْ وُقُوعَ ذَلِكَ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْجِنْسِ غَيْرِ مُعْتَادٍ فِى الْإِخْبَارِ بِهِ عَنْهَا فَانْدَثَ بِخِلَافِ نَحْوِ رَجُلٍ مَاتَ وَنَحْوِهِ. (مغني اللبيب)

١٩٢] أو حَصَرَ، أو تَعَجَّب^(١)، أو نَوَّعَ أو حَقِيقَةً مِنْ حَيْثُ هِيَ..... ٥٤

العاشر: أن يراد بها الحصر نحو: "شَرَّ أهر ذا ناب"^(٢)، ومن أمثلة الكتاب: "شيء جاء بك".

قال سيبويه: وإنما جاز أن يبدأ به لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء.

قال الدماميني: لأن المبتدأ هنا في معنى الفاعل يجوز أن يكون نكرة. إهـ. وهو تابع في هذا لابن

الحاجب، وقد سبق أن التحقيق أنه لا فرق بين المبتدأ والفاعل.

قال الرضي: وأما قول المصنف في "شَرَّ أهر ذا ناب" أن ذلك لما كان فاعلا في المعنى، والفاعل

يختص بالحكم المقدم عليه، فكذا يختص هذا أيضا، فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا

اختص بمعنى الحكم فأنت حاكم على غير المختص، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الحكم لجاز

الابتداء بأي نكرة كانت. إهـ. ولم يبين وجه التسويغ في هذا النوع، قلت: وجهه -والله أعلم- على

رأي السكاكي القائل بأن التخصيص فيه نوعي الصفة المقدرة أي شيء فظيع، وعلى رأي عبد القاهر و

غيره القائلين بأنه جنسي والمعنى: شر أهره لا خير كونه فاعلا معنى لا لما قال ابن الحاجب من

اختصاصه بالحكم بل لأن المعنى: ما أهر ذا ناب شيء إلا شر، فالفاعل الحقيقي أعني المستثنى منه

إنما جاز كونه نكرة لأنه عام بوقوعه في سياق النفي وخلفه الذي صار فاعلا بعد حذفه أعني المستثنى،

وإنما جاز كونه كذلك لأنه أخرج من ذلك العام من حيث إنه -أي المخرج- جنس معين ممتاز عن غيره

من الاجناس فإنه كما يقصد الفرد من حيث خصوصه يقصد الجنس من حيث خصوصه مع قطع النظر

عن فرد مخصوص فلاحد العام المستثنى منه هنا أجناس والمستثنى واحد منها قصد من حيث تميزه

عنها، وكونه غيرها، وحيث لم تقصد آحاد الجنس زال الإبهام المانع من الحكم على النكرة فافهم.

(١) قوله (أو تعجب) هل المراد مدلول لفظ العجب أو مدلول صيغة التعجب، والأظهر الأول، لأنه على الثاني

يستغني عنه بقصد الإبهام، وكذا بقوله موصوفا إذ يمكن إدراجه في كل منهما. (ابن القره داغي)

- ونحو: ما أحسن زيدا! -ف (ما) مبتدأ نكرة تامة-

(٢) والتقدير: ما أهر ذا ناب إلا شرّ. + شر هذا مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به إما أن يقال: بأنه حصر، وإما أن يقال:

بأن ثم صفة له، شر عظيم، رجع إلى رجيل، رجل صغير، مثل ما سبق. (شرح ألفية للحازمي)

- ونحو: شيء جاء بك، والتقدير: ما جاء بك إلا شيء. (شرح ألفية)

الحادي عشر: أن يراد بها معنى التعجب نحو: عجب لزيد؛ لأن النكرة فيها في معنى الفعل كما في المغني، و قد تقدم نظيره فيما يقصد به الدعاء، و هو غير كاف في جهة التسويغ.
و قال ابن الحاجب: إنه اختص بنسبته إلى الفاعل لأن المعنى: سلمت سلاما، و كذا نظائره.
قال الرضي: هو غير مطرد؛ إذ ليس معنى ويل لك: ويلي لك، و لا ويلك لك، و إنما المراد مطلق الهلاك لك، فالأولى أن تكيره لرعاية أصله. إهـ.

الثاني عشر: أن تستعمل في مقام التنويع و التقسيم نحو: "الاسم نوعان نوع حكمه الاعراب و هو كذا، و نوع حكمه البناء و هو كذا"، و قد لا يذكر المنوع كقوله:
فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ نُسَاء، وَيَوْمٍ نُسْرُ
و وجه التسويغ فيها أن المبتدآت المتعددة في قوة مبتدأ عام اي جميع الأيام هذه صفاتها، و يزداد في الأول الصفة المقدرة اي منه، و عبارة المتن غير وافية بالغرض لصدقها بالنكرة الواحدة التي يقصد بها النوع الواحد مع أنها ليست من هذا النوع بل ممّا بعده.

الثالث عشر: أن تقصد بها الحقيقة من حيث هي متلوا له^(١) فنحو: "رجل خير من امرأة" و "ثمرة خير من جرادة" اي: هذه الماهية خير من هذه الماهية، فإن في معنى التمرية ما يقتضي التفضيل على الجرادية، و كذا في معنى الرجولية ما يقتضي التفضيل على الأنوثة، و حيث كان القصد إلى الحقيقة و الطبيعة التي لا تعدد فيها فلا إبهام.

و ذكر ابن الحاجب أن المسوغ فيما ذكر قصد الاستغراق الشمولي؛ لأنه إذا فُصل الجنس على الجنس فضلت جميع أفراد المفضل عليه من تلك الحيشية و تبعه ابن هشام في حواشي التسهيل.
و الحيشية في المتن للتقييد و الاحتراز من قصدها في ضمن فرد أو أفراد و هي مبتدأ حذف خبره، و (حيث) مضافة إلى الجملة أي من حيث هي حقيقة.

(١) هذا معنى قوله (أَوْ حَقِيقَةٌ مِنْ حَيْثُ هِيَ). قال ابن القره داغي: قوله (من حيث هي) لكنّها يعم جميع الافراد، لنلا يلزم الترجيح بلا مرجح نحو: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ. (ابن القره داغي)

- ١٩٢] ٥ أَوْ إِنْ تَلَوْ ٥
 ١٩٣] ٥ نَفِيًّا^(١)، أَوْ اسْتَفْهَمًا، أَوْ لَوْلَا، إِذَا ٥ فُجَاءَةً، أَوْ فَاجَزًا، أَوْ وَادًا ٥
 ١٩٤] ٥ حَالٍ وَإِنْ قُدِّمَ أَخْبَارٌ وَحَلَّ ٥ ظَرْفًا أَوْ الْمَجْرُورَ، قِيلَ أَوْ جُمْلَ ٥

الرابع عشر: أن تتلوا النكرة نفيًا نحو: "ما رجل في الدار"، لأنها تعم، فيكون المقصود منها جميع أفراد الجنس، ولا إبهام مع ذلك.

الخامس عشر: أن تتلوا استفهامًا نحو: "أرجل في الدار". وانظر تحقيق وجه التسويغ في هذا في حاشيتنا.

السادس عشر: أن تتلوا لولا كقول الشاعر:

لَوْلَا اضْطِيبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقْسَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

لأن تالي لولا شبيه بتالي النفي، وفيه إشكال أنظره، و جوابه في حاشيتنا.

السابع عشر: أن تتلوا إذا الفجائية نحو: "خرجت فإذا رجل أو أسد بالباب"؛ إذ لا توجب العادة الحال أن لا يخلو الحال من مفاجات شيء لك عند خروجك أسد أو رجل.

الثامن عشر: أن تتلوا فاء الجزاء كقول بعض العرب: "إن مضى غير فعيّر في الرباط" كذا متلوا له. قال الدماميني: ولا يخفى أن المعنى: فعيّر آخر، فالمسوغ الصفة المقدرة.

التاسع عشر: أن تتلوا واو حال كقول الشاعر:

سَرَيْنًا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَحْقَى صَوَّهْ كُلِّ شَارِقٍ

إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من برق نجم وقت السرى، وليس المدار على وقوعها بعد الواو، وإنما الشرط أن تقع صدرا في الجملة الحالية بدليل قوله:

الدَّيْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

قوله (تَلَوْ) أي: المستعملون للنكرة بها. و (إذا) عطف باسقاط الأداة، وإضافتها للفجاءة من إضافة الدال للمدلول، و قصر (جزاء) للضرورة، و زاد (ذا) لذلك.

(١) قوله (نفيًا) كأنه مستغنى بقوله المار (أو العموم). (ابن القره داغي)

العشرون: أن يخبر عنها بظرف أو جار و مجرور مقدمين نحو "عند زيد نمرة" و "في الدار رجل" ^(١)، و انظر تحرير وجه التسويغ فيهما، و تحقيق أن للتقديم ^(٢) دخلا فيه خلافا لما حققه في المغني في حاشيتنا. و كذا إذا أخبر عن النكرة بجملة مقدمة عليها نحو: قصد غلامه رجل. ذكره ابن مالك. قال أبوحيان: و لا أعلم أحدا وافقه. قال المصنف: وافقه عصريه البهاء بن التحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرب.

[قوله] و (أخبار) نائب فاعل (قدم)، و (ظرفا) حال من ضمير (حل)، و (المجرور) عطف عليه. و كذا (جمل) لكن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و لا يخفى ما زاد به على الخلاصة.

[الأصل تأخير الخبر]

﴿ ١٩٥ ﴾ وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ تَأْخِيرٌ وَقَدْ يَسْبِقُ

يعطي بمفهومه أن الأصل في المبتدأ التقديم ^(٣). قال في الشرح: و ذلك لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق. إهـ. فإن قلت: هذه العلة تطرد في الفاعل. قلت: التزم ذلك فإن الأصل في المحكوم عليه من حيث هو التقديم؛ لأنه المعروض و الحكم عارضه، و إنما آخر الفاعل لتمتاز الجملة الفعلية عن الاسمية، فاعرف ذلك.

و يجوز تخلف الأصل إن لم يمنع مانع نحو: قائم زيد ^(٤).

(١) و لا يجوز، نحو: قائم رجل؛ لأن المتقدم ليس ظرفاً، و لا جازاً ومجروراً. (شرح ألفية)
- قوله (وإن قدم) أي إن كانت مختصة بأن كان المضاف إليه في الظرف، و المجرور في الجار و المجرور، أو المسند إليه في الجملة صالحة للأخبار عنها نحو: عندك ثمرة، و في الدار رجل، و قصدك غلامه إنسان. بقي أنه عد من المجوزات كونه بعد لام الإبتداء نحو: لرجل قائم. و كونه بعد كم الخبرية نحو: (كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ ...) بناء على رفع عمّة، لكن يمكن إدراجهما فيما سبق. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (ب) «أن للتوسيع».

(٣) نحو: "سلام هي"، و حكم هذا التقدم الجواز إذ لو قلنا: هي سلام لم يفسد المعنى. (بلوغ الغايات)

(٤) إذا كان المبتدأ خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد قائم) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع. و لكن إذا كان السامع يظن أن زيدا قاعد لا قائم، انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فنقول له: (قائم زيد)، فجملة (زيد قائم) إخبار أولي و لكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم تقول له: قائم زيد أي لا قاعد. (معاني النحو)

[تأخير الخبر وجوبا]

- ١٩٥] لا إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ حَيْثُ اتَّخَذَ ﴿١﴾
 ١٩٦] مَعْ مُبْتَدَأَ عَرْفًا وَنُكْرًا^(١)، أَوْ يُرَى فِعْلًا إِذَا الْمُضْمَرُ فِيهِ سُتِرَا ﴿٢﴾
 ١٩٧] أَوْ طَلَبًا أَوْ مُسْنَدًا إِلَى دُعَا ﴿٣﴾

(لا إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ حَيْثُ اتَّخَذَ مَعْ مُبْتَدَأَ عَرْفًا وَنُكْرًا): (لا) عاطفة على مقدر، و التقدير: و قد يسبق حيث لم يمنع مانع لا حيث اتحد ... الخ. و قوله بعد (و يرى فعلا) عطف على (اتحد).
 و المعنى: أن جواز التقديم مشروط بشروط:

أحدها: أن لا يتحد الخبر و المبتدأ في التعريف أو التنكير، فإن اتحدا^(٢) وجب تقديم المبتدأ و تأخير الخبر خشية التباس أحدهما بالآخر لو عكس، و قد تقدم ما يتعلق بهذه المسألة. و مثال الاتحاد في التنكير "أفضل منك أفضل مني"^(٣).

ثم قَد منع تقدمه بقوله (إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ) و المعنى: أن المنع مقيد بما إذا لم توجد قرينة تبين أحدهما من الآخر^(٤).

(١) قوله (لم يبين) أي لم يميز المبتدأ عن الخبر، فإن مَيَّزَ عنه جاز تقديم الخبر نحو: أبو حنيفة أبو يوسف. (ابن القرداغي)

(٢) المعارف تتفاوت وتختلف في درجة التعريف وقوته فالضمير أقوى وأعرف من العلم، والعلم أقوى وأعرف من اسم الإشارة، بل إن النوع الواحد يتفاوت في درجة تعريفه، وقوته، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب. و كذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوته، فالنكرة المحضة أقوى في التنكير من المختصة؛ لأن الاختصاص يُضَعِّفُ التنكير، ويقرب النكرة من المعرفة؛ ولذا جاز الابتداء بالنكرة المختصة. (شرح الفية)

(٣) و نحو: زيدٌ أخوك، و نحو: أكبر منك سناً أكثر منك تجربةً. ففي هذين المثالين لا يجوز تقديم الخبر؛ لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ، أو: أكثر منك تجربة أكبر منك سناً، لكان المقدم مبتدأ؛ لأنهما متساويان في التعريف، والتنكير ولا دليل يدل على أنَّ المتقدم هو الخبر. (شرح الفية)

(٤) فإذا وُجد دليل يدل على أنَّ المتقدم خبر جاز تقديمه، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة. في هذا المثال يجوز تقديم الخبر أبو حنيفة؛ لأنه معلوم أنَّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس. (شرح الفية)

(و يرى فعلا إذا المضمّر فيه سترا) ^(١): الشرط الثاني: أن لا يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر فيه، فيمتنع التقديم في نحو "زيد قام" خوف التباس المبتدأ بالفاعل. و يترتب على ذلك خلو التركيب من تكرير الاسناد المحتاج له في مقامه و التهيئة و القطع، و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا.

فتحرز بالفعل من الوصف، و بكونه رافعا للمضمّر من رافع الظاهر نحو: "زيد قام أبوه"، و يكون الضمير مستترا من رافع البارز نحو: "أخوك قاما" فيجوز تقديمهما لأخذ الفعل فيهما فاعله. و يؤخذ هذان القيدان من قول الخلاصة: «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرُ...» فالإشارة فيه راجعة إلى الحكم الذي هو المنع بقيده و هو عدم البيان، و لا ينعدم إلا فيما كان المرفوع فيه ضميرا مستترا، و للرّضي في رافع الظاهر والبارز كلام ذكرناه في الحاشية.

قوله (فعلا) حال من نائب فاعل (يرى) العائد على الخبر، و الأولى جعل الرؤية علمية، و (فعلا) مفعول ثان، و (المضمّر) نائب فاعل بمحذوف يفسره (سترا).

(أو طلبا) الثالث: أن لا يكون الخبر طلبا نحو: "زيد اضربه"، فإنه يمتنع فيه التقديم ذكره أبوحيان.

(أو مسندا إلى دعا) الرابع: أن لا يكون المبتدأ للدّعاء نحو: سلام عليكم.

قال الرّضي: «بأن الغالب فيه تأخير الخبر، إذ لو قدمت و قلت: عليكم، فقبل أن تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، و لهذا، انخزل أبوتام، و ترك الانشاد على ما يحكي لما ابتدأ القصيدة، و قال: "عَلَى مِثْلَهَا مِنْ أَزْبُعٍ وَ مَلَاعِبٍ" فعارضة شخص كان حاضرا، فقال: لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين، و بعد المصراع: "تذال مصونات الدموع السواكب".»

(١) قوله (فعلا) أي بحسب الصورة فلا يرد أنّ الخبر مجموع الفعل والفاعل لا الفعل فقط، والمراد به ما يشمل اسم الفعل نحو: زيد هيهات، فلا يقدم الخبر فيه، وما ذكره غير شامل لنحو "أنت قمت"، لأن ضميره غير مستتر مع أنه لا يتقدم لتلا يلتبس بالتأكيد، فلو جعل الضابط هنا التباس المبتدأ بغيره لكان أشمل. (ابن القره داغي)

[مواضع تقديم المبتدأ أو الخبر وجوبا]

﴿١٩٧﴾ وَ قَدَمَنْ مِنْهُمَا مَا وَقَعَا ﴿١﴾

﴿١٩٨﴾ فِي مَثَلٍ أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ ^(١) وَمَعَ ذِي الْفَا وَ ذِي حَصَرٍ ﴿٢﴾

١- (و قدم من منهما ما وقع في مثل) ضمير الاثنين للمبتدأ والخبر أي: ما وقع منهما مقدما في مثل التزم تقديمه، لأن الأمثال لا تغير، فتقديم المبتدأ كقولهم "الكلاب على البقر"، و تقديم الخبر كقولهم "في كل واد بنوسعد" ^(٢).

٢- (أو لازم الصدر) يصح أن يقرأ بصيغة الماضي عطفًا على (وقعا) أي: قدم من منهما ما لازم الصدر. ويصح أن يقرأ بصيغة اسم الفاعل مضافا للصدر عطفًا على ما. مثال المبتدأ اللازم للصدر "من في الدار" و "من يقيم أقيم معه"، و مثال الخبر اللازم له "أين زيد" و "كيف عمرو".

٣- (و مع ذي الفا و ذي حصر) ^(٣) عطف على معمول (وقع) أي: قدم من منهما ما وقع من ذي الفاء أو ذي الحصر من الجزء الآخر، مثال المبتدأ فيهما "الذي يأتيني فله درهم"، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. و مثال الخبر فيهما "أما في الدار فزيد" "إنما عندك زيد".

(١) قوله (و لازم الصدر) ويندرج فيه المصدر بلام الإبتداء نحو: لزيد قائم، ولقائم زيد، ونحو: أيهم أفضل، وأين زيد، والمضاف إلى اسم الاستفهام والشرط وكم الخبرية، لأن المراد من اللزوم أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة. (ابن القره داغي)

(٢) "كل واد بنو سعد" بنو سعد: مبتدأ مؤخر، في كل واد: خبر مقدم. هل نقول: بنو سعد في كل واد؟ لا يصح، لما كان مثلاً والأمثال لا تبدل ولا تغير التزامه، إذًا: يجب تقديم الخبر لكونه مثلاً. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) قوله (ومع ذي الفاء) أي آخر ذا الفاء من المبتدأ والخبر، وقدم مصاحبه. و كتب ايضاً: وقدم وجوبا ما وقع مصاحب ذي الفاء مبتدأ نحو: الذي يأتيني فله درهم، أو خبراً نحو: أما زيد فقائم، لأن مدخوله مشابه للجزاء، وما وقع مصاحب ذي حصر أي محصور فيه مبتدأ نحو: ما كاتب إلا زيد، أو خبراً نحو: ما زيد إلا كاتب، لئلا ينعكس الحصر. (ابن القره داغي)

[مواضع تقديم الخبر وجوبا]

- ١٩٨] وَأَخْبَاراً يَقَعُ ٥
 ١٩٩] إِنْ كَانَ لِلنُّكْرِ يُجِيزُ الْإِبْتِدَاءَ أَوْ مُضْمَرٌ عَادَ لَهُ مِنْ مُبْتَدَأٍ ٥
 ٢٠٠] أَوْ دَلَّ مَا يُفْهَمُ بِالتَّقْدِيمِ أَوْ يُسْنَدُ إِلَى أَنْ وَأَمَّا مَا تَلَوْ ٥
 ٢٠١] أَوْ كَمْ هُنَاثَمٌ ٥

١- (و أخبارا يقع إن كان للنكر يجيز الابتداء)^(١) عطف على ما المعمول له (قدمن) أي: و قدمن أخبارا يصحح الابتداء بالنكرة و هو الظرف و الجار و المجرور و الجملة^(٢)، كما سبق، و إنما وجب تقديمه دفعا لالتباس الخبر بالصفة، فإن النكرة نطلب الظرف و ما ذكر معه طلبا حثيثا لتتخصص بها، فلو أخرت لتوهمت وصفيتها، و التقديم يرفع ذلك، إذ الصفة لا تتقدم. قوله (يقع) تميم، و (يجيز) خبر كان، و (للنكر) علة للإجازة.

٢- (أو مضمر عاد له من مبتدأ)^(٣): (مضمر) فاعل بمقدر يفسره (عاد) و ذلك المقدر عطف على كان، و الضمير المجرور باللام للخبر أي: قدمن خبرا عاد إليه ضمير من المبتدأ كقوله:
 أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءٌ عَيْنٍ حَبِيبَهَا^(٤)

(١) قوله (و أخبارا تقع) مقدما وجوبا إن كان بسبب التقديم يجيز الابتداء للنكرة كأن كان ظرفا نحو: عندي درهم. فقوله (و أخبارا) مبتدأ، و (تقع) خبره. قوله (للنكر) متعلق بـ (يجيز). (ابن القره داغي)
 (٢) [يعني] أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف، أو جاز ومجرور، نحو: عندي درهم، ونحو: لي وطرف. فلا يصح: درهم عندي، ولا: وطرف لي. فإن كان للنكرة مسوغ جاز تقديم الخبر وتأخيرها، نحو: رجل ظريف عندي، ويجوز: عندي رجل ظريف؛ لأن النكرة موصوفة». (شرح ألفية)
 (٣) قوله (أو مضمر) أي: يجب تقديم الخبر إذا رجع إليه ضمير من المبتدأ نحو: في الدار صاحبها، لنلا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة. (ابن القره داغي)

(٤) الشاهد: تقديم الخبر وهو "ملء عين" لاتصال المبتدأ وهو "حبيبها" بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه، فلو قدم المبتدأ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر التأخير، وذلك غير جائز. (ضياء السالك)

و إنما وجب تقديمه لئلا يلزم عود الضمير المتصل بالمبتدا على متأخر لفظاً ورتبة. وانظر تحرير المسألة في حاشيتنا. ولا يخفى أن عبارة المتن أخصر وأوضح من عبارة الخلاصة.

٣- (أو دَلَّ ما يُفْهَم بالتقديم): كأنه ضمن (دل) معنى أفاد، فـ (ما) مفعوله، و الباء في (بالتقديم) للسببية، فيفهم منه أن ذلك المعنى لا يفهم مع التأخير أي: يجب تقديم الخبر إذا أفاد ما لا يفهم إلا مع التقديم نحو: "سواء عليّ أقمت أم قعت"، إذ لو أخرت لتوهم أنك تستفهم حقيقة، قاله ابن مالك، وهو حسن. ومثل له أيضاً بقولهم "لله درك"، إذ لو أخرت لم يفهم معنى التعجب. وبحث فيه الدماميني بأن لا نسلم فواته مع التأخير، فالصواب أن التزام التقديم فيه لأنه جرى مجرى الأمثال.

٤- (أو يسند إلى أن و أمّا ما تلوّا) ^(١) عطف على كان الواقعة شرطاً أي: و قدّم الخبر إن يسند إلى أن المفتوحة المصدرية مع صلتها نحو: "عندي أنك منطلق".

و إنما وجب تقديمه لأن تأخيره يوقع في إلباس أن المفتوحة بأنّ المكسورة أي: إذا نطق بها المتكلم مقدمة مفتوحة يخشى أن يعتقد السامع أن حقها الكسر و ان المتكلم حصل له غلط أو سهو أو أنه جاهل بمواطن الكسر، و إنما خيف ذلك لأنها في الابتداء، فقد وجد فيها ضابط الكسر، و لا مقتضي للفتح، و نية أنها مع معموليها مبتدأ و الظرف خبر لا دليل عليها، و يوقع على تقدير اعتقاد فتحها في إلباس المصدرية بالمفتوحة التي بمعنى لعل لمثل ما مر، و التقديم دافع للإلباس، إذ المكسورة و التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما.

و قوله: (و أمّا ما تلوّا) "أما" فيه مفعول مقدم بـ "تلوّا"، و "ما" نافية أعمل ما بعدها فيما قبلها للضرورة، إذ الشاغل لا يحذف كما تقدم، و الجملة حالية. أي: يجب التقديم فيما ذكر و الحالة أنهم ما تلوّا بـ "أن" أما، فإن تلوّاها جاز التأخير اتفاقاً كقوله:

(١) قوله (إلى أن) أي مع صلتها، ففيه تجوز. و وجب التقديم هنا لئلا تلبس بالمكسورة، أو بأن التي هي لغة في لعل، و لهذا يجوز تأخيره إن تلى "أما"، كما أشار إليه بقوله (و أمّا ما تلوّا) الخ، لأن المكسورة و كذا لعل لا تدخل هنا. (ابن القره داغي)

عِنْدِي اضْطِبَارٌ وَأَمَّا أَتْنِي جَزَعٌ يَوْمَ التَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ يَبْرِينِي^(١)

و ذلك لأن المكسورة والتي بمعنى لعل لا تقعان بعد "أما" لأنهما مع معموليهما جملة تامة، وأما لا تفصل من الفاء بالجمال التامة.

٥- (أَوْ كَمْ ، هُنَا ثَمَّ) ^(٢) عطف على خبر كان الواقعة شرطا أي: قدم الخبر إن كان يجيز الابتداء أو كان كم، لكن في هذا تشبث للمعطوفات، فالأولى أن يجعل خبرا لكان محذوفة مع اسمها، وهي معطوفة على الشرط على الطريقة المتقدمة أي: أو كان الخبر كم. و (هنا) و (ثَمَّ) معطوفات على كم بحذف الواو. و الصواب عدم ذكر (كم) لاندراجها في لازم الصدر وإن كانت خبرية. و ذكر أبوحيان أنه يجب تقديم الخبر إذا كان ظرفا مشارا به للمكان نحو: هنا زيد و ثَمَّ عمرو، و لم يتضح لي وجهه. و لا يخفى ما زاد به المصنف على الخلاصة في هذا المبحث.

[حذف المبتدأ أو الخبر جوازا]

[٢٠١] ﴿..... وَ حَذَفَ مَا عَلِمَ مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ أَجْزَيْتِمَ﴾

(حَذَفَ) مفعول مقدم بـ (أجز). و تحرز بقوله (ما علم) مما لم تقم عليه قرينة، فإنه لا يجوز حذفه. و (من مبتدأ أو خبر) بيان لما وقعت عليه. و قول الخلاصة «و حذف ما يعلم جائز» بدون هذا البيان أفيد لصدقها بحذفهما معا فإنه جائز. و مثال حذف المبتدأ جوازا ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦] أي: فعمله لنفسه و إساءته عليها. و مثال حذف الخبر جوازا ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي دائم. و مثال حذفهما جوازا ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ﴾ [الطلاق: ٤٠] أي فعدتهن ثلاثة أشهر.

(١) الشاهد: تأخير الخبر عن المبتدأ بعد "أما"، وساغ ذلك من أن المبتدأ مصدر مؤول؛ لأن البس بـ "أن" بمعنى لعل، و"إن" المكسورة؛ لأنهما لا يقعان بعدها؛ فإن كلا منهما مع معموليها جملة، و"أما" لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد. (ضياء السالك)

(٢) قوله (أو كم) أي: ويجب تقديمه إذا كان كم الخبرية نحو: كم درهم لك. أو اسم إشارة مكان نحو: هنا، أو ثمة زيد. - وكتب أيضا- أو كان الخبر كم أو ثم فـ"أو" محذوف يعني المتعاطفات، و (حذف) مبتدأ، و (أجز) خبره، أو مفعول أجز. (ابن القره داغي)

إحذف المبتدأ وجوبا

﴿ ٢٠٢ ﴾ لِمُبْتَدَأٍ أَخْبَرَ عَنْهُ بِقَسَمٍ ^(١) أَوْ مَصْدَرٍ عَنْ فِعْلِهِ الْحَذْفُ انْتَحَمَ ^(٢) ﴿

﴿ ٢٠٣ ﴾ أَوْ تَلَوِ نِعَمَ أَوْ بَنَغْتَ قُطْعًا أَوْ مَا تَلَا لَا سِيَّما إِنْ رَفَعَا ﴿

يجب حذف المبتدأ في خمسة مواضع:

أولها: أن يخبر عنه بما هو صريح في القسم نحو "في ذمّتي لأفعلن"، أي في ذمّتي عهد أو ميثاق، أو يمين، على حذف مضاف أي متعلق ميثاق، وهو مضمون الجواب، إذ لا معنى لكون نفس الميثاق في ذمته، وإنما وجب حذفه لسد الجواب بسدها.

ثانيها: أن يخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ نحو: "سمع وطاعة" أي: أمري، الأصل: يَسْمَعُ سَمْعًا وَيُطَاعُ طَاعَةً، ثم وجب حذف الفعل لقيام المصدر مقامه فلما رفعوا لقصد الدوام والثبوت أجروا الرفع مجرى النصب في التزام حذف عامل المصدر.

قوله: (الحذف) مبتدأ، و (انحتم) خبره، و (لمبتدأ) متعلق به، و جملة (أخبر عنه بقسم) في محل خفض على أنها صفة، و (مصدر) عطف على (قسم)، و (عن) متعلقه بناب مقدرا حذف لأنه لا يتبادر من هذه العبارة سوى هذا، فإن قولهم: ينوب المصدر عن فعله و نحوه مطروق في الاستعمال.

ثالثها: أن يكون المبتدأ تاليا لنعم أو بئس نحو "نعم الرجل زيد" فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا أي الممدوح زيد، و لم تظهر لي علة الوجوب لكن هذا القول: و هو جعل المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف مردود من أصله لما ذكره الأندلسي من دخول نواسخ الابتداء عليه و لو كان خبرا لما صح ذلك قال فلا يجوز إلا أن يكون مبتدأ خبره ما قبله و اختاره الرضي.

و (تلو) أيضا عطف على (قسم): أي: و أخبر عنه بتلو نعم أي لفظا و إن كان المبتدأ المقدر هو التالي لها تقديرا على هذا القول.

(١) قوله (لمبتدأ أخبر عنه بقسم) أي حذف المبتدأ واجب إذا أخبر عنه بقسم نحو: في ذمّتي لأفعلن، أي قسم في ذمّتي. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (أو مصدر) أي حذف المبتدأ واجب إن أخبر عنه بمصدر يكون بدلا من التلفظ بفعله نحو: سمع وطاعة، أي أمري سمع، إذ أصله: اسمع سمعا، و أطيع طاعة، و بعد حذف الفعل عدل إلى الرفع لإفادة الدوام. (ابن القره داغي)

رابعها: أن يخبر عنه بنعت مقطوع^(١) نحو: الحمد لله الحميد، أي هو، وإنما وجب الحذف لأنه إذا كان القطع إلى النصب التزم إضمار الناصب وجعل ذلك أمانة على قصد الإنشاء فلما رفعوا أجروا الرفع مجرى النصب في التزام إضمار العامل.

خامسها: أن يكون تالياً لـ "لاسيما" نحو "العلماء يستوجبون الاكرام لاسيما زيد" فـ (لا) نافية للجنس، و (سي) بمعنى مثل اسمها، و (ما) موصولة مضاف إليها، ويصح أن تكون نكرة موصوفة بالجملة في نحو (.... لَاسِيْمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلٍ)، و (زيد) خبر لمبتدأ محذوف ويضعفه حذف العائد المرفوع من غير طول وإطلاق ما على العاقل، ويجوز جر زيد على الإضافة، و ما زائدة، ونصبه على أن ما كافة، و لاسيما بمنزلة الا في الاستثناء، ورد بأن المستثنى مخرج و ما بعدها داخل من باب أولى، و أجب بأنه مخرج مما أفهم الكلام السابق من مساواته لما قبلها و على هذا فيكرن استثناء مقطوعا، و أما النكرة نحو: (و لاسيما يوم) بجواز انتصابها على التمييز بين، و بهذا علم أن ما بعد لاسيما تجوز فيه الأوجه الثلاثة^(٢).

و (بنعت) عطف على (بقسم)، و (قطعا) نعت. و (ما) عطف على قسم، و (تلا) صلتها، و (لاسيما) مفعول تلا، و (إن رفعا) شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله، تحرز به مما إذا جر أو نصب، و فيه إيحاء إلى أن ما بعد لاسيما تتعاقب عليه أوجه الاعراب بالحركات. و هذه المسائل مما زاد به هذا النظم على الخلاصة على هذا الوجه و إن تضمنت الإشارة إلى بعضها في أبواب متفرقة.

(١) بيان هذا: أن بعض الكلمات يكون نعتا خاصا بالمدح كالذي في نحو: ذهبت إلى الصديق الأديب، أو بالذم كالذي في، نحو: ابتعدت عن الرجل السفیه، أو: بالترحم كالذي في نحو: ترفق بالضعيف البائس. فكلمة "الأديب" و "السفيه" و "البائس" نعت مفرد، مجرور، لأنه تابع للمنعوت في حركة الإعراب، التي هي الجر في الأمثلة السابقة. لكن يجوز إبعاده عن الجر إلى الرفع أو النصب بشروط، و عندئذ لا يسمى و لا يعرب في حالته الجديدة "نعتاً" وقد يسمى: "نعتا مقطوعا أو منقطعا". و إنما يكون في حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو - مثلاً - فيكون المراد: ذهبت إلى الصديق؛ "هو الأديب" ابتعدت عن الرجل؛ "هو السفیه". ترفق بالضعيف "هو البائس". و يكون في حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: "أمدح"، أو: "أذم"، أو: "أرحم"، على حسب معنى الجملة. (النحو الوافي)

(٢) بعد لا سيما إما مجرور بإضافتها إليه و اعتبار ما زائدة، و إما مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف و ما موصولة بمعنى الذي و التقدير: لا سي الذي هو زيد، و إما منصوب على التمييز، إهـ. (المدراس النحوية)

إحذف الخبر وجوبا

﴿٢٠٤﴾ وَبَعْدَ لَوْلَا التَّرْمُومَا حَذَفَ الْخَبَرُ^(١) وَمَنْ يُقَيِّدُهُ بِمَا يُدْرَ أَبَرُ^(٢) ﴿

﴿٢٠٥﴾ وَوَإِمْ مَغْ وَقَسَمِ قَدْ أَتَضَخَ وَنَحْوِ: ضَرْبِي ذَا مُسِينًا فِي الْأَصَحِّ ﴿

يتعين حذف الخبر في أربعة مواضع:

أولها: أن يكون واقعا بعد "لولا". قال الجمهور: ولا يذكر معها ألبة بناء منهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا، وأوجبوا أن يقال في نحو "لولا زيد سألما ما سلم": لولا مسالمة زيد إيانا أي: موجودة.

و ذهب الرّماني و ابن الشّجريّ و الشّلوّيين إلى أن للخبر بعدها حالتين:

إحدهما: أن يكون كونا مطلقا نحو: "لولا زيد لأكرمك"، وفي هذه الحالة يجب حذف الخبر، لأن مطلق الكون - أي: الوجود - معلوم بمقتضى "لولا"؛ إذ هي دالة على امتناع جوابها لوجود تاليها، فهذا مسوغ للحذف، وإنما وجب لسد جواب لولا مسد الخبر.

و الثانية: أن يكون كونا مقيدا نحو: "لولا زيد محسن إلى عمرو لهلك"، فإنّ الخبر كون مقيد بالاحسان، وفي هذه الحالة تفصيل: إن وجدت قرينة تدل على الكون الخاص جاز حذفه وذكره نحو: "لولا أنصار زيد حموه ما سلم" فإن الحماية معلومة من التعبير بالانصار. وإن لم توجد تعين ذكره نحو: "لولا زيد سألما ما سلم". وإلى هذا الرأي وترجيحه أشار بقوله (و من يقيده...) الخ، لكن يرد عليه الحالة التي يكون فيها كونا خاصا وله قرينة، فإنه يصدق عليه أنه مما يدري مع أن حذفه جائز لا واجب، ولعله أراد ما يدري دائما من غير قرينة خاصة كما يشعر به التعبير بالمضارع. وعلى هذا الرأي

(١) قوله (التزموا حذف) أما القيد [الحذف] فللعلم به، وأما المقيد [الزام الحذف] فلكون الجواب عوضا، ولا يجمع بينه وبين المعوّض عنه، أو لأن النفي عند عدم القرينة على توجهه إلى شيء يتوجه إلى وجود مدخوله، فيكون الخبر كالتركرار إذا كان كونا مطلقا، وأما إذا كان مقيدا فلا، لعدم الدليل عليه، ولذا قال (و من يقيده...). و كتب أيضا: أي لولا الإمتناعية لأن التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (بأن يدر) أي بأن دل عليه دليل، وإلا لم يحذف. قوله (أبر) لأنه لو قيل لوجوب الحذف مطلقا لورد عليهم ما رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ» و توجيهه بأنه مروي بالمعنى بعيد. (ابن القره داغي)

اقتصر في الخلاصة. و الضمير المفعول بـ (يقيد) عائد على الالتزام المفهوم من (التزموا).

ثانيها^(١): أن يقع بعد واو المعية نحو: "كل رجل و ضيعته"^(٢)، أي: مقترنان، جاز حذفه لأن الاقتران معلوم من المعية، و وجب لقيام واو المعية مقامه.

و كان من حقه أن يقيد المسألة، كما في الخلاصة، بأن تكون الواو نصاً في المعية لا تحتل غيرهما احترازاً من نحو "و كل امرئ و الموت يلتقيان"، فإن الحذف فيه جائز لا واجب، و لعله أشار إلى ذلك بقوله (قد اتضح) أي ما ذكر، و في هذه المسألة إشكال أنظره في حاشيتنا.

ثالثها: أن يقع بعد قسم واضح أي صريح لا يحتمل غيره^(٣) نحو: "لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنْ" و "أَيْمُنُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ" أي: قسمي و يميني، صح الحذف لوجود الدليل، و وجب لسد الجواب مسد الخبر.

(١) أي من مواضع حذف الخبر وجوباً.

(٢) الضيعة العقار، و المراد بها العمل و المناسبة ظاهرة أي كل رجل مقرون مع يعته، وإنما وجب الحذف لأن المعطوف نائب و الواو قرينة لدالتها على المقارنة. (البركات الأحذية)
- فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصاً لم يحذف وجوباً - أيضاً - نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصاً لأن الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها. (دليل السالك)

- قوله (و واو مع) أي بعد مدخول واو نص في معنى "مع"، وهو كل رجل و ضيعته، أي مقرونان. وفي تعيين مرجع الضمير في نحو هذا المثال إشكال، لأنه لا يصح إرجاعه إلى كل، لعدم مقارنة كل رجل بضيعة كل رجل، ولا إلى رجل، لعدم مقارنة كل رجل مع ضيعة رجل خاص؟ و أجاب "عصام": بأن كل رجل إجمالاً لأسماء ظاهرة متعددة، و ضمير ضيعته إجمالاً لضمائر متعددة، و كل مضمّر في هذا الجمل يرجع إلى ظاهر في ذلك المجل. و قد يجاب بأن العموم المستفاد من كلمة (كل) معتبر بعد إرجاع الضمير إلى الرجل، فكانه قيل: الرجل و ضيعته مقرونان أي رجل كان وأية ضيعة كانت. (ابن القره داغي)

(٣) بحيث يغلب استعماله في القسم غلبة واضحة في الاستعمال فيدرك السامع أنه قسم قبل أن يقسم المقسم عليه. (النحو الوافي + و تحقيقه)

- فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف نحو: عهد الله لأفعلن الخير. أي: عهد الله عليّ. فلك حذف الخبر "عليّ" ولك إثباته. (دليل السالك)

رابعها: أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح جعل تلك الحال خبرا عن المبتدأ المذكور^(١) نحو: "ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِينًا"^(٢) ف "ضربي" مصدر مضاف لفاعله، فكمّل بمفعوله، فهو عامل في المفعول، و المفعول مفسر لضمير مستتر في كان تامة محذوفة، و "مسينا" حال من ذلك الضمير و التقدير: ضربي العبد كائن إذا كان مسينا، إن أريد الاستقبال، و: إذ كان، إن أريد الماضي، فالخبر هو الظرف المحذوف المضاف لجملته كان وجب حذفه لسد الحال مسده، و انظر تحرير القول في هذه المسألة في حاشيتنا.

لكن هنا أمر يتأكد التنبيه عليه لم تذكره في الحاشية هو أن صريح كلام الرضي أن (إذا) فيما ذكر و نظائره شرطية، فإنه قال: «الأصل: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، وليس "إذا" للاستقبال هنا بل هو للاستمرار، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، وقوله ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] و مثله كثير حذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة، فبقى إذا كان قائما، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال و أقيم الحال مقام الظرف». انتهى المراد منه. و عليه إشكالات:

الأول: أنهم لم يقدروا لها جوابا، و هو غير محتاج إليه معنى.

الثاني: أنه جعلها متعلق الخبر و الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

الثالث: أن الشرط يقتضي الترتيب و التعقيب، و المفاد هنا يظهر أنه الاقتران، و هو ظاهر كلام الرضي المتقدم.

(١) أشار إلى هذا بقوله (وَنَحْوِ: ضَرَبِي ذَا مُسِينًا فِي الْأَصَحِّ). + قوله (و نحو ضربي ذا) أي يجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا - ولو بتأويل، أو اسم تفضيل مضاف إليه مضاف إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما - و بعده حال لا يصلح كونه خبرا للمبتدأ، فالأول كما ذكره المصنف. والثاني نحو: أكثر شربي السويق ملتوتا. قوله: (في الاصح) راجع إلى التعلق بالفتح و الكسر. (ابن القره داغي)

(٢) الحال في قولك: ضربي العبد مسينا، لا تصلح أن تكون خبرا؛ إذ لا يقال: ضربي مسيء؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء. أما إذا صلحت الحال أن تكون خبرا فحينئذ لا يكون حذف الخبر واجبا، نحو ما حكى الأخفش من قولهم: زيد قائما. فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائما، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا؛ فتقول: زيد قائم. ففي مثل هذا المثال يجوز ذكر الخبر، وحذفه. (شرح ألفية)

الرابع: أن صريح كلامه أيضا أنها فيما ذكر للاستمرار وهو مشكل مع ما ذكره من شرطيتها، فإن الأمر المستمر في جميع الأزمنة حاصل، والحاصل لا يجوز جعله شرطا لعدم فائدة اشتراط حصول الحاصل، ونحو ما ذكره قول المصنف في بعض كتبه إنما قدرت إذ وإذا دون غيرهما لاستغراق إذ للماضي وإذا للمستقبل قاله ابن عمر. انتهى.

و قد رفعت إلى هذه الإشكالات في عدة أسئلة فكتبت عليها ما نقف عليه وهو أنهم ليس من شأنهم التعرض لايضاح المقدر عند ظهور ما يدل عليه كالمقدم على الشرط هنا، وأي خفاء في المحذوف مع تقدم ما يدل على عين معناه، بل ما هو في الحقيقة إلا نفسه، وإنما وجب التقدير لأمر صناعي فقط، و قد نصوا على أن الحذف والتقدير في نوع هذا التركيب مما قدم فيه ما هو جواب في المعنى، وذلك كاف عن التعرض له في كل شخص من أشخاص التراكيب، وإنما يتعرضون له في بعض أشخاص التراكيب إذا كان هناك لبس وخفاء، وقول المستشكل وهو غير محتاج إليه معنى تلزمه، ولا محذور فيه، و قد صرح غير واحد بأن البصريين إنما قالوا بحذف الجواب وتقديره في "هو ظالم إن فعل" لغرض لفظي، وأن المعنى تام بدونه، و قد صرح بعض المحققين بأن الظاهر أن التالي في الشرطية عند المنطقة قد يكون تاليا في المعنى فقط كما في "هو ظالم إن فعل"، وأنهم لا يقولون بتقدير الجواب فيه لأن اهتمامهم إنما هو بالمعاني لا بالألفاظ، وإنما يقول بالتقدير فيه من يعتبر الألفاظ والأمور الصناعية هذا جواب الإشكال الأول.

و جواب الثاني: أنهم لم يصرحوا بأن المتعلق هنا يقدر مقدما حتى يلزم إعمال ما قبل أداة الصدر فيها، بل نقول يجب تقديره هنا مؤخرا، لئلا يلزم المحذور المذكور.

قال في المغني: الأصل في متعلق الظرف والمجرور أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، و قد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي إيجابه، فالأول نحو "في الدار زيد" لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو "إن في الدار زيدا" لأن أن لا يليها مرفوعها. انتهى.

و مسألتنا من هذا النمط أي عرض فيها ما يوجب التأخير.

و قول الرضي: الأصل عند البصريين "ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما" شرح معنى لا شرح إعراب فهو بيان للأصل المراد من هذا المركب و المعنى المدلول عليه به لا لكيفية التقدير على ما تقتضيه الصناعة و الإعراب و نظيره في كلامهم كثير.

و اعلم أنه يتولد هنا إشكال آخر و هو أن المتعلق المحذوف ليس شرطها و لا جوابها، و النحاة قد اختلفوا في العامل في إذا على فرقتين: فمنهم من قال شرطها، و منهم من قال جوابها، و جوابه أن الجواب في هذا التراكيب و نظائره لما كان لازم الحذف مع عدم الاحتياج إليه معنى كما مر جعل نسيا منسيا، و قام بدله مقامه، و تولى عمله نظيره ضربا زيدا على رأي الإمام أن ناصب المفعول هو المصدر، و أن الشرط المذكور في باب إعماله إنما هو في غير القائم مقام الفعل.

و جواب الثالث أن اقتضاء الشرط الترتيب ممنوع بحسب الخارج بل إنما يقتضي عند الرضي مطلق اللزوم الصادق بالاقتران في الواقع، و قد جوزوا كون ما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل، ٥٣] شرطية مع فقد الترتيب و التعقيب بين الجزاء و الشرط بل كون النعمة من الله أمر لازم لا يتصور خلافه.

و قال الرضي لما تكلم على الآية و نظائرها لا يلزم أن يكون الأول سببا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط و الجزاء. إهـ.

و قول السائل و المفاد هنا الخ ممنوع إذ لا يلزم من كون المعنى: ضربي العبد حاصل وقت إساءته الاقتران التام المنافي للترتيب و تقدم أحد الشئيين على الآخر لأن وقت اتصافه بكونه سينا صادق بوقت الفعل الذي أساء به و ما بعده، لكن يتعين هنا أن يكون الضرب فيما بعده للقطع بأن الحامل على الضرب هو الإساءة، و لا تتحقق إلا بالفعل الذي أساء به، و هذا القدر من الترتيب كاف في صحة الشرطية بناء على أن الشرط يقتضيه، و حاصل الجواب منع المقدمة الأولى أو الثانية إن سلمت الأولى، و هذا كله محاولة لصحة ما ذكره الرضي، و إلا فشرطيتهما في المثال خلاف الظاهر، إذ معناه المتفق عليه عند الكل كما قال الرضي: ما أضرب العبد إلا في حال إساءته، و الحصر مأخوذ من اسم الجنس المفيدة للعموم، و ليس المعنى على التعليق و الربط بين الجملتين، و الظاهر أن الرضي أطلق عليها الشرطية بحسب الصورة و ظاهر الاستعمال، و يبين مراده عبارته بعد ذلك، و هي قوله حذف إذا و الجملة المضاف إليها، إذ القائل بأن العامل شرطها و منهم الرضي على تفصيل له لا يقول بإضافتها كما في المغني.

و جواب الرابع أن الاستمرار إنما هو للربط بين الشرط و الجزاء لا لمضمون الشرط حتى يلزم تحصيل الحاصل، فمعنى ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾: أنهم كلما غضبوا تجاوزوا، ففي أي زمان يعرض لهم الغضب يعقبه التجاوز و الصفح، و هذا لا يستلزم حصول مضمون الشرط، و ليس المعنى أن الغضب لازم لهم لا يفارقهم حتى يكون حاصلًا اشترط حصوله.

و ما قاله ابن عمرون في إذا ذكر الابي على مسلم مثله على حديث قراءة الفاتحة في الصلاة: «فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ. فَقَالَ اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَ لِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَمْدُنِي عَبْدِي...»^(١) إلى آخر الحديث قال ما نصه: قلت: فإني سمعت... الخ أتى به دليلًا على ما أرشد إليه من قراءتها في كلها، و عدل عن الاحتجاج بالحديث يعني «كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يُقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ... الخ»^(٢) و الله اعلم، لأنه رأى أن المقام في الأشخاص مطلق في الأحوال، و احتج بهذا لأن إذا عامة في الأزمنة و الأحوال أي إذا قال في كل زمان و على كل حال و هو من فقه الصحابة و ارتكاب قواعد الاستدلال في نظرهم. إهـ.

و هو عندي مشكل لمخالفته لما تقرر في علم الميزان من إهمال الشرطية المصدرة بإذا فإنه مع العموم تكون القضية كلية، لأن معنى كلية الشرطية تعميم لزومها أو عنادها في جميع الأحوال و الأزمنة الممكنة، و لا امنع مجيئها في الجملة للعموم، بل أقول قد تكون له لكنه لا يستفاد منها، و لا تكون بمجرد دليل عليه، بل يستدل عليه بالقرائن الحالية و المقالية، و قد سبق عن الرضي أن المعنى المتفق عليه عند الجميع: لضربي زيدا قائما ما أضربه إلا قائما، و هذا لا يقتضي إرادة أضربه كلما قام، و إذا تأملت نظائر هذا التركيب ظهر أن منها ما يصلح لإرادة استغراق جميع الحال نحو: ضربي العبد مسينا، فإنه يناسب أن يضرب كلما أساء، و منها ما لا يصلح لذلك نحو: "أخطب ما يكون الأمير قائما" عند قصد حكاية حاله الماضية، فإن المعنى لم يكن أفصح خطبة إلا في وقت قيامه، و ليس المعنى أنه كذلك في جميع قياماته الماضية، و "كذا أخطب ما يكون قائما" عند إرادة الاتصاف بذلك الفعل لا

(١) رواه مسلم: (٩٠٤).

(٢) حديث رواه الترمذي: ٢٤٧، و تمامه (كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يُقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ).

مجرد الصلاحية، وكذا "أكثر شربي السويق ملتوتا" يصح أن تكلم به من وجده ملتوتا، ولم يشربه لكنه لم يكثر أولا يكثر شربه إلا ملتوتا، فقول ابن عمرو لاستغراق إذ الماضي وإذا المستقبل لعل معناه لصلاحيتها لاستغراق ما ذكر عند إرادة الاستغراق فيما يصح فيه ذلك.

فإن قيل: لو كان المعنى ما ذكرت لم تثبت الفائدة التي أشار إليها في خصوص إذ وإذا لصلاحية غيرهما للاستغراق كحين و وقت فلو قدر حين كان مسينا لصلح لذلك.

قلنا: ليس التعليل عنده مجرد الاستغراق حتى يلزم هذا بل الاستغراق لخصوص الماضي أو لخصوص الاستقبال كما أفصحت به عبارته و الصالح للأولى إذ والثاني إذا بخلاف حين و وقت، وهذا التأويل لا يأتي في كلام الأبي لأنه جعل إذا دليلا على إرادة العموم، وأنه لأجل ذلك عدل الصحابي عن الاحتجاج بحديث «كل صلاة... الخ». و لنقصر على هذا القدر هنا فإنه كاف في المسألة ولها تنمة نذكرها في مبحث الشروط إن شاء الله تعالى.

تنبيه: كان من حق المصنف أن يذكر مثالا آخر يُبين به أن اسم التفضيل المضاف إلى المصدر المذكور مثله، ولهذا مثل في الخلاصة، و لعل المصنف أشار لذلك بلفظة (نحو)، لكن صنيع الخلاصة أوضح في المراد. وأشكل على بعض الفضلاء المدرسين قولها (... وَأَتَمَّ % تَبَيَّنِي الْحَقُّ مُنَوَّطاً بِالْحِكْمِ) من جهة أن الذي يعطيه معنى الكلام أن أتمية التبيين إنما تكون حالة تعلق الحق بالحكم، و المعقول أن الحق من حيث هو حق يتم فيه التبيين للقادر على تبيينه، فسألني عن ذلك، فأجبت به أن الحق قد يكون من الأمور الواضحة القريبة المبتدلة نحو: الصلاة واجبة، و قد يكون من المعاني الدقيقة التي تحتها حكم و في ضمنها نكت كمعاني الآيات القرآنية، و لا شك أن أتمية التبيين إنما تظهر في الثاني، فإنه يتبع فيه مجال التعبير، و تظهر فيه فنون البلاغة و الطرق المختلفة في وضوح الدلالة و الله اعلم.

قوله (واوٍ مع) عطف على (لولا)، وكذا (قسم)، و جملة (قد اتضح) صفة لهما على ما سبق، أفرد الضمير باعتبار ما ذكره. وأشار بقوله: (في الأصح) إلى تضعيف قول من قال: إن "ضربي" فاعل بفعل مضمّر تقديره: يقع ضربي، أو: ثبت ضربي. وقول من قال أيضا: إنه مبتدأ لا خبر له، وإن الفاعل أغنى عن الخبر، و قول من قال أيضا: إن الحال نفسها هي الخبر، و قول من قال أيضا: إن الخبر جائر التقدير لا واجبه، و إنه يجوز إظهاره.

[تعدد الخبر]

﴿ ٢٠٦ ﴾ وَ عَدِدِ الْأَخْبَارَ عَاطِفًا وَلَا ^(١) وَ نَحْوُ: "حُلُو حَامِضٌ" قَدْ حُظِّلَا ﴿

﴿ ٢٠٧ ﴾ فِيهِ تَقَدَّمَ وَ عَظِفَ ^(٢) ﴿

أي: أجز تعدد خبر المبتدأ الواحد، ولا فرق بين أن يكون ذلك بطريقة العطف ^(٣) نحو: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَبُكِّمُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام: ٣٩]، أو لا نحو: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤]. ولا فرق بين أن يكون التعدد أيضا باعتبار اللفظ والمعنى كما سبق، أو باعتبار اللفظ فقط، والمتعدد في قوة خبر واحد معنى نحو: (الرمان حلو حامض) ^(٤)، وفاقا لابن النازم، وخلافا لابن هشام في الأول والثالث، وانظر شبهته والجواب عنه في حاشيتنا، وهذه الأقسام كلها مندرجة تحت عبارة الخلاصة، إلا أن ما هنا أصرح وأوضح.

و القسم الأخير ^(٥) يمتنع فيه تقدم الأخبار المتعددة، أو بعضها على المبتدأ، ويمتنع عطف بعضها

(١) قوله (و عدد ..) أي: وعدد جوازا للأخبار، ولو أكثر من اثنين، سواء قارنت عاطفا نحو: زيد عالم وكاتب، أو لا كقوله: (... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَتِيٌّ)، فإن كان تعدده واجبا بأن كان خبرا عن متعدد معنى نحو: "هما عالم وكاتب" وجب العطف، وسواء لم يكن الجميع في المعنى واحدا بأن لم يمكن تعبيره بلفظ كما مر أو كان اما بأن يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ، فتحصل منهما صفة قائمة بالمجموع كهذا أسود أبيض بَدَلْ أَبْلَقْ، أو بأن يقوم كل منهما بالمجموع نحو: هذا حلو حامض، أي مز. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: و (قد حظلا) أي منع فيه، أي في القسم الأخير تقدم لهما على المبتدأ، وكذا عطف أحدهما على الآخر، لأن مجموعهما بمنزلة واحد. وقد صرح "عصام" بجواز العطف، لأن العطف صوري فقط. ثم إن إطلاق التعدد على تلك الأخبار بحسب الصورة إن وجد العطف، لأن الخبر هو المتبوع فقط، وكذا إن اتحدا معنى، وإن التعدد يجري في المبتدأ نحو: الحلو الحامض خير من الحلو، وتركه مقايسة. (ابن القره داغي)

(٣) هذا معنى قوله (و عدد الأخبار عاطفا ولا).

(٤) فحلّو: خبر أول، وحامض: خبر ثانٍ، وقد اختلف لفظ الخبرين، واختلف معنى كل واحد منهما عن الآخر، ولكنهما معاً يؤديان معنى واحداً، هو (مُرٌّ) فتقول: هذا البرتقال مُرٌّ (أي: متوسط بين الحلاوة، والخُموضة). (شرح ألفية)

(٥) أي الأخبار التي كانت بمعنى واحد.

على بعض^(١)؛ لأنها في معنى خبر واحد، فلو قدمت لأوهم ذلك المغايرة والاستقلال قبل تمام الكلام، والتأمل فيه، ولو قدم البعض لزم الفصل بين أجزاء ما هو كالشيء الواحد، ولو عطفت لأوهم ذلك المغايرة.

قوله: (ولا) أي وغير عاطف، ف (لا) اسم بمعنى: "غير" على ما يراه الكوفيون. و (نحو) مبتدأ، و (حلو حامض) مضاف إليه محكي، أو خبر لمحذوف، و الجملة محكية بقول مقدر أي: ونحو قول القائل: الرمان حلو حامض. و جملة (قد حظلا فيه) خبر، و معنى (حظّل) منع، و (تقدم) و ما عطف عليه نائب فاعله. و ما ذكره في مسألة حلو حامض مزيد على الخلاصة.

[تعدد المبتدأ]

[٢٠٧] ﴿..... ثُمَّ إِنَّ مُبْتَدَأَاتٍ عَاقَبَتْ أَخْبَرَ عَنْ﴾

[٢٠٨] ﴿أَخْبَرَهَا^(٢) وَهُوَ وَتَالَهُ الْخَبَرُ عَنْ تَلَوِهِ، وَ هَكَذَا، وَ مَا غَبَرَ﴾

[٢٠٩] ﴿لَا أَوْلَا أَضِفُ إِلَى الضَّمِيرِ أَوْ الرُّوَاطِ أَتَتْ فِي الْأَخِيرِ﴾

قال في التسهيل: و إن توالى مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولا هو و خبره خبر متلوه، و المتلوم مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه، و يضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أول الآخر و تال لمتلو. إهـ .

و حاصله أن في تعدد المبتدآت و أخبارها طريقتين:

إحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها و تجعله مع خبره خبرا لما قبله، و هكذا إلى الأول، و يضاف غير الأول إلى ضمير متلوه^(٣) نحو: "زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم"، و المعنى: أبو أخ خال عم زيد قائم.

(١) هذا معنى قوله (و نحو حلو حامض قد حظّل فيه تقدم و عطف).

(٢) قوله (أخبر عن آخرها) فتحصل هناك صغرى وكبرى وكلاهما، ولو أردت إرجاعه إلى جملة واحدة أضفت المبتدأ الأخير إلى سابقه، وسابقه إلى ما قبله، وهكذا، لكن هذا مخصوص بالطريق الأول من طريق ذكر الروابط، فيقال في "زيد ابنه زوجته جاريتها قائم": جارية زوجة ابن زيد قائم. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى هذه الطريقة بقوله: (أخبر عن آخرها ...) إلى قوله (...) لا أولا أضف إلى الضمير).

و الأخرى: أن تجعل الروابط في الأخبار فيؤتى بها بعد خبر الآخر، ويكون الأول و التالي للمتلو^(١) و هكذا^(٢) نحو: "زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه"، و المعنى: الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند ياذن زيد.

قوله (مبتدآت) فاعل بمحذوف يفسره (عاقبت) بمعنى تعاقبت، و جملة (أخبر) جواب الشرط. و (هو) بسكون الهاء مبتدأ، و (تاله) بحذف الياء للضرورة معطوف عليه، و (الخبر) خبر المبتدأ، و ما عطف عليه، و الضمير المضاف إليه (تلو) يعود على (آخرها). و الإشارة راجعة إلى الطريقة المتقدمة، و هي جعل المبتدأ مع خبره خبرا عما قبله، و (كذا) خبر لمحذوف، أي: و هكذا ما بقي.

و (ما غير)^(٣) مفعول مقدم لـ (أضف) أي ما سبق ذكره، و هو المبتدآت المتعاقبة أي: و ما تقدم على الخبر الأخير من المبتدآت غير الأول أضفه إلى الضمير أي: لضمير ما قبله، ليرتبط كل مبتدأ بخبره، و هذه الطريقة الأولى.

و (لا) عاطفة على حال مقدرة أي: و ما غير غير الأول لا أولا، و لو عبر كصاحب التسهيل بما هو أوسع من الإضافة ليندرج نحو قوله في الخلاصة: «فذي% جميعها اليا بعد فتحها احتذي» لكان أفيد. و (إئت) عطف على (أضف) و (الروابط) مفعول مقدم به ضمنه معنى اذكر، أو مفعول بمحذوف يفسره (إئت) معنى، أي: اذكر الروابط إئت بها فحذف الشاغل ضرورة. و (في الأخير)^(٤) متعلق به، أي في الكلام الأخير. و هذا أيضا مزيد على الخلاصة.

* * *

(١) في نسخة (ب) «و يكون الأول للاخر والثاني للمتلو».

(٢) أشار إلى هذا بقوله (أو الروابط إئت في الأخير). + و نحو: الله الرسول الاسلام الاصحاب جاهدوا لنصرته معه بأمره، أي: جاهد الأصحاب لنصر الإسلام مع الرسول ﷺ بأمر الله تعالى. (المواهب الحميدة)

(٣) قوله (و ما) أي مبتدأ (غير) مضى - بشرط أن لا يكون أولا للمبتدآت، إذ لا سابق له حتى يضاف إلى ضميره أضفه إلى الضمير الراجع إلى سابقه بمرتبة ليرتبط به. و في بعض النسخ: (و ما غير) بالياء أي غاير الأول من المبتدآت أضف إ.هـ.

(٤) قوله (في الأخير) أي بعده بطريق النشر المعكوس. (ابن القره داغي)

❦ الإخبار بالذي ❦

- ❦ ٢١٠ | وَ بِالَّذِي وَفَّرَ لَهُ أَنْ تُخْبِرَ يَسْبِقُ مُبْتَدَأً وَ جِيءَ بِالْخَبَرِ ❦
❦ ٢١١ | وَ هُوَ الَّذِي يُقَالُ: أَخْبِرْ عَنْهُ وَ غَيْرَ ذَيْنِ صَلََّةٍ وَ سَطَةِ ❦
❦ ٢١٢ | عَائِدُهَا ضَمِيرُ غَائِبٍ خَلَفَ الْإِسْمَ فِي إِعْرَابِهِ ^(١) ❦

وجه المناسبة في ذكر مبحث الإخبار عقب أحكام الخبر يتن، لكن صنيع الخلاصة أقعد، لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في أبواب النحو من المسائل، و تذكره إياها، فإذا قيل له: كيف تخبر عن (زيد) من "مرت زيد و عمرو"؟ فأجاب بأنه يقول: الذي مررت به و بعمرو زيد، علم بذلك أن له معرفة بمبحث العطف، حيث راعي شرط العطف على الضمير المخفوض، و يتذكر هو المسألة،

و كذلك إذا قيل له: كيف تخبر عن (زيد) من "جاءني زيد و عمرو"؟ فقال: الذي جاءني هو و عمرو زيد، حيث راعي شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل، و على هذا القياس فيتذكر بتصرفه في مسائل الإخبار شروط الأبواب و ضوابط الأحكام، و يطلع بذلك على ما عنده في ذلك، و إذا كان الغرض منه هذا فاللائق أن لا يذكر إلا بعد الفراغ من أبواب الأحكام التركيبية التي تفرض مسائله فيها.

(١) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم ما بالذي، فأجعل الذي مبتدأ في أول الكلام، وأجعل ذلك الاسم خبراً عنه في الآخر، وما سوى المبتدأ والخبر من بقية الكلام، فأجعله متوسطاً بينهما ليكون صلة الذي، والعائد ضمير خلف (عوض) عن الاسم الذي جعلناه في الآخر خبراً ومكملاً لجمله المبتدأ، ويكون مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول في نحو ضربت زيداً: الذي ضربته زيد؛ فالذي مبتدأ، وزيد خبره، وضربته صلة والهاء فيه خلف عن زيد. وهي عائدة على الذي فـ"عن" في قول الناظم: عنه، بمعنى "الباء"، والباء في بالذي بمعنى "عن". (ضياء السالك)

- و إذا كان الاسم المخبر عنه بالوصول مثنى، أو جمعا فلا بد من مطابقة الاسم الموصول للاسم المخبر عنه به .
فإذا قيل لك : أخبر عن الزَّيْدَيْنِ ، مِنْ : ضربتُ الزَّيْدَيْنِ ، قلت : اللَّذَانِ ضربتهما الزَّيْدَانِ . وإذا قيل : أخبر عن الزَّيْدَيْنِ ، مِنْ : ضربتُ الزَّيْدَيْنِ ، قلت : الَّذِينَ ضربتهم الزَّيْدُونِ . وإذا قيل لك : أخبر عن هندٍ ، مِنْ : ضربتُ هنداً ، قلت : التي ضربتها هندٌ . (شرح ألفية)

قوله (بالذي) متعلق بـ (تخبر) قدم للتوسع في الظروف و المجرورات، (و فرعه) عطف عليه، و إضافة اسم الجنس تعم فيندرج فيه التي و اللذان و اللتان و الذين و اللاتي.

و جملة (يسبق) جواب الشرط، و رفع الجواب هنا بعد المضارع مثل قوله (... مَن يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا) قليل، و الفاعل يسبق ضمير راجع إلى ما ذكر من الذي و فرعه، و (مبتدأ) حال منه، و منه يفهم أن الباء الداخلة على الموصول في قولهم "كيف تخبر عن كذا بالذي؟" بمعنى عن، فالذي مبتدأ مخبر عنه لا مخبر به كما هو ظاهر لفظ السّؤال.

و يفهم من قوله (و هو الذي يقال أخبر عنه) أن "عن" في عبارتهم بمعنى الباء، ففي العبارة قلب ارتكب لقصد التعميم المناسب للتمرين و الاختيار المراد من وضع الباب، و قيل غير هذا في تأويل العبارة المطروقة،

فقوله: (الذي) من قوله (و هو الذي) ليس مراداً منه لفظه بل هو صفة لمحذوف -أي و هو- أي الخبر الاسم الذي بقرينة الصلة و هي قوله (يقال أخبر عنه) أي: يقال فيه.

و قوله (و غيرَ ذين) يترجح فيه النصب على الاشتغال، و تجوز معه الابتدائية، و (صلة) على الإعراب الأول حال من المنصوب على الاشتغال، و على الثاني من الضمير، لأن الحال لا تأتي من المبتدأ، و المعنى: و غير الذي و خبره من الجملة الأصلية التي وقع فيها المخبر عنه وسطه بينهما حال كونه صلة للموصول.

قوله (عائدها) مبتدأ، و (ضمير غائب) خبره، و (خَلَفُ الاسم) خبر ثان. و استفيد من قوله (غائب) أن الضمير لا تجوز مطابقتها للخبر في التكلم و الخطاب إذا كان الخبر كذلك، و أجاز بعضهم ذلك، فتقول في الاخبار عن التاء من "ضربت": الذي ضربت أنا، و الذي ضربت أنت، كما يجوز الوجهان في غير هذا الباب نحو: أنت الذي قام، و أنت الذي قمت، و فُرق بأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ و ذلك خطأ، و هذه زيادة على الخلاصة لكن إطلاق الخلاصة في قوله «خَلَفُ مُعْطِي»

التَّكْمِلَةُ» أحسن من تقييد المتن بقوله (في إعرابه)، لأن الضمير كما يخلفه في ذلك يخلفه في إفراده و تذكيره و فروعهما و في موضعه.

و أيضا عبارتها أوضح من قوله (خلف الاسم) لأنه إنما يفهم معناه بجعل آل للعهد، و المعهود قوله (الذي يقال أخبر عنه) و هو محتاج إلى ما بينته.

قال ابن القرداغي على قول الناظم:

و بِالَّذِي وَفَّرَهِ إِنَّ تُخْبِر يَسْبِقُ مُبْتَدَى وَ جِئِ بِالنَّخْبِرِ
وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ: أَخْبِرْ عَنْهُ وَ غَيْرُ ذَيْنِ صَلَّةٍ وَسَّطُهُ
عَائِدُهَا ضَمِيرُ غَائِبٍ خَلَفَ الْإِسْمُ فِي إِعْرَابِهِ

قوله (وبالذي..) الخ اي بسبب أحد الأمرين، فلا يرد أن كلامه يقتضي كونه خبرا، وهو مناف لقوله (اسبقه..) الخ. ولم يقل: عن الذي.. الخ مع استقامة الوزن لأنه في المعنى خبر، والخبر اللفظي مبتدأ، ولذا سمي مخبرا عنه لا به.

قوله (إن تخبر) قد يقال الإخبار بسبب الذي صادق على نحو (جاءني الذي ضربته) إلا أن يجاب بأنه وإن صدق عليه لغة إلا أنه صار حقيقة عرفية في العمل المذكور.

قوله (اسبقه) اي على أجزاء الجملة التي أريد الإخبار عن جزئها فلا ينتقض بنحو (ان الذي أبوه قائم زيد). ثم هذا الموضع من محال وجوب تقديم المبتدأ على الخبر.
قوله (وسطه) اي بين "الذي" و خبره.

قوله (عائدها) اي رابط الصلة بالموصول ضمير غائب وإن كان المخبر عنه متكلما أو مخاطبا، لأن مرجعه الموصول، وهو غائب. فإن قيل: لِمَ لا يجوز المطابقة هنا مع تجويزه في (أنت الذي قمت) وهو مما يجري فيه الدليل؟ قلت: لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر، فتكون فائدة الخبر حذالة في المبتدأ.

قوله (في إعرابه) اي وفي كونه فاعلا، أو مفعولا، أو غيرهما. وينبغي تجويز حذفه إذا كان مفعولا لجواز حذف العائد المفعول، فالمراد بكونه خلفا أعتم من التقديري ويؤكد بمنفصل إذا كان فاعلا معطوفا عليه فيقال في الإخبار عن "زيد" في جاءني زيد وعمرو (الذي جاءني هو وعمرو زيد). (ابن القره داغي)

[شروط الاسم المخبر عنه بالذي]

- ٢١٢] ❶ وَ اشْرُطْ تَوْفَ ❷
 ٢١٣] ❸ قَبُولَ تَأْخِيرٍ، وَإِضْمَارٍ، وَأَنْ يَحُلَّ عَنْهُ الْأَجْنَبِيُّ وَالْفَيْدُ عَنْ ❹
 ٢١٤] ❺ وَالرَّفْعِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ إِنْ عَادَ مُضَمَّرٌ عَلَى الَّذِي سَبَقَ ❻

أشار إلى أنه لا يخبر عن كل اسم في كل تركيب، وإنما يخبر عما اجتمعت فيه هذه الشروط وهي:

١- [قبول تأخير]: أن يكون قابلاً للتأخير^(١)، فلا يخبر عن شيء من أدوات الصدور كأسماء

الاستفهام والشرط؛ لأن الخبر في هذا الباب واجب التأخير.

٢- [وإضمار]^(٢): وأن يكون قابلاً للإضمار، فلا يخبر عن مجرور الكاف وحتى؛ لأنهما لا يجزان إلا الظاهر.

٣- [وأن يحل عنه الأجنب]^(٣): وأن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن الهاء من نحو "زيد ضربته"؛ لأنك إذا أتيت في مكانها بضمير فإما أن يعود إلى المبتدأ فيبقى الموصول بلا عائد وإما أن يعود إلى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد، ومن المستحيل عوده إلى شيئين دفعة واحدة.

(١) اي: يشترط في الإخبار بـ"الذي" قبول المخبر عنه التأخير، فلا يخبر عن أسماء الشرط ونحوها مما يقتضي الصدارة، ولا عن ضمير الشأن، للزوم تأخير مفسره الذي هو الجملة التي بعده عنه. (ابن القره داغي)

(٢) اي: ويشترط قبول إضمار فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتذكير ولا عن مجرور "حتى" و"مذ" و"منذ"، لأنها لا تجر المضمرة. (ابن القره داغي)

(٣) اي ويشترط أن يحل عنه الأجنب بأن يقع موقعه، فلا يخبر عن الهاء من (زيد ضربته)، لأنه لو قيل: (الذي زيد ضربته هو) بقى الموصول بلا عائد، أو المبتدأ بدونه، لعدم جواز إرجاع الضمير إلى كل من المبتدأ والذي. (ابن القره داغي)

- ومثل ذلك قولهم في الأمثال: الكلاب على البقر، فلا يجوز أن تقول: التي هي على البقر الكلاب؛ لأن لفظ (الكلاب) هنا لا يستغنى عنه بأجنبي؛ وذلك لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ. (شرح ألفية)

٤- [وَالْفَيْدَ عَنْ^(١)] : و أن يكون الاخبار عنه متضمنا للاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء، و ذلك كثواني الاعلام المركبة، فلا يخبر عن "بكر" من أبي بكر، و "كرب" من معدي كرب. و كان صاحب الخلاصة سكت عن هذا الشرط لوضوحه.

٥- [وَالرَّفْعَ^(٢)] : و أن يكون قابلا لاستعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع كـ "أيمن الله"، و لا عن لازم النصب كـ "سبحان الله".

٦- [وَالْإِثْبَاتَ^(٣)] : و أن يكون قابلا لاستعماله في الاثبات، فلا يخبر عن "أحد" و "عريب" و "ديار" من الأسماء الملازمة للنفي^(٤).

قوله (تُوفَّ) جواب الأمر أي: اشترط قبول الأمور المذكورة توف شروط المخبر عنه بالذي و فروعه. و اكتفى بشرط الإضمار عن شرط التعريف المذكور في الخلاصة لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، و قد نبه في شرح الكافية على أنه إنما ذكره زيادة في البيان.

(١) اي: ويشترط أن يكون الفائدة ظاهرة، فلا يخبر عن أجزاء الاعلام كـ "بكر" من "أبي بكر". (ابن القره داغي)

(٢) (والرفع) اي: جوازه، فلا يخبر عن واجب الرفع نحو: أيمن الله، لأنه للزومه حالة واحدة في حكم غير المتصرف، والإخبار يقتضي تصرفه، وفيه تأمل. ولا عن واجب النصب كـ سبحان و عند. (ابن القره داغي)

(٣) (و الاثبات) اي جواز وروده في الاثبات، فلا يخبر عن نحو (أحد)، لنلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي، لأن الجملة المصدرة بالذي هنا مثبت دائما. (ابن القره داغي)

(٤) بقى أنه بقى شرطان:

أحدهما: عدم كون المخبر عنه جزء جملة طلبية. وكأنه لم يذكره اكتفاء باشتراط كون الصلة خبرية ولو كانت الطلبية جزء لجملة خبرية أخبر عن جزئها.

ثانيهما: عدم كونه في إحدى جملتين مستقلتين لا رابط لها بالأخرى نحو "زيد" من قولك: قام زيد، وقعد عمرو. (بن القره داغي)

قوله (و أن يحل) عطف على (تأخير) فهو مدخول القبول. و ضمن (يَحُلُّ) معنى يغني. و (الفيد) بمعنى الاستفادة كما في القاموس.

او المنع أحق إن عاد مضمّر على الذي سبق^(١)؛ و اختلف في الضمير العائد على الاسم من جملة أخرى نحو: أن يذكر انسان فتقول: الذي لقيته، هل يجوز الاخبار عن هذه أسماء في هذه الصورة فتقول: الذي لقيته هو؟

ذهب الشلوبين الكبير و ابن مالك و ابن عصفور إلى الجواز. و ذهب الشلوبين الصغير إلى المنع، و هو ظاهر كلام الجزولي، و هو أرجح لعدم الفائدة في هذا الإخبار إلا أن يقال تكفي إفادته للحصر و التشويق. و ذكّر الخلاف في هذه المسألة مزيد على الخلاصة. و جملة (المنع أحق) دليل جواب الشرط و لفظه و إن كان صادقا بنحو "زيد أكرمه" لكن قوله (و أن يحل عنه الاجنبي) دليل على أن المراد غيره.

(١) في الإخبار عن ضمير راجع إلى اسم في جملة أخرى، كضمير زرتة بعد قول المخبر: جاء الأستاذ، خلاف، أجازته بعض فيقول: الذي زرتة هو. و منعه بعض، و المنع أحق لانقطاع الجملة الثانية عن الأولى فلا يتعين المراد. (المواهب الحميدة)

- قوله: (والمنع) أي منع الإخبار أحق منه في ضمير غائب عائد إلى الاسم الذي سبق ذكره في جملة أخرى كأن يذكر الإنسان، فتقول: لقيته، فيخبر عن الضمير نظرا إلى أنه في قوة (لقيت ذلك الانسان). و رجح المصنف منع الإخبار نظرا إلى أنه لا يصح وضع الأجنبي مقامه، خلافا لابن مالك، وكذا لا يجوز الإخبار في عائد إلى بعض جملة، ولا تحتاج في الربط إليه كالضمير في (ضرب زيد غلامه). (ابن القره داغي)

[الإخبار بالآلف واللام و شروطه]

٢١٥١ ﴿ ثُمَّ بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ ذِي فِعْلٍ قُفِّي يُصَاغُ مِنْهُ وَضَلُّهَا لَمْ يَنْتَفِ ^(١) ﴾

أي: ويخبر بأل الموصولة عما اجتمعت فيه الشروط المتقدمة، ويزاد عليها: ١- أن يكون المخبر عنه في جملة فعلية. ٢- فعلها متصرف. ٣- مثبت ^(٢). فلا يخبر بها عن زيد من نحو "زيد قائم"، ولا من نحو "زيد قام"، ولا من نحو "ليس زيد بقائم" ولا من نحو "ما قام زيد"، أما الجملة الاسمية التي لا فعل فيها فواضح، وأما التي فيها الفعل فلأن ضمير المبتدأ مبتدأ و صلة أل لا تفصل عنها، وفي معناها الاسمية التي خبرها وصف، وأما الفعلية التي فعلها جامد فإنه لا يصلح للصوغ منه.

قوله (ثم) هي لترتيب الإخبار لأن الشرطية المتقدمة خبرية و التقدير: ثم إن تخبر بأل يسبق مبتدا... الخ ما سبق، لأن حقيقة الإخبار واحدة في الجميع. ويمكن أن يكون العطف بـ (ثم) إشارة إلى أن مرتبة الإخبار بأل بعد مرتبة الإخبار بالذي وفروعه من جهة أن الشروط مع أل أكثر، وذلك يستلزم كون محلها أخص، وهو يستلزم قلة الإخبار بها بالنسبة للذي وفروعه، إلا أنه ليس في لفظه ما يدل على اعتبار الشروط المتقدمة هنا بخلاف كلام الخلاصة، فقد قال الشاطبي: قوله «قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَ تَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا» أي في باب الإخبار لا في الذي خاصة.

قوله (ذي فعل) صفة لمحذوف أي: عن بعض كلام ذي فعل. و أفهم قوله (قفي) -أي ذلك الفعل- أن الجملة فعلية، لأن المقفوف سابق. و جملة (يصاغ...) صفة بعد صفة تحرز بها من ذات الفعل الجامد ^(٣). و (لم ينتف) صفة ثالثة أشار بها إلى اشتراط الاثبات.

(١) و قد يقال: إن قوله (يصاغ) مغن عن قوله (لم ينتف)؛ لأن صلة لا تصاغ من المنفي الجامد. قوله (لم ينتف) فلا يخبر بأل عن "زيد" في "ما قام زيد". (ابن القره داغي)

(٢) كصوغ و اقٍ من "وَقَى اللّٰهُ الْبَطْلَ" فالجملة (وقى اللّٰهُ البطلَ) جملة فعلية فعلها (وقى) متصرف، و مثبت فيصاغ منه اسم الفاعل (وَقَى) فإن أخبرت عن الفاعل (الله) قلت: الواقي البطلَ اللّٰهُ، وإن أخبرت عن المفعول (البطل) قلت: الواقي اللّٰهُ البطلَ، والتقدير في المثال الأول: الذي وَقَى البطلَ اللّٰهُ، وفي المثال الثاني: الذي وَقَاهُ اللّٰهُ البطلَ. (شرح ألفية)

(٣) فلا يجوز الإخبار بالآلف واللام عن (زيد) في قولك: "كاد زيد يفعل"، لأن كاد لا يصاغ منه اسم الفاعل. (المطالع السعيدة)

احكم الضمير المرفوع بصلة أل

﴿٢١٦﴾ **إِنْ رَفَعْتَ ضَمِيرَ غَيْرِهَا انْفَصَلَ^(١) وَاقْرَأْ فِي الضَمِيرِ عَنْ ظَرْفٍ حَصَلَ^(٢)**

(إن رفعت ضمير غيرها انفصل) الضمير الذي ترفعه صلة أل إن عاد إليها وجب اتصاله واستتاره، وإن عاد إلى غيرها وجب إبرازه وانفصاله، يظهر ذلك في نحو "بَلَّغْتُ من أخويك إلى العمرين رسالة" فإذا أخبرت عن التاء [في بَلَّغْتُ] قلت: «المُبَلِّغ من أخويك إلى العَمَرَيْن رسالة أنا»^(٣)، فال للمتكلم بدليل الاخبار به عنها، وفي "المبلغ" ضمير مستتر يعود عليها.

وإذا أخبرت عن "الأخوين" قلت: «المُبَلِّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك»، فال للأخوين بدليل الاخبار بهما عنها، والفاعل ضمير المتكلم فهو لغيرها فيبرز وينفصل، وكذا تفعل في الاخبار عن بقية أسماء التركيب والانفصال مستلزم للإبانة المذكورة في الخلاصة.

(واقرن بفي الضمير عن ظرف حصل) أي: إذا أخبرت بأل عن ظرف و جئت في مكانه بضمير فاقرن ذلك الضمير بـ "في"؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، فتقول إذا أخبرت عن يوم الجمعة من نحو صمت يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة، ومن هنا يعلم أن ضمير المفعول له يقرن باللام فالضمير مفعول بـ (اقرن)، و جملة (حصل) حال منه، و (عن ظرف) متعلق بحصل. و مسائل الاخبار كثيرة تتعرض لها في حاشيتنا إن شاء الله تعالى. و مضمن هذا الشطر من زياداته على الخلاصة.

* * *

(١) قوله (إن رفعت) أي إن رفعت الصلة ضميراً راجعاً إلى غير أل انفصل الضمير، وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره فتقول في "ضربتني" إن أخبرت عن الفاعل (الضاربي أنت) باستتار فاعل الصلة، لأنه لأل، و عن المفعول "الضاربه أنت أنا" بانفصال مرفوعها وهو أنا، وإذا رفعت ظاهراً فلا ضمير فيها. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (عن ظرف) أي الضمير النائب عن ظرف أخبر عنه حصل في جملة فتقول في "صمت يوم الجمعة": الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإذا أخبر عن المفعول لأجله قرن ضميره باللام، لكن هذا إنما يكون إذا لم يتوسعا بجعلهما مفعولاً به مجازياً، وإلا ذكر الضمير مجرداً عن "اللام" و "في". (ابن القره داغي)

(٣) فاسم الفاعل (المبلغ) وقع صلة لأل، ورفع ضميراً عائداً على الألف واللام؛ ولذا وجب استتاره. (شرح الفية)

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

[مواضع دخول الفاء على الخبر جوازا]

﴿ ٢١٧١ ﴾ يَجُوزُ فَا فِي خَبَرٍ لِمُبْتَدَأٍ تَضْمَنَ الشَّرْطَ كَأَلٍ ^(١) إِنْ وَرَدَا ﴿﴿ ٢١٨ ﴾ مُعْطَى عُمُومِ وُضُلْهَا مُسْتَقْبَلًا ^(٢) ﴿

أي: إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط شابهه في المعنى فصح دخول الفاء في خبره.

و لم يجب؛ لأن المشابهة للشيء لا يقوى قوته، ولأن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به للمحكوم عليه فلم تشتد حاجته إلى ارتباط آخر، وذلك كأل الموصولة إذا كان وصلها مستقبلا عاما نحو ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا﴾ ^(٣)، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [الْمَائِدَةُ ٣٨] عند الفراء والمبرد. وأما عند جمهور البصريين فإنهم يمنعون دخول الفاء في خبر أل لأنهم يخصون الجواز بخبر المبتدأ الموصول بفعل أو ظرف و صلة أل غير ذلك، و خرجوا الآيتين على ما سيأتي بيانه في باب الاشتغال.

قوله (فا) فاعل (يجوز)، و قصره ضرورة، و (لمبتدأ) صفة لـ (خبر)، و كأنه تحرز به من خبر الناسخ، فإنها لا تدخله كما في التسهيل إلا أن بالفتح و الكسر و لكن، خلافا للأخفش في منعها معها. و جملة (تضمن الشرط) صفة (لمبتدأ) تحرز به من غيره، فإن الفاء تمتنع معه، و تمثيله بأل قد علمت

(١) قوله (كأل) مثال المبتدأ إن عمم من الحقيقي والصوري، وإلا فالمراد كمدخول أل الموصولة. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (معطى عموم) حال من فاعل (ورد)، و فاعله ضمير عائد إلى أل، و قوله (عموم) مضاف إليه، و

(وصلها) مفعول لـ (معطى) أي: إن ورد أل معطيا العموم بالصلة حال كونها مستقبلا نحو: {الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا}. و لا يخفى أن اشتراط العموم واستقبال الصلة ليس مخصوصا بأل بل هما جاريان في الكل. و ما يقال من اشتراط عدم الاستقبال مستدلا بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّتْيِ الْجَمْعَانِ فَيَاذَنِ اللَّهُ} مندفع بأن معنى "ما أصابكم" (ما يتبين أصابته لكم)، و لا ينتقض بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} لأن المراد المستقبل معنى ولو كان غيره لفظا. (ابن القره داغي)

(٣) الثور: ٢، الفاء لمعنى الشرط لأن المبتدأ وهو "الرانية"، فيه أل الموصولة، والموصول فيه معنى الشرط وهو التعليق أو العموم؛ إذ التقدير: من زنت ومن زنى - فاجلدوا ... ؛ لهذا تدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط. (مصباح السالك)

أنه على غير رأي الجمهور. قوله (وصلها) فاعل (ورد)، و (مُعْطَى عموم) بصيغة اسم المفعول و (مستقبلا) حالان منه، تحرز بالأولى من الخاص و بالثانية من الماضي و الحال.

﴿ ٢١٩ ﴾ وَمَا يَظْرَفُ أَوْ بِفَعْلٍ قَبْلًا ۝

﴿ ٢١٩ ﴾ شَرْطِيَّةٌ ^(١) يُؤْصَلُ ۝

(ما) معطوفة على (أل)، واقعة على غيرها من الموصولات، قال في التسهيل: وهو أل الموصولة بمستقبل عام أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه أو بفعل صالح للشرطية. قوله (بظرف) متعلق بصلتها، و (بفعل) عطف عليه، و جملة (قَبْلَ شرطية) وصف لـ (فعل)، و (يوصل) صلة ما.

مثال الموصول بالظرف قوله:

مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّيْبِ مُعَارًا فَمَصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ

و مثال الموصول بالفعل الصالح للشرطية ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى ٣٠] ف {ما} موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة ابن عامر.

و تحرز باشتراط قابلية الفعل للشرطية مما لا يقبلها كالماضي معنى، فإن الفاء تمتنع معه، و أجاز به بعضهم تمسكا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقْيِ الْجَمْعَانِ فَيَاذَنْ اللَّهُ ﴾ [آل عمران ١٦٦]، و أوجب بأن المعنى: و ما تبين أصابته لكم على حدٍّ (أَتَغَضُّبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حَزَّتَا ...)، و كالمصدر بحرف الاستقبال و قد و ما النافية خلافا لبعضهم.

(١) الثانية أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات، و صلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية و هي الفعلية غير الماضي و غير المصدرة بأداة الشرط أو حرف الاستقبال كالسين و سوف و لن أو بقد أو ما النافية. (المطالع السعيدة)

- مثال الموصول بالجملة الفعلية و زمنها مستقبل صالحة للشرط نحو: الَّذِي يُصَادِقُنِي فَمُخْتَرَمٌ.

- قوله (بظرف) متعلق بقوله (يوصل) أو (يوصف)، و كذا قوله (بفعل) اي اسم وصل بظرف ولو حكما كالجار والمجرور، أو بفعل، أو نكرة وصفت بأحدهما. و قوله (قبلا) صفة الفعل اي يشترط في الفعل الذي هو صفة أو صلة قبول كونه شرطا بأن يكون مستقبلا معنى ليس معه حرف شرط. (ابن القره داغي)

﴿٢١٩﴾ أَوْ يُوصَفُ ... ﴿٢١٩﴾

قوله (أو يوصف) ^(١) عطف على "يوصل"، فيتعلق به ما تعلق بيوصل، لأن المعطوف يتقيد بما تقيد به المعطوف عليه عند الإطلاق ويكون حينئذ من التنازع في المقدم على رأي مجيزه، أو من الحذف من الثلاثي لدلالة الأول.

و المعنى: و ما يوصف بظرف أو بفعل قبل شرطية تجوز في خبره الفاء، ويلزم حينئذ أن يكون المبتدأ نكرة عامة نحو: "رجل عنده حزم فسعيد"، و نحو: "نفس تسعى في نجاتها فلن تخبب"، و يمتنع على هذا أن يقدر الظرف و الجملة خبرين في هاتين الصورتين، و خص ابن الحاجب ذلك بكل، و الصحيح التعميم؛ لأن النكرة في الاثبات تعم بقرينة، و بهذا تبين أن ما واقعة على غير آل من الموصولات و على غير الموصولات.

﴿٢١٩﴾ أَوْ يُضَفُّ إِلَى مُعْطِي مُجَازَاةٍ ﴿٢١٩﴾

قوله (أو يضاف) ^(٢) عطف على "يوصل"، و جزم المعطوف على المرفوع لأن ما الموصولة شبيهة بالشرطية، و معطي المجازاة مفهمها، و هو إما موصوف بظرف أو شبيهه، أو بفعل صالح للشرطية نحو قوله: (وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ ...)، و المشعر بالمجازاة فيما ذكر هو المضاف، و لذا قال في التسهيل عطفًا على آل: أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أو مضاف إليها شيء مشعر بالمجازاة. إهـ. و مثله قول المصنف في الشرح: الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافًا إلى النكرة المذكورة و هو مشعر بمجازاة. إهـ.

(١) الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة. (المطالع السعيدة)

مثال الموصوف بالظرف المتعلق بفعل مستقبل نحو: طَالِبٌ مَعَ الْأَسْتَاذِ فَمُسْتَفِيدٌ.

مثال الموصوف بالمجرور المتعلق بفعل مستقبل نحو: طَالِبٌ فِي الْعَمَلِ فَمُتَنَفِّعٌ.

مثال الموصوف بالجملة الفعلية الصالحة للشرط نحو: رَجُلٌ يَقُولُ الْحَقَّ فَشَجَاعٌ.

(٢) أي: الرابع منها أن يكون المبتدأ مضافًا إلى نكرة مفهم لمعنى الشرط و الجزء موصوف بظرف أو فعل. (ابن القره داغي)

مثال النكرة المضافة إلى الموصوف بالظرف نحو: كُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِمْ فَهُوَ مَسْنُودٌ.

و مثال النكرة المضافة إلى الموصوف بالجاء و المجرور نحو: كُلُّ فَتَاةٍ فِي الْعَمَلِ فَنَافِعَةٌ.

و مثال النكرة المضافة إلى الموصوف بالجملة الفعلية صالحة للشرط نحو: كُلُّ رَجُلٍ يَهْمِلُ فَصْغِيرٌ.

و ظاهر المتن أن المشعر هو المضاف إليه و الكل صحيح، لأن المضاف إليه يلزم أن يكون نكرة عامة كما أرشدت له عبارة التسهيل، و لذا قال الدماميني فيها: فالتنكير و العموم مأخوذان في صورتين، فيصح حينئذ أن تسبب إفادة ذلك إلى المضاف، لأنه قرينة العموم و إلى المضاف إليه لأنه عام بقرينة، فافهم.

﴿ ٢١٩ ﴾ و لو ﴿ ٢٢٠ ﴾ يُضَفُّ إِلَى الْمُوصُولِ ^(١) ﴿

قوله (و لو يضاف إلى الموصول) ^(٢) كذا هو فيما بأيدينا من النسخ بلو، و هو يوهم أن قولهم جوزه جواب الشرط، فيكون راجعا إلى مسألة إضافة المبتدأ للموصول، مع أن الخلاف الذي أشار إليه ليس فيها، بل في المسألة التي بعدها كما ستراه، و فيه الجزم بلو، و هو و إن جوزه بعضهم إطرادا و جماعة في الشعر لم يثبت، و ما احتج به مؤول كما في المغني، و أل في الموصول للعهد في الموصول المذكور فيما سبق، و هو ما صلته ظرفا أو فعل صالح للشرطية كقول زَيْتَب بنت الطَّحْرِيَّة تَرِثِي أَخَاهَا:

يسرك مَظْلُوماً و يرضيك ظالماً و كُلُّ الذي حَمَلْتَهُ فهو حَامِل

و مثل ذلك المضاف إلى الموصوف بالموصول نحو: غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم.

(١) قوله (و لو يضاف) شرط جزائه قوله (جَوَز) يعني: أن جواز دخول الفاء في ما أضيف إلى الموصول المذكور، أو وصف به حال كونه معرفة ليس وفاقيا بل هو في رأي.. الخ، هذا. و خلاصة الضابطة أن دخول الفاء جائز إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا بفعل بلا حرف شرط أو بظرف أو مضافا إلى أحدهما أو موصوفا بالموصول بشرط العموم واستقبال الصلة والصفة. (ابن القره داغي)

(٢) اي: الخامسة أن يكون المبتدأ مضافا إلى الموصول. (المطالع السعيدة)
مثال المضاف إلى الموصول بالظرف نحو: كُلُّ الَّذِي عِنْدَكُمْ فله جدرهم.
مثال المضاف إلى الموصول بالجار والمجرور نحو: كل الذي في الدار فله سكة.
مثال المضاف إلى الموصول بجملة فعلية نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم.

٢٢٠١.....أَوْ يُوصَفُ بِذَا مَعْرِفَةً جَوِّزُهُ فِي رَأْيِ شَذَا^(١) هـ

قوله (أو يوصف) عطف على "يصف"، و (ذا) إشارة إلى الموصول المذكور، و (معرفة) حال من نائب فاعل يوصف، و الضمير المفعول بـ (جوزه) يعود على دخول الفاء المفهوم ممّا تقدم، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [النور ٦٠] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، و قال الشاعر:

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا

و أشار بقوله (في رأي) إلى أن المسألة مختلف فيها احتج المجيز بالآيتين الشريفين و البيت و بأن الصفة و الموصوف كشيء واحد.

قال الدماميني: ورد القياس بأنه لو صح للزمت موافقة يونس في إجازة "وا زيد الطويلة"، و الاحتجاج بالبيت فإنه^(٢) محتمل لزيادة الفاء فيه كما قال، و الصغير فيكبر.

و أما الآية الأولى فيحتمل كون {اللاتي} هو الخبر، و ما بعد الفاء جملة مرتبطة بالفاء بالتي قبلها. و يحتمل كون {اللاتي} مبتدأ ثانيا، و دخلت الفاء في خبره، لأنه موصول، ثم الجملة من الموصول و خبره خبر القواعد، و الرابط محذوف أي: لا يرجون منهن نكاحا، و تكون القواعد على قسمين مختلفي الحكم. و أما على جعلهما مبتدأ و خبرا فهما قسم واحد. و أما على جعلهما منعوتا و نعتا فإن قدرنا النعت كاشفا فكما لو قدرتها مبتدأ و خبرا، و إن قدرناه موصحا و مخصصا قدرنا مبتدأين.

و أما الآية الثانية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة، و اعترض بأنه لا فائدة فيه حينئذ، و أجيب بأنهم كانوا يقولون بأن فرارهم لغير ذلك بدليل يقولون أن بيوتنا عورة، و ما هي بعورة أن يريدون الا فرارا

(١) السادسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول. (المطالع السعيدة)

مثال المبتدأ الموصوف بموصول صلته ظرف نحو: الزَّائِرَةُ الَّتِي مَعَكَ فمثالية.

مثال المبتدأ الموصوف بموصول صلته جار و مجرور نحو: الرائد الذي في الرحلة فأمين.

مثال المبتدأ الموصوف بموصول صلته جملة فعلية نحو: الزميل الذي يعونك فرياضي.

(٢) في نسخة (أ) «بأنه».

فأخبر عنهم بأنهم إنما يفرون من الموت، وقيل {الذي} بدل من {الموت}، كأنه قيل الذي تفرون منه فإنهم ملاقيكم. انتهى.

قلت: حكمهم للصفة والموصوف بحكم الشيء الواحد شائع شهير، وقد رتبوا عليه أحكاما كثيرة لا تخفى على من له معرفة بالفن. وما ذهب يونس له وجه من النظر.

وقد قال ابن هشام يدل له "وَأَجْمَعْتَنِي السَّامِيَّتِيْمَاهُ"، وجواز ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]. وقوله:

لَا تَرْكَسَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَّثَتْ أَبْنَاءُ يَغْضُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

فانظر كيف استدل بالمسألة المقيسة هنا لأن تنزيل الصفة والموصوف منزلة الشيء الواحد شائع و عرف حتى صار بحيث لا يحتاج معه إلى قياس.

وقال ابن هشام أيضا ليونس: يحتج ببيانها الرجل وجاءوا الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ، فجاءت الصفة لازمة، وأن يقول الصفة غير الموصوف، والمضاف إليه غير المضاف إله، يعني وقد جوز الجمهور "واعبد الملكاه" وتجوز كون {اللاتي لا يرجون} خبرا يمنعه أن محط الفائدة فيها هو ما بين فيه الحكم الشرعي وهو قوله: {فليس عليهن جناح}، وقوله {التي لا يرجون نكاحا} من جملة ما يترتب عليه الحكم، ويستدعي ثبوته فهو معتبر في المحكوم عليه فلا يكون محكوما به. وجعل {اللاتي} مبتدا ثانيا موقع في حذف العائد المجرور بالحرف من غير شرطه، وتجوز كون {الذي} في الآية الثانية خبرا موقع في التباس الخبر بالنعت، ومثل ذلك عند قصد الخبرية يؤتى فيه بضمير الفصل مبينا للمراد.

وقوله كانوا يقولون إن فرارهم لغير الموت، جوابه أن هذه الآية ليست لرد ذلك، وإنما هي لرد قولهم أنهم أولياء من دون الناس فرد الله عليهم بأنهم لو كانوا صادقين معتقدين صحة قولهم ومطابقته للواقع لما كرهوا الموت، ولما فروا منه، بل كانوا يتمنون نزوله، ثم بين أن فرارهم لا ينجيهم منه، وأنه واقع بهم لا محالة، ومعنى هذا أقوى، وقد وجهنا ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

ومسألة اقتران الخبر بالفاء مزيدة على الخلاصة.

﴿ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

[عملها و أقسامها]

- ﴿ ٢٢١ ﴾ اِزْفَعُ ^(١) بِكَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَ انْصِبِ خَبْرَهُ ، وَ ظَلَّ بِاتٍ تُصِيبُ ﴿
 ﴿ ٢٢٢ ﴾ أَضْحَى وَ أَمْسَى صَارَ لَيْسَ أَصْبَحَا فَتَيَّ وَ انْفَكَ وَ زَالَ بَرِحَا ﴿
 ﴿ ٢٢٣ ﴾ إِنْ نَفِيًّا أَوْ شَبَّهًا تَلِي ذِي الْأَرْبَعَةِ وَ دَامَ يَتَلَوُ مَا ﴿

(اِزْفَعُ بِكَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَ انْصِبِ خَبْرَهُ) ما ذكره مذهب البصريين، و هو الصحيح. و خالفهم في ذلك الكوفيون. و انظر ما يتعلق بالرد عليهم في شرح التوضيح و حاشيته. و قوله (و انصب) أي: بها، ففيه الحذف من الثاني. (وَ ظَلَّ بِاتٍ تُصِيبُ أَضْحَى وَ أَمْسَى صَارَ لَيْسَ ^(٢) أَصْبَحَا) أفعال هذا الباب المتفق عليها ثلاثة عشر، و هي على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل هذا العمل بلا شرط، و هو هذه الثمانية و لذلك قدّمها، و يفهم الاطلاق فيها مما بعد هذا، فتعمل، سواء كانت مثبتة أو منفية، صلة أو غير صلة.

قوله (ظل) عطف على (كان) و كذا ما بعده، إلا أنه حذف العاطف تارة، و ذكره أخرى. و ما سلكه في الخلاصة من نسبة الحكم لـ "كان" على جهة الاستقلال و تشبيه أخواتها بها مناسب لكونها أم الباب و منبّه عليه ^(٣)، بخلاف ما سلكه المصنف من طريق العطف و التشريك و إن كان أصل التنبيه على ذلك مأخوذاً من قوله في الترجمة (كان و أخواتها).

(١) قوله (ارفع بكان) أي جدد الرفع به فلا يلزم تحصيل الحاصل. و المراد بالمبتدأ جنسه لا كل فرد منه، لأن لازمي الحذف و التصدير إلا ضمير الشأن و غير المتصرف بأن لزم الإبتداء كـ "طوبى للمؤمن" لا يدخل عليها كان، كما يأتي، وكذا الإضافة في قوله (خبره) لأن من الاخبار ما لا تدخلها كالخبر الانشائي و الطلبي، فلا يقال: كان زيد اضربه، أو كان عبدي يغتكه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (ليس) لا تتفاء الحدث في الحال. و ما يقال إنه فعل ماض فزمانه ماض مندفع بأنه مخالف لسائر الأفعال لمشابتها بالحرف في الجمود و المعنى. (ابن القره داغي)

(٣) قال ابن مالك: ترفع كان المبتدأ... الخ ثم قال: ككان ظل بات.... الخ.

(فَتَيَّ وَانْفَكَ وَزَالَ بَرِحًا إِنْ نَفِيًّا أَوْ شَبْهًا تَلِي ذِي الْأَرْبَعَةِ) ^(١) القسم الثاني: ما يعمل به بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه، وهي هذه الأربعة. ف (نفيا) مفعول مقدم بـ (تلي) لا بمحذوف يفسره تلي لما تقدم، و (شبهها) عطف عليه، و (ذي) فاعل تلي، و (الأربعة) نعت أو بيان أو بدل.

مثالها بعد النفي ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]. و المراد بشبهه: النهي و الدعاء، فالأول كقوله:

صَاحَ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرٌ الموتِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مَبِينٌ ^(٢)

و الثاني كقوله:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَانِكَ الْقَطَرُ ^(٣)

و انظر توجيه اشتراط تقدم ما ذكر عليها في حاشيتنا.

(و دَامَ يَتْلُو مَا) ^(٤) القسم الثالث: ما يعمل به بشرط تقدم "ما" الظرفية المصدرية عليه وهو "دام" خاصة. و تمثيل الخلاصة مشعر بأنها الظرفية المصدرية بخلاف ما هنا. و مثال ذلك في التنزيل ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيا. و سميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة. و سميت مصدرية لتأويلها مع مدخولها بالمصدر، و في ذلك إشكال انظره، و جوابه في حاشيتنا.

(١) قوله (إِنْ نَفِيًّا) لفظا بحرف أو فعل. قوله (أَوْ شَبْهًا) نهيا أو دعاء. قوله (ذِي الْأَرْبَعَةِ) الأخيرة بقرينة اسم الإشارة. (ابن القره داغي)

(٢) وجه الاستشهاد فيه: أن الشاعر أَعْمَلَ المضارع (تَزَالُ) عَمَلَ كَانَ؛ وذلك لكونه مسبوqa بحرف التهي (لَا) والنهي شبهه بالنفي، والمعنى: أنهاك عن نسيان ذكر الموت. (شرح ألفية)

(٣) وجه الاستشهاد فيه: أن الشاعر أَعْمَلَ (زَالَ) عَمَلَ كَانَ؛ وذلك لكونه مسبوqa بـ (لَا) الدَّعَائِيَّة، والدعاء شبهه بالنفي، والمعنى: الدعاء لمحبوته أن يدوم نزول الأمطار على موطنها. (شرح ألفية)

(٤) قوله (و دَامَ) أي الناقصة بخلاف التامة كما في {ما دامت السموات والأرض}، بشرط أن يتلو "ما" المصدرية الظرفية، فلو تلا "ما" غير ظرفية كما في (يعجبني ما دمت صحيحا) أي دوامك صحيحا فهو تام بمعنى بقي، فصحيحا حال. (ابن القره داغي)

[تصرف الأفعال الناقصة^(١)]

﴿ ٢٢٣ ﴾ وَذَا لَنْ يُمْنَعَهُ ﴿

﴿ ٢٢٤ ﴾ بَقِيَّةُ التَّصَرُّفَاتِ إِنْ تَقَعُ^(٢) وَغَيْرُ لَيْسَ الصَّرْفُ فِيهِ مَا امْتَنَعَ^(٣) ﴿

(ذا) إشارة إلى الإعمال المذكور، و (يمنع) مبني للمفعول، و الضمير المنصوب به عائد على ذا، و (بقية التصرفات) نائب فاعل يمنع.

و المعنى: أن العمل المذكور لا يختص بصيغة الماضي، و ليس ذكر الأفعال فيما مر بها لذلك، بل تصرفات ما تصرف منها تعمل عمل الماضي نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾^(٤) [مريم: ٢٠] ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٩] [أو قوله]:

يَبْذُلُ وَ حِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَ كَوْنُهُ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
وَ مَا كُلُّ مَنْ يُبْذِي الْبَشَاشَةَ كَاثِرًا أَحَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

و قوله (إن تقع) أي إن ثبت و توجد هي أي التصرفات، يشير إلى أن هذه الأفعال ليست كلها متصرفة بل منها ما جاء فيه التصرف و منها ما لم يجيء فيه، و هنا إجمال فَصَّلَهُ بقوله (و غير ليس

(١) تنقسم كان و أخواتها بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- قسم متصرف تصرفاً كاملاً بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل. والأفعال المتصرفة تصرفاً كاملاً، هي: كَانَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَصْحَى، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَصَارَ.

ب- قسم متصرف تصرفاً ناقصاً بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، و هو أربعة أفعال، هي: زَالَ، وَفَتَى، وَبَرِحَ، وَانْفَكَ. وهذه الأفعال لا يأتي منها أمر، ولا مصدر.

ت- قسم لا يتصرف فلم يأت منه إلا الماضي فقط، وهو فعلاّن: لَيْسَ، وَدَامَ. (شرح ألفية بتغيير)

(٢) (لن تمنعه) أي لم تمنع بقية التصرفات ذا العمل المذكور فيعمل غير الماضي إن وقع مثله. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و غير ليس) هذا مشعر بأن دام متصرف فيه، و هو مخالف لما قال في البهجة من أنه لا يتصرف فيه، و عليه يجب أن يجعل (يدوم، و دام، و الدائم، و الدوام) من تصرفات "دام" التامة، و أن يجعل ما مصدرية مقدراً لا محققاً و هو بعيد، فالراجع كلامه هنا. (ابن القره داغي)

(٤) وجه الاستشهاد: إعمال "أَكُ" المضارع عمل "كان" الناقصة، وهو مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه "أنا"، و"بغياً" خبر منصوب. (مصباح السالك)

الصرف فيه ما امتنع) يعني: أن "ليس" ممتنعة التصرف، و غيرها لا يمتنع فيه ذلك، أما غير "دام" فباتفاق، و أما هي فعلى رأي الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعا، و خالف في ذلك الفراء و المتأخرون فحكموا لها بعدم التصرف، و أما "يدوم، و دائم، و دم"، فمن التصرفات التامة. فإن قلت: مقتضي النظر أن يقول لن تمنعه التصرفات لأنه لم يتقدم ذكر شيء من التصرفات حتى يعبر ببقية. قلت: صيغة الماضي المتقدمة من جملة التصرفات لأن الأصل: المصدر، و سميت "ليس" جامدة للزومها صيغة واحدة، و مع هذا عدوا المصدر من جملة التصرفات لأنه وإن كان أصلا في الاشتقاق فهو فرع في العمل. قوله (و غير ليس) مبتدأ، و (الصرف) مبتدأ ثان، و جملة (ما امتنع) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط، المجرور بفي.

[شروط الاسم الذي تدخل عليه أفعال الناقصة]

- [٢٢٥] ❦ وَلَا يَلِيهَا لَازِمُ الصَّدْرِ، وَلَا مَا الذَّكْرُ، أَوْ تَصَرُّفًا قَدْ حُظِلَا ❦
 [٢٢٦] ❦ أَوْ لَازِمٌ لِلْإِبْتِدَاءِ^(١) أَوْ الْخَبَرِ بِطَلَبٍ عَنْهُ وَلَا الْخَمْسَ الْآخَرَ ❦
 [٢٢٧] ❦ مَعَ صَارَ مَا بِالْمَاضِي عَنْهُ أَخْبِرَا ❦

(و لا يليها لازم الصدر و لا ما الذكر أو تصرفا قد حظلا أو لازم للابتداء) أخبر أنه يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه هذه الأفعال شروط:

أولها: أن لا يكون لازما للصدر؛ لأن أدوات الصدر لا يعمل فيها ما قبلها، و اسم هذه الأفعال المشابهة بالفاعل لا يتقدم عليها، و ذلك كأسماء الشرط و الاستفهام و كم الخبرية، و يستثنى من ذلك ضمير الشأن؛ لأن صدارته إنما هي بالنسبة إلى الجملة المخبر بها عنه فقط.

ثانيها: أن لا يكون ممتنع الذكر، و ذلك كالمخبر عنه بنعت مقطوع؛ لأن اسم هذه الأفعال شبيه بالفاعل و الفاعل لا يحذف، و لكن لم يقو اسمها قوته، فصح حذفه في الجملة، و لم يجز دخولها على لازم الحذف لشدة بعده من حال الفاعل.

(١) (أو لازم للابتداء) أي: بنفسه كما في نحو "الكلاب على البقر" من الأمثال، أو بضمير كما بعد إذا المفاجأة. و قد يقال إن قوله (أو تصرفا...) الخ مغن عن هذا، لأنهما مما منع التصرف فيهما بغير الابتداء. (ابن القره داغي)

ثالثها: أن لا يكون ممتنع التصرف^(١) احترازا من نحو "طوبى للمؤمن" فإنه لا يستثنى ولا يجمع ولا يصغر فصار من أجل ذلك شبيها بالحرف في الجمود فلم يصلح لجعله اسما لها.

رابعها: أن لا يكون ملازما للابتداء، قال في التسهيل: لنفسه أو لمصحوب لفظي أو معنوي ومثل للأول بمثاليين:

أحدهما: قولهم: "أقل رجل يقول ذلك" ووافقه ابن قاسم وغيره، قالوا لأن معناه: ما يقول ذلك رجل، فلا يدخل عليه الناسخ كما لا يدخل على ما في معناه.

قال الدماميني: وفيه نظر، والظاهر أن هذا مما يقال امتنع فيه لمانع معنوي كما يأتي.

والمثال الثاني: قولهم: "لا تُولَكَ أن تفعل"، ورده أبوحيان، وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة:

فلم يَكْ تُولَكَم أن تُشَقْدُونِي ودُونِي عاربٌ وبلادٌ حَجَرٍ

فأدخل "كان" على "نولكم"، و"تشقدوني" مضارع "أشقذه" بهمزة فشين معجمة فقفاف فذال معجمة أي طرده، ومعنى "ودوني" و دون ارضي، أو بلدي.

وبما انشده الزمخشري في الأساس من قول الشاعر (... عنيت بنا ما كان نولك تفعل).

قال ابن هشام: يقال (ما كان نولك أن تفعل) بنصب "نول" ورفع، فإن رفعته احتمل أن يكون اسما لكان، و"أن تفعل" سد مسد خبرها كما سد مسد خبر المبتدأ، واحتمل أن تكون "كان" شأنية.

قال الدماميني: والبيتان لا دليل فيهما لجواز كون الناسخ شأنية، نعم لو سمع نصب النول لكان خبرا وصح الاستشهاد به، ونهض الاعتراض، لكن لم يحك ذلك إلا على تحرير ابن هشام وذلك رأي لا رواية فلا يجب قبوله.

قال ابن هشام: وإذا جعلت "كان" شأنية كان "نولك أن تفعل" مفسرا لضمير الشأن، و"نولك" مبتدأ، و"أن تفعل" فاعله سد مسد خبر المبتدأ.

(١) في نسخة (أ) «أن لا يكون لازما للتصرف». جاء في ضياء السالك: الثالث: ألا يكون ملازما لعدم التصرف، أي أن يكون ملازما للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب، نحو: "طوبى"، فهذا ملازم لأن يقع مبتدأ، في نحو: "طوبى للمؤمنين" ونحو: "سبحان الله" فهذا ملازم للوقوع مصدرا. إهـ

و اعترضه ابن قاسم بأن ضمير الشأن لا يفسر عند البصريين إلا بجملة مصرح بجزئيتها، و قصارى ما في الباب أن الفاعل سد مسد خبر المبتدأ و لا نفي و لا استفهام سابق على المبتدأ، و هو سهل، لأن ظهور إرادة معنى الفعل منه أغنى عن ذلك، و ليس الاعتماد شرطاً في كل ما كان بمعنى الفعل إنما هو شرط في الوصف كما سبق، إهـ.

و به يظهر أن المثال الثاني سالم من هذا الاعتراض لكن لكون المبتدأ فيه بمعنى الفعل يكون فيه المانع المعنوي و كان الدماميني لهذا قال: ينبغي أن يفكر في مثال لهذا القسم، و مثل ابن قاسم للثاني بالواقع بعد لولا الامتناعية و إذا الفجائية.

قال الدماميني: و فيه نظر إذ لا يمتنع في نحو "لولا زيد سألَمْنَا ما سَلِمَ" أن يقال: لولا كون زيد مسالماً ما سلم فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقاً بل الناسخ الفعل.

و مثال الثالث: "ما أحسن زيدا". و مثل له ابن مالك بقولهم: "الكلاب على البقر".

قال الدماميني: و قد يعترض بقولهم "الكلاب" بالنصب بتقدير ارسل.

قوله (و لا يليها) الضمير فيه عائد على أفعال الباب و هو مفعول يلي، و (لازم الصدر) فاعل، و (ما قد حظلاً) معطوف عليه، و في (حظلاً) -اي منع- ضمير مستتر هو الرابط بين الصلة و الموصول و هو المفعول الأول نائب عن الفاعل، و (الذكر) مفعول ثان جاز الفصل به بين الصلة و الموصول لأن الموصول غير عامل، و (تصرفاً) عطف عليه، و (لازم للابتداء) عطف على (لازم الصدر).

(أَوِ الْخَبَرُ يَطْلُبُ عَنْهُ) ^(١) أي: يشترط في الخبر الذي تدخل عليه هذه الأفعال أن لا يكون طلباً،

فلا يليها موالاة المعمول للعامل الخبر الطلبي. و على هذا الشرح يكون قوله (أو الخبر) عطفاً على

(١) قوله (أو الخبر) عطف على (لازم)، و الباء في قوله (يطلب) للملابسة، و ضمير (عنه) عائد إلى المبتدأ أي: لا يليها خبر متلبس بطلب من المبتدأ، يعني: أنه لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها، إذ معنى "كان زيد قائماً" (لزيد قيام في الماضي)، فينافي مدلولها لمدلول أخبارها، وإن كانت إنشائية نحو: "كن قائماً" فإن توافقاً استغنى عن الخبر، وإلا كان أحدهما أمراً والآخر استفهاماً اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر و هو محال. (ابن القره داغي)

(لازمُ الصدر) أي: لا يليها الخبر بطلب، لكن يمنعه قوله (عنه) فيجعل حينئذ عطفًا على (الابتداء)، والمعنى: لا يليها المبتدأ الملازم للابتدائية أو للخبر عنه بالطلب، لكن يلزم على هذا أن يختص المنع بما يلزم الخبر الطلبي على أنه لا وجود له، ويمكن التخلص بجعل الخبر اسم مصدر بمعنى اسم المفعول ويكون عطفًا على لازم لا على دخوله أي: ولا يليها المخبر عنه بطلب. وتوجيه منع كون خبرها طلبيا، فيه طول انظره في الحاشية.

(وَلَا الْخَمْسَ الْأَخْرَ مَعَ صَارَ مَا بِالْمَاضِي عَنْهُ أُخْبِرَ): (الخمسة) بالنصب عطف على مفعول (يلي)، و (الأخر) نعت، وهو جمع أخرى بمعنى آخرة كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾ [التجم: ٤٧] بدليل ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] والمعنى واحد. والخمس المتأخرة في كلامه المتقدم "فتي، انفك، وزال، و برح، و دام"،

و المعنى: لا يلي هذه الخمس ولا يلي صار أيضا المبتدأ المخبر عنه بالماضي فما أخبر معطوف على فاعل يلي، فالواو عطفت شيئين على شيئين معمولين لعامل واحد و الظرفان متعلقان بـ (أخبر)، فيمتنع "ما فتى زيد قام" وكذا الباقي. ووجه ذلك على الجملة أن هذه الستة تفهم الدوام على الفعل و اتصاله بزمن الإخبار، و الماضي يفهم الانقطاع فتدافعا.

و مفهوم المتن أن غير هذه الست يجوز مضي خبره، وفيه خلاف، و انظر تحرير المسألة في الحاشية. وهذه الشروط مما زاد به على الخلاصة.

[حكمٌ توسط خبرٍ كان، و أخواتها]

﴿ ٢٢٧ ﴾ وَ وَسَطُوا أَخْبَارَهَا ﴿

أي: جوزوا أن تتوسط أخبار هذه الأفعال بينها وبين أسمائها. و صريح إطلاقه أن ذلك جار في جميعها، وهو كذلك، خلافا لابن درستويه في "ليس"، و لابن معطي في "دام". و المراد بالتجوز الذي تضمنه الكلام عدم الامتناع ليدخل فيه الواجب نحو "يعجبني أن يكون في الدار ساكنها"، فلا يتقدم الخبر لأنه في حيز أن، و لا يتأخر لما يفضي إليه من عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

و قد يمتنع التوسط نحو "كان فتاك مولاك"، إذ لو وسط التبس^(١).

إحكم تقدم الخبر على دام وما فيه ما وليس

﴿ ٢٢٧ ﴾ و خُظِرَا ﴿

﴿ ٢٢٨ ﴾ تَقْدِيمُهُ دَامَ^(٢)، وَ مَا بِمَا نَفِي^(٣) وَ لَيْسَ ﴿

(١) لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

أ- أن يكون الاسم محصوراً في الخبر نحو: ما كان الكتاب إلا جليساً لا يمل.

ب- أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر نحو: كان شريكى أخى.

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجباً وذلك في موضعين:

أ- أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو: ما كان مستفيداً إلا المجد.

ب- أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو: كان في الفصل طلابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر. أو تأخيره عنه، وذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسط أو التأخر. نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب. (دليل السالك)

(٢) قوله (و حظر تقديمه دام) أي: ومنع تقديم الخبر على دام، لأنها صلة لما دائماً، ولا يفصل بينه وبين صلته، وفيه أن عدم الفصل محل الخلاف، فلا يكون هذا وفاقاً؛ قال المصنف: لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لما، ولها صدر الكلام، وفيه أنه يستلزم عدم جواز تقديمه على ما، وهو صحيح، وإلا لزم تقدم بعض الصلة على الموصول و إعمال ما بعد الحرف المصدر في ما قبله لا للمدعي. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و ما) عطف على (دام)، والمراد به إما لفظه أي لا يتقدم الخبر على "ما" نافية أو مصدرية، لاقتضائهما الصدارة، وهو مصاحب في هذا الحكم بما نفي من تلك الأفعال، وأما الفعل أي فعل نفي بما سواء كانت شرطاً لعمله أم لا بخلاف المنفي بغيره، فإنه يجوز تقديم خبره، ومنع الكوفيين وتابعوهم تقديمه ليس وهو المختار، لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية، والمنع لقياسها على عسى في عدم التصرف، والاختلاف في فعليتها يردّه أن علة صدارته تضمن معنى ما له صدر الكلام وهو لعل، وإن بعض الكوفيين قال بحرفيته، وقياسه عليه في ذلك التضمن ليس أولى من العكس.

و ذهب بعض إلى جواز التقديم مستدلاً بتقديم معموله في قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [هود- ٨] ؟ وأجيب باتساعهم في الظرف ويوقع المعمول حيث لا يقع العامل نحو: "أما زيدا فاضرب"، وبأن (يوم) منصوب بيصرفون مقدماً، وبأنه مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة و التام من هذه الأفعال ما بمرفوع هو الفاعل يكتفي عن منصوب نحو: ما شاء الله كان. (ابن القره داغي)

و (حظر) مبني للمفعول بمعنى منع، و (تقديمه) نائب فاعله و هو مصدر مضاف للفاعل من قدم بمعنى تقدم، و (دام) مفعوله، و الضمير المضاف له للخبر أي: منع تقدم الخبر على دام، فلا يجوز "ما قائما دام زيد". و يفهم منه أنه يمتنع تقدمه على "ما" التي هي شرط في عملها من باب أولى، و هذه متفق على المنع فيها بخلاف الأولى، و قد سلم من حكاية الاتفاق المعترضة على ابن مالك فيها.

قوله (و ما نفي) عطف على (دام)، و (بما) متعلق بـ (نفي) أي بهذا اللفظ أي: يمتنع تقدم الخبر على الأفعال المنفية بـ "ما".

و ظاهره أنه لا يجوز "ما قائما كان زيد" و نحوه، و ليس كذلك، إنما الممتنع تقدم الخبر على نفس ما، لأن لها صدر الكلام، فقول الخلاصة «كذلك سبق خبر ما النافية» أحسن منه.

و مفهومه أنه لا يمتنع تقدمه على غير ما من أدوات النفي، و هو كذلك، خلافا للفراء، فإنه عمم المنع في حروف النفي، و يمكن أن يجاب عن الاعتراض السابق بأن المصنف تبع الرضي، فإنه حكى الاتفاق على منع التوسط بين "ما" و مدخولها فقال: و أما توسط الخبر بين ما النافية و الفعل في هذه الأفعال فلم يجوزه أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز "ما قائما كان زيد". إهـ.

و جزم ابن مالك في شرح الكافية بجواز التوسط. و قال أبوحيان: إنه الأصح و عليه الأكثر. و خالف الكوفيون في منع تقدم الخبر على "ما". و المتن سالم من إيهام الاتفاق على المنع و التشبيه، بخلاف الإشارة التشبيه في كلام الخلاصة عقب قولها «و كل سبقه دام حظر». و أجاب عنها أبواسحاق بجواب حسن اختصره ابن غازي فانظره.

قوله (و ليس) عطف على (دام). فلا يجوز "قائما ليس زيد" على المختار عند البصريين. و مفهومه أنه يجوز التقدم في غير ما ذكر، و هو كذلك ما لم يمنع منه مانع أو يوجبه موجب كما يأتي.

[استعمال هذه الأفعال تامة]

﴿ ٢٢٨ ﴾ وَ التَّمُّ بِرَفْعٍ يَكْتَفِي ٥

﴿ ٢٢٩ ﴾ وَ غَيْرُهُ النَّاْقِصُ، وَ الزِّمُّهُ فَتَى ٥ و زال لَيْسَ ٥

لأكثر هذه الأفعال استعمالان:

أحدهما: أن تكون تامة ، فتكتفي بالمرفوع ^(١) نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي حضر.

و الثاني: أن تكون ناقصة فتفتقر للمنصوب ^(٢) كما تقدم.

قوله (و التَّم) أصله: التام، ثم قصره كبر في بار لأنه لا يلتقي في الشعر ساكنان. و (يكتفي) صلة لـ

(ما) مقدرة، لأن المقام لتعريف التام لا للحكم عليه بعد معرفته، و (رفع) بمعنى مرفوع.

و (غيره الناقص) مبتدأ و خبر، و يلزمه ما لزم الخلاصة من انعكاس الإسناد إذ المقام لتعريف الناقص فهو المحدث عنه و المحكوم عليه، و يمكن أن يجاب عن المتن بأن الناقص مبتدأ مؤخر و لا يتأتى ذلك في كلام الخلاصة.

(و الزمه "فتى" و "زال" "ليس") أي: الزم النقص لهذه الأفعال الثلاثة. خلافا لمن أجاز استعمالها

تامة. فالضمير المنصوب بالأمر عائد على النقص، و هو مفعوله الأول، و (فتيء) و ما عطف عليه ثان،

و (الزم) أمر من ألزم الرباعي يقرأ بكسر الزاي وصل همزته لضرورة الوزن، و يصح أن يكون من لزم

الثلاثي فهو بفتح الزاي، و (فتيء) و ما عطف عليه نصب على إسقاط في.

(١) معنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها و عدم احتياجها إلى خبر. شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت: إذا كان الشتاء فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. و لو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) - مثلاً - تم المعنى و لم يختلف المراد. (دليل السالك)

(٢) معنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها. وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان عليّ لم تدل إلا على الوجود المطلق الذي هو ضد العدم. وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر و قلت: كان عليّ مسافراً. تحدد المراد. (دليل السالك)

[حكم تقديم معمول الخبر على اسم كان، وأخواتها]

[٢٢٩] ﴿..... وَامْنَعْنِ إِيْلَاءَ تِي﴾

[٢٣٠] ﴿مَعْمُولٌ أَخْبَارٍ سِوَى الظَّرْفِ^(١)، وَذَا فِي كُلِّ عَامِلٍ مِنَ النُّحُو خُذَا^(٢)﴾

(و امنعن إيلاء تي معمول أخبار سوى الظرف): (تي) إشارة إلى أفعال الباب المتكلم فيها، و (إيلاء) مصدر مضاف إلى مفعوله الأول، و (معمول أخبار) ثان.

و المعنى: أنه يمتنع أن يلي هذه الأفعال معمول أخبارها إلا إذا كان ظرفا، و معلوم أن حكم المجرور حكمه، فيمتنع "كان طعامك زيد آكلا" أو "آكلا زيد" خلافا لمن أجاز ذلك مع تقدم الخبر، و وجه المنع ما في ذلك من الفصل بالأجنبي. و يجوز "كان عندك زيد مقيما" و "كان في المسجد زيد معتكفا"؛ لأنهم يتوسعون في الظروف و المجرورات ما لا يتوسعون في غيرها، و سرُّ ذلك أن كل عامل متضمن للحدث لا بد له من زمان و مكان يقع فيهما فصار معناه ملازما للعوامل، و الملازم للشيء قريب منه، و الأقارب يدخلون حيث لا يدخل إلا جانب، و الظرف في قوة الجار و المجرور لأنه على معنى في فالحق المجرور به.

(و ذا في كل عامل من النحو خذا): (ذا) إشارة إلى الحكم المتقدم بالاستثناء السابق و هو مفعول مقدم بقوله (خذا). و المعنى: أنه لا يجوز في عامل من العوامل المقدرة في علم النحو أن يليه ما نصبه

(١) قوله (إيلاء تي) أي يمنع إيلاء هذه الأفعال معمول أخبارها مفعولا أو حالا عند البصريين فلا يقال: كان طعامك زيد آكلا. قوله: (سوى الظرف) أي حقيقة أو حكما فشمّل الجار والمجرور نحو: كان في الدار زيد جالسا. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و ذا) أي مُنْعٌ مثل ذلك الإيلاء جار في كل عامل، فيمتنع إيلاء الفعل معمول المفعول مثلا إن لم يكن ظرفا. قوله (في كل عامل) أي ذا الحكم من منع الإيلاء غير مختص بباب كان لأنه لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، ففي كل عامل من العوامل المبحوث عنها في النحو خذا. إ.هـ و كتب أيضا: معمول أخبار للفصل بينها وبين اسمائها بالأجنبي، و لا ينتقض بنحو "زيد كان طعامك آكلا" مما لا يجري فيه، لأنه لم يلها حكما و المنفي الولي الحقيقي و الحكمي. (ابن القره داغي)

غيره أو رفعه للعللة المتقدمة إلا إذا كان معمول الغير ظرفاً أو مجروراً، فيتوسع فيهما، لما تقدم، فيمتنع "جاءني زيداً أخوك ضارباً"، ويجوز: "رأيت في المسجد زيداً معتكفاً"، خلافاً لابن عصفور في قوله في قول الشاعر:

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارَ تَجِدْ بِهِ أَذْنَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا
لا ينتصب (يوماً) بتجد، لأن فيه فصلاً بأجنبي.

ولا يتعين أن يكون هذا زائداً على الخلاصة إلا بالنسبة لغير النواسخ فقد قال أبو اسحاق: هذا المنع جارٍ في باب إن و ظننت و سائر النواسخ، ولعل الناظم رمز القاعدة بقوله: ولا يلي العامل، ولم يقل: ولا يلي كان و أخواتها ونحو ذلك ليعم الجميع. إهـ. و زادت الخلاصة على ما هنا بالإشارة إلى ردّ مذهب الكوفيين المجيزين الفصل بغير الظرف و بيان تأويل ما استدلوا به.

[أحكام اسم كان و خبرها]

[٢٣١] ﴿وَمَا مَضَى فِي الْمَنْعِ وَالْإِيجَابِ وَ عَدَدٍ يَجْرِي بِهَذَا الْبَابِ﴾^(١)

أي: ما تقدم في المبتدأ والخبر من منع التقديم و وجوبه و تعدد الاخبار يجري هنا، فيمتنع التقديم في نحو "صار عدوي صديقي" مما فيه اللبس. و نحو "إنما كان زيد في المسجد" مما فيه الحصر. و نحو "كان بعل هند حبيبها" مما فيه عود الضمير على متأخر لفظاً و رتبة. و يجب في نحو "أين كان زيد" و "كم كان مالك".

و منع ابن درستويه و ابن أبي الربيع تعدد الخبر في هذا الباب. قيل: و هو ظاهر كلام سيبويه، لأنه قال: إنها مشبهة بضر.

و الجمهور على الجواز، لأنه خبر المبتدأ، و إذا جاز تعدده مع العامل الضعيف فمع القوي أولى. و إعراب المتن بين.

(١) قوله (و ما مضى) أي الكلام الذي مضى في المبتدأ في بيان المنع، أو الحكم الماضي من المنع. قوله (في المنع) أي منع تقديمه أو تأخيره وإيجاب أحدهما وكذا جواز التعدد جارٍ هنا. (ابن القره داغي)

[حذف خبر هذه الأفعال]

[٢٣٢] ﴿لَكِنْ هُنَا يُمْنَعُ حَذْفُ الْخَبَرِ وَلَوْ دَلِيلٌ، وَعَلَى الشُّعْرِ اقْصِرْ﴾

أي: لكن يفارق هذا الباب باب المبتدأ بأن باب المبتدأ يطرد فيه حذف الخبر لدليل وهنا يمتنع ذلك. قال ابن هشام: نقلا عن ابن جني: واعلم أن حذف خبر كان وأخواتها ضعيف في القياس، وقلما وجد في الاستعمال.

فإن قلت: كيف وهو يتجاذبه شَبَهَانِ: شبه بخبر المبتدأ، وشبه بالمفعول من حيث هو منصوب بعد مرفوع بفعله؟ قلت: نعم ولكن دخله أمر لم يوجد في واحد منهما، وبيان ذلك أن "كان" الناقصة إنما لزمت الخبر تعويضا مما اخترم منها من دلالة الحدث فجاء متمما لها و عوضا من المخترم منها، فلو حذفته لنقضت الغرض فجري لذلك مجرى ادغام الملحق وكحذف المؤكد، لما فيه من تناقض المطلوب، وكنت رأيت أبا العلاء === (١) يحذف خبر كان ولم أره راجعه ولا كثر في كلامه. إهـ.

قال الشيخ يسن: ولا يخفى ما في كلامه فإنه مبني على أن الأفعال الناقصة لا تدل على الحدث و على تنافي الحدث (٢) والتأكيد وفيهما ما هو معلوم.

و في شرح الفارسي: ولا يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، لأنها لا تؤكد بالمصدر، لكن في بعض الأحاديث حذفها مع خبرها وإبقاء الاسم، وسهل ذلك القرينة، وأيضا لا تكاد العرب تنطق بخبر كان في نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وسبق أنه يقتصر على اسم للعلم بالخبر. إهـ.

و في الحواشي لابن هشام قد يحذفون الخبر وبقونها مع الاسم، وذلك حيث تدخل لام الجحود نحو ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] أي ما كان الله مريدا لذلك، هذا قول البصريين. و قال الكوفيون: الخبر {يذر} واللام زائدة. إهـ.

و في التصريح في باب ظن عند قول مشروحه وأما اختصارا فممنعه ابن ملكون لا خلاف في جواز حذف خبر كان.

(١) هنا كلمة غير مقروءة.

(٢) في نسخة (ب) «على تنافي الحذف».

قوله (حذف الخبر) نائب فاعل (يمنع)، و (هنا) إشارة لباب كان، و (دليل) فاعل يثبت مضمرًا، و مفعول (اقصر) مقدر أي ما سمع من ذلك كقول الشاعر:

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَالِدِي بَرِينًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي^(١)
أي: كنت برينا. و مضمن هذا البيت من الزيادة على الخلاصة.

[زيادة كان]

﴿ ٢٣٣ ﴾ وَكَانَ زِدٌ حَشَوًا^(٢) ❧

تختص كان عن أخواتها لكونها أم الباب بأمور: منها: جواز زيادتها^(٣) و ذلك بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي، و فهم ذلك من نطقه بها كذلك. و ثانيها: كونها في الحشو أي: بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر نحو: "ما كان أصحَّ علَمَ مَنْ تَقَدَّمَا!"، و الفعل و مرفوعه كقولهم: لم يوجد كان مثلهم. و لا تزداد بين الجار و المجرور إلا شذوذا لأنهما لشدة اتصالهما لا حشو بينهما. قوله (كان) مفعول بـ (زِدْ)، و (حَشَوًا) أي: وسطًا، منصوب على الظرفية، و الزائدة لا اسم لها و لا خبر و لا فاعل، خلافا لابن الحاج، و إنما لم تعمل كحرف الجر الزائد لزوال اختصاصها بخلافه.

(١) الشاهد فيه قوله "كنت منه" حيث حذف خبر كان، و أصل الكلام: كنت منه برينا، و بناء على هذا يكون برينا الموجود في البيت خبرا لكان محذوفة مع اسمها أي و كان هو برينا. (محمد الكزني)

(٢) (في الحشو) أي في أثناء الكلام. و فيه تنبيه على أن غير (كان) لا تزداد فنحو "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا" شاذ. وكذا متصرفات (كان) فنحو "أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلٌ" شاذ. وَأَنَّ كان لا تزداد آخرًا و أولًا، وهو كذلك. (ابن القره داغي)

* و ليس معنى الزيادة ألا يكون لها معنى البتة في الكلام. و هي تزداد للدلالة على أحد غرضين:

١- الدلالة على الزمن نحو: (ما كان أحسن زيدا) فإنها تدل على الزمن الماضي.

٢- التأكيد نحو:- إن زيدا كان منطلق. (معاني النحو)

(٣) و معنى زيادتها أنها غير عاملة و أن الكلام يستغني عنها و لا ينقص معناه بحذفها. (دليل السالك)

احذف كان واسمها وإبقاء الخبر

﴿ ٢٣٣ ﴾ وَقَدْ يَنْقُ الْخَبَرُ فَقَطَّ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ هَذَا اِشْتَهَرَ ^(١) ﴿

ومنها: ^(٢) أنها قد تحذف مع اسمها ويبقى الخبر وحده دالا عليها، وكثر ذلك بعد "إن" و"لو" الشرطيتين كقولهم "سر مسرعاً إن راكباً وإن ماشياً" أي: إن كنت، وكفوله عليه الصلاة والسلام «التمس ولو خاتماً من حديد» [البخاري: ٤٨٢٢] أي: ولو كان ملمسك خاتماً من حديد. والإعراب واضح.

احذف كان

﴿ ٢٣٤ ﴾ وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا أَلِفٌ ^(٣) ﴿

أي: وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وفهم ذلك من تخصيصه التعويض بها، ويقع ذلك بعد أن المصدرية الواقعة مع مدخولها في موضع المفعول من أجله، وقد يحذف معها متعلق الجار كقوله:

أَبَا حُرَّاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

الأصل: فَخَرْتُ لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ، فحذف الجار، لأنه يطرد حذفه مع أن، وحذف متعلق الجار، ثم حذفت "كان" فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها، وعوضت عنها ما، وادغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما فصار ما ترى.

قوله (تعويض) مبتدأ وجملة (ألف) خبره، و (بعد) متعلق بألف أو بتعويض للتوسع في المجرورات.

(١) قوله (هذا) أي حذف كان واسمها وإبقاء الخبر اشتهر نحو «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير»، ونحو: التمس ولو خاتماً من حديد. (ابن القره داغي) + وَشَدَّ حَذْفُهُمَا بَعْدَ لَدُنْ، كقولهم: مِنْ لَدُنْ سُولاً قَبَالِي إِثْلَانِهَا، والتقدير: مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ النَّاقَةُ سُولاً. في هذا المثل حذفت كان مع اسمها بعد لَدُنْ، وبقي خبرها (سُولاً) وهذا شاذ؛ لَأَنَّ حَذْفَهُمَا يَكْثُرُ بَعْدَ إِنْ، وَ لَوْ. (شرح ألفية)

(٢) أي من خواص (كان) ... الخ.

(٣) قوله (عنها) أي عن كان. والأوفق (عنه) بتذكير الضمير. وقد يكون ما بعدها عوضاً عن كان واسمه وخبره نحو: إفعل هذا إما لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، كما في البهجة، وكأنه لم يذكره هنا لأن لا جزء الخبر، وهو مذكور، ودليل على سائر أجزائه. (ابن القره داغي)

[حذف النون من مضارع كان]

﴿ ٢٣٤ ﴾ وَ نُونٌ مَجْزُومٌ مُضَارِعٌ حُذِفَ ^(١) ﴿

﴿ ٢٣٥ ﴾ مَا سَاكِنٌ أَوْ مُضَمَّرٌ بِهِ اتَّصَلَ ﴿

ومنها: ^(٢) أن لام مضارعها وهي النون يجوز حذفها ^(٣) بشروط:

أحدها: أن يكون المضارع مجزوما احترازا من المرفوع والمنصوب، فإن نونهما متعاضية بالحركة.

وثانيها: أن يكون مجزوما بالسكون احترازا من المجزوم بحذف النون نحو: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩] لأن النون متعاضية بالحركة، وهذا أوما له بالاطلاق في الجزم، فإنه إذا أطلق انصرف إلى الكائن بالسكون لأنه الأصل.

وثالثها: أن لا يتصل به ساكن احترازا من نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، وذلك لأن النون تحرك للتخلص من السكونين فتعاضى بالحركة. وأجاز يونس الحذف في هذه لأن الحركة عارضة فلا يعتد بها.

ورابعها: أن لا يتصل به ضمير احترازا من نحو «إن يكنه فلن تُسلط عليه» [البخاري ١١٧/٢].

والتصريح بهذين الشرطين زيادة على الخلاصة.

ومثال ما توفرت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]، وعلم من المثالين أن ذلك يكون في الناقصة والتامة.

قوله (نون) مبتدأ، و (مجزوم) نعت قدم، فصار المنعوت بدلا منه، و جملة (حذف) خبر، و (ما) نافية و (ساكن) فاعل بمحذوف يفسره (اتصل)، و (مضمّر) عطف عليه و (به) متعلق باتصل.

(١) (حذف) لمشابهتها بحرف العلة، ولذا تزداد في المضارع للمتكلم مع غيره ولكثرة الاستعمال. (ابن القره داغي)

(٢) أي: ومن خواص كان ... الخ.

(٣) إن أغراض الحذف متعدد يقتضيها المقام: ١- الإسراع: فإن المقام يقتضي الإسراع ولا يقتضي الاطالة فتقول لابنك الذي أدرك السفر العاجل مثلا: لا تك غافلا. ٢- إشارة إلى أن المتكلم لا يقوي على إتمام الكلام لما فيه من الضعف فيجوز نحو قوله تعالى على لسان أهل النار: {لم تك من المصلين}. ٣- التنبيه على مبدأ الشيء وحقارته قال تعالى {ألم يك نطفة من مني يمنى}. (معاني النحو)

إكان المرادفة لـ "لم يزل"

﴿٢٣٥﴾ وَرَادَفَتْ كَانَ كَثِيرًا لَمْ يَزَلْ ^(١) ﴿٢٣٥﴾

ومنها ^(٢) -زيادةً على ما في الخلاصة-: أنها ترادف "لم يزل" كثيراً، وهذا مختص بصيغة الماضي و لذلك أظهره المصنف، وإذا رادفت ما ذكر أفادت الاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧] . و مثل هذا في التسهيل.

قال الدماميني: وفيه نظر؛ إذ لا ترادف بين فعل و مجموع حرف و فعل، وإنما لم يمكنه أن يفسرها بـ "دام" لأن نقصانها مشروط بتقدم "ما" فإن قال: ترادف ما دام فعله الإشكال السابق، وإن قال: ترادف دام لم تكن ناقصة، والذي يظهر أن يقال: تختص "كان" بإفادة استمرار خبرها لاسمها ولا تذكر المرادفة البتة.

قال المصنف: الأصل في "كان" أن يدل بها على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأزلية و لا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قلت: وكذا إذا قصد الاستمرار فلا بد من دليل يدل عليه، والحاصل أن "كان" لا تدل على أحد الأمرين بل ذلك مفوض إلى القرينة.

قال أبوحيان: وأكثر النحاة قائلون بأن "كان" تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية، ومن يعقل حقيقة الماضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع، وفيما قاله نظر. إهـ .

و وجهه أن الفعل الماضي يدل على حصول حدثه في زمن من الأزمنة الماضية، وذلك لا ينافي بثبوته إلى زمن الحال كما لا ينافي انقطاعه، فالماضي لا يستلزم الانقطاع.

(١) تختص كان أيضا بمرادفة (لم يزل) أي: أنها تأتي دالة على الدوام وإن كان الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم أو سكوتها عن الانقطاع و عدمه عند آخرين. (المطالع السعيدة)

(٢) أي: من خواص كان.

﴿ مَا وَ آخَوَاتُهَا ﴾

[ما و شروط عملها]

﴿ ٢٣٦ ﴾ كَلَيْسَ مَا إِنْ بَقِيَ النَّفْيُ ^(١)، وَإِنْ أَخْرَ ذُو النَّصْبِ وَ مَعْمُولٌ يَعْنِ ^(٢) ﴿

﴿ ٢٣٧ ﴾ لَا ظَرْفُهُمْ وَ لَمْ تُرْذِ إِنْ مَا ﴾

(ما) مبتدأ، و (كليس) خبره. و المعنى: أنها بمنزلتها في العمل لمشابتها لها في المعنى، و ذلك في لغة أهل الحجاز، و هو مشروط عندهم بشروط:

أولها: أن يكون نفيها باقيا غير منتقض احترازا من نحو: ﴿وَمَا أُمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾ [القمر: ٥٠]. فإنه يجب فيه و في نظائره الرفع. و كان من حقه كابن مالك أن يقيد ذلك بالنسبة إلى الخبر، فإن انتقاضه بالنسبة لمعمول الخبر لا يضر نحو: "ما زيد قانما إلا في الدار"، لأن المراد أن لا تعمل في موجب. و هذا معنى قوله (إن بقي النفي).

و ثانيها: أن لا يتقدم الخبر على المخبر عنه، فإن تقدم رفع، و تعين الإهمال كقوله:

وَمَا خُذَلْ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَ لَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ ^(٣)
و هذا معنى قوله: (وإن أخر ذو النصب).

(١) قوله (كليس ما) أي: كليس "ما" في العمل من رفع الاسم و نصب الخبر إن بقي النفي، أي نفي الخبر بأن لم ينتقض بـ"إلا"، و إلا بطل العمل نحو: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ. و أما قوله:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَ مَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فمؤول بأنه من باب "ما زيد إلا سيرا" بحذف مضاف في الأول، و جعل معذبا مصدرا في الثاني بناء على أن المراد بالدهر (الفلك) لا حركته، أو أنهما مفعولان لمحذوف هو يشبه فيهما. فإن انتقض نفي معمول الخبر أو نفيه لكن بغير إلا لم يبطل. (ابن القره داغي)

(٢) (وإن أخر ذو النصب) أي: الخبر، و كذا (معمول يعن) أي: يظهر للخبر فلا يعمل في "ما قانم زيد" إن لم يجعل قائم وصفا رافعا للمكتفي به، و لا في "ما طعامك زيد آكل". (ابن القره داغي)

(٣) موطن الشاهد: "ما خذل قومي". وجه الاستشهاد: بإبطال عمل "ما" لتقدم الخبر على المبتدأ، وفي هذا دليل على أن من شرط إعمال "ما" ليس أن يتقدم اسمها على خبرها. (مصباح السالك)

و ثالثها: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم أهملت كقوله: (...) وما كُلُّ مَنْ وافَى مِنِّي أنا عارِفٌ^(١)، وهذا معنى قوله (و معمولٌ يَعْنِ)، فقوله (معمول) عطف على (ذو النصب) أي: و إن آخر معمول ذي النصب.

و أشار بقوله (لا ظرفهم)^(٢) إلى أن تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا يضر للتوسع كقوله: (...) فما كُلُّ حينٍ مَنْ تُوالي مُواليًا^(٣).

و رابعها: أن لا تزداد بعدها "إن"، فإن زیدت بطل عملها كقوله: (بَيَّ غُدَّانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ ...) ^(٤)، لبعدها عما ألحقت به و هو "ليس"، فإن "إن" لا تزداد بعدها. و هذا معنى قوله (و لم تزد إن).
و خامسها: أن لا تزداد بعدها "ما" فإن زیدت بطل عملها^(٥)، و ذكر ابن عقيل هذا الشرط، و يرده قول الشاعر:

لَا يُثْسِرُكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا^(٦)
فالصواب إسقاط الخلاصة له.

(١) الشاهد: إهمال "ما" لتقدم معمول الخبر و هو "كل" و ليس ظرفاً و لا جاراً و مجروراً. (ضياء السالك)

(٢) قوله (لا ظرفهم) أي: ظرف العرب .

(٣) الشاهد: قوله: "ما كل حين من توالي مواليا" حيث أعمل "ما" النافية عمل "ليس"، فرفع بها المبتدأ، و هو "من" ونصب الخبر، و هو "مواليا"، رغم تقدم معمول الخبر، و هو قوله: "لكل حين" على الاسم والخبر معاً، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم كون هذا المعمول المتقدم ظرفاً. (تحقيق على شرح الأشموني)

(٤) الشاهد: إهمال "ما" لوقوع "إن" الزائدة بعدها. (ضياء السالك)

(٥) هذا معنى قوله (و لم تزد ... ما) نحو: ما ما زيد قائم. جاء في شرح ألفية «فالأولى: نافية، و الثانية: نفَتْ نفسي الأولى فصار إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات» إهـ. قال في الشرح: و تسمى (ما) هذه كافة. إهـ.

(٦) الشاهد إهمال "ما" لوقوع "ما" الزائدة بعدها.

[حكم الاسم المعطوف على خبر ما]

[٢٣٧] ﴿..... وَ مَا يُعْطَفُ بِلَكِنْ بَلْ فَرَفَعَ حُتْمًا^(١)﴾

قوله: (ما) عطف على (إن) باسقاط العاطف، ويتفرع على الشرط الأول أنه إذا عطف على خبرها بـ "لكن" أو بـ "بل" تعين الرفع للمعطوف بهما، لأن المعطوف بهما موجب و النفي منتقض بالنسبة له، و هي لا تعمل في موجب.

و التعبير بالعطف في المتن يحتمل أن يكون على سبيل التجوز بناء على رأي عبد القاهر من أن المرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، و يحتمل أن يكون على سبيل الحقيقة بناء على ما اختاره الرضي من أنه عطف على المحل، و انظر توجيهه في الحاشية.

قوله (و ما يعطف) شرط جوابه قوله (فرع حتما) أي له، و (بل) معطوفة على (لكن) باسقاط الأداة.

(١) إذا وقع المعطوف بعد (لكن ، وبل) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، نحو: ما زيد قائما لكن قاعدًا ، أو: بل قاعدًا ، والتقدير: لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد . (دليل السالك)

- جاء في شرح الفية: إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف، فله حالتان:

أ- أن يكون حرف العطف مما يقتضي أن يكون المعطوف موجبا، أي مثبتا، نحو: لكن، وبل. فإذا قلت: ما زيد قائما لكن قاعدًا، فإنك نفيت القيام عن زيد، وأثبت له القعود.

ب- أن يكون حرف العطف غير مُقْتَضٍ للإيجاب، كالواو، والفاء، ونحوهما فإنها لا تقتضي أن يكون المعطوف موجبا.

فإذا وقع المعطوف بعد لكن ، وبل وجب رفعه. وإذا وقع المعطوف بعد حرف عطف لا يقتضي أن يكون المعطوف موجبا جاز النصب والرفع، والمختار النصب، نحو: ما زيد قائما ولا قاعدا . ويجوز الرفع؛ فتقول: ولا قاعدًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا هو قاعد. (شرح ألفية)

- قال ابن القرداغى: قوله (بل) هذا عند غير المبرد، لأنه قائل بنقلها النفي إلى ما بعدها، فيجوز "ما زيد قائما بل قاعد" أي بل ما هو قاعد، و ما يقال: إنه يستلزم كون ما قبلها غير منفي فلا وجه لنصبه مندفع بأن الانتقال بعد تمام العمل، فلا يغير استصحابا، هذا. و لو كان العطف بنحو الواو جاز الرفع على اضممار المبتدأ أو العطف على المحل، لكن النصب راجح. إهـ

[حكم حذف معمول "ما"]

﴿ ٢٣٨ ﴾ وَالْحَذْفُ حَظْرٌ ﴿ ٥٤

أي: حذف معمولي "ما" أو أحدهما محظور أي: ممنوع^(١). قال في الشرح: فإن كفت بيان جاز تشبيهاً لها بلا. وفيه أن المحذوف حينئذ ليس معمولها، وإنما لم يجر الحذف معها لأنه لا يجوز مع ما ألحقت به على ما سبق، وفيه ما قد علمت. و (حظر) بمعنى اسم المفعول.

[إعمال «لا» و «إن» و «لات»]

﴿ ٢٣٨ ﴾ وَكَلَيْسَ لَا عَمِلَ فِي النِّكَرَاتِ، وَلِإِنْ لَاتٌ^(٢) يَقِلُّ ٥٤

نبّه به على أنهم ألحقوا أيضاً بليس في عملها «لا» النافية لمشاركتها لها في معناها، ولا تعمل إلا في النكرات خاصة، وتقديمه لهذا وما بعده على ذكر زيادة الباء أحسن ممّا في الخلاصة.

و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون لنفي الجنس أو الوحدة وهو كذلك^(٣).

و نبّه أيضاً على أنهم ألحقوا بليس "إن" النافية إلا أن ذلك قليل فيها. و فهم من إطلاقه فيها أنها تعمل في النكرات و المعارف، فالأول كقول بعضهم "إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ"، والثاني: كقراءة سعيد بن جبّير ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراب: ١٩٤].

و نبّه أيضاً على أنهم ألحقوا بليس "لات" قليلاً وهي لا النافية زيدت عليها تاء لتأنيث اللفظ و المبالغة في المعنى.

(١) فلا تقول: زيد ما منطلقاً: تريد ما هو منطلقاً. (المطالع السعيدة)

(٢) قوله (لات) أصله (لا) زيدت التاء للمبالغة، أو لتأنيث الكلمة، وكأنها جعلت عوضاً عن أحد جزئي

مدخولها، ولذا صرح بامتناع ذكرهما معاً. (ابن القره داغي)

(٣) إنها تنفي الجنس برجحان، و يحتمل أن يكون نفيها للوحدة، فإن قلت: (لا رجل حاضراً) نفيت أن يكون أحد

من جنس الرجال حاضراً، ويجوز أن يراد بذلك لا رجل واحد و هو أمر مرجوح. (معاني النحو)

قوله (لا) مبتدأ، و (عمل) خبره، و (كليس) نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف أي: عملاً كعمل ليس، و (في النكرات) متعلق بـ (عمل)، و فاعل (يقل) ضمير العمل المذكور، و (إن) متعلق بـ (يقل)، و (لات) معطوف على (إن) بإسقاط العاطف.

اشروط عمل لا وإن

﴿ ٢٣٩ ﴾ وَشَرْطُ مَا ^(١) فِي لَا وَإِنْ ❧

يعني: أن الشروط المعتبرة في عمل "ما" معتبرة أيضاً في عمل "لا" و "إن" ^(٢).
و كان من حقه أن يستثنى اشتراط عدم زيادة "إن"، فإنها لا تزداد بعد "لا" أصلاً، كما في التوضيح، و ذكر اعتبار الشروط في إن غريب، و نبّه عليه ابن خروف في شرح الجمل فقال: وإذا كانت "إن" نفياً عملت عمل ما في لغة أهل الحجاز و لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ما. إهـ.
قوله (شرط) مبتدأ و هو اسم جنس مضاف فيعم، و الظرف خبر. و هذا من الزيادة على الخلاصة.

(١) قوله (و شرط ما) و لو قال: بشرط ما الخ لكان أوضح، و قضيته أنه يشترط فيهما عدم زيادة إن، و يتجه عليه أن "إن" لا تزداد بعدهما، فلا وجه لاشتراط عدم زيادتها هنا، و يمكن أن يراد بشرط ما الشروط الممكنة هنا. (ابن القره داغي)

(٢) يشترط:

أ- تأخير الخبر، وكذلك تأخير معموله عن الاسم.
ب- ألا ينتقض النفي يالاً؛ تقول: لا سعى إلا مثمر، ولا يصح نصب الخبر.
ت- عدم تكرارها؛ فلا تعمل في مثل: لا، لا مسرع سباق. (النحو الوافي)

[لات و شروط عملها]

﴿ ٢٣٩١ ﴾ وَ الْحِينَ خُصَّ لَاتٌ ، وَ حَظَرُ ذِكْرِ جُزْئِهَا بِنَصِّ

﴿ ٢٤٠١ ﴾ وَ الْحَذْفُ فِي الْإِسْمِ فَشَا

نَبّه به على أن "لات" تعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون معمولها اسمي زمان، و هو معنى قوله (و الحين خص لات)، و ليس المراد أنها لا تعمل إلا في خصوص لفظ الحين. ف (الحين) مبتدأ، و (خص) خبر، و (لات) مفعوله على تقدير مضاف أي: خص عملها، فعملها مقصور عليه و ليس هو مقصورا على عملها فافهم، و (خص) على هذا فعل ماض. و يصح أن يكون فعل أمر و (لات) مفعوله، و قوله (الحين) منصوب على نزع الخافض.

الشرط الثاني: أن لا يذكر معمولها معا بل لابد من حذف أحدهما، و هو معنى قوله (و حظر ذكر جزئها بنص)، ف (حظر) مبتدأ مضاف إلى (ذكر)، و (بنص) خبره أي: مَنع ذكر جزئها ثابت بالنص، و يصح أن يقرأ (حظر) بالتنوين على أنه خبر مقدم بمعنى اسم المفعول، و (ذكر) مبتدأ مؤخر، و (بنص) متعلق بحظر.

و نبه بقوله (و الحذف في الاسم فشا) ^(١) على أن الغالب أن يكون المحذوف اسمها. و قد ثبت و يحذف الخبر، و قرئ بالوجهين ﴿ وَ لَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] ففي قراءة نصب الحين يكون المحذوف الاسم، و في قراءة رفعه العكس .

قال في الشرح: قال ابن مالك في قراءة النصب و لابد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه أي يهربون ويتأخرون، و ليس المراد نفي جنس حين المناس، و بذلك كان رفع الحين الموجود شاذاً، لأنه محوج إلى تكلف مقدر به يستقيم المعنى مثل أن يقال معناه ليس

(١) قوله (فشا) أي و قل حذف الخبر، لأن تعويض التاء لقربها من الاسم انسب من تعويضه عن الخبر و قرئ عليهما قوله تعالى: { وَ لَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ } [ص - ٣٨] أي ليس الوقت وقت الفرار. (ابن القره داغي)

حين مناص موجودا لهم عند تناديهما و نزول ما نزل بهما إذ قد يكون لهم قبل ذلك حين مناص فلا يصح نفي جنسه مطلقا بل مقيد، إهـ و هو مشكل بما تقدم من أنها لا تعمل إلا في النكرات، و قدره الرضي نكرة، و هو الظاهر، إذ لا مانع من أن يكون المعنى لا يكون حين من الاحيان حين فرار لهم من هذا الأمر الخاص لا من كل أمر، فلا إشكال، و أثبت همزة الوصل في الاسم في الدرج للضرورة كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ سِرًّا فَأَتَاهُ بَنَتْ وَافْشَاءَ الْحَدِيثِ قَمِيْن

و لو قال: "و حذف ذي الرفع فشا" كما في الخلاصة غناه عن ذلك.

[زيادة حرف الجرّ (الباء) في خبر ليس، و ما]

[٢٤٠] ﴿..... وَفِي خَبَرٍ^(١) لَيْسَ وَمَا وَلَوْ بَرَفِعٍ^(٢) فِي الْأَبَرِ﴾

[٢٤١] ﴿تَزَادُ بَا.....﴾

أي: تجوز زيادة الباء في خبر ليس نحو: ﴿لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، و في خبر ما الحجازية نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [الأنعام ١٣٢].

و في قوله (تزداد) تصريح بما أغفله في الخلاصة. قال ابن خطيب ليس في كلامه ما يقتضي كونها زائدة و كأنه تركه لوضوحه و ليس مثل ذلك بحسن لإيهامه.

و اختلف في جواز زيادتها في الخبر بعد التيمية و بعد المهملة لفقد شرط، و الأصح الجواز كما في شرح الكافية.

قال ابن خطيب المنصورية: و قد نص على ذلك سيوييه، و وقع ذلك في أشعار التميمين و منه قول الفرزدق: (لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكٍ حَقَّه ...).

(١) قوله (و في خبر) متعلق بقوله (تزداد)، و المراد بليس غير الاستثنائية، لأنه بمعنى إلا، وهو لا يقتصرن بالباء، فلا يجوز "قام القوم ليس بزيد" وكذا المراد بنفي كان. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و لو برفع) قيد (ما)، أي و لو كان اسم ما متلبسا برفع، كأن تكون "ما" تميمية، أو مُبْطَلًا عملها بدخول إن، أو بعدم الترتيب. وقد يقال: إن كلامه شامل لما انتقض نفيه بإلا مع أنه لا يجوز "ما زيد إلا بقائم"، وإن الاسم إذا وقع في موضع الخبر دخل عليه الباء نحو: ما اللذان بزيد. (ابن القره داغي)

و قد زيدت بعد ما الواقعة بعدها إن كما في كقوله :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهُ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاةُ

قوله (با) نائب فاعل (تزداد) قصره ضرورة، و (في خبر ليس) متعلق بتزداد.

و قدم ذكر ليس عكس ما في الخلاصة لأنها الأصل المحمولة ما عليه، و قد يوجه ما في الخلاصة بأن ما هي المقصودة في هذه الترجمة و ليس إنما ذكرت فيها بالاستطراد.

و الباء في قوله (برفع) بمعنى مع أي تزداد الباء في خبر ما و لو مع رفعه، إما لكونها تيمية أو لكونها لم تستوف شروط العمل، و إضافة الخبر حينئذ إليها تسامح لأنه ليس معمولاً له. و قوله (في الأبر) أي: في القول الأبر، أشار به إلى الخلاف و بيان ما ترجح. و هذه من الزيادة على الخلاصة.

[زيادة حرف الجرّ (الباء) في خبر لم أكُنْ، و لات]

[٢٤١] وَ نَفْيِ كَانَ، "لَا" يَقْلُ ^(١) وَ فِي قِيَاسِهِ خِلَافٌ قَدْ نُقِلَ ۞

أي: و تزداد الباء في خبر كان المنفية كقوله:

وَإِنْ مُدَّتِ الْإِيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ ^(٢)

و الصواب أن يقول: و نفي الناسخ، لأن الباء تزداد في معمول كل ناسخ منفي، كما في التوضيح و التسهيل، سواء كان من باب كان أو من باب ظن كقوله:

(١) قوله (يقل) أي يقل زيادة الباء في خبر "كان" و "لا"، سواء عملت عمل ليس أو إن، ومثلهما سائر النواسخ غير

الحروف المشبهة بالفعل وأفعال المقاربة. و قد تزداد على الحال نحو: ماجاءني زيد براكب. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: زيادة الباء في خبر مضارع "كان" المنفي بلم؛ وهو قليل. ولا تزداد الباء في خبر. "لا يكون" الاستثنائية.

(ضياء السالك)

دَعَانِي أَخِي وَ الْخَيْلُ يَتَنِي وَ يَتَنُهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدٍ^(١)

قوله (لا) عطف على (ليس) يأسقاط الأداة أي: و تزداد الباء في خبر لا كقوله:

وَ كُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُورَ شَفَاعَةٍ سِوَاكَ بِمُغْنٍ عَنْ سَوَادِ بَنِي قَارِبٍ^(٢)

و فاعل (يقول) ضمير يعود على ما ذكر من زيادة الباء، و الجملة حال من مقدر، و إن جعل قوله (نفي

كان) مبتدأ و الجملة خبرا احتيج لتقدير الرابط المجرور بفي أو مع.

و منع ابن عصفور قياس ذلك في المسألتين^(٣) لقلته و إلى الخلاف في ذلك أشار بقوله (و في قياسه

...) الخ و هو من زيادته على الخلاصة.

قال في الشرح: و فائدة زيادة الباء فيما ذكر رفع توهم أن الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع

النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا، فإذا جاء بالباء ارتفع الوهم، و لذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا

يجوز "ليس زيد إلا بقائم" و "ما زيد إلا بخارج". إهـ.

و ما ذكره هو رأي البصريين، و قال الكوفيون: إنها لتأكيد النفي، قالوا: فليس زيد بقائم، رد لأن زيدا

لقائم^(٤)، فالباء في مقابلة اللام.

(١) الشاهد: زيادة الباء في المفعول الثاني ليجد المنفي بلم، وهو من أخوات ظن وأصله الخبر. وفي زيادة الباء في خبر "ما"، و"ليس"، و"لا" و"كان" النافية. (ضياء السالك)

(٢) موطن الشاهد: "بمغن". وجه الاستشهاد: دخول الباء الزائدة على خبر "لا" النافية العاملة عمل "ليس"، وحكم دخولها على خبر "لا": الجواز مع القلة. (مصباح السالك)

(٣) أي زيادة الباء في خبر كان، و لا.

(٤) في نسخة (أ) «فليس زيد بقائم كان زيدا لقائم».

امواضع زيادة إن

﴿٢٤٢﴾ وَبَعْدَ مَا الْمَصْدَرُ ^(١) وَالْوَصْلُ ^(٢) أَلَا تُزَادُ إِنْ، وَقَبْلَ الْإِنْكَارِ جَلَا ^(٣) ﴿٢٤٢﴾

لَمَّا ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ "مَا" قَدْ تَزَادَ بَعْدَهَا إِنْ وَتَمْنَعُهَا مِنَ الْعَمَلِ اسْتَطَرَدَ هُنَا الْكَلَامَ عَلَى بَقِيَةِ مَوَاضِعِ زِيَادَةِ (إِنْ) فَأَخْبَرَ أَنَّهَا تَزَادُ:

١- بعد ما المصدرية كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

٢- بعد [ما] الموصولة الاسمية كقوله :

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَـرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

٣- بعد ألا الاستفتاحية، كقوله: (أَلَا إِنْ سَرَى لِيَلِي قَبْتُ كَيْبًا ...).

٤- قبل مدة الإنكار. سمع سيبويه رجلاً يقال له: أخرج إن أخصبت البادية، فقال: أأنا إني؟ منكراً أن يكون رأيه على غير ذلك.

قوله (إن) نائب فاعل (تزداد)، و (بعد) متعلق به، و أضاف (ما) للمصدر و الوصل لأن الإضافة تصح بأدنى ملابسة، و الوصل و إن كان صالحاً لشمول صلة الاسمية و الحرفية لكن ما سلكه من التفصيل أوضح و أنص. و (ألا) عطف على (ما) باسقاط الأداة. و (قبل) عطف على (بعد)، و (جلا) تميم. و هذا من الزيادة على الخلاصة.

(١) قوله (و بعد ما المصدر) استطرادي ذكره لتكميل أقسام زيادة إن، لكن قد تزداد مع لما نحو: لَمَّا إِنْ جَلَسْتُ جَلَسْتُ. وبين القسم و"لو" نحو: والله إن لو قمت قمت. و مع الكاف نحو: زيد كان عمرو. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و الوصل) قد يقال: لو اكتفى به و ترك المصدر لكان كفى، لأن الموصول أعم من الحرفي نحو: اجلس ما إن جلس زيد، والاسمي نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ} [الاحقاف - ٢٦]. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و قبل مدة الإنكار) وهي: مدة تلحق آخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة إذا قَصَدَ إِنْكَارَ اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو كونه بخلافه جلا زيادته، إذ سَمِعَ سَيِّوِيَه: رجلاً يُقَالُ لَهُ: أخرج إن أخصبت البادية؟ فَقَالَ: أأنا إني! مُنْكَرًا كَوْنُ رَأْيِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ. وتلك المدة ياء ساكنة إن زيدت بعد زيادة إن و الا فألف قلبت ياء لانكسار النون قبلها. (ابن القره داغي)

﴿ كَادَ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

(كاد وأخواتها) أحسن من قول غيره "أفعال المقاربة" لما فيه من التغليب الذي الأصل خلافه مع الحاجة إلى تكلف توجيهه.

[عملها و شروطها]

[٢٤٣] ﴿ كَكَانَ كَادَ وَ عَسَى، لَكِنْ خَبَرَ ذَيْنِ مُضَارِعٌ ^(١) ﴾

التشبيه في العمل، أي فهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر، ولما أوهم الكلام كمال التشبيه وأنه في جميع الأحكام رفع ذلك بالاستدراك فأخبر أن خبر هذين الفعلين يشترط فيه:

١- أن يكون جملة، و شذ مجينه مفردا.

٢- أن تكون تلك الجملة فعلية، و شذ مجيء الاسمية في الباب.

٣- أن يكون فعلها مضارعا، و شذ مجينه ماضيا في الباب.

واقصر على التصريح بهذا الأخير لأنه يتضمن الأولين، إذ المضارع فعل ولا بد له من فاعل، و الجملة المصدرة به فعلية. و كلام الخلاصة هنا أفيد لأنه يفهم هذه الشروط، و أنها قد جاءت مخالفتها في النادر إلا أن التنبيه على النادر ليس من الأمر الأكيد.

و كلام المتن كالخلاصة يوهم اختصاص هذه الشروط بهذين الفعلين، و ليس كذلك، بل هي معتبرة في سائر أفعال الباب، و أجيب عن الخلاصة بأن فيها حذف الواو مع ما عطفت لقرينة أي لهذين و بقية أخواتهما بدليل قوله: «و كعسى حرى» فإن التشبيه في المعنى و الأحكام، لإطلاقه و بينه الاستدراك، و كذا قوله في اخلولق: «مثل حرى»، و قوله: «و مثل كاد كرب»، و أمثله لأفعال الشروع. و المصنف هنا لم يذكر المثلية إلا مع كرب، فلا يتم ^(٢) في كلامه هذا الجواب، و قد يؤخذ الجواب عنه من قوله في الترجمة لأنه يفهم أن كاد هي أم الباب فما يعتبر فيها يعتبر في فروعها من باب أخرى.

(١) قوله (لكن خبر) استدراك مما يفهم من قوله (ككان) من إعمالها في كل ما تعمل فيه كان، و من وجوه الفرق أن الخبر في باب كان يتقدم، و لا يجوز حذفه، و لو عند قيام القرينة، بخلاف ما هنا، كما يأتي. قوله (مضارع) أي: مع فاعله، ففيه تجوز. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (ب) «فلا يتوهم».

[اقتران خبر كاد و كرب و عسى و أوشك بـ (أن) المصدرية]

﴿ ٢٤٣ ﴾ وَ وَضِلْ أَنْ نَذَرَ ۝

﴿ ٢٤٤ ﴾ فِي كَادَ، وَ الْأَصْحُ مِثْلَهَا كَرَبٌ ^(١) وَ فِي عَسَى ^(٢) وَ أَوْشَكَ الْوَضِلْ غَلَبَ ۝

(و وصل أن ندر في كاد) يعني: أن دخول (أن) على خبر كاد نادر، و الغالب تجرده منها، فمن النادر

قوله:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةً وَ بُرُودِ

و من الغالب قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٨].

(و الأصح مثلها كرب) فيغلب فيها التجرد كقوله:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ؟ حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هُنْدٌ غَضُوبٌ

و يندر معها الاقتران بأن كقوله:

سَقَاهَا دَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظُّمَاءِ وَ قَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا

و أشار بقوله (و الأصح) إلى مخالفة ابن الحاجب إذ جعل في مقدمته "كرب" من أفعال الشروع، و

في عبارة الفعل إشعار به.

(١) قوله (ندر) لأن "أن" للاستقبال و كاد يدل على قرب الخبر كأنه في الحال فيتناهيان، و كذا كرب. و قيل يجب التجرد في كرب، لأنه للشروع. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و في عسى) لأن المترجي مستقبل فناسبه أن. وههنا أبحاث: الأول: أن اقتران "أن" بالفعل يستلزم الإخبار عن الذات بالمعنى وهو غير جائز؟ الثاني: أن عسى فعل ماض، فإن وضعت للزمان الماضي و لم يستعمل فيه لزم وجود المجاز بدون الحقيقة، لاشتراط الاستعمال فيها، وهو مستعمل في كلام الخلق للرجاء، و في كلام الخالق للعلم المجرد، أو الرجاء باعتبار المخاطبين، وإن لم يوضع له لم يصدق عليه تعريف الفعل؟ الثالث: أن أوشك للقرب ككاد، فلم لم يكن مثله في مصاحبة "أن"؟ ويمكن الجواب عن الأول: بأن المصدر المؤول يجوز حمله على الذات، أو بأن الحمل مبني على المبالغة، أو على حذف المضاف، فمعنى "عسى زيد أن يخرج": عسى حال زيد أو عسى زيد ذا خروج. و عن الثاني: بأن الوضع في تعريف الفعل أعم من التقديري والموضوع له تحقيقا هو الرجاء فقط فتكون حقيقة فيه. وعن الثالث بأن أوشك موضوع للإسراع فبالقرب أمر عارض لازم له، وكاد موضوع للقرب أصالة. (ابن القره داغي)

(و في عسى و أوشك الوصل غلب) أي: الغالب في خبر "عسى"، و "أوشك" أن توصل بأن كقوله تعالى ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة ١٠٢].

و كقول الشاعر:

وَلَوْ سَنِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَآثُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا
و يقل تجرده منها كقوله:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
و كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غُرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا
و في اقتران أخبار هذه الأفعال بـ (أن) خلاف أنظره و جوابه في الحاشية.

و استشكل كون الغالب في أوشك الاقتران مع أنها من أفعال المقاربة، و القياس مع المقاربة التجرد لما يدل على تراخي الفعل، و لذلك غلب التجرد مع كاد و كرب. و أجاب اللقاني: بأن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دون كاد و كرب إذ هي موضوعة للإسراع المفضي للقرب.

اقتران خبر «اخلولق» و «حرى» بـ (أن)

[٢٤٥] ❦ وَلاَزِمٌ ^(١) فِي اخْلَوْلَقَ الْوُصْلَ حَرَى ^(٢) ❧

أي: وصل (أن) بالخبر لازم مع هذين الفعلين، و سرّ ذلك أن الخبر مع أفعال الترجي مرجو مستقبل فناسبه حرف الاستقبال ^(٣)، و لذا ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبر عسى من أن ضرورة.
قوله (الوصل) مبتدأ مؤخر، و (لازم) خبر مقدم، و (حرى) عطف على اخلولق يأسقاط الأداة. و لا يخفى أن جمعه بين كل فعلين مشتركين في الحكم أحسن من صنيع الخلاصة.

(١) قوله (و لازم) أي للإشعار بأنهما للرجاء، و عسى شهيرة فيه، فلا يحتاج إلى "أن" لهذا الإشعار. (ابن القره داغي)

(٢) و هما فعلاّن شبهان بعسى في المعنى و العمل، تقول: حرى زيد أن يفعل، و اخلولق أن يفعل، فمعنى حرى: صار خلقيا و جديرا بالأمر. و أما اخلولق من الفعل (خلق) و معنى (خلق) صار خلقيا أي: جديرا، تقول هذا خليق بهذا الأمر أي جدير. (معاني النحو)

(٣) نحو: "حرى زيد أن يقوم"، و لا يجوز حرى زيد يقوم. قالوا: "أخلولقت السماء أن تمطر"، و لم يقولوا: "أخلولقت تمطر". (شرح الأشموني)

[أفعال الشروع و حكم اقتران خبرها بـ "أن"]

﴿٢٤٥﴾ وَ التَّرْكُ فِي الشُّرُوعِ لَازِمًا يُرَى ۞

﴿٢٤٦﴾ طَفِقْتُ أَنْشَأْتُ أَخَذْتُ جَعَلًا ۞ عَلَقْتُ ، وَ اتَّرَكْتُ لَازِمًا مِنْ هَلْهَلًا ۞

(و الترك في الشروع لازما يرى) أي: ترك (أن) في خبر أفعال الشروع لازم؛ لأنها للحال و هو ينافي الاستقبال. و قد فهم من كلامه أن أفعال الباب باعتبار معناها ثلاثة أقسام:

- ١- ما وضع للدلالة على قرب الخبر و هو أربعة (كاد و كرب و أوشك و هلهل).
 - ٢- ما وضع للدلالة على رجائه و هو ثلاثة: (عسى و اخلولق و حرى).
 - ٣- ما وضع للدلالة على الشروع فيه و هو ما أشار إليه بقوله: (طفقت أنشأت أخذت جعلًا علقْتُ) ^(١) أشعر بذلك تفريقه بينها في الحكم، فإن المتبادر انتفاؤه على فرق معنوي، و قد تقدم أن القياس مع عسى اللزوم و الرجاء منها ظاهر.
- فإن قيل: كلامه حينئذ يوهم أن أوشك من أفعال الرجاء. قلنا: نلزمه و نقول إنه مقصود، فقد صح الشاطبي فيها ذلك، و نقله عن الشلوين و تلامذته، و ذكره في التصريح و أقره.
- قوله (طفقت) و ما معه خبر لمبتدأ محذوف -أي و هي- أي: أفعال الشروع.

[حكم اقتران خبر "هلهل" بأن]

(و اترك لازما من هلهلا) "هلهل" من أفعال المقاربة، و مع ذلك يجب تجرد خبره من "أن" إلحاقا له بأفعال الشروع، قال الدماميني: و علة ذلك أشدية المقاربة فيه، و تركيبه يدل على المبالغة فيه كزلزل و صرصر، فلما كان للمبالغة في القرب لحق الأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بدون أن نحو "هلهل أقوم". إهـ. و لكونه خارجا عن أفعال الشروع لم يأت به المصنف منتظما في سلكها بل أعاد ذكر الحكم معه و أفرد به ذلك. و مفعول (اترك) محذوف و (لازما) نعت لمصدر محذوف أي: أترك "أن" تركا لازما من خبر هلهل. و هذه زيادة على الخلاصة كما زاد عليها بقوله:

(١) طَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو، وَ أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْذُو، وَ أَخَذَ يَنْظُمُ، وَ جَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَ عَلَقَ يَأْكُلُ. فالخبر في كل هذه الأمثلة لا يقترب بأن؛ لأن المقصود به الحال، و أن للاستقبال ففي الجمع بينهما منافية و تناقض. (شرح ألفية)

[أحكام خبر هذا الباب]

[٢٤٧] ﴿وَأَجْزَ الْخَبَرِ أَوْسَطُ، وَلَا تُقَدِّمُ وَأَجْزَ الْخَذْفِ لَهُ إِنْ يُغْلَمُ﴾

ذكر فيه ثلاثة أحكام لأخبار أفعال هذا الباب:

أولها: أنه يجوز توسطه نحو "كاد يهلكون العصاة". و ظاهره أنه لا فرق بين المجرد والمقترن بأن نحو: عسى أن يخرج غلامك. قال الدماميني: وفي الثاني خلاف أجازه المبرد، و السيرافي و الفارسي، و صححه ابن عصفور، و منعه جملة منهم الشلوبين. إهـ .

قلت: و الصواب مع المانعين لما في تجويز ذلك من التباس اسمها بالفاعل، و قول من قال: لا ضرر فيه فإن الجملة فعلية على كل حال مبني على أن المانع من تقديم الخبر الفعلي التباس الجملة الاسمية بالفعلية و هو خلاف التحقيق كما في حاشيتنا، و إنما المانع من جهة المعنى فوات تكرير الاسناد و هو لازم هنا من جهة الصناعة التهيئة و القطع و ذلك لازم أيضا فافهم.

ثانيها: أنه لا يجوز تقدمه عليها، فلا يقال: "يفعل طفق زيد"، و لا "أن يفعل عسى زيد"، قالوا لثلا تكثر مخالفة الأصل، و لجمود هذه الأفعال. قال الدماميني: و قد يعترض الأول بأن خبر كان يقع جملة و يتقدم؟ و الثاني بأن كاد و أوشك متصرفان؟ و قد يجاب بأن التزام كون الخبر جملة خروج ثان عن الأصل ففي التقديم ثلاث مخالفات، و بأن تصرف كاد و أوشك ناقص؛ إذ لا يستعمل منهما أمر. إهـ .

ثالثها: أنه يجوز حذفه إذا علم و دل عليه كقوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] أي يمسح

مسحًا، لدلالة المصدر، و في الحديث «مَنْ نَأَى أَصَابَ، أَوْ كَادَ، وَ مَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ، أَوْ كَادَ»^(١).

قوله (خبراً) مفعول مقدم بـ (وسط)، و مفعول (تقدم) ضمير محذوف يعود على الخبر، و (أجز

الحذف) دليل جواب الشرط المتأخر.

(١) أخرجه الطبراني (٣١٠/١٧)، رقم (٨٥٨).

[استعمال عسى، واخلولق، وأوشك ناقصة، وتامة]

١٢٤٨ ﴿بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ أَذْكَرُ أَنْ مَعَ فِعْلٍ مُّغْنِيًا عَنْ خَبَرٍ﴾^(١)

أي: يجوز في هذه الأفعال الثلاثة أن تسند إلى "أن يفعل" وتستغني بذلك عن الخبر^(٢). قال الدماميني عند قول التسهيل فتغني عن الخبر: ظاهر هذا أنها ناقصة سدت (أن) وصلتها مسد الجزين، و ظاهر كلام الجماعة أنها تامة، و لا حاجة إلى القول بأنها استغنت عن الخبر. و المصنف خالفهم قائلا عندي أنها ناقصة دائما أما في عسى زيد أن يقوم فواضح، و أما في عسى أن يقوم زيد فقد سدت (أن) وصلتها مسد الجزين كما في ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] إذ لم يقل أحد أن حسب خرجت عن أصلها. إهـ.

فظهر منه أنه على القول بالتمام لا حاجة إلى ادعاء الاستغناء فتحمل عبارة المتن كالخلاصة على النقص لكن قال ابن هشام: الأصوب أو الأحسن أن يقال: إن "أن يفعل" سد مسد الجزين لا أغنى عن الثاني فقط. و أجاب الشهاب بأنهم تركوا التعرض للأول لوضوح أمره لأن "أن يفعل" حل محله فأغناه عنه في غاية الوضوح، ثم على أن "أن يفعل" سد مسدهما يكون في محل رفع و نصب و لا مانع من كون الشيء في محلين باعتبارين مختلفين.

قوله (بعد) متعلق بـ (اذكر)، و (أن) مفعوله، و (مع فعل) متعلق به، و قد علم مما سبق أن هذا الفعل هو المضارع، و (مغنيا) حال من (أن مع فعل)، و فهم منه أن غير هذه الثلاثة لا تسند إلى أن و الفعل بحال و هو كذلك.

(١) قوله (مغنيا...) إهـ اختلف في أنها حينئذ: تامة، وهو مذهب الجمهور، أو ناقصة، وأن يفعل ساد مسد المفعولين كما قيل به في قوله تعالى: {أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا} [العنكبوت - ٢] وهو مذهب ابن مالك. فعلى الأول معنى قوله (مغنيا): أنه مغن عن أن يكون له خبر. وعلى الثاني معناه: مغن عن الخبر والاسم إلا أنه حذف الاسم لوضوحه، لكن كلامه ظاهر في الأول. (ابن القره داغي)

(٢) أفعال هذا الباب كلها ناقصة، فلا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى منصوب وهو الخبر. إلا ثلاثة أفعال فإنها تستعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، وأوشك، واخلولق. (دليل السالك) + و الأفعال الناقصة: هي التي تحتاج إلى اسم وخبر لإتمام المعنى نحو: عسى زيد أن يقوم، واخلولق عمرو أن يأتي، وأوشك علي أن يسافر. و أما التامة: فهي التي يليها (أن والفعل) مباشرة فيكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لها فتكتفي به في إتمام المعنى، و لا تحتاج إلى خبر نحو: عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يسافر. فكل من (أن يقوم، وأن يأتي، وأن يسافر) في محل رفع فاعل. (شرح ألفية)

[جواز الإضمار في عسى واخلولق وأوشك]^(١)

﴿٢٤٩﴾ فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهَا اسْمٌ أَضْمِرْ إِنَّ شِئْتَ، وَالْخَزْلُ بِتَجْرِيدِ حَرَى^(٢) ﴿٣﴾

هذا تفريع على الاستعمال المتقدم، والمعنى: أنه إذا ذكر اسم قبل الأفعال الثلاثة جاز لك [وجهان]:

١- أن تجعل تلك الأفعال متحملة لضمير ذلك الاسم.

٢- أن تجعلها خالية منه ويظهر أثر التقدير في التأنيث والتثنية والجمع.

فتقول على تقدير الإضمار: "هند عست أن تفلح" و"الزیدان عسیا أن یقوموا" و"الزیدون عسوا أن یقوموا" و"الهندات عسین أن یقمن" و على تقدير الخلو: "عسی" في الجميع^(٣)، وهو الأرجح، وبه جاء التنزيل نحو ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

قوله (اسم) اسم (يكن)، و (من قبلها) خبرها، والضمير المضاف له (قبل) عائد على الأفعال الثلاثة، وهو أحسن من فرض الخلاصة ذلك في عسى، فإنه يوهم الاختصاص، ومن ثم أصلحها بعضهم بقوله:

وَ جَرَّدَنَّ أَوْ اِزْفَعْ مُضْمَرًا بِهِنَّ وَ اسْمٌ قَبْلَهُنَّ ذِكْرًا

و (أضمر) أمر من الإضمار وهو دال على جواب الشرط، و (الخرزل) مبتدأ و كني به عن ترك الإضمار، و (حرى) بمعنى حقيق خبره، و (بتجريد) متعلق به، و يفهم هذا الترجيح من تقديم الخلاصة للتجريد إلا أن ما هنا أصرح وأنص.

(١) هذا ما تختص به عسى واخلولق وأوشك، و أما غيرها من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيها؛ فتقول: الزيدان جعلاً ينظمان، و الزيدون طفقوا يأكلون. و لا يجوز ترك الإضمار؛ فلا يقال: الزيدان جعل ينظمان، و الزيدون طفق يأكلون. (شرح ألفية)

(٢) قوله (و الترك بتجريد) أي: ترك الإضمار الحاصل بتجريدها عن الضمير حرى، لأنه لغة أهل الحجاز، و الإضمار لغة تميم، ولأنه أخص. وأثر الخلاف تظهر في التثنية والجمع والتأنيث، مثلاً تقول على الإضمار: الزيدان عسياً أن يقوموا، وعلى تركه: الزيدان عسى أن يقوموا. (ابن القره داغي)

(٣) يقولون: الزيدان عسى أن يقوموا، و الزيدون عسى أن يقوموا، و الهمدان عسى أن تقوموا، و الهندات عسى أن يقمن. (شرح ألفية)

[تَصْرُفُ كَادَ وَأَخَوَاتُهَا]

﴿ ٢٥٠ ﴾ وَ لَا زِمَ جُمُودُهَا ^(١) لَكِنْ وَرَدَ يَكَادُ يُوْشِكُ مُوشِكٌ تَعَدَّ ^(٢) ﴿

﴿ ٢٥١ ﴾ وَ لَمْ تُزَدْ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴿

(لازم) خبر مقدم و (جمودها) - أي أفعال الباب - مبتدأ مؤخر. و يصح جعل (لازم) مبتدأ و (جمودها) فاعلا على حد "فانز أولو الرشد" فهي ملازمة لصيغة المضي.

و سمع مجيء المضارع من كاد و أوشك نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ...).

و سمع أيضا مجيء اسم الفاعل من أوشك كقوله (فإنك موشك أن لا تراها ...).

و أشار بقوله (تعد) إلى أن ذلك مقصور على السماع لا يقاس عليه لكنه يوهم أنه لم يرد من تصرفات هذه الأفعال سوى ذلك مع أنه سمع مجيء المضارع بجعل و طفق، و المصدر لطفق و كاد، و هذا الإيهام أخف من قول الخلاصة «لا غير» لأنه إن عني لا غيرهما فقد علمت نقضه، و إن عني لا غيره - أي المضارع - فقد علمت أيضا نقضه.

(و لم تزدد) أي: لم ترد هذه الأفعال زائدة و هو من الزيادات على الخلاصة.

و أجاز الا خفش زيادة (كاد) تمسكا بقوله تعالى ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، و أول بأن المعنى: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية، ذكره الدماميني. و وجه احتجاج الأخفش أن التعبير بأكاد يقتضي أنه لم يخفها و ليس كذلك فإنه أخف لها عن جميع خلقه.

(١) قوله (و لازم جمودها) أي و هذه الأفعال لازم جمودها إذ لم يستعمل غير ماضيها لكن ورد المضارع من كاد مجزوما نحو: {لم يكديرها} [النور - ٤٠]، أم لا كـ {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} [النور - ٣٥]. و من أوشك كقوله: (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ..)، وجاء منه "موشك" اسم فاعل نحو: (فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ)، وإذا كان لازما فلا تعد من الثلاث، و ما جاء من اسم فاعل كاد و كرب كقوله (... وَ إِنِّي % يَقِينَا لَرَهْنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ)، و قوله (إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ) مؤول بأن كائد اسم فاعل من (المكائدة) غير جار على فعله على أنه جزم "ابن السكيت" بأن الصواب أنه بالباء الموحدة، و كاربيا من كرب التامة. (ابن القره داغي)

(٢) في شرح الناظم: يكاد يوشك موشك فلا تعد

و وجه الجواب أن المعنى: أكاد أخفي الاخبار بوقوعها لكني لم أفعل بل أخبرت به و أوجب الايمان به، و هذا المعنى هو الصحيح الذي تشهد به الآيات.

و قيل المعنى: أكاد أخفيها عن نفسي فكيف عنكم، روي هذا عن ابن عباس، و روي عنه أنه قرأ أكاد أخفيها من نفسي يقول: إنها لا تخفى عن نفس الله أبدا اي هذا وجه التعبير بأكاد. و قيل المعنى: إن الساعة آتية أكاد و هنا تم الكلام بمعنى أكاد انفذها لقربها ثم استأنف الاخبار فقال أخفيها.

قلت: يمكن أن يكون المعنى: أني لم أخف إثباتها أي تحقق وقوعها عن الخلق و لكن كدت أن أخفيه عن الخلق حيث لم أجعله نصب اعينهم و مستحضرا لهم في جعل أوقاتهم و إنما أعطيت ذلك لأهل الخصوصية و القرب منهم، و أما جمهورهم فحظهم من ذلك أصل الاعتقاد إذ لو صار حالا للجميع لحزب العالم و الله اعلم، و المعنى حينئذ: أكاد أخفيها حيث لم اطلع عليها الاطلاع المعتبر إلا القليل من الخلق، فافهم.

[فتح سين عسى و كسرهما]

[٢٥١] ﴿..... وَ فِي عَسَيْتُ يُكْسَرُ السَّيْنُ مِنْهُ، وَ انْفِتَاحٌ أَكْثَرُ^(١)﴾

يجوز كسر سين "عسى" إذا أسندت لضمير يسكن له آخر الفعل و هو التاء و النون و نا. و به تعلم حسن إدخال لفظة "نحو" في الخلاصة، و لا يجوز كسرهما في غير ذلك. و يجوز مع ذلك الفتح و هو أكثر و أحسن، لأنه يجوز مع ما يجوز فيه الكسر و ينفرد في غيره لأنه أخف، و قد قرئ بالوجهين ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢].

و يقرأ (السين) باثبات همزة أل لأنها في ابتداء الشطر.

(١) قوله (و انفتاح أكثر) لأن أكثر القراء على قراءته بالفتح في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد - ٢٢] ، ثم إن عسيتم هنا في معنى الخبر بمعنى (قاربت)، فلا يرد أن عسى إنشاء اتفاقا، و دخول أداة الاستفهام عليه ينافيه، لأنه مبني على معناه الحقيقي . (ابن القره داغي)

فإن قلت: ما مسوغ الابتداء بانفتاح؟ قلت: هو معرفة معنى وإن كان نكرة لفظاً؛ لأن إضافته لضمير السين مرادة؛ إذ المعنى: وانفتاح سين عسيت، فهذا الانفتاح المخصوص هو المحكوم عليه والمحدث عنه، لا مطلق الانفتاح، فالتنوين فيه بدل من المضاف إليه، وإن كان الأكثر أن لا يكون ذلك إلا في كل وبعض ونحوهما، أو هو نكرة، والمسوغ صفة مقدرة بقرينة السياق أي: وانفتاح سين عسيت.

* * *

﴿ إِنَّ وَ أَخَوَاتِهَا ﴾

[عملها]

[٢٥٢] ﴿ تَعْمَلُ عَكْسَ كَانَ إِنَّ أَنْ عَلَّ كَأَنَّ ^(١) لَكِنَّ وَ لَيْتَ ﴾

يريد أن هذه الأحرف الستة إذا دخلت على الجملة الإسمية فإنها تعمل في جزئها عكس عمل "كان" فتتصب الاسم وترفع الخبر، وتدخل على الجمل لإفادة معانيها في مضامينها. فـ (إِنَّ) بالكسر، و(أَنَّ) بالفتح لتوكيد النسبة، أي: نفي الشك عنها، أو الإنكار لها. و(لعل) للتوقع وهو الترجي في المحبوب نحو: "لعل الحبيب قادم"، والإشفاق في المكروه نحو: "لعل الحبيب هالك". و(عل) لغة فيها. و(كأن) للتشبيه.

و(لكن) للاستدراك، أي: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم بثوته، أو إثبات ما قد يتوهم نفيه منه نحو: "زيد شجاع لكنه بخيل"، ونحو: "ما زيد شجاع لكنه كريم" ^(٢).

و(ليت) للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أصلاً نحو: "ليت الشباب يعود"، أو طلب ما فيه عسر كقول منقطع الرجاء: "ليت لي مالاً فأحج منه".

وهنا إشكال وهو (أَنَّ) المفتوحة مع معموليها مؤولة بالمفرد كما يأتي، فلا تقع إلا معمولة و جزء كلام، فنسبة خبرها لاسمها غير مقصودة، وإنما المقصود نسبة العامل للمصدر المنسبك منها، و

(١) (كأن) للتشبيه المؤكد، لأنه مركب من الكاف وأن، وهو منقوض بنحو كأن زيدا قائم، أو قام، أو في الدار، ودفع بأنه على حذف الموصوف، أي شخص قام، وفيه أنه لا يجري في نحو كأني أقوم، إذ لو كان صفة لمحذوف ل قيل: يقوم، ولذا قال بعضهم: إنه للشك إذا كان الخبر فعلاً أو صفة من صفات اسمها أو ظرفاً، والقول بأن الضمير في "أقوم" عائد إلى الاسم لأن الموصوف للزوم حذفه في حكم العدم ضعيف. (ابن القره داغي)

(٢) فإنك لما نفيت الشجاعة عنه، أوهم ذلك نفي الكرم لأنهما كالمتضايين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبته الكلام بـ (لكن) مع مصحوبها. (معاني النحو)

بالجملة فليست نسبة خبرها لاسمها هي محل النزاع لعدم قصدها فكيف يعقل التأكيد فيها؟ وقد رفع إلي سؤال في المسألة.

فأجبت بما نصه: إن التوكيد لا يختص بالنسبة المقصودة بالذات بل تظهر فائدته ويتحقق الاحتياج إليه في غيرها، وتتبع الاستعمالات يبين ذلك للعارف بالمعاني الفاهم لدقائقها:

ففي قول مولانا جلّ جلاله ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١] لما كان الاستماع من الجن مستغربا غير معهود مع عدم إطلاق المخاطبين عليه كان مظنة للشك والإنكار، فأكد لذلك، ولهذا جيء أيضا بضمير الشأن إشارة إلى أن الحديث الذي يذكر من الأمور المعجبة، لأن مضمون الجملة المفسرة لضمير الشأن لابد أن يكون من الأمور التي تستعظم وتستغرب، فالتأكيد حينئذ لنسبة الاستماع إلى نفر من الجن، وهذا هو المراد من ضمير الشأن لا لنسبة الإيحاء إلى الاستماع.

وفي قوله جل من قائل ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١] لما كان كونه تعالى هو المنزل لهذا الكتاب مما يرتاب فيه القائلون لولا أنزل عليه آية من ربه أكد لذلك فالتأكيد لنسبة الإنزال إليه لا لنسبة الكفاية للإنزال، وفي قوله ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] التأكيد لنسبة الوجدانية إلى الإله لا لنسبة الإيحاء إلى وحدة الإله.

وفي قوله ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣] لما كان تسيبته في ذلك الوقت مستبعدا أكد لذلك، فالتأكيد لكونه من المسبحين لا لترتيب ما بعده عليه.

وفي قوله ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] لما كان بعثهم وإخراجهم منكرا عندهم أكد لذلك فالتأكيد لكونهم مخرجين لا لنسبة الوعد إليه.

فقد تبين لك تصور تأكيد النسبة الغير المقصودة بالذات في هذه الآيات، فلتفسر نظائرها عليها. ثم نقول في نحو: "أعجبني أنك فاضل" إنما يقال هذا المثال عند البلغاء في مقام يستبعد فيه المخاطب اتصافه بالفضل واعتقاد المتكلم لاتصافه به، فالتأكيد حينئذ لنسبة الفضل إليه لا لنسبة الإعجاب إلى الفضل - والله تعالى أعلم بالصواب -.

إبيان مدخول إن وأخواتها

[٢٥٢] ﴿..... وَ دَخَلَ﴾

[٢٥٣] ﴿..... مَدْخُولٌ دَامٌ﴾^(١) ﴿.....

أي: و دخل ما ذكر من الأحرف على مدخول دام أي: ما يقبل أن يكون مدخولا، وأفهم أنها لا تدخل على ما لا يقبل أن يكون مدخولا لدام وذلك: المبتدأ المخبر عنه بطلبي مفردا و جملة. و المبتدأ الذي يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه، أو لمصحوب لفظي أو معنوي. و الإنشاء الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي فلا تدخل عليه هذه الأحرف.

قال الدماميني و من هنا يعلم أن جملتي نعم و بنس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩]، و سيأتي في ذلك كلام في بابه. و ربّما دخلت "إن" على ما خبره نهي كقوله:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَامَا

و قد مر في باب المبتدأ و الخبر ما يعرف به تأويل ذلك.

و ذكر أبوحيان عن الفارسي في تفسير ﴿أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] أنها مخففة من الثقيلة، و ردّه بأن المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر أن، و لذلك أولوا (إن الذين قتلتم) البيت، (إني عسيت صائما). و في الكشف لا تكون مخففة من الثقيلة لأنه لا بد من قد.

و قال بعض المتأخرين الحق أن الطلبية معنى الخبرية لفظا تجوز نحو «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِكَ»^(٢)، «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثِمِ»^(٣) و كثرة ذلك في الحديث معروفة، و لا يجوز

(١) قوله (دام) الأولى "كان"؛ لأنه أم الباب، و قضيته أن أخبارها لا تكون إنشائية، و هو منقوض بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء - ٥٨]، و ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة - ٩] إلا أن يؤول بإضمار القول، أو بيناتها على مذهب من يجوز استعمال نعم و بنس أخبارا. (ابن القره داغي)

(٢) رواه الترمذي (٣٤١٩).

(٣) رواه البخاري (٢٣٩٧) بلفظ "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثِمِ وَالْمَغْرَمِ".

"اني بعثك" و لا "انك طالق" بقصد الإنشاء . و الفرق أن الطلبي يقبل التأكيد لتأخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الإنشاء الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل التأكيد . إهـ .
و قال الرضي: و أما الجملة الطلبية فلا أرى منعا من وقوعها خبرا لـ (إن و أن) كما في خبر المبتدأ و إن كان قليلا . إهـ .

قلت: هذا مشكل على ما تقدم تحقيقه في باب المبتدأ من أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدأ، و أن ما ظاهره ذلك مؤول و لا شك في كثرته نحو: "اللهم إني أسألك المغفرة"، و ما رآه الرضي مبني على رأيه الذي صرح به في باب المبتدأ من جواز مجيء خبره جملة طلبية، و أما على التحقيق المتقدم فيلزم أن تكون إن دخلت على ما ليس أصله المبتدأ و الخبر فيما تقدم، و نظائره المستفيضة .
و في ذلك إشكال آخر و هو أن النسبة في نحو "اللهم إني أسألك رحمة من عندك" لا يعقل فيها شك و لا إنكار، لأنها لم يتقدم لها ثبوت في الخارج في اعتقاد المتكلم حتى يتصور إنكارها أو الشك فيها فيردهما، و لأن المدعو جل جلاله منزّه عن الشك و عن رد عمله، و على فرض كون الكلام خبرا بالتأويل لا فائدة في إعلامه تعالى فضلا عن الاحتياج للتأكيد، و قول الدماميني إن الطلب يقبل التوكيد إن أراد به معنى التحقيق و التثبيت فالإنشاء أيضا يقبله، و ليس ذلك معنى إن، و إن أراد به دفع الشك عن النسبة أو الإنكار لها فلا نسبة خارجية، و إن أراد توكيد المطلوب الذي هو متعلق الطلب و هو الذي تدل عليه عبارته فـ(إن) ليست لتأكيد بل لتأكيد النسبة التي بين اسمها و خبرها .

و الجواب -و الله تعالى اعلم- أن الدعاء عبارة شرعت لإظهار الفاقة و التذلل بين يدي الله تعالى، فالداعي كأنه ينادي و يقول: إني محتاج إليك فقير إلى ما عندك، لأنه إذا كان وجه مشروعية إظهارهما فكذا مقصود بالذات منه، و لا ينتقض هذا علينا بقصد الجملة المحجوبين حصول منارهم فقط، لأنه لا كلام على من حظه من دعائه ذلك على أنه أيضا مناد على نفسه بالفاقة، و إن لم يقصده مطابقة، و لا يستبعد ما ذكرناه بعد الانفكاك عن الميل إلى حصول المطالب حال الدعاء، لأنه لا ينافي قصد إظهار الفاقة و حصول الكمال في الدعاء كما هو مقرر في محله، و هذا المعنى الذي قلنا إن الداعي كأنه مصرح به خبر متضمن إظهار الفاقة و هو المراد منه كما أن نحو ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] خبر متضمن إظهار التحسر و هو المراد منه، فحين تضمن الطلب هذا المعنى صح مجيئه خبرا

باعتباره، و ليس هذا معنى ما يقال كل طلب يلزمه اخبار معنوي نحو "اضرب زيدا" فإنه يستلزم إنا طالب لضربه، لأن ذلك لازم بعيد الغالب عدم قصده، و هذا لأجله شرع الدعاء فهو روحه و عليه مداره، و كل داع له معرفة بوجه الدعاء يقصده بل إليه يتوجه بالذات و على تحصيله يحوم.

و إذا فهمت هذه المقدمة بنينا لك عليها ما يتم به التوجيه و هو أن لفظ الدعاء حينئذ كفاية أريد به لازم معناه مع إرادة ذلك المعنى، فإنه تجوز في الكناية إرادة اللازم و الملزوم، و لا استغرب أن ينازعني في هذا جامد يقف مع المألوفات، و يقصر اعتباره على ما سطر في قديم المؤلفات أو رسمي، فجانب كلام العارفين متباعد عن أوصاف المصنفين.

ثم أمهد مقدمة لحل الإشكال الثاني و هي أن تعلم أن الإتيان بـ"إن" لا يجب أن يكون له إنكار من المخاطب أو دفع شك منه محققين كما في الإخراج على مقتضى الظاهر أو مقدرين كما في الإخراج على خلافه .

قال الشيخ عبد القاهر: قد تدخل كلمة "إن" للدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الذي كان أنه لا يكون كقولك للشيء و هو بمرني و مسمع من المخاطب أنه كان مع الأمر ما ترى و أحسنت إلى فلان ثم انه جعل جزائي ما ترى، و عليه ﴿رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُهَا أُتَّى﴾ [آل عمران: ٣٦] ، ﴿رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: ١١٧] . إهـ. فتبين منه أنها قد تستعمل للتنبيه على أن المتكلم كان يظن خلاف مضمون الخبر و أنه مخطيء في ذلك ، فهذه قاعدة يتم الجواب معها في استخراج معنى في مسألتنا تكون به من أفرادها و قد منَّ الله به، فنقول في بيانه: أوصاف العبودية الملازمة لكل عبد أربعة: الفقر، و الضعف، و العجز، و الذل، لكن لا يتحقق بها في جميع أو غالب أحواله إلا المُقَرَّبون، و جمهور الخلائق تعثرهم الغفلة عنها، فيرون لأنفسهم الاستغناء، و القوة، و القدرة، و العزة، لما يشاهدونه من الكسب و الاختيار و التمكن من الأشياء على حسب ما يريدون عند مباشرة الأفعال، فإن أكثر الخلق مثلا لا يستحضرون افتقارهم لدفع إذابة برغوث، و مضرة قملة، و عدوى ذبابة، و إخراج نفس، و حصول درهم، و نيل لقمة، بل لا يستحضرون افتقارهم لما هو أظهر من هذه الأمور، فحالهم حينئذ حال من ينكر الافتقار أو يشك فيه يختلف ذلك باختلاف ما استولى على الشخص من الغفلة، و المُقَرَّبون الغير الغافلين مأمورون باتهام نفوسهم و عدم تصديقها في التبري من جنس الدعوى الذي من

جملته دعوى الاستغناء، فيرون حال أنفسهم إنكار ذلك أو الشك فحسن حينئذ استعمال الداعي؛ لأنّ التنبيه على أن نفسه تدعي خلاف ما لها وأنها مخطئة في ذلك، وفي ذلك من تحقيق إظهار الافتقار المقصود ما لا يخفى - والله تعالى أعلم -.

ثم العبارة التي عبر بها المصنف مأخوذة من التسهيل قال فيه: «و لا تدخل على ما لا تدخل عليه دام» و لم يتعقبها شراحه، وفيها نظر لاقتضائها أن هذه الأحرف لا تدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضي، فإن "دام" لا تدخل على ذلك، كما سبق، وليس كذلك، فالصواب التعبير بـ "كان" ونحوها مما يكون خبره ماضيا. وهذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

[تأخير الخبر، و توسطه]

[٢٥٣] ﴿..... وَتَأَخَّرَ الْخَبَرُ حَتْمًا، وَوَسَطَ^(١) إِنْ يَكُنْ ظَرْفًا وَجَرَّ ۝

(الخبر) فاعل (تأخر)، و أل فيه للعهد، و المعهود خبر هذه الأحرف المسبوق مما تقدم، و (حتما) نعت مصدر محذوف أي تأخر حتما. و يصح أن يكون (تأخر) مصدرا مضافا لفاعله، و (حتم) بالرفع خبره. و وجه ذلك أن لهذه الأحرف شباها بكان في لزوم المبتدأ و الخبر فعملت عملها معكوسا، ليكون المبتدأ و الخبر معها كمفعول قدم و فاعل أخر ترتيبها على الفرعية، فمن ثم التزموا تأخير أخبارها.

قوله (و وسط ...) أمر حذف مفعوله لدلالة ما تقدم، و هو قائم مقام الاستثناء من تحتم التأخير المتقدم، و به يعلم أن المعنى: أجز التوسط إن يكن الخبر ظرفا نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَالَ﴾ [المزمل: ١٢]، أو جارا و مجرورا نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، و يجب تقدير المتعلق متأخرا لما تقدم في مسألة "ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِينًا". و اعلم أن التجويز المستثنى من الامتناع يجب أن يكون عدم الامتناع الصادق بالوجوب فيدخل فيه نحو "إن في الدار صاحبها".

(١) قوله (و وسط) و لا تقدم الخبر و لو ظرفا على أنفسها، لأن لها الصدر سوى أن بالفتح، و هو محمول على المكسورة، و ليعلم من أول الكلام اشتماله على التأكيد و نحوه. (ابن القره داغي)

[تقديم معمول الخبر]

﴿ ٢٥٤ ﴾ وَ وَسِطٌ ^(١) الْمَعْمُولُ حَالاً ظَرْفَا ﴿

أي: أجز توسط معمول الخبر بينها وبين اسمها [في موضعين]:

١- إذا كان حالاً نحو: "إن ضاحكاً زيداً قائمٌ". ذكر جواز ذلك أبو علي الجلولي في نكته على الإيضاح

موجهاً له بأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف، و الجمهور على المنع.

٢- أو ظرفاً أو مجروراً كقوله:

فَلَا تَلْخَنِي فِيهَا فَإِنْ يَحِبُّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمًّا بِلَابِلُهُ ^(٢)

و منع الأخفش قياس ذلك، و قصره على السماع.

و قيل "بحبها" في البيت متعلق باعني و الجملة اعتراضية كما في قوله:

كَأَنَّ وَ قَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيْلٍ أَثَافِيهَا حَمَاسَاتٌ مُثْوَلٌ

و مفهوم قوله: (حالا ظرفاً) أنه لا يجوز أن يقال: "إن طعامك زيداً آكل" و هو كذلك باتفاق. و يفهم

من كون التوسط المأمور به على سبيل الجواز من كون ذلك كذلك في الخبر الأصل.

و هذه أيضاً زيادة على الخلاصة.

[حذف الاسم]

﴿ ٢٥٤ ﴾ وَ جَوَزُوا عِنْدَ الدَّلِيلِ الْحَذْفَا ﴿

﴿ ٢٥٥ ﴾ لِاسْمٍ ﴿

(الحذف) مفعول (جوزوا)، و (لاسم) متعلق بالحذف، و (عند) متعلق بجوزوا.

و مفهوم إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون ضمير الشأن أو غيره، و أن ذلك جائز في النشر و النظم

كقولهم "إن بك زيد مأخوذ" و قوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

(١) قوله (و وسط) أي: بينها وبين أسمائها معمول إن ظرفاً أو في حكمه كالحال. و أما توسيطه بين الاسم و

الخبر فجائز مطلقاً. (ابن القره داغي)

(٢) قدّم الشاعر معمول خبر إنَّ الجار والمجرور (بحبها) على اسم إنَّ (أخاك) وعلى الخبر (مصاب القلب). (شرح الفية)

أي: إنه بك مأخوذ، و"إنه من يدخل"، فهذا مثال حذف الضمير الشأن نثرا ونظما، و كقولهم: "إن بك مأخوذ أخواك"، و قوله:

فلو كنت ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابِي و لَكُنِّي زَنْجِي عَظِيمَ الْمَشَافِرِ
اي إنك بك مأخوذ أخواك.

و لا يجوز أن يقدر إنه؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بمفرد، و التقدير في البيت: و لكنك زنجي، فهذا مثال حذف غير ضمير الشأن نثرا و نظما.

و قال السخاوي في شرح المفصل: حذف الاسم مختص بالشعر.
و قيل يجوز في الكلام إلا أن يكون ضمير الشأن فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة.

[حذف الخبر جوازا]

[٢٥٥] ﴿..... كَذَا لِحَبْرٍ، وَأَوْجِبِ مَعِ وَأَوْمَعِ وَ سَدَّ حَالِ تُصِبِ﴾

قوله (كذا الخبر) أي جوزوا عند الدليل الحذف لخبر هذه الأحرف.

و مفهوم إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون الاسم معرفة أو نكرة. و لا بين أن تكرر "إن" أو لا، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٤] أي: لهم عذاب، و قال الشاعر:

سلوا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا على النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا
اي تفضلوا.

و اشترط بعضهم تكثير الاسم. و اشترط الفراء تكرير إن كقوله:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضُوا مَهَلًا

و كأنه يخص الحذف بها. و هذه أيضا من الزوائد على الخلاصة.

تنبيه وهنا مسألة بيانية نحوية مناسبة للمقام: سألني الفقيه التَّيْبِيُّ الشَّرِيفُ الوجيه مولاي محمد بن عبد العزيز الجوطي عن وجه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز حيث قال: من خصائص إنَّ أن لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيََصْبرِ﴾ [يوسف

الآية: ٩٠] و "إِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا" و ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] ومنها تهينة النكرة لأن تكون مبتدأ كقوله:

إِنْ سُوءًا وَ نَشْوَءٌ وَ خَبَبَ الْبَازِلُ الْأَمْـُونِ

و إن كانت النكرة موصوفة تراها مع إن أحسن كقوله:

إِنَّ دَهْرًا يَلِمُ سَمْلِي بِسُغْدَى لَرَمَانٍ، يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ

و منها حذف الخبر نحو: إن مالا و إن ولدا و إن زيدا و إن عمرا، فلو أسقطت إن لم يحسن الحذف و لم يجز؛ لأنها الحاضنة له و المتكفلة بشأنه و المترجمة عنه. إهـ

و قد نقله في المطول و لم يوجهه و كذا لم يتعرض لتوجيهه المحشون و راجعني السائل في ذلك مدة مديدة فلم يلح لي فيها ما يقنع و لما أخذت في شرح هذا المقام ذكرت السؤال فراجعته فلاح من فضل الله تعالى ما يوضح الحال و يزيل الإشكال فأقول:

وجه المسألة الأولى: أن الكلام المشتمل على ضمير الشأن فيه إبهام ثم تفسير لتعظيم الأمر و تفخيم الشأن حتى قالوا: لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة له شيئا عظيما يعتنى به، و حينئذ يظهر وجه تمام حسن الكلام المشتمل عليه بالتوكيد، و أيضا قد سبق أن هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول: هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء و جلبة فاستفهم الأمر فسأل ما الشأن و القصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، و حينئذ فالمخاطب بالكلام المشتمل عليه شاك أو كأنه شاك في مضمون الجملة المفسرة هل هو الواقع أو غيره.

و وجه المسألة الثانية: أن الكلام المشتمل على أن يقصد به إزالة ما عند المخاطب من الشك في نسبة أو الإنكار لها كما سبق، و ذلك يستدعي تقدم حصول الشعور و سببية ثبوت العلم للمخاطب بمدلول المبتدأ و إن كان نكرة، لأن شكه أو إنكاره لها فرع تصوره لمدلول المحكوم عليه، فيحسن لأن يحكم له حينئذ على تلك النكرة بلا مسوغ، فإن كان لها مسوغ في الأصل كالوصف ازداد الحسن كما قال، و ذكر في التسهيل أنه يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة في بابي كان و إن، فالأول كقول حسان رضي الله عنه: (... يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَ مَاءٌ)، و قول القطامي:

قِفْـمِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَ لَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

و الثاني كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران ٩٦]. و كقول الفرزدق:

(وإن حراماً أن أسبَّ مجاشعاً ...)، و حكاية سيبويه "إن قريبا منك زيد" و تعسف أبوحيان فقال: إن قريبا ظرف و اسم إن ضمير الشأن محذوف مثل إن بك زيد مأخوذ، و أنت إذا تأملت أمثلة كان و إن

وجدت الفرق و أدركت من الحسن في مسألة ان ما لم تدركه في مسألة كان قيل إن ذلك مع كان من باب القلب و هو متعين معنى في قول الفرزدق (و إن حراما ..) الخ فافهم.

و وجه المسألة الثالثة: أن المحكوم به أيضا تقدم للمخاطب العلم به بضرورة الاتيان يان، و ذلك زيادة على مطلق الدلالة، فصار الخبر لذلك، كأنه مذكور صريح، و مع أن التصريح به يقتضي تكرير ذكره فتم حسن حذفه، و من ثم اطرده في كلامهم، و لهذا ترجم له سيبويه رحمه الله فقال: «هذا باب إن مالا و إن ولدًا»، و الظاهر أن ذلك مختص بالمكررة كما يفهم من ترجمة الامام، و فيه يتم التعليل و قول عبد القاهر: لم يجز يعني بلاغة -و الله تعالى أعلم-.

(وَأَوْجِبُ^(١) مَعْ وَاوِ مَعْ^(٢) وَ سَدَّ حَالِ تُصِيبُ) أي: أوجب حذف الخبر إذا سدت مسدّه و او المصاحبة^(٣) أو الحال: فالأولى مثل ما حكاه سيبويه "إِنَّكَ ما و خيراً" اي مع خير، و ما زائدة، و الخبر محذوف وجوبا مثل "كل رجل وضيعته" و قد مرّ في باب المبتدأ ما فيه، و حكى الكسائي "إن كل ثوب و ثمنه"، و قال الشاعر:

فدع عنك ليلي ان ليلي و شأنها و ان وعدتك الدهر لا يتيسر
و الحال مثل قولك: "إن ضربي زيدا قائما"، و قوله:

إِنْ اخْتِيَارَكَ مَا تَرْجُوهُ ذَا نِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِراً بِالْحَزْمِ وَ الْجَلْدِ^(٤)
و هذه أيضا من الزوائد على الخلاصة.

(١) (و أوجب) اي: حذف الخبر. و كذا أوجه في "ليت شعري" قبل استفهام نحو: ليت شعري هل قام زيد، و كأنه لم يذكره لاحتمال أن يكون الاستفهام خبرا على حذف المضاف، اي ليت شعري جواب هذا الاستفهام. (ابن القره داغي)

(٢) (مع و او مع) نحو: إنَّ كل رجل وضيعته، و إن ضربي ذا مسينا. و قد يقال هذا مستغنى عنه بما مر في بحث حذف الخبر إلا أن يقال نص عليهما تنبيها على عدم تصور الصور الباقية لحذف الخبر هنا. فتأمل. (ابن القره داغي)

(٣) و او المصاحبة الصريحة، و هي التي يصح حذفها وَوَضْعُ كلمةٍ (مَعْ) موضعها. فلا يتغير المعنى بل يتضح نحو: كَلَّ رَجُلٍ وِضِيعَتُهُ فـ (كل) مبتدأ و (رجل) مضاف إليه و (ضيعته) معطوف على المبتدأ، و الخبر محذوف، أي: مقترنان، و إنما حذف للعلم به، و لأن العطف يسد مسده. (شرح ألفية)

(٤) (الشاهد فيه "أن اختيارك ما تبغيه" حيث حذف خبر إن لسد الحال مسده، و هذا الحذف واجب. (محمد الغزني)

أوجوب كسر الهمزة

[٢٥٦] ﴿فِي الْإِبْتِدَاءِ﴾ اكسز إن، أو في الحلف^(٣) أو حكيث بالقول^(٣) أو حالاً تقي^(٣)

[٢٥٧] ﴿أَوْ صِلَةً، أَوْ قَبْلَ لَامٍ عَلَّقَا وَخَبَرًا عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ يُنْتَقَى﴾

لهزمة "إن" ثلاث حالات: ١- وجوب الكسر. ٢- وجوب الفتح. ٣- وجواز الأمرين، ولكل مواضع تخصه.

فمواضع الكسر على ما ذكره المصنف سبعة:

أولها: أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، أو حكماً نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، لأن المفتوحة مع معموليها مفرد و المفرد ليس بكلام.

ثانيها: أن تقع جواباً للقسم إذا لم يذكر فعل القسم، و لا لام الجواب نحو: و الله إن زيدا قائم، أو ذكراً معاً نحو: حلفت بالله إن زيدا لقائم، أو ذكر اللام دون الفعل نحو ﴿يس﴾ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [١- ٣- يس]. و أما العكس فيجوز فيه الوجهان، و قرينة هذا التفصيل كلامه الآتي فهو يقيد ما هنا. و إنما وجب الكسر هنا لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة إذ هو الكلام و القسم تأكيد له.

ثالثها: أن تكون محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنَّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة - ١٢] ، لأن القول لا تحكى به إلا الجمل أو المفردات التي في معناها كشعر أو قصيدة، و المصدر المسبوك من المفتوحة ليس كذلك.

(١) قوله (في الإبتداء) أي حقيقة نحو: إن زيدا قائم، أو حكماً نحو: ألا إنه قائم. و عند بعضهم من مواضعه مدخول حيث نحو: اجلس حيث إن زيدا جالس، وليس كذلك، إذ يجوز الفتح سواء كان حيث مضافة إلى المفرد أو إلى الجملة، لأن المضاف إليه يكون مفرداً، فتقدر الجملة به. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو في الحلف) أي في جواب القسم مع اللام نحو: {وَالْعَصْرِ} {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَفِي خُسْرٍ} (العصر: ١-٢)، أو بدونه نحو: والله إن زيدا قائم، ولا ينافيه ما يأتي من جواز الوجهين من قسم لا لام بعده لأنه عند ذكر فعل القسم وما هنا عند حذفه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو حكيث بالقول) أي وقعت بعد القول بمعنى التلفظ لا الاعتقاد. (ابن القره داغي)

و مفهومه أنها إذا وقعت بعد القول و لم تقصد حكايتها به لم تكسر نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، أي لأنك.

رابعها: أن تجيء صدر جملة حالية^(١)، سواء تقدمتها واو الحال نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥]، أم لا نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]؛ لأن المصدر المؤول يسمع مجيئه حالا كما في الرضي، فبان وقوع المصدر حالا سماعي ارتكبه في الصريح دون المؤول.

خامسها: أن تقع في صدر صلة الموصول^(٢) ﴿وَأَيُّهَا مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦] لأن صلة غير أل لا تكون إلا جملة و لا تكون مفردا بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، و بهذا يعلم حسن إدخال الخلاصة لفظ البدء.

قال الدماميني في الجزولية الكبرى: إن الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر، و أهمله المصنف و كذا فعل أكثرهم لكن في كتاب القصریات ما ملخصه قدر سيبويه القسم في ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾. قال أبو الفتح بن جني فسألت أبا علي لما احتاج إلى ذلك؟ فقال: إِنَّ تَقَطُّعَ الْكَلَامِ و ليس حق الصلة أن تقطع عن الموصول.

قلت: قد يوصل بالشرط و هو منقطع عما قبله.

فقال: ليس انقطاعه كانقطاع إن ألا ترى أن الشرط يوصف به.

فقلت: و كذا جملة أن يقال مررت برجل إن زيدا خيرا منه.

فقال: من قال هذا؟ أسمعته في شعر قديم أو في كلام فصيح؟

فقلت: لا احتياج إلى هذا فإن القياس يوجبه.

(١) قول الناظم (أو حالا) نحو: رَأَيْتُكَ إِنَّكَ قَائِمٌ. وقد يقال: المصدر يقع حالا بتأويل، فليقع أن المفتوحة مع مدخولها حالا، ويدفع بأن تأويل المصدر الصريح بالمشتق جائز بخلاف المصدر المؤول، كما قاله الرضي. (ابن القره داغي)

(٢) إذا وقعت في أول جملة الصلة، نحو: جاء الذي إنه قائم. فالذي اسم موصول، وجملة (إنه قائم) صلته، وقد ضُدرت هذه الجملة يائً؛ ولذا وجب كسرها. (شرح ألفية)

فقال: بل القياس ينفيه فإن إن تقطع ما بعدها عما قبلها.

قلت: فكذلك يمتنع مررت برجل لزيد خير منه فإن لام الابتداء تقطع.

فقال: نعم هو ممتنع لذلك وإنّ و اللام بمنزلة واحدة، وقد حكى أصحابنا أن بعضهم قرأ ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلَمَّا لُمِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] وتأولوه على أنه أجرى أن مجرى اللام من حيث اجتماعا في جواب القسم.

قلت له: فليس في هذه الجملة قسم.

فقال: بلى "لا تحسبن" قسم ألا ترى أن سيبويه أجاز حسبت لزيد خير منك و حسبت ما زيد قائم.

قلت له: فإنك تقول: مررت برجل ما زيد خير منه ، و جاء الذي ما زيد خير منه و لا تقدر قسما.

فقال: ليس لما من الانقطاع ما لأنّ إذ كانت قسيمة للإيجاب و داخلة عليه فأعطيت حكمه. إهـ

قلت: و قضية ما ذكره أبو علي أن لا يوصل بالجملة المصدرة بأنّ و لا يوصف بها و لم يثلج لي ما علل به الامتناع، فتأمله. انتهى كلام الدماميني.

قلت: ليس فيما ذكره وجه ظاهر يثلج له الصدر كما قال، لكن الامتناع الذي أشار له الإمام بتقدير القسم متعين، و له في النظر وجه قوي بين، فرحم الله سيبويه ما أدق نظره، و كان النحاة لعدم فهمهم النكتة التي فهمها و اللطيفة التي أشار إليها ضربوا عن كلامه صفحا، و أطبقوا على مجيء الجملة المصدرة بأن صلة للموصول، و هو من الخطأ المودع في بطون الأوراق، و لا غرابة فيما وقع عليه من الاتفاق و الاطباق، و النكتة تؤخذ مما تقدم في الموصول من أن وضعه كما قال الرضي أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له قال فهذا يصلح دليلا على أشياء إلى أن قال ثانيها أن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم أن الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم في السامع أنه يعلم حصوله للموصول إهـ و التوكيد للصلة بأن يقتضي أن يكون مضمونها منكرا عند المخاطب معلوما عنده نقيضه أو مشكوكا فيه و الشك من منافيات العلم.

فإن قلت: الإشكال بحاله و تقدير القسم لا يخفى منه لأن الجملة القسمية إذا وقعت صلة و جب أن

تكون الصلة جوابها كما في المغني وغيره لا هي لأنها إنشائية.

قلت: أشار الإمام بتقديره إلى الاستئناف لا إلى أنه الصلة، فإن الصلة مقدرة لدلالة ما قبلها، أي آتيانه من الكنوز ما آتيانه، إذ المقام مقام إيهامها واستعظام المتصف بها، فإن {المفاتيح} في الآية على حقيقتها على الراجح، و {تنوء} تحمل، و المعنى: آتيانه من الكنوز الكثير العظيم، ثم يبين كثرته بقوله: {مفاتيحه لتنوء} أي: تحمل بالعصبة أولى القوة أي لا يحملها إلا الجماعة القوية فما بالك بالكنوز لا يستقل بحمل مفاتيحها إلا من ذكر، و يحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة بصفة مقدرة أي: شيئا عظيما أو كثيرا بقرينة ما بعده على حد أن نظن الاظنا أي ضعيفا.

فإن قلت: إذا أريد بالموصول الجنس وافقته صلته في الإبهام كما قال ابن مالك، فلا تكون معلومة قبل ذكر الموصول فما المانع من تصديرها به، و الموصول في الآية من هذا القبيل، و حينئذ لا يتم فيها ما ذكرته، و يبين عدم الامتناع فيه أنك تقول: مررت برجل إنك ضربته لمن ينكر أن يكون ضرب رجلا أو يشك في ذلك.

قلت: إذا حققت النظر في معنى التركيب لاح لك منه معنى الاستئناف؛ إذ لا معنى للتخصيص بشيء غير ثابت في اعتقاد المخاطب إذا قلت رأيت إنسانا ضربته و المخاطب يعرف ثبوت ضاربيته فهم خروج من لم يضربه، و إن لم يعرف ذلك الانسان بعينه عند كون مضروبه متعددا، بخلاف ما إذا كان لا يرى ثبوت ضاربيته لأحد، فإنه لا يفهم التخصيص، و يوضحه أن التخصيص كالتعريف في قصد معنى التوضيح منها، إلا أن التخصيص لم يبلغ درجة التعريف، فكما أن التعريف لا يكون إلا بمعروف فكذلك التخصيص، لكن التعريف لا يكون إلا بمعروف ثابت لمعين من حيث ثبوته له، و التخصيص لا يكون إلا بمعروف في نفسه، فمضمون الصفة كمضمون الصلة لا بد من تقدم العلم به، و هذا كاف في صحة الوصفية، و لا بد من زيادة عليه في صحة الوصلية و هي كون معرفيته من حيث ثبوته لمعين حتى إنه إذا كان الشيء ثابتا لمعين وحده لم يشاركه فيه غيره و لم يلاحظ في معرفته من تلك الحيشية عبر عن المعين بالنكرة و جعل ذلك الأمر المعروف صفة.

و قد قال الدماميني في باب الموصول: و الفرق بين المعرفة و النكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي، و هو معنى التعريف عندهم، و ليس المراد به مطلق التخصيص، ألا ترى أنك قد تخصص

النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة، كما تقول رأيت اليوم رجلا سلام عليك اليوم وحده قبل كل أحد، وكذلك إني أعبد إلها خلق السموات والأرض. إهد.
و مما يبين لك الأمر أيضا اشتراطهم في جملة الصفة أن تكون خبرية لجملة الصلة، وبهذا يظهر أن الجملة المصدرة بـ"إن" لا تقع صفة، كما قال أبو علي، ولا ينتقض ذلك بالحال؛ لأن المقصود بالذات منها بيان الهيئة، ومعنى الوصفية فيها عارض.

سادس المواضع: أن تقع قبل لام علقت عاملا قليلا عن العمل ^(١) نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١]، لأنها لو فتحت بفعل القلب لزم تخطي العامل لأداة الصدر وهي اللام، لأنها وإن أخبرت لفظا فهي مقدمة على إن رتبة، فإن أصل إن زيدا لقائم: لأن زيدا قائم، كما سيأتي، فمنعت باعتبار محلها الأصلي، ولذا لم تمنع في موضعها العارض.

سابعها: أن تقع خبرا عن اسم عين ^(٢) نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]. وهذا الأخير مزيد على الخلاصة.

قوله (في الابتداء) حال من (إن) أي: واقعة في الابتداء. و (حكيت) عطف على متعلق الحال، و كذا (تفي)، و (حالا) حال من فاعل (تفي)، و ما بعده عطف عليه.

(١) إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عن العمل بسبب اللام، نحو: علمتُ إنَّ زيدا لقائم. فالفعل علِمَ من أفعال القلوب وقد علّق عن العمل أي: ترك عمله لفظاً فلم ينصب مفعولين في الظاهر وذلك بسبب دخول لام الابتداء على الخبر؛ ولذلك وجب كسر همزة إن. فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت وجوبا، نحو: علمتُ أنَّ زيدا قائم؛ - لأنها حينئذ تكون في تقدير مصدر وقع في محل نصب مفعولي علِمَ. وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق، هي: رأى، وعلم، ووَجَدَ، ودَرَى. (شرح ألفية)

(٢) نحو: زيدٌ إنَّه قائم. فجملة إنه قائم خبر عن اسم عين ذات، وهو: زيد. (شرح ألفية) + وهو رأي البصريين، والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا، فقولي في النظم (ينتقى) إشارة إلى هذا الخلاف. (المطالع السعيدة)

[وجوب فتح الهمزة]

٢٥٨ | ﴿ وَافْتَحْهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ الْفِعْلِ ^(١) أَوْ نَصْبِ ^(٢) أَوْ الْجَزْرِ وَبَعْدَ مَا ^(٣) وَلَوْ ﴾

٢٥٩ | ﴿ لَوْلَا، وَحَتَّى لَا لِلْإِبْتِدَاءِ، أَمَّا رَدِيفِ حَقًّا، وَكَذَا لَا جَزْمًا ﴾

٢٦٠ | ﴿ وَأُولَتْ حِينَئِذٍ بِمَضْدَرٍ وَفَزَعُ مَا يُكْسَرُ ذِي فِي الْأَشْهَرِ ﴾

مواضع وجوب الفتح على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تسعة:

أولها: أن تقع في موضع رفع بالفعل إما فاعلا نحو: ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو نائبه نحو: ﴿ قُلْ أَوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [الحج: ١]. و احترز بذكر الفعل من المرفوعة بالاسم نحو: زيد إنه فاضل، فإنها واجبة الكسر كما سبق. وهذا التقييد وإن نفع في إخراج هذا فقد ضرر في إخراج المرفوعة بالإبتداء نحو: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩] فإنها واجبة الفتح، وفي إخراج المرفوعة بالوصف نحو: أفعجبك أني ضربت زيدا.

ثانيها: أن تقع في موضع نصب نحو: ﴿ وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٨١]، و كان الصواب أن يقول أن تقع مفعولا غير محكية احترازا من نحو "ظننت زيدا إنه قائم" ومن المحكية.

ثالثها: أن تقع في موضع جر إما بالحرف نحو: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [الحج: ٦٢] أو الإضافة نحو ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

رابعها: أن تقع بعد ما التوقيتية نحو: اجلس ما أن زيدا قائم. ومنه قولهم "لا أفعله ما أن حراء مكانه". والصواب إسقاط هذا لإندراجها في المرفوعة بالفعل إذ التقدير فيما ذكرت: ما ثبت أن زيدا قائم، وأن حراء مكانه.

(١) (في موضع رفع الفعل) أي موضع الفاعل أو نائبه. ولو قال: (و فتحت فاعلا أو مفعولا أو % مجرورا أو تكون بعد ما ولو) لكان أوضح. ولا يلزم خروج نائب الفاعل، لأن إدخاله في كل من الفاعل والمفعول ممكن. (ابن القره داغي)

(٢) (أو نصب) أي مفعول غير محكي، وغير خبر، فلو وقع خبرا كسرت نحو: عَلِمْتُ زيدا أَنَّهُ فَاضِلٌ. (ابن القرداغي)

(٣) (بعد ما) قد يقال ما بعد المصدرية ولو في موضع رفع الفعل لتقديره بعدهما فذكرهما مستدرك إلا أن يقال: أشار به إلى أن الفعل أعم من الملفوظ وغيره. (ابن القره داغي)

خامسها: أن تقع بعد (لو) نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] وقد اختلف في إعراب المصدر المنسبك منها: أ- فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر. قال ابن هشام ولا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا. ب- وقال ابن عصفور الذي أحفظه عن البصريين أنه مبتدأ لا خبر له لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه. ت- ومذهب الكوفيين والمبرد والزجاج أنه فاعل بفعل محذوف أي: ولو ثبت صبرهم. وقد علمت أن الصواب عدم عد هذا موضعاً مستقلاً على الأقوال الثلاثة.

سادسها: أن تقع بعد (لولا) نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣] والصواب في إعرابه أنه مبتدأ محذوف الخبر فالصواب أيضاً عدم عد هذا.

سابعها: أن تقع بعد حتى غير الابتدائية^(١) وهي العاطفة والجارة نحو: "عرفت أمورك حتى أنك فاضل" فإن قدرتها عاطفة فإن في موضع نصب أو جارة فهي في موضع جر، فهي على الأول منصوبة بالفعل على المفعولية، وعلى الثاني مجرورة بالحرف، وقد تقدم هذان الموضعان، فالصواب عدم عد هذا. وحرص بقوله: (لا للابتداء) من الواقعة بعد حتى الابتدائية فإنها واجبة الكسر نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه.

ثامنها: أن تقع بعد "أما"^(٢) بفتح الهمزة وتخفيف الميم بمعنى حقاً نحو: أما أنك فاضل، أي: أحقاً أنك فاضل، بتقديم الهمزة على حقاً على الصواب كما في التصريح، فظهر أن المرادف لـ (حقاً) هو "ما" وحدها، لا "أما"، كما في المتن، فما نصب على الظرفية خبر مقدم وأن مبتدأ مؤخر، فالصواب عدم عده. وحرص بقوله (رديف حقاً) من أما التي للاستفهام، فإن الكسر معها واجب.

(١) هذا معنى قوله: (و بعد حتى لا للابتداء). قوله (و حتى) لم يذكره من ذات الوجهين حيث تكسر الهمزة بعد الابتدائية نحو: مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه. و تفتح بعد الجارة والعاطف للمفرد نحو: عرفت أمورك حتى أنك صالح، لأن المراد بها ذات الوجهين في تركيب واحد، والتركيب هنا مختلف. فافهم. (ابن القره داغي)

(٢) قول الناظم (أما) قال عصام: يجوز في "أما أنك ذاهب" بتخفيف الميم الكسر، لأنه حرف تنبيه، والفتح لأنه بمعنى حقاً، فالتقدير: (حَقُّ حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ) فهو فاعل. (ابن القره داغي)

تاسعها: أن تقع بعد لاجرم نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٤٢] فـ "لا" رد لما قبلها، و جرم بمعنى وجب، و أن فاعل. فالصواب عدم عده ^(١).

قوله (و افتحه) أي لأن، الحرف يجوز تذكيره و تأنيثه، و الظرف حال من المفعول. و (لا) في قوله (لا للابتدا) عاطفة على مقدر أي: التي لغير الإبتداء، و (رديف) حال من (أما).

(و أَوَّلَتْ حِينَئِذٍ بِمَصْدَرٍ) نائب الفاعل ضمير "أَنْ"، و التثوين في "إِذْ" عوض عن الجملة المضاف أي: حين إذ فتحت، و المعنى: أنه يجب أن يسمد المصدر مسدها و مسد معموليها في مواضع وجوب الفتح ^(٢)، و مفهومه أنها في غير ذلك لا يجب تأويلها بالمصدر، و هو كذلك لكن في مواضع وجوب الكسر يجب عدم التأويل، و في مواضع جواز الوجهين يصح التأويل و عدمه باعتبارين .

- (و قَرَعُ مَا يُكْسَرُ ذِي فِي الْأَشْهَرِ) ^(٣): (ذي) إشارة إلى المفتوحة مبتدأ مؤخر، و (قرع) خبر مقدم، و (الأشهر) نعت لمحذوف أي: في القول الأشهر، و المعنى: أنه اختلف في أن المفتوحة:
- ١- فقيل: إنها فرع المكسورة و هو المشهور، لأن الكلام مع المكسورة تام غير مفتقر إلى شيء، و جملة من جهة المعنى كجهة اللفظ، بخلاف المفتوحة فيها. و أيضا المفتوحة تصير مكسورة بالنقص، و المكسورة لا تصير مفتوحة إلا بزيادة تقول في "علمت أن زيدا قائم" إن زيدا قائم، و العكس.
 - ٢- و قيل: المفتوحة هي الأصل لأن الجملة معها في تأويل المفرد، و المفرد أصل للمركب.
 - ٣- و قيل هما أصلان.

(١) (لاجرما) قد يقال إن مدخوله مما يجوز فيه الوجهان: الفتح على أنه فاعل جرم بمعنى وجب ولا صلة أي زائدة. أو مجرورة بمن مقدرة، لأن لاجرم بمعنى لا بد، و الكسر على تنزيلها منزلة اليمين. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (بمصدر) أي واحد و لو جعليا كما في "أَعْجَبَنِي أَنَّكَ إِنْسَانٌ" (أي انسانيتك)، أو متعدد كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ} [حشر - ١٣] أي بانتفاء فقهاهم، سواء أخذ من الخبر، أو من جزئه كما في "بَلَّغَنِي أَنَّ زيدا أبوه ذاهب"، أو غير ذلك. (ابن القره داغي)

(٣) أي: المفتوحة فرع المكسورة، لأن ما بعد إن كلامه تام بخلاف المفتوحة. (ابن القره داغي)

اجواز الفتح والكسرا

- ﴿ ٢٦١ ﴾ وَجَوَّزُوا بَعْدَ إِذَا الْفُجَاءِ فَاجْزَأُ^(١) وَأَيُّ وَبَيْنَ قَوْلَيْنِ وَفَا
 ﴿ ٢٦٢ ﴾ وَقَسَمِ لَا لَمْ بَعْدَ تُذَكِّرُ

مواضع جواز الوجهين على ما ذكر المصنف خمسة:

أولها: أن تقع بعد إذا الفجائية^(٢) كقوله:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللُّهَازِمِ

يروى بالكسر على أن الكلام تام، و بالفتح على أن التأويل بالمصدر مبتدأ حذف خبره أي: فإذا العبودية حاصلة له.

ثانيها: أن تقع بعد فاء الجزاء نحو: ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [انعام: ٥٤] قريء بالكسر على التمام و بالفتح على التأويل بمصدر مبتدأ، أو خبر مع تقدير الجزء الآخر أي: فالغفران والرحمة، أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة.

ثالثها: أن تقع بعد أي التفسيرية، فتكسر إذا فسرت جملة كما تقول: وَتَرْمِيَنِي بِالظَّرْفِ، أَيُّ إِنَّكَ مُذْنِبٌ، و تفتح إذا فسرت مفردا نحو: عرفت فضلك أي أنك عالم. وهذه زيادة على الخلاصة.

(١) قوله (فا جزا) عطف على (إذا) مثالهما: (مَنْ يُكْرِِمْنِي إِذَا إِنِّي أَكْرَمُهُ) أو (فَأَنِّي أَكْرَمُهُ)، ومعناه على الفتح: فتأبث إكرامي إياه لا إكرامي إياه ثابت، لأن الخبر هنا واجب التقديم لدفع الالتباس بين المكسورة وال مفتوحة، وقد يقال: فحينئذ لا يجوز حذفه لفوات غرض التقديم بالحذف، ويمكن القول بأن محل عدم جوازه اختلافهما بحسب المعنى وهو ممنوع هنا. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: خرجت فإذا إنَّ زَيْدًا قائم. ويجوز: خرجت فإذا أنَّ زَيْدًا قائم. من جعل إذا الفجائية حرفًا، كابن مالك جاز عنده كسر همزة إنَّ على أنَّ ما بعدها جملة تامة، نحو: خرجت فإذا إنَّ زَيْدًا قائم، والتقدير: خرجت فإذا زَيْدٌ قائم، وفي حالة الكسر هذه ليس لك إلا إعراب واحد، وهو: إنَّ: حرف نصب وتوكيد، وزَيْدًا: اسمها، وقائمٌ: خبرها. و جاز عنده كذلك فتح همزة إنَّ على تقدير أنَّها مع صلتها (اسمها وخبرها) في تأويل مصدر، ولك في حالة الفتح هذه وجهان:
 أ- أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، نحو: خرجت فإذا أنَّ زَيْدًا قائم. فالمصدر المؤول (أنَّ زَيْدًا قائم) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: خرجت فإذا قيامُ زَيْدٍ حاصل.

ب- أن تجعل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف. والتقدير فإذا الحاصل قيامه. (شرح ألفية)

رابعها: أن توسط بين قولين ^(١) بأن تكون خبرا عن أولهما مخبرا لها بثنائيهما نحو: "قولي إني أحمد الله" فالكسر على معنى مقولي هذا اللفظ أي المصدّر بأن، و الفتح على معنى: قولي حمد الله. فلو فقد القول الأول فتحت نحو: عملي إني أحمد الله. و لو فقد الثاني كسرت نحو: قولي إني مؤمن. و كان من حقه أن يشترط اتحاد الفاعل احترازا ممّا إذا اختلف نحو: قولي إن زيدا يحمد الله. و هذه الشرط مأخوذ من تمثيل الخلاصة.

خامسها: أن تقع بعد فعل قسم مذكور لم تذكر بعده اللام ^(٢) كقوله:

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّيَّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ ^(٣)

و قد فاته كالخلاصة التنبيه على اشتراط ذكر الفعل. فالكسر على أنها جواب القسم أي تصوير لجوابه، و الفتح على أنها مجرورة بعلى مقدرة.

قوله (وجوزوا) أي الكسر و الفتح بقرينة ما مرّ، و (بعد) متعلق به. و إضافة (إذا الفجأة) من إضافة الدال للمدلول، و "الفجأة" بضم الفاء و سكون الجيم البغته و الهجوم. و (فا جزا) معطوف ياسقاط الأداة قصر المضاف و المضاف إليه للضرورة. و (أي) عطف على مدخول بعد. و (بين) عطف على (بعد). (وفى) تميم. (و قسم) معطوف على مدخول بعد. و جملة (لا لام بعد) صفة لقسم.

(١) هذا معنى قوله (وَبَيْنَ قَوْلَيْنِ وَفَا). + قوله (بين قولين) أي إذا اتحد فاعلهما، والمراد بهما ما يؤدي معناهما، فيشمل نحو: كَلَامِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، فَإِنْ اختلف القائل كسرت نحو قوله: إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ. (ابن القره داغي)

(٢) هذا معنى قوله: (وَقَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَ تَذَكُّرٍ). + قوله (و قسم) أي فعله نحو: حَلَفْتُ أَنَّكَ صَائِمٌ، ويجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو: أَكْرَمُ زَيْدًا أَنَّهُ عَالِمٌ، أي لأنه. (ابن القره داغي)

- فإذا وقعت اللام في خبر إن فقد وجب كسر همزة إن سواء دُكر فعل القسم، أو حُذِفَ. و علّة ذلك أَنَّ اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد "أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّيَّ" هذا شاهد على جواز فتح همزة إن، وكسرها؛ لكونها واقعة بعد فعلٍ قسمٍ لا لَامَ بعده، فالفتح على جعلها مصدرًا مجرورًا بحرف جر محذوف، والتقدير: أوتخلفي على كوني أبًا لهذا الصبي، والكسر على اعتبارها مع معموليها جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم. (شرح ألفية)

إدخول لام الإبتداء على خبر إن

﴿٢٦٢﴾ وَاللَّامُ أَصْحَبَ خَبَرِ اللَّاتِ تُكْسَرُ^(١) ﴿

﴿٢٦٣﴾ لَا النَّفْيُ وَالشَّرْطُ وَفِعْلًا كَوَلِيٍّ وَمَعَ قَدْ يَلِي ﴿

(اللام) مفعول ثانٍ لـ (أصحب)، و (خبر) مفعوله الأول، و (اللات) بسكون التاء بعد إسقاط الياء لغة في التي كقوله:

أَرْضُنَا اللَّتْ أَوْثُ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذَّلْ فَأَصُؤَا ذَوِي غِنًى وَاعْتَزَّازِ
و تكسر صلته.

و مفهومه: أنها لا تصحب خبر المفتوحة وهو كذلك، لأن وضع اللام المذكورة لتوكيد الجمل، وأن المفتوحة تصير الجملة منها في تأويل مفرد، فلو جامعها اللام لزم خلاف وضعها.

و لا تصحب خبر (ليت و لعل و كان) باجماع؛ لأنهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه.

و لا تصحب خبر لكن على الصحيح؛ لأن ما بعدها مطلوب لما قبلها، و ما بعد لام الإبتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما.

و لا تدخل اللام على خبر إن المكسورة إلا بشروط:

أحدها: أن لا يكون منفيًا^(٢) فلا تدخل في نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤].

(١) [أي] يجوز دخول لام الإبتداء على خبر إن المكسورة، وتسمى اللام المَرْخَلَقَة، نحو: إِنَّ زَيْدًا لِقَانَمٌ. ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن؛ فلا يقال: لعل زَيْدًا لِقَانَمٌ. (شرح ألفية)

- قوله (اللد) [كذا في نسخة] مخفف الذي، و علل تأخير اللام إلى الخبر مع أنه يقتضي الصدارة بأنه للتأكيد كأن، و جمع حرفين بمعنى واحد مكروه، و يرد عليه أن الجمع ثابت في التأكيد اللفظي، فليجعل هذا من التأكيد اللفظي بالمرادف في الحروف وفي نحو: لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ هَذَا، وقضيته قوله (يكسر) أنها لا تصحب خبر غيرها، وهو كذلك، فلو وجدت في غيرها حكم بزيادتها. (ابن القره داغي) + (اللد) نسخة. و في هذا الشرح اللات.

(٢) هذا معنى قوله (لا النفي)، أي: لا يليه الخبر المنفي، لأن اللام لتأكيد الإثبات، فيتناهيان، ولا الخبر الذي هو جملة شرطية، فلا يقال: إن زيدا لئن ضربته ضربك. (ابن القره داغي)

و ثانيها: أن لا يكون أداة شرط^(١)، فلا يجوز "إن زيدا لأن يكرمني أكرمه" خوف التباس لام الإبتداء باللام الموطنة للقسم. وهذا زائد على الخلاصة.

و ثالثها: أن لا يكون فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد^(٢) كـ: ولي، فلا تدخل في نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]. و تدخل على الوصف نحو "إن ربي لسميع الدعاء". و المضارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [التخل: ١٢٤]، و الماضي الجامد نحو: إن زيدا لنعم الرجل. و المتصرف المقترن بقـد نحو: إن زيدا لقد قام.

فإن قلت: لـ "ولي" مفاهيم ثلاثة فلم صرح بالثالث منها دون غيره و هلا اعتمد دلالة المفهوم في الجميع. قلت: هو مفهوم بعيد فإن اعتبار المضي و التصرف في (ولي) واضح بيّن، لأنهما وصفان ثابتان لنفس الفعل، بخلاف التجرد من قد، فإنه لا يفهم اعتباره على سبيل الشرطية عند النطق بالفعل مجردا. و أيضا في التصريح به ردّ على صاحب الترشيح الذي لا يجيز "إن زيدا لقد قام" إلا على تقدير اللام للقسم. و أيضا فيه إفادة أن ذلك إنما يجوز مع التصريح بقـد، خلافا للأخفش و هشام، فإنهما أجازا "إن زيدا لقام" على تقدير إضمار قد كما قال ابن هشام. و في صنيع الخلاصة فائدة رابعة و هي التصريح بقلة ذلك.

و (لا) في المتن عاطفة على مقدر أي: خبر المكسورة الذي ليس بنفي و لا شرط و لا فعل ماض متصرف مجرد لا النفي الخ.

و بقي عليه من الشروط أن لا يتقدم الخبر، فلا تجوز اللام في نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَتْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، و يمكن أخذ هذا من اشتراطه في لحاقها للاسم تأخره، لأن العلة واحدة و هي كراهية افتتاح الكلام بحرفي تأكيد، و مثل هذا يقال في الخلاصة مع زيادة إشارتها لذلك بالمثل.

(١) هذا معنى قوله (و الشرط).

(٢) هذا معنى قوله (و فعلا كولي و مع قد يلي). + قوله (كولي) أي الفعل الماضي المتصرف بدون قد، و إلا دخله اللام. و قضيته دخول اللام على ليس في "أن زيدا ليس أبوه قائما" لأنه فعل غير متصرف، و ليس كذلك، وقد يقال بأنه يخرج بقوله (لا النفي). (ابن القره داغي)

- قوله (و مع قد يلي) [و المراد] إن قرن الماضي المتصرف بقـد جاز دخول اللام عليه نحو إن زيدا لقد قام. (ابن عقيل)

﴿ ٢٦٣ ﴾ وَ بِالْفَضْلِ جَلِي ٥

﴿ ٢٦٤ ﴾ وَ الْإِسْمَ آخِرًا، وَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ ^(١) وَ سَطًا ٥

[دخول لام الابتداء على ضمير الفصل]

قوله (و بالفصل) عطف على (خبر) اي: و أصبح اللام بضمير الفصل المتوسط بين اسم إن و خبرها نحو ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

[دخول لام الابتداء على اسم إن]

و (الاسم) عطف على (خبر) اي: أصبح اللام بشرط تأخره نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] احترازًا مما إذا تقدم، فإنها لا تدخل عليه.

و ما في المتن أعم مما في الخلاصة، لصدقه على ما إذا تأخر الاسم عن معمول الخبر نحو: إن في الدار لزيدا جالس، و هي مسألة خلاف منعها المقاربة، و أجازها آخرون. و يصدق أيضا بما إذا تأخر الاسم عن معموله نحو: "إن في الدار لساكنها زيدا". قال ابن قاسم و في جوازها نظير. و مقتضي قول التسهيل «يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على اسمها المفصول» جوازها.

[دخول لام الابتداء على معمول الخبر]

و (معمول الخبر) عطف على (خبر) أيضا اي: أصبح اللام بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون الخبر صالحا للام، فلا يجوز "إن لفي الدار زيدا جالس"، لأن الخبر غير صالح للام، فلا يتفرع فرع عن غير أصل، و هذا مأخوذ من قوله (معمول الخبر) فإن أل في الخبر للعهد. و يحتمل أن يكون موافقا للأخفش في هذه فإنه يجيزها.

و ثانيها: أن يكون متوسطا بين الخبر و الاسم، فلا يجوز "إن زيدا آكل لطعامك"، لأن اللام تطلب الصدر ما أمكن، فلا تؤخر إلى آخر الأجزاء عند طول الكلام.

ثالثها: أن لا يكون حالا، فلا تدخل في نحو "إن زيدا لراكبا منطلق"، نص الأئمة على منعه. و قد فاته كالخلاصة التنبيه عليه. قوله (وسطا) بسكون السين حال من (معمول).

(١) (و معمول الخبر) و اللام للعهد، اي صله بمعمول الخبر الذي صح اقترانه باللام بشرط كون المعمول بين اسم إن و خبرها، و عدم دخول اللام على الخبر نحو: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ آكَلٌ. (ابن القره داغي)

[إبطال عمل إن، وأخواتها إذا اتصلت بها "ما الكافة"]

﴿٢٦٤﴾ وَإِنْ تَصِلْ بِهِذِي "مَا" نَدَزْ ٥

﴿٢٦٥﴾ إِعْمَالُهَا، وَجَازَ فِي لَيْتٍ ^(١) وَلَا فِعْلٌ يَلِيهَا مَعَ مَا فِيهِ اعْتَلَى ٥

(هذي) إشارة إلى الأحرف الستة، و (ما) مقصود لفظها مفعول ب (تصل)، و جملة (ندر إعمالها) جواب الشرط. و المعنى: أن هذه الأحرف إذا اتصلت بها "ما" الحرفية الزائدة فإنه يقلل إعمالها، لزوال اختصاصها الذي هو علة وجوب العمل، و لذلك تسمى "ما" هذه كافة و مهينة، لأنها كفتها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية و هيأتها للدخول على الجمل الفعلية نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]. و مثال الإعمال "إنما زيدا قائم" حكاه الأخفش و الكسائي عن العرب. و هل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقا، أو يجوز مطلقا، أو يجوز في غير ليت و كان؟ أقوال، سلك المصنف ثانيها خلافا لما في الخلاصة من المرور على أولها.

قوله (و جاز في ليت) أي: الإعمال من غير ندور، لبقاء اختصاصها، و من ثم قيل بوجوب إعمالها مع "ما"، و يروى بالإعمال و الإهمال قوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتَيْنَا وَنُضْفُهُ فَقَدِرِ

يروي بنصب "الحمام" على الإعمال، و برفعه على الإهمال، و الحق أنه لا شاهد في رواية الرفع على الإهمال كما في التصريح.

قوله (و لا فعل يليها) أي "ليت" حال كونها (مع "ما") بمعنى أنه يبقى عليها اختصاصها على الأشهر ^(٢)، خلافا لابن أبي الربيع و القزويني في إجازتهما ليتما قام زيد. و هذه زيادة. قوله (فيه) أي في هذا القول خبر مقدم، و (اعتلى) مصدر اعتلا ^(٣) قصره ضرورة مبتدأ مؤخر، أشار به إلى بيان الخلاف و بيان الراجح منه.

(١) قوله (و جاز في ليت) ظاهره تساوي الإعمال و الإهمال عند لحوق ما الكافة بها، لكن قال بعضهم بوجوب الإعمال. و بعضهم برجحانه. فلو قال: (و شاع في ليت) لكان أنسب. و يمكن أن يجعل قوله (في ما اعتلى) أي في المعتمد متعلقا بجاز، و ردا على هذين القولين و متعلقا بقوله (و لا ...) الخ يعني إبقاء اختصاصها بالأسماء على المختار. (ابن القره داغي)

(٢) يريد أن ليت تختص بالجملة الاسمية، و لا تدخل على الفعلية و لو دخلت عليه ما. (الجوري)

(٣) أصله: (اعتلاء).

و لا يخفى ما في هذا الصنيع من الحسن و التحرز عما لزم الخلاصة من الاعتراض و هو أن "قد" فيها إن جعلت للتقليل - كما هو المتبادر بقرينة جزمه أولا ببطلان العمل، و "إن قد يفعل" في عرف المصنفين يشعر بالتقليل - لم يصح في ليت، إذ بقاء العمل فيها هو الكثير الراجح، و إن جعلت للتحقيق أوهم ذلك مساوات ليت للبواقي، و ليس كذلك. و لما أورد عليه نحو هذا أبو إسحاق قال لا أجد الآن جوابا عنه، و ليس كل داء يعالجه الطبيب.

[تخفيف إن]

[٢٦٦] ﴿ وَ خُفِّتْ فَقُلْ الْأَعْمَالُ يَأْنِ وَاللَّامُ أَلْزَمُ مُهْمِلًا إِنْ لَمْ يَبْنِ ^(١) ﴾

[٢٦٧] ﴿ وَأُولَئِهَا النَّاسِخُ ذَا التَّصَرُّفِ فِي غَالِبٍ وَلَوْ مُضَارِعَاتُ تَفِي ^(٢) ﴾

نائب فاعل (خففت) ضمير يعود على إن المكسورة بقرينة قوله (بأن)، و الباء ظرفية متعلقة بالاعمال، أي: فَقُلْ الاعمال فيما صارت إليه بعد التخفيف و هو (إن)؛ لزوال اختصاصها بالأسماء نحو ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُوفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]. و كثر إهمالها نحو ﴿وَإِنْ كُلَّ لَمَّا جَمِيعَ لَدُنَّا مُخَضَّرُونَ﴾ [يسن: ٣٢].

و (اللام) مفعول مقدم بـ (ألزم)، و (مهملا) اسم فاعل حال من فاعل الزم، أي: التزم الاتيان باللام بعد الْمُخَفَّفَةِ في حال إهمالها لئلا تلتبس بالنافية ^(٣)، و احترز بقوله (إن لم يبن) - أي يظهر المعنى المقصود و هو الايجاب - مما إذا ظهر بقرينة ترشد إليه فإنه يكتفي بها كقوله:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ ^(٣)

(١) قوله (و خففت) الأوضح (وخففت إن فقل العمل % و اللام ألزم لم يبن أن يهمل) أي أن يهمل فالزم اللام فرقا بينها و بين إن النافية عند عدم القرينة المعينة لكونها مخففة. (ابن القره داغي)
(٢) نحو: إن زيد لقائم.

(٣) فقد حذف الشاعر اللام الفارقة من خبر إن المخففة، وهو "كانت" و ذلك اعتمادًا على المعنى، وهو إثبات طيب الأصل و شرفه لآل مالك، و بذلك لم تلتبس إن المخففة بإن النافية؛ لأنها لو حُمِلَتْ على التفي لكان المعنى: ليست مالك كرام المعادن، وهذا المعنى ليس هو المراد من البيت. (شرح الفية)

فصدر البيت لكونه مدحا يعين حمل العجز على الإيجاب.
 و ضمير (أولها) لـ (إن) المخففة مفعول أول، و (الناسخ) ^(١) مفعول ثان، أي: الفعل الناسخ.
 و احترز بقوله (ذا التصرف) من ليس. و هذه زيادة على الخلاصة.
 و كان من حقه أن يزيد غير منفي و لا صلة احترازا من زال و أخواتها، و من دام.
 و أشار بقوله (في غالب) إلى أنه قد يليها غير الناسخ في غير الغالب كقوله: (شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ
 لِمُسْلِمًا ...) ^(٢).

و أشار بالاعْيَاء ^(٣) إلى أنه لا فرق في الناسخ بين أن يكون ماضيا كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾
 [البقرة: ١٤٣]، أو مضارعا كقوله: ﴿وَإِنْ تَطَّلُكَ لَئِمَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وإن كان الماضي
 أكثر.

(١) نحو: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ}.

- قوله (وأولها الناسخ) أي غير النفي والمنفي والصلة، فيخرج "ليس"، و"زال"، وأخواتها، و"دام"، وحينئذ يدخل
 اللام على الخبر نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة - ١٤٣]، أو ما في حكمه نحو: {وَإِنْ تَطَّلُكَ لَئِمَّ
 الْكَاذِبِينَ} [الشعراء - ١٨٦]. (ابن القره داغي)

(٢) وجه الاستشهاد: مجيء فعل غير ناسخ بعد "إن" المخففة من الثقيلة المهمة، وحكم مجيء الفعل غير الناسخ
 بعد المهمة نادر، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش. (مصباح السالك)

(٣) أي: بقوله (ولو). قال في الشرح: وزعم ابن مالك: أنه لا يليها إلا الماضي وإن ما ورد من المضارع يحفظ و
 لا يقاس عليه، قال أبو حيان و ليس بصحيح و لا أعلم موافقا انتهى فلذلك قلت في النظم (ولو مضارعا يفي). إهـ

[تخفيف أن]

- ﴿٢٦٨﴾ وَ خُفِّفَتْ فَجَازَ الْأَعْمَالُ بِأَنْ فِي مُضْمَرٍ وَلَوْ لَغَيْرِ الشَّانِ عَنْ ^(١) ﴿٢٦٩﴾ وَ جُمْلَةً خَبَرَهَا فَإِنْ وَفَى فِعْلاً لَغَيْرِ طَلَبٍ تَصَرُّفاً ﴿٢٧٠﴾ يَقْرُنُ غَالِباً بِقَدْ أَوْ نَفْسِي أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ رَبُّ أَوْ شَرْطٍ حَكُوا

إعراب الشطر الأول كنظيره الأول. و قوله (فجاز) صرح بمثله في نكته، و نقله عن سيبويه، و قال في التصريح عند قول مشروحه فيبقى العمل: اي وجوبا.

و قال الدماميني: عند قول التسهيل: و تخفف (أن) فينوى معها اسم لا تلغى كما ألغيت المكسورة، قال: و ذكر ابن الحاجب رحمه الله في شرح المفصل فائدة غريبة جدا فقال: و الذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة قول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيُنْتَعِلُ

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبر هنا فالذي سوغه كونه جملة، فإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ و خبرا، و الخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع "ان منطلق لزيد"، فدل ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد. إهـ و فهم من قوله (في مضمرة) أنها لا يكون اسمها ظاهرا، و لا فرق بين أن يكون ضمير شأن كما تقدم أو غيره كقوله: (بِأَنَّكَ رَيْبٌ وَ غَيْثٌ مَرِيْعٌ ...) ^(٢) و عليه نبّه بالاغياء، و فيه ردّ على ابن الحاجب فإنه يشترط كونه ضمير شأن. و عدم الفرق مفهوم من إطلاق الخلاصة.

(١) الأوضح الأفيد (و إن تخفف أنَّ فاسمها استكن % في غالب و لو لغير الشأن عن) لأن قوله (فجاز) يوهم جواز الإهمال، و إن حمل الجواز على الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مع أنه ممتنع و لأن ما ذكرنا فيه إشارة إلى أنه قد يكون حينئذ اسمها بارزا نحو قوله: (بِأَنَّكَ رَيْبٌ وَ غَيْثٌ مَرِيْعٌ ...) إلا أنه يلزم حمل الاستكنا على الحذف من اللفظ مع نيته لأن (ان) لا يتحمل الضمير، و الضمير المنسوب لا تستكن. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: مجيء اسم "أن" المخفف ضمير مخاطب. والغالب أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفا، وهذا عند الجمهور ضرورة. (ضياء السالك)

وفات المصنف التنبيه على ما فيها من اشتراط حذف اسمها المعبر عنه بالاستكان، ويحتمل أن يكون أراد بالإضمار كونه ضميرا مضمرا اي مقدرا.

و (جملة^(١)) خبر مقدم، و (خبرها) مبتدأ مؤخر، أي: يشترط في خبر المفتوحة المخففة أن يكون جملة. و في (وقى) -بمعنى جاء- ضميرٌ مستترٌ يعود على (خبرها)، و (فعلا) حال اي: جملة ذات فعل، و (لغير طلب) و (تصرف) صفتان له، و (يقرن) جواب الشرط. و (بقد) متعلق به كقوله تعالى ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾ [المائدة: ١١٣]. (أو نفى) عطف على (قد) نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] في قراءة الرفع. (أو تنفيس) عطف عليها أيضا نحو: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى﴾ [المزمل: ٢٠]. و كذا (لو) نحو: ﴿أَنَّ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الاعراف: ١٠٠]. و كذا (رب) كقوله: تَيَقَّنْتُ أَنَّ رُبَّ امْرِئٍ، خَيْلَ خَاتَمًا أَمِينٌ، وَخَوَانٍ يُخَالُ أَمِينًا

وهذه زيادة على الخلاصة. و كذا قوله (أو شرط) زيادة عليها نحو ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وهذا إنما ذكره في التسهيل في الجملة الاسمية، ونصه: و الخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة شرط، و مثل الشارح لذلك بالآية، فاعترضه الدماميني بأنه غير مطابق، و مثل هو بنحو اعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن إليه، قال: و الظاهر في الآية أن (أن) فيها مفسرة لأن {نزل عليكم} متضمن لمعنى القول دون حروفه.

و أسقط قول الخلاصة «و قليل ذكر لو» لقلّة جدواه، و قد بينا له نكتة لطيفة في حاشيتنا. و احترز بقوله (فعلا) من الجملة الاسمية فإنه لا يحتاج لفواصل نحو: ﴿وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]. و بقوله (لغير طلب) منه فإنه لا يحتاج لفواصل نحو: ﴿وَ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [التور: ٩]. و بقوله (تصرف) من الجامد فإنه لا يحتاج للفواصل أيضا نحو ﴿وَ أَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

(١) فإن كانت اسمية أو فعلية غير متصرفة أو طلبية لم يحتج إلى شيء مما يأتي، لأنها لا تقع بعد أن الناصبة، فلا تشبه المخففة بها. إهد نحو: {و أن ليس للانسان إلا ما سعى}. (ابن القره داغي)

و أشار بقوله (غالبا) إلى أن الفعل المذكور قد لا يفصل بشيء مما ذكر في غير الغالب كقوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(١)

اتخفيف كَأَنَّ و لَعَلَّ و لَكِنْ

﴿ ٢٧١ ﴾ وَ خُفِّتْ كَأَنَّ فَالِاسْمُ كَأَنَّ^(٢) وَ مَنْ يُخَفِّفْ عَلَّ لَكِنْ وَهَنْ^(٣) ﴿

(و خففت كأن فالاسم كأن) أي: فاسمها كاسم أن المفتوحة المخففة في أنه يشترط فيه أن يكون محذوفا في الغالب، و قد يذكر كقوله: (كأن ورديه رشاء حُلْبُ) و (كأن ظبية) في رواية النصب من قوله: "كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَم". قال في التسهيل: و قد يبرز اسمها في الشعر.

و لا يخفى أن التشبيه يوهم أن يشترط كونه ضميرا.

و فهم من سكوته عن الخبر أنه لا يشترط كونه جملة، كما في أن بل يجوز ذلك نحو ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَنْ بِالْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤] و يجوز افراده كقوله (كأن ندياء حُقَّان) و ظاهر التشبيه لها بل مع ما تقدم له فيها أنه لا يجب مع التحقيق إعمالها، و صريح كلام الزمخشري في المفصل جواز لإعمالها وإغائها. و قال ابن الحاجب في الكافية: و تخفف فتلغى. لكن ابن يعيش تأول ما في المفصل على أن المراد بالإلغاء أن تعمل في ضمير الشأن.

قال الدماميني: و فيه ما لا يخفى، و ظاهر الخلاصة كالتسهيل وجوب إعمالها.

(١) الشاهد "أَنْ يُؤْمَلُونَ" وجه الاستشهاد: وردت أن مخففة من الثقيلة و خبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، و مع ذلك لم يؤت بفاصل بينهما. (شرح ألفية)

(٢) قوله (فالاسم كأن) في كون اسمها ضمير الشأن المنوي لكن يجوز إظهار اسمها و أفراد خبرها كما في قوله: (كأن ظبية تَعْطُو)، أو على رواية النصب، و إذا كانت خبرها جملة فعلية متصرفة غير دعاء فصل بـ "قد" أو "لم"، لنلا يلتبس بأن الناصبة مع كاف الجر الداخلة عليه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و من يخفف) قضيته تساويهما في التخفيف، و هو ممنوع، عبارته في البهجة «لا تخفف لعل وأما لكن فإن خففت لم تعمل شيئا بل حرف عطف، و أجاز الأخفش و يونس إعمالها قياسا» إهـ. (ابن القره داغي)

(و من يخفف عل لكن وهن) اي: ضعف رأيه. قال في المغني: وعقيل تخفض بلعل المبتدأ كقوله: (... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبَ).

و زعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل: لَعَلَّه لأبي المِغْوَارِ مِنْكَ جَوَابَ قَرِيبَ، فحذف مؤصوف قريب و ضمير الشأن و لَامَ لَعَلَّ الثَّانِيَّةَ تَخْفِيفًا و أدغم الأولى في لَامَ الْجَزْ، و من ثمَّ كَانَتْ مَكْسُورَةً، و من فتح فَهُوَ عَلَى لُغَةٍ مَن يَقُولُ الْمَالُ لَزِيدٍ بِالْفَتْحِ، و هَذَا تَكَلَّفَ كَثِيرٌ و لم يثبت تَخْفِيفَ لَعَلَّ. إهـ.

و أما (لكن) فتخفيفها ثابت كما في المغني و غيره. نعم يجب إهمالها خلافا للأخفش و يونس، فإنهما أجازا إعمالها. و هذه زيادة على الخلاصة. و سكت المصنف عن مسألة العطف على اسم ان المذكورة في النظم لأنه تعرض لها في باب العطف.



﴿ لَا الْعَامِلَةَ عَمَلٍ إِنْ ﴾

[عملها و شروطها]

﴿ ٢٧٢١ ﴾ كَأَنَّ لَا ^(١) فِي النَّكَرَاتِ ^(٢) إِنْ وَلِي ^(٣) نَفِيًّا بِهَا عَمٌّ وَلَمْ يَنْفَصِلِ ﴿

(لا) مبتدأ، و (كأنَّ) خبر مقدم. أي: في العمل، لكن لا تعمل إلا بشروط وهي:

- ١- أن يكون اسمها و خبرها نكرتين، فإن دخلت على المعرفة أهملت، و وجب عند غير المبرد و ابن كيسان تكرارها نحو: "لا زيد في الدار و لا عمرو". و هذا معنى قوله: (في النكرات).
- ٢- و (نفيا) بمعنى منفي فهم منه أنه يشترط أن تكون نافية، فإن كانت زائدة أهملت و شذ أعمالها.
- ٣- و جملة (عم) صفة لـ (نفيا) فهم منه أنه يشترط أن لا تكون لنفي الوحدة، فإن كانت كذلك أهملت أو أعملت إعمال ليس. و المتبادر من قوله (عم) و من قول الخلاصة «لنفي الجنس» أن ذلك مراد معها نصا لا احتمالا، و هذا من جملة شروط عملها، فإن أريد بها نفي الجنس ظهورا و احتمالا لا نصا أهملت و أعملت إعمال ليس ^(٤).

(١) قوله (كأن لا...) حملا على النظر، أو النقيض، لأنه لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الاثبات. (ابن القره داغي)
 (٢) قوله (في النكرات) لأنه بتقدير من الاستغراقية المختصة بها، و هو منقوض بنحو (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) وأول بأنه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل، و بأن المراد لا، فيصل لها بحمله على الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى". (ابن القره داغي)

(٣) قوله (ولي) الأولى (تلي) و شرطُ إعمالها سبقه كون لا نافية لا زائدة، و إلا لم تعمل. و كون منفيها نكرة جنسا غير مدخول الجار، و لا مفصول عنها. و كون نفيه نصا في العموم، و خبره نكرة، فإن كانت لنفي الوحدة أو الجنس لا على التنصيص عملت كليس، أو أهملت وكررت، و إن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت لا وكررت، و كذا إن كان الخبر معرفة و إن دخل على الاسم الجار خفضت. و كلام المصنف لا يفي بتمام هذه الشروط. (ابن القره داغي)

(٤) لا النافية للجنس، هي التي يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله (أي: يُرَادُ بِهَا نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نصاً، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت: لا رجل في الدار، فالمعنى: ليس في الدار أحد من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ ولذلك لا يجوز أن تقول: لا رجل في الدار بل رجُلان؛ لأن (لا) في هذا المثال ليست نصاً في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد، ونفي الجنس، وهذه تُسمى لا النافية للوحدَة وهي المشبَّهة بليس إذ يقع بعدها الاسم مرفوعاً. (شرح ألفية)

٤- وفهم من قوله (ولم ينفصل) أنه يشترط أن يكون اسمها متصلاً بها، فلو قدم الخبر أهملت وكررت نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧]. وهذا الشرط مزيد على ما في الخلاصة و تأتي لهذا سمة.

أحوال اسمها وإعرابها

﴿٢٧٣﴾ فَانْصِبْ مُضَافًا أَوْ شَبِيهَهُ، وَ مَرَّ مَا يَنْبَنِي ﴿٢٧٣﴾
 هذا تفصيل في حكم اسمها، أي: انصب بها اسمها المضاف نحو: "لا غلام سفرٍ حاضرٍ"، و الشبيه به، و هو ما اتصل به شيء من تمام معناه و ليس تابعا نحو: "لا طالعا جبلاً حاضرًا".
 و غيرهما بينى، و قد مر له ذكره في مبحث المبني بقوله:
 أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ وَ هُوَ اسْمٌ لَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ فَرْدًا

تأخير خبرها

﴿٢٧٣﴾ وَ أُولَى بِالرَّفْعِ الْخَبَرُ ﴿٢٧٣﴾
 ﴿٢٧٤﴾ وَ وَاجِبٌ تَأْخِيرُهُ ^(١) لَوْ ظَرَفَا ﴿٢٧٤﴾

(أولى) - أي أحق - خبر مقدم، و (الخبر) مبتدأ مؤخر، و هو كقول الخلاصة «رافعه» مستغنى عنهما بما ذكره من إعمال "لا" عمل إن أول الترجمة، و (واجب) خبر مقدم، أو رافع ما بعده على حد "فائز أولو الرشد"، أي: من شروط عملها أن يتقدم اسمها و يتأخر خبرها، فلو عكس وجب إهمالها.
 و اعلم أن هذا لا يتكرر مع قوله (ولم ينفصل) لأن الفاصل قد يكون غير الخبر نحو: لا في الدار رجل جالس، و بهذا تبين أن عدم الانفصال لا يستفاد من قول الخلاصة: «و بعد ذاك الخبر اذكر رافعه».

(١) قوله (و واجب تأخيرها) و هذا الحكم مستفاد من قوله: (و أول) بناء على أن الأمر للوجوب إلا أنه ذكره توطئة لقوله: أو ظرفاً، و دفعاً لإرادة غير الوجوب، و ذكر ذلك القول لنلا يتوهم من التوسع في الظروف جواز تقديمه. (ابن القره داغي)

- في نسخة «أول»، و نسخة أخرى «أولى».

و قوله (لو ظرفاً) دفع لما يتوهم من جواز تقديم الظرف و المجرور كما في إن و أخواتها، و هو مفهوم من إطلاق الخلاصة، و الفرق أنَّ "لا" إنما عملت بالحمل على إن، فهي ضعيفة فالترزم الترتيب معها.

ادخول همزة الاستفهام على لا

[٢٧٤] وَ الْحُكْمُ بَاقٍ مَعَ هَمْزٍ يُلْفَى ^(١) ﴿

(الحكم) -إعمالها عند توفر الشروط - مبتدأ، و (باق) خبره. يعني: أنها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإنها يبقى حكمها المتقدم ^(٢).

و قول الخلاصة «همزة استفهام» أحسن ممّا هنا، لأنه إنما يثبت لها الحكم السابق إذا أريد بالهمزة: الاستفهام الحقيقي كقوله:

أَلَا اضْطَبَّارٌ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي

أو الإنكاري كقوله:

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيْبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

و أما إذا أريد بـ "ألا" معنى التمني فالصحيح أنه لا عمل لها إلا في الاسم خاصة، و لا خبر لها لأنها بمعنى أتمني كقوله:

أَلَا عُمُرٌ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَاثُ يَدُ الْغَفْلَاتِ

فلا يكون لها حينئذ الحكم السابق. و كذا لا يكون لها إذا أريد بها الاستفتاح أو العرض أو التحضيض، فإن المتبادر من قولها «مع همزة استفهام» بقاء الهمزة على معناها، و كون المراد مع همزة الاستفهام بحسب الأصل، و إن ذهب معناه عند التركيب بعيد جداً، فلا يحمل كلامها عليه، و بهذا يجاب عن اعتراض المرادي عليها بخلاف عبارة المتن.

(١) قوله (مع همز) سواء كان للاستفهام أو كان مع لا للتوبيخ على الفعل الماضي و الإنكار على الحال، أو كان للتمني، و حينئذ يكون بمعنى (أتمني)، فلا خبر لها عند سيبويه فيكون اسمها في محل المفعول. (ابن القره داغي)

(٢) فتقول: أَلَا رَجُلٌ قَانِمٌ؟ وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَانِمٌ؟ وَأَلَا طَالِعاً جَبَلًا ظَاهِرٌ؟. (شرح ألفية)

[حذف الخبر]

﴿ ٢٧٥ ﴾ وَلِلدَّلِيلِ شَاعَ حَذْفُ الْخَبَرِ^(١) وَمَنْ يُجِزُّهُ مُطْلَقًا لَا تَنْصُرِ ۞

(حذف الخبر) فاعل (شاع)، و (للدليل) متعلق به نحو ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا، و قوله: ﴿ فَلَا قُوَّةَ ﴾ [سبا: ٥١] أي لهم. و الحذف مع الدليل غالب في لغة الحجازيين. و لازم عند بني تميم^(٢).

و نقل الزمخشري و الجزولي عن بني تميم أنهم يحذفون خبر "لا" مطلقاً على سبيل اللزوم. و قال ابن مالك في رده و من نسب إلى بني تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. إهـ. و إلى هذا أشار بقوله (و من يجزه) - أي الحذف مطلقاً - أي جوازاً مطلقاً عن اشتراط الدليل (لا تنصر)ه. و بالله تعالى التوفيق.

و لم يذكر هنا حكم تابع اسم لا كما في الخلاصة لأنه تعرض لها في خاتمة العطف^(٣) - و الله تعالى أعلم -.



(١) قوله (حذف الخبر) أي و ندر حذف الاسم و إبقاء الخبر نحو: لا عليك، أي لا بأس عليك، و كذا حذفهما كقولك في جواب هل عليّ بأس: لا. (ابن القره داغي)

(٢) إذا دلّ على خبر لا النافية للجنس دليل كثر حذفه عند الحجازيين، نحو أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَاتِمٌ؟ فتقول: لا رجل، بحذف الخبر - قاتِمٌ - لأنه معلوم من السؤال، وهذا الحذف واجب عند التميميين والطائيين، وجائز بكثرة عند الحجازيين. و لا فرق في هذا الحذف بين أن يكون الخبر ليس ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، كما في المثال السابق، أو أن يكون الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجلٌ؟ أو: هل في الدار رجلٌ؟ فتقول: لا رجل. فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يُجْزْ حذفه عند الجميع، نحو قوله ﷺ: " لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ". (شرح ألفية)

(٣) أي: في بيت ٧٦٨ في قوله:

تابع مبني الندا انصب مطلقاً مضافاً أو شبهه في المنتقى

﴿ ظَنَّ وَ أَخَوَاتُهَا ﴾

اعملها وأقسامها

- [٢٧٦] ﴿ يَنْصِبُ فِعْلُ الْقَلْبِ جُزْئِي ابْتِدَاءً ^(١) ظَنَّ رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا ﴾
- [٢٧٧] ﴿ حَجَا زَعَمْتُ ^(٢) اجْعَلُ حَسِبْتُ وَ دَرَى ^(٣) عَدُّ تَعَلَّمَ ^(٤) هَبَّ ^(٥) ﴾

هذا هو القسم الثالث من نواسخ الابتداء وهو ما ينصب جزئي الجملة الاسمية ^(٦).

وأضيفت هذه الأفعال إلى القلب لأن معانيها قائمة بالقلب وهي الظن والعلم.

قوله (فعل القلب) فاعل (ينصب)، و (جزئي ابتداء) ^(٧) مفعوله، وهما المبتدأ والخبر. و (ظن) وما بعدها بدل من (فعل القلب) أو خبر لمبتدأ مضمري وهو، واحترز بذلك من غير هذه الأفعال من أفعال القلب، فإنه ليس كل قلبي ينصب المفعولين بل القلبي على ثلاثة أقسام:

١- ما لا يتعدي بنفسه أصلاً نحو: "فكر في المسألة وتفكر فيها".

٢- وما يتعدي لواحد فقط نحو "عرف زيد الحق"، و "فهم المسألة".

(١) قوله (فعل القلب) عَرَفَهَا في البهجة بأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل، فتتصبهما مفعولين لها، وهو منقوض بما إذا أخر فاعلها عن مفعولها، إلا أن يجعل البعدية رتيبة، أو يبنى على الغالب، وكذا بنحو "حسبت أن زيدا قائم" و "أن يقوم زيد" و "حسبت زيدا عمرا" إلا أن يجاب بأن الكلام ليس على الحصر، فدخولها على غير المبتدأ والخبر غير قاذح، وبأنها أعم من الحقيقي والحكمي. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (زعمت) أي ظننت، فإن كان بمعنى (كفَّلَ) أو (رأس) تعدى لواحد، تارة بنفسه وأخرى بالحرف، أو بمعنى (هزَّلَ) أو (سَمِنَ) فهو لازم، ويستعمل في القول الغير الصحيح كثيرا والصحيح قليلا. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (دَرَى) بمعنى علم، فلو كان بمعنى ضاع نحو: "دَرَيْتُ الصَّيْدَ" تعدى لواحد. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (تعلم) بمعنى أعلم لا تعلم الحساب وإلا تعدى لواحد. (ابن القره داغي)

(٥) و (هب) فعل أمر بمعنى ظن، بخلاف ما إذا كان أمرا من الهيبة أو من الهبة. (ابن القره داغي)

(٦) نحو: ظننت الطالب غائبا. فالطالب: مفعول أول، وغائبا: مفعول ثانٍ، وأصلهما قبل دخول ظن المبتدأ والخبر؛ تقول: الطالب غائب. (شرح الفية)

(٧) (جزئي ابتداء) قال الصبان: أي جملة ذات ابتداء، إهـ

٣- وما يتعدي للآتين . وهو ما ذكره .

وهذه الأفعال التي ذكر بالنظر للاستعمال على أربعة أقسام:

أولها: ما يستعمل لليقين فقط وهو ثلاثة: "وجد"، و"تعلم"، و"دَرَى". وبقي عليه كالخلاصة رابع وهو: "ألفى".

ثانيها: ما يستعمل للرجاء فقط وهو خمسة: "جعل"، و"هب"، و"حجا"، و"عد"، و"زعم".

ثالثها: ما يستعمل بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان: "رأى"، و"علم".

رابعها: عكسه وهو ثلاث: "ظن" و"حسب" و"خال".

[أفعال التحويل الملحقة بأفعال القلوب]^(١)

﴿ ٢٧٧ ﴾ وَأَلْحَقْ صَيِّراً ﴿

﴿ ٢٧٨ ﴾ أَصَارَ وَاجْعَلْ رَدًّا ثُمَّ اتَّخَذَا وَهَبَ جَامِداً تَرَكْتُ تَخِذاً^(٢) ﴿

قوله (وَأَلْحَقْ صَيِّراً..) الخ نبّه به على أن أفعال التصيير ملحقة بأفعال القلوب في العمل المذكور، وهو مشكل، فإن أفعال التصيير أقوى من أفعال القلوب؛ لأن أفعال القلوب لا يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة، بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب نحو: "صيرت الطين إبريقاً"، فهذا التغيير أمر ظاهر للعيون، ولهذا لم يدخلها الإلغاء والتعليق لقوتها، وإذا كان كذلك فكيف يلحق الأقوى بالأضعف؟ ولم أر من ذكر هذا الإلحاق الذي في المتن!

والذي يظهر لي في توجيهه إنما ألحقت بأفعال القلوب في دخولها على المفعولين الغير المحققين و هما المبتدأ والخبر، فإن كل واحد منهما مفعول صورة، والمفعول حقيقة مصدر الثاني مضافاً للأول، فمعنى علمت زيدا قائماً: علمت قيام زيد، وإن كان هذا لا يقال لارتكابهم هنا تغليب جانب اللفظ على جانب المعنى، كما في ابن قاسم، فأفعال القلوب لضعفها اكتفت بالمفعولين الصوريين، وفتحت بذلك، وأفعال التصيير لقوتها كان الأصل أن لا توازيها في ذلك، وأن تكون كباب أعطى لكن لما اقتضت

(١) وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين: ١- أفعال القلوب، ٢- أفعال التحويل . (شرح ألفية)

(٢) (جامداً) حال من وهب للاحتراز عن الذي بمعنى أعطى فإنه غير جامد نحو: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً}. (ابن القره داغي)

تحويل الشيء الواحد من صفة إلى أخرى صارت للتعلم بالشيء على صفة، كما أن علمت كذلك فالحقت بها فيما ذكر، والله تعالى أعلم .

و تَضَمَّنَ كلامه أن أفعال التصيير كأفعال القلوب مختصة بالدخول على ما أصله المبتدأ والخبر، وفي ذلك إشكال انظره و جوابه في حاشيتنا. و تَضَمَّنَ أيضا أن أفعال التصيير ثمانية متصرفة إلا (وهب) فإنها ملازمة لصيغة المضي.

[شروط مدخول هذا الباب]

﴿ ٢٧٩ ﴾ مَدْخُولُهَا كَانَ أَوْ مَا اسْتَفْهِمَ^(١) وَأَنَّ وَ الْمَعْمُولُ سَدَّتْ عَنْهُمَا^(٢) ﴿

أي: يشترط في مدخولها ما يشترط في مدخول "كان" من كونه غير واجب التصدير، ولا الحذف، ولا الابتداء، ولا الجمود، إلا أنَّ "كان" لا يكون المبتدأ معها مشتملا على استفهام، وهذه الأفعال يجوز دخولها عليه نحو: "علمت أزيد في الدار أم عمرو"، لأن هذه تعلق، و "كان" لا تعلق، ونحو: "أيهم ظننت قائما"، و "غلام من ظننت قائما"، بنصب اسم الاستفهام وتقديمه، و اسم "كان" لا يقدم، و قيدنا ذلك بالمبتدأ لأن خبر "كان" يجوز كونه اسم استفهام و يقدم نحو: أين كان بيتك؟. هذا معنى قوله: (أو ما استفهما) بالبناء للمفعول، أي به.

و تفارق "كان" أيضا هذه الأفعال من جهة أن "كان" لا تسد أن المفتوحة مع معموليها مسد اسمها و خبرها، و هذه الأفعال يجوز أن تسد أنَّ مع معموليها مسد مفعوليها نحو: علمت أن زيدا منطلق؛ لأن مفعوليها في الحقيقة مصدر خبرها مضاف إلى اسمها كما تقدم، و أن المفتوحة موضوعة لهذا المعنى.

(١) قوله: (أو ما استفهما) تفريق بينها وبين "كان" بأنها تدخل على مبتدأ هو اسم استفهام أو مضاف إليه ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل، بخلاف كان، لعدم جواز تقديم اسمه عليه. (ابن القره داغي)

(٢) قال ابن القرداغي: قوله (سدت عنهما) مشعر بأنه لا حاجة إلى حذف المفعول بأن يقال معنى "علمت أن زيدا قائم" علمت قيامه ثابتا. اهـ قال الجوري «فيكون مفعولا أولا و يقوم مقام المفعولين كما في عسى أن يخرج زيد، يكون أن مع مابعد اسم لعسى قائما مقام اسمه وخبره. و كتب أيضا - في النيابة فقال النيابة - في المعنى واللفظ لا في الإعراب إذ إعراب المفعولين إثبات والإعراب المحلي لأن ومعمولي واحد» اهـ .

قال الرضي: فنقول: أفعال القلوب إذا دخلت على "أن" المفتوحة ناصبة لمفعول واحد نصبا صريحا؛ لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسندا و مسندا إليه، سواء نصبتهما، كما في: حسبت زيدا قائما، أو لم تنصبهما نحو: حسبت أن زيدا قائم، إذ مقصود الجزأين المنصويين هو ما صرح به في الاستعمال الآخر مع أن المصدرية. ثم قال: ولا نقول: أن مع اسمها وخبرها سدت مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب، كما يقول بعضهم؛ لأن أن المفتوحة مع جزئها في تقدير اسم مفرد، فكيف تكون في تقدير اسمين، بل الأولى أن يقال: إن الاسمين المنصويين في نحو "علمت زيدا قائما" سادان مسد اسمها وخبرها، ومفيدان فائدتها؛ إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية، كما كان الكلام مع "أن" بتقدير المصدر لكونها أداة المصدر. انتهى.

قوله (مدخولها) مبتدأ مضاف لضمير أفعال الباب، و (ككان) خبرٌ على تقدير مضاف أي كمدخول كان. و (ما) عطف على الخبر، وحذف الرابط المجرور مع رفع المجرور لضرورة، ونقل بعضهم عن القتب في شرح اللباب أن العرب قد تجرد الفعل للدلالة على معنى المصدر، و حينئذ لا يطلب له فاعل مخصوص أو نائبه كما تقول في المصدر: "الإطعام أحدُ خصال الكفارة"، فيكون المعنى: أو ما فيه استفهام. وإن عطف على الخبر أيضا. و أل في (المعمول) للعهد و المعهود ما سبق في باب الأحرف الستة. و جملة (سدت) حال من (أن). و المجرور بعن عائد على معمول أفعال الباب. و قد علمت ما في قولهم سدت عنهما مما مر عن الرضي. و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

[تقديم معمولها وتأخيرها]

[٢٨٠] ﴿وَسَبَقُ هَذَيْنِ كَمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ^(١) وَالثَّانِي كَالثَّانِي لِكَانَ عُمِدَا^(٢)﴾
الإشارة لمفعولي أفعال الباب أي: حكم سبقها - أي سبق أحدهما على الآخر - كحكمهما في الأصل قبل دخول الأفعال، فالأصل أن يتقدم ما أصله المبتدأ ويتأخر ما أصله الخبر، و قد يعكس، و قد يجب

(١) قوله (و سبق) [أي] إن حكم المفعولين في سبق و امتناعه وجوازه كحكم المبتدأ والخبر. (ابن القره داغي)
(٢) قوله (و الثاني كالثاني) قد يقال لو حمل المدخول في ما مر على الاسم والخبر لاستغنى عن هذا الشرط، و يدفع بأنه لو عمم لتوهم عدم جواز كون الاستفهام خبرا لكان، و ليس كذلك حيث يقال: أين كنت. (ابن القره داغي)

الأصل، و قد يمتنع للأسباب التي سبقت في باب المبتدأ والخبر. فـ (سبق) مبتدأ، و (كما في الابتدا) خبر.

و للمفعول الثاني في هذا الباب من الأقسام و الأحوال ما لخبر كان، و قد تقدم ذلك فيها فليراجع ثمه^(١). و إعراب المتن واضح. و هذا زائد على الخلاصة.

[تصرفها و جمودها]

﴿٢٨١﴾ وَ هَبْ تَعْلَمْ جَامِدَانِ^(٢) وَ اجْعَلَا لِغَيْرِ مَاضٍ مَا لَهُ ﴿٣﴾

(هب تعلم) مبتدأ، و (جامدان) خبره، فهما ملازمان لصيغة الأمر ك (افعل به) في التعجب، و مفهومه: أن غيرهما متصرف. و لتصاريف غير الماضي المتقدم ما له من العمل^(٣). و ما ذكره المصنف في "تعلم" تبعاً لابن مالك قال به الأعلام. و الصحيح أنها تتصرف حكى ابن السكيت "تعلمت أن فلانا خارج" بمعنى علمت.

(١) تقدم بيانه في باب ٢٤٣.

(٢) أفعال القلوب تنقسم باعتبار التصرف و عدمه إلى قسمين:

أ- أفعال مُتَصَرِّفَة، وهي جميع أفعال القلوب ما عدا هَبْ، و تَعْلَمْ وهذه الأفعال المتصرفة يأتي منها الماضي، نحو: ظننتُ زيداً قائماً، والمضارع، نحو: أظنُّ زيداً قائماً، والأمر، نحو: ظنَّ زيداً قائماً، واسم الفاعل، نحو: أنا ظانٌّ زيداً قائماً، واسم المفعول، نحو: زيدٌ مظنونٌ أبوه قائماً، فأبوه: هو المفعول الأول، وجاء مرفوعاً؛ لأنه أصبح نائب فاعل لاسم المفعول مظنون وقائماً: المفعول الثاني. ويأتي منها المصدر، نحو: عجبْتُ من ظنك زيداً قائماً، وهكذا الباقي.

ب- أفعال غير متصرفة جامدة، وهي فعلاَن، هما: هَبْ، و تَعْلَمْ بمعنى اُعْلَمْ فلا يُستعمل منهما إلا الأمر فقط. و أمَّا أفعال التحويل فكلُّها متصرفة ما عدا وَهَبْ فلا يُستعمل منه إلا الماضي. (شرح ألفية)

- قوله (و هب تعلم جامدان) قال الدماميني: هذا مذهب الأعلام في تعلم، و ذهب غيره إلى أنها تتصرف و هو الصحيح و عليه يلحقها التعليق و الإلغاء. (ابن القره داغي)

(٣) [أي]: «و يثبت لغير الماضي من المضارع و الأمر و اسم الفاعل و غيرها من التصاريف ما ثبت للماضي من العمل و غيره. تقول: ظننتُ خالداً مسافراً. و المضارع نحو: أظنُّ خالداً مسافراً. و الأمر نحو: ظنَّ خالداً مسافراً. و اسم الفاعل نحو: أنا ظانٌّ خالداً مسافراً. و اسم المفعول نحو: خالدٌ مظنونٌ أبوه مسافراً. فـ (أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول، و (مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر نحو: عجبْتُ من ظنك خالداً مسافراً». (دليل السالك)

[حكم الإلغاء في أفعال القلوب و معناه]

[٢٨١] ﴿..... وما خلا﴾

[٢٨٢] ﴿ذَيْنِ فَأَلْغِ^(١) جَائِزًا لَا فِي ابْتِدَاءِ^(٢) وَ فِي آخِرِ دُونَ حَشْوِ جُودًا^(٣)﴾

تحرز بقوله (و ما خلا ذين) من "هب" و "تعلم"، فإنهما لا يدخلهما إلغاء و لا تعليق، و غيرهما من أفعال القلوب يدخلانه. و كان من حقه أن يحترز عن أفعال التصيير لتقدمها. و قد احترز عنها في الخلاصة بقوله «ما من قبل هب».

و الإلغاء: هو إبطال العمل لفظاً و محلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره. و حكمه الجواز فيجوز مع سببه الإعمال و هو معنى قوله (جائزاً)، و إلى سببه المجوز أشار بمفهوم قوله (لا في ابتداء) أي بل في حالة التوسط أو التأخر.

(١) قوله (فألغ) أي أبطل العمل لفظاً و معنى بإطلا جائزاً، أي غير ممتنع، فلا يرد أن هذا الحكم لا يجري في مصادرها، لأنها إذا تقدم مفعولها أو أحدهما وجب الإلغاء لامتناع تقديم معمول المصدر عليه. (ابن القره داغي)

(٢) قال (لا في ابتداء) هذا صادق بنحو "متى ظننت زيدا قائماً" و الإعمال حينئذ راجع. (ابن القره داغي)

(٣) قوله: (جوداً) أي الإلغاء لضعفه بتأخره عن مفعوليه، بخلاف المتوسط، فإن الراجح تساوي الإعمال و الإلغاء، و قيل يشترط في جواز الإلغاء عدم دخول لام الابتداء على الاسم، و إلا وجب و فيه أنه حينئذ من التعليق لا الإلغاء. (ابن القرداغي)

- أفعال القلوب لها ثلاثة أحكام: ١- الإعمال، و هو نصب المبتدأ و الخبر. ٢- الإلغاء. ٣- التعليق، تقدم حكم الأول، ذكر هنا حكم الثاني أي الإلغاء فقال: (و ما خلا ذين فألغ جائزاً) أي: يجوز في أفعال القلوب سوى (تعلم، و هب) الإلغاء، و معنى الإلغاء: ترك العمل لفظاً و محلاً، نحو: زيدٌ ظننتُ قائماً، فلا عملٌ لظن في زيدٌ قائماً لا لفظاً، و لا محلاً. ثم حكم هذا الإلغاء ثلاثة:

أ- جواز الإلغاء و الإعمال على السواء، هذا إذا توسط نحو: زيدٌ ظننتُ قائماً. هذا معنى (جائزاً).
ب- وجوب الإعمال و ترك الإلغاء هذا إذا وقع الفعل في ابتداء جملته نحو ظننتُ زيداً قائماً. هذا معنى (لا في ابتداء).

ت- ترجيح الإلغاء هذا إذا تأخر الفعل نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، فيجوز الإعمال لكن الإلغاء أحسن، هذا معنى قوله (و في آخِرِ دُونَ حَشْوِ جُوداً). (م)

و ذهب الاخفش و الكوفيون إلى تجويز إلغاء المتقدم، و اعتنى في الخلاصة بالرد عليهم، و بيان تأويل ما استدلوا به، و هو مما فات المصنف.

و إذا ألغى المتوسط كقوله: "و فى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَزُ" كانت جملة معترضة بين المبتدأ و الخبر. و إذا ألغى المتأخر كقوله (هُمَا سَيِّدَانَا يزعمان...) الخ كانت جملة استئنافية.

و أشار بالشرط الأخير^(١) إلى زيادة على الخلاصة و هي أنه إذا تأخر العامل عن المعمولين كان إلغائه أرجح من إعماله لشدة ضعفه.

و إذا توسط بينهما لم يترجح فيه الإلغاء، بل قيل: يترجح إعماله، لأن الفعل أقوى من الابتداء. و قيل إعماله و إلغائه سواء، لأنه عادل قوته تأخير، فضعف ذلك مقاومه الابتداء بالتقدم، و هذا هو المفهوم من قوله (دون حشو).

قوله: (و ما خلا ذين فألغ) لما تأملت أنه وجد في برودة و سماجة، فكررت عرضه على الفروق و الوجدان فأبيا قبوله ففتشت من أين جاءه ذلك، فإذا (خلا ذين) فيه استثناء، و فعل الاستثناء لا يصلح لأن يجعل شرطاً؛ لجموده، فلا يصح أن تكون (ما) شرطية و (ألغ) جوابها لذلك، و لا موصولة و (خلا) صلتها لاستدعائه تقدم الكلام المشتمل على المستثنى منه، و قد نصوا على أن جملة الصلة لا يجوز أن تكون مستدعية للكلام قبلها.

فإن قلت: مقتضى هذا لا يجوز أن تقول كل ما عدا الحرام و جاءني من عدا زيدا.

قلت: نعم و يزيل لك استبعاد الامتناع أن الاستثناء فرع وجود الكلام المستثنى منه إذ هو إخراج باعتبار الحكم، و قولك "جاءني مَنْ" ليس بكلام و لا مفيد حتى يعقبه الاستثناء، و اختبره مع قولك "جاءني الناس عدا زيدا"، و "جاءني من فعل كذا عدا زيدا" تدرك الفرق بينهما، و كذلك كل ما عدا الحرام، و كل ما شئت عدا الحرام. و أيضاً جملة عدا و خلا اختلف فيها على قولين: أحدهما: أنها مستأنفة. و ثانيهما أنها حالية و جملة الصلة لا يتأتى فيها ذلك.

(١) أي بقوله (و في أخير دون حشو جودا).

فإن قلت: نجعل (ما) و (من) نكرتين موصوفتين بجملتي خلا و عدا.

قلت: كل ما اعتبر في جملة الصلة معتبر في جملة الصفة، كما يأتي في نص التسهيل وغيره في باب النعت إلا أن جملة الصلة يعتبر تقدم العلم بمضمونها من حيث ثبوته المعين، و مضمون الصفة يعتبر تقدم العلم به من حيث ثبوته لا معين، كما تقدم، و أيضا جملة الصفة لها محل بحسب موصوفها، و جملة الاستثناء ليست كذلك .

فإن قلت: لا نسلم امتناع الشرطية لجمود الفعل فإنه متصرف بحسب الأصل، و بهذا أجابوا عن وقوعه صلة لما المصدرية معه أنها لا تدخل على جامد.

قلت: ذلك توجيه لشيء واقع فلا يقاس عليه غيره، و إلا لم يبن أثر للجمود، و إن شئت امتحانه فادخل عليه أصل الشروط و هو أن، و انظر كيف تجده.

فإن قلت: ذكر ابن الخباز في النهاية أن شيخه قال في قوله (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أن جملة "خلا" صفة لشيء و إن منع أن يكون ذلك استثناء، و تكون عنده ما زائدة؛ لأن المصدر الموزول لا يوصف به.

قلت: قف على قوله و أنه منع أن يكون ذلك استثناء تجده شاهدا لما ذكرناه، و لما قال في التسهيل: و قد يوصف المستثنى منه على رأي منكر أو مصحوب أل الجنسية بليس و لا يكون، قال الدماميني: المراد بالمستثنى منه ما يصح أن يستثنى منه للعلم بأن الاستثناء و الوصف لا يجتمعان معا. إهـ.

فرحمه الله ما أدق نظره حيث تنبه لهذه اللطيفة، و معلوم أن الصلة كالصفة، بل هي في الحقيقة صفة معنوية، و قد قالوا إن الموصول وضع ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل بل هي أولى من الصفة الاصطلاحية في ذلك؛ لأن المقصود منها أخص من الصفة الاصطلاحية .

فإن قلت: قد جاء في الكلام الفصيح وصل الموصول سوى الاستثنائية نحو: جاء الذي سواك، و بذلك استدلل على ظرفيتها، فدل على عدم امتناع الوصل بما يدل على الاستثناء.

قلت: لا نسلم أن هذه سوى الاستثنائية و إن قال بذلك كثير من النحويين و أين العام المستثنى منه في هذا الكلام، و قد قال الرضي: "سوى" في الأصل صفة لظرف مكان نحو: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه: ٥٨]

ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف الذي هو الاستواء فصار (سوى) بمعنى: (مكانا) وأقيم مقامه في إفادة معنى البدل واستعمل بمعنى البدل في الاستثناء وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية؛ لأنه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفة الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب، فنصب على كونه ظرفا في الأصل، وإلا فليس فيه الآن معنى الظرفية، والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة نحو: جاء الذي سوى زيد. إه فتأمل قوله: والدليل الخ فإنه لا يصح أن يكون المراد والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة الآن لأن وقوعه صلة الآن دليل لظرفية الآن لا في الأصل.

فإن قلت: فهم الاستثناء من "جاء الذي سواك" أي إخراج المخاطب كالبيهي فكيف تكره.

قلت: لا يلزم من فهمه منه أن تكون سوى للاستثناء على قاعدته الاصطلاحية بل نقول هو لازم مفهوم وإن لم يكن في الكلام استثناء اصطلاحي.

وقد قال الدماميني عند قول التسهيل المتقدم: وقد يوصف على رأي الخ بعد كلامه الذي حكم فيه بأن الاستثناء والوصفية لا يجتمعان، ولا يخفى أنك إذا قلت "أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً" فمعناه: ما أتتني امرأة موصوفة بأنها ليست فلانة، ومفهومه أن امرأة موصوفة بذلك أتتني، وهو نظير الاستثناء، وذلك أن النفي إنما ينصب على الصفة، ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور كما في قولك "ما أتاني رجل صالح" إه. وكذا نحو قوله تعالى {غير المغضوب عليهم} فإن {غير} فيه صفة مع إفادة الكلام عدم اندراج {المغضوب عليهم} فيما تقدم. وكذا أيضا إذا قيل "جاء الذي هو سواك"، أو "هو غيرك"، أو "أعجبني أيهم غير جاهل"، أو "الذي غير ضارب عمرا" فغير وسوى في ذلك ليستا للاستثناء المعنوي فيما تقدم وإن فهم من ذلك الاستثناء معنى.

فإن قلت: حقق لي الفرق بين الاستثناء المعنوي فيما تقدم والاصطلاحي حتى أفهم افتراق "جاء الذي سواك" و"جاء الناس سواك".

قلت: أما نحو {غير المغضوب عليهم} ونظائره فيما تقدم فالواقع فيه الخروج لا الإخراج الذي هو فرع الدخول، ونحو "جاء الذي سواك" الواقع فيه الثاني، فالاستثناء الاصطلاحي كالفصول في التعاريف، فخرج لما دخل، والمعنوي كالأجناس فيها مدخلة ومستلزمة لخروج ما لا تصدق عليه،

فالأول كالاحتراز، والثاني كالاحتراس فافهم. وأما نحو "أتني امرأة ليست فلانة" فالمقصود المطابقي من الصفة التخصيص بمغايرة من نفي عنها الاتيان لفلانة، ويلزم من ذلك إخراج فلانة، بخلاف الاصطلاحي، فإن القصد بالمطابقة فيه للإخراج.

فإن قلت: كل هذا يبين لكن لا يكاد الذوق يسلم امتناع أكرم من عدا زيدا، و كل ما عدا الحرام، ولا يفهم إلا أنهما تركيبان مستقيما المعنى.

قلت: كأنك فهمت ممّا تقدم الحكم بامتناع ذلك على الإطلاق و لم أرد، وإنما قصدت المنع حين قصد الاستثناء كما هو صريح التوجيه، ويجوز أن يقال ذلك على أن "عدا" ليست للاستثناء، بل فعل متصرف متعد بمعنى جاوز يقال عدا فلان قدره يعدوه إذا جاوزه، ويكون الاستثناء حينئذ لازما و معنويا، و (من) و (ما) موصولتان أو نكرتان موصوفتان، كما تقول أكرم من جاوز زيدا، و قد يقال أكرم من خلا زيدا، و كل ما خلا، لكنه قليل، لتوقفه على التضمنين، فإن "خلا" في الأصل لازم نحو: خلا المكان من زيد، و قد يضمنونه في غير الاستثناء معنى جاوز كقولهم "أفعل كذا و خلاك ذم"، و أما في الاستثناء فليس بقليل، لأنهم التزموا فيه ذلك التضمنين.

فإن قلت: من أين جاء تك البرودة و السماجة في تركيب المتن مع صحة أن يكون من هذا القبيل؟

قلت: من جهتين:

إحدهما: قلة هذا المعنى في خلا و عدم ألفه و ذوق ذلك من قولك أكرم من عدا زيدا و أكرم من خلا عمرا.

الثانية: أن المتبادر من تقدم ذكر هب و تعلم من أفعال الباب و الحكم لهما بحكمهما في العمل مع الاتيان بصيغة الاستثناء قصد إخراجهما، و هذا هو الفرق بين المتن و الخلاصة، فإنها لم تشتمل على صيغة الاستثناء. هذا مع أن جعل (ما) مبتدأ و (ألغ) خبره موقع في حذف العائد المنصوب، و قد مر ما فيه. و جعلها مفعولة لـ (ألغ) مفض إلى إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها، و ظاهر أن الفاء هنا ليست زائدة لمناسبة معناها لعموم ما، و هذا و إن كان كلاما في إعراب البيت فقد أفاد فوائد غريبة و نكتا حسنة عجيبة يعرف قدرها من اضطر لمثلها و لم يجد تحريره في الدفاتر، و عجز عن إصابة المطلوب بعد النظر المتواتر.

قوله (جائزا) نعت لمصدر محذوف أي: إلغاء جائزا. و (لا) عاطفة على مقدر أي: في التأخر و

التوسط. و (في) متعلق بـ (جود) المبني للمفعول، و نائب فاعله ضمير الإلغاء.

[حكم التعليق في أفعال القلوب و معناه]

[٢٨٣] ﴿وَيَلْزَمُ التَّغْلِيْقُ^(١) قَبْلَ نَفْيِ مَا وَإِنْ وَلَا وَمَا حَوَى مُسْتَفْهِمًا^(٢)﴾

[٢٨٤] ﴿وَلَا مِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ لَعَلَّ أَوْ لَا مِ يَمِينٍ لِابْنِ مَالِكٍ وَ لَوْ^(٣)﴾

فاعل (يلزم) ضمير ما المذكورة في قوله: (و ما خلا ذين)، و (التعليق) مفعوله. أي: و يلزم ما خلا ذين التعليق في المواضع التي تذكر، و يصح العكس فيكون المفعول ضميرا مقدرا.

و التعليق: إبطال العمل لفظا لا محلا، و سببه موجب، و لذلك عبر باللزم، و السبب: هو اعتراض ما له الصدر بين العامل و مطلوبه و هو:

١- ما النافية نحو: ﴿و ظَنُّوْا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨].

٢- و إن و لا النافيتان نحو: ﴿و تَظُنُّوْنَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]. و قوله:

فَعِشْ مُغْدِمًا أَوْ مِتْ كَرِيمًا فَإِنِّي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِيئُهُ

٣- و الاستفهام، و لا فرق بين أن تكون أدواته أحد جزئي الجملة المعلق عنها نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ

الْجَزَيَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، أو لا نحو: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

(١) تقدم أن أفعال القلوب لها ثلاثة أحكام: ١- الإعمال، ٢- والإلغاء فقد تقدم، ٣- و التعليق ذكره هنا فقال: (و ألزم التعليق قبل نفي ما...) يعني: أن التعليق واجب في أفعال القلوب إذا وقع الفعل قبل "ما" النافية، أو "إن" النافية... الخ، و التعليق هو إبطال العمل لفظا لا محلا، وجاء في شرح ألفية: مثال التعليق: ظننت لزيدا قائم، فقولك: لزيد قائم، لم تعمل فيه (ظن) لفظاً، وعملت فيه محلاً؛ وذلك بسبب المانع الذي فصل بين الفعل الناسخ ومفعوله، وهو لام الابتداء، ولام الابتداء لها حق الصدارة. وجملة (لزيد قائم) في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين بدليل أنك لو عطفت عليها لتصبّت المعطوف، نحو: ظننت لزيدا قائم وعمرأ منطلقاً. فالفعل (ظن) عامل محلاً لا لفظاً بسبب ذلك المانع إهـ. (م)

(٢) قوله (وما حوى مستفهما) أي اشتمل على الاستفهام بالحرف نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، أو بالاسم مبتدأ نحو قوله تعالى ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيَيْنِ أَحْصَى﴾ (الكهف - ١٢) أو خبرا نحو: علمت متى السفر، أو مضاف إليه للمبتدأ أو الخبر أو غيرها، ويجوز "علمت زيدا أبو من هو"، لأنه مستفهم عنه معنى، والراجح نصبه، لوقوعه قبل المعلق. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و لو) أي الشرطية نحو (وقد علم الأوثام لو أن حاتمًا... أراد ثراء المال كان له وفر). و من الملاحظات كم الخبرية، و لم يذكره للعلم به من قولهم بأن لها الصدر كالاستفهام. (ابن القره داغي)

- ٤- و لام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [بقرة: ١٠٢].
- ٥- و عَدَّ الفارسي من المعلقات و وافقه أبوحيان "لعل" نحو: ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلُّهُ يَزْكِي﴾ [عبس: ٣] و في الجامع يختص ذلك بدرى.
- ٦- و لام القسم كقوله: (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّيَ ...) و استشكل ذلك و انظر تحريره في حاشيتنا، و عدها من المعلقات ابن مالك و قال أبوحيان لم يذكرها أكثر أصحابنا.
- ٧- و كذا عد ابن مالك أيضا من المعلقات "لو" كقوله:
- لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا
أَرَادَ نَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرُ
- و هي و لعل مزيديتان على الخلاصة.

[جواز أعمال أفعال القلوب في ضميرين متصلين لمسمى واحد]

- [٢٨٥] ﴿وَجَوَزُوا الْفَاعِلَ وَ الْمَفْعُولَ مَعَ اتِّحَادٍ مُضْمَرًا مَوْصُولًا^(١)﴾
- [٢٨٦] ﴿وَأَلْحَقُوا فِي ذَا بِيهِ رَأْيَ الْحُلُمِ وَ بَصَرَ فَقَدْ وَجَدْتُ مَعَ عَدِمِ﴾

الفاعل مؤثر و المفعول متأثر، و الأنصل أن يتغايرا، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا، فلذا لا تقول: ضرب زيداً، و تقول: ضرب زيد نفسه، فإن إضافة النفس لضمير زيد صيرتها كأنها غيره، لأن الغالب تغاير المتضايين، و لم يقولوا: ضربتني، بضم التاء، و لا: ضربتك، بفتحها.

وإن تخالفا لفظا لاتفاقهما في كون كل منهما ضميرا متصلا فقصدا مع اتحاد المعنى تغاير اللفظين بقدر الإمكان فلذا أجازوا الاتحاد مع انفصال الضمير دون إتصاله.

و تختص أفعال القلوب عن غيرها بجواز اتحادهما مع اتفاقهما في الاتصال؛ لأن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة، كما مر، فجاز اتفاقهما لفظا؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا و مفعولا به.

(١) و يختص المتصرف أيضا من الأفعال القلبية بجواز أعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعلا و الآخر مفعولا نحو ظننتني رجلا. (المطالع السعيدة)

قوله: (و جوزوا الفاعل و المفعول) فعل و فاعل و مفعول و معطوف. و (مضمرًا موصولا) حالان من الفاعل و المفعول، أي: حال كون كل واحد منهما ضميرا متصلا. و (مع اتحاد) متعلق بجوزوا، أي: مع اتحادهما معنى أي في أفعال القلوب بدليل السياق نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٌ﴾ [العلق: ٦-٧] و قول الشاعر: (قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ ...).
و قيّد ذلك في التسهيل بالمتصرفه احترازا من هب و تعلم فلا يقال: هبك محسنا، و لا: تعلمك صنعة كذا قال أبوحيان.

قال الدماميني: و في منع هبك محسنا نظر، و ما أظنه إلا مسموعا من كلامهم. إهـ.
و قد تقدم اعتراض جمود تعلم.

- قوله (و ألحقوا به) أي بفعل القلب (في ذا) أي تجويز ما ذكر [ما يأتي]:
١- رأى الحلم أي ما اشتق منها كقوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يونس: ٣٦].
٢- و رأى البصر كقول عائشة رضي الله عنها: «لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ، وَالْمَاءُ»^(١). و يحتمل أن تكون الرؤية فيه علمية.
و قال ابن مالك: أن ذلك في رأى البصرية شاذ، و منه قول قطرب:
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَ شِمَالِي
٣- ٤- و حكى الفراء (فقدتي) و (عدمتي). و ذلك مجاز لا حقيقة و جاز ذلك فيهما حملا على
وجد لأنهما ضدها في أصل الوضع.

و تحرز بقوله (مضمرًا) مما إذا كان أحدهما ظاهرا، و بقوله (موصولا) مما إذا كان أحدهما منفصلا،
فإن الجواز لا يتقيد بما ذكر، بل يعم سائر الأفعال كما تقدم.
و كان من حقه أن يقيد الجواز في أفعال القلوب بما إذا لم يضم الفاعل على أن يفسره المفعول نحو:
زيد أظن قائما، فإنه يمتنع في أفعال القلوب كغيرها، لأن فيه مع الاتحاد الذي هو خلاف الأصل احتياج
الفاعل لنفسه في التفسير. و أعاد ذكر وجد متوسطة بين فقد و عدم و إن كانت مندرجة في أفعال الباب
إشارة إلى الحمل المتقدم. و هذه المسألة مغفلة في الخلاصة.

(١) أخرجه مالك في الموطأ باب صفة النبي ٣١ و أحمد ٢ / ٢٩٨، ٢٥٥.

[تَعْدِيَةُ ظَنٍّْ وَعِلْمٌ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ]

﴿ ٢٨٧ ﴾ لِوَاحِدٍ ظَنٌّْ أَتَهُمْ كَعِلْمٍ عُرِفَ ^(١) ﴿

إذا كانت "ظن" بمعنى أتتهم تعدت لواحد تقول: ظننت زيدا، بمعنى: اتهمته. وكذلك إذا كانت "علم" بمعنى عرف نحو: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨]. وكذلك بقية أفعال الباب إذا كانت لغير العلم والظن، واقتصر على ظن وعلم لأن "ظن" أم الأفعال الظنية، و"علم" أم الأفعال العلمية. قوله (لواحد) خبر مقدم، و (ظن) مبتدأ مؤخر، و (اتهم) عطف بيان فهو تفسير لظن سكته ضرورة. ويصح أن يكون (ظن) بضم [الظاء] المشالة على أنه أمر، و (اتهم) بصيغة الأمر تفسير له فيكون سكونه للبناء. والتشبيه في قوله (كعلم عرف) في التعدية لواحد، و أضيف العلم للعرف بمعنى المعرفة لأن الإضافة تقع بأدنى ملاسة.

[رَأَى الْخُلُمِيَّةَ]

﴿ ٢٨٧ ﴾ وَ لِاثْنَيْنِ رَأَى فِي الْخُلُمِ ^(٢) ﴿

(رأى) مبتدأ، و (لاثنين) خبره، و (في الخلم) حال من رأى، لأن الأصح جواز مجيء الحال من المبتدأ، و يقدر المتعلق هنا، و في المسألة قبل هذه خاصا اي متعدية بقرينة السياق، و من تعديتها لاثنين الآية السابقة، و قول الشاعر:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ انْخِرَالًا ^(٣)

أي: ألحقوها برأى العلمية بجامع ما بينهما من الإدراك بالحس الباطن.

(١) قوله (ظن اتهم) إضافة الدال إلى المدلول، وكذا الآتي والكاف في قوله (كعلم) للقران ثم الفرق بين العلمين أن علم العرف متعلق بنفس الشيء فهو بمعنى التصور نحو: علمت زيدا، والمتعدي إلى مفعولين متعلق باتصافه فهو بمعنى التصديق، وهذا التخصيص باختيار العرب، وإلا فيمكن العكس. (ابن القره داغي)

(٢) أي: إذا كانت رأى خلمية - أي: للرؤيا في المنام - تعدت إلى مفعولين. (دليل السالك)

- قوله (و لاثنيين رأى في الخلم) لأنه كراى العلمية في الإدراك بغير الحس الظاهر. (ابن القره داغي)

(٣) فالضمير (هم) مفعول أول لـ (أرى) الخلمية، و (رفقتي) مفعول ثانٍ لها. وبذلك يكون الشاعر قد أجرى (أرى) الخلمية مجرى (علم) فنصب مفعولين. (شرح ألفية)

[حذف المعمول]

[٢٨٨] ﴿وَحَذَفْ مَفْعُولٍ أَوْ اثْنَيْنِ بِلَا قَرِينَةٍ حَظَرَ^(١) وَمَعَهَا حُلًّا﴾

حذف أحد المفعولين في هذا الباب بلا دليل ممتنع اتفاقا؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وحذفهما معا بدون ممتنع على رأي الجمهور.

وحذف أحدهما للدليل جائز عند الجمهور نحو: ﴿وَلَا يَخْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي بخلهم خيرا لهم، فحذف الأول بقرينة الصلة، وكقول الشاعر:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

فحذف الثاني أي لا تظني غير النزول واقعا مني، بقرينة ولقد نزلت.

وحذفهما معا للدليل جائز اتفاقا نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمونهم شركائي.

وقوله:

بِأَيِّ كِتَابٍ، أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ؟
أي: [تحسب] حبهم عارا عليّ.

قوله (و حذف مفعول) مبتدأ، (أو اثنين) عطف على مفعول، و (بلا قرينة) حال من المبتدأ، و (حظر) مصدر بمعنى اسم المفعول خبر.

و (حُلٌّ) ماض مبني للمفعول من التحليل نائبه ضمير الحذف، و (معها) متعلق به و الضمير للقرينة.

* * *

(١) قوله (حظر) أي: ممتنع لإنعدام الفائدة حينئذ، إذ لا يخلو أحد عن علم ما أو ظن ما، و محله إذا لم يرد بظننت ظننت ظنا عجيبا أو عظيما، و لم يرد إعلام السامع بتجديد الظن أو إبهام المظنون لنكتة، و إلا جاز. ويجوز الحذف أيضا إذا قيّد الفعل بظرف أو شبهه نحو: ظننت في الدار. (ابن القره داغي)

﴿ مَسَائِلُ ﴾ [في استعمال القول]

الحكاية بالقول

[٢٨٩] ﴿ تَحْكِي بِقَوْلٍ وَفُرُوعِهِ الْجُمْلُ ﴾^(١)

قوله (بقول) أي بهذا اللفظ متعلق بـ (تحكى) نحو: "يعجبني قولك إن زيدا فاضل".

و المراد بـ (فروعه) ما اشتق منه كالماضي نحو: ﴿ قَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾ [الجن: ١]، والمضارع نحو:

﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ [المائدة: ٨٣]. و الأمر نحو: ﴿ قُولُوا آمَنَّا ﴾ [البقرة: ١٣٦]. و اسم الفاعل نحو:

﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الاحزاب ١٨]، و اسم المفعول كقوله:

تواصوا بحق الجود حتى عبيدهم مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل

و اسم المصدر نحو: مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية.

و (الجملة) نائب فاعل (تحكى)، و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين الإنشائية و الخبرية لكن لا تبقى

الإنشائية للمحكي حال الحكاية .

تنبيه

قال الرضي: المقصود من الجملة الواقعة بعد القول: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجردا بل مع المعنى، فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون إلا مفردا نحو: قيل زيد قائم أي قيل هذا اللفظ، و من حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل جاز أن يغير اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجوزوا تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك، أيضا، كالباري تعالى، و كذا غيره ممن لا

(١) للقول و ما تصرف منه استعمالات:

أحديهما: أن تحكى بها الجملة نحو: {قال إني عبد الله}.

الثاني: أن ينصب المفرد ك: قلت حديثا.

الثالث: أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين [نحو]: قلت زيدا قائما. (المطالع السعيدة)

- قوله (الجملة) بته بصيغة الجمع على أنها أعم من الاسمية و الفعلية، و تخصيصها بالثانية مردود بقوله تعالى

{قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم: ٣٠]. (ابن القره داغي)

يتعسر عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب ألا يعمل القول في أجزاء الجملة، إجراء لهذه الجملة مجرى أصلها أغنى المحكية، باعتبار ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمّن قال "زيد قائم": قال فلان قام زيد، ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص عن الأمم المختلفة الألسنة، باللسان العربي، وتقول: قال زيد أنا قائم، وقلت لعمرو: أنت بخيل، رعاية للفظ المحكي، ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لعمرو: هو بخيل، بالمعنى الأول، اعتبارا بحال الحكاية، فإن زيدا، وعمرا في حال الحكاية غائبان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، والأول أكثر استعمالا.

وقد نص ابن هشام في باب الحكاية من التوضيح والمصنف في الشرح أيضا على جواز الحكاية بالمعنى، ومثلا لذلك بما إذا قال زيد: عمرو منطلق، فلك أن تقول في حكايته: قال زيد منطلق عمرو. ولي في هذا إشكال وهو أن المسند كالمسند إليه لا يقدم إلا لأغراض تفوت مع تأخيرها، ولا يؤخر إلا لأغراض تفوت مع تقديمها، فالمقام الذي يقال فيه "زيد قائم" غير الذي يقال فيه "قائم زيد" ويزال^(١) في مثال الرضي أن المقام الذي يليق به كون المسند فعلا غير الذي يناسبه كونه وصفا، فإن قالوا المدار على المحافظة على أصل المعنى فقط فمن أبعد البعيد الذي لا يلتفت إليه كيف وهو لا يفهم إلا أن المحكي عنه هو الذي أتى بذلك المعنى الذي أفاده الحاكي، وقد نص أن من قال إن الجملة الملحقة تحكى على الصواب الذي تستحقه على وجوب تنبيه الحاكي على الخطأ الذي صدر من المحكي عنه فيقول في قول زيد قام عمرو بالخفض: قال زيد قام عمرو، ولكنه خفض احترازا عن الكذب، وقيل تحكى على حالها مبالغة في الاحتراز المذكور.

نعم يمكن أن يمثل للمسألة بما إذا قال زيد عمرو جواد، فإنه يجوز أن يقال في حكايته ذلك، وأن يقال: قال زيد عمرو جبان الكلب، أو عمرو مهزول الفصيل، أو عمرو كثير الرماد، غاية ما فيه أن التادية بطريق الكناية أبلغ؛ لأنها كدعوى الشيء بيينة مع أن الأصل مشتمل على أصل الأبلغية لكونه جملة

(١) في نسخة (ب) «ويراد».

اسمية و أظهر منه أن يقال في حكاية قوله عمرو جبان الكلب عمرو مهزول الفصيل غاية ما فيه أن الوسائط مختلفة و ذلك قريب سهل.

فإن قلت: قد قال تعالى في الحكاية عن زكرياء في آل عمران: ﴿أَتْنِي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] و في مريم ﴿وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] فقدم أولا ما أخره ثانيا و بالعكس و قال أولا: {و قد بلغني الكبر}، و ثانيا: {و قد بلغت من الكبر عتيا}، و قال أولا: {و امرأتي عاقرا}، و ثانيا: {و كانت إمرأتي عاقرا} و المحكي المترجم عنه واحد؟ قلت: لاستبعاد ولادته سببان:

أحدهما: من جهته و هو كبره و هرمه، فإن كل من كان كذلك يستبعد منه في العادة أن يلد. و ثانيهما: من جهة إمرأته و هو عقرها فإن من عهد منها ذلك تستبعد ولادتها، و إن أمكن التخلف فيهما معا لأن المرتب عليهما الاستبعاد لا الاستحالة، و هما سيان؛ لاقتضاء كل واحد منهما للاستبعاد، فلا يتفاوت المعنى بتقديم أحدهما و تأخير الآخر، و من أدركه الكبر فقد بلغ من أجله العتي أي نحول العظم و الهرم في غالب العادة فالمعنيان متلازمان متقاربان.

و قوله {و قد بلغني الكبر و امرأتي عاقرا} من الحال المتداخلة لا المتعددة؛ لأنك إن جعلتها متعددة لم تكن واو العطف صريحة في المعية و الاجتماع المراد، و إنما يفهم ذلك من قرينة تعقيب الاستبعاد بسببه من غير أن يكون في الكلام أمر صناعي ارتكب لفادته، و إن جعلتها متداخلة كانت الثانية قيذا في الأولى، فيفهم الاجتماع المقصود، و يكون قد جعل له في اللفظ ما يفيد مطابقة من غير أن يفوض لقرينة معنوية و هذا هو اللائق بالمقام، لما فيه من الاعتناء باجتماعهما الذي يكمل به الاستفاد و يعذر لأجله المستبعد، فلو قال في مريم: "و امرأتي عاقرا و قد بلغني الكبر" لاقتضت قاعدة التقييد أن كونها عاقرا مقيد بزمان بلوغ الكبر، و أن العقر عرض لها، و لم يكن وصفا قديما فيها، فمن ثم جيء بكان المقتضية قدم ذلك لها و سبقيته لزمان كبره، و أما استمراره و بقاءه إلى زمان الكبر مستفاد من المقارنة التي تنفيدها الحال، فكان في الآية للاستمرار نحو {كان الله سميعا بصيرا} بخلاف قوله في آل عمران {و قد بلغني الكبر و امرأتي عاقرا} فإن كون إمراته عاقرا هو الذي وقع قيذا، فلا يفهم منه أن العقر لم يكن ثابتا قبله فافهم و يوم بلوغ لهذا المحل.

سألني بعض الطلبة المعتنين عن قوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ في البقرة [الآية - ١٢٦] وفي ابراهيم ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [الآية: ٣٥] فإن المحكي و المترجم عنه واحد مع أن مقام التعريف غير مقام التنكير، و قد وقف على كلام ابن جزري فلم يقنعه. و نصّ ابن جزري فإن قيل قال في البقرة {بلداً آمناً} و في ابراهيم {البلد آمناً} فعرف البلد في ابراهيم و نكره في البقرة فعن ذلك ثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: قاله شيخنا الاستاذ أبو جعفر بن الزبير و هو أنه تقدم في البقرة ذكر البيت في قوله {القواعد من البيت} و ذكر البيت يقتضي بالملازمة ذكر البلد الذي هو فيه فلم يحتج إلى تعريفه، بخلاف آية ابراهيم، فإنها لم يتقدم قبلها ما يقتضي ذكر البلد و لا المعرفة به فذكره بلام التعريف.

الجواب الثاني: قاله السهيلي و هو أن النبي ﷺ كان بمكة حين نزول آية ابراهيم؛ لأنها مكية، فلذلك قال فيه {البلد} التي بلام التعريف التي للحضور كقولك هذا الرجل و هو حاضر، بخلاف آية البقرة، فإنها مدنية، و لم تكن مكة حاضرة حين نزولها، فلم يعرفها بلام الحضور. و في هذا نظر؛ لأن ذلك الكلام حكاية عن ابراهيم عليه السلام، فلا فرق بين نزوله بمكة أو المدينة.

الجواب الثالث: قاله بعض المشاركة إنما قال {بلداً آمناً} قبل أن يكون بلداً فكأنه قال اجعل هذا الموضع بلداً آمناً، و قال هذا البلد آمناً بعد ما صار بلداً و هذا يقتضي أن ابراهيم دعا بهذا الدعاء مرتين و الظاهر أنه مرة واحدة حكى على وجهين. إهـ.

قلت: فقد ردّ الثاني و الثالث، و أقول في ردّ الأول الذي ارتضاه إذا تقدم ما يشعر بالشيء اقتضى المقام ذكره معرّفاً بخلاف ما إذا لم يتقدم ما يشعر به فالأمر على عكس ما قال، و أيضاً فإن الكلام في توجيه ما حكى من كلام ابراهيم و لم يتقدم في كلامه ذكر البيت،

و قد أجيبت السائل بأن طلب جعل الموضع بلداً ليس هو المقصد الأهم لأنه حيث أمره ببناء البيت فيه و تطهيره للطائفين و العاكفين و الركع السجود صار ذلك كأنه مقطوع به حاصل فطلبه كأنه توطئة لطلب ما بعده الذي هو المقصد الأهم، فمن ثم قال في ابراهيم {اجعل هذا البلد آمناً} إشارة لذلك لما كان طلبه له غير مقصود بالذات صح أن لا يجعل مطلباً له، و وجه طلبه على الجملة النظر إلى عدم

حصوله، إذ ذاك بالفعل، فلو عرف في البقرة مع كون بلدا مفعولا ثانيا لكان مطلوبه أن يجعل هذا الموضع بلدا معينا عنده مع أن المطلوب هو جعله بلدا من البلاد، ولو نكر في إبراهيم مع كون البلد مفعولا أولا ولا يتأتى ذلك إلا بإسقاط الإشارة لكان مطلوبه أن يجعل {بلدا آمنا} فقال السائل لِمَ لَمْ يعكس الحاكي بأن يقدم ما آخر، فقلت له: لو عرف أولا لكان التنكير ثانيا في صورة طلب تحصيل الحاصل.

ولي هنا إشكال آخر يدهش الفكرة وتعظم عند الوقوف عليه الحيرة وهو أن الكلام المحكي في الكتاب العزيز عن الأمم الماضية ورسلمهم وعن الملائكة وعن فرق الكفار وآحادهم ان كان المحكي به في ذلك عين المحكي أو مطابقا له من كل وجه لزم أن يكون المحكي في أعلا طبقات البلاغة؛ لأنه أثبت هو أو نظيره من كل وجه في القرآن وجعل منه و القرآن في أعلى طبقات البلاغة وذلك مفض إلى ثبوت المعارضة، وانتفاء الاعجاز عن القرآن، وإلا بأن كان بينهما في البلاغة من البون البعيد ما بين المعجز وغيره لزم عدم التحرز عن الكذب بنسبة كلام إلى المحكي عنه لا نسبة بينه وبين كلامه.

وجوابه - والله الموفق - أن الثابت هو الثاني فنحو ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] لم يصدر من المنافقين على هذا الوجه المتضمن كونه في أعلى طبقات البلاغة، بضرورة أن ذلك لا يكون إلا مع إحاطة العلم بجميع مقتضيات الأحوال، وليس ذلك إلا للطيف الخير، والعلم بأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة، وكلام البشر ليس كذلك قرينة زيادة المحكي به عن المحكي به فهي محرزة عن الكذب، وقد تقدم أن الحاكي للخطأ إذا تلفظ بالصواب ونبه على خطأ المحكي عنه ساع ذلك، و حينئذ لا يحتاج إلى تكلف تطبيق أحد الكلامين على الآخر عند تعدد المحكي به في القرآن مع اتحاد المحكي لأن التخالف فيه بين المحكي به والمحكي لازم، وذلك المتعدد طرق مختلفة في وضوح الدلالة على المعنى مع تأديته في جميعها بما هو في أعلى طبقات البلاغة فافهم.

وبقي ههنا ممّا ينبغي التنبيه له أن المحكي به والمحكي قد يتحدان بالذات ويختلفان بالاعتبار كقول ابن مالك: «قال محمد هو ابن مالك ... أحمد ربي الله»، فإن تلك الجمل التي أثبتها في التأليف هي المحكي من حيث إنها التي قصد تصويرها وإغاؤها للمخاطب والمحكي به من حيث إنها هي التي مثل بها ذلك الشيء الذي قصد تصويره وإغاؤه، ومنه قول المصنف: (أقول بعد الحمد و

السلام) فلا يقال إن الثابت في كلامهم هو المحكي به فأين هو المحكي.

و بقي أيضا أن المحكي لا يشترط تقدم ثبوته تحقيقا وإلا لم تصح الحكاية بالمضارع الحالي و الاستقبالي و بالأمر فالقول يحكي به ما مضى و ما هو واقع و لم يقع بعد.

إحكام الحكاية بما في معنى القول

﴿٢٨٩﴾ لا ما بِمَعْنَاهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَجَلِ^(١) ﴿٢٨٩﴾

عطف على (قول) أي: لا تحكى الجمل بلفظ بمعنى القول كالنداء و النداء و الاخبار و نحوها، فإذا قلت: "دعوت زيدا عجل" و "ناديته أقبل" و "أخبرته زيد قائم" فليس الجملة المذكورة محكية بتلك الألفاظ، بل ينوى مع تلك الألفاظ قول مقدر تكون تلك الجمل محكية به، فالمعنى: دعوت زيدا قلت له عجل، و هكذا، هذا قول البصريين. و أجاز الكوفيون الحكاية بتلك الألفاظ و نحوها، وإلى تضعيف قولهم و تقوية قول البصريين أشار بقوله في (القول الأجل).

و استدل ابن مالك لصحة مذهب البصريين بأنه قد جاء القول مصرحا به في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] و في قوله ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ [مريم ٣-٤] فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح. إهـ.
و صح العطف في الآية الأولى لأن نادى بمعنى: أراد النداء.

(١) قوله (لا ما بمعناه) و نقض بقوله تعالى: {وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} (الزخرف ٧٧/٤٣) ويجاب بأنه على حذف القول (أي قالوا يا مالك). (ابن القره داغي)

[نصب المفرد بالقول]

﴿ ٢٩٠ ﴾ وَيَنْصِبُ الْمَفْرَدَ مَفْعُولًا^(١) وَمَا أُرِيدَ لَفْظُهُ وَفِي غَيْرِهِمَا ﴿

﴿ ٢٩١ ﴾ مُقَدَّرًا مُتِمُّ جُمْلَةٍ حَكِي^(٢) ﴿

قوله (مفعولا) حال من نائب فاعل (ينصب) يعني:

- ١- المفرد المؤدي معنى الجملة كحديث و كلام و قصيدة.
 - ٢- أو المعبر به عن المفرد لا غير نحو: "قلت كلمة أو لفظة" عبارة عن زيد، وأجاز ذلك الرضي، و حكى ابن هشام في حواشي التسهيل الاجماع على منع هذا.
 - ٣- أو الصالح لأن يعبر به عن المفرد و الجملة نحو: قلت لفظا.
- فتنصب هذه الثلاثة؛ لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي، فد (المفرد) في المتن صادق بهذه الثلاثة قرينة مقابلته بقوله (و ما أريد لفظه) فإنه مفرد أيضا أي: و ينصب بالقول المفرد المراد لفظه نحو: قلت زيدا أي هذا اللفظ. و لا يصح أن تكون (ما) معطوفة على (مفعولا)؛ لأن المفرد المراد لفظه مفعول أيضا.

قوله (حكي) مفعول معطوف على (ينصب) أي: و حكى المفرد (في غيرهما) أي في غير الموضع الذي أريد فيه أحد المعاني الثلاثة، و الموضع الذي فيه لفظه، و ذلك إذا كان في الحقيقة جزء كلمة فيقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي عليكم، و هذا

(١) ذكر هنا استعمال الثاني للقول و هو نصب المفرد نحو: قلت خطبةً، و قلت كلمةً. (م)

- قوله (المفرد مفعولا) سواء كان معناه جملة نحو: قلت حديثا، أولا نحو: قلت كلمة. و قد يقال هذا لا يجري في "قلت هنا حقا"، فإنه صفة المفعول المطلق، إلا أن يتجاوز في المفعول بتعميمه مما أقيم مقامه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و في غيرهما) أي و في مفرد غيرهما. و قد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام، لأن المراد بالجملة في ما سبق أعم من أن يكون ملفوظا بجميع أجزائها، أو لا، فيشمل ما يقع بعده منقطع عن الجملة نحو: إذا ذقت فاهما قلت: طعم مدامة. و يمكن الجواب بأنه ذكره لأن المتبادر من الجملة المصرح بأجزائها فلا يشمل الشق الثاني. قوله (مقدرا) أي يقدر متم ذلك المفرد بالجملة، فتحكى. و قضية قوله (حكي) وجوب سبق التلفظ به فتكون حكاية فنحو قول المصنف (أقول بعد الحمد والسلام...) الخ مبني على التجوز أو سبق تلفظه بالمقول. (ابن القره داغي)

معنى قوله (مقدّرا) بصيغة اسم المفعول أي معه حال من نائب فاعل (حكى). و (متم) بصيغة اسم الفاعل نائب فاعل اسم المفعول، و لو أسقط هذه الحال لكان أحسن لتدخل في كلامه صورة ثانية تجب فيها الحكاية و هي مفرد غير معبر به عن جملة و لا مفرد، بل المراد به نفسه، و تقدم النطق به وحده من شخص فتجب حكايته، و رعاية إعرابه كما في الرضي نحو: قال فلان زيدا إذا تكلم به مرفوعا، و بهذا تكمل للمفرد بعد القول ست حالات.

انصب المفعولين بالقول

﴿ ٢٩١ ﴾ وَخُذْ كَظْنَ لِسْلِيمٍ ^(١)

كأنه ضمن (خذ) معنى اجعل. أي: اجعل القول المتكلم فيه كظن في كونه ينصب جزئي الجملة الاسمية عند بني سليم.

و اختلف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا بل يضمنونه معنى الظن على قولين، ظاهر إطلاق المتن في التشبيه كالخلاصة ثانيهما، و المعنى أنهم يعملونه عمل ظن مطلقا من غير مراعاة شيء من الشروط الآتية عند غيرهم كقول شاعرهم:

إذا ما جرى شَأْوَيْنِ و ابتَلَّ عَطْفُهُ تقول هزيرَ الريح مَرَّتْ بِأَثَابِ

فاعمل بدون تقدم استفهام.

و ظاهر إطلاقه أنه يجري مجرى ظن حتى في التعليق و الإلغاء و هو الذي قاله في النهاية. و منع ذلك الشاطبي. و خرج في التصريح القولين على الخلاف المتقدم في تضمينه معنى الظن و عدمه، فمن قال بالأول أجازهما. و من لا فلا، و قد علمت أن ظاهر المتن الأول.

(١) الثالث من استعمال القول أنه ينصب مفعولين كظن، و فيه قولان:

أحدهما: جواز إجراء القول مجرى الظن مطلقا دون شرط، أو قيد، هذا مذهب بني سليم، أشار الناظم إليه بقوله: (و خذ كظن لسليم) نحو: قُلْ ذا مُشْفَقا. ف (ذا) مفعول أول، و مشفقا: مفعول ثان، و ناصبهما قل.

ثانيهما: لا يجوز إجراء القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة ستأتي. و هذا هو مذهب العامة، أشار إليه بقوله: (و

اسلك لدى الفصيح) الخ. (م)

[شروط نصبه مفعولين]

﴿ ٢٩١١ ﴾ وَ اسْلِكِ ﴿

﴿ ٢٩٢١ ﴾ لَدَى الْفَصِيحِ أَنْ تَلَا اسْتِفْهَامًا أَوْ يَفْصَلُ بِمَعْمُولٍ وَ ظَرْفٍ^(١)، وَ عَزَّوَا ﴿

﴿ ٢٩٣١ ﴾ لِلْأَكْثَرَيْنِ فَضْلَهُ بِالْأَجْنَبِيِّ وَ كَوْنَهُ مُضَارِعَ الْمُخَاطَبِ ﴿

﴿ ٢٩٤١ ﴾ قِيلَ وَ حَالًا وَ الْأَثِيرُ رَدًّا قِيلَ وَ أَنْ بِاللَّامِ لَا يُعَدَا ﴿

أي: و اسلك بالقول المتكلم فيه هذا المسلك عند إرادة الفصح من اللغات اي غير لغة سليم

بشروط:

أولها: أن يكون تاليا للاستفهام، و المفهوم المتبادر من التلو الاتصال كقولهم: "أقول للعميان عقلا".

و يكفي به أيضا إذا فصل من القول بأحد معموليه كقوله:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعْمُرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٢)

أو بظرف كقوله:

أَبْعَدُ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَخْتوما؟^(٣)

و ظاهر قوله (بمعمول) كقول الخلاصة «أو عمل» اندراج الحال و معمول المعمول و هو ما قال

أبوحيان بخلاف قول التسهيل أو أحد مفعوليه.

(١) قوله (أن تلا) اي يقع بعد استفهام من غير أن يفصل بينهما أو يفصل بينهما لكن بمعمول له و لو جميع المفعولين نحو: أهنذا تقول زيدا ضاربا، أو ظرف و لو مجازيا و هو الجار و المجرور. (ابن القره داغي)

(٢) وجه الاستشهاد: أعمل الشاعر (تقول) عمل تظن فنصب مفعولين، الأول: بني لؤي، والثاني: جهالا مع أنه قد فصل بين الاستفهام، والفعل بفاصل، وهو قوله (جهالا) وهذا الفاصل لا يمنع النصب؛ لأنه معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثانٍ له. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد: إجراء القول مجرى الظن في شطري البيت، و نصبه مفعولين، و الأول مفصول من الاستفهام بالظرف، و الثاني متصل بالاستفهام بأم. و مثال الفصل بالجار و المجرور: أفي الدار تقول زيدا مريضا. (ضياء السالك)

و ذهب الكوفيون و أكثر البصريين إلى جواز الفصل بالأجنبي^(١) نحو: "أأنت تقول زيدا منطلقاً".
و منع ذلك سيبويه و الأخفش. و لنا في المسألة كلام فراجع مع ما في التصريح.

ثاني الشروط: أن يكون القول فعلاً لا اسماً.

ثالثها: أن يكون مضارعاً لا ماضياً و لا أمراً.

رابعها: أن يكون مسنداً إلى المخاطب لا إلى المتكلم أو الغائب، و هذه مفهومة من قوله (و كونه مضارعاً للمخاطب)^(٢) و انظر تحرير توجيه شروط المسألة في حاشيتنا.

و فاعل (تلا) ضمير القول، و (يفصل) عطف على تلا. و (بمعمول) متعلق به، و وجه العطف فيه بـ (أو) ما تقدم من أن المتبادر من التلو الاتصال فتتضح المقابلة. و (كونه) عطف على (فصله)، فإن اشتراط كونه مضارعاً للمخاطب هو رأي الأكثرين، و سوى السيرافي الماضي به و الكوفي الأمر.

خامسها: أن يكون المضارع للحال، قاله ابن مالك في التسهيل. و رده أثير الدين أبوحيان^(٣) فإنه قد

عمل مستقبلاً في قوله:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا^(٤)

(١) هذا معنى قوله (و عزوا للأكثرين فصله بالأجنبي).

(٢) قوله (و كونه مضارعاً) إمه عطف على قوله (تلا) بحسب المعنى، أي بشرط كونه مضارعاً للمخاطب، و كلامه يوهم كونه معطوفاً على فصله فلو قال: (و إن يكن مضارعاً للمخاطب) لكان أوضح. (ابن القره داغي)

(٣) هذا معنى قوله (قيل و حالا و الأثير رداً). قال ابن القره داغي: (قوله (و حالا) أي يشترط كونه مضارعاً للمخاطب للحال دون الاستقبال، و رده الأثير أبوحيان بأنه لم ينقل من غير هذا القائل.

- فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: أتقول عَمراً مُنطلقاً؟ فَعَمراً: مفعول أول، و مُنطلقاً: مفعول ثانٍ؛ لأن (أتقول؟) بمعنى: أتظن؟ و يجوز رفعهما على الحكاية، نحو: أتقول عَمراً مُنطلقاً؟ (شرح ألفية)

(٤) الشاهد: عمل "تقول" بمعنى "تظن"، و نصبها مفعولين، مع أنها ليست للزمان الحاضر، بل هي للمستقبل؛ لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال، أن الدار تجمعهم مع أحبائه، بل الاستفهام عن وقوع ظنه. و هذا يقتضي ألا يكون واقعاً في الحال، و إلا لم يستفهم عن وقته. و الحق اشتراط كون "تقول" بمعنى "تظن" للزمان الحاضر؛ كما ذهب إليه ابن مالك. (ضياء السالك)

و ردّ ابن هشام على أبي حيان بأن متى ظرف له "تجمعنا" لا لـ "تقول" و المشروط كما في الدماميني إنما هو تقدم الاستفهام على القول لا كونه مستفهما عنه و ما قاله ابن مالك له وجه من جهة النظر انظره في الحاشية.

و (حالا) خبر لكون مقدر مرفوع بفعل مقدر و الجملة محكية بـ (قيل) أي: قيل و يشترط كونه حالا. و (الأثير ردا) مبتدأ و خبر، و مفعول (رد) محذوف أي: رد هذا الشرط. و اشترط السهيلي أن لا يتعدى باللام^(١) فتجب عنده الحكاية في نحو أقول لزيد عمرو منطلق، و هو ظاهر على تضمينه معنى الظن إذ اللام لا تناسبه.

و (أن) مصدرية داخلية على (لا يعدى)، و (باللام) متعلق بـ (يعدى) فصل به بين الموصول الحرفي و صلته للضرورة، و المصدر مرفوع بفعل مقدر، و الجملة محكية بـ (قيل). و تعبيره بالأمر كالخلاصة يوههم وجوب الأعمال و ليس كذلك، فإن الحكاية جائزة مع توفر الشروط لكن القول مع الأعمال بمعنى الاعتقاد، و مع الحكاية بمعنى التلفظ اللساني. و زاد على الخلاصة بقوله (و عزوا للأكثرين...) الخ و بالبيت الثاني^(٢).

(١) هذا معنى قوله: (قيل و أن باللام لا يعدى). قال ابن القره داغي: قوله (باللام) أي لأن اللام يبعده عن معنى الظن، فتقول في قولك أقول لزيد عمرو منطلق للحكاية لا بمعنى الظن إهـ.

(٢) إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة لم يجوز أن ينصب القول مفعولين عند عامة العرب. فإن كان الفعل غير مضارع، نحو: قال زيد عمرو منطلق، لم ينصب القول مفعولين، وكذا إن كان مضارعا لغير المخاطب، نحو: يقول زيد عمرو منطلق... (شرح ألفية)

[حكم حذف القول أو المقول]

﴿ ٢٩٥ ﴾ وَحَذَفُ قَوْلٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَخْرِ وَقُلْ حَذَفَ فِي الْمَقُولِ فَادِرٌ ^(١) ﴿

أي: وحذف القول وبقاء المحكي به كثير، حتى قال الفارسي حذف القول من حديث البحر حدث ولا حرج، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم.

وقُلْ في كلاهما العكس أي: حذف المقول وبقاء القول كقوله:

لَنَخْزِي الْأَلْفَى، قُلْتُمْ فَأَنَّى مُلِئْتُمْ لِرُؤُوسِنَا قَبْلَ اهْتِمَامِ بِكُمْ رُغْبًا ^(٢)

أي: قلتهم نغلبهم.

* * *

(١) قوله (و حذف قول) أي حذف القول وإبقاء المقول كثير حتى قيل كناية عن كثرة هو من حديث البحر كما هو عادة العرب للمبالغة عن كثرة شيء، واشتهر عنهم "حَدَّثَ عَنِ الْبَحْرِ وَلَا حَرْجَ" وحذف القول وإبقاء المقول قليل. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد «قلتهم» حيث استغنى بذكر القول عن المحكي به لظهوره أي قلتهم نقاتلهم أو نغلبهم. (محمد الغزني)

﴿ اَعْلَمَ وَ اَخَوَاتُهَا ﴾

كانه رأى أن لا وجه لاقتصار الخلاصة في الترجمة على أعلم وأرى. وقد أشار ابن هشام لتوجيهه بأن غيرهما إنما عمل عملهما لتضمن معناهما. وقد ذكرنا وجه ذلك في الحاشية.

|| الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل أعلم ، وأرى |

﴿ ٢٩٦ | انْصَبْ بِأَعْلَمَ ثَلَاثًا ^(١) وَ أَرَى ^(٢) أَخْبَرَ نَبَأً حَدَّثَ اثْنًا خَبَّرَ ^(٣) ﴾

قوله (و أرى) يشمل العلمية نحو ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]. و الحلمية نحو: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣]، ولا حاجة لتطويل بأمثلة البواقي. و يقرأ (أخبر) في المتن بصيغة الماضي. و (نبأ) كذلك بتخفيف الهمزة. و معاملة همزة أنبا الأولى معاملة همزة الوصل و تخفيفه الثانية.

-
- (١) قوله (ثلاثا) أي إذا كان منقولاً من علم المتعدي إلى مفعولين لأن النقل يزيد به مفعول واحد. (ابن القره داغي)
 (٢) قوله (و أرى) أي و لو حلمية نحو قوله تعالى {إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا} [البقرة- ١٦٧]. (ابن القره داغي)
 (٣) الفعل إما ينصب مفعولاً، أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل أشار الناظم إلى الثالث فقال: (انصب بأعلم ثلاثاً ...)
 يعني: ما يتعدي إلى ثلاثة مفاعيل سبعة و هي:

١- (اعلم) نحو: أعلم الجندي القائد العدو قادماً.

٢- (أرى) نحو: أرى علي خالداً الأمر واضحاً.

٣- (أخبر) نحو: أخبرت زيدا أخاك منطلقاً.

٤- (نبأ) نحو: نبأت زيدا عمراً قائماً.

٥- (حدّث) نحو: حدّثت زيدا بكراً مقيماً.

٦- (أنبأ) نحو: أنبأت عبد الله زيدا مسافراً.

٧- (خبر) نحو: خبرت زيدا عمراً غائياً. (م)

[أحكام مفاعيل أعلم وأرى]

[٢٩٧] ﴿لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ مِنْ ذِي مَا انْتَمَى حَذْفٌ وَإِلْغَاءٌ إِلَى اثْنَيْ عِلْمًا﴾^(١)

(لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ) خبر مقدم، و (مَا انْتَمَى) مبتدأ مؤخر، و (مِنْ ذِي) حال من (الثاني و الثالث)، و (ذِي) إشارة إلى معمولات أفعال الباب، و (حذف وإلغاء) بدلان من (ما). و (إلى) متعلقة بـ (انتمى)، فيجوز حذفهما معا و حذف أحدهما للدليل.

و تحرز بـ (الثاني و الثالث) من الأول فإنه يجوز حذفه للدليل و غيره كما يأتي، و يلغى العامل بالنسبة إليهما دون الأول، لأن الأول مفعول حقيقي بخلافهما نحو: "البركة أعلمنا الله مع الأكابر"^(٢) خلافا لمن منعه، و لو أسقط البدل في كلامه لكان أولى ليشمل التعليق المندرج تحت إطلاق الخلاصة كقوله:

حذار فقد بُنِيتُ إِيَّاكَ لِلَّذِي ستجزى بما تسعى فتسعدُ أو تشقى
بكسر إن للام المعلقة.

(١) [أي]: يثبت للمفعول الثاني، و المفعول الثالث من مفاعيل (أعلم، و أرى) كل أحكام مفعولي (عَلِمَ، و رَأَى) من كون المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، و من جواز الإلغاء، و التعليق، و من جواز حذفهما، أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل. و مثال ذلك: أعلمت زيدا عمراً قائماً. فالمفعول الثاني (عمراً) و المفعول الثالث (قائماً) أصلهما المبتدأ والخبر؛ تقول: عمرو قائمٌ. و يجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: عمرو أعلمتُ زيدا قائماً. و مثال حذفهما للدلالة عليهما: هل أعلمتُ أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أعلمتُ زيدا. فحذف المفعولين الثاني، و الثالث لدلالة السؤال عليهما. و مثال حذف أحدهما للدلالة عليه: أن تقول في جواب السؤال السابق: أعلمتُ زيدا عمراً (أي: قائماً) أو تقول: أعلمتُ زيدا قائماً (أي: عمراً قائماً). (شرح ألفية)

- قوله (وإلغاء) أي الإبطال لفظاً فقط أو معنى فشمل التعليق و هو غير جار في المفعول الأول فلا تعلق الفعل عنه و لا يجوز إلغاؤه. (ابن القره داغي)

(٢) البركة أعلمنا الله مع الأكابر. فالبركة: مبتدأ، والضمير (نا) في أعلمنا: مفعول أول، و مع الأكابر: ظرف في محل رفع خبر، و المبتدأ والخبر كانا في الأصل مفعولين، نحو: أعلمنا الله البركة مع الأكابر. و يجوز التعليق؛ فتقول: أعلمتُ زيدا لعمرو قائماً. (شرح ألفية)

احذف مفاعيل هذا الباب |

[٢٩٨] ﴿إِذَا لَا دَلِيلَ يُحْذَفُ الْأَوَّلُ^(١) أَوْ مَا بَعْدَهُ، فَهَكَذَا الْجُلُ رَأَوْا^(٢)﴾

أي: يجوز حذف الأول حيث لا دليل عليه^(٣)، وكذا يجوز حذف ما بعده مع ذكره لغير دليل، وهذا رأي الأكثرين، فإنهم أجازوا حذف الأول من الثلاثة اقتصاراً مع بقاء الأخيرين، والعكس، إذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى والمعلم في الثانية.

و في قوله (أو ما بعده) مع ما قدمه في البيت قبله شيء، و المفهوم من الخلاصة أنه يجوز حذف الأول فقط لغير دليل، و لا يجوز حذف الأخيرين لذلك، و هو رأي الشلويين، و في المسألة مذاهب آخر.

و الإعراب بين.

و لم يشر إلى قول الخلاصة «و إن تعدى لواحد ...» الخ^(٤) لأن ذلك يفهم من كلامه على تعدي الفعل بالهمزة فيما يأتي إن شاء الله تعالى.



(١) قوله (إذ لا دليل) في "التصريح" الصواب كما قاله ابن مالك جواز حذف الثلاثة هنا و لو بدون قرينة لحصول الفائدة، إذ الشخص قد يخلو عن الاعلام بخلاف مفعولي علم و هو مخالف لما هنا. (ابن القره داغي)

(٢) قيل لا يجوز حذف واحد منها بلا دليل و قيل يجوز حذف الأول فقط وقيل بالعكس. (الچورى)

(٣) نحو: أعلمتُ كبشك سميناً.

(٤) تمامه: (وَإِنْ تَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِلَا - هَمْزٍ فَلَا تَيْنَ بِهِ تَوْصُلًا) أي: إذا تعدى كل من "علم ورأى" إلى مفعول واحد، قبل مجيء همزة التعدية؛ بأن كانت علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر؛ فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والثاني من المفعولين، كالثاني للفعل "كسا" في مثل: كسوت الفقير ثوباً؛ في أنه لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول، فهو به ذو اتسا؛ أي: اقتداء ومحاكاة في كل حكم. (ضياء السالك)

❦ الفاعل ❧

[تعريف الفاعل]

[٢٩٩] ❦ الفاعِلُ الَّذِي فَرَّغَ الْعَامِلُ لَهُ لِيَكُونَهُ قَامَ بِهِ أَوْ حَصُلَهُ ^(١)

(الفاعل) مبتدأ، و (الذ) -لغة في "الذي" - خبره أي: هو الاسم الذي فرغ له العامل أي توجه طلبه له. و (فَرَّغَ) بفتح الفاء و الراء مخففة، فخرج "زيد قام"، لأن العامل مشغول بالضمير لم يفرغ لزيد فهو مبتدأ، و كذا "قائم زيد".

و خرج بقوله (لكونه....) الخ اسم الأفعال الناقصة و النائب، فقد اغناه ما ذكره عن التقييد بتقديم المسند و أصالة محله في التقدم و أصالة صيغته.

و دخل في قوله (الذ فرغ) الاسم الصريح و المؤول، و في قوله (العامل) الفعل و المصادر و الأوصاف و الظرف و المجرور ^(٢).

(١) قوله (الذ فرغ العامل...) اها قول فيه أبحاث: الأول: أنه شامل لبذل الفاعل و تأكيده، لأن المراد بالتفريغ التسليط عليه، و أنه شامل لنائب الفاعل لأنه قام به العامل و هو المصدر المجهول و كذا المفعول به. و الثاني: أنه غير شامل لنحو "ما ضرب زيد" و كذا "أقائم زيد" مما فرغ العامل له لاتحاده معه. و الثالث أن قوله (أو حصله) زائد لأن الضرب في نحو ضربت زيدا قائم بالمتكلم كالجلوس في جلست إلا أنه وقع في الأول على المقسم. و يمكن الجواب عن النقض بالأول بأن المراد التفريغ أصالة. و بالثاني بأن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل لا المبني للمفعول، فحينئذ يندفع النقض بالمفعول به أيضا. و بالثالث بأن العامل ما حصله الفاعل لأنه المنفي إلا أنه توجه إليه النفي. و بالرابع بأن المراد قيام المأخذ الذي هو معنى مصدري وعن البحث الثالث بأنه أراد التنبيه على تقسيم العامل إلى المتعدي و اللازم، فليتأمل. (ابن القره داغي)

(٢) العامل يشمل الفعل و ما ضمن معناه كاسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ فالزيدان: فاعل، رافعه (قائم). و الصِّفَةُ المشبَّهة. و المصدر نحو: عجبت من صَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا. فَضْرَبَ: مصدر أُضِيفَ إلى فاعله (زيد). و اسم الفعل نحو: هيهات العَقِيُّ. و شبه الجملة نحو: زيدٌ عندك أبوه، و نحو: في الدار غلاماه. فأبوه، و غلاماه: فاعلان عاملهما محذوف وجوباً. و التقدير (مُسْتَقَرٌّ، أو اسْتَقَرَّ). و أفعل التفضيل، نحو: مررتُ بالأفضلِ أبوه. فأبوه مرفوع بالأفضل. (شرح ألفية)

و يشمل قوله (فرغ) قاما أخواك و نظيره في لغة أكلوني البراغيث، لأن اللواحق حروف.
و في قوله (لكونه) تنبيه على أن الفاعل الاصطلاحي أعم من اللغوي إذ هو لغة: من أوجد الفعل، و
اصطلاحاً: يصدق بهذا و هو معنى قوله (أو حصله) كـ "ضرب زيد" نظراً إلى الكسب و غيره و هو من
قام به الوصف نحو: مات زيد، و هو معنى قوله (لكونه قام به) و هذه النكتة تفهم من أمثلة الخلاصة. و
هذا التعريف من أحسن ما يذكر للفاعل. و قد عرف بغير هذا مما فيه طول و اعتراضات.

إوجوب تأخر الفاعل، و وجوب ذكره

﴿ ٣٠٠ ﴾ وَالزُّمُّوْا تَأْخِيْرَهُ ^(١) وَذِكْرَهُ فَإِنْ خَلَا فَالْمُضْمَرُ الزِّم سِتْرَهُ ^(٢) ﴿

أي: التزموا تأخير الفاعل و لم يجيزوا تقديمه، لئلا يلتبس بالمتدا ^(٣)، خلافاً للكوفيين في إجازة
تقديمه.

و التزموا أيضاً ذكره، و لم يجيزوا حذفه لدليل، لأنه عمدة معمولة لعامل لفظي شديد الطلب لها و
الارتباط بها حتى نزلت منزلة الجزء منه، فإن خلا العامل منه لفظاً فهو مضمّر مستتر راجع لمذكور
نحو: زيد قام، أو مدلول عليه بدليل نحو ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦] أي: هي أي: الروح.
قوله (فالمضمّر) مفعول مقدم يفسره ما بعده، و يقدر موافقاً معنى لا لفظاً أي: قدر المضمّر الزم ستره.

(١) قوله (تأخيره) أي: عن عامله لكونه كالجزء منه فما يوهّم التقديم يجعل مبتدأ نحو: زيد قام، أو فاعلاً لمحذوف
نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة- ٦]. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (الزم ستره) أي: الزم ستر ضمير راجع إلى متقدم و لو حكما كما في قوله صلى الله عليه وسلم وَلَا
يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ [رواه البخاري] أي لا يشرب الشارب و يؤول كل فعل لا يتضح فاعله بإسناده
إلى مصدره سواء أبقى الفعل على معناه أو حمل على معنى يمكن إسناده إليه نحو قوله: {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا
الْآيَاتِ} [يوسف- ٣٥]. أي بدا لهم بدءاً. ومنه قول المصنف: دار وتسلسل أي وقعا. (ابن القره داغي)

(٣) نحو: قام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا يقال: زيد قام، على اعتبار أن (زيد) فاعل مقدّم، بل هو
في هذا المثال مبتدأ خبره جملة (قام) و فاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان
ظاهراً، أم ضميراً مستتراً؛ لأنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللَّبْس بينه وبين المبتدأ. (شرح ألفية)

[مواضع حذف الفاعل جوازا]

﴿ ٣٠١ ﴾ وَالْحَذْفُ مَعَ عَامِلِهِ وَالْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ ذِي التَّوَكُّيدِ لَا تَسْتَنْكِرُ ^(١) ﴿

(الحذف) مفعول مقدم بـ (تستنكر)، وهذا في معرض الاستثناء من قوله (وذكره) أي: إلا في

مسائل:

منها: أن يحذف مع عامله كقولك: "بلى" جوابا لمن قال لك: لا تكرم أحدا ممن أساء إليك.

منها: أن يكون رافعه المصدر نحو ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من دعائه.

منها: أن يرفع بالفعل المؤكد بالنون نحو ﴿ وَلَا يَصُدُّنَكَ ﴾ ^(٢) [القصص: ٨٧].

و بقيت مسائل انظرها في الحاشية.

وهذه زيادة على الخلاصة.

(١) قوله (لا تستنكر) أقول رد المصنف في البهجة حذف فاعل المصدر فقال: فيه نظر أي لأن هذا المصدر في معنى الفعل فيتحمل الضمير. ثم ظاهر كلامه حصر مواضع حذف الفاعل في هذين فقط وليس كذلك، لأنه يحذف فاعل يكون حرف مَدَّ اتصل به ساكن نحو: ضربا أو ضربوا الرجل. ومنه فاعل الفعل المؤكد كاضربين، و فاعل الفعل المجهول، و فاعل وقع مستثنى منه في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا زيد، و فاعل فعل التعجب بقرينة نحو {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم - ٢٨]. و فاعل الفعل المؤكد نحو: ضرب ضرب زيد. و الثاني في نحو: شتان بين زيد و عمرو، و فاعل قلما و طالافهذه سبع مواضع، أولها شامل لأخير المصنف. ويمكن الجواب بأن مراده بفاعل المؤكد الفاعل المحذوف لالتقاء الساكنين مع قرينة و فاعل المجهول حذف مع عامله و هو جائز مع قرينة اتفاقا، لأن الفعل المجهول نائب من الكلام كالنائب عن الفاعل و فاعل (أبصر) ضمير مستتر فيه بعد حرف الجاز. و الفاعل في المستثنى المفرغ هو ما بعد إلا اصطلاحا و بأن المؤكد والمؤكد لاتحادهما يعتبر الفاعل لهما حتما على أنه يمكن شمول قوله (و الفعل ذي التأكيد) على هذا. و فاعل شتان هو يَتَيْنَ باعتبار مفهومه ونحو: قلما، لكفّه عن العمل بما ليس له فاعل حتى يقال بحذفه. (ابن القره داغي)

(٢) {وَلَا يَصُدُّنَكَ} بضم الدال، أصله قبل التوكيد والنهي: "يصدونك"، حذفت النون للجازم وهو "لا" الناهية، فصار: "ييضم الدال، أصله قبل التوكيد والنهي: "يصدونك"، حذفت النون للجازم وهو "لا" الناهية، فصار: "يصدوك"، ثم أكد بالثقل؛ فالتقى ساكنان؛ حذفت الواو لدلالة الضمة عليها، فصار: "لا يصدنك". (شرح التصريح)

[الفاعل المجرور بالباء ومن]

﴿٣٠٢﴾ وَ جَرُّهُ بِزَائِدِ الْبَاءِ وَ فَا وَمِنْ، وَ شَاعَ زَائِدُ الْبَاءِ فِي كَفَى ﴿٣﴾

قد تقدم في قوله (و اختلفوا فيما له التأصل في الرفع) أن الفاعل مرفوع، وأخبر هنا أنه قد يجز بالباء الزائدة نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١) [النساء: ٧٩] و بمن الزائدة نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ﴾ [الأنبياء: ٢] أى: ذكر. قوله (و جره) -أي: الفاعل - مبتدأ، وإضافة (زائد) من إضافة الصفة للموصوف، و جملة (وفا) خبر المبتدأ أي: جاء في كلامهم. و (من) عطف على مدخول زائد.

و نبه بقوله (و شاع ...) الخ على أن الغالب في فاعل (كفى) أن يكون مجرورا بالباء الزائد، و يقل تجرده منها كقوله: (... كفى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا)^(٢). و هذه زيادة على الخلاصة.

[إفراد الفعل في حالة تثنية الفاعل أو جمعه]

﴿٣٠٣﴾ وَ فِعْلُهُ إِنْ يَكُ فَاعِلٌ بَدَا مِنْ عِلْمِ اثْنَيْنِ وَ جَمْعِ جُرْدًا^(٣) ﴿٣﴾

(فعله) مبتدأ، و (جردا) خبره، و (من) متعلقة به.

و المعنى: أن الفعل إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو مجموع أو ما في قوتها فأنه يجرد من علامتي التثنية و الجمع نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، لأنه لو ختم بها لالتبس الفاعل بالمبتدأ.

و احترز بقوله (إن يك فاعل بدا) مما إذا كان الفاعل ضميرا، فإن الفعل معه و إن كان حكمه حكم المسند للظاهر لكن لا يقال فيه جرد، لأنه لا يقبل الملازمة بالكلية حتى بمجرد منها. و لم ينبه على لغة أكلوني البراغيث المذكورة في الخلاصة لقلتها.

(١) وجه الاستشهاد: مجيء الفاعل "لفظ الجلالة" مجرورا بالباء الزائدة لأن الأصل: كفى الله شهيدا. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد: إسقاط الباء من فاعل "كفى" لعدم التزامها. (ضياء السالك)

(٣) (و فعله) مبتدأ، خبره قوله (جردا)، و به يتعلق (من علم اثنين) و لو قال: (عامله إن يك فاعل بدا) لكان أولى، لشموله الوصف صريحا. و جاء قليلا عند الاسناد إلى الإثنين أو الجمع عدم التجريد و عليه "أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ". (ابن القره داغي)

[حذف فعل الفاعل]

[٣٠٤] ﴿وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَيْثُ عُرِفَا^(١) وَالْحَذْفُ حَتْمًا فِي مَوَاضِعَ وَفَا^(٢)﴾

أي: يجوز حذف رافع الفاعل إذا عرف و دل عليه بقرينة، كأن يكون في جواب نفي أو استفهام، كقولك: "بلى زيد" في جواب ما قام أحد، و كقولك "زيد" في جواب من قام؟. و انظر الحاشية. و قد يكون حذفه واجبا و ذلك في مواضع:

أ- إذا عوض منه المفسر نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) [التوبة: ٦].

ب- أو فسره مستلزمه كقوله (لَا تَجْزِعِي أَنْ تُنْفِسَ أَهْلَكُتُهُ ...) أي: إن هلك منفس، لأن أهلك يستلزم هلك أو جاء في مثل.

قوله (و الحذف) مبتدأ، و جملة (وفا) خبره، و (في) متعلقة به، و (حتما) نعت لمصدر محذوف. و مسألة وجوب الحذف مندرجة تحت عبارة الخلاصة لكن ما هنا أنص.

و أسقط ما في الخلاصة هنا من مسألة ختم المسند بالتاء، لأنه ذكرها في باب التأنيث و لكل من الصنيعين وجه.

(١) قوله (حيث عرفا) أي دلت عليه قرينة كما يحذف مع جميع معمولاتها معها نحو: نعم في جواب "اضرب زيد عمرا في داره". (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في مواضع) بأن وقع في المثل محذوف العامل أو فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى غيره نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة - ٦)، أو إلى ملابسه نحو: هلا زيد قام أبوه. (ابن القره داغي)

(٣) موطن الشاهد: ﴿إِنْ أَحَدٌ ... اسْتَجَارَكَ﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "أحد" فاعلا لفعل محذوف، يفسره "استجارك" المذكور؛ والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك؛ والحذف من هذه الحالة واجب؛ لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف؛ ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، و المفسر و المفسر. (مصباح السالك)

[حكم الفاعل من حيث التقديم والتأخير]

- ١٣٠٥] وَ الْأَصْلُ وَضُلُ فَاعِلٍ وَ فَضْلٌ مَفْعُولِهِ ، وَقَدْ يَجِيءُ الْوَضْلُ ^(١) ﴿
- ١٣٠٦] أَوْ يَسْبِقُ الْفِعْلُ ^(٢) وَ الْأَصْلُ يُلْتَزَمُ لِلْبَسِ ، وَالْعَكْسُ لِمُضْمَرِ أَلَمْ ﴿
- ١٣٠٧] وَقَدْ مَنَّ مِنْهُمَا مَا أَضْمِرَا مُتَّصِلًا وَ آخِرُنْ مَا حَصِرَا ﴿
- ١٣٠٨] بِإِنَّمَا كَذَا بِإِلَّا فِي الْأَصَحِّ وَقِيلَ لَا إِذْ قَضَدُهُ فِيهَا وَضَحَّ ﴿

(و الأصل وصل فاعلٍ و فصل مفعوله): و (الأصل) مبتدأ، و (وصل فاعل) خبره، و (فصل مفعوله) عطف عليه، و إنما كان الأصل ذلك لأن الفاعل ملازم الفعل المقصود به الإسناد سواء كان متعدياً أو قاصراً، و سواء نزل المتعدي منزلة القاصر أو لا، بخلاف المفعول، و الملازم للشيء أحق بمولاته، و لأن الحاجة إليه ليست كالحاجة للمفعول، و ذلك قد يكون جائزاً نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل: ١٦]. و قد يكون واجباً كما يأتي.

قوله (و قد يجيء الوصل) أي: فيما يستحق الفصل و يستلزم ذلك فصل ما يستحق الوصل أي فيتقدم المفعول و يتأخر الفاعل، و ذلك إما جائز نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١] ، أو واجب كما يأتي.

(أو يسبق الفعل) عطف على قوله (قد يجيء الوصل) أي: أو يسبق المفعول الفعل؛ لأن معنى يجيء الوصل يجيء وصل المفعول بالفعل، و ذلك إما جائز نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠] ، أو واجب نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْذِبُونَ﴾ [غافر: ٨١].

(١) قوله (وصل فاعل) أي بالفعل لأنه كجزئته و قد يقال هذا مغن عن قوله (و فصل مفعوله)، لأن وصل أحدهما يوجب فصل الآخر. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو يسبق الفعل) جوازاً نحو: زيدا ضربت، و وجوباً في ما له الصدر نحو: من أكرمت، و في ما عامله بعد الفاء و لا منصوب له غيره مقدم عليها نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} [المدر - ٣]. (ابن القره داغي)

(و الْأَصْلُ يُلتَزَمُ لِلْبَيْسِ) ^(١) الأصل - وهو سبق الفاعل على المفعول - قد يلزم لخوف اللبس لو عكس كما إذا أخفى إعراب الفاعل و المفعول نحو: ضرب موسى عيسى، فإنه لو قدم المفعول لم يفهم إلا أنه الفاعل، لأن الأصل في الفاعل الاتصال، فإن دلت قرينة على المقصود عول عليها و جاز التقديم نحو: أكل الكمثرى عيسى.

(و الْعَكْسُ لِمُضْمَرِ أَلَمْ) ^(٢) عطف على نائب فاعل (يلتزم) أي: و يلتزم عكس الأصل - وهو تقديم المفعول على الفاعل - لأجل مضمرة التيسر بالفاعل نحو: ضرب زيدا غلامه، لأنه لو ارتكب الأصل لزم عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة. و لم ينبه على مسألة "زان نوره الشجر" لشذوذها.

(و قَدَّمَ مِنْهُمَا مَا أَضْمَرَ مُتَّصِلًا) ^(٣) أي: إذا كان الفاعل أو المفعول ضميرا متصلا و جب تقديمه على الآخر، لأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل إلى الانفصال فالفاعل كـ "أكرمت زيدا"، و المفعول كـ "أكرمني زيد"، فإن كانا معا ضميرين متصلين قدم الفاعل كـ "أكرمتك".

و يلزمه في مسألة إضمار الفاعل دون المفعول ما لزم الخلاصة في قولها «أو أضمر الفاعل غير منحصر» من أن المفعول لا يجب تأخير ذلك بل يجوز تقديمه على الفعل نحو: "زيدا أكرمت".

و مسألة إضمار المفعول مزيدة على الخلاصة. و تحرز بقوله (متصلا) من بعض جزئيات مسألة الانحصار الآتية نحو: إنما أكرم زيد إياك، أو: إنما أكرم زيدا أنت.

(و أَخَّرَ مَا حُصِرَ إِنَّمَا) ^(٤) أي: أخرن وجوبا ما حصر فيه منهما إذا كان الحصر يانما نحو: إنما أكرم زيد عمرا، أو بالعكس، و إنما لزم ذلك لأنه لو عكس في كل مسألة منهما التيسر المحصور

(١) قوله: (اللبس) بأن كان إعرابهما تقديريا أو محكيا و لا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، بخلاف "ضربت موسى سعدى". (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (لمضمرة أَلَمْ) أي: لوقت وجود مضمرة الم و نزل في الفاعل بأن اتصل به وعاد إلى المفعول كقوله تعالى {وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} (البقرة - ١٢٤)، فتقديم المفعول واجب لنلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظا و رتبة. (ابن القره داغي)

(٣) قوله: (ما أضمر) أي فقط فلا يرد نحو: "ضربتك" مما كانا ضميرين متصلين فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (ما حصر) أي المحصور فيه عن غيره و يكون حينئذ من قصر الصفة على الموصوف. (ابن القره داغي)

بالمحصور فيه فنحو "إنما أكرم زيد عمرا" قصر فيه إكرام زيد على عمرو، ومع احتمال كون عمرو قد أكرمه غير زيد فيقال للرد على من توهم أن زيدا أكرم عمرا وغيره، ويكون القصر قصر أفراد، أو للرد على من زعم أن زيدا خالدا مثلا فقط فيكون القصر قصر قلب، ونحو: "إنما أكرم زيدا عمرو" على العكس في ذلك.

(كذا يالاً في الأصح وقيل لا إذ قُضدُ فيها وَصَح) ^(١) والإلباس مع إنما واضح واختلف فيما إذا كان الحصر يالاً:

- ١- فقليل يجب أيضا تأخير المحصور فيه بها من فاعل أو مفعول وهو الأصح اجراء لها مجرى إنما.
- ٢- وذهب الكسائي إلى جواز تقديم المحصور بها فاعلا كان أو مفعولا لظهور القصر معها بالمفعول كقوله (وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَادُهُ...) ^(٢)، والفاعل كقوله (ما عابَ إِلَّا لَيْثِيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ...) وواقفه البصريون في مسألة تقديم المفعول. وانظر الفرق في حاشيتنا.
- و لم يحتج إلى التنبيه على مسألة "خاف ربه عمر" ^(٣) لإندراجها تحت قوله (و قد يجيء الوصل).

* * *

(١) أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـ (إلا) لأن المحصور يالاً يُعرف بكونه واقعا بعد إلا ، فلا يَخْفَى على أحد أنه هو المحصور. فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً ، قولك : ما ضرب إلا زيدَ عمراً . ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً ، قولك : ما ضربَ إلا عمراً زيدَ . أمّا المحصور بـ (إنما) فلا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يُظْهَر ولا يُعْرَفُ بكونه محصوراً إلا بتأخيرهِ». (شرح ألفية)

- قوله (وقيل لا) وجهه أن تقديم المحصور فيه يالاً، وإن لم يوجب اللبس كما في إنما، لكن يلزم منه قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير السكاكي، وقبيح عنده، ويلزم عمل ما قبل إلا في ما بعده وهو غير المستثنى وتابعه والمستثنى منه وهو ممتنع. قوله: (إذ قصده) قضيته أن القول بالتأخير لخوف الالتباس وليس كذلك. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: جواز تقديم المفعول المحصور يالاً وهو "جماحاً" على الفاعل وهو "فواده"؛ لأنه لا لبس، إذ يتعين كون المحصور بعد إلا. (مصباح السالك)

(٣) قال ابن مالك: [وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ تَوَزُّهُ الشَّجَرُ] جاء في شرح ألفية: مراد الناظم بقوله: شاع نحو: خاف ربه عمر: أن الشائع في لسان العرب: تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، ومثّل لذلك بقول العرب: خاف ربه عمر. فربه: مفعول، وهو مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل (عمر) وهو متأخر لفظاً. وجاز ذلك؛ لأن الفاعل رتبته التقديم، فالضمير قد عاد إلى متقدم في الرتبة، وإن كان متأخراً في اللفظ.

﴿ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ^(١) ﴾

﴿ ٣٠٩ ﴾ وَيُحَذَفُ الْفَاعِلُ عَنْ قَصْدِ نَبِهِ ^(٢) فَلْيُعْطَ مَا كَانَ لَهُ الْمَفْعُولُ بِهِ ^(٣) ﴿

أي: يجوز حذف الفاعل حذفاً ناشئاً عن قصد فطن بليغ منتبه لنكت الحذف عارف بلطائفه. و تفصيل تلك النكت يتطلب في كتب البيان. وقد ذكر كثيراً منها ابن غازي. وذكر أبوحيان منها عدة وافرة في أرجوزته المسماة "نهايات الاعراب" فقال:

و حذفه للخوف والابهام والوزن والتحقيق والاعظام

والعلم والجهل والاختصار والشجع والوفاق والايثار

و لم تشتغل بالتعرض لذلك لقول أبي الحسن بن الضائع هذا من هذيان المتأخرين، و قول المغني هذا تطفل من النحويين على صناعة البيان.

و إذا حذف -لما ذكر- فليعط أحكامه التي كانت له من رفع و وجوب تأخير و ذكر ^(٤) و غير ذلك المفعول به نيابة عنه فيما ذكر نحو ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٥) [هود: ٤٤].

قوله (عن قصد) صفة لمصدر محذوف كما تقدم الإيماء له. و (نبيه) أصله نبيه حذف الياء لالتقاء

الساكنين بسبب الوقف. و (يعط) مجزوم بحذف آخره بلام الأمر و نائب فاعله (المفعول). و (ما) مفعوله الثاني، و اسم كان هو الرابط بين الصلة و الموصول، و (له) خبرها، و ضميره للفاعل.

(١) نائب الفاعل، هو: الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول، أو شبهه، نحو: أَكْرَمَ الْمُجْتَهِدُ، ف (المجتهد) نائب فاعل ونحو: المحمودُ خلقه ممدوحٌ، ف (خلقُه) نائب الفاعل. (شرح ألفية)

(٢) (عن قصد) أي لغرض معلوم لفظي كالإيجاز أو معنوي كالإبهام على السامع و التعظيم و التحقير. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (فليعط) هذا مشعر بأن جميع أحكام الفاعل لا يعطى لنائب ليس مفعولاً به، و هو كذلك، لأن النائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً و قدم لم يجعل مبتدأ بخلاف الفاعل. (ابن القره داغي)

(٤) هذا معنى قوله (فليعط ما كان له المفعول به).

(٥) موطن الشاهد: {وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} . وجه الاستشهاد: حذف الفاعل وأنيب عنه المفعول به في الموضعين؛ للعلم به، والأصل: أغاض الله الماء، وقضى الله الأمر؛ فصار المفعول به مرفوعاً عمدة واجب التأخير عن الفعل. (مصباح السالك)

أجواز نيابة مفعول الثاني من كسى و ظن و أعلم

١٣١٠] وَقَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا وَظَنَّ مَعَ أَعْلَمَ إِذْ لَنْ يُلْبَسَا ٥

١٣١١] وَلَمْ يَكُنْ فِي ظَنْ جُمْلَةً وَلَا ظَرْفًا وَثَانِي اخْتَارَ نَوْبًا حُظْلًا ٥

إذا كان للفعل أكثر من مفعول واحد و أريد بنائه لما لم يسم فاعله:

فإما أن يكون من باب كسى و هو كل فعل تعدى إلى اثنين ليس أصلها المبتدأ والخبر،

و إما أن يكون من باب ظن و هو عكسه،

و إما أن يكون من باب أعلم المتعدي لثلاثة،

و إما أن يكون من باب اختار و هو ما تعدى لاثنتين صورة و لواحد حقيقة لكون الثاني على إضمار

الجار نحو: اختار زيد القوم فنيابة الأول في الأبواب الثلاثة لا إشكال فيها،

و أما نيابة الثاني فتجوز في الباب الأول بشرط أمن اللبس نحو: كُسي زيداً جُبَّةً، و أُعطي زيداً درهم^(١)،

و تمتنع فيما يخاف فيه اللبس نحو: أُعطي زيداً عمراً، لأن كل واحد يصلح أن يكون آخذاً و مأخوذاً و لا

يتبين المراد إلا بالاعراب^(٢)، فلو أنبت الثاني لتوهم أنه الأول لأن الأصل أن ينوب الذي هو فاعل معنى.

و سكت عن حكاية الاتفاق التي في الخلاصة في صورة أمن اللبس لأنها معرضة كما في التوضيح.

و أما نيابة الثاني من باب ظن فجائزة بشرطين:

أحدهما: أمن اللبس احترازاً من نحو: ظننت زيداً صديقك، فتجب فيه نيابة الأول.

(١) هذا معنى قوله (وقد ينوب الثاني من باب كسى). قال ابن القره داغي قوله (من باب كسا) أي

ثاني مفعولين ليس مبتدأ و خبراً في الأصل و لم ينصب أحدهما بحذف الجار فخرج باب ظن و نحو

اخترت الرجل زيدا. إهـ

(٢) بخلاف قولك: أُعطي عمراً درهم، فمعلوم أن الآخذ (عمرو) والمأخوذ (الدراهم) لأن الدراهم لا

يصلح أن يكون آخذاً. (شرح الفية)

و ثانيهما: أن لا يكون الثاني جملة و لا ظرفاً أو شبهه احترازاً من نحو ظننت زيدا أبوه منطلق، و ظننت زيدا عندك،^(١) فتجب فيهما نيابة الأول، إذ الفاعل لا يكون جملة أو شبهها، و كذا نائبه. و فات الخلاصة التنبيه على الشرط.

و أما نيابة الثاني من باب أعلم فجائزة بشرط أمن اللبس^(٢) احترازاً من نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، فتمتنع فيه نيابة الثاني.

و سكت عن الثالث في باب أعلم، لأنه الثاني في باب علم فما جرى فيه يجري في فرعه. و حكاية بعضهم الاجماع على امتناع نيابته معترضة كما في التوضيح، و به يعلم ما في قول المصنف في الشرح: أما الثالث في باب أعلم فلا يجوز إقامته بحال.

و أما نيابة الثاني من باب اختار فتمتنع إقامته لما يأتي من امتناع نيابة غير المفعول به مع وجوده، و الثاني من باب اختار في الحقيقة مجرور^(٣).

و هذا مزيد على الخلاصة.

قوله (إذ لن يلبسا) راجع للأبواب الثلاثة. و (نوبا) -اي نيابة- ثاني مفعولي (حظلاً)، و أولهما المستتر ضمير (ثاني اختار).

(١) أشار الناظم إلى الشرط الثاني بقوله: (وَلَمْ يَكُنْ فِي ظَنٍّ جُمْلَةً وَ لَا ظَرْفًا) نحو: ظُنُّ زَيْدًا قائمٌ.

- قوله (في ظن) قيده لامتناع كون ثاني كسا وأعلم جملة وظرفاً. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مَسْرُجًا. هذا معنى قوله: (و قد ينوب الثاني مع أعلم إذ لن يلبسا).

- قوله (إذ لن يلبسا) قيدها لثلاثة، وقد يستدل على أن إقامة ثاني ظن ممتنع مطلقاً، بأنه متأخر رتبة عن المفعول الأول، فلو وقع مقامه صار متقدماً رتبة، و بأنه متحمل لضمير الأول، فلو جعل نائباً لقدم فيعود الضمير إلى متأخر لفظاً و رتبة. ويمكن الجواب بأنه لا مانع من التقدم الرتبي لشيء على آخر، و تأخره عنه بجهتين، و أن كون الأول متقدماً رتبة بحسب الأصل كاف لإرجاع الضمير على أنه لا مانع من تأخير ما هو نائب. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى هذا بقوله: (و ثاني اختار نوبا حظلاً). قال ابن القرداغي: قوله (و ثاني اختار) و هو ما حذف الجار عليه و إن تقدم لفظاً، فالمراد الثاني رتبة و إن تقدم لفظاً. إهـ

إنابة الظرف و المصدر و الجار و المجرور عن الفاعل

﴿ ٣١٢ ﴾ وَقَابِلًا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ أَقِمْ أَوْ مَصْدَرَ هَذَا إِذَا ذَاكَ غُذِمَ ^(١)

﴿ ٣١٣ ﴾ وَقِيلَ أَوْ يُوجَدُ تَالٍ أَوْ لَا وَالْخُلْفُ فِي أَيِّ الثَّلَاثِ أُولَى

(و قابلا من ظرف أو شبه أقم أو مصدر): (قابلا) مفعول مقدم بـ (أقم) أي: أقم مقام الفاعل عند

حذفه ما يقبل ذلك من هذه الثلاثة، فالظرف يقبل ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصرفا ^(٢) احترازا من نحو قط، و عوض، و عند، و مع، فإنها لا تنوب لعدم قبولها

الرفع.

الثاني: أن يكون مختصا ^(٣) احترازا من نحو "جلست مكانا" و "سرت زمانا" فلا ينوب لعدم الفائدة، إذ

مطلق الزمان و المكان مفهوم من المسند.

و شبهه -و هو المجرور- يقبل ذلك بشرطين:

(١) قوله (و قابلا) مفعول (أقم) والقابل من الظرف النيابة هو المتصرف المختص، وهو ما فارق النصب على الظرفية والجرب من، وخص بعلمية أو إضافة أو نحوهما، أو قيد الفعل بمعمول آخر، ومن شبهه وهو المجرور ما ليس علة ولا متعلقا بمحذوف، ومن المصدر ما ليس تأكيدا ولا ملازما للنصب. (ابن القره داغي)

(٢) المراد بالظرف المتصرف: الذي لا يلزم النصب على الظرفية، فيأتي مرفوعاً، ومنصوباً، و مجروراً حسب موقعه في الجملة، نحو: يَوْمٌ، وَزَمَنٌ، وَوَقْتُ، وَسَاعَةٌ؛ تقول: اليوم جميل - بالرفع - وقضيت يوماً سعيداً - بالنصب - وأقرأ القرآن كل يوم - بالجرب - فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمي غير متصرف، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب، وهو نوعان: ١- نوع يلزم النصب على الظرفية فقط، نحو: مَعَ، وَقَطُّ، وَعَوَظٌ، وَإِذَا، وَسَحَرَ (إذا أُريدَ به سحر يوم بعينه). ٢- نوع يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، أو الجرب - مِنْ-، نحو: عِنْدَ، وَثَمَّ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ. وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل. (شرح الفية)

(٣) المراد بالمختص: ما كان مفيداً بسبب الوصف، أو الإضافة، أو لأنه عَلِمَ، نحو: سُهْرَتِ لَيْلَةُ قَمَرَاءَ، وَسِيرَ يَوْمَ الجمعةِ، وَصِيَمَ رَمَضَانُ. فكل مما تحته خط يُعْرَبُ نائباً للفاعل؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول، ومختص بالإضافة في المثال الثاني، وَعَلِمَ في المثال الأخير. فإذا لم يكن الظرف مختصاً بالوصف أن يكون نائباً عن الفاعل، نحو: سُهْرَتِ لَيْلَةُ، وَسِيرَ يَوْمٌ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص. (شرح الفية)

أحدهما: أن لا يلزم الحرف وجها واحدا من الاستعمال احترازا من مجرور رب و الكاف ونحوهما.
والثاني: أن لا يكون للتعليل فالتائب في قول الفرزدق "يَغْضِي حِيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مِهَابَتِهِ" ضمير الاغضاء.

والمصدر يقبل ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصرفا ^(١) احترازا من نحو سبحان.

والثاني: أن يكون مختصا ^(٢) احترازا من نحو "سَيَرَّ سَيَرَّ" فلا يقال لعدم الفائدة ^(٣).

[هذا إذا ذاك عدم]: قوله (هذا) - أي كون واحد من الثلاثة نائباً - مبتدأ، خبره (إذا ذاك) ^(٤) أي:

المفعول به المتقدم ذكره أول الباب (عدم)، فلا ينوب شيء من الثلاثة مع وجوده؛ لأن غير المفعول به لا ينوب حتى يقدر مفعولا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة فلا وجه للعدول إلى نيابة غيره.

(١) المصدر الْمُتَصَرِّفُ، هو: الذي لا يلزم النصب على المصدرية، بل يأتي مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا حسب موقعه في الجملة، نحو: فَهَمَ، وَعِلِمَ، وَاسْتِغْفَارَ، وَضَرَبَ؛ تقول: فَهَمَ الجملة ضروري لإعرابها، إِنَّ فَهَمَ الجملة ضروري لإعرابها، لِفَهَمِ الجملة أثر في إعرابها. فإذا لزم المصدر النَّصْبُ على المصدرية سُمِّيَ غير متصرف، نحو: سبحانَ الله، وَمَعَاذَ الله، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوبا على أنه مفعول مطلق. (شرح ألفية)

(٢) المصدر المختص، هو: المفيد إما بسبب الوصف، أو الإضافة، أو العدد، نحو: زُكِعَ زُكُوعٌ طَوِيلٌ، وَسُجِدَ سُجُودُ الخاشعين، وَضُرِبَ ضربتان. فكلُّ مما تحته خط يعرب نائبا للفاعل؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول، وبالإضافة في الثاني، ودالٌّ على العدد في المثال الثالث. فإذا لم يكن المصدر مختصا لم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ ضَرْبٌ، وَسُجِدَ سُجُودٌ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص. (شرح ألفية)

(٣) لأن معناه المبهم مستفاد من الفعل، فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله، وذلك غير مقصود من الإسناد. (ضياء السالك)

(٤) فإن وجد يتعين المفعول به نحو: ضَرَبَ الشرطي؛ زيدا ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره. ففي هذا المثال اجتمع المفعول، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور فعند بناء الفعل (ضَرَبَ) للمجهول فإنه يتعين عند البصريين أن يكون المفعول به (زيداً) هو النائب عن الفاعل؛ فتقول: ضَرَبَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره. (شرح ألفية)

أو قيل أو يوجد تال أو لا^(١): وقيل تجوز نيابتها مع وجود المفعول به واستدل له بقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٢) [الجاثية: ١٤]، وبقول الشاعر:

وإنما يرضي المنيب ربّه ما دام مغنياً بذكر قلبه

فقلوه (أو يوجد) عطف على (إذا عدم) مقدرا. ولا فرق على هذا القول بين أن يكون المفعول تاليا للفاعل متقدما على النائب كالمثالين المتقدمين.

و شرط الأخفش في جواز ذلك تأخير المفعول به في اللفظ وتقدم النائب، و جرى في المتن على الأول، فقلوه (تال) حال قدر نصبه ضرورة على حد قوله: "وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَاوَةَ"، وهذه ظاهر إطلاق الخلاصة.

[أو الخلف في أي الثلاث أولى]^(٣): وإذا اجتمعت الثلاثة غير المفعول به فـ [اختلف فيه]:

قيل هي سواء، واختاره الجزولي لاستوائها في الفرعية.

واختار ابن عصفور إقامة المصدر لأنه أقرب إلى الفعل لفظا ومعنى.

واختار ابن معطي إقامة المجرور لتمام مغايرته للفعل بخلاف المصدر والظرف.

واختار أبوحيان إقامة ظرف المكان، لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان.

و إلى الثلاثة الأخيرة أشار بالشطر الأخير، وهو من الزيادات على الخلاصة.

(١) اختلف في نيابة الظرف و المجرور و المصدر عن الفاعل:

أ- عند البصريين يشترط أن لا يكون المفعول به موجودا. هذا معنى قوله المار (هذا إذا ذاك عدم).

ب- عند الكوفيين تجوز نيابتها ولو كان المفعول به موجودا هذا معنى قوله (قيل أو يوجد)، وعندهم سواء

في هذا كون المفعول به تأخر في اللفظ عن الظرف و المصدر أم لا، هذا معنى قوله (تال أم لا)، جاء في

شرح ألفية: فيجوز عندهم أن تقول: ضَرَبَ ضَرْبَ شَدِيدٍ زَيْدًا. في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع

وجود المفعول به (زيداً) وتأخره، ويجوز عندهم أن تقول: ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْبَ شَدِيدٍ. في هذا المثال ناب

المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدمه «إهـ (م)

(٢) فقد قرأ (يجزى) بالياء مضمومة مبنياً للمجهول، مع نصب (قوماً)، والنائب الجار والمجرور (بما)، على أحد

القولين. (دليل السالك)

(٣) قوله (و الخلف...) إهـ أي: و الخلف ثابت في جواب هذا الاستفهام، ومذهب البصريين تساوي

الكل للنيابة. (ابن القره داغي)

[لا يجوز كون المبتدأ والفاعل جملة]

﴿ ٣١٤ ﴾ وَلَا يَكُونُ ^(١) جُمْلَةً ذُو الْإِبْتِدَاءِ وَفَاعِلٌ أَوْ نَائِبٌ فِي الْمُقْتَدَى ﴿

يعني: أن المسند إليه ليس كالمسند في جواز كونه مفردا و جملة، بل المسند إليه لا يكون إلا مفردا، و سِرَّ الفرق أن المقصود منه الماصدق و الذات، و ليس ذلك من مدلولات الجمل، و المقصود من المسند المفهوم و هو صالح لأن يدل عليه بالمفرد و الجملة، و لا يرد عليه نحو «لا حول و لا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» ^(٢) و نحو «تعصم لا إله إلا الله الدماء و الأموال» و نحو: قيل زيد قائم، لأن الجملة إذا قصد لفظها كانت من قبيل المفرد على التحقيق كما ذكر غير واحد. و لنا في المسألة تحرير في مبحث الخبر من الحاشية.

و قيل يجوز مجيء الفاعل جملة كقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦] و قوله ﴿وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [ابراهيم: ٤٥]. و لنا في صدر مبحث الفاعل في ذلك كلام في الحاشية.

قوله: (جملة) خبر (يكون) متوسط، و قوله: (في المقتدى) -اي به- فوق الحذف و الايصال. و هذا من الزيادة على الخلاصة. و سكت عن كيفية تغيير صيغة الفعل لأنه ذكر ذلك في مبحث أبنية الفعل.

* * *

(١) و لا يكون المبتدأ جملة بخلاف الخبر و كذا الفاعل و نائبه لا يجوز أن يكونا جملة في الأصح. (المطالع السعيدة)

- قوله (و لا يكون) هذا منقوض بقوله تعالى ﴿وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [ابراهيم - ٤٥] وظهر لي أقام زيد، و نحو "تسمع بالمعدي خير من أن تراه" ويجاب عن الأولين بأن الإسناد حقيقة إلى مضاف محذوف، و هو لفظ الجواب، و لا بد من تقديره، و إلا لزم التناقض، لأن ظهور الشيء منافي للاستفهام عنه. و عن الثالث بأنه في تأويل (سماعك). (ابن القره داغي)

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٢٠٣ / ٤ "كنز"، ولسان العرب "كنز". أي: أجرهما مدخر لقائلها والمتصف بها، كما يدخر الكنز. (تحقيق على شرح التصريح)

﴿المضارع﴾

ذكره هنا لأنه من جملة العمدة، إذ هو مسند أبداً، ولا ينتقض ذلك بالماضي والأمر؛ إذ الكلام في المعربات.

[إعراب فعل المضارع]

﴿٣١٥﴾ وَيُزْفَعُ الْمُضَارِعُ الْمُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، وَجَوْدُوا ﴿٣﴾

﴿٣١٦﴾ بِأَنَّ مَا عَامَلَهُ ^(١) التَّجْرِيدُ ^(٢) لَا وَقُوْعُهُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ الَّذِي عَمَلُهُ ^(٣) ﴿٣﴾

إذا تجرد المضارع من النواصب والجوازم فحكمه أن يرفع. و اختلف في تحقيق الرفع له ما هو؟ فقال الفراء: إنه التجريد أي: التعري من الناصب والجازم، فهو معنوي. واختاره ابن الخباز، وابن مالك. ونسبه لحذاق الكوفيين. وقال: إنه سالم من النقص وإلى ذلك أشار بقوله (و جودوا بأن ما عامله التجريد).

و ذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم، قالوا: ومن ثم لم يرتفع مع الناصب والجازم، لأن الاسم لا يقع بعدهما. وردّ بأنه منتقض بنحو "هلا تفعل" و "سوف تفعل"، فإنه ارتفع ولم يقع موقع الاسم. وأجيب بأن الرفع استقر له قبل دخول هلا والسين ولم يغيره، لأن أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر. وأشار إلى ترجيح هذا القول بقوله (الذ علا).

* * *

(١) قوله (ما عامله) أي ما هو عامله فصدر الصلة محذوف، ويمكن أن يكون عامل فعلاً بمعنى عمل أي الذي عمل فيه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (التجريد) أي لأنه يرد عليه أنه يجوز "يقوم زيد" و "سيقوم" و "الذي يقوم" و "كاد يقوم"، ولا يجوز "قام زيد" و "سقام"، والذي قام، وكاد قائماً، ودفعه يحتاج إلى تكلف، هذا. وقد يقال التجريد حاصل قبل التركيب مع الغير فلا يكون عاملاً وإلا لزم العمل قبل التركيب. وقد يجاب بأن المراد التجريد للإسناد ولم يذكره لأن الفعل لتوقف فهم مدلوله على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (الذ علا) صفة الاسم أي الذي علا على أخويه، ففيه أيما إلى أن منشأ هذا القول هو كون الاسم أصلاً للفعل في الاعراب، ويمكن جعله صفة لقوله (وقوعه) و حينئذ يلزم منافاته لقوله وجودوا لكن يدفع بأدنى عناية. (ابن القره داغي)

الكتاب الثاني

في الفضلات

- المفعول به
- التحذير
- الإغراء
- الاختصاص
- المنادى
- المندوب
- الاستغاثة
- الترخيم
- المفعول المطلق
- المفعول له
- المفعول فيه
- المفعول معه
- المستثنى
- الحال
- التمييز
- نواصب المضارع

□ الْكِتَابُ الثَّانِي فِي الْفَضَلَاتِ ^(١)

الْمَفْعُولُ بِهِ

[تعريف المفعول به]

﴿ ٣١٧ ﴾ وَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلٌ فَانْتَبِهْ وَ النَّاصِبُ الْفِعْلُ ^(٢) هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ ^(٣) ﴿

عَرَّفَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِأَنَّهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ^(٤).

و قال الزمخشري: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدا، و أوجدت ضربا، و أحدثت قتلا، و كأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، و كأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد.

و فسر ابن الحاجب "وقوع الفعل" بتعلقه بما لا يعقل إلا به. قال الرضي: فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في نحو: مررتُ بزيدا، و قربتُ من عمرو، و بعدتُ من بكر، و سرتُ من البصرة إلى الكوفة: مفعولا بها، و لا شك أنه يقول: إنها مفعول بها، لكن بواسطة حرف الجر، و مطلق المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، و كلامنا في المطلق.

(١) المراد بالفضلة: ما ليس ركنا أساسيا في الجملة، ويمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به. وضد الفضلة: العُمْدَةُ، وهو: ما كان ركنا أساسيا في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه، كالفاعل. (شرح الفية)

(٢) قوله (و النَّاصِبُ الْفِعْلُ) جملة معترضة ذكرها ردًا على أقوال هي: أنَّ ناصبه الفعل مع الفاعل، أو الفاعل، أو المفعولية. (ابن القره داغي)

(٣) المُرَاد بِالْوُقُوعِ التَّعَلُّقُ الْمَعْنَوِيُّ لَا الْمُبَاشَرَةُ أَعْنِي تَعَلُّقَهُ بِمَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِهِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِلْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَلَوْلَا هَذَا التَّفْسِيرُ لَخَرَجَ مِنْهُ نَحْوُ أَرَدْتُ السَّفَرَ لِعَدَمِ الْمُبَاشَرَةِ.

وَ خَرَجَ بِقَوْلِنَا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ فَإِنَّهُ نَفْسُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ وَالظَّرْفُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ فِيهِ وَالْمَفْعُولُ لَهُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ لِأَجْلِهِ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ مَعَهُ لَا عَلَيْهِ. (شذور الذهب)

(٤) فإن قيل: "إياك" في {إياك نعبد} مفعول به مع أن العبادة لم يقع عليه؟ قلنا: المراد من الوقوع التعلق، فتناول التعريف لإياك، فإن العبادة وإن لم تقع عليه لكنها تعلقت به. و العلاقة بين الوقوع و التعلق للزوم، بأن ذكر الملزوم و أراد به اللازم، لأن الوقوع يستلزم التعلق. (معارف الكافية و عوارف الجامي)

و أيضا، فان معنى اشترك في قولهم "اشترك زيد و عمرو" لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر و هو عمرو، أو غيره، و ليس بمفعول به في الاصطلاح.

و الأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعل مثبتا.

فبقولنا: «اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله» تخرج المعمولات، أما المفعول المطلق، فلأن الضرب في قولك ضربت ضربا، و أحدثت ضربا، و إن كان مفعولا للمتكلم في المثالين، إلا أنه لا يقال في الاول: أن ضربا مضروب، و يقال في الثاني إنه محدث.

و أما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بالجار، كما يقال في "سرت اليوم فرسخا" إن اليوم مسير فيه و كذا الفرسخ، و كذا نحو "بعت زيدا مالا" فإن زيدا ملحق بالمفعول به بحذف الجار، فهو مبيع منه.

و قولنا «المثبت أو المجعل مثبتا» ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا و ما ضربت زيدا. و أفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد و هو مضمون الجزء الثاني مضافا للاول، فالمعلوم في: علمت زيدا قائما: قيام زيد، لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما، و لذا قل حذف أحدهما من دون الآخر، مع أنهما في الاصل مبتدأ و خبر، لأنك لو حذفتهما لكانت كالحاذف بعض الكلمة.

و باب كسوت و أعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك "كسوت زيدا جبة و أعطيت زيدا جبة" مكسو و معطى، و ثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبة مكساة و معطاة أي مأخوذة، و كذا نحو أحفرت زيدا النهر "زيد" محفر و النهر محفور، و المعنى: حملت زيدا على أن يكتسى الجبة و يعطوها و يحفر النهر، و ليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم، أي أحفرته فحفر النهر، لأنك تقول: أحفرته النهر فلم يحفره، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع، أي حملته على أن يحفر النهر هو المعلوم كما قلنا في كسوت و أعطيت.

و باب أعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعدد إلى مفعولين فإن المعلم هو المخاطب، و قيام زيد هو المعلوم، فنصب الثاني و الثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني، كما قلنا في علمت. انتهى.

قلت: في تعريفه أمران:

أحدهما: أن في صدقه على مفعولي علمت، و الثاني و الثالث لأعلمت، و ثاني كسوت و أعطيت و أحفرت، خفاء و بعد. أو تلك الترفيقات التي أبدأها في توجيه إندراجها فيه تحتاج إلى إمعان نظر و طول فكر و ذلك مناف للإيضاح المقصود من التعريف.

و ثانيهما: أنه يصدق على السماوات في ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، و العالم في "خلق الله العالم" مع أن التحقيق فيهما من قبيل المفعول المطلق، كما حررناه في حاشيتنا في مبحث إعراب جمع المؤنث السالم، و هو رأي ابن الحاجب الذي ردّ عليه تعريفه.

فإن قلت: كيف صدق اسم المفعول من مادة الفعل الناصب لهما عليهما مع كونهما^(١) من المفعول المطلق مع أن شيئا من المفعول المطلق ليس كذلك، إذ لا يقال في ضربت مثلا من نحو ضربت ضربا أنه مضروب.

قلت: هذه شبهة جاءت من كون فعلهما الناصب لهما ثابتا معناه لكل حادث، و هما من جملة الحوادث بل العالم إذا أريد به ما سوى الله هو كل الحوادث، و كل حادث مخلوق، فوجب صدق اسم المفعول من مادته عليهما لذلك، لا لكونهما مفعولا بهما، و يحقق لك الأمر قول الرضي في المفعول المطلق: إنه هو المفعول الحقيقي الذي به صار الفاعل فاعلا فضارب زيد في قولك ضرب زيد عمرا ضربا لأجل حصول ذلك المصدر منه كان فاعلا، بخلاف المفعول به، فإنه ليس مما فعله الفاعل بل فعل به فعلا، إهـ و لا شك أن السماوات مثلا مما فعله الفاعل و بايجادها كان فاعلا لها، و ليس مما فعل به فعلا، فافهم، إذا تمهد هذا فالصواب في تعريفه ما ذكره ابن الحاجب، و لا يرد عليه ما أورده الرضي، لأن ما الواقعة صدرا في التعريف واقعة على الاسم المنصوب بقرينة قوله قبل ذلك «المنصوبات هي: ما اشتمل على علم المفعولية»، ثم قال: «فمنها المفعول المطلق و منها المفعول به»، و حيث خفى هذا

(١) في نسخة (ب) «مع كونه».

على الرضي مع نباهته فلتجعل الواو في قول المتن (و الناصب الفعل) حالية لا اعتراضية، وتكون الجملة قيداً من التعريف مخرجاً للمجرورات و المرفوع من نحو اشترك زيد و عمرو.
 قوله (ما يقع) شرط، و لذلك جزم المضارع. و جملة (هو المفعول به) جواب جُرد -مع كونه جملة اسمية- من الفاء ضرورة على حد "من يفعل الحسنات إليه يشكرها". و قوله (فانتبه) اعتراض متمم. و يصح أن يكون إشارة إلى ما فيه من الاعتراض على ما مر.

[عامل المفعول به]

قوله (و الناصب الفعل) مع إفادة التقييد كما تقدم يفيد بيان الناصب للمفعول به ما هو و معلوم أن شبه الفعل يعمل عمله، فالمعنى: و الناصب الفعل أو شبهه و ما ذكره هو رأي البصريين.
 و قال الفراء: الناصب له الفعل و الفاعل.
 و قال هشام: الفاعل.

فإن قلت: قولهم في حقيقة العامل ما به يتقوم المعنى المحوج للإعراب يقتضي أرجحية هذين القولين، و قد رجحهما الرضي، و ذلك أن الفاعل في ضرب زيد عمراً مثلاً إما أن يكون هو الطالب للمفعول ليفعل به ذلك الفعل، أو يكون له دخل في طلبه، فبالفاعل حينئذ أو به، و بالفعل وجد المعنى المحوج للإعراب.

قلت: إنما صحت نسبة الإقتضاء للفاعل هنا من جهة قيام هذا الفعل به لا من جهة كونه فاعلاً بدليل فقدته في نحو مات زيد و نعم الفتى فرجع الاقتضاء في التحقيق إلى الفعل.
 فإن قلت: كيف قال ابن الحاجب في تعبير الوقوع هو تعلقه بما لا يعقل إلا به فإنه يقتضي كون المفعول ركناً لا بد منه؟

قلت: الفعل المتعدي لا يتعقل معناه الكلي إلا متعلقاً بمفعول ما و لا يلزم من ذلك كونه ركناً من الكلام، لأن الكلام لا يفقد بفقدته بخصوصه و شيء ما الذي يتوقف التعقل عليه معلوم لكل أحد.

[تقديم المفعول به على العامل وجوبا]

﴿ ٣١٨ ﴾ وَالزَّمُّوا تَقْدِيمَهُ ^(١) مُضْمَنَا شَرْطاً أَوْ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَيْثُ عَنَا ﴿

﴿ ٣١٩ ﴾ نَاصِبُهُ جَوَابٌ أَمَّا أَوْ بفا أَمراً وَكَمْ كَكَمْ غُلامٍ خَلْفاً ﴿

الأصل في المفعول به كغيره من الفضلات أن يتأخر عن العامل، وقد يقدم عليه، ويجب ذلك لأسباب:

١- [مضمنا شرطاً]: منها أن يتضمن معنى الشرط نحو: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾ ^(٢).

٢- [أو استفهاماً]: و منها أن يتضمن معنى الاستفهام نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تَتَكَبَّرُونَ﴾ ^(٣).

٣- [أو حيث عنا ناصبه جواب أما]: و منها أن يقع ناصبه جواباً لأما نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ ^(٤). و كان عليه أن يقول حيث لا فاصل لأن التقديم في نحو "أما في الدار فاضرب زيدا" ليس واجبا.

٤- [أو بفا أمراً]: و منها أن يكون ناصبه أمراً مقترناً بالفاء الخبرية نحو: زَيْدًا فَاضْرِبْ.

٥- [و كم ككم غلام خلفاً]: و منها: أن يكون مضمنا معنى رب التي للتكثير، و ذلك كم نحو "كم عبد ملكت". و شرح المصنف هذه بقوله: «خامسها أن يكون معمول كم الخبرية»، و فيه أن المضاف إليه ليس هو المفعول و لا خصوصية له بل المضاف إليه الاستفهام، و الشرط كذلك، بل الذي يستحق الذكر إنما هو المضاف لما ذكر لا المضاف إليه ما ذكر.

(١) قوله (و الزَّمُّوا تَقْدِيمَهُ) هذه في الحقيقة صورتان: إحداهما: كون المفعول لازم الصدر بنفسه أو بغيره نحو: غُلامَ مَنْ أَكْرَمْتَ. و ثانيهما: ما وقع عامله بعد الفاء أمراً نحو: {وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ}، أو جواب أما نحو: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَقْهَرْ} فلو قال بدل هذين البيتين: (قَدْ دُمَّ وَجُوباً إِنْ يَفْعَ مِنْ بَعْدِ فَا...عَامِلُهُ أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ وَفَى) لَكُنْفَى. (ابن القره داغي)

(٢) الإسراء: ١١٠، وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به الواقع اسم شرط جازم، وهو "أيا" على الفعل والفاعل معا؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ لأن أسماء الشرط، لها الصدارة في الكلام. (مصباح السالك)

(٣) غافر: ٨١، وجه الاستشهاد: "تقدم المفعول به الواقع اسم استفهام على الفعل والفاعل معا؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام. (مصباح السالك)

(٤) الضحى: ٩، وجه الاستشهاد: تقدم المفعول "اليتيم" على فعل تقهر؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ ليكون فاصلاً بين أما والفعل؛ لأن الفعل -وخاصة المقرون بفاء الجزاء- لا يلي "أما". (مصباح السالك)

و الضمير المضاف له (تقديم) يعود على المفعول به، و (مضمنا) حال منه، و ساغ ذلك لأن المضاف صالح للعمل في الحال. و (شرطا) مفعول ثانٍ لـ (مضمن). و (حيث) معطوفة على (مضمن). و جملة (عنا) أي: عرض في محل خفض بها. و (جواب) حال من ناصب. و (أمرا) عطف على (جواب) أما. و الباء بمعنى مع متعلقة به.

و (كم) مبتدأ حذف خبره للقرينة - أي كذلك - أي: يلتزم تقديمها إذا جاءت مفعولا لصدارتها، و المراد الخبرية بقرينة المثال الذي فيه التمييز مع عدم دخول حرف الجر على كم، و لأن الاستفهامية مندرجة في قوله (أو استفهاما). و (خلف) ماض مشدد اللام، و (كم) مفعول به.

[تأخير المفعول به عن العامل وجوبا]

[٣٢٠] ﴿وَالْتَزَمُوا تَأْخِيرَهُ إِنْ كَانَ أَنْ أَوْ أَنْ، أَوْ مَعْمُولَ مَجْزُومٍ يَعْنِ﴾

[٣٢١] ﴿أَوْ لَتَعَجِبَ وَفِعْلٍ وَصِلَا بِالْحَرْفِ وَاللَّامِ وَقَدْ سَوْفَ تَلَا﴾

[و التزموا تأخيرها] أي: التزموا تأخير المفعول به في مسائل:

١- [إن كان أن أو أن] منها: أن يكون (أن) أو (أن) مع صلتها نحو: علمت أن ستقوم، و عرفت أنك فاضل. و علة ذلك خوف التباس المفتوحة بالمكسورة، و هذا مع التخفيف و التشديد، أو بالمفتوحة التي بمعنى لعل، و هذا مع التشديد فقط. و إنما لم يلتفتوا للالباس في "أنك فاضل أكرمتك" لأن المعنى لا يتفاوت على الفتح و الكسر، إذ التعليل المقصود مستفاد في الفتح من اللام المقدرة، و في الكسر من الاستئناف المقتضي كون الجملة جواب سؤال مقدر.

(١) قوله (إن كان أن) أي أن المخففة المفتوحة و معموليها، أو أن المشددة و معموله، ففيه مسامحة، و هذا منقوض بنحو: أما أنك فاضل فعرفت، فينبغي تقييد "أن" بعدم كونه مسبوقا بـ"أما". قوله (أَوْ مَعْمُولَ مَجْزُومٍ) مفعول (يَعْنِ) أي يظهر معمول مجزوم، فإنه يمتنع تقديمه لئلا يلزم الفصل بينه وبين الجازم، ولو قُدم على الجازم أيضا لجاز، وكلامه يوهم خلافه فيمتنع "لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْ"، دون "زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ". (ابن القره داغي)

و يستفاد من قول المصنف فيما سبق (أو حيث عنا ناصبه جواب أما) أن وجوب التأخير هنا مقيد بما إذا لم تتقدم أما نحو أما أنك فاضل فعرفت.

و عبارة التسهيل يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أن) مشددة أو مخففة. قال الدماميني: مقتضاه (أن) انشائية الوضع و هي الناصبة لا يجب تأخيرها فيجوز أن تقول: كرهت أن يقوم، و أن يقوم كرهت مجرور الكلام فيه. إهـ. قلت: الظاهر ما اقتضاه التسهيل إذ لا موجب للتأخير فيما ذكر، و عليه فقول المصنف (إن كان أن) يقيد بالمخففة.

٢- [أو معمول مجزوم يعن] و منها: أن يكون معمول فعل مجزوم نحو: لم أضرب زيدا. و وجوب التأخير في هذه إضافي أي بالنسبة للتقديم على الفعل وحده و إلا فيجوز التقديم على الجازم. قوله (معمول مجزوم) عطف على (أن) الواقعة خبرا لكان.

٣- [أو لَتَعَجَّبَ] و منها: أن يكون معمول فعل تعجبي نحو: ما أحسن زيدا. و هذه مستفاد من قول الخلاصة: «و فعل هذا الباب لن يقدم معموله».

٤- [و فعلٍ وُصِلَ بالحرف] ^(١) و منها: أن يكون معمول فعل وقع ذلك الفعل صلة لحرف نحو: "مَنْ البرَّ أَنْ تَكْفَ لِسَانُكَ". و ذلك لأنه لا يفصل بين الموصول الحرفي و صلته بمعمولها.

٥- [و اللام و قد سوف تلا] ^(٢) و منها: أن يكون معمول فعل مدخول للام الإبتداء، أو القسم، أو قد، أو سوف نحو: "ليرضى زيد عمرا"، بناء على جواز دخول لام الإبتداء على المضارع، و هو رأي ابن مالك

(١) قوله (بِالْحَرْفِ) أي بالحرف المصدرى ناصبا أو لا، خلافا لمن خَصَّ المنع بالتأصب، فلا يجوز "عَجِبْتُ مِمَّا زِيداً تَضْرِبُ". (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و اللّام) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، و اللام مفعول (تلى) و كذا تالييه. و (تلى) معطوف على (وصلا)، فيكون صفة الفعل، و هو معطوف على مجزوم أي إن كان معمول فعل تلي اللام، فيمتنع عمراً ليرضى زيد، لكن إذا كان مسبوqa يان جاز التقديم نحو: إن زيدا عمراً ليرضى، و كذا قد، و سوف، و مثلهما لام القسم، و زُبَما و قَلَما، و نونُ التأكيد، فلو ذكرها لكان أولى. (ابن القره داغي)

و المألقي - بفتح اللام - و من وافقهما. و نحو: "و الله لأضربن زيدا"، لأن اللام المذكورة لها الصدر. و نحو: قد ضربت زيدا، أو "سوف أضرب زيدا".

و وجوب التأخير في هذين إضافي أي بالنسبة إلى الفعل وحده. و يجوز التقديم على قد و سوف و سين. و بين لك ذلك قول المغني: قيل يجوز النصب في نحو "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو" مطلقاً. و قيل يمتنع مطلقاً، و هو الظاهر، لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية. و قال أبو الحسن و تبعه ابن عصفور يجوز في نحو "فإذا زيد قد ضربه عمرو"، و يمتنع بدون قد، و وجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها و بين الشرطية المختصة بالفعل فإذا اقترنت بقدر حصل الفرق بذلك إذ لا تقترن الشرطية بها. إهـ.

فلولا صلاحية مدخولها للعمل فيما قبلها لما فسر العامل فيه، فافهم.

و بقي عليه مفعول الفعل المؤكد بالنون الشديدة أو الخفيفة لأن تقديمه مؤذن بأن الفعل غير مهم و إلا لما أخرج عن مرتبته أي الصدر، و توكيده مؤذن بأنه مهم فيتناfran في الظاهر. كما قال الرضي.

و قوله (أو لتعجب) عطف على (مجزوم)؛ لأن معناه لمجزوم. و العبارة على تقدير مضاف أي لفعل تعجب. و (فعل) عطف على مجزوم، و جملة (وصلا) صفة له، و (بالحرف) متعلق به. و كان من حقه أن يبين أن المراد الموصول الحرفي و إلا فالعبارة صادقة على الصور الباقية. و (تلا) عطف على (وصلا)، و (اللام) و ما عطف عليها مفعوله مقدم.

و ما ذكره من مسائل التقديم و التأخير مزيدة على الخلاصة.

[حكم حذف المفعول به]

﴿ ٣٢٢ ﴾ وَحَذَفُهُ يَجُوزُ لَا جَوَاباً أَوْ ذَا الْحَصْرِ لَا ذَا بَعْتِهِ ^(١) فِيمَا رَأَوْا ۝

الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضلة، وقد يعرض له ما يوجب ذكره فمن ذلك:

- ١- نيابته عن الفاعل تخلفه له في العمدية كما سبق ^(٢).
- ٢- ومنه كونه محصوراً نحو: إنما ضربت زيدا، وما ضربت إلا زيدا ^(٣). ومثل في الشرح بالثاني، وقال: إذ لو حذف لأوهم نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه مقيداً. إهـ.
- و فيه مع القصور أنه إنما يأتي في الحذف لغير دليل، فالصواب أنه إنما امتنع فيه ذلك لأنه هو المقصود بالذات الذي جيء بالكلام له كما قالوا في المتعجب منه وبهذا وجهه الرضي.
- ٣- ومنه أن يكون جواباً كقولك "زيداً" لمن قال لك: من ضربت؟ لأنه المقصود الذي وقع عنه السؤال.
- ٤- ومنه أن يكون المبتدأ غير "كل"، والعائد مفعول نحو: زيدٌ ضربته، وذا بعته، لأن حذفه موقع في التهينة والقطع، وقد تقدم في باب المبتدأ. وهذه مزيدة على الخلاصة.
- قوله (لا جواباً) عطف على مقدر أي: وحذفه يجوز في غير جواب لا جواباً ولا ذا الحصر ولا مثل مفعول قولك: ذا بعته.

(١) قوله (لا ذَا بَعْتُهُ) قال الصبان: «لا يجوز حذف المفعول في الاشتغال نحو: زيداً صَرَبْتُه، والتنازع نحو: صَرَبْتَنِي وَصَرَبْتُه زيدٌ، ومفعول أكرمته في جاء الذي أكرمته في داره، لأن حذفه يوهم أن العائد ضمير في داره» إهـ فعلى هذا قوله (لا ذَا بَعْتُهُ) معطوف على قوله (لا جواباً) وإشارة إلى باب الاشتغال. ولو قال: (ذا حصر أو ذا بعته) لكان أولى، وجعله إشارة إلى قول بعضهم أنه يجوز فيه: ذا بعته. (ابن القره داغي)

(٢) تقدم في بيت ٣٠٩.

(٣) فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه محصور، لئلا يفسد المعنى لأننا إذا حذفنا (زيداً) دلّ الكلام على نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفي الضرب عن غير زيد، فإذا حذف لم يفهم ذلك. (شرح ألفية)

إتقديم أحد المفعولين و هو الفاعل في المعنى في باب أعطى |

[٣٣٣] ﴿ وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى ، وَمَا بِغَيْرِ حَرْفٍ ^(١) وَلِأَمْرِ حُرْمًا ﴾

[٣٣٤] ﴿ وَالْزَمُوا ^(٢) ﴾

إذا تعدد المفعول به، فإن كان من باب ظن و أعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مستحق للتقديم على الخبر، و الفاعل في أعلم مقدم على الاثنين.

و إن كان من باب أعطى فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى كـ "أعطيت زيدا درهما" فزيد هو الفاعل معنى لأنه هو الآخذ، و الدرهم مأخوذ ^(٣).

و إن كان من باب اختار فالأصل تقديم ما وصل إليه الفعل بنفسه على ما وصل إليه بواسطة سواء كان الجار صريحا نحو: اخترت زيدا من القوم، أو مقدرا نحو: اخترت زيدا القوم.

فقوله (و الأصل سبق فاعل معنى) أي كما في باب أعطى. و قوله (و ما بغير حرف) عطف على (فاعل) أي: كما في باب اختار أي ما كان بغير حرف. و هذه مزيدة على الخلاصة.

(١) قوله (و الأصل سَبَقُ) أي سبق مفعول هو فاعل على مفعول ليس بفاعل، و سبق مفعول بلا واسطة جاز على ما يكون بواسطة هو الأصل. و قد يمتنع لأمر ما مما سبق في باب المبتدأ و الفاعل نحو: ما أعطيته درهماً، و ما ضربت بالسَّوِطِ إلا زيدا. و قد يجب كما إذا كان (السَّوِطِ) و (الدرهم) محصورا فيهما في المثالين. قوله (بِغَيْرِ حَرْفٍ) في باب اختار، و المراد ببابه: كل فعل تعدى إلى مفعول بنفسه و إلى آخر بنزع الخافض. (ابن القره داغي)

(٢) للمفعول الذي هو فاعل في المعنى ثلاثة أحكام:

أ- جواز التقديم و التأخير أشار إليه بقوله (و الأصل ..).

ب- وجوب التأخير و ذلك في ثلاثة مواضع أشار إليه بقوله: (و لأمر حرما).

ت- وجوب التقديم و ذلك في ثلاثة مواضع أشار إليه بقوله (و ألزموا). (م)

- قال ابن القره داغي: قوله (حُرْمًا) بصيغة التثنية أو المفرد، وحينئذ إما ماض وألفه للإطلاق، أو أمر أصله "حَرَّمْتُ" - فقلبت نون التأكيد ألفا في الوقف -. فلو قال بدل قوله (أو ألزموا) "أو ألزمتُ" لكان أولى. إهـ

(٣) فالأصل في هذا المثال تقديم زيد على درهم؛ و مثله قولك: كسوتُ زيدا جُبَّةً، و يجوز تقديم ما ليس فاعلا في المعنى لكنه خلاف الأصل. (شرح ألفية)

امواضع وجوب تأخير مفعول الذي هو فاعل في المعنى

و فاعل (حرم) يعود على (الأصل)، و (لأمر) متعلق بختم أيضا أي: امتنع الأصل^(١) لأمر اقتضى امتناعه كما في نحو:

- ١- "ما أعطيت الدرهم إلا زيدا" لوجوب تأخير المحصور فيه.
- ٢- و "أعطيت المال مالكة"^(٢) لنلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.
- ٣- و الدرهم أعطيته زيدا" لنلا يلزم الانفصال مع إمكان الإتصال.

امواضع وجوب تقديم مفعول الذي هو فاعل في المعنى

قوله (و الزموا) يجب أن يكون معناه: و التزموا الأصل، لأن التزام خلافه هو المفروغ منه، فالمعنى: و التزموا الأصل لأمر اقتضى ذلك، فالأمر مطلوب لالتزموا أيضا، و ذلك كما في نحو:

- ١- "أعطيت زيدا عمرا" لخوف اللبس^(٣).
 - ٢- و كما في نحو "ما أعطيت زيدا إلا درهما" للحصر.
 - ٣- و كما في نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٤).
- قال في الشرح بعد بعض هذه الأمثلة: «و هو معنى قولي (و ألزموا) أي: ألزموا التزام الأصل»، و لا أدري لم لا يكون لفظ المتن "و التزموا" بدون هذه الواسطة.

(١) الأصل تقديم ما هو الفاعل في المعنى.

(٢) ففي هذا المثال تأخر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وجوباً؛ لأنه مشتمل على ضمير يعود إلى المفعول الثاني المتقدم، ولا يجوز تقديم المفعول الأول؛ فلا تقول: أعطيت مالكة المال؛ لنلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، و هو ممتنع. (شرح ألفية)

(٣) إذا خيف اللبس، و ذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، نحو: أعطيت زيدا عمرا، فيجب تقديم الفاعل في المعنى؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذاً و مأخوذاً. (شرح ألفية)

(٤) موطن الشاهد: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} وجه الاستشهاد: جاء المفعول الأول ضميراً متصلاً بالفعل "أعطى" والمفعول الثاني جاء اسماً ظاهراً؛ وفي هذه الحال، تقدم الأول على الثاني واجب. (مصباح السالك)

[حكم حذف العامل في المفعول به]

﴿ ٣٢٤ ﴾ وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ لَهُ ^(١) وَقَدْ يَكُونُ وَاجِباً كَالْأَمْثَلَةِ ^(٢) ۝

و (الناصب) نائب فاعل (يحذف)، و المجرور باللام للمفعول به. و ما أحسن قول الخلاصة: «إن علم» بعد ذكر حذف المفعول الذي لا يشترط فيه العلم، فلا بد للحذف من قرينة إما لفظية كقولك: شَرَّ الناس، لمن قال: من أضرب؟، وإما معنوية كقولك للمتهم: للسفر: "مكة" أي تريد.

و اسم (يكون) يعود على حذف الناصب المتقدم، و ذلك كما في الأمثال التي لا تغير عن حالها كقولهم "كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ" أي رأيتُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبُ شَتِيمَةً حُرٌّ .

* * *

(١) لحذف عامل المفعول به حكمان ، هما:

أ- حذف جائز أشار إليه بقوله (ويحذف الناصب له).

ب- حذف واجب أشار إليه بقوله (وقد يكون واجبا كالأمثلة). و منها باب الاشتغال نحو: الطالب أكرمه ، والتقدير: أكرمتُ الطالب أكرمه. و منها باب المنصوب على الاختصاص نحو: نحن المسلمين لا نشرك بالله شيئا، والتقدير: أخضُ المسلمين . (م)

(٢) قوله (كَالْأَمْثَلَةِ) منها: قولهم "كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ" (أي افعل كل شيء ولا تفعل شتمة حر). و "الكلاب على البقر" (أي أرسلها). و "امراً ونفسه" (أي دع امرء مع نفسه). و "أهلك والليل" (أي ادرك أهلك واسبق الليل). و قيل بعضها: من شبه المثل، و من شبهه أيضا قوله تعالى: { اتَّهَوْا خَيْرًا لَكُمْ } [النساء - ١٧٨] (أي اتهوا عن التثليث و أتوا خيرا لكم). (ابن القره داغي)

﴿ بَابُ التَّحْذِيرِ وَ الْإِغْرَاءِ ﴾^(١)

[وجوب حذف العامل في التحذير]

﴿ ٣٢٥ ﴾ وَمِنْهُ مَا يُنْصَبُ تَحْذِيرًا^(٢) إِذَا كُرِّرَ، أَوْ يُعْطَفُ، أَوْ إِيَّا^(٣) ﴿

أي: و من المفعول به الذي حذف ناصبه وجوبا: ما ينصب لقصد الدلالة على التحذير. فالظرف خبر مقدم، و (ما) مبتدأ مؤخر، و (تحذيرا) مفعول له.

و أصل الإتيان بالاسم هو المعلن بالتحذير. و علة النصب إنما هي كونه فضلة.

فلو قال: و منه ما يذكر تحذيرا و يكون النصب بلازم الإضمار مستفادا من معاد ضمير منه.

و (إذا) شرط فيما استفيد من معاد الضمير من التزام إضمار العامل يعني: أن ذلك مشروط بأحد ثلاثة أمور:

١- تكرير المحذر منه نحو: الأسد الأسد.

٢- و العطف عليه نحو: ﴿ نَاقَةُ اللَّهِ وَ سُقْيَاهَا ﴾^(٤) لقيام التكرير و العطف مقام العامل.

(١) التحذير، هو: تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ لِيَجْتَنِيَهُ. الإغراء، هو: تنبيه المخاطب على أمرٍ لِيَتَنَزَّهَ عَنْهُ. (شرح ألفية)

(٢) قوله (تَحْذِيرًا) يطلق على المحذّر بالفتح، وعلى كلامٍ مشتملٍ عليه، و على إلزام المخاطب الاحتراز عن مكروهه، و الكلّ محتمل لكن الثاني يحتاج إلى تكلف. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (إِذَا كُرِّرَ...) يعني أن التحذير إذا كان بـ"إيّا" حذف عامله وجوبا مطلقا، و إذا كان بغيره حذف وجوبا إن كرر نحو: الطريق الطريق، أو وقع العطف فيه مع ذكر المحذر نحو: إيّاك و الأسد، أو بدونه نحو قوله تعالى: { نَاقَةُ اللَّهِ وَ سُقْيَاهَا } [الشمس - ١٣]، و إلا حذف جوازا. ثم العامل في "إيّاك" يقدر مؤخرا إن جعل نفسه مفعولا به، لنلا يلزم اتحاد الفاعل و المفعول في كونهما ضميرين متصلين متحدي المعنى، و هو خاص بأفعال القلوب و ما ألحق بها. و يقدر مقدما إن كان أمرا مأخوذا من الكلام بأن يكون معنى "إيّاك و الأسد" (احذر تلاقي نفسك و الأسد). (ابن القره داغي)

(٤) الشمس: ١٣، وجه الاستشهاد: انتصاب "ناقة" بفعل مضمر وجوبا على التحذير، و لفظ الجلالة مضاف إليه، و سقياها: معطوف على "الناقة"؛ و التقدير: ذروا ناقة الله و سقياها. (مصباح السالك)

و حكي في "البسيط" عن بعضهم جواز الإظهار مع التكرير.

و قال الجزولي: يقبح فيه الإظهار و لا يمتنع.

قال في "التسهيل": و لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو و كون ما يليها مفعولا معه جائز.

قال الدماميني: فينبغي أن يقال في نحو "رَأْسُكَ و السيفُ" إن الحذف واجب إن قدر العطف، و جائز

إن قدر المفعول معه. إهـ. و التقدير فيما ذكر (إحذر) أو (باعد).

٣- أن يكون التحذير بـ"إياك" و أخواتها مطلقا أي سواء عطفت نحو: إِيَّاكَ و الشرُّ، أو كررت كقوله:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(١)

أو لم تعطف و لم تكرر نحو: إِيَّاكَ من الاسد. و ذلك لأن "إيا" كُثِر استعمالها في التحذير فشابهت الأمثال، و أيضا جعلوها كالعوض من العامل لكثرة ملازمتها له فامتنعوا لذلك من الجمع بينهما و التقدير "احذر" أو "باعد" أو "اتق".

قال الرضي: و تقدير اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من

الاسد، و لا يقال اتقيت زيدا من الاسد، أي نحيته. إهـ.

و جاز معها كون الفاعل و المفعول لواحد لأن أحدهما منفصل كما جاز "ما ضربت إلا إياك" بتاء

المخاطب فإن الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر كما تقدم في أفعال القلوب.

- قالوا: و يجب تقدير العامل متأخرا لئلا يلزم من تقديمه تعدية فعل الفاعل المضمرة المتصلة إلى ضميره المنفصل، و فيه أن العامل واجب الحذف، و ذلك من المواضع التي يتعين فيها الانفصال كما سبق، و لعل مرادهم في نطق المقدر لا في نفس التركيب، و التقدير في "إياك الأسد" أَحَذَّرَكَ الأسد؛ بلفظ المضارع المضعف العين إذ هو المتعدي لاثنتين. و قيل: التقدير: احذر، أو باعد، و الجار مقدر، و يختص حينئذ بالضرورة.

(١) الشاهد: توكيد الضمير المنفصل المنصوب -وهو "إياك"- بإعادة اللفظ بنفسه. (ضياء السالك)

[أوجوب حذف العامل في الإغراء]

﴿ ٣٢٥ ﴾ كَذَا..... ﴿

﴿ ٣٢٦ ﴾ ﴿ مَغْرَى بِهِ فِي الْعَطْفِ وَالتَّكْرَارِ ^(١) وَغَيْرُ ذَاكَ جَائِزُ الْإِظْهَارِ ^(٢) ﴾

قوله (كذا مغرى به في العطف و التكرار) أي: هو من المفعول الذي يلزم إضمار عامله، وذلك مختص بالعطف نحو: المروءة و التَّجْدَةُ. و التكرار نحو: السلاح السلاح ^(٣).

و الفرق بين (المحذر به) و (المغرى به) من جهة المعنى أن المقصود من الأول تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه، و لذلك يقدر معه "احذر" و "باعد" و نحوهما. و المقصود من الثاني تنبيهه على أمر محمود ليرتكبه و لذلك يقدر معه "الزم" و نحوه.

قوله (و غير ذاك جائز الإظهار) أي: غير ما ذكر صادق بالمذكور تحذيرا بدون عطف و تكرير غير معبر عنه يايأ، فيجوز معه إظهار العامل و إضماره نحو الأسد، فلك أن تقول: باعد الأسد. و صادق أيضا بالمغرى به بدون العطف و التكرير نحو: العهد فيجوز أن تقول: الزم العهد، أو احفظ العهد. و العبارة على تقدير مضاف أي: و عامل غير ذاك، أو على تقدير مبتدأ ثان أي: و غير ذاك عامله جائز الإظهار.

(١) الإغراء كالتحذير في أنه إن وُجد عطف، أو تكرار وجب إضمار ناصبه أي: حذف عامله فإن لم يوجد عطف، ولا تكرار جاز الإضمار. فمثال ما يجب فيه حذف العامل: أَخَاكَ أَخَاكَ، ونحو: أَخَاكَ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ. فالعامل محذوف وجوبا في المثالين؛ لوجود التكرار في المثال الأول، والعطف في الثاني، والتقدير: الزَّمْ أَخَاكَ. (شرح ألفية)

- قوله (كَذَا) أي مثل المحذر المغرى به. و عرف الإغراء بأنه: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، و هو صادق على نحو "أحسن إلى أبيك" مع أنه لا يسمى اصطلاحاً إغراء. ثم إنه لا يكون الإغراء إلا للمخاطب فنحو "علي-زيدا" مؤول بـ (ألزمني زيدا). (ابن القره داغي)

(٢) حذف العامل في التحذير و الإغراء نوعان: ١- واجب أشار إليه بقوله: (كذا مغرى به في العطف). ٢- و جائز أشار إليه بقوله: (و غير ذاك جائز الإظهار). (م)

(٣) بتقدير "الزم" في المثالين، وإنما وجب حذف الفعل فيهما؛ لأن كلا من العطف و التكرار قائم مقام العمل، فالترم حذفه لذلك. (شرح التصريح)

[المغرى به اسم ظاهر، والمحذر به ضمير خطاب]

﴿ ٣٢٧ ﴾ وَلَمْ يَكُ الْمُغْرَى ضَمِيرًا، وَالَّذِي حُذِرَ إِلَّا لِلْخِطَابِ فَاخْتَذَ ^(١)

قوله (و لم يك المغرى ضميرا) أي: لم يوجد في كلام العرب المغرى -أي به- حال كونه ضميرا، فلا يكون المغرى به إلا اسما ظاهرا.

و قد جاء الإغراء للغائب ومنه حديث «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ» ^(٢)، و للمتكلم نحو: "عليه رجلا ليسي"، قال أبو اسحاق: و هو قليل و متناول على أن الأمر للخطاب كأنه قيل: دلوه على الصوم واجعلني و نحو ذلك.

قوله (و الذي حذر...) -أي به- عطف على (المغرى)، و حذف من الثاني لدلالة الأول أي ضميرا إلا للخطاب، و الاستثناء مختص بالمعطوف.

و شذ مجيئه ضمير متكلم في قول سيدنا عمر رضي الله عنه «و إياي و أنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ». و أشد منه مجيئه ضمير غيبة في قول بعضهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإيأه وإيأ الشَّوَابَّ) ^(٣) و على هذا الفرق بين المحذر و المغرى به نبه في الخلاصة بقوله: «بلا إيا» فافهم.

* * *

(١) (إِلَّا لِلْخِطَابِ) استثناء من المعطوف، لأن المغرى لا يكون ضميرا أصلا، هذا. و يكون المحذر منه غائبا نحو: فَلَا تَضَحَبْ أَحَا الْجَهْلِ ... وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ. (ابن القره داغي)

(٢) هذه قطعة من حديث نبوي روي في صحيح مسلم، من حديث ابن مسعود، وهو بتمامه: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ فإنه أحسن للفرج، وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء"، البخاري: ١١٩ / ٤، ١١٢ / ٩، ومسلم: ١٠١٨-١٠١٩. (مصباح السالك)

(٣) والتقدير (فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل مع فاعله ثم المضاف الأول وهو (تلاقي) وأنيب عنه الثاني وهو (نفس) ثم حذف الثاني فانفصل الضمير وانتصب وأقام (إيا) مقام (أنفس) وفيه ثلاثة شذوذات أولها اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر وحذف حرف الأمر والثاني إقامة الضمير وهو (إيا) مقام الظاهر وإضافته إلى الأسماء الظاهرة والثالث تحذير الغائب وهو الشاهد هنا. (تحقيق على شرح شذور الذهب)

﴿الْمَنْصُوبُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ﴾^(١)

[وجوب حذف العامل في باب الاختصاص]

﴿٣٢٨﴾ وَ مِنْهُ مَا فِي الْاِخْتِصَاصِ يُنْصَبُ^(٢) تَقْدِيرَ أَغْنِي سَيَبَوْنِهِ يُوجِبُ^(٣) ﴿

(منه) خبر مقدم، و (ما) مبتدأ مؤخر، و الضمير أيضا للمفعول الذي يجب حذف عامله. و (ينصب) صلة ما، و (في) متعلقة به أي في حال قصد التكلم به اختصاص الحكم المنسوب للضمير المتقدم عليه به. و (سيبويه) مبتدأ، و (يوجب) خبره، و (تقدير أغني) مفعول مقدم به، و ليس المراد أنه يوجب تقدير خصوص "أغني" بل إنه يوجب كونه مفعولا بفعل لازم الحذف كأغني و نحوه على أن الصواب أنه لا يقدر أغني ألبتة بل ما يفيد تأكيد الاختصاص المسنفاد من تقديم المسند إليه في الكلام المتقدم عليه.

قال في التسهيل: إذا قصد المتكلم بعد ضمير بخصه أي ك: انا و اني، أو يشاركه فيه أي ك: نحن و إنا، تأكيد الاختصاص أولاه أيا معطيا ما لها في النداء إلا حرفه، و يقوم مقامها اسم دال على مفهوم الضمير معرفا بالألف و اللام أو الإضافة. إهـ فأشار بقوله: «تأكيد الاختصاص» إلى أن أصل الاختصاص حاصل بدون الاسم المنسوب على الاختصاص، و ذلك لأن تقديم المسند إليه يفيد على ما تقرر في المعاني، و قولك بعد أيها الرجل مثلا أي مخصوصا بذلك يفيد تخصيصه به، إذ المراد بالرجل و الضمير واحد، فقد أفادت تأكيد الاختصاص.

(١) الاختصاص، هو: قَصْرُ حُكْمٍ مُسْنَدٍ لضمير على اسم ظاهر معرفة، بمعنى: أَنَّ الاسم الظاهر قُصِدَ تَخْصِيصُهُ بحكم الضمير الذي قبله، نحو: نحنُ الطلابُ نحُبُّ العلمَ. و المراد: أَنَّ حُبَّ العلمِ مختص بالطلاب و مقصور عليهم، و ليس المراد الإخبار عن (نحن) بالطلاب.

و الاختصاص أغراضه ثلاثة، هي: ١- الفخر، نحو: نحن المسلمين خيرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ. ٢- التَّوَاضُّعُ، كقول الأمير: أنا الضعيفُ العاجِزُ لا أستريحُ و في بلدي فقير. ٣- بيان المقصود بالضمير، نحو: نحن الطلابُ نعرفُ واجبنا تجاه أُمَّتِنَا. (شرح ألفية)

(٢) من المنسوب مفعولا به بفعل واجب الإضمار، باب الاختصاص. (المطالع السعيدة)

(٣) قوله (تقدير أغني) و الجمهور ينصبونه بـ"أخص" المقدر. و ذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المنقول من المنادى بـ"يا" مقدرة مجردة عن معنى النداء. (ابن القره داغي)

و خالف سيبويه فيما ذكر الأخفش و السيرافي في أيّ، فقال الأخفش: إنها منادى قال: و لا ينكر أن ينادي الانسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه «كل الناس أفتقه منك يا عمر» و فيه أن هذا تجريد. و ادعاء ذلك في جميع تراكيب الاختصاص بعيد.

و قال السيرافي في "أي" معربة، و زعم أنها تحتل وجهين:

أحدهما: أن تكون خبر مبتدأ محذوف، و التقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أي المخصوص به.

الثاني: أن تكون مبتدأ و الخبر محذوف، و التقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور. و لا يخفى

ما فيه من التكلف و الاحتياج إلى تقدير صفة تفيد الاختصاص المقصود.

[أنواع المخصوص]

[٣٢٩] ﴿وَذَاكَ أَيُّ بَعْدَ مُضْمَرٍ^(١)، وَقَلَّ إِلَّا لِذِي تَكَلَّمَ^(٢) وَاسْمٌ بِأَلٍ^(٣)﴾

[٣٣٠] ﴿أَوْ بِإِضَافَةٍ كَنَحْوِ مَعْشَرٍ وَكَالْنِدَا أَيُّ وَمِنْ حَرْفِ عَرِي﴾

قوله (و ذاك أي بعد مضمّر) أي المفعول المنصوب بلازم الإضمار في الاختصاص "أي" حالة كونها

بعد مضمّر نحو: أنا لأفعل كذا أيها الرجل.

(١) (و ذاك: أي بعد مضمّر) أي الاسم المخصوص المنصوب بواجب الإضمار أربعة أنواع: أحدها: لفظة "أي". (م)

قال ابن القرداغي: قوله (و ذاك أي..). إشارة إلى أن المخصوص هنا يكون لفظ أيّ وأيّة نحو: أنا أفعل أيها الرجل، و اسما معرفا باللام نحو: نحن العرب أفصح الناس، و معرفا بإضافة فهو ثلاثة أنواع و لم يذكر كونه علما لقلته. إحد

(٢) (و قلّ إلا لذي تكلم) يعني: و الغالب أن المخصوص يقع بعد ضمير المتكلم فقل وقوعه بعد ضمير المخاطب. و بعد لفظ غائب. (م) قال ابن القره داغي: قوله (إلا لذي تكلم) قد يقال الوقوع بعده مشترك بين الاقسام فلو قال: (و ذاك بعد مضمّر أيّ و قلّ) لكان أولى، لتوجه قوله (بعد مضمّر) إلى ما عطف على أيّ و هو قوله (و اسم بأل) الخ صريحا هذا. و المراد بالمضمّر ما يخص الاسم الظاهر بأن يكون المراد بهما شيئا واحدا فيشمل نحو نحن العرب. (ابن القره داغي)

(٣) (و اسم بأل) أي النوع الثاني من الاسم المخصوص: الاسم المعروف بأل نحو نحن العرب أسخى من بدّل. (م)

و فهم من هذا فرقان بين الاختصاص و النداء، فإن النداء لا يجب أن يكون بعد شيء، وإذا كان بعد شيء لم يجب كون ذلك الشيء ضميرا و هما مفهومان من قول الخلاصة: «يَاثِرَ اَرْجُونِيَا».

[و قل إلا لذي تكلم:] و فاعل (قل) ضمير يعود على ما ذكر من مجيء "أي" منصوبة على الاختصاص بعد مضمّر، أي: قلّ ذاك إلا إذا كان الإضمار لذي تكلم أي لمتكلم كما سبق فإنه ليس بقليل، و من القليل قولهم: بك الله نرجوا الفضل. و لم يأت بعد ضمير الغائب.

و هذا فرق آخر، فإن الضمير إذا تقدم على المنادى لم يمنع كونه للمخاطب و الغائب.

قوله (و اسم) عطف على (أي)، و (بأل) نعت له متعلق بكون خاص للقرينة أي: معرف بأل كقولهم: "نحن العرب أقرى الناس للضيف". و هذا فرق آخر فإن المنادى لا يكون كذلك.

قوله (أو بإضافة كَنَحْوِ مَعْشَرٍ)^(١) عطف على محل (أل) كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنا معاشر الانبياء لا نُورَث» [مسلم ١٧٥٩]. و هذه مزيدة على الخلاصة.

قوله (وَ كَالنُّدَا أَيْ)^(٢) مبتدأ و خبر، أي: الاختصاص بـ "أي" صورته صورة النداء، و ليس به، لأن المراد بصفة أي: هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب، و إنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين إذ المنادى أيضا مختص بطلب الإقبال من بين أمثاله.

و فهم من التشبيه أن "أيا" مبنية على الضم، و يلزم وصفها باسم جنس معرف بأل واجب الرفع، و هي منصوبة المحل بأخص مقدرا.

و فهم من تخصيصه هذا الحكم بأي أن المعرفة بأل و بالإضافة ليسا منقولين من النداء .

(١) أي: النوع الثالث من أنواع المخصوص: الاسم المضاف نحو قوله ﷺ: "نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث". النوع الرابع: العلم قليلا نحو: قول الشاعر: «بَنَاتِيْمَا يُكْشَفُ الضَّبَابُ». (م)

(٢) قوله (وَ كَالنُّدَا أَيْ) أي أن "أي" عند كونه منصوبا على الاختصاص كأَي عند كونه منادى في كونه مبنيا على الضم، و لزوم توصيفه باسم معرف باللام لازم الرفع، فالمراد بقوله الماز (ينصب) أعم من اللفظي و المحكي، و لكن يفارقه في أنه عارٍ عن حروف النداء دائما، و في عدم وقوعه أول الكلام، كما أفاده بقوله (بعد مضمّر)، بخلاف أَيْ المنادى. (ابن القره داغي)

قال ابن الحاجب : المعروف باللام ليس منقولا من النداء، لأن المنادى لا يكون ذا لام، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا، والمضاف يحتمل الأمرين، أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة، كما في أيها الرجل، وأن ينتصب بفعل مقدر، كاعني أو اختص، أو امدح، قال والنقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: نحن العرب.

قال الرضي: والأولى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا.

قال الشيخ يسن في حواشي النظم: ما قاله الرضي لا يدفع ما قاله ابن الحاجب، إذ لنا مندوحة عن أن يجعل مثل ذلك منقولا عن النداء حملا على غيره مما وجد فيه مسوغ، وفيه أن ابن الحاجب لو راعي المندوحة لم يجوز الوجهين في المضاف لكن يرد على الرضي أنه كيف يجوز النقل في المعروف بآل و المنادى لا يكون كذلك إهـ .

قلت: قال الرضي بعد كلامه المتقدم ثم نقول: لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو: نحن العرب، لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروهة مجامعته للام. إهـ أي فيكون منقولا عن أصل مقدر لكن فيه تكلف ظاهر.

قوله (و من حرف عري) لما أوهم تشبيهه بالنداء اقترانه بحرفه دفع ذلك بهذا فإن المنسوب على الاختصاص ليس بمنادى كما تقدم، فلا يجوز دخول حرف النداء عليه. وهذا فرق آخر بينهما^(١).

و كأنه نكت بقوله (و من حرف عري) على الخلاصة في قولها: «دون يا». و يجاب عنها بأن "يا" هي أم حروف النداء فالمحل الذي لا تدخله لا يدخله غيرها من أحرف النداء.

* * *

(١) الاختصاص والنداء يختلفان في أمور، منها :

أ- أن الاسم المختص لا يستعمل معه حرف نداء .

ب-

أن الاسم المختص لا يقع في أول الكلام ، والنداء يقع في أول الكلام .

ت- أن الاسم المختص تصحبه (أل) قياساً، أما النداء فلا يكون بأل قياساً . (شرح ألفية)

﴿ باب النداء ﴾

[المنادى المنصوب بفعل واجب الإضمار]

- ﴿ ٣٣١ ﴾ وَمِنْهُ مَا نُودِي، وَالْمُقَدَّرُ أَدْعُوا أَنَادِي بِحُرُوفٍ تُذَكِّرُ^(١)
- ﴿ ٣٣٢ ﴾ أَنِي لِقَرِيبٍ وَكَذَا هَمْزٌ، وَيَا لِلْبُعْدِ أَوْ شَبْهِهْ وَءَا يَا هَيَا
- ﴿ ٣٣٣ ﴾ وَوَا لَمَنْدُوبٍ^(٢)

(و منه ما نودي و المقدر أدعو أنادي) أي: و من المفعول المنصوب بلازم الإضمار أيضا ما نودي، و الفعل المقدر معه "أدعوا" و "أنادي" و شبههما، هذا رأي سيبويه، و الأصل عنده "يا أدعوا زيدا" بحذف الفعل حذفًا لازمًا، لكثرة استعماله، و لدلالة حرف النداء عليه و إفادته إفادته.

و قال المبرد: الناصب حرف النداء، و عليه فلا يكون من هذا الباب أي مما انتصب فيه المفعول بعامل لازم الحذف.

و على المذهبين فـ"يا زيد" جملة، و ليس المنادى أحد جزئي الجملة أي الفعل و الفاعل، و لا منع من دعوى سد الحرف مسدهما.

و ما قيل لو كان الحرف عوضًا عن الفعل لكان جملة خبرية غير لازم؛ لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي أي دعوت و ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

(١) قوله (بحروف) متعلق بـ (نودي)، و قوله (و المقدر) جملة معترضة ذكره لئلا يتوهم أن قوله (بحروف) بيان الناصب، هذا. و عرف النداء بـ طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا. و يتجه عليه أنه لا يشمل النداء في "يا الله" للزوم تحصيل الحاصل؟ و في "يا جبال" لاستحالة إقباله؟ و في "يا طير" لعدم صحة الطلب منه؟ و أن (أدعو) خير، و النداء إنشاء فلا يصح النيابة؟

و يجاب عن الأول بأن المراد من الإقبال أعم من المجازي المقصود به الإجابة و نحو "يا جبال" و "يا طير" مجاز، لأن في المنادى استعارة مكنية و حرف النداء تخيل.

و عن الثاني بأن "أدعوا" نقل إلى الإنشاء. (ابن القره داغي)

(٢) (و وا لمندوب) أي غالبًا، فلا ينافيه ما قاله الرضي من أنها قد تستعمل في النداء المختص. (ابن القره داغي)

[حروف النداء]

(بِحُرُوفٍ تُذَكِّرُ أَيْ لِقَرِيبٍ وَ كَذَا هَمْزٌ، وَيَا لِلْبُعْدِ أَوْ شِبْهِهٖ ءَ أَيْ هَيَا وَ لِالْمَدْوَبِ): (بحروف)

متعلق بـ (نودي)، و جملة (و المقدر...) الخ اعتراضية.

و تقديم الخلاصة لـ "يا" أحسن لما فيه من الإشارة إلى أنها أعم حروفه، فإنها تدخل في كل نداء، و تختص بنداء اسم الله تعالى، و باب الاستغاثة، و تختص هي أو "وا" بباب الندبة.

قوله (أي لقريب) مبتدأ و خبر، أو بدل من (حروف)، و (لقريب) حال، و منه قوله :

أَلَمْ تَسْمَعْ أَيْ عَبْدٌ فِي رَوْقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرٌ؟

و قد تمد ألفها فينادي بها البعيد.

و ما في المتن خلاف ما في الخلاصة من أنها للبعيد، و ما في الخلاصة قول محكي. و ثم قولان آخران: أحدهما أنها للقريب. و الثاني أنها للمتوسط.

قال الدماميني: قال ابن مالك : و جعلها ابن عصفور في المغرب للقريب كالهزمة.

و زعم المبرد و جماعة من المتأخرين أن (أي) كالهزمة في الاختصاص بالتقرب، و لم يعتمدوا إلا على الرأي، و الرواية لا تعارض بالرأي، فقد أخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهزمة للقريب و ما سواها للبعيد.

قلت: لكن الثاني في كون الجماعة المذكورين اعتمدوا على الرأي و لم يستند المصنف في دعواه عليهم ذلك إلى شاهد بل الظاهر أن يستندهم في ذلك السماع المعتبر، و إلا فمثل هذا لا يدرك بمجرد الرأي. إهـ.

و الإشارة في قوله (و كذا همز) للقريب أي همز مقصور بقرينة ما بعده.

و ما ذكره من أن "يا" للبعيد أو ما في حكمه قاله الزمخشري، قال: و أما "يا الله" و "يا رب" مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده فلا تستصغار الداعي لنفسه و استبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى. إهـ. قال ابن المنير رحمه الله و هو اقناعي، فإن الداعي يقول "يا قريبا غير بعيد"، و ربما قال "يا من هو أقرب إلينا من حبل الوريد"، فأين هذا من الانتصاب منصب البعد. انتهى. نقله الدماميني و أقره. قلت: و فيه أن استقصاء العبد لنفسه لا ينافي مشاهدة قربته تعالى منه، و إن كانت مشاهدته لقربه

تعالى منه بإحاطة علمه تعالى به وإرادته لما أراد منه وقدرته عليه تستلزم قربه أي العبد من الله تعالى أي ثبوت خصوصيته وقربه بتلك المشاهدة، كما قال في الحكم قربك منه أي تكون مشاهدا لقربه منك، فإن ذلك الاستلزام إنما هو بحسب الواقع لا بحسب اعتقاد العبد بل الذي يناسب اعتقاده أن يستصغر نفسه ويستبعد أهلها لحضرة الخصوصية للقرب فافهم .

و قال ابن الحاجب: أن "يا" تستعمل في نداء القريب والبعيد.

قال الرضي وهذا أولى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل، والمراد بشبه البعد القرب الذي نزل المتصف به منزلة البعيد لسهو أو غفلة أو نوم أو نحوها، وهذا ظاهر في أن القريب قد ينزل منزلة البعيد لما ذكر، ولم يذكر عكسه، فظاهره أنه غير سائغ، وفي ابن قاسم أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس إهد.

قال الشهاب: ظاهره الامتناع وإن كان البعيد في حكم القريب واعتبر أنه في حكمه لبعد المسافة شديد الإدراك، وهو ظاهر كلام الشاطبي، فإنه قال: ولم يقل هنا "أو كالداني" كما قال في القسم الأول "أو كالداني" لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء القريب، فإن العرب لا تتادي البعيد نداء القريب كما تتادي القريب نداء البعيد.

قال سيبويه: وقد يستعملون هذه التي للمد يعني أدوات البعيد في مواضع الألف يعني القريب ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. إهد.

قال الشيخ يس: وفيه نظر، وما حكاه عن سيبويه ليس صريحا ولا ظاهرا في المنع مطلقا، والمتجه الجواز إذا كان في حكم القريب، واعتبر كونه كذلك إلا أن يوجد نص بالمنع. إهد.

وهذا كما قال ويصح أن يمثل للعكس بقول الشاعر:

أَسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ تَيَقَّنُوا بَأَنكُمْ فِي رِبْعِ قَلْبِي سَكَّانُ

فناداهم بنداء القريب لحضورهم في قلبه.

و (أيا) كقوله:

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ حَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا

و (هيا) كقوله:

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مَنْ فَرَحَ هِيَ رَبًّا

قوله (ووا لمندوب) ^(١) يريد أنها مختصة به. وتشاركها في ذلك "يا" بضرورة أنها تستعمل في كل نداء حقيقي أو حكمي لكن إنما تستعمل مع المندوب إذا أمن التباسه بالمنادى المجرد من الندبة، و إلا تعينت "وا". وهذا مما فات المصنف ذكره.

[نصب المنادى و بناؤه]

﴿ ٣٣٣ ﴾ وَإِنَّمَا ظَهَرَ نَصَبُ مُضَافٍ وَشَبِيهِ مُعْتَبَرٍ ﴿

﴿ ٣٣٤ ﴾ وَهَكَذَا نِكْرَةٌ لَمْ تَقْصِدِ وَمَرٌّ مَا يُبْنَى مِنَ الْمُنفَرِدِ ^(٢) ﴿

المنادى ضربان: ١- معرب. ٢- ومبني.

فالمعرب ثلاثة أنواع: ١- المضاف. ٢- وشبهه. ٣- والنكرة غير المقصودة ^(٣). ولا فرق في الإضافة بين المحضة وغيرها، خلافاً لتعلب في إجازته الضم في غير المحضة. والشبيه بالمضاف اسم يجيء بعده شيء من تمامه ^(٤) إما معمول للأول نحو: يا طالماً جبلاً، ويا حسناً وجهه، وإما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو: يا ثلاثة و ثلاثين .

(١) المندوب هو: الْمُتَفَجِّعُ عليه نحو: وَازِيدَا، أو الْمُتَوَجِّعُ منه، نحو: وَاطْهَرَا، وله حرف مشهور، هو (وا). (شرح ألفية)

(٢) تَهْدَمُ أَنَّ المنادى إذا كان علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة بالنداء: يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به. وذكر الناظم في هذا البيت: أنه إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة بالنداء، أو كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف فحكمه: وجوب ... النصب. (شرح ألفية)

- قول الناظم (وإنما) كلمة "ما" كافة، و (نصب) فاعل (ظهر)، أو موصولة، فيكون اسم إن، وقوله (نصب) خبره. ثم ما ذكره أولى من قول بعضهم: انصب مضافاً، لأنه أمر بتحصيل الحاصل، ولأنه إن أريد النصب اللفظي انتقض بنحو {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ} [الشعراء - ٨٨] مما يبنى على الفتح، وإن أريد أعم من المحلي فلا يصح مقابله بالمفرد المعرفة إلا أن مراده: أبقه على نصب كان له. قوله (وشبيهه) أي بأن اتصل به ما هو متمم معناه. واحتراز بقوله (معتبر) عن المركب المزجي ونحوه. قوله (نكرة لم تقصد) نحو: يا رجلاً خذ بيدي، ومثل له بنحو "يا غافلاً والموت يطلبه" وفيه أن الواو للحال فهو من شبيه المضاف. (ابن القره داغي)

(٣) مثال المضاف: السَّلامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. ومثال الشَّبيه بالمضاف: يا طالماً جبلاً لَا تَخَفْ. ومثال النكرة غير المقصودة، قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. فالنكرة (رجلاً) غير مقصودة: لأن الأعمى لا يقصد رجلاً بعينه. (شرح ألفية)

(٤) الشبيه بالمضاف هو الاسم الذي تأتي بعده كلمة تُتَمِّمُ معناه، وتُعْطِيهِ معنى الإضافة. (شرح ألفية)

و لا فرق في هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علما أو لا ، فإنه مضارع للمضاف . و هذا ظاهر مذهب سيبويه ، و لهذا تقول يا ثلاثة و ثلاثين عندي .

و قال الأندلسي و ابن يعيش : إنما يضارع المضاف إذا كان علما ، و إلا فلا يقال عندهما في غير العلم : يا ثلاثة و الثلاثون أو الثلاثين كيا زيد و الحارث إذا قصدت جماعة معينة ، و إلا قلت : يا ثلاثة و ثلاثين نحو : يا رجلا و امرأة لغير معين ، و الأول أولى لطوله قبل النداء و ارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ، و إما نعت هو جملة أو ظرف كقوله :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُتَيْبٍ تَوَاضَعُ

قوله (و هكذا نكرة) مبتدأ و خبر ، و جملة (لم تقصد) صفة لـ (نكرة) ، تحرز بذلك من النكرة المقصودة ، فإنها تبني . و تحرز بالمضاف و شبهه من المفرد ، و هو في باب النداء ما ليس مضافا و لا شبهه فإنه أيضا يبني ، و هو معنى قوله (و مر ما يبني من المفرد) أي في قوله : (و هو أو نائبه في ذي النداء ...) الخ ، فراجع شرحه .

[جواز تنوين المنادى المبني على الضم ، وجواز نصبه مُنَوَّنًا]

[٣٣٥] ﴿ وَإِنْ يَنْوُنْ لِاضْطِرَارٍ نُصِبَا أَوْ ضُمَّهُ وَ اخْتَلَفَا فِي الْمُجْتَبَى ^(١) ﴾

(٢)

(١) قوله (و اختلفوا في المجتبى) فالمختار عند سيبويه الضم مطلقا لأنه الأكثر استعمالا . و عند المبرد النصب ردًا إلى أصله . و عند ابن مالك ضم العلم ونصب النكرة لشدة شبه الأول بالضمير دون الثاني . قال المصنف : و عندي عكسه إذ لو نصبت النكرة لالتبست بالنكرة الغير المقصودة بخلاف العلم . و فيه أنه لا يفيد اختيار نصب العلم فلا يتم التقريب ، فالأولى أن يزيد ، و لأن الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الاسم و هو الإعراب أولى ما لم يمنع مانع . (ابن القره داغي)

(٢) هذا البيت و شرحه ليس موجودا في النسختين . معنى البيت كما في شرح الناظم : يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الأولى إبقائه على ضمه أو نصبه ؟ إهد جاء في شرح ألفية : « مثال التنوين مع الضم ، قول الشاعر : (سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ) فالشاعر اضطرَّ إلى تنوين المنادى المفرد العلم (مطر) فتَوَّنَه ، و هذا للضرورة الشعرية . و مثال نصب المبني على الضم وتنوينه ، قول الشاعر : (ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْنَاكَ الْوَأَقَى) فالشاعر نصب المنادى المفرد العلم (عديًّا) وتَوَّنَه ، مع أن الأصل فيه أن يكون مبنيًا على الضم . » (شرح ألفية)

[حذف حرف النداء]

﴿ ٣٣٦ ﴾ وَ جَازَ حَذْفُ الْحَرْفِ ^(١) لَا مَا يُنْدَبُ وَالْمُسْتَعَاثُ اللَّهُ وَ التَّعَجُّبُ ^(٢) ﴿

﴿ ٣٣٧ ﴾ وَلَا إِشَارَةٌ ^(٣) أَوْ اسْمُ الْجِنْسِ أَوْ مُعَرِّى مِنَ الْقَضْدِ ^(٤) كَمَا الْجُلُّ رَأَوْ ﴿

أي: جاز حذف حرف النداء مع المنادى، سواء كان علما نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، أو مضافا نحو ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدخان: ٨٨]، أو غيرهما نحو ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

و يستثنى من ذلك [تسعة] مواضع يمتنع فيها حذفه:

أولها: المندوب.

وثانيها: المستعاث؛ لأن المقصود معهما إطالة الصوت، و الحذف لذلك ينافيه.

وثالثها: المنادى البعيد لذلك ^(٥)، و لم يذكره.

(١) قوله (و جاز حذف الحرف) نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف - ٢٩] ، و اعترض بلزوم حذف النائب و المنوب عنه و هو "ادعوا"؟ و يجاب بأن العوضية لا ينافي الحذف كما في إقام الصلاة. (ابن القره داغي)

(٢) (لا ما يندب) أي لا يحذف الحرف معه، لأن المطلوب في المندوب والمستعاث مد الصوت. ولفظ الله لوجود أل فيه ندائه على خلاف الأصل فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. والمتعجب منه كالمستعاث لفظا وحكما. (ابن القره داغي)

(٣) (و لا إشارة) نقض هو بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ و عدم الحذف في اسم الجنس بنحو: أضحى ليل؟ و يجاب عن الأول بأن "هؤلاء" بمعنى الذين خبر "أنتم". والثاني بأنه شاذ. (ابن القره داغي)

(٤) قال (أو معرّى) هذا مشعر بأنه قسم مغاير، و ليس كذلك، و توضيحه أن اسم الجنس إن كان مبنيا لضلنداء لم يحذف منه حرف النداء عند البصريين خلافا للكوفيين وإلا بأن كان غير مقصود فيلزم الحذف اتفاقا بينهما خلافا لبعض النحاة. فلو قال: (لو يكون مقصوداً كما الجل رأو) لكان أولى، وحينئذ يكون "لو" تأكيدية. (ابن القره داغي)

(٥) أي: عدم جواز حذف حرف النداء في المنادى البعيد لذلك أي: لإطالة الصوت، لأن المراد فيه الإطالة.

رابعها: اسم الجلالة، لأن ندائه على خلاف الأصل، فإنه إنما يستحق أن ينادى من يحتاج إلى التنبيه، وذلك مستحيل على الله تعالى. قال في الحكم: إنما يذكر مَنْ يجوز عليه الإغفال و إنما ينبه من يمكن منه الإهمال، فإذا حذف معه الحرف التمس له وجه غير النداء يحمل عليه.

خامسها: المتعجب منه نحو: يا للماء، و يا للعشب، لأنه ملحق بالمستغاث.

سادسها: اسم الإشارة، لأن أصله أن ينادي بإدخال الوصلة نحو: يَأْتِيْهَذَا، و إلا لزم اجتماع تعريفين فحذفوا الصلة إما لأن التعريفين مختلفان، أو لأنهم قدروا تعريف الإشارة منتفيا كما يقدر بعضهم إنتفاء تعريف العلمية فبقي "يا هذا" فلو حذفوا "يا هذا" لأخلوا.

سابعها: اسم الجنس المعين، لأن أصل "يا رجل" (يا أيها الرجل) لكراهيتهم اجتماع تعريفين، ثم استغنوا بحرف النداء عن الدلالة على التعريف المستفاد منها، فلو حذف الحرف لكثرت الحذف، و اضلوا. و إلى هذا أشار بقوله (و اسم الجنس) بقرينة ما بعده.

ثامنها: اسم الجنس الغير المعين؛ لأن ندائه على خلاف الأصل، حتى منعه المازني، فحذف الحرف معه ملبس.

تاسعها: المضمّر، لأن ندائه على خلاف الأصل كما يأتي.

قوله (لا ما يندب) عطف على مقدر أي: و جاز حذف الحرف مع المنادي غير المندوب. (و المستغاث) عطف على (ما)، و كذا (الله) ياسقاط الأداة، و كذا ما بعده.

و أشار بقوله (كما الجل رأوا) إلى أن ما ذكره في اسم الإشارة و اسم الجنس المعين و اسم الجلالة هو رأي الجمهور، و خالف في الأولين الكوفيون فأجازوا الحذف معها استدلالا بقوله: (...) بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَ غَرَامٌ) و قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و قولهم: أصبح ليلاً، و افتد مخنوق، و أطرّق كراً.

و أجيب عن الآية بأن {أنتم} مبتدأ و {هؤلاء} خبره، و {تقتلون} حال. و عن غيرها بأنه شاذ.

قال ابن قاسم: و الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظما و ثرا، و قصر اسم الإشارة على السماع.

و مَرَّ في الخلاصة على رأي الكوفيين، و خالف في اسم الجلالة بعض النحويين فأجاز الحذف و عليه قول أمية بن أبي الصلت:

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى أَدِينُ إِلَّا هَا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيَا

[حذف المنادى]

[٣٣٨] ﴿وَفِي جَوَازِ الْحَذْفِ لِلْمُنَادَى خُلْفٌ^(١).....﴾

(خلف) مبتدأ مؤخر، و الظرف خبر مقدم، منع ذلك أبوحيان. و أجازة ابن مالك في التسهيل قبل الأمر و الدعاء، فالأول كقراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا أَهْلَ الْبَلَاءِ اسْجُدُوا﴾^(٢) [النمل: ٢٥] و الثاني كقوله: (أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلَاءِ ...) ^(٣). قال: و لكن لا يكون المنادى محذوفا و الحالة هذه إلا مع يا، و إنما جاز ذلك قبل هذين لأن الأمر و الدعاء مظنة النداء، و وقوعه معهما كثير، فحسن التخفيف بالحذف. و رده أبوحيان بأن الجمع بين حذف فعل النداء و حذف المنادى إجحاف، و لم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل، و "يا" في الآية و البيت و نحوهما للتنبيه. إهـ.

قلت: فعل النداء قد عوض منه حرفه و سد مسدده فصار حذفه مع ذلك كلما حذف بل تقول يمتنع ذكره لامتناع الجمع بين العوض و المعوض عنه و المنادى لا شك أنه مقصود بالذات من الكلام كالمتعجب منه فيستكره حذفه، لكن لما قويت الدلالة عليه مع الأمر و الدعاء لما تقدم حسن

(١) قوله (خلف) قال ابن مالك: بجوازه قبل الأمر مستشهدا بقوله تعالى: {أَلَا يَا أَهْلَ الْبَلَاءِ اسْجُدُوا} [النمل-٢٥]، و كذا قبل الدعاء، و ردّ بأن "يا" للتنبيه. و قال أبوحيان: بمنعه معللا بأن الجمع بين فعل النداء و المنادى في الحذف إجحاف وفيه أن الحرف نائب عنه فهو في قوة الفصل فلا إجحاف. (ابن القره داغي)

(٢) ألا بالتخفيف على أنها للتنبيه، و "يا" للنداء، و مناداه محذوف على قراءة الكسائي [أي: يا هؤلاء]. (محمد الكزني)

(٣) الشاهد فيه قوله: "يا اسلمي" حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، تقدير المنادى يا هذه.

كالمتعجب منه إذا وجد ما يدل عليه، و جفل يا للتنبيه لا ينجيه من الاجحاف على زعمه، لأن المنبه إذ ذاك محذوف مع ما في ذلك من دعوى التوكيد لا الذي هو خلاف الأصل.

قال في التسهيل: وإن وليها ليت أو رب أو حبذا فهي للتنبيه لا للنداء، قال: لأن ما يلي "يا" بعد هذه الثلاثة قد يكون وحده ليس معه منادى ثابت ولا محذوف كقول مريم: يا ليتني قبل هذا. قال الدماميني: وفيه نظر. إهـ. و وجهه ظاهر، إذ لا مانع من أن يكون المعنى يا رب.

و اعلم أنه قد يحذف المنادى وإن لم يكن قبله أمر ولا دعاء ولكنه قليل جدا، أنشد الصغاني في العباب شاهدا على أن الحُوب بمعنى الهلاك لأبي داود حارثة بن الحباب الإيادي:

يا كل حصن وإن طالت سلامته يوما سيدخله النكران و الحُوب

و قال المعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء، أو يا أناس كل حصن. و لا يزداد على ما ذكر نحو: "يا نعم المولى و يا نعم النصير، و يا نعم المجيب، و يا نعم الرسول" لما يجيء في باب نعم.

[حكم الفصل بين حرف النداء و المنادى]

[٣٣٨] وَفَضْلُ الْأَمْرِ قَدْ أَجَادَا^(١)

قوله (وَ فَضْلُ الْأَمْرِ قَدْ أَجَادَا) مبتدأ و خبر، نبه به على أن حرف النداء قد يفصل من المنادى بالأمر أي بجملة أمرية كقول حذام بنت خالد النخعية تخاطب أمتها لطيفة:

أَلَا يَا فَاثُوكَ تَهَيَّأْ لَطِيفًا وادر الدمع تسكابا و كيفا^(٢)

أرادت ألا يا لطيفة فرحمت و فصلت. و ما في البيت مزيد على الخلاصة .

(١) (و فصل الأمر) أي الفصل بين حرف النداء و المنادى بفعل الأمر نحو: يا اضرب زيد قد نسبه الجمل إلى الجودة، ففاعل أجاد الضمير العائد إلى الجمل، أو هو بمعنى المجرد و فاعله ضمير المتصل. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد فيه قوله «ألا يا ... لطيفا» حيث وقع الفصل بين حرف النداء و المنادى بجملة طلبية و أصل الكلام: ألا يا لطيفة فأبك. (محمد الكزني)

[الأسماء التي لا يجوز ندائها]

٣٣٩] ﴿وَلَا يُنَادِي مُضْمَرٌ وَمَا اتَّصَلَ حَرْفُ خِطَابٍ^(١) وَمُعَرَّفٌ بِأَلٍ﴾

٣٤٠] ﴿فِي سَعَةِ إِلَامَعَ اللَّهِ وَمَا حُكِي، وَمَوْضُولٌ بِرَأْيٍ يُغْتَمَى﴾

١- (و لا ينادى مضمراً) فهم من إتيانه به نكرة في سياق النفي أنه لا فرق بين أن يكون لمتكلم أو لغائب أو لمخاطب، أما الأولان فلأن التكلم والغيبة منافيان للخطاب الذي يقتضيه النداء، وأما قول الصوفية "يا هو" فقد أوضحنا ما يتعلق به في شرحنا للنصيحة الكافية وبيناه بياناً شافياً، وأما ضمير المخاطب فلما فيه من الجمع بين خطابين مع أن أحدهما مغن عن الآخر. و جوز بعضهم ندائه محتجاً بأنه قد سمع بصيغة النصب كقولهم: "يا إياك قد كفيتك"، والرفع كقوله:

يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرَ يَا أَتْسَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْتَا

و أجاب المانعون وهم الجمهور بندوره، وتأول بعضهم "يا إياك" على أن يا للتنبيه، وإياك منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده، و "يا أنت" على أن يا للتنبيه، وأنت مبتدأ، وأنت الثاني مبتدأ ثان، أو توكيد، أو فصل، أو بدل، والخبر الموصول.

وفي هذا تنكيت على الخلاصة لأنها توهم جواز ندائه كغيره.

٢- ﴿وَمَا اتَّصَلَ حَرْفُ خِطَابٍ﴾: (ما) عطف على (مضمراً)، و (حرف) فاعل (اتصل)، و الرابط بين الموصول و صلته مقدر للضرورة أي به، فلا يجوز يا غلامك، لأن المنادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادي من ليس بمخاطب. و لا يجوز نحو "يا هذاك" كما قال السيرافي وغيره، لأن توجيه النداء إلى المشار إليه يقتضي أنه مخاطب، وإلحاقه حرف الخطاب يقتضي أن المخاطب غيره. قال المصنف في الشرح: و أجاز ابن كيسان و نقله عن سيبويه.

و قال ابن قاسم عند قول الخلاصة «وأيهذا أيها الذي ورد» فهم من كلامه أن اسم الإشارة المنعوت به أي شرطه أن لا يصحب حرف الخطاب لقوله «أيهذا»، خلافاً لابن كيسان، فإنه أجاز "يا أيهاذاك الرجل"، وبالمنع قال السيرافي. إهـ.

(١) قوله (و ما اتصل) أي: به، فقوله (حرف) فاعل اتصل و مفعوله محذوف أي: لا ينادى ما اتصل به حرف فلا يقال يا غلامك لأن المنادى مخاطب واتصال حرفه به ينافيه. (ابن القره داغي)

و قال أيضا عند قولها: و ذو إشارة ... الخ: مذهب السيرافي أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لا يجوز ندائه. و مذهب سيبويه و ابن كيسان الجواز. و بهذا تعلم ما في قول يسن في حواشي النظم عند قوله و المشار له قل لا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نقله ابن كيسان عن سيبويه، و بكلام ابن قاسم تعلم أن هذه مستفادة من الخلاصة.

٣- (و مُعَرَّفٌ بِأَلٍ فِي سِعَةٍ إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَ مَا حُكِيَ وَ مَوْصُولٌ بِرَأْيٍ يُغْتَمَى) ^(١): قال الرضي: لو دخل اللام المنادى فإما أن يبنى معها و هو بعيد، لكون اللام معاقبة للتونين و هي كالتونين فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني. و إما أن يعرب، و هو أيضا، بعيد، لحصول علة البناء.

و قال بعضهم إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف، و فيه نظر، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر و زيادة لا يستتكر، كما في: لقد، و ألا إن ^(٢)، قالوا: و ليس المحذور المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، و يا عبد الله، و يا أنت، و يا الله، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

و قال المبرد في الاعلام إنها تتكرر ثم تعرف بحرف النداء، و لا يتم ما قال في: يا الله، و يا عبد الله.

(١) و لا ينادى المعروف بأل، فلا يقال: يا الرجل إلا في الضرورة، و استثنى البصريون شيئين: أحدهما: اسم "الله" تعالى فيقال: يا الله. و الثاني: الجملة المسمى بها كأن يسمى بجملة "الرجل قائم" فإذا ناديته فقل: يا الرجل قائم أقبل؛ لأنه لا يسمى به على طريق الحكاية. (المطالع السعيدة)

- قوله (و معرف بأل) أي لنلا يجتمع أداتا التعريف. ثم المراد المعرف ولو صورة، فلا يرد أن لفظ الله مما تعريفه بالعلمية، وكذا الجمل المحكية، والموصول المبدو باللام كيا المنطلق زيد، ويا الذي في من سمي بهما فلا يصح استثنائها استثناء متصلا. قوله (إلا مع الله) ينبغي أن يستثنى المنادى المشبه به فإنه يقال "يا الأسد اقبل" كما نقله عصام عن التسهيل، وكأنه لم يذكره تنبيهها على أن المنادى هنا محذوف (أي مثل الأسد) فليس من نداء ذي اللام حقيقة. (ابن القره داغي)

(٢) اجتمع في "لقد" لام التوكيد وحرف التحقيق، وفي "ألا إن" حرفان يستفتح بهما الكلام ويدلان على الثبوت وترديد "ان" بأفادتها التوكيد. (تحقيق على شرح رضي)

و قال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء . و لا حاجة إلى ما ارتكبا، إذ لا يمنع من كون الشيء المعين مواجهها مقصودا بالنداء، و أي محذور من اجتماع هذين التعريفين . إهـ .

و تحرز بقوله (في سعة) من قوله:

مَنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَكُنْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي^(١)

و قوله: (فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا ...).

قال ابن هشام و ينبغي أن يعد ذلك من باب قوله: (... تَرْمِي بِكَفٍّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ) على أن الأصل يا أيتها التي، و يا أيها الغلامان، و كذا فعل ابن عصفور في باب الضائر. إهـ .

و جوز ذلك الكوفيون في الاختيار قاله المصنف في الشرح .

و في الرضي: و بعض الكوفيين يجيزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة.

و تعبير الخلاصة أحسن من قول المتن (معرف) لوجهين: أحدهما أن العلة في المنع غير قاصرة على ما الأداة فيه للتعريف كما مرّ . و الثاني أنه لا يحسن مع تعبيره الاستثناء الآتي .

قال الرضي: إنما جاز ذلك في اسم الجلالة لاجتماع شيئين في هذه اللام، لزومها للكلمة، فلا يقال "لاه" إلا نادرا. و كونها بدلا من همزة "إله" فلا يجمع بينهما إلا قليلا، بخلاف النجم، و الصعق، و الذي و بابه، فإن لامها و إن كانت لازمة ليست بدلا من الفاء، و بخلاف لفظ "الناس" فإن لامه و إن كانت عوضا من الفاء إذ أصله أناس، ليست لازمة، فالـ "إلاه" أصله فعال بمعنى مفعول، فالله حينئذ في الأصل، من الاعلام الغالبة، كالصعق، فكانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق، و صار مع لام العهد علما له، و كثر استعمال هذه اللفظة، فصارت تخفيف همزتها أغلب من تركه، وصارت ال كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما. فلما خففت نقلت حركتها إلى ما قبلها، و حذفت ثم سكنت اللام الاولى و أدغمت في الثانية، و الأكثر في النداء قطع الهمزة، وذلك للايذان من أول الامر بأن ال خرجت عما كانت عليه في الأصل و صارت كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع "يا" و اللام، إذ لو بقيت على أصلها لسقطت الهمزة في الدرج، لأن همزة ال وصلية.

(١) الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله "يا التي" تشبيها بقولهم "يا الله" للزوم الألف واللام لها، ضرورة، ولا يجوز ذلك في الكلام. (تحقيق على الانصاف في مسائل الخلاف)

و حكى أبو علي، يا الله بالوصل. و جوز سيبويه أن يكون "الله" من: لاه يليه اربها، إذا استتر. فيقال في قطع همزته و اجتماع اللام و "يا" إن هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى، و من خواصه ما في: اللهم، و يالله^(١)، و آله، و ها الله، و الله مجرورا بحرف مقدر في السعة. إهـ.

و هو تحرير في المسألة و إنما ساغ ذلك في الجمل المحكية نحو يا الرجل قائم، فيمن سمي بذلك، لأن آل من جملة اللفظ المسمى به فهي كالجيم من جعفر.

و قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بآل نحو: الذي قام.

قال في شرح التسهيل و هو قياس. صحيح. و نص سيبويه على منعه.

قال الدماميني: و هو مشكل لأن القياس أحروي، و ذلك لأن الألف و اللام في الذي لازمة، و في الرجل غير لازمة، فإذا جاز أن يباشر غير اللازمة فلا أن يجوز أن يباشر اللازمة أخرى؛ لأن لزومها ينزلها منزلة غيرها من الحروف التي بنيت الكلمة عليها.

قوله (برأي يعتنى) أي يختار راجع لمسألة المضم، و ما اتصل به حرف الخطاب، و المعروف بآل.

٤- قال المصنف في الشرح: و لا ينادى الموصول المصدر كما نص عليه سيبويه فقولي (برأي يعتنى) راجع إلى المسائل كلها و هي أربعة. إهـ. فعلى هذا قوله (و موصول) هو بالرفع عطف على (مضم)^(٢)، و هو بعيد من اللفظ لما في ذلك من الفصل بالاستثناء و الرجوع إلى المستثنى منه بعد ظهور الانصراف عنه. و المتبادر من اللفظ أن يكون معطوفا على المستثنى، و يكون جاريا على رأي المبرد، و يرجع إليه قوله (برأي يعتنى) لما علمت من تصحيح ابن مالك له و استشكال الدماميني لكلام سيبويه.

(١) في النسختين "يا الله"، و في شرح الرضى "تالله".

(٢) و لا ينادى الموصول المصدر باللام. قولي (برأي يعتنى) راجع إلى المسائل كلها و هي أربعة. (المطالع السعيدة)

[حكم تابع اسم الإشارة في النداء]

﴿٣٤١﴾ وَإِنْ يُنَادَى اسْمُ إِشَارَةٍ وَصِفَ رَفْعًا بِذِي أَلٍ ^(١)، وَانْصَبْنَاهُ إِنْ عُرِفَ ﴿٣٤٢﴾

لاسم الإشارة في النداء حالتان:

إحدهما: أن يكون المقصود نداء صفته و هو صلة لذلك كأي، فيجب حينئذ وصفه ورفع صفته، ولا يوصف إلا بما فيه أل الجنسية، أو بالموصل المصدر بآل نحو: يا هذا الرجل ^(٢)، ويا هذا الذي فعل كذا. وهذه هي التي نبه عليها بصدر البيت.

الثانية: أن يقصد ندائه بنفسه، فلا يكون وصلته لغيره ولا يجب حينئذ وصفه، ويجوز في وصفه إذا وصف الرفع والنصب ^(٣)، ولا ينعت إلا بما فيه أل خلافا لما ذكره ابن قاسم في هذه الحالة من جواز نعت بالمضاف. وإلى هذا أشار بعجز البيت.

قوله (وإن ينادى اسم إشارة) أي: حقيقة كما في الحالة الثانية، أو حكما و صورة كما في الأولى.

و جوز بعضهم في نعت اسم الإشارة النصب مطلقا بدون هذا التفصيل.

و فرق بينه وبين أي بأن أيا أشد إبهاما منه، لأن اسم الإشارة قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية وهذا ظاهر. ويقال على الأول ما الفرق بين الحالتين في المعنى حتى يختلف الحكم، وكيف صح أن المقصود بالذات نداء الصفة مع أن الصفة إنما تقصد تبعا و متبوعها هو المقصود ذاتا؟ و جواب الأول أن القائل بالفرق لعله يريد أن الإبهام الحاصل مع الإشارة إن كان ضعيفا بحيث يغلب على الظن زواله

(١) : قوله (بذي أَل) متعلق بوصف و (رفعا) حال من ذي، أي وصف وجوبا بمعرف باللام مرفوعا إذا لم يعرف اسم الإشارة بأن تكون الصفة مقصودة بالنداء و هو لمجرد الوصلة إلى ندائها. (ابن القره داغي)

(٢) فالرجل : نعت مرفوع وجوبا؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، و ليس اسم الإشارة . ويجب ذِكْرُ النَّعْتِ إذا أَدَّى تَرْكُهُ إلى عدم معرفة المشار إليه . (شرح ألفية)

(٣) إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع التابع ، بل يجوز رفعه، ونصبه ؛ فتقول يا هذا الرجل . (شرح ألفية)

بالإشارة الحسية لم تشتد الحاجة إلى الصفة فيكون الإتيان بها جانزا تحرزا من تخلف الظن لشدة إبهام اسم الإشارة من حيث هو اسم الإشارة، وزيادة في الإيضاح، ويجوز فيها حينئذ ما يجوز في نعت غير اسم الإشارة، ويجوز عدم الاتيان بها وهو ظاهر، وإن كان قويا بحيث يغلب على الظن عدم زواله بالإشارة الحسية اشتدت الحاجة إلى الصفة فيلزم الاتيان بها ومن حيث حصول التوضيح بها لماهية المنادى صار النداء في الحقيقة متوجها إليها، فظهر وجه الفرق الذي أوما له ابن الحاجب في الكافية و تبعه على ذلك غيره، وتبين أن اقتصارهم على اسم الإشارة كثيرا لا يدل على توجه النداء له دائما، فقول الرضي في نحو يا هذا الرجل ليس هذا التركيب موضوعا لأجل نداء المعرف باللام، على ما أوما إليه المصنف، بل لأجل نداء اسم الإشارة، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس إهـ . فيه ما قد علمت، وبعد كتبي هذا تذكرت قول الخلاصة : «إن كان تركها يفيت المعرفة» فقضيت من حسنه العجب لأنه لا يمكن^(١) أن يكون تلويحا إلى ما مر من عدم زوال الإبهام بدون الصفة تارة وزواله أخرى. فافهم.

و أما الإشكال الثاني فقد أورده الدماميني في وصف أي وأجاب عنه بقوله الرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث إنه منادى إذ لو كان كذلك لوجب أن تكون يا داخلة عليه فهو مقصود في الاصل و الحقيقة من حيث إنه مطلوب إقباله وينبغي أن يكون منادى إلا أنه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوصل بأي وجعل تابعا له و صار صفة لدالاته على معنى فيه فمن جهة أنه مطلوب إقباله أصلا و حقيقة مقصود و من جهة دلالاته على معنى في متبوعه صفة و غير مقصود بالنسبة. إهـ .

قلت: قد صرح القوم بأن وصف أي هو المنادى في الحقيقة و أي وصلة له. وهذه عبارة الرضي و غيره و لا معنى لكون أي وصلة سوى هذا.

وقوله إذ لو كان كذلك لوجب أن تكون يا داخلة عليه تقول هو كذلك وإنما تدخل يا عليه للمانع، وهو أل، و لذلك جيء بالوصلة كما صرحوا به، و قصد وصفها بالنداء هو معنى قصده بالنسبة الإيقاعية التي يفيدها الفعل المنوب عنه و لا شيء من الوصف بمقصود بالنسبة.

(١) في نسخة (ب) «يمكن» .

و قوله فمن جهته أنه مطلوب اقباله أصلا و حقيقة هو معنى كونه منادى و هو معنى كونه مقصودا بالنسبة فما ذكره بعده نقض له .

و الذي يظهر لي و ارتضيه فيما بعد أي البدلية، و ها أنا اذكر وجهه فإن شئت فخذ و إن شئت فدع، فأقول قد تقرر أن المتبوع في باب البدل يجاء به لأجل التابع أي التابع فيه هو الداعي للاتيان بالمتبوع، فإن ضابطه كما قالوا أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى شيء قبله لغرض من الاغراض كالابهام و التفسير نحو مررت برجل زيد. قال الرضي: فإن الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من زيد، مع زيادة التعريف، لكن الغرض الابهام أولا و التفسير ثانيا الذي هو واقع في النفس جمع بينهما، و يلزم من الجمع بينهما التقوية و التقرير، و تقرر أيضا أن التابع في غير البدل يجاء به لأجل المتبوع أي المتبوع فيما ذكر هو الداعي المقصود للاتيان بالتابع ليتكامل به، و أنت إذا اختبرت هذين الضابطين وجدت المنطبق منها على ما بعد أي هو الاول دون الثاني لتصريح القوم بأن المقصود بالنداء هو ما بعدها و أنه إنما جيء بها لتكون وصلة لذلك فالاسم الأول حينئذ هو الذي جيء به لأجل الثاني لا العكس.

ثم نقول لما دعا الغرض اللفظي و هو التحرز عن اجتماع يا و أل للعلة المتقدمة للاتيان بالاول^(١) قصد مع ذلك الغرض المعنوي أي الابهام و التفسير و التقوية و التقرير لوجود ما يحصله و لملازمة ذلك لنداء ما فيه أل المستبعد لما مر.

فإن قلت: قد تقرر أن البدل يعتبر فيه صلاحيته لحلوله محل الأول و لذلك امتنعت البدلية في قوله (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَ تَوْفَلَا ...) و قوله: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْر ...)؟

قلت: تلك قاعدة ساقطة و إن شاعت في التقارير و ذكرها من لا يحصى من الجماهير، و الحق كما قال الرضي ثبوت البدلية في البيتين و نظائرها لا غير، و أن البدل يجوز أن يعتبر مستقلا لكونه ليس معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع، و يجوز أن يعتبر غير مستقل لأن إعرابه بالتبعية للأول، قال

(١) في نسخة (ب) «اللاتيان بال».

فعلّى الثاني تقول "يا غلام بشرٌ" و "بشراً" معرباً بالوجهين، و "يا أخانا زيداً" بالنصب و كذا قوله: (أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ...).

فإن قلت: "يا" عوض عن العامل فلا بد لأجل ذلك من صحة مباشرتها للتابع.

قلت: هذا إشكال غير مختص بالبدل، فإن عامل التابع في غيره هو عامل المتبوع، ولذا لم يمكنك أن تعبر في السؤال بالبدل، و يأتي الكلام عليه في نعت أي على قولهم على أن البدل كالنعت و غيره في أن عامله عامل متبوعه عند سيبويه و المبرد و السيرافي و آخرين و هو الحق، كما بينه الرضي و الدماميني، خلافاً لما شاع أنه على نية تكرير العامل، و تبين ما ذكرته فيما بعد أي كثرة مجيئه جامداً غير دال على معنى في المتبوع كالرجل، و أما ما بعد اسم الإشارة فهو نعت، و لا أسلم أن اسم الإشارة وصلة لندائه بل نداء اسم الإشارة مقصود في الحالتين المتقدمين، غاية الأمر أنه إذا ضعف الإبهام لم تشتد الحاجة إليه و لم يلزم، وإذا قوي اشتدت و لزم، و لا يلزم من ذلك أن يكون هو المقصود بالنداء و أن ما قبله غير مقصود به، و ما أحسن قول الخلاصة: «إن كان تركها يفيت المعرفة» فإنه يمكن تنزيله على هذا، و الفرق بينه و بين أي صحة ندائه و الاقتصار عليه بخلاف أي.

قوله (وُصِفَ) جواب الشرط، و (بذي أل) متعلق به، و (رفعا) بمعنى مرفوعاً حال من (ذي)، و مفعول (انصب) يعود على (ذي أل) أي: أجز نصبه، و ليس المراد أوجه؛ لأن الأمر بالنصب ورد بعد حظره المستفاد من الجزم بالرفع أولاً و الإقتصار عليه.

و قوله (إن عرف) اسم الإشارة أي: بنفسه كما هو المتبادر، و مفهومه أنه إنما يجب نعته و رفع نعته في غير هذه الحالة و ذلك إن لم يعرف بنفسه بل بنعته.

[حكم أي إذا نوديت]

[٣٤٢] ﴿وَأَيًّا اضْمُمْ، وَآتُلْ هَا، وَصِفْ بذي أَلْ رَافِعًا وَبِالمُشَارِ وَالَّذِي^(١)﴾

(أيا) مفعول مقدم بـ (اضمم) أي: إذا نوديت في الصورة بنيت على الضم لأنها من قبيل المفرد المعرف. و (ها) مفعول بـ (اتل)، و ليست ضميرا بل المراد هذه اللفظة أي: اتبع أيا كلمة "ها" التي للتنبيه. و (اتل) عطف على (اضمم) مشارك له في مفعوله، و (ها) مفعول ثان ضمنه معنى اتبع و تلزمها هاء التنبيه عوضا عن ما فاتها من الإضافة و هي مفتوحة كما نطق بها. و قد تضم إذا لم يكن بعدها اسم الإشارة في لغة بعض بني مالك من بني أسد.

قوله (وَصِفْ) بصيغة الأمر عطف على ما قبله أي: و صف أيا، و (بذي أَلْ) متعلق به، و (رافعا) حال من فاعل (صف) أي للصفة، و إنما لزم رفعها لأنها المقصودة بالنداء كما سبق، و لو كانت مناداة بطريق الاستقلال وجب ضمها للتعريف و الإفراد، هذا رأي الجمهور، و خالف فيه المازني فأجاز نصبها قياسا على غيرها من صفات المناديات، و عرض به في الخلاصة بقوله: «لدى ذي المعرفة»^(٢).
قوله (وبالمشار) عطف على (ذي أَلْ) و يلزم حينئذ نعت اسم الإشارة بذي أَلْ و الموصول نحو: "يَأْهَذَا الرجل"، و ظاهر إطلاق المتن أن ذلك غير لازم، و هو رأي ابن مالك تبعا لابن عصفور. قيل و قد بناء على بيت شاذ لا تبنى على مثله القواعد و هو قوله (أيهذان كُلا زَادِيكُما ...).

(١) قوله (أَوْ أَيْ) عطف على اسم الإشارة، أي: إن ينادى أَيْ الموصوفة فاحذف ما أضيف إليه، و ابنه على الضم، و عوض عنها هاء التنبيه التي تناسب النداء، و اجعله موصوفا بمعرف باللام رافعا إياه نحو: يا أيها الرجل، أو صفه بالمشار به نحو: يا أيهذا الرجل، أو صفه بالذي وفروعه نحو: يا أيها الذي هادوا. قوله (وبالمشار) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، أي بالمشار به عاريا عن الكاف نحو: يا أَيْ هذا. قوله (وَالَّذِي) أي وفروعه، فمن قبيل بيده الخير، أو المراد به الموصول المصدر بـ أَلْ العاري عن الخطاب نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحج - ٦].
(ابن القره داغي)

(٢) تمامه: و أيها مصحوب ال بعد صفه ... يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

قوله (و الذي) عطف على المشار نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحج: ٤].

قال الدماميني: وههنا إشكال وهو أن الرجل من قولك "يا أيها الرجل" تابع معرب بالرفع، وكل حركة إعرابية إنما تحدث بعامل، وههنا لا يصح أن يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره؛ إذ عامل المنادى أدعوا وأنادي، وهو لا يقتضي الرفع والإشكال جار في تابع المنادى المفردة المعرفة بالرفع. ولم أقف لهذا الإشكال على جواب إلى الآن. وقولهم إنما حرك (الرجل) بالرفع لأنه المقصود بالنداء وحرك تابع المنادى بالرفع تشبيها لضممة المنادى لعروضها بضممة الإعراب لا يغني في دفع السؤال شيئا، فتأمل. إهـ.

و قال أيضا: أما وجه النصب في تابع المنادى فظاهر، وأما وجه الرفع فهو أن ضمة المنادى التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله فصارت كالرفع من حيث كونها عارضة كما أن الرفع عارض وصارت أدوات النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لأجل هذا المعنى أن ترفع التوابع المفردة لأنها كالتابعة للمرفوع.

و قلل^(١) شيئا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون^(٢) الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أي الضم هذا منتهى ما قالوه في هذا المقام وهو عند التأمل لا يرفع الإشكال المتقدم. إهـ.

قلت: لا نسلم أنها حركة إعراب حتى يلزم ما ذكر بل نقول هي حركة مشاكلة نظير ما قيل في الفتحة في "يا زيد بن عمرو" من أنها للاتباع وليست إعرابية ولا بنائية، ونظير الضمة في "يا زيد بن عمرو" بضم نون ابن. وفي التسهيل ربما ضم الابن اتباعا.

(١) قوله «قلل» هكذا في شرح الرضى. وفي نسخة (أ) ساقط، وفي نسخة (ب) «قال».

(٢) فاعل: قلل شيئا من استنكار... (تحقيق على شرح الرضى)

[بيان المنادى الذي جاز فيه الرفع والنصب]

﴿ ٣٤٣ ﴾ وَضُمَّ وَافْتَحَ مِنْ "أَزِيدُ ابْنَ عَلِيٍّ" ^(١) وَاضْمُمُ ابْنَ ابْنٍ عَلَمَيْنِ مَا وَلِي ^(٢) ﴿

من المنادى ما يجوز فيه الضم والفتح وهو ما استجمع ستة شروط وهي: أن يكون علما، مفردا، موصوفا بـ (ابن)، متصل به، مضافا لابن إلى علم، وحركة آخره -اي المنادى- ظاهرة، وقد وكل المصنف الشروط إلى المثال، فيجوز في الدال من "زيد" الضم والفتح.

و اختلف في الأجود منهما:

فقال المبرد: الضم لأنها حركة الأصل.

و قال ابن كيسان: الفتح، لأنه أكثر في كلام العرب. و ظاهر النظم ترجيح الضم لتقديمه.

و في الخلاصة الإشارة للخلاف بتقديم الضم وتوكيد الفتح.

و قوله (و اضمم ...) الخ صادق بنحو "يا رجل ابن زيد"، و "يا زيد ابن أخينا"، فإن الإبن لم يل علمين فيهما، و صادق أيضا بنحو "يا زيد الفاضل ابن عمرو"، لفقد الموالاة، و بنحو "يا زيد الفاضل"، و "يا زيد"، لأن قوله (ابن) يجب أن يكون فاعلا بمقدر لأجل أداة الشرط يفسره (ما ولي)، وإن كان الفعل بعد ما النافية للضرورة كما قدم عليها المفعول لذلك، فالمعنى: أن ما ولي الابن علمين، و السلب لا يقتضي وجود الموضوع.

(١) قوله (و ضم) أي المنادى، و افتحه إذا كان علما موصوفا بابن مضاف إلى علم آخر، و لو جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمقدر تعين الضم. فينبغي تقييد المثال بما جعل الإبن فيه صفة. و مثل الابن "الإبنة" لا البنت فيلزم الضم. ثم إنه أشار بلفظ (زيد) إلى أن جواز الفتحة مخصوص بذوي الضمة الظاهرة فنحو يا عيسى بن مريم يقدر بالضم، لأن جوازه للتخفيف وهو لا يحصل بالتقدير. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (ما ولي) أي: لم يتصل بعلمين بالطريق السابق. و النفي متوجه إلى كل من القيد و المقيد، فحصل شقوق بل أزيد. (ابن القره داغي)

[تكرار لفظ المنادى مضافاً]

﴿ ١٣٤٤ ﴾ فِي سَعْدٍ سَعْدِ الْأَوْسِ ثَانٍ نُصِبَا وَافْتَحَ أَوْ اضْمُمُ أَوَّلًا^(١)، وَ الْمُجْتَبَى

﴿ ١٣٤٥ ﴾ عُمُومُهُ^(٢) فِي الْوُصْفِ وَ اسْمِ الْجِنْسِ

إذا تكرر المنادى حال كونه مضافاً فإما أن يتكرر المضاف إليه أيضاً نحو: "يا سعد الأوس سعد الأوس" فلا إشكال، ويكون الثاني تأكيداً محضاً. وإن لم يتكرر المضاف إليه نحو "يا سعد سعد الأوس" فإنه يجوز في الأول وجهان: الفتح والضم، ويجب في الثاني الفتح على البدلية، أو عطف البيان، أو التوكيد باعتبار المحل، أو يا ضمير "يا" أو "أعني".

ثم قال سيبويه الأول مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما. وقال المبرد: والأول مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني كقولهم: (... يَتَنَ ذِرَاعِي وَ جَبْهَةُ الْأَسَدِ). وقيل غير هذا.

قوله (ثانٍ) صفة لمحذوف وهو المبتدأ أي: اسم ثان. و (نصب) خبره. و (في) متعلقة به، والمراد في هذا المثال ونحوه بقرينة قوله (والمجتبى... الخ).

قوله (وافتح أو اضمم) عطف على (نصب) على تأويله يانصب أو على تأويلهما بفتح و ضم أول، لأن الإنشاء لا يعطف على الإخبار، وافتح و ضم متنازعان في (أولاً)، و (المجتبى) - أي المنتقى المختار - مبتدأ، و (عمومه) أي الحكم المتقدم خبره، و (في الوصف) متعلق به نحو: يا صاحبَ صاحبَ زيدٍ، و في اسم الجنس نحو: يا رجلَ رجلَ القوم. و خالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول، و في الوصف ضمه بلا تنوين، أو نصبه منونا نحو: يا صاحباً صاحب زيد. وهذه زيادة على الخلاصة. و لم يذكر هنا تابع المنادى لذكره له في خاتمة التوابع. و لم يذكر هنا المضاف إلى ياء المتكلم لذكره له في باب الإضافة.

(١) قوله (في سعد سعد الأوس) متعلق بالأفعال الثلاثة الآتية أي في ما تكرر المنادى المفرد و وقع بعد ثانيهما مضاف إليه نحو: يا سعد سعد الأوس ثانيهما نصباً لأنه منادى مضاف أو تابعه أو مفعول لأعني المقدر و افتح أولهما لأنه منادى مضاف إلى محذوف أو إلى المذكور و الثاني زائد. (ابن القره داغي)

(٢) لا تختص المسألة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس و في الوصفين. (المطالع السعيدة) - فيجري الحكم السابق في نحو: يا ضارب ضارب عمرو، و يا غلام غلام زيد. (ابن القره داغي)

[أسماء مختصة بالنداء]

﴿ ٣٤٥ ﴾	ثُمَّ.....	خَصَّ النَّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ، وَأُمَّ
﴿ ٣٤٦ ﴾	فَعَلَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ، وَالْإِنَاثِ	فَعَالٍ، وَالْأَمْرُ كَذَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ
﴿ ٣٤٧ ﴾	وَقُلْ مَكْرَمَانُ مَلَأْمَانُ	وَقُلَّةٌ هَنَاهُ مَظْيَبَانُ ^(١)
﴿ ٤٣٨ ﴾	وَهَكَذَا اللَّهُمَّ وَالْمِيمُ بَدَلُ	مِنْ يَا فَجَمْعٌ فِي اخْتِيَارٍ يَحْتَظَلُ

(الندا) مفعول (خص)، و (لؤمان) فاعله، و (نومان) عطف عليه باسقاط الأداة. والمعنى: أنهما مختصان بالنداء، و مقصوران عليه، لا يستعملان إلا فيه، كما تقول خص الذكر زيدا. وهذا أحسن من قولهم أسماء لازمة للنداء، لا تقتضاه أن النداء ملزوم مع أن الملزوم لا يثبت بدون لازمه.

و الأسماء المختصة بالنداء ضربان: مسموع، و مقيس.

فمن المسموع: (لؤمان) بضم اللام و سكون الهمزة، بمعنى كثير القوم. و (نومان) بمعنى كثير النوم. و منه أيضا (فَعَلَ) بضم الفاء و فتح العين في سبب الذكور نحو: غدر و فسق و لكع. و قيل ينقاس بالشروط الآتية. قوله (فَعَلَ) مفعول (أُمَّ) على أنه أمر، أو نائب فاعله على أنه ماض مبني لما لم يسم فاعله.

(١) قوله (فعل...) إله مفعول (أُمَّ) فعل أمر بمعنى اقصد، أو نائب فاعله وهو ماض مجهول.

قوله (والإناث) أي أم في سبب الإناث فعال، ففيه عطف على معمولي عاملين مختلفين بشرطه لكن مع تغيير الترتيب. ثم إنه يشترط في قياسيته بناء فعال منادى أو اسم فعل كونه من ثلاثي مجرد كما أشار إليه بقوله (من ذي ثلاث) فلا يقال "دراك" من أدرك. وكونه تاما متصرفا كامل التصرف فلا يبنى قياسا من نحو "كان" و "نعم" و "يدع".

قوله (و الأمر) أي اسم الفعل بمعنى الأمر كفعال في سبب الإناث في كونه مقصود البناء اطرادا من ذي ثلاث، فقوله (من ذي ثلاث) متنازع فيه. قوله (و فل) كناية عن نكرة من جنس الإنسان، وكذا "قلة" فهما كنايةتان عن الرجل والمرأة. قوله (مكرمان) الأكثر بناته للذم، فتقدمه على "ملأمان" لشرفه.

قوله (هنات) للجمع المؤنث و مفردة "هنت" بسكون النون ومذكره "هن" ويستعمل لنداء المجهول ويتصرف فيه بحسب حال المنادى. قوله (هنات) قال ابن مالك: يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن وفرعيه، وفي التأنيث يا هنت وفرعيه، وقد يلي آخره ما يلي آخر المندوب فيقال يا هناه بسكون الهاء وكسرهما لاتقاء الساكنين و ضمها تشبيها بها هذا، و ليس هن هنا من الأسماء الستة لأنه كناية عن المنادى. (ابن القره داغي)

و من المقيس: (فَعَال) في سب المؤنث نحو: لكاع و فساق و خباث. و لا ينقاس إلا من الثلاثي المجرد التام المتصرف الكامل التصرف. و يشاركه في ذلك (فَعَال) اسم لفعل الامر نحو نزال و تراك، فلا يستعملان من الرباعي، و شذّ دراك من ادرك، و لا من الثلاثي المزيد فيه و لا من الناقص، و لا من الجامد، و لا من المتصرف الناقص التصرف كيدع و يذر، و ذو الثلاث إذا أطلق إنما يتصرف إلى المجرد التام المتصرف الكامل، فما ذكره يتضمن الشروط، و هذا استطراد للمشاركة المتقدمة، و فعال المذكور مبني على الكسر أما اسم الفعل فواضح، و أما المستعمل في السب فلشبهه به وزنا و عدلا و معرفة.

قوله (فعال) عطف على (فُعَل)، و (الإِنَاثِ) عطف على (الذكور)، فالواو عطفت شيئين على شيئين لعاملين مختلفين. و (الأمر) مبتدأ، و (كذا) خبره. و لا يصح عطفه على ما قبله، لأنه ليس من المنادى فضلا عن أن يكون من المختص بالنداء، و (من ذي ثلاث) حال من (فعال)، و من ضمير (الأمر)، فيتوارد عليه عاملاهما. و يحتمل أن يكون حذف من الأول لدلالة الثاني إلا أن الدلالة من اللفظ غير بيّنة. و صنيع الخلاصة أوفى لذكرها الاطراد في خصوص المسألتين.

و من المسموع (مَفْعَلَان) في المدح نحو: مكرمان. و في الذم نحو: ملثمان. و استعماله قليل و منه: مطيبان.

و من المسموع أيضا (فُلَّة) و مذكرها (فُل)، و مذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين فـ (فل) بمعنى رجل، و (فلة) بمعنى امرأة.

و ذهب الكوفيون إلى أن أصلهما: فلان و فلانة، ثم رخما.

و ردّ بأنه لو كان كذلك لقليل في المذكر: فلا، و في المؤنث: فلان، لأن المرخم بحذف هاء التانيث يوفر و لا يرخم إلا على لغة من ينوي.

و ذهب ابن مالك تبعا لابن عصفور و آخرين أنهما كنايةتان عن علم من يَعْقِل، فهما بمعنى: فلان و فلانة، قال: و هما الأصل يعني أن الكناية بفلان و فلانة عن العلم أكثر، لأنهما مأخوذان منهما بطريق الترقيم، لأنه ردّ مذهب الكوفيين، فقول صاحب التصريح: إن رأيه هو مذهب الكوفيين غير صحيح.

و من المسموع أيضا (هنا) بالضم و الكسر للهاء الأخيرة. ثم قيل مادته: هنو. و اختلف القائلون بذلك على أربعة أقوال:

الأول: أن الهاء بدل من لام الكلمة.

الثاني: أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهي بدل البدل .

الثالث: أن اللام محذوفة و الألف و الهاء زائدتان في نفس البناء على حد زيادتي حمراء .

الرابع: أن اللام محذوفة أيضا و الألف هي التي تلحق المنادى البعيد و المندوب و الهاء للسكت، و هذا هو الصحيح لثبوت كسرهما لالتقاء الساكنين.

و قيل: مادته هنه، فهو من باب سَلَسَ.

و هذا مزيد على الخلاصة. و اسقطه قولنا: و جر في الشعر فل المشار به إلى قول الشاعر: (... في لَجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍ) لأن الصواب أن (فل) في البيت أصله فلان بدليل المقابلة، و حذف آخره لغير الترخيم على حد قول الشاعر: (دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ) يريد المنازل.

(و هَذَا اللَّهُمَّ وَ الْمِيمُ بَدَلٌ مِنْ يَا فَجَمْعٌ فِي اخْتِيَارٍ يَحْتَظَلُ) ^(١): (اللهم) مبتدأ، و (كذا)

خبره. و الإشارة راجعة إلى الاختصاص بالنداء. و هذا مفهوم من قول الخلاصة: «بالتعويض»

أي من حرف النداء، فإذا كان العوض عوضا عن حرف النداء لزم أن لا يستعمل الاسم معه إلا

منادى، و لا يفهم من المتن ما أفادته الخلاصة من أن الأكثر في نداء اسم الجلالة أن يقال اللهم،

فصنيعها أفيد.

(١) قوله (و الميم بدل من يا) أي لا بقية جملة محذوفة هي: "أَمَّا بخير" كما ذهب إليه الكوفيون لأنه مناف لقولهم: اللهم لا تؤمهم بخير، ولأنه يستلزم أن لا يقال "اللهم ارحمنا" قياسا على يا الله امنا ارحمنا؟ ويمكن الجواب عن الأول بأن متعلقي الإثبات و النفي متغايران، وعن الثاني بأن الميم بعد حذف الباقي صار كالجزء فلا يعطف عليه كناء الفاعل. ثم إنه آخرت تبركا بالإبتداء باسم "الله" تعالى، و شددت ليكون كالمبدل في كونهما علي حرفين. و قد يستعمل صيغة (اللهم) دليلا على الندرة، أو تمكينا للجواب في نفس السامع، كما يقال في جواب أزيد قائم: اللهم نعم، فلا يكون للنداء المحض. (ابن القره داغي)

و تعويض الميم من حرف النداء من خصائص هذا الاسم الشريف، وإنما قال (بدل من يا) لأن اسم الجلالة لا ينادى إلا بها كما تقدم.

قوله (فجمع) مبتدأ، و المسوغ عمله في محذوف مدلول عليه بالقرينة أي: فجمع بين المبدل و المبدل منه، و (يحتظل) -أي يمنع- خبره. و (في اختيار) متعلق به تحرز به من نحو قوله :

إني إذا ما حَدَثُ اللَّـمَّا أقول: يا اللهم، يا اللهم^(١)

* * *

(١) الشاهد: الجمع في "يا اللهم" بين "يا" و الميم المشددة التي تأتي عوضاً عنها، و ذلك نادر؛ لأنه جمع بين العوض و المعوض. (ضياء السالك)

﴿ المَندُوب ﴾

[المندوب حكمه و شروطه]

[٣٤٩] ﴿ وَ كَالنُّدَا الْمَندُوبُ ^(١) ، وَ الْمُنْكَرُ لَا يُنْدَبُ وَ الْمُنبَهُمْ لَا مَا وَصِلَا ﴾

استعملوا صيغة النداء في المندوب و هو: المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما و المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببه، فالمندوب غير منادى و إن كان بصورته، و من ثَمَّ شَبَّهَ المصنف به .

ف (المندوب) مبتدأ، و (كالنُّدَا) خبره، أي: يبنى على ما يرفع به إذا كان مفردا معربا، و ينصب في غير ذلك ^(٢)، و يجوز الضم و الفتح في نحو: يا زيد بن عمرو، و في ثاني المكرر نحو: يا سعد سعد الأوس .

و يفارق المندوبُ المنادى في اشتراط الاشتهار، فلا تدب النكرة، و لو مقصودة، و لا المعرفة المبهمه كاسم الإشارة، و إنما اشترط ذلك ليحصل عذر النادب، لأنه إذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في التذبة عليه، و لو لم يكن الاسم علما لكان هذا الشرط في المتفجع عليه ^(٣)، و أما المتوجع منه فإنك تقول "وا مصيبتاه" و ليست بمعروفة .

قوله (و المنكر لا يندب) مبتدأ و خبر، و يقرأ بسكون النون و فتح الكاف مخففة . (و المبهم) عطف على نائب فاعل (يندب) .

(١) (و كالنُّدَا المندوب) أي كالمنادى الغير المندوب المنادى المندوب إلا أن المنكر.. إه فصح التشبيه . قوله (لا يندب)؛ لأن الغرض من التذبة الإعلام بعظمة المصاب و هو منتف في المنكر و المبهم . ثم قضيته أن المنكر لا يندب و لو كان متفجعا منه و ليس كذلك فإنه يقال: وامصيتاه و إن كانت غير مودته كما قاله الدماميني .

قوله (لا ما وصلا) أي بما يزيل الإبهام نحو "وَأَمَّنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاءَ" و كلامه مشعر بجواز "و الذي حفر بئر زمزما" و ليس كذلك لامتناع جمع أل و حرف التذبة فينبغي تخصيصه بالموصول الخالي عن أل . (ابن القره داغي)
(٢) مثال المفرد نحو : وَاغْثَمَانُ . و المضاف نحو : وَاأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ .

(٣) و هنا اختلفت النسختان، و ما أثبتنا من نسخة (أ)، و قد جاء في "الكافية في النحو": و إنما ذلك لتحصيل عذر النادب في التذبة لأنه إذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في التذبة و لو لم يكن علما و كان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيده . (الكافية في النحو)

و ظاهر قوله (لا ما وصلا) أنه إخراج من المبهم، وليس كذلك، فإنه لا يجوز أن يندب من الموصول إلا ما له صلة تعينه لاشتهاره بها كما في الخلاصة، وقد اعترف بذلك في الشرح و شرح كلامه به كأنه أخذ اعتبار التعين من ذكره في مقابلة المبهم فالمعنى لا ما وصلا بما يعينه، وفيه نظر، لتبادر حمل ذلك على الاستثناء من المبهم، إذ لا قرينة على اعتبار التعين المراد. و مثال الموصول المشتهر بصلته: «وا من قَلَعَ بابَ حَيْبَرَاهُ» لاشتهار سيدنا علي كرمه الله وجهه بذلك، و «وا من حَفَرَ بَنَرَ زَمْزَمَاهُ» لاشتهار أبي طالب به.

[أحكام ألف الندبة]

﴿ ٣٥٠ ﴾ وَأَلْفَا صَلَّهُ ^(١) جَوَازًا، وَاحْذِفِ مَا قَبْلَ مِنْ تَنْوِينِ أَوْ مِنْ أَلِفٍ ﴿ ٣٥١ ﴾ وَافْتَحْ فَإِنْ يُلْبِسُ فَقَلْبُهَا انْجَلَا ^(٢) وَالْهَاءُ زِدْ وَقْفًا، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا ﴿

(و ألفا صله جوازا) أي: للمندوب استعمال آخر وهو أن يختتم بألف تزد في آخره لاطالة الصوت ^(٣). فهاء (صله) للمندوب، و (ألفا) مفعول ثان لـ (صل)، و هو مقيد تقديرا أي بالألف، و (جوازا) نعت لمصدر محذوف.

قال الشاطبي: و يقدر الضم في آخر المندوب، فإذا قلت "يا زيدا" فليس مبنيا على السكون، أو الألف بل على الضم المقدر، و مقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين المفرد و غيره و هو كذلك، و الجواز الذي صرح به مستفاد من الخلاصة من الاستعمال المذكور فيها أولا.

(١) (و ألفا صله) ظاهره و لو كان آخره الفا و هاء فيجوز: واعبد الله، لكن المذكور في التسهيل المنع للثقالة، أي صله بآخر المنادى المندوب حقيقة أو حكما فيشمل واغلام زيدا، أو المراد آخر ما تم به. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و افتح) أي افتحه، و في الضمير نوع استخدام لأنه أريد مما قبله الحقيقي و منه المجازي، و في "افتح" عموم المجاز حيث أريد منه ما يعم الإبقاء حتى لا يلزم تحصيل الحاصل. (ابن القره داغي)

(٣) فتقول: نحو: وَازَيْدًا، وَاعْتَمَانًا. ويجوز ذكر المندوب بدون ألف؛ فتقول: وازيد، واعثمان.

(واحذف ما قبل من تنوين أو من ألف) ^(١): (ما) مفعول (احذف)، و (قبل) ظرف مقطوع وقع صلة ضرورة، و (من) مع مجرورها بدل من (ما) بيان لما. وإنما وجب حذفهما لأجل هذه الألف لنلا يجتمع ساكنان، فتقول: وا غلام زيده، بحذف التنوين، و تقول: وا موساه، بحذف الألف. ويظهر أثر حذفها و خلف ألف الندبة لها بجواز الإتيان بهاء السكت فإنها لا يؤتى بها بعد الألف التي هي آخر الكلمة.

احكم آخر المندوب الذي لحقته ألف الندبة

(وَافْتَحْ فَإِنْ يُلْبِسُ فَقَلْبُهَا انْجَلَا) ^(٢): مفعول (افتح) محذوف أي: ما قبل الألف، ولا يجوز أن يتنازع معنى مع (احذف) في مفعوله لأن ما هناك واقعة على ما بنيت به. فتقول في "عبد الملك": وا عبد الملكاه، و في مَنْ اسمه قام الرجل: وا قام الرجلاه.

(١) إن كان ما قبل ألف الندبة ألفاً، نحو: (موسى) حذفت ألف موسى، وأُتي بالألف الندبة؛ للدلالة على الندبة؛ فتقول: وَاُمُوسَا، وَاُمُصْطَفَا. وإن كان ما قبلها تنوين في آخر الصلة، نحو: (وامن حفر بنر زمزم) حذفت التنوين، وأُتي بالألف؛ فتقول: وامن حفر بنر زمزمه. (شرح ألفية)

(٢) إذا كان آخر الاسم المندوب مفتوحاً، نحو: واغلام أحمد، لحقته ألف الندبة من غير تغيير؛ تقول: واغلام أحمداه، ببقاء فتحة (الدال) في أحمد؛ لمجانستها ومناسبتها للألف. أما إذا كان آخر الاسم المندوب مضموماً، أو مكسوراً، نحو: وا زيد، ونحو: واغلام زيد، وجب حذف الضمة والكسرة، والإتيان بالفتحة؛ لمناسبة ألف الندبة؛ فتقول: وا زيده، واغلام زيده، هذا إذا لم يقع حذف الضمة والكسرة في لبس، كما في المثالين السابقين، أما إذا وقع حذفهما في لبس أُبْقِيَتِ الضمة والكسرة على حالهما، وقُلبت ألف الندبة بعد الضمة (واوا) وبعد الكسرة (ياء) لأن الواو مُجَانِسٌ للضمة، والياء مجانسة للكسرة، فمثال قلب الألف واوا بعد الضمة، قولك في ندب (غلامه) وهو مضاف إلى ضمير الغائب المذكر (وَاعْلَامُهُ) ببقاء الضمة، وقلب ألف الندبة واوا؛ لمناسبتها للضمة، ولا يجوز هنا حذف الضمة، والإتيان بالفتحة؛ فلا تقول: وَاَعْلَامُهُاه (بفتح الهاء) لأن في ذلك لبساً، فيلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة (واغلامها). ومثال قلب الألف ياء بعد الكسرة، قولك في ندب (غلامك) المضاف إلى كاف الخطاب للمؤنث (وَاعْلَامُكِه) ببقاء الكسرة، وقلب الألف ياء؛ لمناسبتها للكسرة، ولا يجوز حذف الكسرة، والإتيان بالفتحة؛ فلا تقول: واغلامكاه (بفتح الكاف) لأن ذلك يقع في لبس، فيلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب (واغلامك). فإذا قلت (واغلامكاه) عَلِمَ أَنَّهُ للمذكر، ولم يعلم أَنَّهُ للمؤنث؛ ولذلك وجب بقاء الكسرة في المؤنث. (شرح ألفية)

قوله (فإن يلبس) ^(١) أي: الفتح المفهوم من الأمر، فـ (قلبها) أي: ألف الندبة (انجلا) و اتضح وجهه نحو: وا غلامك، بكسر الكاف، فإن المضاف لضمير المخاطب تجوز ندبته، لأنه غير منادى، فلو بدلت الكسرة فتحة لالتبس المؤنث بالذكر فتقلب ألف الندبة ياء، ونحو [وا غلامه] إذ لو بدلت الضمة فتحة لالتبس المذكور بالمؤنث فتقلب الألف واوا ^(٢).

[زيادة هاء السكت]

(وَالْهَاءُ زِدْ وَقْفًا، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا): (الهاء) مفعول مقدم بـ (زد)، و (وقفا) نصب على نزع الخافض فتقول: يا زيداه. و لك الاقتصار على الألف. وإلحاقها في الوصل مختص بالضرورة. و سكت هنا عن ندبة المنادى المضاف للياء لأنه ذكره في باب الإضافة .



(١) (فإن يلبس) أي يقع اللبس بفتح ما قبلها يبقى على الحركة التي كانت عليها و تقلب الألف بحرف مجانس لها دفعا للبس فتقول في ندبة (غلامك) بكسر الكاف و(غلامه) بضم الهاء "واغلامكه"، "واغلامهوه". (ابن القره داغي)

(٢) فيقال في ندبة غلامه: واغلامهوه، بقلب الألف واوا، لأنه لو قيل: واغلامها، التبس المذكور بالمؤنث.

﴿المُسْتَعَاثُ^(١)﴾

أَخَّرَ الاستغاثة عن الندبة لأن المندوب بالمنادى أشبه، لأنه يستعمل استعماله كما تقدم، وهذا في الاستغاثة قليل كما في الكافية نحو: (أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبُ! ...).
و صنيع الخلاصة أوجه لأن المستغاث منادى حقيقة بخلاف المندوب.

[حكم المستغاث منه]

[٣٥٢] ﴿وَاجْزُزْ بِلَامٍ مُسْتَعَاثًا مِنْهُ ذَا كَسْرٍ وَمَا الْعَوْتُ بِهِ فَتْحًا خُذَا^(٢)﴾

[٣٥٣] ﴿وَهَكَذَا الْعَطْفُ بِيَا﴾

قوله (مستغاثا) مفعول (اجرر)، و (منه) -أي: من أجله- متعلق به.

يعني: أن المستغاث من أجله حكمه أن يجرب باللام أي: في غالب أحواله و إلا فقد يجرب بمن كقوله:

يَا لَلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَتَرَحُّ السَّفَةُ الْمُزْدِي لَهُمْ دِينًا!^(٣)

و هذا مندرج تحت قول الخلاصة: «و في سِوَى ذلك بالكسر اثْنِيَا».

(١) وأسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء، ولا يتحقق إلا بثلاثة أشياء: ١- حرف النداء "يا" لا غير. ٢- المستغاث به، وهو الذي يطلب منه العون والمساعدة، وقد يسمى المستغاث. ٣- المستغاث له وهو الذي يطلب العون بسببه، ولكل من هذه الثلاثة شروط وأحكام، تتضح مما يأتي. (ضياء السالك)

(٢) قول الناظم (و اجرر بلام) تبه به على أن اللام حرف جر. واختلف في متعلقه هل هو حرف النداء لكونه نائب المحذوف أو فعل محذوف؟ ولعل الثاني أولى. وما يقال: أن الفعل المحذوف (ادعوا) وهو متعد بنفسه فكيف عذي باللام مندفع بأنه ضمن معنى الالتجاء وهو متعد باللام على أنه وارد على تقدير كون العامل حرف النداء، وكذا متعلق لام المستغاث به. ثم المستغاث من أجله ليس منادى حقيقة، ففي قولهم: هو ما نودي لأجل استخلاص شيء منه أو استخلاصه من شيء مسامحة بل المنادى محذوف ففي (يا ليزيد) بكسر اللام "أدعوك ليزيد" فتحا خذا، لأن المستغاث به لكونه منادى واقع موقع كاف الخطاب ولم يبين مع كونه منادى مفردا معرفة لأن التركيب مع اللام أشبهه بالمضاف، واختير اللام لمناسبة معناه وهو الاختصاص للاستغاثة لدلالاتها على أنه مخصوص بها، هذا. وقد تكسر اللام هنا نحو (يا لي) مما ضم إلى ياء المتكلم كما تفتح لام المستغاث من أجله في نحو (يا لك) مما ضم إلى كاف الخطاب، فكلامه مبني على الغالب وحينئذ يفرق بينهما بالقرينة. (ابن القره داغي)

(٣) الشاهد فيه قوله: "من نفر" حيث جر المستغاث منه بـ"من".

و (ذا كسر) حال من (لام)، و حصل التخصيص للام بمفعول (اجرر) المتقدم على الحال، إذ المعنى حال كون لام المستغاث منه بقرينة قوله (مستغاثا منه) فافهم. وهذا الحكم أيضا أغلبي، وإلا فقد يجب فتح اللام إذا كان المستغاث منه ضميرا نحو: يا لزيد لك .
و فهم من قوله (اجرر) أن المستغاث معرب، و ذلك لأن تركيبه مع اللام اكسبه شيئا بالضاف. و اللام الداخلة عليه للاختصاص، و ذلك أنه اختص من بين أمثاله بما نسب له.

[حكم المستغاث به]

و قوله (و ما الغوث به) -أي: المستغاث به- معطوف على (مستغاثا منه) أي: و اجرر بلام ما الغوث به، و (فتحا) مصدر بمعنى اسم المفعول حال من (لام)، و صح مجيء الحال بين المتنافيتين من اللام باعتبار تبدل مدخولها و تعدده فجعل الكسر في الحقيقة غير محل الفتح و نظيره في التقسيم قوله: (كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْبًا وَ يَابَسًا...).

و اللام الداخلة على المستغاث منه للتعليل. و فتحت اللام مع المستغاث به، و إن كان اسما ظاهرا، لأنه واقع موقع ضمير المخاطب.

و يحتمل أن تكون (ما) مبتدأ و (فتحا) مفعول مقدم بـ (خذ) قدم عليه مع توكيده للضرورة، و الجملة خبر، و الرابط مقدر أي: خذ فتحا للامه. ويفهم منه أيضا أنه مجرور.

و (العطف) مبتدأ، خبره (كذا)، و (بيا) ^(١) متعلق بالعطف أي: أن المعطوف على المستغاث به إذا كررت معه يا تفتح اللام الداخلة عليه كقوله:

(١) (و هكذا العطف بيا) أي خذ كالمستغاث به في فتح اللام المستغاث به المعطوف على آخرها لكون المعطوف مصاحبا للياء نحو يا لزيد و يا لعمر، لأن جره لكونه في صدره المنادى لالتباسه بالمستغاث به وهو مدفوع بالعطف بخلاف ما إذا كان بدون الياء فإنه يجري على الأصل وهو كسر اللام. (ابن القره داغي)

يَا لَقَوْمِي وَ يَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لَأَنَاسٍ عَثُوهُمُ فِي أَرْيَادٍ^(١)
و احترز بذلك مما إذا لم تعد معه "يا" فإن اللام الداخلة عليه تكسر كقوله: (...) يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ
مِنْ عَجَبٍ، و من قوله (بيا) يفهم أنه لا يستعمل في باب الاستغاثة من حروف العطف سواها.

[حذف لام المستغاث والاتيان بالألف عوضا عنه]

﴿ ٣٥٣ ﴾ وَأَعْقِبْ بِأَلِفٍ^(٢)، كَذَاكَ ذُو التَّعْجِبِ^(٣) ٥٤

(و أعقب بألف) هذا استعمال ثان للمستغاث و هو أن يؤتى في آخره بألف معاقبة للام.
قوله (اعقب) أمر من اعقب الرباعي أي: اعقب المستغاث بألف، فالباء زائدة في المفعول الثاني، و
الأول محذوف، و الأولى أن يكون التقدير أعقب اللام الألف، ليفهم منه أنهما لا يجتمعان كما في
الخلاصة و من ذلك قوله :

يَا يَزِيدَا لَأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٍّ وَ غِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَ هَوَانٍ^(٤)

و تقدّر حينئذ الضمة قبل الألف كما قال الشاطبي.

و قد تقدم أن المستغاث يستعمل كالمنادى و بذلك تكمل له ثلاث استعمالات.

(١) وجه الاستشهاد: جر المستغاث به في "لقومي" و "لأمثال" بلام واجبة الفتح؛ أما الأول: فسببه ظاهر، و أما الثاني:
فسببه أنه تكرر مع إعادة "يا". (مصباح السالك)

(٢) أي: جيء بألف بدلا و منادبا للام المستغاث به ولا يجمع بينهما فلا تقول يا لزيدا. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (كذاك ذو التعجب) أي كالمستغاث به ذو التعجب، أو كالمذكور، فيجوز في نحو (يا للتعجب) فتح اللام
باعتبار الاستغاثة به مجازا، كأنه قيل (يا عجب احضر فهذا وقتك)، و كسره باعتبار الاستغاثة من أجله كأنه قيل
(أدعوك للتعجب). (ابن القره داغي)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "يزيدا" مستغاثا به مختتما بالألف، لكونه لم يؤت معه باللام المفتوحة التي تدخل على
المستغاث به. (مصباح السالك)

(كذلك ذو التعجب)^(١) مبتدأ وخبر، والإشارة راجعة إلى الاستعمالين المتقدمين فيجر باللام المفتوحة تارة نحو: يا لِّلْعَجَب، ويختم بالألف أخرى نحو: يا عَجَبًا، ويستعمل ذلك في كلامهم على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمرا عظيما تستحسنه فتنادي من له نسبة إليه و مكنة فيه نحو: يا لِّلْعُلَماء .

الثاني: أن ترى أمرا تستكثره فتنادي جنسه نحو: يا لِّلْماء، ويا للعشب.



(١) هذا النوع من النداء « يأتي على صورة الاستغاثة مشتملا على حرف النداء "يا"، وعلي منادى مجرور باللام المفتوحة، ولكن ليس هناك مستغاث، وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله، تقول: يا للبدر؛ أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرتة؛ فتقول: يا للماء . مثل هذا الأسلوب يقال فيه: إنه أسلوب نداء واستغاثة أريد به التعجب، فإنك تنادي البدر والماء، وتقول: أحضر ليتعجب منك، وعلي هذا ينبغي أن يعامل معاملة المستغاث ». (مصباح السالك)

﴿مَسْأَلَةٌ فِي تَرْخِيمِ الْمُنَادَى﴾

[تعريف الترخيم]

[٣٥٤] ﴿رَخِّمْ بِحَذْفِ الْآخِرِ الْمُنَادَى مُؤَنَّثًا بِالْهَاءِ أَوْ مَا زَادَا﴾

[٣٥٥] ﴿عَلَى ثَلَاثِ عِلْمًا لَمْ يُصَفِّ﴾

(رَخِّمْ بحذف الآخر المنادى) قال في الشرح: "الترخيم" حذف آخر الاسم في النداء إهـ، وهو يدل على أن قوله (بحذف الآخر) تعريف للترخيم، والباء فيه للتصوير^(١). ومثل هذا ذكره ابن هشام في صنيع الخلاصة فقال: إنه أراد بما ذكره تعريف الترخيم لكن لا يكون التعريف حينئذ جامعا، لعدم شموله حذف الآخر مع ما قبله مع أنه ترخيم، ولا يصدق على هذا الحذف -أعني حذف الآخر مع ما قبله- أنه حذف الآخر؛ لأن المركب من الآخر وغيره ليس هو الآخر. ولا يصدق أيضا بترخيم غير المنادى للضرورة، واختصاصه بالضرورة لا يسوغ عدم إدراجه في التعريف.

وقال الرضي: إن أردنا التعريف الشامل لجميع أقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتبارا جوازا، فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويدخل فيه حذف التاء، والجزء الأخير من نحو: بعلبك، لأن المحذوف صار آخر الكلمة، بدليل تعاقب الإعراب عليه، ويخرج منه حذف الياء من نحو يا غلام، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة، ألا ترى إلى أن مورد الإعراب ما قبله، ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض، لأن الحذف لعله لا لمجرد الاعتباط، ويخرج أيضا حذف لام يد ودم، لأنه واجب. إهـ.

وذكره الدماميني وقال بعده: قلت يرد عليه الرد، فإنه منقوص من الدد، وهو اللهو واللعب، قال عليه الصلاة والسلام: «لست من الدد وَلَا الدد مني»^(٢) واستعمال كل من اللفظين جائز، وقد ثبت لنا أن بعض الكلمة حذف آخرها اعتبارا لا لعله على سبيل الجواز لا الوجوب مع أن هذا الحذف ليس بترخيم فصار هذا التعريف غير مانع. إهـ.

(١) مثال الترخيم نحو: يا سَعَا، والأصل: يا سَعَاذُ، ونحو: يا مُنْصُ، والأصل: يا منصور. (شرح ألفية)

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٢٧٤)، رقم (٧٨٥)، والبيهقي (١٠/٢١٧)، رقم (٢٠٧٥٤).

(مؤنثا بالهاء أو ما زادا على ثلاث علما لم يصف): (مؤنثا) حال من (المنادى)، و (ما) معطوفة عليه، واقعة على المذكر، فهي نكرة موصوفة لا موصولة، و المعنى: أنه لا فرق في صحة ترخيم المنادى بين أن يكون مؤنثا أو مذكرا، فيجوز ترخيمهما معا، لكن المؤنث لا تشترط له علمية ولا زيادة على الثلاثة، فيرخم علما كقوله: (أفَاطَمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ ...)^(١)، و اسم جنس كقوله: (جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ...)^(٢)، و يرخم زائدا على الثلاثة كما مر و غيره كقولهم: "يَا شَا اذْجَنِي" أي: يا شاة أَقِيمِي؛ لأن وضع التاء على الزوال لاسيما إذا وقع موقع ما يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، وإنما لم يعبا ببقاء نحو شاة على حرفين لأن ذلك كان قبل النداء و الترخيم.

و المذكر يشترط في جواز ترخيمه: ١- أن يكون علما. ٢- زائدا على الثلاثة. فقوله (علما) حال من (ما)، و ذلك لأن العلم كثر استعماله و دورانه فناسبه التخفيف، و كرهوا نقصا قياسا مطردا عن أقل أبنية بلا علة موجبة، بخلاف نحو يد و دم، لقلته، و نحو شجح و عصي لثبوت العلة.

٣- و يشترط أيضا أن لا يكون مضافا، خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيمه بحذف المضاف إليه، و يرد عليه ما ورد على الخلاصة من اقتضائه صحة ترخيم المؤنث مطلقا من غير شرط أصلا مع أنه يشترط فيه أن يكونا معينا، فلا ترخم النكرة الغير المقصودة نحو "يا امرأة خذي بيدي"، و أن لا يكون مضافا و أما قوله (يا عَلقَمَ الخيرِ قد طَالَتْ إقامَتُنَا) فنادر، و أن لا يكون مستغاثا، و لا مندوبا، و لا من الأسماء اللازمة للنداء، و أجيب عن الخلاصة بأن الإطلاق المذكور فيها في مقابلة التقييد الذي في المذكر، و ضعف بذكر الإضافة فيه، فإن ذلك يقتضي انفراده باشتراطها.

و قد ظهر أن اشتراط كون الاسم غير مستغاث و لا مندوب و لا مندوب و لا مما يختص بالنداء عام في المؤنث و المذكر، و هذا يستفاد من قول المتن فيما يأتي (و منعُ ترخيم لمندوب رسا)، و الخلاصة

(١) وجه الاستشهاد: وقوع "فاطم" منادى مرخما بعد النداء، بحذف التاء؛ وحكم هذا الترخيم كثير و شائع. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد: في "جاري"؛ فإنه منادى مرخم بحذف التاء من آخره، وهو نكرة مقصودة، وقد حذفت منه ياء النداء، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه، فضلا عن ترخيمه. (ضياء السالك)

لم تذكره في واحد منها، وأجاب ابن قاسم عنها بأن ذكر امتناع حذف حرف النداء مع المندوب و المستغاث مشير إلى امتناع ترخيمهما، لأن العلة المانعة من حذفه معهما تمنع من ترخيمهما بالأولوية، وهذا ظاهر، لكن الصواب أن المندوب غير وارد أصلاً لأنه غير منادى، كما سبق، وذلك مفهوم من ذكرها إلحاقاً بالمندوب. و أما اشتراط أن لا يكون الاسم مما يلزمه النداء فقد فاتها.

[ترخيم الاسم المركب الاسنادي]

[٣٥٥] وَ الْمَنْعُ فِي الْجُمْلَةِ عَنْ عَمْرٍو يَفِي ^(١) ۞

نقل ابن مالك عن سيبويه أن من العرب من يرخم المركب الاسنادي المسمى به كـ "تأبط شراً". و نازعه أبوحيان في صحة النقل عن سيبويه و ساق كلام سيبويه برمته في باب الإضافة أي النسب فحكى عنه فيه أنه قال: فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت و تركت الصدر بمنزلة إمري القيس و خمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما ألزمها، و ذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي. و ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط اقبل، فيجعل الأول مفرداً فلذلك تفرده في باب الإضافة. انتهى كلام سيبويه.

قال أبوحيان: و ليس هذا مناقضاً لما قرره في باب الترخيم من أن المحكي لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفرد لا على جهة الترخيم بل يفعل ذلك في النداء، و لذلك قال: من يفرد، و لم يقل: من يرخم. إهـ. و إلى ما ذكره أشار المصنف بما في المتن، و فيه نظر ظاهر، و ما قاله ابن مالك هو المتعين، و قد قال الدماميني بعد كلام أبي حيان: و هذا متمسك ضعيف في الرد على ابن مالك فإن الظاهر أن سبب الأفراد في النداء هو الترخيم. إهـ.

قلت: بل حذف آخر المنادى هو عين الترخيم، و قد تقدم تعريفه بذلك غاية ما فيه أنه غير جامع، كما تقدم، و إلا فلا إشكال في كونه نفسه، لكن لما كان المشهور المعروف في لغة الجمهور عدم ترخيم المحكي ذكر في الخلاصة أولاً أن شرط الترخيم عدم التركيب الاسنادي، و لما كان ترخيمه ثابتاً في لغة قوم و هو قليل غريب ذكره بعد ذلك، و نسبه إلى ناقله، و إن كان الذي نقله نقل المنع في بابه، فإن المنع

(١) قال في الشرح: ففي ترخيمه خلاف: ذهب أكثر النحويين إلى المنع. و ابن مالك إلى الجواز. و نقله عن سيبويه فيقال: يا تأبط، بحذف الثاني. و قال أبوحيان هذا النقل عن سيبويه خطأ فإن سيبويه نص على المنع. فلذا قلت في النظم (و المنع في الجملة عن عمرو في) إهـ.

و الجواز لم يتواردا في كلامه على محل واحد، و به يعلم ما في التصريح، و قد ظهر لك ضعف ما في المتن و تصويب ما في الخلاصة. و (عمرو) و هو سيبويه رحمه الله تعالى. و (سيبويه) لقبه، و كنيته أبو بشر.

الترخيم بحذف حرفين و شروطه

﴿٣٥٦﴾ وَالْتَلُّوْا لَنَا سَاكِنًا وَ زَائِدًا وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا^(١)

﴿٣٥٧﴾ وَذَا تَحْرُكٍ مُجَانِسٍ حُذِفَ مَعَهُ وَفِي مَثَلُوهَا اخْتِلَفٌ

يعني: أنه تارة يحذف للترخيم الأخير وحده، و تارة يحذف هو و ما قبله لكن بشروط^(٢):

أولها: أن يكون من حروف اللين و هي الألف و الواو و الياء، احترازا من نحو "شمال" بالهمزة، فإن زيادته ليست حرف لين.

ثانيها: أن يكون ساكنا احترازا من نحو "هَبَيْخَ، وَقَنُورَ" فإن لينهما غير ساكن، و هذا مبني على أن اللين يطلق على المتحرك من هذه الحروف. و قيل لا يطلق إلا على الساكن، و حينئذ فلا يعد الساكن شرطا مستقلا.

ثالثها: أن يكون زائدا احترازا من نحو "مختار" و "مستعين". و خالف ترتيب الخلاصة، لأن تقديم اشتراط الزيادة يقتضي قصد إخراج الأصلي الصحيح، و لهذا خالف ابن قاسم في شرحها ترتيبها فقال: «احذف الآخر مع ما قبله بخمسة شروط: الأول أن يكون حرف لين. الثاني أن يكون ساكنا. الثالث: أن يكون زائدا». و في هذا نظر كما قال يس، لأنه لا يتعين أن يكون الخارج بزيد و بلينا ما كان من حروف العلة كما لا يخفى، لأن ابن مالك جعل قوله: «إن زيد» قيدا في حذف الذي تلاه الآخر و هو مطلق. إهـ.

رابعها: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فصاعدا احترازا من نحو عماد و سعيد و ثمود .

(١) (و التلُّو) مبتدأ خبره حذف معه، و لو قال: (وَالْتَلُّوْا مَدًّا زَائِدًا وَقَبْلَهُ... أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ يَحْذِفُ مَعَهُ)، (وَالْحُلْفُ فِي مَثَلُوهَا يُوجَدُ... وَعَجَزَ الْمَرْجُ كَذَاكَ الْعَدْدُ) لكان أخص و أوضح و أسلم عن التكلفات. (ابن القره داغي)

(٢) مثل: عثمان، ومنصور تقول في ترخيمها: يا عُثْمُ، يا مَنْصُ وذلك بحذف الحرفين الأخيرين. (شرح ألفية)

خامسها: أن تكون قبله حركة مجانسة له احترازاً من نحو "فرعون" و "غرنيق" خلافاً للحرمي و الفراء في عدم اشتراط هذا الشرط. فإن توفرت الشروط جاز حذف ما قبل الآخر معه كقوله: (يَا أَنَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ...) ^(١) يريد يا أسماء.

قوله (و التلو) مبتدأ فعل بمعنى مفعول أي المتلو بالآخر، و جملة (حذف) خبره، و ضمير (معه) للآخر، و (لينا) و ما بعده أحوال من المبتدأ أو ضميره الذي في الخبر.

(و فِي مَثَلُو هَاءٍ اخْتِلَفَ) أي: اختلف فيما قبل هاء التانيث مما توقرت فيه الشروط المتقدمة نحو "أرطاة" فمذهب عامة النحويين أنه لا يجوز حذفه، و عليه مرّ في الخلاصة حيث أمر بتوفير ما رخم بحذفها.

قال ابن قاسم: و أجاز سيبويه أن يرخم ثانياً بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف، و منه قوله: (أَحَارُ بْنُ بَدْرٍ قَدْ وَلِيَتْ وَلَايَةً ...)، و قول الآخر: (يَا أُرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ ...) يريد يا أرطاة بن سهية.

قال الشيخ أبوحيان: و لو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان: أحدهما: حذف التاء و هو الكثير، و الآخر: حذفها مع ما قبلها كالحذف في منصور، لكان قولاً. و تقدير أن الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم أولاً ثم نوى الترخيم ثانياً في الكلمة الواحدة حال النطق بها يحتاج إلى وحي يسفر عن هذا التقدير. إهـ.

قلت: حيثما يذكر القوم الحذف لا يريدون به أن الشيء ذكر و جيء به ثم حذف و أسقط، كما هو بين، فإذا كان المحذوف متعددًا ترتباً فمقتضى النظر البداءة من الأخير ثم الانتقال لما قبله، لأن حذف ما قبل أصعب لتحصنه، و لذلك اشترط له ما اشترط، فليس الأخير و ما قبله سواء في قابلية الحذف حتى يسوي بينهما في إيقاعه عليهما دفعة، و هذا و إن لم يكن ثابتاً بالفعل و الحقيقة فهو ثابت بحسب الملاحظة و الاعتبار، فنقول حينئذ في نحو "يا مرو" ^(٢) أن المتكلم رخمه أولاً بحذف الآخر، ثم ثانياً

(١) وجه الاستشهاد: ترخيم "أسماء" بحذف الهمزة والألف قبلها؛ ومعلوم أنه لا يصح في هذا النوع المستوفي للشروط الاقتصاد على حذف الآخر وحده، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله؛ إلا المختوم بالتاء؛ فتحذف وحدها. (ضياء السالك)

(٢) من "مروان".

بحذف ما قبله بذلك الاعتبار، وكذا في المختوم بهاء التأنيث إذا حذف معها ما قبلها، فليس ما ذكره سيبويه من الترتيب خاصا بالمختوم بالهاء، بل عام فيه، وفي غيره للتوجيه المتقدم، ولا بعد في ذلك حتى يقال يحتاج إلى وحي يسفر عنه، ومراد سيبويه بذلك الكلام قوله على لغة من لم يراع المحذوف، فإن ذلك هو الذي يختص به المؤنث، وإنما اشترط ذلك عند سيبويه وامتنع حذف ما قبل التاء بالكلية عند غيره لأن التاء كلمة واحدة وإن كانت على حرف، فاكتمى بها كما يكتفي بعجز المركب، وأجاز سيبويه حذف ما قبلها على لغة من لم يراع المحذوف لأن الاسم بعد حذفها صار كغيره من الأسماء التامة فجاز حذف آخره للترخيم، بخلاف لغة من يراع المحذوف، فإن حذف ما قبلها عليها فيه حذف كلمة وبعض أخرى، وهو اجحاف، وقد ظهر بهذا كثرة الفرق بين التاء وما قبلها من جهة أنهما ليسا معا جزئي كلمة، كما في مروان، فيتأكد اعتبار التعدد والترتيب في الترخيم فافهم.

إترخيم المركب المزجي والعددي

[٣٥٨] ﴿وَعَجَزُ الْمَزْجِيِّ وَهَكَذَا الْعَدَدُ وَبَعْضُهُمْ تَرْخِيمَ ذَا وَذَاكَ رَدٌّ^(١)﴾

(عجز المزجي) عطف على نائب فاعل (حذف)، وما بينهما اعتراض، و (هكذا العدد) مبتدأ وخبر، والإشارة لحذف العجز فتقول: في "حضر موت" و "بعلبك": يا حضر و بعل، وفي خمسة عشر: يا خمسة.

و منع أكثر الكوفيين ترخيم المركب المزجي إذا كان آخره "ويه".

و منع أبوحيان ترخيمه مطلقا، و قال إنه لم يحفظ عن العرب، وإنما قال من قال بترخيمه قياسا.

و منع الفراء ترخيم المركب العددي. وهذا معنى عجز البيت^(٢).

(١) ويحذف عجز المركب المزجي عند ترخيمه نحو يا سيب في سيبويه، ويا معدي في يا معدي كرب، وهكذا المركب المزجي إذا سمي به يحذف عند الترخيم عجزه فيقال في خمسة عشر يا خمسة. (المطالع السعيدة) - قوله (و بعضهم) يوهم عبارته اتحاد المانع لكل مع أن المانع لحذف عجز المزج أبوحيان مطلقا وأكثر الكوفيين، وللثاني الفراء. (ابن القره داغي)

(٢) أي قوله: (و بعضهم ترخيم ذا و ذاك رد) "ذا" إشارة إلى العدد، و "ذاك" إشارة إلى المزج.

||الترخيم على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ و لغة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ||

- [٣٥٩] ﴿وَالْأَجُودُ انْتِظَارُهُ، فَأَبْقِ مَا يَتْلُو كَمَا كَانَ وَحَرَكَ مُدْغَمَا^(١)﴾
 [٣٦٠] ﴿وَمَا يَزُولُ سَبَبُ الْحَذْفِ يَزِدْ وَأَعْطِ إِنْ لَمْ يَنْتَظَرْ مَا يَغْتَمِدُ﴾
 [٣٦١] ﴿لَا خَيْرَ تَمَمَ وَضَعًا
﴾

(و الأجود انتظاره فأبق ما يتلو كما كان): في الترخيم لغتان^(٢): إحداهما: أن يراعي المحذوف و ينزل منزلته الثابت فيبقى ما قبله على ما كان له من حركة و سكون و عدم إبدال فتقول: "يا جعف" بالفتح، و "يا منض" بالضم، و "يا حار" بالكسر، و "يا هرق" بالسكون، و "يا ثمو"^(٣).

و كان مقتضى القياس جعل ما بعد الحذف اسما برأسه، لأن المحذوف لغير علة موجبة يجعل نسيا منسيا، لكن لما كان الترخيم لعل قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء فاقصى ما يمكن صح أن يعامل المرخم في الأغلب معاملة ما فيه العلة الموجبة. و مَنْ جعله اسما برأسه نظر إلى أنه و إن كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب. و بهذا تعلم وجه الأجودية، و أيضا فإن ذلك في كلامهم أكثر، و يستفاد ذلك من تقديم الخلاصة، و لكن ما هنا أصرح.

قوله (و الأجود) مبتدأ، و (انتظاره) -أي: المحذوف- خبر. و الفاء الداخلة على الأمر سببية، و

(ما يتلو) مفعول (أبق)، و الرابط محذوف أي: ما يتلوه المحذوف، و (كما كان) مفعول ثان للأمر.

(١) قوله (مدغما) أي ما كان مدغما قبل الترخيم. ثم الظاهر من كلامه اختيار مذهب الفراء من التحريك مطلقا مع أن التعليل بالفرار من التقاء الساكنين لا يجري في بعض أفراد ما إدعاه فاللايق تقييده بما كان قبله ألف ك (محمار) علما. قال الشارح و حيث حرك فبالحركة التي كانت في الأصل فإن لم يكن فبالفتح أو الكسر. (ابن القره داغي)

(٢) يجوز في المرخم لغتان: ١- أن يُنَوَّى المحذوف من الاسم المرخم، وهذه يُعَبَّرُ عنها بلغة مَنْ يَنْتَظِرُ (أي: ينتظر الحرف المحذوف). ٢- أَلَّا يُنَوَّى المحذوف منه، وهذه يُعَبَّرُ عنها بلغة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ (أي: لا ينتظر الحرف المحذوف). (شرح ألفية)

(٣) ففي هذه الأمثلة بقيت الحركات، و السكون على الأحرف الباقية بعد حذف الحرف الأخير، كما هي قبل الحذف لم تتغير؛ وذلك لأنَّ المحذوف مَنَوِيٌّ وَيَنْتَظَرُ إليه، و يُعَدُّ المحذوف هو الحرف الأخير. نقول في الإعراب: منادى مبني على الضم المقدَّر على الحرف المحذوف. (شرح ألفية)

(وَحَرَكٌ مُدْغَمًا وَمَا يَزُولُ سَبَبُ الْحَذْفِ يُرَدُّ): ونبه بقوله (وَحَرَكٌ ...) الخ على أنه يستثنى مما تقدم مسألتان^(١):

إحداهما: أن يكون ما بقي مدغما. ومقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون بعد الألف أو لا، أما إذا كان بعد الألف فلا إشكال في أنه يحرك بحركة الأصل إن كانت له في الأصل نحو: "مضار" و "تحتاج" فتقول: يا مضار بالكسر إن كان اسم فاعل، و بالفتح إن كان اسم مفعول. و: يا تحتاج، بالضم، لأن أصله تحتاجج.

وإن لم تكن له حركة في الأصل حرك بالفتح، لأنه أقرب الحركات إلى السكون نحو: "أسحار" اسم نبت، تقول فيه: يا أسحار، بفتح الراء. و أما ما لم يكن بعد الألف نحو "محمر" فمذهب الجمهور أنه يبقى على سكونه. و قال الفراء يحرك أيضا.

المسألة الثانية: أن يكون قبل الآخر حرف حذف لسبب ذهب ذلك السبب بالترخيم، فإن الجمهور على أنه يرد ما حذف له نحو "قاضون" و "أعلون" فتقول في ترخيمهما عند الجمهور على لغة من ينتظر: يا قاضي، و يا أعلى، برّد المحذوف. و خالف في ذلك ابن مالك في التسهيل و ابن الحاجب.

قال ابن الحاجب: لو قيل: يا أعل و يا قاض في هذه اللغة لم يبعد؛ لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا.

قال الدماميني: و هو نظر صحيح لكن إن سمع من أهل هذه اللغة ما قاله الأكثرون فالوجه قبول ذلك اعتمادا على السماع، و إلا فقياس لغتهم ما قاله المصنف و ابن الحاجب. إهـ. فنقول حينئذ عدم استثناء الخلاصة للثانية مقصود و الأولى بقيت عليها.

قوله (و ما يزول سبب الحذف) مبتدأ، و أل نائبة عن الضمير الرابط أي: سبب حذفه، و جملة (يُرَدُّ) خبر.

(١) قوله (و الأجود انتظاره فأبق ...) في بيت ٣٥٩.

(وَأَعْطِ إِنْ لَمْ يُنْتَظَرْ مَا يَعْتَمِدُ لِآخِرِ تَمِّمٍ وَضَعًا) ^(١): المسألة الثانية في الترخيم: أن لا يراعي المحذوف بل يجعل نسيا منسيا فيجعل الباقي بعد الحذف كأنه المتمم للكلمة في أصل وضعها فتقول: يا جعفُ و يا حازُ و يا هرقُ بالضم في الجميع، و تقول يا منضُ بضمة حادثة للبناء غير ضمة الأصل، و يعل بالقلب و الإبدال، كما في ثمود تقول يا ثمي، لأنه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة.

مفعول (أعطِ) الأول محذوف أي: أعطه أي ما يتلوا، و (ما) مفعوله الثاني أي: ما يعتمد اعطاؤه للآخر لكونه هو الذي يستحقه الآخر.

[أجوب الترخيم على لغة من ينتظر]

﴿ ٣٦١ ﴾ وَالتَّزِمَ نِيَّتَهُ حَيْثُ نَظِيرٌ قَدْ عُدِمَ ﴿

﴿ ٣٦٢ ﴾ كَذَاكَ فِي ذِي التَّاءِ حَيْثُ التَّبَسَّا ﴿

(والتزم نيته حيث نظير قد عدم): أي: التزم الوجه الأول حيث يلزم بتقدير التمام عدم النظير و ذلك نحو "طليسان" فإنه لو رخم على لغة من لا ينتظر لزوم وجود فيعل بكسر اللام في الصحيح، مع أنه مفقود فيه، إلا ما ندر من نحو "صَيْقِل" اسم امرأة، و "بَيْتِس" في قراءة. و ذهب المبرد و السيرافي و الأخفش و المازني إلى عدم اعتبار هذا. و نقل ابن أصبغ عدم اعتباره عن كثير من النحويين، فلعل صاحب الخلاصة أسقطه لذلك أو نقول في مسألة "ثمي" التي ذكرها إيماء إلى ذلك كما في ابن غازي.

(١) إذا رَحِمْتَ على لغة من لا ينتظر فتُعَامِلُهُ معاملة الاسم التام الذي لم يُحْدَفْ منه شيء فيعطي آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه، فتَبْنِيهِ على الضم الظاهر؛ تقول في ترخيم: جعفر، وحارث، وقمطر: يا جَعْفُ، يا حَارُ، يا قَمَطُ (بالبناء على الضم) وذلك لأنَّ المحذوف غير منوي، ولا يُنْتَظَرُ إليه، فتُعَدُّ الأحرف (الفاء، والراء، والطاء) هي الأحرف الأخيرة. وتقول في (ثَمُودَ) على لغة من لا ينتظر: يا ثَمِي (بقلب ضمة الميم كسرة، ثم قلب الواو ياء) لكيلا يكون آخر الاسم واواً لازمة قبلها ضمة؛ لأنه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة؛ ولذلك وجب قلب الواو ياء. والضمة كسرة. (شرح ألفية)

قوله (نَيْتَه) مفعول للأمر، أو نائب فاعل الماضي المبني للمفعول، و (نظيرٌ) مبتدأ والمسوغ صفة مستفادة من المعنى المراد عول عليها لوضوحها و تبادرها اي نظير للبانى بعد الحذف، و (قد عدم) خبر، و الجملة في محل خفض بإضافة (حيث).

(كَذَاكَ فِي ذِي التَّاءِ حَيْثُ أَلْتَبَسَا) ^(١)؛ الإشارة لالتزام نية المحذوف بمعنى: أن عدم نيته إذا أفضى لالتباس ذي التاء بالمجرد منها فإنه يجتنب و تلتزم حينئذ نيته نحو "مسلمة" فإنك إذا رخمته على لغة من لا ينوي ضمت الميم بعد حذف التاء، فيتوهم أنه نداء مذكر لا صريح ترخيم فيه. و صريح المتن كالتوضيح. و ظاهر الخلاصة أنه لا يلتفت إلى الالتباس في غير ذي التاء كالتباس المثني و الجمع بالمفرد. و قد منع الكوفيون ترخيم الجمع المسمى به لذلك على اللغتين و هو مفروض في صيغة الرفع، لأنه بعد حذف الواو و النون يكون الآخر مضموما. و كذا لا يلتفت أيضا إلى التباس المركب بالمفرد كما في ترخيم حضرموت إذا كان هناك من اسمه حضرموت و حضر و قيل: يا حضر بالضم.

و قال أبوحيان: إنه لا يلزم حينئذ ترخيمه على لغة من ينتظر، و وجه التفرقة أن الالتباس في ذي التاء أشد و أغلب. و ظاهر إطلاقه في ذي التاء أنه لا فرق بين الصفة و العلم، و هو ما في التسهيل. و جرى في الخلاصة على عدم اعتبار اللبس في العلم حيث قال و جوز الوجهين في كلمة و هو الذي دل عليه كلام سيبويه، و ذلك لأن اشتهار المسمى بعلمه ممّا يزيل اللبس في الغالب.

(١) إذا رُخِمَ الاسم المختوم بتاء التأنيث، و خِيفَ اللَّبْسُ بأن كانت التاء فَارِقَةً بين المذكر، والمؤنث و جب ترخيمه على لغة من ينتظر؛ فتقول في ترخيم (مُسْلِمَةٌ) يا مُسْلِمٌ (بفتح الميم) ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر؛ فلا تقول في ترخيم (مُسْلِمَةٌ) يا مُسْلِمٌ (بضم الميم) لنلا يَلْتَبِسُ نداء المؤنث، بالمذكر، وكذلك الحال في (حَفْصَةٌ) تقول: يا حفص، ولا يجوز: يا حفص. (شرح الفية)

[الأسماء التي لا يجوز فيها الترخيم]

﴿ ٣٦٢ ﴾ وَمَنْعُ تَرْخِيمٍ لِمَنْدُوبٍ رَسَا ۞

﴿ ٣٦٣ ﴾ وَمُسْتَغَاثٌ وَمُلَازِمُ النَّدَا^(١) ۞

تقدم توجيه الامتناع بالنسبة للمندوب والمستغاث، ووجهه في ملازم النداء أنهم أخرجوه عن الأصل في إلزامه النداء فلم يخرجوه مرة ثانية بالحذف منه.

و (مَنْعُ) مصدر مبتدأ، و جملة (رسا) -أي ثبت- خبره. و (مستغاث و ملازم) عطف على (مندوب).

[جواز الترخيم في غير النداء للضرورة]

﴿ ٣٦٣ ﴾ وَلَا اضْطِرَارٍ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا ۞

أي: رَحَّمُوا الاسم العاري عن النداء في خصوص الضرورة كقوله:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُّ لِرُؤَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِّخُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٢)

يريد ابن حارثة.

و فاته التنبيه على ما في الخلاصة من اشتراط صلاحية الاسم حينئذ للنداء احترازا ممّا فيه أُل.

* * *

انتهى النصف الأول من هذا الشرح المبارك بحمد الله و ۞ن عونه و تأييده

و ۞أل الله العون و التيسير لاتهام النصف الأخير

إنه على ما يشاء قدير و بالاجابة جدير

(١) قال في الشرح: نهت على أنه لا يرخم: ١- المندوب الذي لحقته علامة الندبة. ٢- ولا المستغاث. ٣- ولا اسم لازم للنداء. (المطالع السعيدة)

(٢) الشاهد فيه "حارث" حيث رخم من حارثة و هو غير منادى و هذا الترخيم لضرورة. (محمد الكزنى)

فهرس المحتويات

٥	المقدمة.....
٧	ترجمة الناظم الإمام السيوطي.....
١٠	ترجمة الشارح العلامة ابن زكري الفاسي.....
١٥	ترجمة المحشي الشيخ المحقق ابن القره داغي.....
٢١	خطبة الشارح.....
٢٤	خطبة المؤلف.....
٢٨	فصاحة سيدنا محمد ﷺ.....
٢٩	أهمية النحو و احتياج العلوم إليه.....
٣٣	مدح المؤلف ألفيته (الفريدة).....

□ المقدمة الأولى

٤٦	الكلام.....
٤٨	الكلمة.....
٥٤	علامات الاسم.....
٥٧	علامات الأفعال.....
٦٠	الكلم.....
٦١	الجملة و أقسامها.....

□ المقدمة الثانية

٦٥	المعرب من الأسماء.....
٦٦	أنوع شبه الحرف.....
٧٠	المعرب و المبني من الأفعال.....
٧٥	أبواب المبني.....
١٠١	أنواع الإعراب.....

١٠٤	إعراب الأسماء الستة و شروطها
١١١	إعراب المثنى
١١٢	إعراب جمع المذكر
١٢٠	إعراب الجمع بالالف و التاء
١٢٣	إعراب ما لا ينصرف
١٢٩	موانع الصرف
١٧١	إعراب أفعال الخمسة
١٧٣	إعراب فعل المضارع المعتل الآخر
١٧٤	فصل في الإعراب المقدر

□ المقدمة الثالثة

١٧٨	النكرة و المعرفة
١٨٠	المعارف
١٨٩	الضمير
١٩٠	الضمير المتصل و المنفصل
١٩١	أقسام الضمير المتصل
١٩٨	الضمير المنفصل
٢٠٠	مواضع استتار الضمير
٢١٧	مواضع تأخير المرجع عن الضمير لفظا و رتبة
٢٢٢	ضمير الشأن و أحكامه
٢٢٦	ضمير الفصل و أحواله
٢٣٣	مسألة في نون الوقاية
٢٣٩	العلم و أقسامه

٢٧١	اسم الإشارة
٢٧٨	المعرف بالأداة
٢٨٦	الموصول الاسمي
٢٩٧	صلة الموصول و أنواعه
٣٠٤	حكم حذف العائد
٣٠٩	فصل في الموصولات الحرفية
٣١٦	خاتمة في الحكاية بأيّ و من

□ الكتاب الأول في العمدة

٣٣٣	المبتدأ و أقسامه
٣٣٧	العامل في المبتدأ
٣٣٩	الخبر و أقسامه
٣٤٤	الخبر الجملة
٣٤٩	الخبر شبه الجملة
٣٥٢	تكثير الخبر و تعريف المبتدأ
٣٦٣	الأصل تأخير الخبر
٣٦٩	حذف المبتدأ أو الخبر
٣٧٩	تعدد الخبر
٣٨٠	تعدد المبتدأ
٣٨٢	الإخبار بالذي و شروطها
٣٨٨	الإخبار بالآلف و اللام
٣٩٠	مسألة في دخول الفاء على الخبر
٣٩٦	كان و أخواتها

٤٠٢	توسط أخبارها.
٤٠٣	تقدم أخبارها
٤٠٨	حذف أخبار كان وأخواتها.
٤١٠	حذف كان
٤١١	حذف النون من مضارع كان
٤١٣	"ما" وأخواتها عملها وشروطها
٤٢٣	كاد وأخواتها.
٤٢٤	اقتران خبرها بأن
٤٢٧	حكم تقديم خبرها وحذفها
٤٢٨	استعمالها تامة وناقصة
٤٣٠	تصرف كاد وأخواتها
٤٣٣	إن وأخواتها
٤٣٨	تأخير خبرها
٤٣٩	حذف اسمها وخبرها
٤٤٣	مواضع وجوب كسر همزة إن
٤٤٨	مواضع وجوب فتح همزة أن
٤٥١	مواضع جواز فتح همزة إن وكسرها
٤٥٣	دخول اللام على معمول إن
٤٥٦	إبطال عمل إن بما الكافة
٤٥٧	تخفيف إن
٤٥٩	تخفيف أن
٤٦١	تخفيف كأن ولعل ولكن
٤٦٣	لا النافية للجنس

٤٦٤ تأخير خبرها
٤٦٦ حذف خبرها
٤٦٧ ظن و أخواتها
٤٧٠ تقديم معمولها و تأخيرها
٤٧١ تصرفها و جمودها
٤٧٢ الالغاء
٤٧٧ التعليق
٤٨١ حذف المفاعيل
٤٨٢ مسألة في الحكاية بالقول
٤٩٤ أعلم و أخواتها
٤٩٦ حذف مفاعيلها
٤٩٧ الفاعل
٤٩٨ تأخير الفاعل و حذفه
٥٠٠ الفاعل المجرور
٥٠١ حذف عامل الفاعل
٥٠٢ تقديمه و تأخيره
٥٠٥ النائب عن الفاعل
٥٠٨ أنواع النائب
٥١٢ إعراب فعل المضارع

□ الكتاب الثاني في الفضلات

٥١٤	المفعول به
٥١٨	تقديم المفعول به على العامل وتأخير
٥٢٢	حذف المفعول به
٥٢٦	التحذير
٥٢٨	الإغراء
٥٣٠	الاختصاص
٥٣٤	باب النداء
٥٣٧	نصب المنادى و بناؤه
٥٣٩	حذف حرف النداء
٥٤١	حذف المنادى
٥٤٣	الأسماء التي لا يجوز ندائها
٥٥١	حكم أي إذا نوديت
٥٥٤	تكرار لفظ المنادى مضافا
٥٥٥	أسماء مختصة بالنداء
٥٥٩	المندوب
٥٦٣	المستغاث
٥٦٧	الترخيم
٥٧٣	الترخيم على لغة من ينتظر و لغة من لا ينتظر
٥٧٧	الأسماء التي لا يجوز فيها الترخيم